



مَجْلِسُ الْبُرْجَةِ الرَّسْمِيَّةِ

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت "٣٠" جمادى
الثاني ١٤١٠ هـ . الموافق ١/٢٧/١٩٩٠ م .

(الجلد ٢٧)

(العدد ١٢)

وجرت مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ على مدار ثلاثة ايام هي (٢٨/٢٧ و ٢٩/٢٧ و ٣٠/٢/١٩٩٠) وصدرت
بثلاثة محاضر المحضر الأول للجلسة (١٢)

هكذا من الأهل

١٨١
١٨١
١٨١

جدول الأعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :
- أ- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابو تايه بسبب دخوله المدينة الطبية .
- ٣- تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ .
- ٤- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩٠ وإقراره .
- ٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم السبت القادم .

محضر

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (السبت) الموافق ٣٠/الثانية جمادي/١٤١٠ هجري الواقع في ١٩٩٠/١/٢٧ ميلادي . عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية عشرة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة عطوفة السيد عدنان بعيون.

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : /

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : سعادة الدكتور نايف ابو تايه .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

- ١- دولة السيد مضر يدران
- ٢- معالي السيد سالم مساعده
- ٣- معالي السيد مروان القاسم
- ٤- معالي السيد عبد المجيد الشريده
- ٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزين
- ٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابده
- ٧- معالي السيد ابراهيم ايوب
- ٨- معالي المهندس عوني المصري

- رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
- وزير التنمية الاجتماعية
- وزير الصحة
- وزير الاشغال العامة والاسكان
- وزير النقل والاتصالات
- وزير التخطيط

- ٩- معالي السيد ابراهيم عز الدين وزير الاعلام
- ١٠- معالي السيد باسل جردانه وزير المالية
- ١١- معالي الدكتور زياد فريز وزير الصناعة والتجارة
- ١٢- سماحة الشيخ عبد الباقي جمر وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- ١٣- معالي الدكتور محمد حمدان وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- ١٤- معالي المهندس داود خلف وزير المياه والري
- ١٥- معالي السيد نبيل ابو الهدى وزير التمرين
- ١٦- معالي السيد يوسف المبيضين وزير العدل
- ١٧- معالي السيد ثابت الطاهر وزير الطاقة والثروة المعدنية
- ١٨- معالي الدكتور سليمان عربيات وزير الزراعة
- ١٩- معالي الدكتور خالد الكركي وزير الثقافة
- ٢٠- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ٢١- معالي الدكتور قسيم عبيدات وزير العمل
- ٢٢- معالي السيد ابراهيم الغياشه وزير الشباب
- ٢٣- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي وزير السياحة والاثار
- ٢٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

كما حضر قسماً منها سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي العامر .

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ،
النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة ،
السيد الامين العام

السيد الامين العام
بالوكالة

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب معذرة مقدم من الدكتور نايف ابو تايه بسبب دخوله المدينة الطبية .

هكذا من الأشهر

كدر

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١/٢٧/١٩٩٠ ميلادية.

(٣) تلاوة قرار اللجنة المالية رقم "٧" تاريخ ١/٢٣/١٩٩٠ حول مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠.

السيد مقرر اللجنة المالية

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

عبدالله العكايله

"بسم الله الرحمن الرحيم"

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على نبيه الأمين

قرار رقم (٢)

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع قانون الموازنة

العامة للسنة المالية ١٩٩٠.

لقد أحال مجلس النواب في جلسته التاسعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٠/٦/١٤١٠ هـ،
الموافق ١/٦/١٩٩٠ م.

وبناء عليه فقد اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني عدة اجتماعات، صاحبة ومساندة
من ٧-١/٢٣/١٩٩٠ - بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبدالله النصور، وسعادة مقرر اللجنة الدكتور
عبدالله العكايله، وأصحاب السعادة الأعضاء السادة:

حمزة منصور، أحمد قطيش، عبد السلام فريجات، فؤاد الخلفات، الدكتور ذيب مرجي، جمال حداد، عيسى
الريونتي، عطا الشهران، سمير قمران، محمد العلاونه، بسام حدادين، مطير البستنجي، أحمد الكفاوين،
والدكتور علي الخوامده.

كما حضر إحدى جلسات اللجنة، دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء، ومعالي السيد سليمان عرار رئيس
مجلس النواب.

وقد حضر معالي الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية في مجلس الأعيان، جانباً من إحدى الجلسات.
وحضر أيضاً معظم هذه الجلسات من الحكومة، معالي وزير المالية السيد باسل جردانه، وعطوفة السيد علي
غرايه مدير الموازنة العامة ومساعدته.

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١/٢٧/١٩٩٠ ميلادية.

كما استضافت اللجنة السادة:

الدكتور جواد العناني، د. فهد الفانك، أحمد النمري، والدكتور عبدالله المالكي، وسامي قموه.

كما حضر الجلسة الأخيرة كل من:

عطوفة مدير الأمن العام السيد فاضل علي، ومعالي وزير المياه والري وعطوفة أمين عام الوزارة، ومعالي وزير
الطاقة، ومدير سلطة وادي الأردن الدكتور محمد بني هاني، وعطوفة مدير عام سلطة الكهرباء، كما حضر معالي
وزير التربية والتعليم الدكتور محمد حمدان، والسيد بركات الطراونه مدير عام المشاريع والأبنية المدرسية، والسيد
أحمد عقل مدير عام الشؤون المالية، والدكتور فكتور بكه، مدير قطاع التعليم والقوى البشرية، في المجلس
الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

معالي الرئيس،

السادة الزملاء الكرام.

يسعد اللجنة المالية في مجلس النواب، أن تتقدم إلى المجلس الكريم، بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة
العامة للسنة المالية "١٩٩٠" وخطاب الموازنة الذي حدد المرتكزات الرئيسية والخطوط العريضة لبرنامج التصحيح
الاقتصادي الذي يشتمل الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، كما حدد منطلقات وملاحم الموازنة العامة للدولة لعام
"١٩٩٠".

لقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة متمسكاً بدرجة عالية من المسؤولية والواقعية والموضوعية وكشف قدرًا من
الحقائق المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة.

لقد أسفرت مناقشات اللجنة المالية المستمرة خلال الفترة التي بحثت بها مشروع قانون الموازنة عن مجموعة
من القضايا، ترى عرضها على المجلس الكريم على النحو التالي:

أولاً: في الاقتصاد الكلي للدولة:

لقد تكشف في العامين الأخيرين عيوب ومشاكل اقتصادية كبيرة أدت إلى مشاكل اجتماعية وسياسية
كبيرة، كادت تؤدي إلى تدهور الاستقرار وفقدان الطمأنينة والثقة العامة بالقدرة على تسيير الاقتصاد والنهوض
به من كبوته. وأن أبرز ملامح هذه الكهولة الاقتصادية كانت في تراجع معدلات النمو وارتفاع العجز في الموازنة
العامة واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية والداخلية ونضوب احتياطياتنا من العملة الأجنبية
واستنزاف جزء من احتياطي المملكة من الذهب والهيوط الحاد في أسعار صرف الدينار وتفشي البطالة وتفاقم الغلاء
وارتفاع معدلات التضخم وسقوط مؤسسات مالية مثل بعض البنوك التجارية ومحال الصرافة.

هكذا من الأهل

١٩٩٠

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ٢٧/١/١٩٩٠ ميلادية.

ولقد أدت هذه المشاكل الى زعزعة الثقة في الاقتصاد الأردني مما نجم عنه تراجع ملموس في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والاحجام التام عن الاستثمار الجديد من مصادر محلية أو خارجية وهروب بعض المدخرات المحلية الى الخارج .

وهكذا . فقد أدت المشكلة الاقتصادية هذه ، الى نتائج أصبحت بدورها أسبابا لمزيد من تفاقم المشكلة الاقتصادية وتعقدها حدة واتساعا ، وهكذا دواليك .

وبالرغم من أن خطاب الموازنة قد جاء هذه المرة متمسكا بمزيد من الواقعية والموضوعية كما أسلفنا ، الا أنه خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وجوها مختلفة ، فلم يستعرض الخطاب تطور الاقتصاد وتطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، والاستهلاك ، والنمو والمديونية والبطالة والتضخم ، وأينما مس هذه المواضيع لدرجات متفاوتة بين الاختصار والتفصيل ، مما يجعل خطاب الموازنة قاصرا عن كونه خطة وطنية للتصحيح الاقتصادي . الأمر الذي يقتضي الشروع بوضع هذه الخطة على أسس من الشمولية والواقعية مزودة بالوسائل والأوراق الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ .

لقد استهل خطاب الموازنة بعرض لتفاقم المديونية الخارجية والتي هي أصل الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها المملكة ، تلك المديونية التي رتبت على الشعب أعباء جسيمة لا طاقة له على الوفاء بها والتي أبرمت معظم اتفاقيات اقتراضها بعيدا عن قنواتها الدستورية ، إذ لم تكن تعرض على ممثلي الأمة باستفتاء التنمية منها ، والتي كان كثير منها يعرض بعد الالتزام بها .

أن من المؤسف أن المديونية الداخلية هي الأخرى قد ارتفعت ارتفاعا فاحشا حتى فاقت المليار دينار ، متجاوزة بذلك كل الحدود المأمونة ، ومفرقة الخزينة بديون معجزة .

لقد كانت المبررات التي تنذرع بها الحكومات في الدفاع عن هذه المديونية ، أنها أدخلت مشاريع وأعمالا تنموية ، غير أنها في حقيقتها وجهت مشاريع في معظمها ليست ذات طبيعة تنموية انتاجية ، وموكت بقروض تجارية ذات فوائد بنكية عالية . الأمر الذي أفقد هذه المشاريع قدرتها على اطفاء فوائد قروض تمويلها ، حيث أقيمت أعباؤها على خزينة الدولة وانعكست آثارها الحادة على الهياكل الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة .

ولئن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على السياسات المرحلة والقرارات غير المدروسة والبعيد عن روح المسؤولية في النهج الحكومي تجاه سياسة الاقتراض الخارجي منها والداخلي على حد سواء في ضوء احتياجاتنا التنموية ومدى التأثير على اقتصاد الدولة وأنظمتها المالية والنقدية معا .

أن مشكلة المديونية التي أغرقت خزينة الدولة والتي طالما حذرت منها اللجان المالية للمجلس النيابي العاشر في تقاريرها السنوية عند بحث موازنة الدولة ، تستحق من مجلسكم الكريم وقفة متأملة فاحصة ، ولسوف نزينكم عليها عند عودتنا لبحث الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرضت لها المملكة والتي كانت المديونية أصل البلاء فيها والتي عهد التحقيق فيها الى اللجنة المالية لتتخذوا بشأنها القرار المسؤول الذي يليه واجب تفصيل الأمة عليكم .

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ٢٧/١/١٩٩٠ ميلادية.

لقد تجاوزت مديونية الدولة الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا الى ساحة الخطر حيث تشير الأرقام المتوفرة لدينا والتي زودت بها اللجنة من قبل معالي وزير المالية الى أن نسبة خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات للعامين الأخيرين كانت على النحو التالي :

١٩٨٨ ٣٩٪

١٩٨٩ ٢٣٪

أما عام ١٩٩٠ فمن المتوقع أن تكون النسبة ٢٧٪ وهي نسبة عالية تتجاوز الحدود الآمنة المتعارف عليها بسبع درجات .

وفي تشخيص الأسباب التي أدت الى الأزمة الراهنة ، فإن الحكومة ، وللمرة الأولى ، تتعدى الأسباب التي كانت معلنة في السنوات الأخيرة والتي تضع اللوم حصرا على عدم تحقق المساعدات العربية الموعودة . فأشارت الى أسباب أخرى منها التوسع خلال السنوات الأخيرة في سياسة الاتفاق دون حساب ، وإلى عدم المبادرة الى اتخاذ الاجراءات ، التصحيحية اللازمة بمجرد ظهور بوادر المشكلة ، وترك قطاع التصدير ليلقى قدرته التنافسية ، ولعدم تعديل أسعار الصرف غير الواقعية ، وعدم مراعاة ميزان المدفوعات ، واحتياجات المملكة . كل ذلك ، إضافة الى الركود الذي اجتاحت المنطقة وانخفاض الطلب على صادراتنا ، وانحسار سوق الطلب على العمالة في الدول المنتجة للنفط .

ثانياً: متاهات التصحيح الاقتصادي

ولقد استعرضت اللجنة الأفكار التي طرحتها الحكومة في خطاب الموازنة حول الاطار الكلي ، والخطوط العريضة لبرنامج اصلاح الاقتصاد والذي يمكن اجمالاً بما يلي :

الوضع كما هو في عام	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٣	المستهدف في عام
منسوبا للناتج المحلي الاجمالي				
الاستهلاك	١٠٣٪		٩٢٪	
المدخرات	٣٪		٨٠٪	
الاستثمارات	٢٦٪		٢٧٪	
(منها حكومي)	١١٪		١١٪	
(وخاص)	١٥٪		١٦٪	
النمو الحقيقي	٢٪		٤٪	
الاياردات المحلية للخزينة	٣١٪		٣٩٪	
النفقات	٤٩٪		٤٩٪	
عجز الموازنة (قبل المساعدات)	٢٠٪		٩٪	

هكذا من الله على

١٩٩٠

عجز الميزان التجاري	٤٠٪	٣٠٪
عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات	٦٪	-
الاحتياطيات	٣٥٠ م. دولار	٧٥٠ م. دولار
معدل التضخم	٢٥٪	٧٪

ان الملفت للنظر في هذه السياسات امران :

(١) ان معدل النمو الحقيقي سيتطور من سالب "٢٪" عام ١٩٨٨ الى "٤٪" عام ١٩٩٣ . وان معدل النمو الذي هدفت اليه الخطة ، هو "٣٪" عام ١٩٩٠ . ومن المشكوك فيه تحقيق هذا الرقم .

(٢) ان زيادة استثمارات القطاع الخاص المستهدف خلال السنوات الخمس هو "١٪" من الناتج المحلي الاجمالي .

اما استثمارات القطاع العام فستظل ثابتة لسنتين خلال نفس الفترة . وهذه الارقام على واقعيتهما لا تبشر بفرض عمل جديدة كافية لمواجهة العجز في الوظائف المتاحة حالياً ، والمتنظرة خلال الفترة .

ومن هنا ، نجد اللجنة المالية ان واجبتها لفت النظر الى هذا الوضع ، وأن تدق ناقوس مخاطر البطالة ، اذ لم تعرض السياسة المقترحة حلولاً ، الا ما أوحى به النقاش مع دولة رئيس الوزراء ، ومعالي وزير المالية ، وأركان وزارته من أن الحلول هي تنظيمية ، وإدارية ، بالإضافة الى الاستفادة من الطاقة غير المشغلة في آلات المصانع الموجودة حالياً .

ان حل مشكلة البطالة تبنى على ثلاث قواعد :

الأولى : الاجراءات الادارية التنظيمية (مثل احلال العمالة اعادة التدريب ، وانشاء مكاتب لتسويق العمالة/الخ (٠٠ .

الثانية : مزيد من الاستثمارات في المجالات الانتاجية ، بالإضافة الى تشغيل فوائض الطاقة الانتاجية غير المستغلة استغلالاً أقصى في الصناعات القائمة وغيرها من القطاعات .

الثالثة : تصدير العمالة .

هذا ، وترغب اللجنة باطلاع المجلس الكريم على خلاصة خطاب النوايا الموجهة من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين باسم الحكومة الأردنية الى صندوق النقد الدولي في ١٣/٤/١٩٨٩ والذي في ضوئه عرضت سياسات ومركزات برنامج التصحيح . وقد جاء الخطاب في ثلاث وعشرين بنداً تلخصها فيما يلي :

١- البند الأول : يتحدث عن معدلات النمو المتسارعة التي حققها الأردن خلال الفترة التي استمرت حتى منتصف الثمانينات وما رافقها من ارتفاع في مستوى الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة وضخامة استثمار القطاع العام في مجالات ، التربية والصحة ، والمرافق الاجتماعية الأخرى . وكذلك التحسن الذي طرأ على شبكة المواصلات وقطاعات البنية التحتية التي أسهمت في تهيئة بيئة لتشجيع الاستثمارات الخاصة .

٢- البند الثاني : يتحدث عن استمرار الحكومة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة في ظل الاعتقاد باستمرار تدفق حوالات الأردنيين العاملة في الخارج ، واستمرار تدفق المساعدات العربية المقررة في مؤتمر بغداد "١٩٧٨" .

وفي الفقرة الثانية من هذا البند ، يشير الخطاب الى بداية ظهور الأزمة الاقتصادية ، حيث عانى الأردن في منتصف الثمانينات من انحسار في أسواق الصادرات وانخفاض الطلب على العمالة الأردنية في الخارج وتفاقم مشكلة البطالة وانخفاض تدفق حوالات الأردنيين العاملين في الخارج ، وانخفاض المساعدات الرسمية عما كان متوقعاً لها .

كل هذه العوامل ، أدت الى زيادة الضغوط على الموازنة وميزان المدفوعات الأردني .

٣- أما البند الثالث : فيشير الى استمرار الحكومة الأردنية في دفع عملية التنمية الاقتصادية على أمل قابلية الصعوبات المشار اليها في البند الثاني ، للتغير ، فلجأت الحكومة الى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية ، وقد نجم عن ذلك ، زيادة الطلب المحلي وما صاحبه من انخفاض في تدفق التحويلات والمساعدات الرسمية وزيادة الالتزامات المالية الخارجية ، الأمر الذي أدى الى زيادة الضغوط على الموازنة وميزان المدفوعات .

وفي الفقرة الثانية من هذا البند ، يشير الخطاب الى أن عام ١٩٨٧ ، قد شهد العديد من الصعوبات كان من أهمها الانخفاض الذي طرأ على معدلات النمو والزيادة في عجز الموازنة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطي المملكة من العملات الأجنبية .

٤- أما البند الرابع : من الخطاب ، فيشير الى ادراك الحكومة الى أن تفاقم العجز في الموازنة وميزان المدفوعات ، صعوبات لا يمكن التغلب عليها الا عن طريق إعادة النظر في الأولويات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي .

وانطلاقاً من ذلك ، فقد قامت الحكومة في منتصف عام "١٩٨٨" باتخاذ اجراءات أهدأها تعويم سعر صرف الدينار الأردني الأمر الذي أدى الى تخفيض سعر صرفه أمام العملات الأخرى ، وتجميد الانفاق الحكومي لعام "١٩٨٩" وتقييد السياسات النقدية .

٥- وفي البند الخامس : يتحدث الخطاب عن انخفاض سعر صرف الدينار الأردني ، اذ بلغ نسبة مقدارها "٣١٪" في منتصف عام "١٩٨٨" أي (دولار مقابل ٤٧٧ فلساً) وانخفاض آخر في بداية عام "١٩٨٩"

هكذا من المأهول

٥٥٥٥

حين تم تثبيت سعر صرف الدينار (دولار مقابل " ٥٤٠ فلساً ") الأمر الذي تبعه انخفاض آخر في سعر صرفه بحوالي " ١٣٪ عن السعر الرسمي في أوساط مكاتب الصرافة ، مما أدى الى إغلاق مكاتب الصرافة لمدة غير محدودة .

لقد نجم عن هذا الأمر ارتفاع الأسعار المحلية باستثناء المواد الغذائية ومشتقات النفط .

٦- وفي البند السادس : يتحدث الخطاب عن قيام الحكومة بمجموعة إجراءات بغية الحد من استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية متمثلة في إلغاء سياسة الحماية الإغلاقية ومنع بعض المستوردات الكمالية .

٧- وفي البند السابع : يتحدث الخطاب عن محاولات الحكومة لتخفيض عجز الموازنة لعام " ١٩٨٩ " من خلال ضغط الائتلاف الحكومي وزيادة الإيرادات من خلال فرض مجموعة من الضرائب على الفنادق والمطاعم ، وتذاكر السفر وزيادة رسوم تصاريح العمال الأجانب ، وزيادة ضريبة المطار للسفارين وتفعيل نظام الضرائب ، غير أن هذه الإجراءات لم تكن فعالة بسبب انخفاض إيرادات الجمارك ، بسبب منع المستوردات وزيادة أقساط الدين الخارجية وارتفاع خدمة الدين .

لذا ، كان الخطاب قد توقع تخفيضاً طفيفاً في عجز الموازنة قدره " ٧٪ " .

٨- وفي البند الثامن : يتحدث الخطاب عن انتهاج الحكومة لسياسات نقدية مشددة في بعض الجوانب ، ميسرة في الجوانب الأخرى .

فقد تم تقييد السياسات الائتمانية ، وذلك عن طريق تحديد قدرة البنوك التجارية على منح تسهيلات ائتمانية على شكل جاري مدين ، كما قام البنك المركزي بمنع البنوك التجارية من تقديم تسهيلات ائتمانية بضمانة ودائع بالعملات الأجنبية ، كما تم رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لأجل من " ٦٪ الى ٩٪ " .

كما تم تحديد أسعار الفائدة وتعويم أسعار الفائدة على الودائع في شهر "حزيران" لعام " ١٩٨٨ " في حين تم رفع معدل الاقتراض من " ٨٪ الى ١٠٪ " هذا بالإضافة الى قيام البنك المركزي برفع الخصم من " ٥٧٥٪ الى ٧٪ و ٨٪ " في شهري أيلول وكانون ثاني " ١٩٨٨ " .

كما قام البنك المركزي بتقديم الحوافز التي من شأنها جذب الودائع بالعملات الأجنبية من خلال زيادة سقف هذه الودائع للمقيمين في حين استمر البنك المركزي في تقديم الحوافز للأردنيين العاملين في الخارج من خلال رفع القيود المتعلقة بودائع حساباتهم بالعملات الأجنبية .

٩- أما البند التاسع : فيشير الخطاب الى اعتقاد الحكومة بأنها قد قامت باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتصحيح الوضع منذ منتصف عام " ١٩٨٨ " كما أنها عازمة على المضي بوضع سياسات اضافية تصحيحية بهدف التغلب على الاختلالات القائمة في الاقتصاد الأردني .

غير أن الحكومة تدرك صعوبة تحقيق النمو على المدى المتوسط عن طريق الاعتماد على الجهود المحلية فقط .

وفي ضوء ذلك ، فقد لجأت الحكومة الى انتهاج برنامج التكيف الاقتصادي متوسط الأجل ، بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، كما وتعتمد الحكومة اللجوء الى المجتمع الدول بغية مساعدته في التغلب على الصعوبات التي تكتنف الاقتصاد الأردني .

١٠- وفي البند العاشر : يتحدث خطاب النواب عن أهداف برنامج التكيف الاقتصادي للفترة من عام " ١٩٨٩ - ١٩٩٣ " المتمثلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ضمن استقرار نسبي في الأسعار ، وتحسين وضع الموازنة وميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو حقيقية تبلغ " ٤٪ " عام " ١٩٩٢ " مقابل معدل نمو سالب مقداره " ٢- " في عام " ١٩٨٨ " وذلك عن طريق تحفيز الاستثمار وإعادة الثقة بالاقتصاد الأردني .

ويشير هذا البند ، الى نية الحكومة بمراجعة سياسات التسعير وخاصة تلك المتعلقة منها بالمياه والدعم المقدم لانتاج القمح ، وذلك من خلال المشاورات التي تجريها الحكومة مع البنك الدولي .

كما ويشير هذا البند ، الى عزم الحكومة على تقليص اعتماد الموازنة الحكومية على الاقتراض من البنوك التجارية وتقييد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وضبط اتفاق المؤسسات العامة ، وذلك بغية تقليص معدلات التوسع النقدي بهدف تخفيض معدلات التضخم من " ١٤ " عام " ١٩٨٩ " الى " ٧٪ " عام " ١٩٩٣ " .

١١- أما في البند الحادي عشر : فيتحدث الخطاب عن عزم الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتحقيق توازن في ميزان المدفوعات بحلول عام " ١٩٩٣ " من خلال تشجيع الصادرات والحوالات وتنشيط السياحة وتقييد الطلب على المستوردات وانتهاج سياسة مرنة في أسعار الصرف .

(١٢) و (١٣) في البنود " ١٣ و ١٢ " : يتحدث الخطاب عن إيلاء الحكومة الأهمية البالغة لتخفيض عجز الموازنة ، بحيث يصل الى " ٢٠٪ " من الناتج المحلي لعام " ١٩٨٩ " مقارنة في " ٢٣٧٪ " لعام " ١٩٨٨ " كما يتوقع تخفيضه الى " ١٧٪ " من الناتج المحلي في عام ١٩٩٠ بفعل زيادة الإيرادات وضبط النفقات ، وفي هذا المجال المالي يشير الخطاب الى نية الحكومة باستحداث ضريبة الاستهلاك ومراجعة النظام الضريبي بشكل شامل ، وإصلاح هذا النظام عن طريق إدخال ضريبة القيمة المضافة ، ويشير هذا البند الى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي ارسال بعثة متخصصة في الشؤون المالية لزيارة الأردن ما بين حزيران - تموز - لعام " ١٩٨٩ " ، بهدف تقديم التوصيات اللازمة بهذا الخصوص بنهاية شهر أيلول لعام " ١٩٨٩ " وللشاركة في إعداد الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ .

١٤- في البند الرابع عشر : يشير الخطاب الى ضخامة الائتلاف الحكومي منسباً الى إجمالي الناتج المحلي . إذ بلغ " ٥٠٪ " من الناتج المحلي ، أي زيادة " ٨٪ " عن الإيرادات المحلية كما أن النفقات الجارية وحدها تتجاوز الإيرادات بمقدار " ٤٠٪ " مما يشير الى أن الاستهلاك الحكومي كان يغطي بالاقتراض والمساعدات .

هكذا من المأهول

١٠

ويشير هذا البند ، الى ادراك الحكومة لضرورة أن يكون معدل النمو في الاتفاق دون معدل النمو في الناتج المحلي .

١٥- البند الخامس عشر : يشير الى تحمل الخزينة لدعم اضافي للسلع الأساسية بمبلغ قدره "٣٨ مليون دينار ، وهي معونة للفئات الفقيرة من السكان لحمايتهم من آثار الاجراءات التقشفية الصارمة ، كما يشير البند الى محاولات الحكومة لتوجيه معونات الفقراء على أسس أكثر انتقائية .

١٦- البند السادس عشر : يشير الى أن المشاريع الحكومية في الأردن مدارة بشكل جيد ، وأن معظمها يحقق معدل عائد موجب على الاستثمار الحكومي .

ويشير هذا البند الى مبادرة الحكومة باجراء عملية اعادة نظر شاملة لتدقيق أوضاع هذه المشاريع من أجل زيادة مساهمتها في الموازنة ، وذلك في ظل الموازنة التقشفية التي تتبناها الحكومة .

أما المشاريع التي منبت بخسائر ، فيشير الخطاب الى نية الحكومة الى توجيهها بشكل جيد لتحسين فعاليتها أدائها .

١٧- في البند السابع عشر : يعود الخطاب مرة أخرى وبشكل مفصل بالحديث عن الخطوات التمهيدية لتصحيح عجز الموازنة من خلال سياسة انتمائية مشددة على القطاع العام بوضع سقف على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي لعامي "١٩٨٩ ، ١٩٩٠" .

١٨- في البند الثامن عشر : يتحدث الخطاب عن جهود الحكومة في تشجيع حركة حشد المدخرات المالية وتحسين عملية تخصيص الأموال القابلة للأقراض ، وفي هذا المجال يشير هذا البند الى قيام الحكومة بتعويم أسعار الفائدة على الودائع واعطاء البنوك حرية تعديل عمولاتها وترك معدلات الاقتراض والاقتراض تحدد بحرية وفقا لقوى السوق .

١٩- في البند التاسع عشر : يشير الخطاب الى تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كهدف رئيسي من أهداف برنامج التصحيح .

وتحدد الحكومة هذا الهدف في تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي من "٦٪ في عام ١٩٨٨ ، الى "٥٪ في عام ١٩٨٩ و "٣٪ في عام ١٩٩٠" .

وفي سبيل ذلك ، يشير الخطاب الى مجموعة من السياسات المتمثلة في تحفيز الصادرات والحولات والسياحة ، وترشيد المستوردات من خلال سياسة ادارة الطلب المشددة ، تنويع سوق الصادرات ، ايجاد ترتيبات مؤسسية لتمويل الصادرات ، كما تعتزم الحكومة ادخال اصلاحات جمركية تكون ذات أثر محايد .

٢٠- في البند العشرين : يتحدث خطاب النوايا عن التخفيض الحاد الذي أجرته الحكومة على قيمة الدينار الأردني خلال عام "١٩٨٨ وأوائل عام "١٩٨٩" .

ويشير الخطاب في هذا البند ، الى اعتقاد الحكومة بأن ذلك التخفيض قد أعطى الحوافز للصادرات . كما ويشير الخطاب ، الى اعتقاد الحكومة بأنه بالإمكان ضمان استقرار سعر صرف الدينار في المستقبل القريب .

٢١- في البند الحادي والعشرين : يشير خطاب النوايا الى التزام الحكومة باتباع سياسة حكيمة في ادارة الدين وتخفيف مشاكل الدين الخارجي من خلال وضع سقف للدين قصيرة الأجل ، وكذلك متوسطة الأجل .

٢٢- في البند الثاني والعشرين : يشير خطاب النوايا ، الى الحاجة لمزيد من الدعم الخارجي على شكل مصادر اضافية وجدولة الدين القائمة ، كما ويشير هذا البند الى طلب الحكومة جدول الدين الخارجي بما فيها متأخرات الدين القائمة من نادي باريس وغيره ، من المقرضين الرسميين ومن البنوك التجارية ، وتأمل الحكومة أن يكون ذلك بشروط سهلة للغاية .

٢٣- في البند الثالث والعشرين : تلتزم الحكومة بالا تقوم بما يلي :

١- فرض أو تكثيف القيود على مدفوعات وتجاريات المبادلات الدولية الجارية .

٢- تطبيق أنظمة متعددة للصرف الأجنبي .

٣- المجاز أو اقام اتفاقيات دفع ثنائية غير منسجمة مع البند السابع من بنود اتفاقية الصندوق .

٤- فرض قيود جديدة على المستوردات أو تكثيف القيود الموجودة حالياً لأغراض تصحيح ميزان المدفوعات .

في ضوء هذا الخطاب ، تقدمت الحكومة الأردنية لصندوق النقد الدولي بطلب منحها ترتيبات سحب جانبية (Stand by Credit) لثمانية عشر شهراً بمبلغ "٦٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل "٨٠ مليون دولار ، بالإضافة الى قرض تعريضي مقداره "٤٠ مليون دولار .

ويجرب ذلك ، تمت اعادة جدولة ما قيمته "١٣٠٠ مليون دولار من الأقساط والفوائد التي تستحق خلال عامي "١٩٨٩-١٩٩٠ للدول الأجنبية ، وحتى منتصف عام "١٩٩١ للبنوك التجارية .

وقد تم اعادة جدولة هذه المبالغ لمدة تتراوح بين عشر سنوات ، وحدى عشرة سنة ، بعد فترة امهال تتراوح ما بين "خمس الى ست سنوات .

ثالثاً : الغلاء

تشير المعلومات الرقمية أن التضخم عام ١٩٨٩ تجاوز نسبة ٢٥٪ وأنه ينتظر ان يبلغ معدل التضخم ١٢,٥٪ في العام الحالي ١٩٩٠ زيادة على ما كان عليه عام ١٩٨٩ وأنه سيكون بحدود ٧٪ عام ١٩٩٣ زيادة عما سيكون عليه عام ١٩٩٢ ، وغني عن البيان ان نسبة ارتفاع تكاليف غلاء المعيشة تشمل سلة من السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك بما في ذلك السكن والتقليبات والغذاء والكساء والدواء والتعليم... الخ بأثقال مختلفة ، وأن هذا المكونات تفاوتت في ارتفاع اسعارها ، وأن السلع المستوردة طالها الغلاء أكثر من غيرها لاعتمادها على ما يتوافر من العملات الصعبة بسعر الصرف الجديد ، على أن الملموس أيضاً ان الغلاء زاد عن الحد

هكذا من الأشهر

الذي يفسره فارق سعر الصرف ، مما يدفع للاستنتاج ان هناك اسبابا اخرى سلوكية ، واحتكارية ، وان تفاقم الاسعار مثل فوضى لا يمكن تبريرها بأسباب اقتصادية محضة ان هذا الاستنتاج يحتاج بالطبع الى اثباتات وبراهين رقمية الامر الذي يقتضي دراسة الامر تفصيلا .
ومعلوم ان المجلس الكريم قد اسند الى اللجنة المالية دراسة هذا الموضوع مع الحكومة وصلا الى حلول عملية .
رابعا : الاستهلاك

من الواضح ان الفلسفة التي تقوم عليها نظرة الحكومة للمشكلة الاقتصادية ، وحلولها المقترحة تركز تركيزا واضحا على قضية الاستهلاك ، وضرورة سد الفجوة الاستهلاكية بين الناتج المحلي الاجمالي (وتقارب ١٧٠٠ مليون دينار عام ١٩٨٨) وبين الانفاق الذي يبلغ عام ١٩٨٨ (١٧٠٪) من هذا الناتج (منها ١٠٣٪ استهلاك القطاعين العام والخاص ، ٢٦٪ استثمارات القطاعين ٤١٪ تسديدات قروض خارجية ، أي أن الفجوة دون تسديد الأقساط والفوائد هي ٢٩٪ وينتظر ان يؤدي برنامج التصحيح الاقتصادي الى خفض نسبة الفجوة دون التسديد الى ١٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ (منها ٩٢٪ استهلاك القطاعين العام والخاص ٢٧٪ استثمارات القطاعين) .

ومن الواضح هنا ان حدة الاستهلاك هو الحائل الرئيسي دون توفير المدخرات اللازمة للاستثمارات ، وان اي اضطراب في تخفيض الاستهلاك عن نسبة ٩٢٪ من شأنه توجيه المدخرات للاستثمار ، فالزيد من فرص العمل .
خامسا : الانفاق العام للدولة من خلال الموازنة :

بلغت نفقات الدولة خلال السنوات العشر الاخيرة (١٩٨٠-١٩٨٩) ما يزيد على ٨ مليارات دينار جرى انفاقها كما يلي تقريبا :

نفقات جارية ٣ مليارات دينار

القوات المسلحة الأمن ٢ مليار دينار

نفقات رأسمالية وتنمية ٣ مليارات دينار ، وتشمل تسديد أقساط وقوائد قروض .

وقد جاء تمويل هذه النفقات كما يلي :

إيرادات محليه ٤/١ مليار دينار

مساعدا ٤/٣ مليار دينار

قروض ١٢/١ مليار دينار

عجز متراكم في الموازنة ٢/١ مليار دينار

من هذه الأرقام نلاحظ ان المواطن اسهم بتغطية نصف النفقات (٥٢٪) ، والقروض اسهمت بتغطية (١٨٪) والمساعدات (٢٢٪) وبذا يكون عجز الموازنة ٨٪
ولما كانت القروض ضربا من ضرب العجز المتراكم فان العجز الحقيقي هو ٢٦٪ اي اكثر من ربع الانفاق اي ما يزيد على ملياري دينار .

وغني عن الذكر ان هذه الأرقام لا تشمل الجزء الاعظم من الانفاق العسكري التسليحي .
وعلى ذلك كان لا بد من ان تولي اللجنة المالية موضوع العجز اهتماما خاصا ، ومن هنا قامت بتخفيض النفقات المقترحة لعام ١٩٩٠ بحدود (١٥) خمسة عشر مليون دينار فانخفض العجز في الموازنة (قبل القروض) بنفس المقدار ، اي ان العجز انخفض من ١٩٩ مليون دينار تقريبا الى (١٨٤) مليون دينار تقريبا .

سادسا : تقرير اللجنة المالية حول موازنة عام ١٩٩٠

(١) تبويب الموازنة :

أ- لقد حدث تطوير ايجابي لوثيقة الموازنة اذ أعيد تبويبها وفقا للاستلزامات الدولية والذي يظهر الاتفاق والايثار منفصلين عن التمويل ، فلم يعد التمويل عن طريق الاقتراض او المساعدات يعتبر ايرادا كما كان متبعيا في السابق وهذا الجهد يستحق الثناء .

ب- على انه كان من المرغوب فيه ان تحوي وثيقة الموازنة تطورا آخر وهو تبويب الموازنة وفق الاقاليم التنموية اضافة للتبويب الحالي وفق الوزارات والدوائر .

ج- كما ان من المرغوب فيه ان تحوي الوثيقة نوعا ثالثا من التبويب وهو التبويب القطاعي ، وهكذا تقرر اللجنة المالية ان توصي مجلسكم بأن يقرر ما يلي (الطلب من الحكومة ان يكون اعداد موازنة عام ١٩٩١ القادمة على اساس التبويب وفق (أ) القطاعات (ب) الوزارات والمؤسسات - كما هو معمول فيه حاليا (ج) الاقاليم .

(٢) شمولية الموازنة :

ان وثيقة الموازنة مقتصرة على الوزارات والمؤسسات التابعة لها ، اما المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي (مثل الجامعات ، الملكية الاردنية ، وسكة الحديد ، والطبية والعلاجية ، والنقل العام والمؤسسة الاردنية للاستثمار .. الخ) بقية المؤسسات التي تعملون فهي غير مشمولة في الموازنة .

ان مثل هذا الاجتزاء من شأنه ان يحدد من نجاعة السياسات التي تأخذ بها الموازنة السنوية .

وان قصرها على اقل من ثلثي نشاط الدولة يعني ان اية مرتكزات او قرارات ستصيب جانبا من اجهزة الدولة دون الجانب الآخر الامر الذي يعرقل سياسات التصويب الاقتصادي .

اضف الى ذلك ان اخراج تلك المؤسسات من سلطة مجلس الأمة في اقرار موازنة الدولة يعتبر من وجهة نظرنا مخالفة دستورية .

وعلى ذلك فان اللجنة المالية توصي المجلس بان يقرر (تعديل قانون رقم (٢٩) لسنة (١٩٦٤) قانون تنظيم الميزانية بحيث ينص على أنه بالرغم مما ورد في اي قانون آخر فان موازنة المؤسسات العامة يجب ان يصادق عليها من اللجنة المالية بمجلس النواب) .

وهذا القرار يتضمن بذهاب كافة الصناديق (مثل صندوق تسليح القوات المسلحة وحساب الانجاز في وزارة التموين ، وضريبة المعارف في وزارة التربية ... الخ) ذلك من صناديق او مؤسسات .

هكذا من الشغل

(٣) ملاحق الموازنة :

ان الصرف على ملاحق الموازنة قبل اقرارها اجراء غير دستوري ولذلك ترى اللجنة ان توصي مجلسكم الكريم ان يقرر (رد اي مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة اذا تم الصرف على حسابه مسبقاً وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٠).

وعلى الحكومة ان تطلب التخصيص الملحق بالموازنة من مجلس الامة سلفاً وان لا يتم الصرف قبل المصادقة على مشروع القانون .

(٤) تصنيف الموازنة :

جرى تحسين على تصنيف النفقات بين رأسمالية وجارية ومن امثلة ذلك دعم البلديات الذي اعتبر هذا العام نفقة جارية . على انه ثمة وظائف على مشاريع رأسمالية هي في حقيقتها مستمرة وجارية ، ومن المرغوب فيه اعادة النظر في ذلك في الموازنة المقبلة عام ١٩٩١ .

(٥) تقدير الإيرادات والتسويل :

ترى اللجنة المالية ان تقدير مجمل الإيرادات تقدير واقعي ، وتعتقد انه لم يبلغ في ذلك . وترغب اللجنة ان تضع بين ايديكم الملحوظات التالية :

أ- القروض الجديدة :

ان الإيرادات المحلية تقتصر على مبلغ "٦٩٤" مليون دينار تقريباً ، وتبلغ النفقات "١١٠٥" ملايين دينار تقريباً . يتبين من ذلك ، أن هناك فجوة تبلغ نحو "٤١١" مليون دينار . ستغطي من المساعدات البالغة نحو "١٦٠" مليون ، ومن أقساط القروض الداخلية المستردة البالغ "خمسين" مليون دينار ، والقروض الخارجية الصافية البالغة نحو "٢٠٠" مليون دينار ، هي على وجه الدقة (١٨٤) مليون دينار .

ومن هنا ، ترى اللجنة من راجبها أن تنبه المجلس الكريم الى أن هناك اقتراضاً خارجياً جديداً هو هذا المبلغ الأخير "٢٥٠" مليون دينار ، وأن جانباً منه سيذهب لتسديد أقساط قروض سابقة "٦٨" مليون ، وأن جزءاً من الإيرادات سيذهب لتسديد فوائد قروض خارجية سابقة هي "١٣٥" مليون تقريباً . أي أن مجموع ما سيسدد للخارج من فوائد وأقساط سيبلغ نحو : "٢٠٣" مليون دينار .

وبهذا ، يكون الفرق بين ما سيتم اقتراضه وما سيتم تسديده من خدمات ديون هذا العام نحو "٤٩" مليون دينار ، هو تقريباً (٤٩) مليون دينار .

أما عن القروض الداخلية : فستقتصر هذا العام على نحو "٣٣" مليون دينار . ولإعطاء المجلس الكريم فكرة عن أثرها ، فإنتا نورد أن ما اقتترض داخلياً عام "١٩٨٧" زاد عن "٢٥٥" مليون دينار ، وعام "١٩٨٨" نحو "٣٠٩" ملايين دينار وعام "١٩٨٩" نحو "٨٤" مليون دينار . فإذا علمنا أن ما يسدده لخدمات الدين الداخلي هو نحو "٦٠" مليون دينار ، فيكون صافي التسديد الداخلي نحو "٢٧" مليون دينار ونحن نرى أن الاقتراض الداخلي هذا هو في الاتجاه الصحيح .

ب- المساعدات العربية الجديدة :

جاءت تقديرات المساعدات العربية متحفظة إذ اقتضت على نحو "١٥٢" مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ "٢٥٣" مليون دينار في العام الماضي .

ومن الجدير بالذكر هنا أن مبلغ المساعدة البالغ "١٥٢" مليون دينار يمثل ٦٥٪ من المساعدة المنتظرة إذ ان ٣٥٪ من المساعدات تذهب الى صندوق التسليح ، فتكون المساعدات المنتظرة بمجملها هي نحو "٢٣٠" مليون دينار حصة صندوق التسليح منها "٧٨" مليون دينار كما أنه من المعلوم أن أي مساعدات إضافية ينبغي ان توجه الى سد العجز المتراكم في صندوق التسليح العسكري الذي يبلغ الان نحو "٥١٣" مليون دينار .

ج- الإيرادات من الضرائب على الدخل والارباح :

طرأت زيادة على هذا النوع من الإيراد نتيجة للتعديلات على قانون ضريبة الدخل ونتيجة للارباح التي حققتها شركة الفوسفات .

وترى اللجنة ان عينا اضافياً قد ترتب على ارباح الافراد من اعمالهم (زيادة بمقدار ٣٣٪) ، وعلى الموظفين والمستخدمين (حوالي ١٣٪) وهو عبء جديد في ظروف تضخم وركود .

د- رخص التلفزيون :

تجسب هذه الضريبة على كل عداد كهرباء بصرف النظر عن اقتنا جهاز التلفزيون أو عدمه . وترى اللجنة اقتصار - هذه الضريبة على مالك الجهاز فقط . وقد أبدى وزير المالية تفهمه ووعد بالسعي لتعديل النظام .

هـ- الإيرادات من اجور المكالمات الهاتفية :

- توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بدراسة اثر الاجراءات الاخيرة الخاصة باعادة النظر بأجور المكالمات على التقاص مع الدول الاخرى في ضوء توفير العملات الصعبة وتحقيق الإيراد في آن واحد .

- توصي اللجنة بالغاء الهوائف الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة .

و- عوائد المؤسسة الاردنية للاستثمار (صندوق التقاعد سابقاً)

بلغت هذه العوائد "٥" ملايين دينار فقط على مجمل استثمار المؤسسة التي تبلغ قيمتها السوقية نحو "٢٥٢" مليون دينار . وتوصي اللجنة باعادة النظر في ملكية بعض الاسهم التي تملكها الحكومة خاصة منها ما كان في القطاع الفندقية واعادة استثماره في النشاطات الانتاجية ذات الحجم الصغير آخذة بالاعتبار توليد فرص عمل جديدة .

كما توصي اللجنة بان تقوم الحكومة بواجبها تجاه ضبط الاتفاق في الشركات المساهمة العامة ، واستئصال اسباب البذخ والاسراف والفساد فيها .

هكذا من الأشهر

مذكرات

(٦) تقدير النفقات :

جاء تقدير النفقات واقعيا بصورة اجمالية .

وفي باب دعم المواد الغذائية البالغ (٦٠) مليون دينار ترى اللجنة أن الدعم الفعلي سيتجاوز هذا الرقم . وترجو اللجنة أن تشير للامور التالية :

أ- تبلغ عوائد التقاعد من الاقتطاعات نحو "١٣" مليون دينار ونفقات رواتب التقاعد نحو "٨٣" مليون دينار ، ولما كانت فلسفة التقاعد أن تكون الاقتطاعات من العاملين حاليا تغطي مرتبات المتقاعدين فإن الفارق بين الرقمين بائن ولا بد من الشروع في دراسة هذا الموضوع دراسة جدية لجسر الفجوة بين الرقمين . أن هذا يجب أن يدرس مع روح العطف على المتقاعدين عسكريين ومدنيين سيما القدامى منهم كما يدرس مع ممارسة الاحالات المبكرة على التقاعد .

ب- تبلغ نفقات الجهاز المدني نحو "٢١٨" مليون دينار والنفقات الجارية للقوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع المدني "٢٥٤" مليون دينار ، وهذه الارقام ذات دلالة على عبء المواجهة الذي ينهض به الاردن (علماً بأن النفقات العسكرية لا تشمل التسليح) .

ج- تبلغ الايجارات الحكومية حوالي "٥" ملايين دينار .

وتبلغ كلفة كهرباء الجهاز المدني نحو "٥" ملايين دينار .

ومحروقات الجهاز المدني نحو "٤" ملايين دينار .

وهذه ارقام تدعو للتأمل والدراسة بقصد وقف الاهدار .

د- تبلغ تكلفة الدراسات والابحاث نحو "٨٥" مليون دينار معظمها تصاميم هندسية وبلغ الاتفاق على هذا الباب نحو "٢٥" مليون دينار خلال السنوات الثلاث الاخيرة . وهذه الدراسات يستند معظمها للجانب .

(٧) الاتفاق الرأسمالي والائتماني

تشير ارقام الموازنة الى ان المخصصات الائتمانية والرأسمالية هي كما يلي على وجه التقريب :

"١٥١" مليون دينار رأسمالية ممولة من الإيرادات المحلية

"٩٠" مليون دينار ائتمانية ممولة من القروض .

"١٢" مليون دينار قرض غير ائتماني لشركة الاسمنت تسديداً لديون مترتبة عليها .

"٢٥٣" مليون المجموع

أن معظم المبلغ الاكبر البالغ "١٥١" مليون دينار هو نفقات رأسمالية وشبه رأسمالية ، وفي معظمها غير ائتمانية وكذلك تسديد الديون عن الاسمنت فلا يبقى للتنمية الفعلية الا مبلغ "٩٠" مليون دينار أي نحو ٨٪ من الموازنة ، وهذه تمثل نقطة الضعف الكبرى في الموازنة .

كما انها تعطي انعكاساً سلبياً على مقدار النمو الحقيقي المتوقع وعلى فرص العمل التي ستوفرها استثمارات القطاع العام .

ولقد قامت اللجنة ببعض المناقشات ضمن الموازنة الرأسمالية بهدف زيادة الصيغة الائتمانية لبعض المشاريع .

وتدرك اللجنة أن زيادة التخصيصات للتنمية ستعكس زيادة على العجز ، ومن هنا جاءت موافقتها على الجزء الرأسمالي والائتماني في الموازنة .

(٨) تقليص النفقات المقترحة في قانون الموازنة :

توصي اللجنة بأنقاص النفقات المقترحة أو نقلها الى بند آخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

أ- النفقات الجارية : (بالألف دينار)

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض أو المضافة
جميع الفصول الجارية	٢٠٨ الكهرباء	٤١٢٢	٣٧١٠	٤١٢
جميع الفصول الجارية	٢٠٩ المحروقات	٢٥٣٥	٢٢٨٢	٢٥٣
١/٢ مجلس الأمة	١٠٣	٢٥	١٣	١٢
١/٢ مجلس الأمة	٢١٠	٣٥	---	٣٥
١/٢ مجلس الأمة	٣٠١ (ب)	---	(٤٧)	(٤٧)
محدث				
١/٣ مجلس الوزراء	١٠٣	٢٦	١٦	١٠
١/٢٣ الأمن العام		٤٥٥٢٥	٤٤٠٠٠	١٥٢٥
١/٢٥ العدل	١٠١/أ	١٠٥٠	١٠٧٠	(٢٠)
١/٢٥ العدل	١٠٥/أ	٢٩٠	٢٩١٥	(١٥)
١/٢٥ العدل	١٠٦/أ	١٥٥	١٥٦٥	(١٥)
١/٢٥ العدل	١٠٨/أ	٣٨٠	٣٩٥	(١٥)
١/٢٥ العدل	١٠٩/أ	١٤٠	١٥٢	(١٢)
١/٢٥	٣٠١/ب	٥٠	---	٥٠
١/٤١ المالية	٢٠١/ب	٣٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠
١/٤١	٢١٣/ب	٣٩٥٠	٣٠٠٠	٩٥٠
النفقات الأخرى				

هذا من المجلد

دكر

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١/٢٧/١٩٩٠ ميلادية.

١/٤١	٢/ (هـ)	٢٢٠٠	٠٤٧٠٠	(٢٥٠٠)
١/٤١	٥/ (هـ)	٢٠٠٠	٠١٥٠٠	٠٥٠٠
١/٤١	١٠/ (هـ)	٦٠٠٠	٠٤٠٠٠	٢٠٠٠
١/٤٣ الجمارك	١٠٢	٠٠١٢	٠٠١٢	٠٠١٢
١/٧١ التربية	٢١٣/ز	٠٠٠١	٠٠٠١	(٠٠١٠)
١/٧١	٢١٢/ز	١٢٥	١١٥	١٠
١/٨١ الاعلام	١/٢١٣	٢٧٠	٢٠٠	٧٠
	٣/٢١٣	٠٤٥	٠٤٥	٤٥
	٤/٢١٣	٠٢١	٠٢١	٢١
١/٨٢ الاذاعة والتلفزيون	١٠٣/أ	٣٨٠	٣٣٠	٥٠
١/٨٢	٢١٣/ج	٠٩٦	٠٩٦	٩٦
١/٨٤ الشباب	٣٠٤/أ	٥٠٠	٥٣٠	(٣٠)
١/٨٤	١٠٤/ب	١٨٠	١٥٠	٣٠
المجموع				

ب- النفقات الرأسمالية : (بالآلف دينار)

توصي اللجنة بانقاص النفقات الرأسمالية المقترحة أو نقلا من الفصل نفسه كما يلي :

رقم الفصل	البند	التخصيص الأصلي	التخصيص للترح	قيمة التخفيض أو الناقلة
٢/٣١ الخارجية	١/٤٠٣	٠٠٠٦٠	٠٠٠٦٠	٠٠٦٠
	١/٥٠٣	٠٠٠١٠	٠٠٠١٠	٠٠١٠
	١/٥٠٨	٠٠١٠٠	٠٠١٠٠	٠١٠٠
٢/٤١ المالية	١/٤٠٣	٠٢٥٠٠	٠٣٠٠٠	٠٥٠٠
	٢/١/٥٠٨	٠٦٠٠٠	٠٤٠٠٠	٢٠٠٠
	٤/١/٥٠٨	٠٣٥٠	٠٣٠٠	٠٥٠
	٧/١/٥٠٨	٠١١٠٠	٠٠٩٠٠	٢٠٠
	١/ج/٥٠٨	١٢٠٠٠	٠٦٠٠٠	٦٠٠٠
	١/٥٠٨	٠٥٠٠	٠٣٠٠	٢٠٠
٢/٤٣ الجمارك	٤/٤٠٢	٠٠٤٩٠	٠٠١٨٠	٣١٠
٢/٥٦ الطاقة	١/٥٠٣	٠٠٠٨٥	٠٠٠٨٥	٠٠٨٥
٢/٥٨ الأشغال	٣/٥٠٧/أ	٠١٧٥٠	٠٢٢٠٠	(٠٤٥٠)

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١/٢٧/١٩٩٠ ميلادية.

٤/٥٠٧/أ	٠٠٤٥٠	٠١٥٠٠	(١٠٥٠)
٥/٥٠٧/أ	١٢٠٠٠	١٠٥٠٠	١٥٠٠
٢٤/٥٠٧/أ	٠٠١٤٠	٠٠٣٦٥	(٠٢٢٥)
٣/٤٠٢/ب	٠٠٥٠٠	٠٠٢٥٠	٠٠٢٥٠
٤٠٢/ج	٠٠٤٥٠	٠٠٢٥٠	٠٢٠٠
٥٠٣/ج/٢	٠٠٤٠٠	٠٠٣٠٠	١٠٠
٣/٦٤ سلطة وادي الأردن	٤/٥٠٩	٠٠٦٠٠	٠٤٠٠
٢/٧٣ الصحة	٥/٥٠٧/أ	٠٠٣٠٠	٠٣٠٠
٢/٨٤ الشباب	٨/٥٠٧	٠٠١٠٠	١٠٠
٢/٩٤ الطيران			

ملاحظة :

(مجموع التخفيض المقترح في النفقات " ١٥٣٥٩٠٠٠ ")

تاسعا : المؤسسات العامة

تري اللجنة أن كثيرا من المؤسسات العامة بحاجة الى مراجعة شاملة للوقوف على واقعها المالي والاداري كما ان كثيرا من هذه المؤسسات تقوم بنشاطات متشابهة ، كما ان بعضها قد استنفذ الغرض الذي انشئت من اجله . من هنا فان دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماج المتشابه منها في مؤسسة واحدة ، والغاء ما استنفذ منها غرضه وذلك مجتنباً للقوض في العمل والازدواجية في الاداء والهدر في الموارد .

ومن امثلة المؤسسات التي يمكن دمجها في مؤسسات موحدة مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية ومؤسسة التسويق الزراعي ودائرة التطوير الحضري ومؤسسة الاسكان ، ومن الامثلة على المؤسسات التي يمكن الغاؤها واستناد دورها الى غيرها : سلط وادي الاردن التي يمكن استناد مهامها بعد استنفاد اغراضها الى وزارة المياه ، وسلطة اقليم العقبة التي يمكن استناد مهامها الى بلدية العقبة .

ويناسب الحديث عن سلطة وادي الاردن فان اللجنة قد لاحظت بعض التجاوزات في تصرفاتها التي رتبته على الخزينة عبئا دون سابق تخصيص لها في الموازنة . وقد لفت انتباه اللجنة تفرد سلطة وادي الاردن دون باقي مؤسسات الدولة بحق الاقتراض الخارجي مباشرة دون ان يكون ذلك من خلال وزارة التخطيط الامر الذي حدا بالجنة ان تتقدم من مجلسكم الكريم بالتوصية بتعديل قانونها لجعل عملية الاقتراض لمشاريعها تمر من خلال وزارة التخطيط .

كما تري اللجنة إعادة النظر في المؤسسة الطبية العلاجية ومراجعة الدور الذي تقوم به وانعكاسه على قطاع الصحة ومستوى الخدمات الصحية في المملكة .

هكذا من العمل

مذكرات

ان اللجنة ترى من الواجب ان يتوجه المجلس الكريم بالشكر الى كل من المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، الجمهورية العراقية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، وامارة دبي لما قاموا به جميعا من جهود مباركة مشكورة لدعم المملكة الاردنية الهاشمية .

كما ترى ان يرفع المجلس شكره الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم لسعيه الدؤوب لتمكين المملكة من تجاوز الازمة الراهنة .

واذ يشرف اللجنة ان تختتم تقريرها هذا بقوله تعالى : "والذين اذا نزلوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" ، ان تتوجه الى المجلس الكريم بالتنسيق بالموافقة على قرارها واقرار مشروع الموازنة وفق ما تضمنه هذا التقرير .

ونسأل الله السداد في القول والرشاد في العمل ، انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

"اللجنة المالية"

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة
عدنان بعيون

معالي رئيس المجلس

شكراً السيد المقرر تفضل بالجلوس ،

السيد الأمين العام سجل اسماء الاخوة الراغبين في الحديث ،

تفضل الاخ سليم الزعبي

هي نقطة نظام ، لكن اسمعوني ان اشكر اللجنة المالية على هذا الجهد الكبير ، نقطة النظام تتعلق بخطاب التوايا او الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، او برنامج التكيف .

تناقشها عند مناقشة توصية اللجنة ،

قل لي لماذا لا تعرض على المجلس ، ولم نعلم بها الا في تقرير اللجنة المالية معالي الرئيس ،

شكراً ، الحقيقة هذه تأتي من خلال حديثك ، ومناقشتك لقانون الموازنة ، وباعتقد ان الحكومة مطالبة بالرد عليها ،

من يرغب في الحديث ، سجل السيد الأمين العام ، اقر الاسماء السيد الأمين العام ،

هذا جناح الايمن

السيد مطير البستنجي

فارس النابلسي

عيسى الرميوني

عبد الحفيظ علاري

نايف الحدييد

محمد العلارنه

حسين مجلي

ذوقان الهندواوي

سليم الزعبي

مروان الحمود

ابراهيم خريسات

محمد الحاج

طاهر المصري

محمد الطراونه

عيسى المدائنات

عاطف البطوش

نواف الخوالده

عبد الرحيم عكور

حسني الشيباب

منصور مراد

يعقوب قرش

فخري قعوار

ثم الجانب الأيسر

احمد عويدي العبادي

عوني البشير

هكذا من المأهول

فيصل بن جازي

احمد الكفاوين

يوسف العظم

هشام الشراري

سلامه الغويري

يوسف الحضاونه

احمد قطيش

نؤاد الخلفات

ذبيب مرجي

زياد الشويخ

فؤادي الطعيج

محمد ابو فارس

جمال الصرايرة

حمزه منصور

همام سعيد

عبد المنعم ابو زنت

علي الحوامده

ساختار الاول في اليمن ثم الاول في اليسار ، وأضيفت قائمة جديده
لعلها غطتكم ،

الاستاذ محمد درود

الدكتور عبدالله النصور

السيد حسني الشيباب تفضل نقطة نظام ،

السيد حسني الشيباب

اولاً نحن بصدد مناقشة موازنة لعام ١٩٨٩ ، هذه الموازنة تدخل كجزء من
برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يركز بدوره وهو وثيق الصلة بالاتفاق
مع صندوق النقد الدولي ، والاتفاق مع نادي باريس ، ونادي لندن ،
والخاص باعادة الجدول ، كل هذه الاتفاقات ترتب نلقات على خزينة الدولة
لذلك اعتقد لا يمكن مناقشة الموازنة مناقشة موضوعية ، ولا يمكن ان
تتضح الصورة الا بعد اطلاع المجلس الكريم على هذه الوثائق ، وانا ارى ان
ربما كان من الانسب ان ترفق الموازنة بهذه الوثائق ، وبالتالي ،

معالي رئيس المجلس

السيد حسني الشيباب

ايش الاقتراح ؟

الاقتراح اذن ان يطلع المجلس ابتداء على هذه الوثائق ، كي يتمكن من
مناقشة هذه الموازنة ، ولكي تتضح الصورة اماننا ، قائده مناقشة الموازنة
دون ان تكون هذه الوثائق بين ايدينا ، لن يكون موضوعي ولن يكون
على بينه ، فانا اطرح هذا الاقتراح ، ان تزودنا الحكومة الكريمة بهذه
الوثائق ابتداء مع تقرير اللجنة ، لكي يحون لدينا وقت لدراستها ،
ومناقشة الموازنة بأعتقد سنخطأ اذا ناقشنا الموازنة قبلها يا سيدي ،

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

شكراً يا سيدي فهم الاقتراح ، الدكتور عبدالله النصور
بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، لم يغيب عن بال اللجنة المالية ،
حين بدأت لدراسة الموازنة ، انها هذه لتلك ، وان اللجنة توافق الدكتور
الشيباب على ما ذهب اليه ، لا يمكن لنا ان ندرس الموازنة دون الاطلاع
على كتاب النوايا والملاحظات ، ولقد زودتنا الحكومة مشكورة بكل ما في
خطاب النوايا والمخطبات ذاته ، وقد رأينا من قبل اطلعكم على كل ما في
هذا الخطاب على الاطلاع دون اخفاء معلومة واحدة في التقرير ، ولكن اذا
رأى الاخوة النواب لمزيداً من الضمانات تزويدهم بهذه الوثيقة فهي موجودة
لدى اللجنة المالية ، ولا ارى ما يوجب التكتف عليه ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ

علاوي

تفضل

شكراً معالي الرئيس ، انا مع ما قاله الدكتور الشيباب ، ليس لهذا الموضوع
علاقة مباشرة نحن فيه ، خاصة وان اللجنة المالية قد لخصت هذا الموضوع
وهو يتعلق بتصوري بالنظر للتصحيح الاقتصادي ، والذي سيأتي فيما بعد
اثناء التحقيق عن المديونية وما يتعلق بها ، اما هذا فهو اغلاقاً لهذا
المجلس في امر لا يتعلق فيما بين يديه . وشكراً

معالي رئيس المجلس

السيد بسام حدادين

السيد بسام حدادين ، ونقلها في اقتراح واحد ، عتدنا التاجيل من اجل
الاقتراح ،

اعتقد انه ما في داعي ولا في اي مبرر ، ان خطاب النوايا ، ليس فقط
يتطلع عليه اعضاء المجلس ، وايضاً ينشر في الصحف ، احنا ما نحارس
يعني شيء سري .

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس
شكراً سيدي ، الآن في اقتراح ثنى عليه وهو التأجيل من اجل استكمال الوثائق من يوافق من المجلس الكريم على هذا ؟
أيش يا - الدكتور عبدالله

السيد عبدالله التيسور
معالي الرئيس ، لم يقترح الزميل تأجيل النقاش ، كل ما في هذه الوثيقة ، خطاب التوايا لا غرض المناقشة ، موجوداً بهذا التقرير على الاطلاق الآن ، نفيه بالنقاش واثنا ذلك تزويد سكرتاريا الاعضاء بالوثيقة الاصلية ، دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس الوزراء
معالي الرئيس ، كما ذكر معالي رئيس اللجنة المالية ، تم التزويد الى اللجنة المالية وهو موجود في هذا المجلس اثناء هذا توزيع اذا اراد بعضهم ان يأخذوا وقد تم كما ذكر لي ، كتاب التوايا مذكور كله بالمناقشة الكاملة ، ناقشته اللجنة المالية ووضعت في تقريرها ، اذا اراد احد ان يأخذ مزيداً من ذلك ، فليأخذ من السكرتاريا موجود لدى مجلس النواب يعني هل يرافق المجلس الكريم على توزيع كتاب التوايا على المجلس الكريم ؟

الجميع
معالي رئيس المجلس
السيد مطير البستنجي ،
الاخ عبد الرؤوف الروابدة

معالي وزير الأشغال
العامة والاسكان
شكراً معالي الرئيس ، انا لا بد ان اعرف ما هي نقطة النظام التي اثارها الزميل النائب المحترم ، لقد دخل في النقاش مباشراً دون ان يشير نقطة واحدة موجودة في النظام الداخلي ، نقطة النظام لا تثار لأجل فتح باب نقاش في موضوع ، وبالتالي اخذ حقي مرتين في الخطابة ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس
السيد مطير البستنجي ،
يا سيدي الاقتراح اللي تفضل فيه انه طلب الاوراق ، فأحنا امرنا بتوزيعها الآن خطاب التوايا ، بيسوورها وننتهي منها ،

السيد حسني الشهاب
معالي رئيس المجلس
السيد حسني الشهاب
معالي رئيس المجلس
انت قلت ان نقطة نظام ، ليس لديك نقطة نظام ،
نقطة نظام معالي الرئيس
تفضل ، ٣٦

السيد حسني الشهاب
المادة (٣٨) وخلافاً لما ذكره معالي الوزير السيد عبد الرؤوف الروابدة الفقرة (٢) بتقول :

معالي رئيس المجلس
المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها هذا موضوع ، هذا موضوع مناقشة الموازنة ، قانون الموازنة هو المطروح وليس مطروح مناقشة المعاهدات ،

السيد حسني الشهاب
معالي رئيس المجلس
ليس يمكن ان تناقش الموازنة لك الحق ان تطلب مناقشتها في جلسة قادمة ، لكن الآن هذا مطروح امامنا القانون ، قانون الموازنة ، وهو منظم في الدستور في المادة (١١٢) واضح

السيد حسني الشهاب
معالي رئيس المجلس
السيد مطير البستنجي
تفضل اخي ، السيد مطير البستنجي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب
حضرات النواب المحترمون

لن احدث كثيراً عن الموازنة - حيث أنني احد اعضاء اللجنة المالية شاركت في مناقشتها - الموازنة من حيث ايجابياتها ومن حيث قدرتها على النجاح برامجهما الاقتصادية والاجتماعية جيداً ، آملي ان تترجم طموحاتها الى واقع عملي ملموس .

إن الرشدانية في استخدام الموارد والامكانيات المتاحة استخداماً امثل من قبل الافراد والجماعات والحكومة يشكل النهج السليم والقدير في التعامل مع الموجود المتيسر للوصول الى الأفضل المتواجد .

معالي الرئيس - حضرات الزملاء
ما نحن به الآن من وضع اقتصادي يحتاج الى مراجعة علمية دقيقة يشترك في تقييمها الجميع ، فهي من صنع الجميع وتهم الجميع ايضاً ، والعمل على تدعيم اسباب الصمود والقوة وتلاقي اسباب السلبات والضعف ان وجدت .

إن المستقبل مطمئن واجراء الاستثمار مريحة في الرشد والعقلانية والهدوء والأثران تذلل العقبات وتحول الأفراد اليه خلافاً عاملاً لا تواكل بينهم على غيرهم فيصبح كل فرد مسؤول يحافظ على موقعه ويطورة .

إننا نتطلع الى اليوم الذي تكون فيه استثماراتنا من مدخراتنا الوطنية بدل الاعتماد على الاقتراض بشروط تجارية او غيرها . كما نتطلع الى أن يصبح مشروع الموازنة خطة وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوجه المؤسسي لبناء

هكذا من الأشغال

اقتصاديات الدولة ، لتحقق الاقتصاد المتوازن ذو الكفاءة العالية وتساهم في تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة وتنمية الموارد المحلية وذلك باعطاء الحكومات المحلية قدراً من اللامركزية في الالتحاق المباشر .

معالي الرئيس - حضرات النواب

إن محافظة الكرك من مصادر دخل الأردن المهمة على المستوى الزراعي والثروة الحيوانية وعلى مستوى امتلاكها لمقومات الصناعات التعدينية كالبوتاس والصخر الزيتي وغيره ، فلنا كبير أمل بأن تحظى بقدر من الأهمية أكثر فيما هو عليه الآن

وها أوجز بعضاً من احتياجاتها للعمل على تنفيذ الممكن منه .

اسم الطريق

العمل المطلوب

- أ- في مجال الطرق الرئيسة :-
 - ١- طريق الكرك/الاغوار
 - ٢- طريق الكرك/القطرانة
 - ٣- طريق الكرك/الطفيلة
- ب- في مجال الطرق القروية :- هناك مجموعة من الطرق تم تنهيلها قبل عشرة اعوام تحتاج الى تحسين
 - ١- طريق المنشيه/ادر/حمود/السماكه/القصر
 - ٢- طريق القصر/فتوح/امرغ/صرفا
 - ٣- طريق الكرك/الشهابيه/عي/مؤته
- ج- اما الطرق الزراعية :- فهي تحتاج الى تعبيد وعمل عبارات
 - ١- طريق المريفه
 - ٢- طريق نخل/ام حباط
 - ٣- طريق جوزا/الرصفه/ابشينة/بقيع اللغوات
 - ٤- طريق بردى/عروض الحباشنه/وادي بن حماد/الحمامات المعدنيه
 - ٥- طريق فتوح/البلديه/سدير/الموجب
 - ٦- السماكه/المعرجات/التخيله/القطرانه.
 - ٧- سمرا- البقيع تخدم قرى الشهابيه وموميا .

اما في مجال الكهرباء :-

- ١- العمل على اصال التيار الكهربائي لقرى المعموره - الرشايه - دبة الخرشه - العزيزيه .
- ٢- فتح مكاتب لسلطة الكهرباء في مناطق الاغوار الجنوبية - الصافي والمزرعة لتسهيل الاجراءات على المواطنين . وكذلك في كل من لواء القصر ولواء المزار الجنوبي .
- ٣- العمل على حل مشكلة اصال التيار الكهربائي للرحلات السكنية القائمة بين سلطة وادي الأردن وسلطة الكهرباء .

في مجال الصحة :-

- ١- كنت قد وجهت سؤالاً الى الحكومة يوم الثقة حول مستشفى الكرك الجديد والذي اصبح يشكل تحدياً كبيراً لنا ، وهنا اكرطرح السؤال آملاً الحصول على اجابه مقنعة .
- ٢- إن العمل في مستشفى غور الصافي يتراجع بسرعة مذهلة فقد خلى من الاختصاصيين ومن العلاجات ، لذا نأمل باعاده الى ما كان عليه ، اذا لم يكن بالامكان تحسين قدرته على أن تكون ادارته مستقلة واطباؤه خاصين به .
- ٣- فتح مركز صحي شامل في منطقة قرى العمرو تخدم تلك التجمعات السكانية ومنطقة الموجب الوعره ، والمزارعين في تلك المنطقة
- ٤- تحسين مركز صحي الحدعا بأقامة بناء خاص به حيث يستعد الاهالي لتقديم قطعة ارض مناسبة لاقامة ذلك المبنى .
- ٥- زيادة عدد الاسرة في مستشفى الكرك الحكومي الحالي للحاجة اليه ،

اما في مجال البلديات :-

- ١- العمل على رفع مجلس قروي الحدعا الى بلديه .
- ٢- تحسين مداخل مدينة الكرك لتناسب تاريخها وموقعها .
- ٣- معالجة مشكلة الاتهيات التي تحدث بين حين وآخر في مدينة الكرك وذلك بوضع خطة لنقل المدينه الى موقعها الجديد بمنع التراخيص داخل البلدة القديمة .
- ٤- العمل على حل مشكلة افراز الأراضي بالشيوخ وتخفيف اجراءاتها .
- ٥- توسيع التنظيم في منطقة بلدية طارق .

هكذا من المأمول

مذكرات

في مجال الشباب :-

- ١- دعم النوادي ومراكز الشباب في المحافظة بما يمكنهم من تنظيم وتوجيه طائفتهم وتوجيههم الى الأمل من القول والفعل والمطاء .
- ٢- فتح لقرى العمر من الأهمية مكان .
- ٣- دعم مركز منشية ابو حمور لأقامة مبناه حيث المخططات جاهزه وقطعة الأرض المطلوبه باسم النادي والبنية التحتية جاهزة .
- ٤- فتح مراكز للشباب في غور الصافي والمزرعة .

اما في الزراعة :-

- ١- العمل على حفر الآبار الارتوازية وتوظيفها في الزراعة وتربية المواشي .
- ٢- استغلال مياه الفوسفات في اقامة مشاريع زراعية عليها بدلاً من هدر مياهها .
- ٣- انشاء مشاتل غراس مثمرة في مناطق الاغوار حيث القرية والمياه والمناخ المناسبة .
- ٤- توزيع الاراضي داخل المحافظة وفي الراجعات على القادرين على استغلالها بما يفهم المواطن والاقتصاد الوطني العام .
- ٥- فتح وتعبيد الطرق الزراعية في منطقة وادي الموجب للوصول الى مواقع الانتاج .

في مجال التنمية الاجتماعية :

- ١- بناء مركز لتعليم الأطفال المعوقين سمعياً نظراً لعدم اتساع مركز مؤنة الحالي لاستقبال اطفال جدد .
- ٢- اقامة بناء لمركز تنمية المجتمع المحلي ففقر لتقديم الخدمات الاجتماعية لأبناء قري الحمادية من خلاله ، مع العلم بأنه تم بحث ادراج هذا المشروع ضمن توصيات لجنة اقليم الجنوب التي عقدت بمدينة العقبة برئاسة سمر الأمير الحسن المعظم .
- ٣- زيادة الدعم المالي للجمعيات الخيرية لتمكينها من القيام بدورها والمجاز مشاريعها .
- ٤- فتح مكاتب تنمية في بعض المراكز الادارية حسب توفر المخصصات المالية لخدمة المواطنين مكاتب للتنمية / لواء القصر ، لواء المزار ، قضاء الأغوار الجنوبية .
- ٥- اقامة بناء على قطعة الأرض العائدة لجمعية فتحات مؤاب الخيرية (شارع الحزام) لغايات احياء التراث الشعبي في المحافظة علماً بأن الجمعية قامت باستئجار بناء لهذه الغاية .

في مجال التربية :-

اقامة تجمع مدرسي للذكور والامثات في منطقة بلدية طارق .

اما امور عامة :-

- ١- فتح مراكز للتدريب المهني في المحافظة لحل مشكلة البطالة .
- ٢- مطالبة جامعة مؤنة للسماح بالدراسة المسائية فيها .
- ٣- توسيع قاعدة قبول ابنا الجنوب في جامعة مؤنة حيث هي الوحيدة في المنطقة .
- ٤- فتح مديرية ناحية في بلدة الطرانة .
- ٥- انجاز مسلخ الدواجن في المحافظة .
- ٦- اقامة سور حول سوق الاغنام وكذلك مولات واقية لها .
- ٧- فتح فروع لمختلف دوائر الدولة في مراكز الالوية - مثل مكتب هندسة ، جوازات - اوقاف - الى اخره .. في كلاً من القصر والمزار .
- ٨- الاسراع في بناء ثلاجة الحبوب وكذلك صوامع الحبوب فيها .
- ٩- لا زال وضع تنظيم الاعلاف غير مريح وغير كاف .

معالي الرئيس - حضرات النواب

وفي الختام ان مشروع الموازنة مقنع وحقيقي يعكس الى حد ما تطلعات الأمة .
آملين ان يتم ايجاد بنك للمعلومات حول المشاكل الاقتصادية والبطالة للبحث بشكل جماعي ووطني عن حلول لها .
كما ونأمل التوجه نحو تطور زراعي حقيقي من خلال توجيه وطني وشعبي وعسكري لاستصلاح الاراضي واقامة السدود تعمير الصحراء لتلبية حاجات الوطن من الحبوب والمواد الغذائية وحل مشكلة البطالة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

الأخ الرئيس حضرات الزملاء :

لقد تعودنا في كل سنة الاستماع الى خطاب الموازنة كمواطنين وإلى الاشارة بالمتجزات التي ستحققها الموازنة ولم نشاهد في يوم من الايام شيء من التواضع يتمش مع حقائق الامور ومع قدراتنا وامكانياتنا وجاء خطاب الموازنة الذي نحن بصدد مناقشته . ولحق نقول إن به بعض الاعتراف بالواقع . ولكن ينطوي على كثير من التفاؤل ، والتعظيم على كثير من الحقائق واعطاء مؤشرات وتوقعات لا تقبل الحقيقة . ولأن مشروع الموازنة يحتوي على تفاصيل كثيرة ولا يمكن لنائب وحده ان يناقشها ويحتط بها جميعها لهذا فأنتي سوف استعرض بعض المؤشرات الرئيسية الهامة التي تنطوي على الغموض ، وبعضها الآخر الذي ينطوي على التوجه الخاطئ الامر الذي يحتاج الى اعادة نظر وتقييم سليم .

اولاً: الايرادات المحلية :

انه من المنيد ان يقوم معالي وزير المالية بتفسير الاسباب التي تدعو الى الاعتقاد بأن الايرادات المحلية وخاصة ضريبة الجمارك سوف ترتفع من (١١٧) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى (٢١٢) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، بالإضافة الى الزيادة في ضريبة الدخل التي سوف ترتفع من (٥٤) مليون دينار الى (١٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ . لا ادري على ماذا اعتمدت الحكومة في تقديراتها المتفائلة هذه ، علماً ان القوة الشرائية للجمهور قد انخفضت كثيراً بسبب الازمة الحادة وتآكل الاجور وتزايد البطالة ، هذا بالإضافة الى الركود الاقتصادي الذي سيؤدي حتماً الى انخفاض ارباحية الكثير من المؤسسات كما ان الحكومة لم تتعرض لاية خطرات يمكن ان تتخللها لتحسين وضع الايرادات وزيادتها وزيادة حقيقية ومؤكدة في نواح محددة منها على سبيل لماذا لا تعيد الحكومة النظر في الاعفاءات من الضرائب والرسوم التي تتمتع به بعض المؤسسات واعادة النظر في قوانين هذه المؤسسات سواء كانت حكومية متخصصة او تساهم بها الحكومة ، كبنك الاسكان ان بعض هذه المؤسسات أصبحت في وضع مالي يمكنها ان تكون احد الروافد الهامة لتمويل الخزينة . خصوصاً ان كلنا يعرف ان بنك الاسكان لم يعد بحاجة لاعفاءات مالية بعد ان أصبح في مركز مالي قوي وبعد ان أصبح بنكاً مجارياً في معظم نشاطاته . هذا ومن اجل تخفيض اعباء الاسكان على ذوي الدخل المحدود فلا مانع من ابقاء الاعفاءات لبنك الاسكان على ذلك القسم من النشاط التمويلي المتعلق بتقديم القروض الاسكانية لصغار المقترضين شريطة توفير القروض لهم بفوائد مخفضة ، واما التسهيلات التجارية والتسهيلات للمشاريع البنائية التجارية فلا يجوز ان تستفيد من هذه الاعفاءات لان ذلك يهدر لاسواق الخزينة واعطاء البنك امتيازات غير مبررة .

ثانياً : المساعدات من البلدان العربية والصديقة :

تتوقع الموازنة وصول مبلغ الدعم من الدول العربية والصديقة الى مبلغ (١٦٢,٦) مليون دينار . ولم يذكر معالي الوزير ان كان هناك التزام رسمي من الدول الشقيقة والصديقة بهذا المبلغ أم انه توقع فقط . وهل توجد لدى الدولة الخطط لمواجهة نتائج عدم وصول هذا الدعم وما هي هذه الخطط ؟

ثالثاً : القروض الخارجية والائتمانية :

كنا نتفائل بالحصول على القروض الائتمانية على اعتبار انها تمويل لمشاريع انتاجية مريحة ومهنية على اساس دراسات جدوى دقيقة ، متوقعين ان هذه الديون سينتج عنها انتاجية اكبر ، ودخل يفيق من اعباء خدمة الدين . مما يؤدي الى التحسن في مستويات المعيشة . ولكن فوجئنا بمشكلة المديونية التي قصمت ظهر الاقتصاد الاردني بدلا من التحسن الذي توقعناه . هذا يعني ان الاقتراض الخارجي اقتراض عشوائي غير مدروس ويهدف الى تسكين وتأجيل مواجهة المشكلات . وعلى الرغم من معرفة معالي الوزير لهذه الحقائق ، الا ان الموازنة اقترحت ارتفاع نسبة القروض الخارجية والائتمانية بنسبة (٩٨٪) عن عام ١٩٨٩ . لماذا لا نتحاشى المزيد من مثل هذه القروض التي اصبحنا لا نثق بتوجيهها التنموي في ضوء السوابق الماضية المريعة .

رابعاً : المديونية الخارجية والداخلية

أ- المديونية الخارجية .

بناء على ارقام مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ فقد تم تقدير اقساط خدمة الدين الخارجي كما يلي:-

اقساط	٦٨,٢ مليون دينار
فوائد	١٣,٥٢ مليون دينار

وعلى الرغم من اعادة جدولة المديونية الا اننا نجد ان هناك اقساطا وفوائد ستدفع هذا العام ، ومع ذلك لم توضح الموازنة لمن ستدفع هذه المبالغ ، ولماذا لم تشملها الجدولة ؟ ولماذا لا نتحاشى تسديد المديونية في الوقت الذي ينادي فيه الكثير من بلدان العالم وعلى رأسها فرنسا ، احدى كبريات للدول الدائنة ، لشطب مديونية العالم الثالث كلياً او جزئياً ان التأجيل سيزيد من حدة الضغوط على الدول الدائنة ويعمل على تخفيض الاعباء ويمكننا من الاستفادة من اية قرارات دولية ايجابية في هذا الشأن .

ب- المديونية المحلية :

لقد اشارت ارقام الموازنة الى ان اقساط القروض الداخلية المستحقة لعام ١٩٩٠ بلغت ١٩,٢ مليون دينار وفوائدها بلغت ٤,٠١ مليون دينار . ان المتفحص لقائمة القروض الداخلية الواردة في صفحة (٣) في بند تصديد القروض والايرادات لا يجد ان تصديد الدين العام المتمثل في اذونات الخزينة وسندات التنمية

هكذا من الملاحظ

وستدات الخزينة قد شمل بالتسديد ، مما يدل على ان الحكومة لا ترغب هذا العام في تخصيص ارصدة لتسديد هذه المديونية او انها حاولت اخفاء هذه الالتزامات المطلوبة منها . لذا نرجو من الحكومة توضيح هذا الامر .

خامساً : مديونية المؤسسات العامة والحكومية :

تتوقع الموازنة زيادة تسديد اقساط وفوائد القروض المديونة بها المؤسسات العامة الى ٢٥٪ عن عام ١٩٨٩ . لا ادري على ماذا اعتمد معالي الوزير عندما توقع زيادة مقدرة هذه المؤسسات على التسديد ، علماً ان معظمها يعاني من مشاكل عدم تحصيل قروضها من المواطنين ، ويعاني من انخفاض سعر الدينار . وارتفاع مديونيتها نتيجة لذلك لان ديونها مسجلة عليها في وزارة المالية بالعملة الصعبة . فهل من مصلحة المواطن العمل على افلاس هذه المؤسسات وفقدان قدرتها على خدمة الجمهور . ومؤسسة الاقراض الزراعي مثال حي لهذا الوضع . كما اين سذهب الاموال التي تستددها هذه المؤسسات والتي يفترض ان تحولها الدولة الى الدائنين في حين تؤكد المعلومات ان هناك تأجيل لتسديد المديونية الائتمانية . نرجو من معالي الوزير التكرم بتوضيح ملاسبات هذا الموضوع ؟

سادساً : العائدات التقاعدية :

لقد لفت نظري في مشروع الموازنة العامة الخلل الكبير في العائدات التقاعدية والمخصصات التي ستقوم الدولة بدفعها للمتقاعدين العسكريين والمدنيين خلال ١٩٩٠ ، حيث ستبلغ العائدات حوالي ١٣٦ مليون دينار في حين ان التزامات الدولة تجاه المتقاعدين ستبلغ ٨٣ مليون دينار . ومقارنة هذه الارقام بارقام السنوات السابقة ، تبين ان الزيادة في تصاعد مذهل ، واذا ما استمر هذا الوضع في السنوات القادمة فان الخلل سوف يتزايد بشكل كبير وغير معقول .

لذلك لا بد للحكومة من اعادة النظر في موضوع التقاعد الاجباري في سن مبكر . الذي اصبح ظاهرة في الدولة . والعمل على ان يكون هناك نوع من التوازن بين العائدات التقاعدية والمبالغ المدفوعة من قبل الدولة ولن يتحقق ذلك الا بالتوقف عن الاحالات المبكرة على التقاعد للموظفين العسكريين والمدنيين .

سابعاً : التضخم :

ذكر معالي الوزير ان التضخم سينخفض من ٢٥٪ عام ٨٩ الى ١٣٪ عام ١٩٩٠ . كلنا يعلم ان التضخم كان عندنا قبل انخفاض الدينار سلبياً ثم ارتفع الى ٢٥٪ بعد انخفاض الدينار فهذا يعني ان التضخم نتج عن انخفاض الدينار فحسب لما هي الاجراءات التي ستتخذها الحكومة لتخفيض هذا التضخم ؟ هل هنالك حلول لدى الحكومة لحل مشكلة انخفاض الدينار والتي نرجو ان نسمع عنها ؟ كما ان نسبة ال ١٣٪ هل هي منسوبة الى عام ٨٨ او الى عام ٨٩ واذا كانت منسوبة الى ٨٩ فان النسبة ال ١٣٪ تعتبر عالية وغير مبررة بعد ان انخفض الدينار وتحمل الشعب اعباء التضخم كاملة والبالغة ٢٥٪ ما هي الاسس التي اعتمدت عليها الدولة في احتساب نسبة التضخم ؟

ثامناً : الدعم :

ان المتتبع لاحوال المواطنين من ذوي الدخل المحدود في الاردن خلال السنتين الماضيتين يجد ان معاناة المواطنين اضعاف ما توصي به المؤشرات الاقتصادية بالارقام وهنا ارجو ان انوه انه لا بد للحكومة من اتخاذ الاجراءات التي تقلل من الآثار السلبية للتضخم والمعاناة التي يزرع تحتها ذوي الدخل والقليل والمحدود الفقراء من المواطنين فالدعم الذي تقدمه الحكومة لمجموعة من السلع يذهب معظمه لكبار المستهلكين والاغنياء ولا يصل منه للفقراء الا لنذر اليسير فلماذا لا تدرس الحكومة اعادة النظر في اسلوب الدعم ليصل الى مستحقيه الحقيقيين فقط ، وهم على وجه التحديد : العائلات الفقيرة في انحاء الريف وفي المدن والبادي والمخيمات وصغار الموظفين من مدنيين وعسكريين .

تاسعاً : تحويلات المغتربين :

من المعروف ان تحويلات ابنائنا واخواننا المغتربين في الخارج تمثل دعامة اساسية لميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف الدينار ، الذي كان لانخفاضها تأثير حاد على مستويات المعيشة . وبعد ان كان مقدار هذه التحويلات ما يزيد عن (١٢٠٠) مليون دولار سنوياً انخفض هذا المبلغ الى (٧٠٠) مليون دولار فقط . اننا نفترض ان يرتفع هذا الى اكثر من ذلك ، بعد ان انخفض الدينار واصبح في مصلحة المغترب التحويل الى الاردن . لم يتطرق معالي الوزير الى هذا الامر ، ولم يعط اسباب استمرارية هذا الانخفاض ، وما هي الاجراءات المالية والادارية التي ستتخذها الحكومة لتحسين مرقف هذه التحويلات ولاعادة الثقة الى هؤلاء الاخوة في مسيرة الاقتصاد الاردني ومؤسساته في القطاعين العام والخاص ، الامر الذي يستدعي اعادة النظر الجدية في اسلوب التعامل اللفظ مع هؤلاء الاخوة من المغتربين الذي تلا قرار فك الارتباط .

عاشراً : واما بخصوص ما ورد في تقرير اللجنة المالية فأنني اوافق على ما ورد في التقرير في الصفحة (٢٥) من التقريرين بأن موازنات المؤسسات العامة يجب ان تعرض على مجلس النواب وتخضع للمناقشة والتعديل حيثما اقتضى الامر ثم المصادقة عليها قبل المجلس على ان لا يقتصر ذلك على اللجنة المالية فقط كما ورد في تقرير اللجنة ولهذا وعلى اساس ما تقدم اطلب من الحكومة تقديم مشروع قانون لتعديل قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٤ .

كما انني اوافق على توصية اللجنة المالية بأنه لا يجوز صرف على ملاحق الموازنة ما لم يصادق مجلس النواب مسبقاً على مشروع القانون الخاص بذلك .

واما ما نشأ من زيادة في معدلات ضريبة الدخل .

فوجب قانون ضريبة الدخل المؤقت الاخير على ذو الدخل المنخفض ومنهم الموظفين والمستخدمين فأنني اطلب الى الحكومة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتخفيف العبء الضريبي عن هذه الفئة من المواطنين .

وفيما يتعلق في الصفحة (٣٠) من تقرير اللجنة المالية الذي يبين ان النفقات الجارية للقوات المسلحة

هكذا من المثل

مذكرات

واجهزة الامن والدفاع المدني تبلغ (٢٥٤) مليون دينار فيما عدا نفقات التسليح اقترح لاحداث تخفيض في النفقات الجارية تخفيضاً في مدة خدمة العلم لتقتصر على مدة التدريب العسكري على ان يتبع ذلك فترات انعاش مشوية . واما فيما يتعلق فيما ورد في تقرير اللجنة المالية من ان تكلفة الدراسات والابحاث تبلغ (٨٥) مليون دينار فأنتي اقترح التوقف عن تكليف المؤسسات الاجنبية لاجراء تلك الدراسات واقتصارها على المؤسسات المحلية التي تستطيع ان تستفيد من الخبرة الاجنبية كلما استدعى الامر ذلك . في هذه مساهمة لمكافحة البطالة من ناحية وفي رفع مؤسساتنا الوطنية الهندسية والاقتصادية وفي ضمان تقديم دراسات من واقع الاخلاص الوطني .

وفي ما يتعلق بما ورد في تقرير اللجنة المالية الصفحة (٣٦) بخصوص المؤسسات العامة فأنتي ادعو لاعادة النظر في تلك المؤسسات لدمج المتعدد منها لاعادة النظر فيما استفاد الغرض منه وعلى وجه الخصوص سلطة وادي الاردن بحيث تصبح هذه السلطة خاضعة لوزارة الزراعة كأي دائرة حكومية اخرى مع التشديد على ضرورة اعادة النظر في كل المخالفات القانونية التي وقعت في تخصيص الوحدات الزراعية فيما يحقق مصلحة صغار المزارعين وبالتالي مصلحة المستهلكين المواطنين .

واما بشأن الشركات الزراعية الكبيرة التي اقيمت على اراضي الدولة فأنتي اقترح اعادة النظر في الاتفاقات المعقودة بين الحكومة وتلك الشركات ليصبح نشاط تلك الشركات تقتصر على تربية الاغنام والمواشي مع التوسع في ذلك من أجل تأمين حاجة البلاد من اللحوم وبذلك الفوائد التالية :

- ١- توفير العملات الاجنبية ثمن اللحوم المستوردة .
- ٢- المحافظة على الثروة المائية المخزونة في باطن الارض بدل استنزافها في فترة زمنية قصيرة بسبب الري الكثيف على المزارع والاشجار .

السيد الرئيس - السادة الزملاء :-

ان مفهومي لقانون الموازنة هو انها خطة عمل للمستقبل ووسيلة الدولة النقدية والمالية والادارية لتنشيط الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة ، اما ان تعتمد على التعميم على الحقائق وتكرس الواقع الذي اوصل الاقتصاد الاردني اليها هو عليه لهدر ابعاد ما يكون عن مشروع موازنة حقيقي بالاضافة الى انه لم يطرح العلاج الناجح للازمة الاقتصادية الحادة لذا فأنتي اعلن عدم الموافقة على مشروع الموازنة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد عيسى الرميثي
السيد عيسى الرميثي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس !

حضرات النواب !

لم يكن الامر مفاجأة غير متوقعة أو مرضا بدون أعراض الذي هبط علينا في شهر ايلول من عام ١٩٨٨ . في ذلك الشهر تغير سعر صرف الدينار فجأة في حركة نزول حادة ، فتغيرت خارطة الاقتصاد في بلدنا وتغيرت معها خارطة اهتماماتنا وتوجهاتنا وأولوياتنا . وبدأ نوع من اللهاث الفكري والنفسي يطفئ على عقولنا وبدأ معه تسلل الخوف الى نفوسنا . لكن الوطن لا يتقدم ويذهب بالتشاؤم ولا يواجه التحديات والخضوب باليأس ، ولا يتجاوز أزماته ومشاكله بالترجم والبحث عن مشجب نعلق عليه الأسباب التي أدت الى حدوث الازمة الاقتصادية .

أن ضائقة الوطن لا تحل إلا بالعقلانية والفهم الصحيح لأبعادها ووضع الحلول الناجمة لتعريفها . لقد أصبح كل شيء متوقف على نضج وعينا وادراكنا لمخاطر الازمة الاقتصادية ، وعلينا أن ننهض من كبوتنا دون ابطاء نقف خلف قائدنا الحسين ، يحدونا الأمل بأن الاردن سيظل صامداً . وحل مشاكلنا ليس صعباً لأنه لا يتطلب عمل الكثير من الاشياء الصحيحة ، بل مجرد التوقف عن عمل الاشياء الخاطئة .

في واقع الأمر نحن بحاجة الى إعادة نظر جذرية في كل شيء ... بدءاً برفيف الخبز ، وانتهاءً في بناء المؤسسات التي تلبي حاجات العصر . ونحمد الله أن الحكومة الحالية التي انبثقت من التحول الديمقراطي جاءت برئيسها دولة السيد مضر بدران لمعالجة المسألة برمتها ، مع علمنا أن الرئيس لا يملك عصا سحرية ولا خاتم سليمان .

لا بد لنا ايها الاخوة ان نعود الى حجمنا الطبيعي ونقلل من استهلاكنا ونزيد من التركيز على الانتاج المحلي الزراعي والصناعي ، ونقيم الصناعات الزراعية ، ونكسر من السدود على مساقط المياه ، حتى نحافظ على ثروتنا المائية . ولا بد من زيادة اهتمامنا بامتنا الغذائي في محاولة للوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي . اذا من غير الممكن تحسين الوضع الاقتصادي الا باعتمادنا على أنفسنا وإتباع سياسة النفس الطويل ، وذلك بالتخفيف من استيراد الكماليات والحاجات غير الضرورية وانتهاج التقشف وترشيد الاستهلاك . ان ترشيد الاستهلاك لا يكون في بعض الاحيان طوعية ، بل لا بد ان يكون ضمن منظومة اجراءات محددة ، يكون للاجبار فيها دور لتدفع باتجاه ترجمات اقتصادية سليمة . ولا بد لنا من تطوير الريف بإقامة المشاريع الانتاجية لخلق فرص عمل جديدة . وعلينا ان نحد من هجرة الريف الى المدينة وان نهيب الظروف لهجرة معاكسة . وهذا يتطلب خطة تنمية تستفيد منها عشرات القرى في الاردن ، التي لا تزال تفتقر الى الخدمات الرئيسية وتعاني من أزمة بطالة حادة وأزمة مواصلات وأزمة قومن واسكان .. وتفتقر الى خدمات سطحية مناسبة.

معالي الرئيس :

حضرات النواب :

الأزمة التي يعيشها الاردن الآن ليست ظاهرة مالية أو نقدية فحسب ، بل تتعلق بالبنية المؤسسية والسياسات والعلاقات التي استطاعت في وقت ما أن تنهض بحركة تنمية محدودة جدا ... في اطار من المديونية. فقد تم التركيز على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الوحيد للنمو بصرف النظر عن الكفاءة ، وترسخت هياكل اقتصادية كبكت الاقتصاد الوطني بالقيود ، وحرمت من المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة . وأنخفضت انتاجية رأس المال الى درجة متدنية للغاية وأصبح لا مفر في نهاية المطاف من مواجهة لحظة الحقيقة ، فكانت الأزمة المعروفة .

لقد لعبت الحكومات المتعاقبة دورا في الوصول الى طريق مسدود ، وذلك باتباع سياسات عقيمة ، فيما يلي نماذج منها :-

- ١- التوسع الحكومي الهائل في الائتلاف العام ، حيث بلغ الائتلاف العام حوالي ٦٥٪ من الانتاج المحلي الاجمالي وهي من أعلى النسب في العالم . واني اعتبر التوصيات التي قدمها ديوان المحاسبة في هذا الشأن لضغط الائتلاف الحكومي جذيرة بأن يؤخذ بها ويجري تطبيقها .
- ٢- مركزية اتخاذ القرارات ، حيث أصبحت القرارات الكبيرة تؤخذ في مؤسسة الرئاسة ، بدلا من المستثمرين ومجالس ادارة الشركات .
- ٣- السكوت المريب عن تحذيرات ديوان المحاسبة طوال السنوات الماضية بأن هناك من يخفلس المال العام ويجردون في تقارير ديوان المحاسبة ما يؤكد مثل هذا التلاعب .

٤- خدمة المصالح الخاصة لبعض الفئات على حساب بعضها الآخر ولعلكم تتفقون معي بأن الوطن عانى بما فيه الكفاية من شرور الشللية والتكتلات والمحاسيب . ولا بد أن تتيح المجال للقضاء بأن يتعامل مع هذه الظواهر بكل حزم .

٥- عدم التصدي لمشكلة البطالة التي أصبحت مصدر قلق ، لأن بقاء نسبة العاطلين عن العمل مرتفعة سيؤدي الى شيوع الفقر وتوسيع دائرته ، وهو أمر يترتب عليه نتائج اجتماعية سياسية سلبية وخطيرة . ونحن نعلم تماما ما حدث في مجتمعات أخرى من مشاكل أخلاقية واجتماعية وأمنية ، لأنه لم يتم معالجة ذلك أولا بأول وفق سياسة مدروسة .

ولا يفوتني ان أنبه الى أن هناك حوالي (٨٤) ألف أسرة في الأردن تعاني من الفقر الشديد ، وعليه فالأمر يتطلب خطة عاجلة وأخرى آجلة ، قبل أن يتفاقم الوضع خاصة وأن الاسعار ما زالت في ارتفاع مستمر . لا أدري للحقيقة كيف ستواجه الحكومة هذه المعضلة ، اذا ما عرفنا أنه مع نهاية عام ١٩٩٤ سيكون لدينا حوالي (٣٩١) ألف أردني يبحثون عن عمل ، منهم :

(١٧٨) ألف لديهم مؤهل تعليمي أقل من الشهادة الثانوية .

(٤٩) ألف يملكون الشهادة الثانوية فقط .

(١٠٣) آلاف لديهم شهادة كليات المجتمع فقط .

(٥١) ألف لديهم شهادات ليسانس و بكالوريوس فقط .

(١٠) آلاف لديهم شهادات ماجستير ودكتوراه ودبلوم عالي .

فهل يمكن توفير أماكن عمل لهذا الرقم الضخم خلال السنوات الخمس القادمة ؟ لقد أصبحت الحاجة ملحة جدا الى مضاعفة الجهود واتخاذ الاجراءات والخطوات لتنظيم سوق العمل وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مع ضمان اعطاء الاولوية في التشغيل للعمال المحليين ، وضمان تطبيق قانون العمل بهذا الخصوص ، والذي ينص صراحة على أن أكثر من نصف العمال والمستخدمين في أي شركة أو مصنع أو مشروع يجب أن يكونوا من الاردنيين ، وهو أمر لا يجب أن نخجل منه أو نتستر عليه ، فهو من الحقائق السائدة في جميع الدول .

ان استفحال ظاهرة البطالة يضعنا عاجلا أم آجلا أمام موقف صعب للغاية ، قد لا نملك القدرات للتعامل معه ... وعليه وجب التحذير والتنبيه ... اللهم اني قد بلغت ... اللهم فاشهد على ما قلت وذكرته من منطق خوفا على مستقبل الاردن .

٦- السكوت المريب حول نفاذ الاحتياطات من العملات الصعبة والذهب ، مما تسبب علانية في انكشاف وضع الدينار المأساوي . فقد أشرتنا من العالم أكثر مما بعنا اليه . وهذا أدى بطبيعة الحال الى تنقص المدخرات بالعملات الصعبة . والحل كما أراه هنا هو أن التخلص من الضائقة الاقتصادية القائمة بتعمثل بالضرورة في تخفيض مستورداتنا من السلع والخدمات ، في الوقت الذي نعمل فيه على

هكذا من الأشغال

تنمية صادراتنا منها بهدئ تضيق العجز الذي تشير اليه ارقام الميزانية لعام ١٩٩٠. ولا بد في هذا الاطار ان تبادر الحكومة الى منح التسهيلات الائتمانية للمصدرين ، الى جانب اعادة النظر في العديد من التشريعات القائمة ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي من أجل تطويرها وتحديثها بما يتواءم مع متطلبات خطط التنمية في التسعينات من هذا القرن .

٧- عدم الانحياز نحو سياسة للتصدير المتصاعد . فمن الثابت ان زيادة الصادرات الوطنية هي أحد العوامل الهامة في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية الراهنة ، لأنها تؤمن عملة أجنبية نحن بأمرس الحاجة اليها . كما أن التصدير يعني استغلال نسبة أكبر من الطاقات الانتاجية المعطلة . ومن شأن ذلك تخفيض الكلفة وزيادة الكفاءة ، بالإضافة الى تحقيق نمو اقتصادي ايجابي . كما أن التصدير يخلق فرص عمل اضافية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وتخفيف حدة البطالة . وان المرحلة الاقتصادية السائدة عندنا توجب بل تفرض المبادرة بنشاطات التصدير ... والاسواق امام الاردن متعددة وتبقى المسألة اختيار السوق التي يمكن دخولها والاستقرار فيها . وإذا كان الاردن قد توسعة في صادراته من المحاصيل الزراعية ومنتجات الصناعات التحويلية الى الاسواق العربية التقليدية ، فقد أحجم رجال الاعمال أو تخلفوا عن الاستفادة من مزايا الاتفاقيات مع مجموعة الدول الاعضاء في السوق الأوروبية المشتركة . ولذا ظلت صادراتنا الى هذه الدول قليلة ومستورداًتنا كثيرة .

٨- لا يختلف أحد بأن الحكومات المتعاقبة تتحمل قضية استئصال ظاهرة المديونية الخارجية والداخلية، فعدة مليارات من الدولارات أهدرت بشكل عشوائي ، سواء كان هذا الهدر ناتجاً عن حسن نية أو سوء نية أو عن عدم فهم كافي بعملية البناء التنموي . وليس هناك ما يدعو الى التفاؤل بأننا قادرين على دفع الدين خلال السنوات القليلة القادمة . فرحلتنا لسداد ما يزيد عن ٨ مليار دولار طويلة ... وكلنا نعلم ذلك . ونسال الله أن تكون الحكومة الحالية قد تعلمت بما فيه الكفاية من أخطاء حكومات سابقة ، فتبادر الى شد الحزمة وإعلان الحرب على التواكل والانهزامية وظاهرة اللامسؤولية . ولا يتم ذلك الا من خلال المصادقية مع الجماهير مع ايجاد الوسائل المقتنة للشعب بالتواصل من خلال مجلس النواب وإعلان الحقيقة وعدم التكتف على شيء حتى تقضي الحكومة على ظاهرة الاشاعة والشك في نواياها وفي مسيرتها أو في مسيرة البلاد .

ان ما ينقصنا الآن هي المشاريع الجادة المقتنة ضمن أهداف محددة ومرسومة تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتنا الحالية والمستقبلية ليتحقق لنا ما نتطلع اليه من استقرار اقتصادي وأمن اجتماعي . واني اتصح الحكومة ان تبادر وعلى الفور الى خلق المناخ الملائم للاستثمارات المحلية والادخارات الوطنية والمشاريع التجارية الهادفة وتعديل كالة القوانين المعيقة للاستثمار .

٨- لم تبادر الحكومات السابقة الى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة في مجال تأهيل وإعادة تأهيل الشباب في اطار استراتيجية تنموية مرنة تقودنا الى ربط هذا التأهيل باحتياجات سوق العمل ، مما أدى الى أستفحال البطالة في صفوف الشباب . لقد أهملت الحكومات السابقة قطاع الشباب رغم أهميته ، ولم تستفد من طاقاته وإبداعاته الخلاقة في كل المجالات الرياضية والاجتماعية والتنمية . فلم تقم معسكرات عمل ولا منتديات ثقافية وفكرية ولا مراكز شبابية ولا مدن رياضية . ان من الضروري ، بحكم ارتفاع نسبة الشباب ، دعم نشاطاتهم وتنمية مواهبهم وهواياتهم ، ورعاية ابداعاتهم ، وتشجيع مساهماتهم ، في الجهد الإنمائي العام .

٩- أغفلت الحكومات المتعاقبة عملية اصلاح الجهاز الاداري الاردني ، رغم النداءات المتكررة حول هذا الموضوع . وليس التطوير الاداري ترفاً نستورده من الخارج ، والمناهو جهد جاد ماثب يشترك فيه المسؤول والمواطن . وهو اساس الاصلاح الاقتصادي والتطور الاجتماعي وعليه يجب ان يمثل هذا الاصلاح استجابة للمتغيرات البيئية والاقتصاد والمبتكرات الجديدة ، والفرص الاستثمارية الجديدة في اتجاه التقدم والاصلاح ، مما يستلزم اعادة النظر في الاهداف الموضوعية ، مع استبعاد كل الاهداف غير الواقعية ، ولا بد في هذا الاطار من تغيير اساليب الانتاج ومدخلاته ، وتطوير العلاقات والمقاييس المتبعة ، وتشجيع روح التنسيق ووقف ظاهرة الازدواجية في الاداء ، الى جانب اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للوزارات والمؤسسات ، بشكل يؤمن عملية تفعيل هذه الجهات وتنشيطها وتخليصها من الرتابة والروتين والبيروقراطية . ومن الضروري هنا التذكير بأهمية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وهو شعار رفعتاه دوما ولم يجد طريقة الى التنفيذ للأسف الشديد .

١٠- لقد أهملت الحكومات المتعاقبة قضية تطوير القطاع السياحي والاعتناء بالفروات الاثرية والقيام بمزيد من أعمال المسح والتنقيب وترميم الآثار وصيانتها ، كما أهملت تشجيع السياحة الداخلية وتحديث وسائل النقل السياحية ، ولم ترصد أموالاً تذكر لدعم التصنيع السياحي ، الذي يمكن أن يشكل مصدراً للعملة الصعبة .

معالي الرئيس !

حضرات النواب !

ان طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، في ظل ظروف الكساد الحالي ، تركت آثار سلبية واضحة المعالم عميقة الجذور ، على التجارة الدولية ، وأسعار المواد الخام ، وسوق النفط ، وأسعار صرف العملات ، الامر الذي عمق التحديات الاقتصادية . ووسط هذه الاجراء الاقتصادية الملته بسحب الفروض والاختلالات ، فشلت

هكذا من المأهول

الحكومات المتعاقبة عندنا في التعامل مع تيارات الأحداث السلبية فزادت الطين بلة من خلال سلوكياتها التي جسدت شعار "بعدي بكون الطوفان".

لقد أعلن المسؤولون دوماً أن النهج الاقتصادي الاردني قائم على الحرية للمنظمة والمبادرة الفردية والمنافسة المتكافئة، لكن الحكومات المتعاقبة لم تتخذ من القرارات والتوجهات والاجراءات ما يعزز هذا النهج الذي بقي حبرا على ورق. فهل بعد هذا كله نتعجب مما آلت اليه أحوالنا؟

أن خطورة الوضع عندنا، تستلزم ايها الأخوة، تشكيل وفد برلماني اردني للسفر الى الدول العربية الغنية لطرح الموضوع أمام حكوماتها والسعي للحصول على مساعدات مالية للاردن تتناسب وحجم المشكلة التي تعاني منها. ومن الضروري ايضا الاتصال بالمفكرين الاردنيين في أماكن تواجدهم ووضعهم في صورة الاوضاع وحقوقهم على المساهمة العملية في تسديد الدين المستحق. فالوطن له دين في رقية كل مواطن احتضنه وهياً له سبل العيش. وكما تعلمون أيها الأخوة فإن الاردن يتحمل العديد من التضحيات في علاقاته التجارية مع الضفة الغربية وقطاع غزة. ربما أن الدول العربية ومنظمة التحرير والمعطيات السياسية المعروفة هي التي دفعت بالاردن الى قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، فأنا نأمل من هذه الدول أن تبادر الى تحمل جزء من هذه المسؤولية القومية بتقديمها المساعدات الضرورية للاردن لتمكينه من مواصلة رسالته في دعم الأهل في المحتل من أرضنا العربية. وأتوهم هنا الى ان الاردن يدعم عملية تسويق المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة على حساب منتوجاته الذاتية حتى بلغ العجز في الميزان التجاري بين الضفتين مئات الملايين من الدولارات. والاردن هو بوابة النضال ضد العدو الصهيوني، ودعمه ماليا لتقوية قدراته الدفاعية واجب قومي أساسي.

اتنا لا نعيش في فراغ وطلقاً من كل ارتباط، أحراراً من كل قيد فكل جديد يقع من حولنا ينعكس بالضرورة على وضعنا.

ان الاردن يجابه خطرين حقيقيين هما: الأمن الوطني والأمن الغذائي، وإذا كان الأول يتمثل بالكيان الصهيوني وحده، فإن الثاني يتمثل بجموعة من العوامل الاقتصادية التي تكاثرت بسبب الفساد والرشوة وغياب الرقابة والعقاب.

اتنا نواجه التحدي الصهيوني الذي يضرر ضدنا العدا المتعصب بالحق والكراهية، ويستمر دون هوادة في فرض احتلاله لأرض فلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان، ويهدد بعناد استقرار الاردن وأمنه ومستقبله، ويسعي الى حل القضية الفلسطينية على حساب الشعب الاردني. ومع أن الوعي الوطني الاردني والفلسطيني محصنات ضد مثل تلك الخطط الجهنمية، إلا أن الشعبين بحاجة ماسة الى تأييد كل العرب في مواجهة هذا التحدي الصهيوني.. الاميربالي.

يجب ان ننظر الى تحرشات اسرائيل على الحدود ومحاولاتها تسخير الجبهة، بمنتهى الحذر والحيطه. فقد تكون هذه الاعمال الاستفزازية مقدمة لعدوان صهيوني واسع النطاق، خاصة وأن العدو يردد منذ فترة نفخة "الوطن البديل" على حساب الاردن. وكان الاردن "أرض بلا شعب".

ليس جديدا القول: بأن العدو الصهيوني بنى وما يزال مخططاته وأفكاره وأعماله على أوام، ومغالطات عجيبة، ولكنه مع ذلك، تمكن من أن يبيع تلك أوام والمغالطات لوسائل الاعلام الاجنبية. ولقد كثرت التصريحات الاسرائيلية حول إعتبار "الاردن هو أرض الحل"، لقضية شعب فلسطين. وهذا الشعار يجب ان ننظر اليه بجديده وخطورة، لأن اسرائيل تهدد كياننا وشخصيتنا بنفس الطريقة التي هدوت بها الكيان اللسطيني والشخصية اللسطينية.

ان القضية الفلسطينية ليست قضية ايحاد وطن بديل للفلسطينيين، ولكنها قضية أرض عربية أفتصت ويجب ان تعود، والكيان الاردني كيان عربي لشعب عربي على أرض عربية وبقيادة هاشمية عربية أصيلة. وبالمناسبة فأني أحيي منظمة التحرير الفلسطينية، التي بادرت الى شجب تصريحات الصهاينة والى تأكيدها أن وطن الفلسطينيين هو هناك على أرض فلسطين العربية.

معالي الرئيس:

حضرات النواب:

اتنا نواجه عدة تحديات على مستوى الوطن العربي، فنحن نواجه التحدي الناجم عن الحرب العراقية - الايرانية وانعدام التقدم نحو تسوية سلمية نهائية تنهي حالة اللاحرب والاسلام التي تلهمهم اهتمام وقدرات الشعبين الايراني والعراقي السياسية والاقتصادية وتعميق تقدم الشعبين نحو الحياة الافضل والازدهار اللذين يستحقانها بعد كل المعاناة والاحزان والمصائب التي فرضتها الحرب عليهما.

اتنا نهيب بإيران ان تستجيب لدعوات السلام التي اطلقها العراق وان تحكم العقل والضمير في سلوكها من اجل مستقبل التضامن العربي - الاسلامي. كما نأمل ان تتوصل الحكومة التركية الى حل عادل مع العراق وسوريا بخصوص مياه الفرات، حتى لا تكون هذه الازمة مدعاة لتدهور في العلاقات بين العرب والأتراك.

ولا أنسى لبنان الذي تمنى لشعبه حياة حرة كريمة بعيدا عن جو الصراعات والحروب، ونأمل أن تنجح اللجنة الثلاثية العربية في وضع حد للخلافات القائمة في لبنان. ويسعدني ان أحيي التطورات الايجابية في الوطن العربي المتمثلة بقيام مجلسي التعاون الخليجي والعربي واتحاد المغرب العربي ووحدة البنين، آملا ان تكون هذه الخطوات الوحدوية مرحلة مهمة على طريقنا لتحقيق الوحدة العربية، التي طال انتظارها.

ولي ظل ثورة الديمقراطية في العالم والتأكيد على حقوق الانسان، ناشد المجتمع الدولي بإدانة تكسير العظام، ومصادرة حقوق الانسان والتكثيف بالشعب الفلسطيني الذي قارسه الطفمة الصهيونية العنصرية ضد المدنيين العزل في فلسطين المحتلة.

كما ندين سياسة حل حقوق الانسان في جزء من العالم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، ونحذر من مغبة الاستمرار في هذه الحلول التي تقتل عدوان صارخا على امتنا، ونهيب بالدول العربية ان تضع لأول مرة

هكذا من الأشعل

خطة دفاعية مشتركة ومبنية على استراتيجية واقعية لمواجهة الخطر الصهيوني لأن الفرقة عند الغارة اسلوب عقيم وقديم .

معالي الرئيس !

حضرات النواب !

إننا في الاردن وعلى هذه الارض الطيبة التي تتسع لأحتضان الهم القومي ويتسامى فيها الهاجس الرحدي فوق الشعارات ، نطرح سؤال التحدي : أي أردن نريد ؟ ذلك أن خيوط المؤامرات ضد هذا البلد المرباط اذا قابلهما وهي مزيف قد تصبح أكبر منا جميعا في وقت من الاوقات وتتجاوز قدراتنا الذاتية ونضالاتنا الرحلية اذا لم نعد الى صياغة كل شيء وفق أرضية جديدة ... وتصميم واضح .

وضعنا وكياننا مهدد ... لذلك لا نريد اطلاقا شعبا تأكله المخاوف والهواجس تنتصر فيه ارادة المكابرة والتفاني والمزايدات ، تفقده حسن الاستشعار بالخطر المحدق بهذا الوطن وعليه ننتظر أن تتوفر دائما الارادة السياسية الواعية بالتحالف الصادق نحو الشعب والكف عن مشاغله هامشيا بقضايا تستنزف جهده الوطني اننا نعيش وسط عالم متحرك ، وعلينا ان نعد لكل أمر عدته ، حتى لا يفاجئنا العدو ونحن نيام ! وعلينا ان نبادر الى توعية الشعب اعلاميا وسياسيا بطبيعة المخاطر التي بدأت غيومها تتجمع غربي النهر . ولقد سبق لي ان حذرت من خطر يهدد الوضع في الشرق الاوسط الا وهو " تدفق اليهود السوفييات الى فلسطين المحتلة " فماذا عسانا فاعلون ؟

لا بد من خطة وطنية واضعة تعتمد على مواجهة الأوضاع المستجدة ، ولا بد من خطة عربية نمدتها بالتعاون مع الاشقاء العرب لإحياء الجبهة الشرقية . كعامل ردة للعدو الصهيوني الذي عاد يتحدث عن اسرائيل الكبرى دون أن يذكر حدود هذه الدولة . ونحن نعلم ان الصهاينة ما زالوا يتصرفون وفق مبادئهم المعروفة " حدودنا هناك حيث تصل دباباتنا " ... وهم لا يتعبون من ترويد ذلك ليل نهار .

هذه الحقائق المرة يجب ان تصل الى داخل الوجدان السياسي المحلي والعربي ، لتكون دافعا للتحرك قبل قوات الأران . قليلون هم الذين يعرفون حجم ما يحال ضدتا وضد أمتنا العربية من مؤامرات تستهدف وجودنا برمتة . لكن ذلك لا يمنع أن نرفع صوتنا وسط ظلام السكوت الذي يلف وضعنا العربي المعاصر .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ..

من الطبيعي ونحن نتحدث عن موازنة ١٩٩٠ وما يتعلق بها من تطلعات تنموية ، ان ارفع اليكم مطالب لواء جرش الذين أمثلهم هنا في مجلسكم الموقر . وحرصى الشديد على دفع عجلة التنمية في لواء جرش ، فقد حملت اليكم تطلعات اللواء ومطالبه ، وهي على الشكل التالي :

١- تحويل لواء جرش الى " اقليم " ورفع الى مرتبة " محافظة " حيث وكل عدد سكانه الى حوالي (١٨٠) ألف نسمة ... وتعرفون أن جرش كانت قديما ذرة التاج الروماني ، ولها شهرة دولية واسعة لانها متحف آثار يقصدها السياح من كل انحاء العالم ، كما انها نقطة تقاطع استراتيجية تربط الاردن بمختلف العواصم العربية ومدنها .

٢- دأب الاردن منذ سنوات على اقامة مهرجان جرش الثقافي وتكتظ جرش التاريخية القديمة بالآلاف الناس الذين يزحفون يوميا الى جرش ويعودون لمناطقهم مع بواكير الصباح . ويعيش سكان جرش من بعيد على اصوات الفرح ، فالمكان جرش والفرح لا علاقة للجريشين به .. فأرجو ان يكون لجرش فائدة من المهرجان تنعكس على المواطنين وذلك باقامة فنادق تستهوي السياح للاقامة في جرش ، الى جانب اقامة مرافق سياحية مساندة .

٣- انشاء كليات مجتمع في جرش .. حيث ان لواء جرش هو الوحيد الذي لا توجد فيه كليات مجتمع ، علما ان هناك أكثر من ألفي طالب وطالبة يذهبون يوميا الى كليات المجتمع في عجلون واربد والزرقا وعمان ويتحملون مشاق السفر والمصاريف الباهظة .

٤- حبا لله جرش يمتازات جميلة ، فعلاوة على كونها متحف آثار ، فيه تحتضن مواقع سياحية جميلة ألا انها زراعية . وتأمل ان تقوم الدولة بتقديم كافة المساعدات والمعونات للمزارعين كانشاء صندوق للتأمين على محصولاتهم من الكوارث ، وإيجاد الاسواق اللازمة لتسويقها ، بالإضافة الى انشاء اتحاد عام للمزارعين في الاردن يتولى تنظيم شؤونهم وتقديم المساعدات لهم وأرشادهم .

٥- ايجاد حل لسد الملك طلال الذي أصبح يؤثر على البيئة ، حيث ان نسبة الرطوبة العالية والخائفة في الصيف بدأت تؤثر على المناخ في مدينة جرش والمناطق الاخرى القريبة من السد ، لذا يجب تشكيل لجنة لدراسة هذه الآثار المناخية كما نطالب بالسماح للمزارعين على سبل الزرقاء بالاستفادة من مياه السيل في أراضيهم

٦- يجب العودة الى معسكرات العمل الصيفية للشباب ، بحيث يشارك الشباب بتنفيذ مشاريع كثيرة في مناطقهم بأجور رمزية ، وهذا يعزز الانتماء للارض والوطن ويسهم في تشغيل الشباب في زيادة حجم المحاصيل في اللواء .

٧- نطالب بفتح محكمة بدائية في لواء جرش لتسهيل أمور المواطنين الذين يعانون المشقة في السفر بين عمان واربد وجرش .

٨- استكمال تنفيذ وتعميد الطرق القروية والزراعية دون ان اعداها او اذكر القرى خوفا من ان أصبح كما وصفتي مرة معالي الرئيس عندما اخذت في تعداد اسماء القرى التي تحتاج الى الطرق القروية والزراعية في ذلك الحين في اللواء وكذلك استكمال بناء وتجهيز بعض الصلوف المدرسية في كثير

هكذا من المأهول

من المناطق اما باستحداث مدارس ثانوية كاملة للبنين والبنات او استحداث مدارس اعدادية وهناك قرى كثيرة لا زالت بدون مدارس ثانوية للبنات .

٩- يتميز لواء جرش بمراقبة الاثرية والتاريخية والسياحية الجميلة وتطالب الدولة بتوجيه جزء من الاستثمارات السياحية الى لواء جرش لبناء المرافق والفنادق السياحية كما نطالب باصدار طابع بريدي يخصص ريعه لتحسين مداخل مدينة جرش تناسب مكانتها التاريخية والاثرية .

١٠- نطالب وزارة السياحة والجهات المعنية بوضع لوحات ورسومات تحتل المواقع الاثرية والتاريخية والسياحية على طول الطريق من عمان الى جرش ومن الرمثا الى جرش ودعوة كافة الفنانين والرسميين الاردنيين للاسهام في ذلك .

١١- يعتبر لواء جرش كنز للآثار ففيه اقدم المدن التاريخية مثل ريمون ودير الليات والنبي هود وغيرها الكثير ، وهذه الاماكن بحاجة الى صيانة وتوجيه انظار الباحثين والدارسين للاستفادة منه واعداد الدراسات والبحوث التاريخية .

١٢- نطالب بفتح مركز لتوزيع الاعلال على مزارعي اللواء ، حيث ان المنظمة التعاونية أغلقت المركز وقد تسبب ذلك في تكبيد المزارعين الخسارة والحاق الضرر بمواشيهم لعدم تخصيص كمية من الاعلال لمواشيهم .

١٣- نطالب بفتح مديرية للتصوير في لواء جرش تتولى مراقبة الاسعار وضبطها وتوفير المواد التمرينية الاساسية للتجار لتوزيعه على المواطنين .

١٤- نطالب بتحسين مستوى خدمات مستشفى جرش الحكومي ودعمه بالكفاءات الطبية التخصصية والاجهزة الحديثة ، وكذلك توفير اترار الدواء المطلوبة كما نطالب باستكمال فتح العيادات ومراكز الامومة والطفولة في قرى اللواء .

* * * * *

أوضاع المخيمات

اولاً: مخيم سول

يعيش المخيم في ظروف قاسية وغير انسانية وحضارية ... فالمجاري مكشوفة والبيئة ملوثة نتيجة ذلك ... كما ان المخيم الذي اسس في عام ١٩٦٧ أصبح حالياً عدد سكانه اربعة اشعاع ما كان سابقاً ... ويعيش كل عشرة افراد في غرفة واحدة ، وهذا من النواحي الصحية والدينية وضع محرر للآ فان المطلوب زيادة رقعة ارض المخيم او البحث عن منطقة لاثقة لاستيعاب الاعداد الزائدة ، كما ان المخيم يعاني من ترددي

الارواح الصحية والتعليمية ، فكل الشوارع في المخيم غير معبدة ، وهي ليست صحية صيفاً وشتاءً ، فهؤلاء اهلنا الصامدين المرابطين يقرضون الصوان ، ولا يتعلمون ، وهم بحاجة الى المزيد من الخدمات الضرورية لمساعدتهم على العيش في ظروف صحية ملائمة .

ثانياً: مخيم غزة هاشم

يتواجد في لواء جرش اكبر تجمع سكاني لأهالي قطاع غزة الصمود والتحدى ، هؤلاء العائدين بأذن الله ينتنون بالشكر والتقدير على جلالة الملك وطمعون في المزيد من الرعاية والعناية من حكومتكم لتسهيل امور حياتهم ، وسفرهم وقد قدمت الدولة مشكورة جوازات سفر مؤقتة لعدد كبير منهم اتاحت لهم حرية السفر والعمل ، لذا فانهي اطالب الحكومة بما يلي :

اولاً : صرف جوازات سفر مؤقت لكل الراغبين من أبناء غزة والذين تقتضي ظروفهم للسفر للخارج طلباً للعيش والعمل .

ثانياً: اعطاء رخص سوق خصوصية وعمومية لهم وهذا حق لا تحول دونه اية قوانين او اعراف او اتفاقيات لان الرخصة وجواز السفر المؤقت لا يعتبر تخلياً عن المواطنة الاصلية لهم ، فظروف الاحتلال طالت والانتظار أصبح حالة طويلة .

ثالثاً: السماح لابناء قطاع غزة بتشكيل رابطة لهم تتولى رعاية الاسر المحتاجة وتنظيم امورهم الاجتماعية .

رابعاً : تقديم الحوافز والتسهيلات لابناء قطاع غزة المغتربين لاستثمار اموالهم في الاردن حيث انهم يشعرون ان للاردن نكهة وطعم خاص في قلوبهم ونفوسهم .

خامساً : يعيش المخيم في اوضاع معيشية وصحية وبيئية وخدمية قاسية وصعبة ... فالمجاري مكشوفة ... والطرق غير معبدة والمخيم مكتظ بالسكان ... لذا يجب تحسين هذه الخدمات فوراً لتوفير حياة كريمة لاهلنا في مخيم غزة .

سادساً : السماح لابناء غزة المتواجدين خارج الاردن بزيارة اهلهم في الاردن وتجاوز تعقيدات السفر المسببة وأعبائهم من اذونات تصاريح الزيارة .

سابعاً : تخصيص مقاعد دراسية لابناء قطاع غزة في الجامعات والمعاهد والكليات الاردنية . ولا يغوتني أن أشهر الى وضع القطاع الجامعي في الاردن مع تشديد على أهمية الغاء القانون العجيب الغريب الذي لا يوجد له مثيل في الدنيا والقاضي بحرمان أي طالب علامته في التوجيهية دون ال ٦٥ بمواصلة دراسته الجامعية . ولا نعرف كيف وضع مجلس التربية مثل هذا القانون ونحن تعلم ان الطالب في هذا السن لا يكون مكتمل النضوج باعتراف كل النظريات بما في ذلك حق الانتخاب للمواطن الاردني الذي حدد بسن ١٩ سنة كما أطالب بضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ورفع نسبة القبول بحيث تستوعب جامعاتنا سنوياً في ظل زيادة أعداد الكليات ٢٠ ألف طالب فالمشكلة يا سادة ليست

هكذا من المأهول

مشكلة الجامعة بقدر ما هي مشكلة أن يصلح الدكتور أوراق ٤٠٠ أو ٥٠٠ طالب في شعبته . وهذا العرجه موجود في كل الجامعات العالم ومعظم المسؤولين والقياديين في هذا البلد درسوا في هذه الظروف في جامعات الدول العربية .

أخواتي النواب !

نحن نحاسب دائماً القيادات السياسية على كل ما عانينا من نكسات سياسية واقتصادية وتنموية ، والحقيقة أن طبقة التكنوقراط التي تقوم بأعداد الخطط من وراء الستار لا زالت تمسك بمباخرها وقصائدها مع كل الحكومات وفي كل المراحل . ويجب إعادة النظر في هذه الطوائف التي اسهمت في الأزمة الاقتصادية . ويجب أن يكون هناك جهاز في البنك المركزي يصدر شهرياً نشرة صحيحة ومسؤول عنا تبين الحالة الصحية للاقتصاد الاردني .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب ،

ونحن نجتمع اليوم لقراءة آمال المستقبل وتطلعاته بجزانية قتل الكفاح والحد الأدنى لبلد مسؤولياته اضعاف امكانياته ... ونحي الانتفاضة الباسلة التي تسطر يومياً صلفاً من العز والقبح امام عدو استخدم مختلف وسائل البطش والارهاب ، نهيب بالدول الشقيقة ان تواصل وفاقها لمقررات مؤتمرات القمة في الخرطوم وبغداد وعمان لدعم الاردن لتعزيز صموده ، لان العذوان لا زال موجودا .

ولعلكم تتفقون معي بان شرارة الانطلاق الجديدة في جو ديمقراطي انما تنبعث من مصدرين هما :

ارادة الشعب ، و ارادة السلطة السياسية . وان الوعي الفردي يعطيات الواقع لا يستطيع وحده ان يقيم دليلاً لمسيرة المجتمع ، معاهدين امتنا العربية اننا سنظل الاولياء الصادقين لاهدافها ، لا بروعنا ترهيب ، ولا يفرينا ترغيب كما قال قائدنا الحسين "النية ولا الدنية" .

ولا يفوتنا بهذه المناسبة ان نوجه الشكر للدول الشقيقة التي قدمت لنا الدعم في بداية الازمة الاقتصادية ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي ظلت وفيه للعهد والوعد وواصلت تقدم مساعداتها للاردن منذ عام ١٩٩٧ لانها تؤمن ان الاردن يدافع عن الامن العربي .

واخيراً ، نعوذ الى شعبنا الاردني الذي واجه المحن والتحديات بالصبر والصمود والتضحيات وسيظل الاحتياطي الاكبر لتحقيق الطموحات ، ورأس المال المتدفق بالعزم والثبات حيث انتصر في كل المحن والحصار ووقف المساعدات ، اننا سنواصل المسيرة ، متسلحين بالصبر لانه رفيقنا الابدي الذي جابهنا به كل المخاطر الداخلية والخارجية وانصرنا عليها وسنتنصر باذن الله في المستقبل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد احمد عويدي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الاكوان والانسان ، الذي جعل الاحسان للفقير رديفاً ، وخلق الانسان ضعيفاً ، الحمد لله الذي لا شيء قبله ولا شيء بعده ، الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي ، خير خلق الله والمبشر بدين الله ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم .

رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ... اللهم اني أسألك الثبات في الأمر ، وأسألك عزة الرشد ، وأسألك شكر نعمتك ، وحسن عبادتك ، وأسألك لساناً صادقاً وقلباً سليماً . اللهم الهمني قول الحق والصديق دوماً محاباة أو مدارة ، ودوماً طمع في مغنم أو هروب من مغرم ، أو تحن على أحد ... اللهم اجعل قولي وقعلي خالصاً لوجهك خادماً لوطني وشعبي وللمصلحة العامة - وامنحني القدرة يا رب أن اكون مع كل شيء صحيح ، وجنبي أن أقف مع أي قبيح ... آمين آمين يا رب العالمين .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء النواب ...

تناقش اليوم موازنة عام ١٩٩٠ ، والتي فيها مصالح البلاد ، وأرزاق العباد فإن استقامت المصالح في جز من الأمن والعدل ، وتوفرت الأقوات والأموال الحلال لشرائها بأسعار مقبولة معقولة ، استقامت الأمور ، وعمّ الرخاء وازداد البناء ، وإذا انتقلت المعادلة هتكت السطور ، وعمّ البلاء والوباء .

ولا شك أنه يتعلم بحث هذه الموازنة بعزل عن الجور العام إجتماعياً وتاريخياً وسياسياً واقتصادياً ، لأنها أمور تكمل بعضها بعضاً ، وتؤدي في نهاية المطاف إما الى كرامة الوطن والشعب والحفاظ عليهما ، أو الى هدرهما معاً والاستهانة بهما .

وإذا عرفنا أن الأردن مستهدف وطنياً وشعبياً ونظامياً ، اقول مستهدف من أعدائه في الداخل والخارج ، بالاجتثاث والانقلابات ، اذ ركنا حينها أهمية الحفاظ على كل ذرة تراب فيه ، وكل مواطن يعيش عليه ، وعلى كل لقمة عيش ومورد رزق كيف يأتي ، وكيف يذهب ، وأين يصرف .

وقد أدى انعدام العدل في توزيع الثروة ، عبر السنين ، وتباين الضمان في الاستعداد لجمعها ، إلى ايجاد فوارق طبقية في مجتمعنا بين من يعيش على قمم الجبال من الأموال ، وبين من يهري الى قعر سحيق من الفقر والفاقة ، وفي هذا التباين يكمن خطر الانهيار والدمار ، ولا نجد علاجاً شافياً لهذه الهوة في الموازنة التي بين أيدينا .

ان الدارس لأوضاع بلادنا وشعبنا ليجد ثلاث أولويات هامة هي الأسعار والرواتب والبطالة ، وهي التي لم

هكذا من العمل

تكلف الميزانية نفسها . بمعالجتها علاجاً شافياً كافياً .

(١) أما الأسعار فتزداد ازدياداً يفره به كاهل الشعب وجيوبه ، وتذهب الأموال الى جيوب حفنة من أصحاب الطمع والجشع من أثرا ثراء متجمعا من دماء الأبرياء والفقراء ، والنية معقودة عندهم لزيادة أسعار المواد الاستهلاكية بما يحول الشعب الى أمواج بشرية جائعة ، أو أمواج ضائعة ، تتدخل معها موازين الأخلاق والأزواق ، وتتفشى السرقات والنهب ، وحينها يتقطع دابر الأمن وحيله .

انني اطلب الى الحكومة توسيع قاعدة رقابتها على الأسعار لتشمل أضافة لما تحوطه الآن ، قطع السيارات ومستلزمات الزراعة من أسمدة وبنور ، بالإضافة الى الملابس ، واللحوم ، وسائر المواد التي يحتاجها الشعب بصورة ملحة .

وإذا نظرنا الى المواد الاستهلاكية المدعومة من الخزينة بما يزيد على ستين مليون دينار نجد . أن قرابة ثلث مليون رافد يستفيدون من هذا الدعم على حساب لقمة عيش المواطن ورواتب الموظفين ، يضاف الى هؤلاء الرافدين عشرات المطاعم الكبيرة والمصانع ، وفئات الأغنياء الذين يجب عليهم ان يدعموا هذه المواد لا أن تدعم المواد المقدمة اليهم . وبناء عليه ، فإن إعادة دراسة دعم المواد الاستهلاكية مثل الرز والسكر يجب أن يقتصر على الفئات المستحقة من المواطنين ، وعلى جميع الذين لا يستحقون هذا الدعم أن يشتروها بأنماطها الحقيقية التي ستؤدي في نهاية المطاف الى رقد الخزينة ودعم رواتب الموظفين العاملين منهم والمتقاعدين ، وزيادة دخول الفقراء ، وتقليص الدين العام .

وعلى الدولة أن تقوم بإعادة ترتيب الأسعار بما يتفق وقيمة صرف الدينار الأردني ومصلحة المواطن ، وليس بما يتفق ومصلحة التجار وأصحاب الطمع والجشع .

(٢) أما الرواتب ، فقد إنخفضت في ثلاثة أبعاد هي :

أ- انخفاض قيمة صرف الدينار الأردني مما جعل قيمة الراتب الحقيقية تساوي ٤٥٪ من قيمته قبل سنتين .

ب- ارتفاع أسعار الحاجيات والمستلزمات الحياتية بوجه عام .

ج- تحول الكماليات الى ضروريات في حياة الناس ، وهذه تتطلب المزيد من النفقات ، ولم يعد أمام الموظف سوى أن يستدين باستمرار ، أو ينهب إذا أتبع له ، أو يتلذذ وهو الأبر المتورق في كل قطاع . ولا يقتصر أمر الرواتب على فئة دون أخرى ، وإنما يشمل موظفي الدولة العاملين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء والأجور العمالية ، وذلك لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم للناس وأسرهم وأطفالهم . ويمكن ضغط النفقات الأسرافية العامة وتحويلها الى باب زيادة الرواتب ، كما أن الدولة التي قبلت أن تكون راعية للشعب وامنة على مصالحه ، مجبرة على تدبير أمورها في هذا الباب ، وفي كل باب .

(٣) البطالة ، وهي ظاهرة خطيرة ، فالفراغ بعد ذاته ملسدة ، ونحن نرى طوابير لا حصر لها من شبائنا وبناتنا ممن لا يجدون عملاً ولا دخلاً وليس من وسيلة احتواء لهم في أي مشروع يدر عليهم دخلاً أو ربحاً يضمن لهم لقمة العيش والعيش الأدنى من العيش الكريم ، فما تراههم قاعلين أذن ؟ وفي الوقت الذي نتمن فيه للحكومة وعودها التي نأمل أن تصبح موضع التنفيذ ، فإننا نطلب اليها إنهاء خدمات هؤلاء الوافدين من جنسيات مختلفة من أساتذة جامعات وخبراء وممرضين وممرضات وعمال وموظفين حيثما وجد من يقوم بذلك من أبناء الوطن ، وتخفيض رواتب هؤلاء الوافدين بما يساوي رواتب الأردنيين من امثالهم في الكفاءة . وعلى أية حال فنحن شاكرون هؤلاء الوافدين لما قاموا به وعليهم أن يشكرونا لما قدمناه لهم ، قبلادهم بحاجتهم ، ونحن بحاجة الى بلادنا وهي بحاجة اليهم ، وننصحهم بالمغادرة . وأن المتخصص لتفاصيل الموازنة ، ولتصريحات دولة رئيس الوزراء في الأيام الماضية ليجد بصيصاً من الأمل الذي لا يكتفي ولم أجده مقتنعاً للناس ، حيث أننا نجد الموازنة لا تعطي هذه الأولويات الثلاثة المذكورة اعلاه ، ما يفيد ويحقق حلاً جذرياً شاملاً لها .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء النواب ...

لقد اتخلت حفنة من الناس الأردن بقره حلواً ، حتى اذا ما جف ضرعها وهلك زرعها ، وأكلوا لحمها ودنوا عظمها مصوا الدماء ، وحولوا البلاد الى شبح سرايبي أو الى جثة هامدة لا حراك فيها ، والى وميم تتعذر إعادته الى عظام مكسرة لحمياً .

وفي هذا الباب ، نتساءل : بماذا تفسر مجيء أفراد من هنا وهناك وحفنة من حفلات البشرية ليلهم مجتمعهم الأصلي وطاردهم بتهم تتباين بين التجسس والخيانة العظيمة ، والسرقات ، حتى اذا ما وصلوا الأردن ، صاروا بين عشية وضحاها من رموز الوطنية والأخلاص ، وحتى اذا ما قضوا من الشهر أو الستين بما لا يزيد عن عدد البيض الذي يوضع تحت الدجاجة وقت رقادها ، صاروا بين وزير وسفير ومدير ورئيس للوزراء وقائد من القادة ، وسيد من السادة ، على حساب هذا الشعب المقهور المظلوم .

أقول ، ما معنى أن يصل مثل هؤلاء الى مواقع يفرقون ويفرقون التفرقة بين مواطن ومواطن من أبناء الشعب الواحد ، يصرون مع اللئب ويصبحون مع الراعي ؟ . انها اسئلة تحتاج الى مختص في الفكر الصهيوني أن يجيب عليها ، خاصة وان اليهود اعداء عبر تاريخهم الطويل توزيع الأدوار على عملائهم وتلاميذهم وأبنائهم ، فيمتنقون الإسلام تارة ، والمسيحية تارة أخرى ، ويصبحون من رموز الوطنية في حين ، ويلبسون أي ثوب تقتضيه مصلحة الصهيونية حيناً آخر ، حتى اذا ما وصلوا الى موقع القرار ، ودمروا البلاد ، وفسدوا العباد .

أقول هذا أنا والشعب ، ونحن نخشى أن نفيق يوماً فنجد العديد من الأسماء التي تألقت ، وتلك التي لا

هكذا من المثل

زالت تتألق في سماء منطقتنا من هذه التوقعات والأوتباطات ، التي لم تسلم رقة عربية من أذاها . ولعل الأفلاس الذي تهرعنا ، والعجز الذي وصلناه ، هنا في الأردن ، لا يخرج عن دائرة هذه المنظومة .
لقد صلق الشعب طويلاً للباطل الذي يرتدي ثوب الحق زيفاً ، وضحك قليلاً أو كثيراً ، وجاء الآن دور الشعب أن يصلح على أيدي هؤلاء صفعاً يحيله الى شعب سكارى وما هم سكارى ، ليبكوا كثيراً بعد أن ضحكوا قليلاً ، وليصنعوا طويلاً ، بعد أن صلقوا جميلاً . أفبقوا أبها الشعب من غلوتكم وغفلتكم قبل ان يفساكم الليل بقطعه ، ويهيم عليكم بغزعه .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء النواب ...

إن الشعب يريد محاسبة هؤلاء الذين أصبحوا أصحاب اطمئنان وأقنات في داخل الوطن وخارجه ، وحولوا الأردن الى دمية لا حراك فيها ولا روح ، ودفعوها في صندوق مفتاحه بيدي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . على هؤلاء اللصوص أن يذهبوا طواعية الى السجن ، وأن يقرروا وراء القضبان بانتظار محاكمة عادلة لهم . وأن يعيدوا ما نهبوا من أوقات الشعب ودمايته قبل أن يقودهم الشعب ويجرمهم من نواصيهم وذمومين مدحورين ، ويؤزقهم إرباً إرباً في حماة الجوع ، وسرور القضب .
وان هذه الجفة التي هي الأردن ، ستقوم فجأة وتثار لنفسها ولشعبها بشكل كامل غير منقوص .
لقد أفرز الشعب نوابه الكرام ومثليه الشرعيين ، وإن جاء ذلك متأخراً ، واماننا مهمه عسيرة وجلييلة ، هي أن كل شيء في البلاد بحاجة الى اعادة تقييم وترتيب ، بعيداً عن المجاملات واخذ الخواطر ، لتعلو مصلحة الشعب على مصلحة الفرد ، وتخرج البلاد من المزاجية والشللية والفرية الى القرار المدروس ، لكي لا يكون مصير الأمة والوطن بيد شخص واحد أو حفنة من الناس قد يتخذون من القرارات ما يدمر الجميع ، وتذلل ثمنه نحن والأجيال القادمة على حد سواء .

ومن الواضح أن هؤلاء الذين تحولوا الى أباطرة ، ومراكز قوى ، وطيور كاسرة ، واصحاب كلمة مطلقة ، كانوا منزلة من السماء ، قد عملوا في البداية بما يبين أنهم أصحاب عقيدة تبهر الأنظار ، وتبهج النفوس ، حتى إذا ما تكشفت حقائهم ، وتبدد الوهم أمام انتشاع الغيوم ، وذاب الثلج الأبيض البراق ، وبان ما كان يغطيه من فساد وسواد ، عثر الناس على التواجد ندما ، ولان حين ندم .

ونضرب على سبيل المثال وليس الحصر : الشركة الغندورية التي سميت ظلماً وزوراً : الملكية الأردنية ، التي تمتلك الطائرات تارة ، وتبيعها ثم تستأجرها تارة أخرى ، وتغير الألبان طويلاً ، واللباس طويلاً آخر ، وهي اسطول لجيش من الحسناوات والوافدين الذين لا يحصلون الجنسية الأردنية لأن حاملها اي جنسيه يجد من المضايقة والضنك في هذه الشركة ما يؤلم ويحزن ، ويتقاضى هؤلاء الوافدون والحسناوات رواتب عالية ، هي أصلاً من قوت الشعب ودمه ، تلك الرواتب والتسهيلات التي تساوي للموظف الواحد من هؤلاء اضعاف ما يتقاضاه الموظف الأردني .

وتشأت الشركة الغندورية وترعرعت بدعم الخزينة الأردنية من دم الشعب ورزقه . ورغم الأكاذيب التي ثبت بطلانها ، والمعلنة عبر وسائل الأعلام جميعها ، في السنوات الماضية ، في انها مؤسسة مريحة ، وأنها كانت السفير العظيم للأردن ، ومورداً للخزينة من العملات الصعبة ، أفلست الشركة الغندورية فجأة ، وتضبت خزائنها ، وهرب الجاني بأموالها ، ودفع الشعب المجني عليه الثمن ونال العقوبة ... انه متطوّر مقلوب حقاً ، والمطلوب من الحكومة أن تسرع في إعادة تقييم هذه المؤسسة ، ومحاسبة كل مسؤول عن ثرونها وفسادها وإفلاسها .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

ثم تأتي الى المؤسسة الطبية العلاجية الحنانية ، وما أدراك ما الحنانية ، التي فصلت لصاحب الذكر الطبيب ، فارس الفرمان الطبي العجيب .

معالي رئيس المجلس يا دكتور احمد .

السيد احمد العبادي نعم .

معالي رئيس المجلس تسمح كلامي ، ما يبصير تيجيب اسماء ناس ، هذا في النظام ، عندك حقائق تقدمها للمجلس او المحكمة ، ما يبصير تيجيب اسماء ناس ، والا يتمك من الكلام .

السيد احمد العبادي ان على هؤلاء الحفنة من الأفراد والعائلات ، أن يعيدوا ما سرقوه ونهبوا وجنوه من أموال وغنائم الى خزينة الشعب الأردني ، وأن يذهبوا طواعية الى السجن وراء القضبان بين يدي السجن ، ونود أن تقول هنا ، أن الاردن باذن الله سينتصر وسيستجاوز محنته جميعاً .

الأخوة الزملاء ...

ثم تأتي الى وزارة الخارجية ، وعندما اردت تقييم مردودها الوطني ، وثمارها السياسية ، وجذتها فاشلة ، ووجدت أن ما تخصصه الدولة لها من ميزانية ، ما هو الا ثمناً واضحاً للشلل ، ولوقوف وزراء الخارجية امام الكاميرات بهندام أنيق وابتسامات عريضة ، يدفع ثمنها الشعب من دمايته وقوت يومه .

لقد فشلت هذه الوزارة باقتناع العالم بعدالة قضيتنا المركزية قضية فلسطين ، وفشلت في اعطاء صورة مشرقة للأردن واجراءاته السياسية حيال مختلف القضايا الاقليمية والعالمية ، وفشلت في تبرء الأردن المكان الذي يليق به بين دول العالم ، وفشلت في انتقاء الموظفين المؤهلين ، وفشلت في الحفاظ على العناصر الوطنية المحبة للأردن والنظام بل طردهم في صور من التقاعد أو الاستبعاد أو النقل .

هكذا من العمل

أما الصعيد الوحيد الذي نجحت فيه الوزارة ووزارها ، وفي هذا تعترف بذلك فهو إطلاق العنان للسياسة الصهيونية بحيث أصبحت نحن اصحاب الحق وكأنتنا من عالم الوحوش والارهاب ، واصبح الارهاب الصهيوني وكأنه من ممارسات الحضارة ومتطلباتها ، وقد نجحت وزارة الخارجية أيضاً في اثبات الفشل أمام التعادل الدبلوماسي والثقافي والاقتصادي والعسكري بين اسرائيل ودول العالم ، خاصة مع أوروبا الشرقية في الأونة الأخيرة ، عندما تحركت الدبلوماسية الصهيونية لاختراع المفخرات ، بينما نجحت وزارة الخارجية ووزارها في التفوق وادب الصمت .

وعلى أية حال فإن الأمل الوحيد المعقود على ما تحقق ويتحقق من نجاح فعلي في السياسة الخارجية ، هو نتيجة لجهود الملك الحسين المفدى ، وما يحظى به من احترام ومصادقة في دول العالم وبين زعمائها من هنا فإنني أطلب الى الحكومة الموقرة إعادة تقديم هذه الوزارة .. وسفاراتها التي باتت في كثير من حالاتها قاصرة على أشخاص يلقوا من الكبر عتياً واستغفروا طائفتهم جميعها منذ أمد بعيد . وفي الوقت الذي نشمن فيه تصريحات دولة الرئيس الأخيرة حيال الهجرة اليهودية وفكرة الوطن الدويلي ، فإنني أسأل وزير الخارجية ووزارته ماذا عملت هذه الوزارة ووزيرها من إجراءات ملموسة بحقوقها الشعب والعالم حيال تهجير اليهود السوفيت الى فلسطين المحتلة ؟ وماذا فعل الوزير ووزارته تجاه ما تقوم به القوات السوفيتية ومخابراتها من تقطيع ومذابح للمسلمين في أذربيجان والقوقاز حيث شعوب اسلامية عرفت بماضيها وتاريخها المؤمن المجاهد الشجاع والراقد والظهير للحضارة الاسلامية والأمة العربية وماذا عمل وزير الخارجية حيال سياسة تركيا لتعطيش سوريا والعراق بحجر مياه نهر الفرات في سد أتاتورك ؟ وماذا حيال السد الذي مستشهتة اثيوبيا بمعاونة اسرائيل وحث منها على النيل الأزرق ، لتساهم في تعطيش السودان ومصر ؟ وبالرغم من أدراكنا لقوة اللوبي الصهيوني وطول باعه في الكولسة السياسية ، إلا أننا على قناعة تامة أن وزير الخارجية لم يقوموا حتى بالواجب البهتي في تطوير هذه الكولسة .

أيها الزملاء ... معالي الرئيس والنواب المحترمين ...

لم نأتي الى الميثاق الوطني الذي يبدو لنا أنه أكذوبة تهدف اليها الشعب

معالي رئيس المجلس يا دكتور احمد ، خليني في موضوع قانون الموازنة اذا سمحت .

السيد احمد العبادي يا سيدي هذا .

معالي رئيس المجلس هذا في أي وقت ، تقدر تناقش السياسة الخارجية بحسب طلبك ، تقدر

تناقش الميثاق .

الآن الميثاق ما له علاقته بالموازنة ، الله يرضى عليك .

السيد احمد العبادي

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

إن الأمن والطمأنينة مطلبان اساس لكل إنسان في هذا الوطن ولا يمكن أن يتحقق بدونهما أي تقدم أو نمو، أو حفاظ على الديمقراطية وقد أعطى الله سبحانه أهمية للأمن ملازمة لأهمية رفيع الحيز .

نقال تعالى : " فليعيدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " .

وفي الوقت الذي نجد فيه على رأس جهاز الأمن العام مديراً نزيها وحرصا على المصلحة العامة ، مخلصاً في واجبه ، فإننا نجد في الجانب الآخر إقطاعاً مؤلماً ومجحفاً في ميزانية جهاز الأمن العام ، بما سيترتب اذاء لمهامه ، ويعمل على تدني مستواه ، وبالتالي يؤول الى التعرهل الأمني ، وتعتز المسيرة الديمقراطية ، والاستقرار في وطننا الحبيب . من هنا فإنني أطالب وبالحاح شديد ، وعن قناعة بزيادة مخصصات جهاز الأمن العام ، وأطلب من الحكومة والأخوة الزملاء في مجلس النواب عدم انقاص هذه المخصصات إطلاقاً .

معالي الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

لقد كان قدر الأردن أن يكون أرض الرباط ، وهو يقف على أطول خط للنار مع عدو الأمة والوطن ، يدافع عنه ، ويحميه نيابة عن بقية أشقائه العرب . من هنا ، فإن الدعم العربي للأردن يجب ألا يكون ممزوجاً بالمال ولا بتحميلنا جميل هذا الصنع ، لأننا نضحي من أجل أن يكسبوا ، ونسهر من أجل أن يناموا ، ومن المرفوض جملة وتفصيلاً أن يكون الأردن وشعبه في موضع الاستجداء ، لذا فإن هذه الدول جميعاً مطالبة بالوقوف الى جانب الأردن ، والأخذ بيده من كبوته ، لأن في بقائه حماية لهم ، وفي انتهائه انتهاء لهم وديالا عليهم .

وفي هذا المقام لا بد لي أن أتقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والحكومة السعودية بالشكر والثناء والتقدير على مواقفه وحكومته التي تجاوزت الاتفاقات الرسمية بالدعم ، وإن الشعب الأردني ، لا زال يطمح بالمزيد من هذا الدعم من سائر الدول العربية الأخرى إسوة بالملكة العربية السعودية .

وتأتي أهمية مثل هذا الدعم أمام التحرشات والتهديدات الاسرائيلية الأخيرة التي تنطوي على نية مبيتة بشكل واضح للأعتداء على الأردن ، وقيام اسرائيل بتهجير الشعب الفلسطيني وتلويغ الأرض منه ، استعداداً لاستقبال حشود المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الذي يقوم ، في آن واحد ، باضطهاد المسلمين وحصرهم بالديابات ، بينما يقوم باحترام اليهود وفتح أبواب الهجرة أمامهم على حساب العرب والمسلمين . وعلى حساب الأردن وفلسطين .

ونحن إذ نستشكر مرة أخرى هذه الهجرة ، وتلويغ الأرض من أهلها ، والاعمال السوفيتية الوحشية ضد المسلمين ، وممارسات اسرائيل القمعية ضد الفلسطينيين ، فإننا نطالب بعقد قمة عربية طارىء ، لبحث هذه الامور

هكذا من الله على

كلها واتخاذ القرارات المسؤولة بشأنها ، ونطالب ببقاء عمان وبغداد ودمشق ، تساندهم وتقف لهم ظهيرا كل من الرياض والقاهرة وصنعا ، وسائر الدول العربية الشقيقة .

لذا فاني ارى تعبئة الامة تعبئة جهادية تخرج من طور الاقوال الى طور الاعمال ، كما ارى ضرورة تشكيل الجبهة الشرقية ليكون العالم العربي بنائنا مرصوفا يشد بعضه بعضا في وجه التحدي بكل حزم واقتدار .

ويستلزم دعم الجبهة الوقوف مع الانتفاضة الهائلة الذي يجب ان يتجاوز الشعارات والحظائبات ، الى الدعم المادي الملموس الذي يكفل استمراريتها وعيش الانسان الفلسطيني بحرية وكرامة على ارض ابيه واجداده ، وفي هذا المقام اطلب الى الحكومة تخصيص ساعات بث اذاعي وتلفزيوني صباحي من كل يوم لحواصة الدروس المدرسية والجامعية لاهناء الانتفاضة اللذين حرّمهم العدو الصهيوني من متابعة تعليمهم ، وتغطية نفقات هذا البث من خلال صندوق وطني ينشأ لهذه الغاية تساهم فيه منظمة التحرير واهل الخير ، والاثرياء وسائر الدول العربية .

واطلب الى الحكومة ايضا ان تحول دون المخطط الصهيونية الرامية الى تفرغ الارض الفلسطينية من اهلها . وفي نهاية المطاف لا بد من تلخيص المطالب بما يلي :

- بالاضافة الى ما سبق وطالبات به في خطابي السابق يوم ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ في جلسة الثقة ، والذي تضمن تشكيل حكومة انقاذ وطني ، فاني اؤكد على الطلبات التالية .
- ١- تشكيل الجبهة الشرقية للدفاع عن الاردن ، ومواجهة العدو الصهيوني .
- ٢- تخفيض الاسعار والضرائب بشكل عام ، وعدم فرض ضرائب جديدة .
- ٣- زيادة رواتب الموظفين العسكريين والمدنيين ، العاملين والمتقاعدين .
- ٤- تطهير اجهزة الدولة من ذوي الماضي الملتصق بالامم الشعب .
- ٥- الدعوة لعقد مؤتمر عربي طاري .
- ٦- توسيع نطاق خدمات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي .
- ٧- التحقيق مع الذين نهبوا المال العام وتسببوا في هذا الفساد الاداري والمالي . وعليهم هؤلاء ان يردوا الاموال التي نهبوها واخذوها .
- ٨- ايقاف اكلوية الميثاق الوطني ، وتطبيق الدستور نصا وروحا ، بما في ذلك ما نص عليه الدستور من تطبيق الشريعة الاسلامية .
- ٩- دعم الانتفاضة الهائلة دعما ماديا ومعنويا ملموسا بما في ذلك وقفا بالقوى البشرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير التربية والتعليم الاكرم،

الموضوع : المدارس .

بعد التحية :

فأرجو ان اضع بين يديكم الطلبات الخاصة بالمدارس وذلك على النحو التالي :

- ١- رفع مدرسة العال للذكور والاناث الى مدارس ثانوية علما بان هذه القرية من ناحية ام البساتين على الطريق ما بين ناعور ومادبا
- ٢- فتح صفوف ثانوية للاناث في مدرسة الزاهري في شفا بدران ، حيث يتوفر المكان والعدد اللازم ، إلا أن الفتيات لا زلن يدرسن المرحلة الثانوية في اماكن اخرى / كالجبيهة وصويلح .
- ٣- فرز اراضي مدرستي السويصة للذكور والاناث (قضاء وادي السير)
- ٤- تزويد مدارس قرى عبرا وبرا والعارضة والاغوار الوسطى والعال والروضة والعنسية بمدرسين مؤهلين خاصة في امور الرياضيات والانجليزي واللغة العربية .
- ٥- فتح صفوف ثانوية في مدرسة الزاهري في شفا بدران .

مع تحياتي ومحيتي وتقديري .

٢٨ / ١ / ١٩٩٠

- لفتح سوق حلال ومنطقة حربية وصناعية في شفا بدران

هكذا من الشغل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الصحة الاكرم،

الموضوع : الخدمات الصحية .

بعد التحية :

فأرجو لك الخير ، وكلني أمل بالله ثم بكم في النظر بعين العطف والاعتبار الى الطلبات التالية ، ووضعها ضمن المشاريع التي تنفذها هذا العام ١٩٩٠ .

مع خالص محبتي :

٢٨ / ١ / ١٩٩٠

الطلبات الصحية:

- ١- فتح مركز صحي في البصة ، ليكون فيه طبيب دائم ، ومركز امومة وطفولة ، وتقوية العيادة في عراق الامير ، وفتح عيادة في قرى الاسالة (قضاء وادي السير) .
- ٢- فتح مركز طبي في مرج الحمام .
- ٣- فتح مركز طبي في منطقة بدر (قضاء وادي السير)
- ٤- رفع مستوى الخدمات الصحية في الروضة والعال وقراها حيث ان المستوى المتوفر لا يفي بالحاجة .
- ٥- الاسراع في فتح وتقوية المركز الطبي في عبرا ويرقا .
- ٦- زيادة التوعية الصحية لدى المواطنين في الارياف وذلك لطعموا ابنائهم ضد الامراض .
- ٧- فتح مركز طبي موسع في شفا بدران .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير المواصلات الاكرم ،

الموضوع : الخدمات الهاتفية

بعد التحية :

فأرجو لك الخير ، آملا التلطف بالاعاز لمن يلزم لتوسيع شبكة الخدمات الهاتفية الى آلية في المناطق التالية :

- ١- قرى الاسالة ، وقرى وادي الزهراء ، وقرى السويصة وبدر ، وجميعها في قضاء وادي السير
- ٢- قرى عبرا ويرقا والصبيحي ، والعارضة ، والحكور (وادي شعيب) ، وجميعها في محافظة البلقاء .
- ٣- قرى الروضة والعال وحسان وديبان والمشرق والعنسية ، وما حولها ، وهذه جميعا في قضاء ناعور ومادها وام البساتين لكنها جميعا في محافظة العاصمة .
- ٤- الهوائيات في شفا بدران بحاجة الى تعميمها على سائر البيوت وتركيب شبكة هاتفية تغطي المنطقة مع خالص مودتي ومحبتي .

٢٨ / ١ / ١٩٩٠

٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الاشغال الاكرم ،

الموضوع : الطرق القروية والزراعية

بعد التحية ،

فأرجو لك الخير ، آملا ان اضع بين يديكم الحاجات الملحة للفتح وتوسيع وتعميد الطرق التالية ، وكلني أمل ورجاء ان تجد الاهتمام لدى معاليكم ، وهي على النحو التالي :

- ١- طريق وادي الزهراء (وادي السير / عراق الامير)
 - ٢- طريق مرج الحمام / عراق الامير / عبر البساتين وقرى الاسالة / القصبات والالمانية .
 - ٣- طريق عراق الامير الحامدية / الاميلج / السرو / الهندولوي / وادي جريعا / الشونة الجنوبية .
 - ٤- طريق عراق الامير / الصليب / قراوت / العنسية .
 - ٥- طريق القصبات / الملاق / العنسية (قضاء وادي السير)
 - ٦- طريق ماحص وادي شعيب
 - ٧- طريق معهد السلط / وادي حاري / عبرا / الاغوار
 - ٨- طريق يرقا / حمرة عبرا .
 - ٩- طريق السويصة / ام قروة .
 - ١٠- طريق مثلث السويصة / زيدا / قطع ساعد / ابر القرام الشقرة والهندولوي . ومن الشقرة الى جسر حديدون (وادي شعيب) ومن الشقرة الى الهندولوي .
 - ١١- طرق وشوارع شفا بدران بحاجة الى توسيع وتعميد
- ارجو ان اضيف هذه الطلبات الى الطلبات الاخرى المتوفرة من سائر انحاء المملكة ، مع خالص مودتي ومحبتي . وفي الختام ، اقول : ان الاوضاع في البلد ما هي الا برميل من المتفجرات ، فتبله وصاعقه البطالة وارتفاع الاسعار وانخفاض الرواتب ، وعدم معاقبة اللصوص والمفسدين ، وإثقال كاهل المواطن بالضرائب لسد العجز الذي امتصته برالبيع اللصوصية ، اقول اذا لم تعالج هذه كلها فان البلاد ستنفجر في أية لحظة دونما سابق انذار ، وسيكون حال اللصوص ، والذين يدجلون على الشعب مثالا وبهلا وعاقبة وخيمة . " وسيرى الذين ظلموا اي منقلب ينتقلون " ...
- " ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرارنا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين " صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس

الدكتور عوني البشير ، نرفعها بعدد من طويلا في الوقت المناسب ،
الدكتور عوني البشير.

السيد عوني البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء....

اورد بعض النقاط المتعلقة بسياسة الحكومة في المواضيع الاربعة التالية:

الموضوع الاول : سياسة دعم المواد الغذائية

معادله الدعم معادله صعبه وشائك وذلك لان اكثر المستفيدين منها هم اكثر الناس استهلاكاً وأكثرهم قدرة على الشراء بينما اكثر الناس تضرراً من عدم وجودها هم اشد الناس فقراً فاذا كان استهلاك احد المواطنين من ماله ما تتمتع بدعم الدولة هو (٢٠ كغم) في الشهر فانه بالتأكيد ياخذ نصيباً اقل من الدعم من يستهلكه عدة اطنان بالاسبوع .

ومن مشاكل هذه السياسة هو اثرها على توجه الانماط الاستهلاكية بالمجتمع .

ونلاحظ كذلك تناقضا في موقف الحكومة من دعم اللحوم :

ففي الوقت الذي تسعر فيه اللحوم البيضاء التي هي مصدر رخيص نسبيا للبروتين نجد ان علاقتها تحصل على نسبة اقل من نسبة دعم اعلاف اللحوم الحمراء الغير مسعرة .

ومن واقع احصاءات دائرة الاحصاءات العامة ان نسبة العائلات التي يبلغ دخلها الشهري اقل من مئة دينار هي ٢١٪ في الحضر و ٣١٪ بالريف اي ان هناك مئة الف عائلة بالاردن دخلها الشهري هو اقل من مئة دينار ومن نفس الاحصائيات هناك مئة الف عائلة اخرى دخلها الشهري هو بين ١٠٠ - ١٥٠ ديناراً وهذه

الشرائح هي احق الناس بالدعم .

ان صعوبة المعادلة تكمن في ايصال الدعم لهؤلاء المستحقين .

الموضوع الثاني : التخطيط .

في الوقت الذي تسود فيه عالميا سمة التخطيط الدقيق لكل صغيره وكبيره في جميع نواحي الحياة نجد ان الارشاد والتخطيط هي سمة معالجتنا لما يطرأ علينا من مستجدات ومشاكل .

وقد غطى تقرير اللجنة المالية اثر الارشاد واتخاذ التخطيط على الازمة الاقتصادية الا انني اعتقد ان الكثير من المشاكل الاخرى هي تتبع من نفس السبب .

التخطيط يعتمد اساسا على المعلومات الدقيقة والموثوقة .

معلومات عن ما هو متوفر من امكانيات ، ومعلومات عن احتياجاتنا المستقبلية وتحديد المشكلة والهدف .

واريد ان اورد بعض الامثلة لا على سبيل الحصر عن تخطيطنا في اعداد راس مالنا الحقيقي الا وهو الانسان . في السنوات العشر الاخيره كنا نركز على موضوع اعداد الكوادر والانسان اعدادا مهنيا لسد الفجوة من احتياجاتنا واحتياجات السوق المحيط . الفجوة بين المؤهلين جامعي والعماله الغير فنيه وكانت تلك مسئوليته وزاره التعليم العالي ووزاره التخطيط .

انا اتساءل على ماذا بنيت هذه السياسات ونحن نفتقر حتى اليوم للاحصائيات الدقيقة . فلا توجد احصائيات عن اعداد الطلبة حسب سنوات دراستهم . وبالتالي اعداد المخريجين المتوقع عودتهم من كل تخصص لكل عام . وهذا يفسر الفائض من حاجتنا من الاطباء والمهندسين في الاعوام السابقيه حيث اغلبهم من مبعوثي الحكومة . وبسبب الافتقار للمعلومات الاحصائية لا اشعر بالطمأنينه للمستقبل لاننا لا نعلم ان كنا سنعاني بعد خمس سنوات من نقص شديد في هذه التخصصات قد يستدعي استيراد هذه الخبرات مجدداً .

وفي مجال اعداد الخبرات الفنيه المهنيه ثم التوسع في كليات المجتمع والبوليتكنيك في العشر سنوات الاخيره وكنا نشاهدها تتكاثر بسرعه رهيبه .

بحجه خلق كوادر ذات اعداد جيد . لتكون قادرة على منافسه العمال الوافده الاقل كلفة . وفي الوقت الذي نجد ان عدد العمال الوافده هذا العام تقدر بـ ٣٠٠٠٠٠ عامل معظمهم يعملون في القطاع الزراعي نجد ان كليات المجتمع بالاردن والتي تحوي حالياً ٢٢ الف طالب وفدت مشكوره الاردن البلد الزراعي بـ ٢٦ خريج من المهن الزراعيه للعام المنصرم .

وفي مجال قانون العلاوات الموحد قد افهم وجود بعض المبررات التي تتلخص في خفض النفقات واعاده توجيه اعداد المتخرجين بالدراسات العليا ولكن يجب عدم اغفال العلاقه بين مستوى الاداء الوظيفي والحد الادنى من الدخل الذي يؤمن العيش الكريم والامثله على هذه العلاقه كثيره كالتعليم حيث انعكس في السنين السابقيه . ويجب الا ننسى ان التكالييف الماديه والقدرة على المحافظه على مستوى اداء جيد هي اقل واسهل من اعاده البناء والمعالجه بعد تردي المستوى .

ومن جانب آخر لا شك ان الطعم المر الذي يتركه الاحساس بعدم العدالة لا بد وان يؤثر سلبيا على الاداء الوظيفي واسوق هنا مثلي على ذلك ففي الوقت الذي يتقاضى موظف في مهنة معينه وتحصيل علمي عالي ٣٠ قرشاً بالساعه نجد ان هناك مهن اخرى وتحصيل علمي اقل وتعمل في نفس المؤسسة الحكوميه تتقاضى اكثر من دينار ونصف للساعه الواحد .

وكذلك الحال بالنسبه للموظفين الغير مصنفين ففي الوقت الذي يقومون فيه باعمال اساسيه ومهمه لا يحظون بالامن الذي يحظى به الموظف المصنف .

المطلوب / هو التزام الحكومة وقناعتها باهميه التخطيط وذلك من خلال الخطرات التاليه:

١- قرار سياسي / يجعل التخطيط من اولويات المؤسسات .

هكذا من العمل

- ٢- اعاده توجيه المبالغ المخصصة للدراسات والابحاث المقدرة بـ ٨.٥ مليون دينار الوجهه السليمه ، وايقالها للمحترفين الاردنيين
٣. الطلب من كل مؤسسه تقديم احتياجاتها من الاحصاءات والمعلومات لذاته الاحصاءات العامه / حيث ان دائره الاحصاءات العامه / تقوم بعمل جبار ولكنه غير موجه حسب حاجه المؤسسات التخطيطيه .

الموضوع الثالث : الاستثمارات الحكوميه.

يجب المحافظه على استقلاليه الصناديق الخاصه بالمؤسسات الاستثماريه وادارتها من قبل اقتصاديين محترفين وابعاد ايدي السياسيين وممثلي الدوائر الحكوميه عنها والتوجه في مشاريعها الاستثماريه فيما يحق الربحه حتى تستطيع ان تقوم بالادوار التي انشأت من اجلها اصلا .

جا في تقرير اللجنة الماليه ان عوائد التقاعد هي ١٣ مليون دينار في حين ان مصروفات التقاعد هي ٨٣ مليون دينار.

وهذا امر متوقع الحدوث بعد مرور سنوات من انشاء اي صندوق للتقاعد او للضمان الاجتماعي . اذ ان السنوات الاولى من انشاء اي صندوق لهذا الغرض هي سنوات الاستثمار والنماء ويجب في الفترة الاولى ان تنمو هذه الاستثمارات بتمويلات هندسيه . لبناء رصيد استثماري ضخم يتحمل مستقبلا المصروفات والمطالبات الكبيره ولذلك فمن غير المقبول ان تكون ارباح المؤسسة الاردنيه للاستثمار خمسه مليون دينار هي نتيجته استثمار ٢٥٢ مليون دينار اي بواقع ٢٪.

واستثمارات مؤسسه الضمان الاجتماعي بواقع ٧٪ وهذه النسب باحسن الظروف تعتبر استثمار خامل .

الموضوع الرابع : الاتحاد النسائي الاردني العام

دعم الاتحاد معنويا وماديا ليمكن من اداء دوره على الصعيد المحلي لرفع كفاءه المرأة وتوسعه ليشمل الريف والحضر . ومن اجل اطلاق طاقاتها الانتاجيه والاسريه في ظل الديمقراطية التي يتفلسفها الوطن وكذلك ليستمر / في اداء دوره العربي / من خلال المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي العام / ولجنة التنسيق للهيئات النسائيه / في دوله مجلس التعاون العربي / هذا الدور الذي يفرض برامج والتزامات لا بد وان يؤدها .

وأؤكد على ضروره تشكيله حسب قانون خاص / مننصل عن قانون الجمعيات الخيرييه / لان طبيعته الشامله / ومهامه التنمويه / والسياسيه / تختلف عن طبيعه العمل الخيري . من اجل ان يتمكن ان يضع قضايا المرأة التي تمثل نصف هذا المجتمع في دائره الضراء .

وحيث ان كان لي شرف المشاركة في معظم اجتماعات اللجنة الماليه التي على الاسلوب الذي عاجلت فيه اللجنة قانون الموازنه العامه وخاصه مواضع الغلاء ، الاستهلاك ، وضرائب الدخل والتلزيرون واجسر المكالمات

وضغط الاتفاق العام . من خلال تقليص النفقات المقترحه في قانون الموازنه كما اثني على الاقتراحات التي ذهبت اليها اللجنة الماليه من مطالب يجب توفرها في ميزانيات الاعوام القادمه بتضمينها ميزانيات كافه المؤسسات العامه وصناديق المؤسسات الاستثماريه والتسليح ، والجامعات ، والملكيه الاردنيه ، وسكه الحديد والنقل العام ، والمؤسسه الطبيه العلاجيه .

واحتفظ على تخفيض ميزانيات الجامعات والبلديات .

اما مطالب المحافظه التي شرقتني بتمثيلها :

١- نتيجته للهجره العكسيه وتزايد عدد السكان اصبحت التقسيمات الاداريه بحاجة الى اعاده نظر خصوصا الفحيص وقرى واحيا . منطقه حوض البقعه فهاتين المنطقتين بحاجة الى استحداث الوبه لكل منهما بحيث تكون مراكزها الفحيص وعين الباشا على التوالي وكذلك ترفيع الى اقضية كل من العارضه وزبي واستحداث نواحي في قرى الخرابشه وعيرا ويرقا وداميا .

٢- تفعيل كل من دائرتي الاراضي والبلديه والقرويه بحيث ان تقوم كلتاهما باعمال التنظيم من مبدأ اللامركزيه حيث ان معامله تنظيم تستغرق اربع سنوات من التنقل بين السلط وعمان .

كما ان بلديه السلط والبلديات في المحافظه ومجالس القرويه تطالب بجدوله الدينون التي عليها تقشيا مع السياسه العامه . ورفع مخصصاتهم في نسبه المحروقات .

٣- ايصال الكهرباء الى القرى التاليه:

بطنا ، جلعد ، القليب ، واد الحور ، واد شعيب ، قصيب ، جريش ، سوما ، الزقومه ، قنوش ، الجواسره ، وسويح ، وحجار الطوال ، مع العلم ان بعض هذه القرى تبعد عن المحولات الكهربائيه على الاكثر ٥٠٠ م .

ومعظم هذه القرى كانت ضمن خطه التنميه الاخيره . وتقويه التيار الكهربائي في كل من الفحيص والاغوار الوسطى .

٤- المياه اغلب المواطنين يشكون من ارتفاع محاسباتهم الغير مبرر وكذلك من عدم مرور الماء بشبكات المياه في القرى ومطلوب انشاء خزان مياه في دير علا .

٥- الصحه ، انشاء مراكز صحيه في كل من الديره ، جلعد ، الرويحه وداميا ، تكمله بناء المركز الصحي الشامل في الصبيحي . انشاء غرفه طوارئ في مستشفى الفحيص .

هناك حاجه ماسه لمستشفى في كل من دير علا وحوض البقعه وبالنسبه لمستشفى الحسين بالسلط وعلى عكس ما هو متوقع من المؤسسة العلاجيه فقد تم تخفيض قدرات المستشفى لوازم وكوادر بحجه عدم صلاحيته كمستشفى تعليمي .

العاملين في قسم الاشعه يتساءلون عن علاوة خط الاشعه التي كانوا يتقاضونها .

هكذا من الأشغال

- ٦- التعليم عدد سكان محافظة البلقاء يشكل تقريبا ٧٪ من عدد سكان الاردن بينما نجد ان حصة المحافظة في مقاعد التعليم الجامعي هي ٢.٤٪ وحصتهم في المعاهد المتوسطة تشكل ٢.٤٪ هذا حسب احصائيات وزارة التعليم العالي .
- انشاء مدارس شاملة في كل من دير علا ومناطق الخرابشة وغيرها ويرقا ، توسيع مدارس القرى والانتباه الى ان التعليم المختلط في مدارس القرى يجعل الكثير من الفتيات الامتناع عن مواصلة التعليم بعد الصف الثاني الاعادي .
- في شهر تشرين الثاني الماضي قمت بحالة عدد كبير من مدرسي وزارة التربية الى التقاعد وهم في قمة عطائهم دون ابداء الاسباب يجب مراجعته ذلك .
- ٧- الطرق ، الطرق الزراعية بحاجة الى اهتمام وخاصة طرق الدييات ، والملاحه ، وسويحه وطريق السيل في العارضه . والانتباه الى ان كلفة الطرق في المناطق الجبلية تختلف عن كلفتها في المناطق المنبسطة ويجب مراعاة ذلك اثناء تحديد المخصصات .محافظة البلقاء ذات الطبيعة الجبلية .
- تعميد الشوارع في البقعة ، والاهتمام بتنفيذ مشروع الطريق البديل لمنطقه المراحل بالتحجير ، والطريق السباحي في زي ، واد الناقه ، والرميمين وطريق الدبره حومي . وطريق يرقا الاغوار .
- ٨- البريد والهاتف ، استحداث شعبه بريد في منطقته جلعند . وتبديل المقاسم النصف آليه الى مقسم آلي مشترك لكل مناطق الخرابشة وزي وام جوزة وعلان وام العمد والصبيحي وغيرها .
- ٩- انشاء مؤسسات استهلاكيه مدينه في كل من الشونه الجنوبيه والفحيص وعلان
- ١٠- دعم الانديه ماديا ومعنويا واعطائهم بعض التسهيلات الجمركيه للاجهزه الرياضيه وايقاف تدخل الاجهزه الامنيه في امور النوادي .
- ١١- التوجه للاعماز للمصانع في المحافظه للتفاعل مع المجتمع المحلي ورعايه البيئه واعطاء اولويه التوظيف لاهالي المنطقه .
- ١٢- المزارعين ، بالاضافه الى المطالب القطاع الزراعي التي اجملتها سابقا في مجموعه الاقتراحات التي تناولت مستلزمات الانتاج ، واسعار مياه الري ، وشيك العيوات ، والوحدات الزراعيه ودعم التصدير ، واقتراحات التي حولت الى اللجنة الزراعيه لدراستها .
- مزارعي الرميمين يطالبون بحقوقهم في ماء واد ارميمين ، ومزارعي الاغوار يشكون من عدم وجود مركز توزيع اعلاف في لواء دير علا . ومن تلوث مياه سد الملك طلال وانعدام السيطرة على ابار المياه المالحه بالرامه ، وتأخر استلام التعويضات التي اقترحت لهم بسبب اضرار موجهه الصبيحيه السابقيه .
- وخطر حقول الانعام المتواجده في كل من معدى وسويحه والزاره وكذلك مراعاة احوالهم الاقتصاديه المترديه بالنسبه للفوائد القروض الزراعيه واسعار وحدات الارض السكنيه فمن غير الممكن ضمن هذه الاسعار توظيف المزارعين في الاغوار.

- ١٣- هناك تجمعين سكنيين في الاغوار وهي الزقومه وحجار الطوال عدد سكان كل منها اكثر من الفتي نسمة محرومه كلياً من جميع الخدمات بما فيها الطرق وكذلك قرية ام عياش الواقعة على الحدوده تماما مع محافظه اربد في الاغوار اذ ان هذه القرية محرومه من الخدمات ولا تتلقى اي رعايه من كلتا المحافظتين .
- ١٤- اسكان ابو نصير ، ان وضع الموظفين المستفيدين من اسكان ابو نصير اصبح حرجا نتيجته ان التزاماتهم الماليه نحو سداد القروض اذ كانت تستهلك جزءا كبيرا يصل الى حد الخطر من دخولهم قبل انخفاض سعر صرف الدينار وضمن الظروف الاقتصاديه الحاليه / اصبح المتبقي من دخولهم الشهريه لا يفي باساسيات الحياه وهذا يتطلب نظره اخرى لوضعهم ضمن المعطيات الجديده .

والسلام ورحمة الله وبركاته

شكرا ، الشيخ فيصل الجازي .

معالي رئيس المجلس

السيد فيصل الجازي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

الحمد لله الذي وهبنا رب العالمين قياده هاشميه شجاعه تضاهي كل الدنيا والعالم اجمع بها بالحلم والنزاهه وحسن الرأي وقيادة السفينه الى شاطئ السلام .

فان الله سبحانه وتعالى قد اكرم الاردن بهذه القيادة التي انبثقت من الفوره العربيه الكبرى فنهينا لنا ولهنا الشعب الطيب بهذه القيادة الباسله ولندعوا الله جميعا ان يحفظ لنا قائد المسيره الحسين بن طلال المعظم .

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

لقد استمعت الى خطبة الموازنه من معالي وزير الماليه المحترم واليوم نستمع الى تقرير اللجنة الماليه الموقره فشكرا لها على هذا التقرير الواضح الصريح المكتضب واني لارجو لها التوفيق .

انني وراي المتراضع اقول كان الله في عون دولة رئيس الوزراء وزملائه الكرام على اعداد هذه الموازنه وتسديد ما جاء بها من عجز مرتقب . ولا يفتوني بهذا المجال الا ان اتوجه الى الحكومه الرشيديه بالمطالب التاليه :-

١- اطالب الحكومه الموقره في دعم القوات المسلحه دوج الوطن وحمايته من كل الاخطار كما اطالب الحكومه في دعم الامن العام والمخابرات والدفاع المدني العين الساهره التي لا تنام : كما اطالب الحكومه الموقره في رفع تقاعد المتقاعدين من الجيش والامن العام الذين حملوا الامانه وادوا الرساله وخدموا وطنهم ومليكهم بامانه واخلاص : كما انني اطالب الحكومه الموقره في مد شبكة اتصالات الى مدينه القويره والحسينيه والمريغه وفتح مكتب بريدي الى قرية قاع النعيمات وفتح شعبه بريد في قرية اوheid : كما اطالب الحكومه الموقره في توصيل البث التلفزيوني اللثاء الثانيه الى مدينه القويره والديهه ودم والراشديه وحميمه ودهه

هكذا من الأشهر

حانوت : كما اطالب الحكومة الموقرة في تشييد ابناء البادية الجنوبية في مينا العقبة والبيوتات والفوسفات ولتكون الاولوية لهم وليس للوافدين من الخارج وتشغيلهم قبل غيرهم : كما انني اطالب الحكومة الموقرة في مد شبكة رئيسية من الضغط العالي الى الجفر لان الماتورات الموجودة لا تكفي حاجة المواطنين هناك علما انه يوجد ما يقارب مئتان بيت بدون اضاءة كذلك يوجد في الحسينية ما يقارب عشرون بيتا بدون اضاءة كما يوجد في قرية اذوح ما يقارب عشرون بيتا بدون اضاءة وان المواطن هناك على اتم الاستعداد لدفع ما يترتب عليه . كما اطالب الحكومة الموقرة في تركيب مضخة على بئر اذوح لسقاية القرية والمزارع هناك علما ان المجلس القروي على اتم الاستعداد بالتعاون مع وزارة الري والمياه بهذا الخصوص : كما ارجو من الحكومة الموقرة اضاءة قرية الريشه ورحمة في وادي عربة : انني لارجو من دولة رئيس الوزراء اهتمامه بهذه المطالب لما لها من ذات اهمية .

اما قطاع النقل والمواصلات فاني ارجو من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الاشغال ان اذكهم بالطرق التالية :
١- فتح وتعميد طريق عتيرة الجفر لما لها من اهمية قصوى ليسهل على المزارعين الوصول الى اراضيهم والمسافة لا تتجاوز ٣٤ كم : كما ارجو تكملة طريق بيضة لمله وادي عربة وتكملة طريق ادلاعه الرئيس الريشه مع تعبيد الممكن منها : فتح طريق زراعيه الى عشاير المناجعه : فتح طريق بئر ابر دنة والقاع وربطها بطريق اذوح : فتح طريق زراعي من صيدح وسبع والفرش وام صوانه حتى الطريق الصحراوي وطوله عشرة كيلومترات لان هذا الطريق زراعي ويخدم عموم عشاير المناجعين : اما قطاع الصحة لا شك ان وزارة الصحة تبذل مجهودا كبيرا في مجال الخدمات الصحية ولكن لا بد من مضاعفة جهودها لتوفير العناية الصحية طالبا من دولة الرئيس ومعالي وزير الصحة توسيع المراكز الصحية التالية الى شامل الا وهي : الحسينية ، الجفر ، المريفة ، اهل ، اذوح ، النشيه ، بئر الدباغات ، الديسه ، لان هذه القرى بعيدة كل البعد عن المحافظة .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

انني اطالب الحكومة الى فتح المكاتب والمراكز التالية :

فتح مكتب للاحوال المدنية والاراضي في ناحية الحسينية والارض على حسابنا : فتح مكتب للزراعة والبيطرة للعتايه بالزراعة والمواشي : فتح مراكز ثابتة الى صرف الاعلال للمواشي والارض على حسابنا : فتح مكتب محكمة صلح في الحسينية وذلك لبعد المسافة عن معان.

كما ارجو من دولة الرئيس مساعدة المواطنين في تخفيض عبء المحروقات على المواطنين : كما ارجو من دولة الرئيس الاعاز بحفر بئر في عين الجربا . حاجة المواطنين الماسة للماء للشرب وسقاية مزارعهم : كما ارجو من دولة الرئيس تلويص الاراضي في المنطقة الجنوبية على اصحابها وتلويص اراضي الخزينه الى المواطنين الواضعين

اليد عليها : وهناك يا دولة الرئيس يوجد في قرية المنشيه ما يقارب ثلاث آلاف دونم سببها من قبل وزارة الزراعة ولا يوجد بها سوى الشيخ الاسود ارجو من دولتكم ومعالي وزير الزراعة تفويضها على اصحابها لان الحكومة تتكبد خسائر حراسه عليها بدون جدوى راجيا منكم تفويضها للمواطنين الواضعين اليد عليها سابقا .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

أما الأردن الذي حياه الله بقيادة الحسين العظيم ورجاله الأبطال من بادية وحاضرة فإنه لن ولن يسمح لأي يد خبيثة تعيث في أمنه واستقراره لا من قريب ولا من بعيد . ولا تسمح لأي متفوق ان يعلمنا عن تاريخ الأردن وعن رجال الأردن الشرفاء الذين أبلوا بلاء حسن على ربي فلسطين وقد قذفناهم شهداء شرفاء من حاضرة وبادية فأولى جنات الخلد ويرحمهم الله : وسدد على طريق الخير خطى قائد مسيرتنا الحسين بن طلال المعظم وحفظ الله ولي عهدنا المحبوب الحسن بن طلال المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد احمد الكفاوين

معالي رئيس المجلس

السيد احمد الكفاوين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على بنيته المصطفى وبعد :

معالي الرئيس ... حضرات الزعماء الاكابر...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

من خلال قراءة مشروع قانون الموازنه العامه للسنة الماليه ١٩٩٠ يلاحظ انه كان هناك خلل واضح في الوضع الاقتصادي في الفترة الماضية وتراكم هذا الخلل حتى اوصل بلدنا الغالي الى ما نحن فيه ، لا أريد الخوض في هذا الامر فهو معقد وشائك وهناك لجان داخل المجلس الكريم ارجو ان تصل الى المتسبين وتكشف اوراقهم للشعب لينالوا ما يستحقون من عقوبه ولكنني اود القول بان الماضي بكل ما فيه يجب ان يكون درسا لنا في حاضرنا ومستقبلنا . فقد كانت الأذان في السابق لا تسمع كلمة النصيح ولا تقبل الرأي الآخر اما لانه لا يوافق هواها واما لان كثرة التصفيق والتهافت قد شوشت الجو وكان جمهور المصلقين والتهافتين والمناققين هم الذين تحكموا في مآلides الامور وفعلوا ما فعلوا ويدعون انهم هم اهل الوطن والوطنية وكل من خالفهم الرأي يعتبر عدوا لدودا سرعانا ما يستقر في مريع الشمساني العبدلي ثم ينزل بعدها بسهولة الى منتجع سواقه السباحي ليعيش بين جنرانه الخليظه . نقول هذا والأسى يعصر النفوس فمن خلال هذه الممارسات هربت عقول ابنائنا المؤهلين المخلصين ونهضت رؤوس الاموال تبحث عن جو امين وتجمدت داخل البلد عقول اخرى حائرة مذهولة حورت في لعمه عيشها

هكذا من المأهول

الى ان بلغ السيل الزبى وكان أثر ذلك واضح جدا على الميزانية فجاءت مثقلة بالدين مصحوبة بالتضخم والبطالة وغلاء الاسعار وعلى الله الفرج .

معالي الرئيس ... ايها الزملاء الكرام ...

موازنة هذا العام مع انها ميزانية تكشف كما هو معروف ولكن والله اعلم فانها كافية جدا اذا كانت الايدي التي تستلمها نظيفة امينة تعرف ما هو المال العام وكيف تتعامل معه لا تخلق الف اسلوب واسلوب للتحايل عليه ولذلك لا بد ان يكون مع الموازنة منهاج مراقب مكثف بواسطة كل وسائل التوجيه وقنواته (البيت المسجد المدرسه وسائل الاعلام) ليتعرف الجميع على احترام المال العام وكيف يتعاملون معه ولا يفخين عن البال ان السنوات العجاف في حياة كل امه بحاجة الى نوعيات خاصة يديرون الامور وهذا سيدنا يوسف عليه السلام وهو يعرض خدماته لاتخاذ الامه ما يتهددها من اخطار يقول "اجعلني على خزانة الارض اني حفيظ عليم " ومن هنا فليس هناك الا منهج الاسلام يحقق هذه الغاية .

فالامر ليس نقص المخصصات او كثرتها انما العلة قد تكمن في بعض المرات فيمن يستلم هذه المخصصات وكيف يتعامل معها (فبينما نجد آية بيد موظف امين عمرها سنوات طويلة وحالتها جيدة نجد آية اخرى بيد موظف آخر من موديل سنتها وحالتها سيئة للغاية فما هي العلة) .

وهناك امر آخر شعبنا العزيز يحب بلده ويقدر كل ذرة ومثل فيها ويفديه بكل ما يملك وهو مستعد للتضحية والبدل مستعد للصبر زيادة على ما هو فيه ولكن بشرط ان يرى من السادة اصحاب النفوذ والسلطة قدوة حسنة اما ان يسمع نظريات وشعارات وطلبات للاتساع والعوده للأرض واصحاب الشعارات يعيشون في بلخ وترف فمردود ذلك عكسي يريد الشعب ان يرى صاحب المعالي يمشي على قدميه والوجل او الغبار يعلو حذاءه وهو يتابع المشاريع والخطط وورش العمل لا ان يحضر لوضع حجر الاساس ويحمل له الحجر والطين على طبق من فضة وسط التصليق ، نريد ان يكون طرح الحلول لما نعاناه واقعا منطقيا لا ان يكون احلاما يسأل عن البطالة فيكون جوابه ليس عندنا بطالة ومواطننا كسول عاجز لا يرغب بالعمل هل هذا حقيقة ؟ نريد ان يتعرف صاحب السلطة والنفوذ على كل دقائق خريطة الملكة وان يتعرف على شرائعها وما تعانيه كل شريحة من ابنائها في اي موقع كانوا ، نريد ان يلتفت الى من يعيشون في برادينا وقرانا البعيدة التفاتة تقدير ودعم واحترام ، الا يستحق هؤلاء الصامدون دعما لصمودهم وقد أثروا الابتعاد عن الاضراء وبهارج الحياه واصبحوا في صفوف حماة الوطن واقتصاد المجهرلون . من يستحق الدعم حقيقة مربى الاغنام والمزارع في ارضه الذي لا يعرف للراحة طعما وهو يعطي للوطن انتاج عرقه الغالي ، ام قطاع الفنادق مع احترامني لسيد وزير السياحة وتوابعها لجذب جيمس رولاند الذين قد باتون وقد لا يأتون .

اما بالنسبة للموازنة تفصيلا فالقاري يرى ان الرغبة بالاقتراض عارمه وقد تنلق القروض في مشاريع

نحتاج لربيعها او اقل وهناك قروض اتفقت في مشاريع يقف الانسان عليها مذهولا حائرا من الذي خطط لها من الذي نفذها ؟ اليس عليه رقيب ولا حسيب والامثلة لا تعد لها ولا حصر والاقتراض عادة ايها السادة لا يكون الا لاساسيات الحياه اما الاقتراض الترفي فهذا باب جديد في الاقتصاد لا بد من طرحه ليستوعبه الناس ، والهيئات ايضا تأتي مشروطة بكيفية التصرف بها فيبتلع خيرا البلد الراهب الهبة ومثلها معه من ميزانيتها لقاء دراسة قد يقوم بها ابناء البلد وخيراتنا المحلية .

اما ما يخص محافظة الكرك فلم اجد في بنود الميزانية الا ذكر لترميم قلعة الكرك وكأن الشعب من حولها تابع لأثارها الجامعة الوحيد الموجود في منطقته الجنوب جامعه مؤنة تسع جعجعه من سنوات ، ولا ترى صحن وتخدم الجنوب باكملة يتعثر العمل فيها بسبب نقص المخصصات بينما يرصد لكلية واحدة في احدى جامعاتنا القليلة ما يزيد على اربعين مليون لكلية واحدة ، نجد ان ما يرصد لجامعة مؤنة باكملها لا يتعدى عشرات الملايين باكملها ارتفاع اسعار المواد وتبقى الجامعة اسما فقط وطلابها الآن يتلقون علومهم في مبان جاهزه سير (بركسات) طبعيا ومباني الجامعات كما يعلم الجميع في بلدنا يجب ان تكون مميزة فخامة وتصميما وتأثيلا بما يليق ببلد وضعه الاقتصادي ممتاز كبلدنا لذلك لا نأكل الا عسلا او ثمرات جوعا نطالب بتوسيع قاعدة القبول فيها حتى يتمكن ابناء الجنوب على ارضاعهم المادية من ان يصلوا الى مقاعد الدراسة فيها ، نطالب بتخصيص ميزانية عاجله سريعة للاسراع في اخراج هذه الجامعة الى حيز الوجود ، اما بالنسبة للخدمات الصحية فليس لها نصيب من مخصصات الموازنة لمحافظة الكرك ولنعلم الجميع ان المحافظة فيها مستشفى حكومي واحد عمده يزيد على اربعين عام سعته ٦٠ سريرا فقط يخدم كافة المحافظة وهناك مستشفى آخر في منطقة الصافي نقص في كادره الطبي وقد يكون مهددا بالاغلاق اما المراكز الصحية الموجودة حاليا فلا بد من تطويرها نوعيا وخاصة في المراكز الادارية (الكرك ، المزار ، الريه ، عي ، الصافي ، فقوح) بحيث تستكمل خدمات المختبرات والاشعة والاسنان وأن تضاف اليها خدمة الطوارئ لمدة ٢٤ ساعة وهناك مناطق اخرى بحاجة الى مراكز صحية جديدة كتجمع مدين ومرو ، ومنطقة جزوا ، سوك ، محي ، الهاروت ودمنه وأن يكون هناك تفكير جاد بتحويل مركز صحي لواء المزار ومركز صحي لواء القصر الى مستشفيات نظرا للحاجة والكثافة السكانية الحاجة الماسة ، واكرر ان محافظة الكرك بحاجة ماسه الى مستشفى كبير والارض موجوده وبنيتها التحتية جاهزه والخدمات في وسطها ، ولكنه هناك قرضا ايطاليا يحلم اهل الكرك بأن تأتي ايطاليا لتبني لهم مستشفى وهو كلام في كلام .

معالي الرئيس ... ايها الزملاء الكرام ...

اما في مجال الزراعة العنابه في منطقته الجنوب بعيدة جدا بهذا الجانب علما ان المحافظة تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة ، ومساحة الاراضي فيها شاسعة جدا ولكنها تعتمد على مياه الامطار فقط فليس هناك بئرا

هكذا من الأشغال

ارتوازي واحد لا الشعب عنده امكانيات ولا الحكومة حفرت آبار تزوج مياهها لاستغلال الاراضي وقد يكون هذا القطاع من اكثر القطاعات التي تهمل افواج العاطلين عن العمل ونحن نبحث لهم عن اربابا او عن فرص العمل اضافة لذلك فهناك اراض مملوكة للدولة مهمله ومتروكة والاصل ان يتم تزويجها بأسلوب يضمن استغلالها على الشعب المحتاج لا على غرار ما جرى في اراضي الشريك المزروعة بالتفاح .

اما الثروة الحيوانية فان بقيت الحال على ما هي عليه قد تصبح في المحافظة اثرا بعد عين ، الاعلان غالبية الثمن وغير متوفره باستمرار وهناك مراعي للدولة مغلقة على الراعي اضافة الى حجز مساحات شاسعة كمحميات كما هو في وادي المروج واجهة ناحية قنوع وبني حميدة وهناك مناطق من الممكن اقامه سدود فيها لحفظ مياه الامطار وتروي مساحات شاسعة مثل منطقة المروج وادي اللجون والتنوره . ولا بد من اسلوب عملي جاد لتشجيع الزراعة وعوده الناس الى ارضهم يمنح القروض بلا فوائد والغاء الفوائد المستحقة الآن على صغار المزارعين من مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية واقامة مصانع لاستغلال المنتجات الزراعيه وشق الطرقات في المناطق الزراعيه وخاصة الوعرة منها ليسهل الوصول الى الاراضي وخدمتها . وفي منطقة الاغوار بشكل خاص ارجو ان ترفع سلطة وادي الاردن يدها عن التدخل في اصال الخدمات للمساكين وترك ذلك للبلديات وهي التي تعرف تنظيمها وتعرف ما ينفعها وهي مجالس منتخبة من الشعب ، وكذلك لا بد من العناية بمصادر المياه الجوفية النابيع في منطقة الحزمان الطيبة والعراق وعي وكذلك وادي بن حماد والمروج وادي الكرك وكذلك من الواجب ايضا فتح مكاتب ارشاد زراعي لتقديم التسهيلات والخدمات بأسعار معقولة .

اما الخدمات الاخرى فهناك قري لم يصلها التيار الكهربائي ذكرها زميلي سابقا واضيف عليها قرية المعمورة ، كمنه ، قريفة ، الحديبة ، العيسارية الزفرية ، المزرعة الشماليه ، الرشاهه وهناك تجمعات اخرى دمرتها اسمحولي في هذا التعبير سلطة الكهرباء بشبكات الضغط العالي التي تتعارض مع ابنيتها وتقع داخل تنظيمها وقد دفعت بعض المناطق ضحايها من ابنائها ثمنا وليس هناك من يجيب مثل بلدية المنشي ، العدنانية ، أدر ، المشيرفة ، القصر ، مؤاب ، ومنطقة المزار وهي المرج في مدينة الكرك . اما منطقة السلطاني والابيض فهما بحاجة ماسة الى ربطهما بالشبكة الهاتفيه الآليه بدل الاسلاك النحاسيه التي غالبا ما تتعطل وذلك بواسطة تابع الكيتروني يخدم المشتركين هناك وكذلك فالمحافظة بحاجة الى سيارات مجهزه بعدة فيه خاصه لخدمة المشتركين بالهاتف وبسرعه ، وكذلك فتح مراكز لخدمات المشتركين في كل من المزار والقصر والاغوار .

معالي الرئيس ... ايها الزملاء الاكابر ...

اما ما يخص البلديات فان اوضاعها في غاية السوء وبحاجة ماسة للعناية المكثفه اذا كنا نرغب ان تستمر خدماتها ، فلدينا مجموعة من البلديات مناطقها وعمره جدا والتنظيم فيها عسير ومكلف ولذلك فهي بحاجة الى عناية خاصه ودعم متميز مثل بلدية هي ، كثرنا ، العراق ، الطيبة ، الشهابيه وتجميع جزوا ولا بد من دراسة جاده

لشاريع انتاجيه في البلديات تدر عليها دخلا حتى تراتح الموازنة مستقبلا من اعباء البلديات اما رؤساء البلديات لتحقيق ان اوضاعهم لا ترضي ابدا ، من يصدق ان شابا في مقتبل العمر ريعان الشباب مهندس او طبيب او معلمي يتفرغ للخدمة العامه ويصبح رئيسا للمجلس البلدي في مركز محافظة او لواء ويتقاضى راتبا لا يزيد في بعض المرات عن ١٢٠ دينار في المتوسط هل هذا الامر معقول ومقبول وهو صاحب مركز اجتماعي معروف هل يكفي هذا المبلغ لتلقت للضيافه او مصاريف للسيارة الا يستحق هذا الامر الاهتمام لتحسين اوضاعهم .

اما في مجال الخدمة الهاتفيه فاهالي المحافظة كافة يشكون الى الله ما وقع عليهم من ظلم حيث تم تقسيم المحافظة الى اربع دوائر هاتفيه فاصبح الجار احيانا يهاتف جاره ويدفع ثمن مكالمه خارجيه علما انه وفي العاصمه يهاتف ساكن منطقة طارق ساكن منطقة المقابلين وتعتبر مكالمه داخلية حتى الطفيله المحافظة الشقيقة ، دائره هاتفيه واحده على اتساع رقعتها ، ان الكرك فهي الوحيدة التي قسمت الى اربع دوائر هاتفيه ، لذلك نطالب ان تعود الكرك وتصبح دائرة هاتفيه واحده .

اما في مجال الخدمات البلديه والقرويه والبيئيه فالمحافظة ومديرية الهندسة بحاجة الى مهندسي تنظيم ومصاحين ورسامين ومعمارين ويمكن الاستفادة من خبرات المكلفين بخدمة العلم عن يحملون هذه المؤهلات وذلك لتسهيل اعمال المجالس المحليه وتخفيض الضغط على المركز والمحافظة بحاجة الى فرع لبنك تنمية المدن والقرى وكذلك ان يتم تدقيق موازنات مجالس البلديات على مستوى المحافظة لسرعة الانجاز وامكانيه تصحيح السريع في حاله وقوع الاخطاء .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الاكابر ...

واما وزارة الاشغال العامه والاسكان فان هناك نسبة كبيره من طرق المحافظة بحاجة الى توسعه كطريق الشهابيه الحزمان الكرك وهي وعمره وبحاجة الى راقيات على الاماكن الخطره ، وطريق الكرك المزرعه عند الحزوه وطريق القطار الكرك وهناك طرق زراعيه كثيره بحاجة الى توسعة وفتح وبناء عبارات كطريق الشهابيه سحور وطريق كثرنا الاغوار الجنوبيه وطريق قنوع وادي المروج (البلديه سدير) اما الاسكان فليس في محافظة الكرك سوى مجموعة من وحدات الاسكان الوظيفي وهي بحاجة ماسة الى مشاريع اسكانيه خاصة لذوي الدخل المتدنيه . وفي ما يخص التربيه والتعليم فالمحافظة بحاجة الى بناء مدارس لبعض التجمعات السكانيه واطفاء غرف صليه للبعض الآخر والى تزويدها بجمع من المعلمين من اصحاب المؤهلات العلميه النادره من اصحاب الخبرة الطويله لرفع مستوى الطليه ولذلك فهناك حاجة ماسة الى بناء اسكان للمعلمين ، في كل من الابيض ، السلطاني ، القطاره ، الجديده ، الطيبه . وهناك ارض محجوزة لناء للمعلمين ارجو ان يرى البناء النور .

اما موظفي الدوله فلا بد من معالجة اوضاعهم وتحسينها العاملون منهم والمتقاعدون وهناك وسائل كثيره لمساعدتهم منها مثلا منحهم اراض من اراضي الدوله ليهبوا عليها مساكن لاطفالهم ، منها اعفاءهم من نسبة من

هناك من الاشغال

مصرفوات المياه والكهرباء واعفاهم من كل ما يترتب عليهم من رسوم وضرائب لما عادت اوضاعهم تحتل اكثر وقد ينفذ صبرهم لا سمح الله ولا بد من الاهتمام بهم من قبل مطالبهم بالانتماء لوطنهم وتأمين العيش الكريم لهم وهناك اسلوب الاجازة الطويلة كما هو متبع في بعض الدول الشقيقة لتحسين الارضاح فيذهب الموظف صاحب الخبرة بعد ان يبرز عقد العمل ويدفع جزءا من مرتبه للخزينة ويسمح مجالا لخريج جديد للعمل ثم يعود بعد فترة الى عمله السابق فيكون قد حقق تحسينا لوضعه ودفع شيئا للخزينة ثم بعد ذلك فتح فرصة عمل خلال غيابه .

اما وزارة الخدمات الاوقاف في محافظة الكرك فالاصل لتفعيل دورها وخاصة في بناء المساجد فلماذا يكون اعتمادها على التبرعات وهبات المحسنين وفي ذلك اذلالا وان كان فيه اجرا كبير لماذا لا يكون لها ميزانية كغيرها من الوزارات ام اننا لا زلنا نجعل قيمة المسجد ودوره في بناء الامه وكذلك لا بد من اعادة النظر بقانون الوعظ والارشاد واعادة دوره الفاعل كما كان سابقا ورفده بالكلمات والمحبرات خاصة وفي القطاع النسائي وفي المناطق البعيدة عن المراكز ، مراكز محافظات الاولويه كذلك التركيز على نقل المراكز الاسلاميه لتتفاعل وتؤدي دورها بصورة افضل .

اما وزارة الثقافة والشباب فليس لها في محافظة الكرك وجود مطلقا بينما المخصصات للمدن الرياضيه والصالات والملاعب تنصب هنا وهناك تجد محافظة الكرك لا نصيب لها ابدا ثم نحن بزيادة على ذلك بحاجة الى ثقافة وطنية اصيلة نابعة من تراثنا وعقيدتنا كفانا استيراد لاكار دمرت معتنقها وجعلت اوطانهم سجونا وجحيما لا يطاق كفانا سعيا وراء بضاعة انتهت مدة صلاحيتها نستورد ما ونفني عليها الزينة نحن بحاجة الى ثقافة صافية لبناء عقول اجيالنا بنا سليما .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الاكابر ...

ان تنمية الاردن تعني تنمية كل شبر فيه ولان كل المواطنين في الحقوق والواجبات سواء فان توليد الرضى وتعزيز الانتماء الحقيقى يقضى توزيع ثلقات الدوله بين التقسيمات الاداريه او مايسمى بالاكالييم والمتصفح لينود هذه الموازنه يجد ان عدالة التوزيع قد اتعدمت تقريبا .

ولهذا لا بد من اسلوب جديد لتوزيع ثلقات الموازنه وتشجيع الاستثمار وخاصة في محافظة الكرك والمنطقه الجنوبيه بتقديم التسهيلات لجذب المشاريع ورؤوس الاموال الى المحافظه .

واظنه في بداية تأسيس شركه البرئاس ، واجريت دراسات والله اعلم ، لسحب المياه من هناك ليكون التصنيع في عمان ، ولكنهم ما افلحوا ، لو افلحوا ما بقيت الشركه في منطقته الجندوب :

- ١- والموازنه تقليديه لا تختلف عن سابقتها .
- ٢- ثم بعد ذلك تقدير الثلقات الجاريه فيها ارجائي لا يتم على الواقع ولا ينفذ بدقه .
- ٣- ليس هناك حلول واضحه لمعالجة الفقر وتعزيز البنيه الاقتصاديه والاجتماعيه .

- ٤- لا بد من اسلوب علمي لدعم المزارع ماديا بمصرف اسلامي للتنميه الزراعيه .
 - ٥- هناك مؤسسات تشكل عينا على الاقتصاد الوطني دون قائده فلا بد من دمجها في مؤسسات اخرى ولا اريد ان اذكر اسماءها .
 - ٦- ازدهادات بعد ذلك من خلال القراءه النفقات الجاريه عام ١٩٩٠ بنسبه ١٣٪ عن موازنه عام ١٩٨٩ بينما زادت الراسماليه بمقدار ١٪ فقط وهذا توجه سليمي .
 - ٧- هناك زياده واضحه لمخصصات الموظفين بمقدور فهي في ميزانيه (٩٠) (٧٠٧٩١) مليون بينما كانت في العام الماضي (٤٠٧٤٢) وهذا والله اعلم اسلوب للتحايل على نظام الخدمه المدنيه لاعتبارات مصلحيه ومحسوبيه .
 - ٨- العمل الاضافي فكلنته في الميزانيه (٣ ملايين) دينار وتوزيعه يخضع لاعتبارات المصالح الشخصيه .
 - ٩- علاوات التنقل وبدلات التنقل كلفت مليون دينار واذا اضيف لذلك استعمال السيارات الحكوميه / وبدلات التنقل واجور السواقين للمدراء وما شابه ذلك فان ذلك يكلف الميزانيه دقا كبيرا نحن في غنى عنها .
 - ١٠- ٤٠٧٢٨ مليون ايجارات ائتيه وهذا المبلغ يذهب هدر كل عام ، اليس من الاولى ان نفكر ببناء المؤسسات الدوله ثم بعد ذلك وجدنا ان قد حجزت الميزانيه .
 - ١١- ١٧٥ مليون دينار فوائد القروض السنويه وهذا يلزمنا بسرعة اغلاق هذا الباب بالجدوله التي توصلت اليها الحكومه مع صندوق النقد الدولي والالتزام بعدم الافتراض مستقبلا من المؤسسات الربويه العالميه والمحليه .
 - ١٢- ثم لم تتطرق الموازنه الى انشطه مؤسسات كثيره مهمه ومؤثره على الاقتصاد الوطني طالما اتهمت مثل الجامعات ، البنك المركزي ، الملكيه الاردنيه ، ولم تتطرق الى تقويم وتوجيه ونقد الهجازات ونشاطات هذه المؤسسات او الشركات .
- حتى يستطيع النسان ان ياخذ صورة واضحة عن اوضاعها ، واملنا بالله كبيرا جدا ان تتجاوز هذه العقبة وان نصبح السير وان يعود لبلدنا الامن والاستقرار والامان .
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
- معالي رئيس المجلس
شكرا ، وترفع الجلسة حتى الساعة (الثالثة) بالامكان الاخيره الكرام ان يتفضلوا للغداء على الساعة (الثانيه) . وشكرا .

رفعت الجلسة

هكذا من الأشغال

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ، ويستأنف المجلس ، الاستئناف

السيد يوسف العظم

بسم الله الرحمن الرحيم ، ارجو قبل ان ابدا بكلمتي حول الموازنة او ما يدور في فللكها هذا اليوم ، ليسمح لي الاخوة الكرام ، ونحن هنا معا نتعاون على البر والتقوى ، ان اتي الى قضية هامة ، لست منتظراً ولا صاحب معرفة لا تعرفونها ، ولكنني لاحظت قضية تتردد على بعض الالسة الديمقراطية شي ، والفوغائية شي ، آخر هذا الامر لا بد ان ندركه جميعاً اسمحو لي من منطق الاسلامي والانساني وتجريتي البرلمانية لما يقرب من ربع قرن ، ان اقول ليس من الصعب ان يخرج اشخاصا باسمائهم لو خالفناهم في الرأي وانما الصواب ان نذكر الفوضى والخطأ وما يدور في اي مؤسسة نتقدها نقداً موضوعياً ، وذكر الاسماء ترفع عنه لكي تكون مسيرتنا البرلمانية واعياً مدركة تعرف كيف تبرز الخطى.

انتقل الى قضية هامة ، هي حديثاً جرى على لسان احد الزملاء الكرام عندما تحدث عن يخطئون او يقرعون في خطأ او في جريمة ، جريمة سرقة جريمة استغلال السلطة ، اي جريمة ، الاردن لن يعتد على جر الجثث في الشوارع ، ولا يقر البطون ، نحن شعباً كريماً متسامح ، فالحديث في هذه اللغة لم نعرف خلال مسيرتنا السياسية ، هناك قضاء ، هنالك محاكمات ، هنالك امور تصدر ، تقر وتصديق الناس ان شاء الله متجهون مع الحق ولا مع الباطل ، فأي حديثاً يخرجنا عن جو الديمقراطية الى جو استعجال الانكار التي تجري في غير بلدنا ، نرجو ان ترفع عنها .

معالي رئيس المجلس

توكل على الله.

السيد يوسف العظم

استأذنت في كلمة ، لانه سائني ان اسمع هذا التوجه ، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

معالي الرئيس ... السادة النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

مع عميق ثقتي وخالص تقديري للجهود المبذولة والبحث المضني والدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية الموقرة ومن شاركها في الدراسة والبحث وتقديم الرأي والمشورة والوصول الى القرار النهائي بعد تلقي الموازنة والملة ذيولها او ما اعتقد انه لا حاجة لادراجه ضمن بنودها لتصل الى الحالة التي بين ايدينا ، فقد جئت هنا كسائر الاخوة النواب مثقلاً بهموم الوطن والمواطن انشر كنانتي بين ايديكم راجياً متابعة ما يمكن ان يكون شبيهاً لكثير مما فيه تفكرون وبعض ما سوف تعرضون ميتدناً بالمشكلات التي التي عليها الضوء واسهم في وضع الحلول والمقترحات لكل مشكلة ما استطعت الى ذلك سبيلاً علماً بانني لا اعني فيما اقول حكومة بعينها ولا رئيساً محدد الملامح والاصناف لانها تركت توارثتها جميعاً في غفلة من الناس ونحن منهم يوم كانوا غافلين في " القمر والربيع " غارقين في دنيا الاستهلاك وعالم الكماليات والمباهاة الارعن المجنون حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه.

اولاً: العمل والعمال والبطالة

لا يعاني الاردن وحده من قضية العمل القليل واليد العاملة المعطلة عن العمل مما أوجد جواً من البطالة بدا ثقيل الظل غير مريح ثم تطور لكي يصبح عبثاً على المجتمع لكن المسألة في حياتنا اننا ونحن نحس بهذا تسهم في تعقيد المسألة وتضخم حجمها عملياً حين نستورد من خارج بلدنا ثلاثة اقطار من العمل يمكن الاستغناء عن بعضها بشيء من الانضباطية والحزم وهذه الالامات ثقيل :-

أ- العمالة العربية الراقدة المنظمة المأذونة عبر وزارة العمل ، وهذه تؤخذ عند الحاجة ولا اعتراض عليها الا عندما يملت زمام المسيرة عبر الوسايط ، والتدخلات الجانبية في أعمال يمكن ان يقوم بها عمال اردنيون قادرون على العطاء...

ب- العمالة العربية الراقدة المنفلتة تلك التي لا تعرف غير التدفق والتسبب والانفلات والاتصاف بالمشاوير القردية والعامة لتتعلق باب العمل وتقطع السبيل على المواطن الاردني الاحق بالعمل في بلده الاول ووطنه الام ... وهذا النمط من العمالة يقلل عنه ويسهل عليه الاستمرارية في حرمان مواطننا من حقه في الحياة الحرة والعيش الكريم .

ج- العمالة الاجنبية وهي داهية الدواهي واعني الاجنبية لا علاقة لها بالعربي ولا بالعربية التي يسمح لها بالعمل في بلدنا مدلة مرفهاً عنها والقادرون من ابنائنا ان يحلوا محل طوابير هؤلاء الدخلاء

هكذا من المأهول

يلزمون الشوارع ويأثرون المقاهي ويسدون الطرقات دون عطاء ولا إنتاج ولا ادل على ذلك من حضور عدد كبير منهم على الساحة الاردنية ليعملوا سائقي شاحنات من اللبدين وكوريا وتايلاند جاءت بهم شركات محلية اصحابها من ابناء هذا البلد المتفهمين بخبراته والحكومات المتعاقبة تدعمهم بكل التسهيلات وتسهم في تضخيم مشكلة البطالة ولا تهالي واسماء الشركات معروفة لدى الحكومة واصحابها احياء يرزقون ولا من ملاحق لهم او سائل ولا من مجيب في الوقت الذي يعجز كثير من السواقين في بلادنا عن ايجاد لقمة عيش لابنائهم ويعجز كثير من اقدموا على شراء سيارة شحن بالدين عن دفع قسطها الشهري المتعلق عليه... الامر الذي اخطر بعضهم ان يبيع سيارته بنصف الثمن وان يبيع ارضه حتى يتخلص مما بقي عليه من دين اثقل كاهله ودمر أسرته.

ان مأساة السواقين وخاصة العمال بعامة من ابناء بلدنا العاطلين عن العمل نحن الذين نسهم في صنعها بايدنا بسبب المجاملات او العلاقات الخاصة او غير ذلك من الوسائل المشبوهة حين يجعل الاولوية للاجنبي على ابن البلد الذي ينقل على اسرة ويربي جيلاً ويبنى وطناً.. فهل اطعم ويطلع معي العمال الاردنيين في كل موقع من مواقعهم ان تخلوا لهم الساحة الاردنية ليقوموا بواجب البناء والعطاء عليهم حتى يحيا في ديارهم حياة كريمة ويعيشوا العيش العزى.

ثانياً: الرواتب والاجور... وغلاء الاسعار

ان تقف الرواتب والاجور لدى الموظفين والعمال وغيرهم ومحمد عند الحد الذي وصلت اليه امر قد يحتمل لو لم يشارك هذا التوقف والجمود عدو آخر، وان ترتفع الاسعار ارتفاعاً ليتناسب مع هبوط قيمة الدينار وحده قد يقبل بلغة المنطق والواقع، اما ان يلقى على الشعب جسد من الاعداء والحصر يتأمر على الموظف والعامل والجندى ورجل الامن متمثلة في تجميد مقدار الراتب وهبوط قيمة الدينار وارتفاع الاسعار وجشع بعض التجار فامر اوقع الناس في ضنك العيش وعنت الحياة وقسوة بلاء عم وطم بحيث بات قابض الراتب التقى المبرأ من كل شائبة كالقالب على الجمر يعاني من حالة نفسية رهبة واحباط قاتل كلما اطل عليه آخر الشهر بعد ان كان يفرج به ويسعد لانه بات اليوم يعاني من حرج توزيع الراتب وعدم القدرة على تفرقة بين ايجار البيت وايجار المواصلات وثمن الخبز والكساء والقرطاسية وما وصلت بعد الى الدراء اما اللحم والفاكهة والحلوى فقد باتت عند الكثيرين حديث مجالس وسرايف ذكريات.. لا تظنوا اني اتخيل.. ليمضي كل منا الى السوق ليشترى حاجته بنفسه ليعود مهموما وفي حال من الاسبى لا يستطيع الخروج منها بسهولة صدقوني اني انتقل لكم صورة اليعة من اكثر من هي من احياء عمان الشعبية ومن عدد من القرى المتناثرة التي لا تعرف الكثير مما يعرض في اسواق عمان.

ان الموظف النزيه، والعامل المخلص، والجندى المضحي، ورجل الامن الساهر على راحة المواطن باتوا في

حالة لا يحمسون عليها وهم بحاجة قبل غيرهم الى الدعم والسعي لاجراجهم من مأزق ضيق العيش وضنك الحياة ولا نحب لهم ان يخرجوا من فسحة الامل وروض النزاهة والظفر الى دهاليز مد اليد للمشبهه من الكسب الحرام الامر الذي يدفع بجهازنا الاداري وغيره الى ما لا ترضاه له ولا يرضاه لنفسه والحرة كما يقال ونعلم مجموع ولا تاكل بتدبيرها.

اننا نحيا رجال جيشنا الهواصل ورجال امننا الاولياء وموظفي جهازنا الاداري المخلصين وكوادر عمالنا البررة لاستمرارية صمودهم شامخين ولباتهم متماسكين في مسيرة الوطن مهما ادهمت الخطوب واحاطت بهم قسوة الحياة.

ثالثاً: المعلمون شموع في ظلام الجهالة

واخص المعلمين لاني كنت وما زلت وافخر ان اطل واحداً منهم بجانب من الحديث فاذا ذكر بان دورهم عبر العصور جد خطير ومحمد سيد الخلق وقيلة الانبياء عليهم جميعا صلوات الله وسلامه كانوا معلمين " انما بعث معلماً ". ومن هنا نتساءل كيف يحيا مربى الاجيال ذو الاسرة الكبيرة براتب ضئيل وهو الذي يستخدم وميض عقله ونهضات قلبه وضياء عينيه ليرعى الابناء، ويربي الاجيال ويصنع المستقبل ؟

المعلم المعلم يا سادتي على يديه يولد جيل وتنهض امة ويسمو وطن رفقا به راتباً ومعيشة، وتكريماً وحضوراً متميزاً في ثقافة تضم شتات وتنظم حياته، والمأمول من دولة الرئيس ووزير التربية والتعليم والتعليم العالي الذي كان وما زال معلماً ان يوليا الامر الاهمية لاتخاذ القرار الجريء في عهد الشورى والحرية المأمول له مزيداً من الوضوح والتوجه والاستقرار ليكون للمعلم ثقافة اسوة ببقية اصحاب المهن الحرة الشريفة.

التجار الامناء ابن ثلثهم

اسمحوا لي ايها السادة ان اخطاب فقط من الناس اعتدنا ان نتهمهم وفيهم الاخيار والابرار وقد وعد الصادق المصدق عليه الصلاة والسلام الامناء منهم بالجنة : التاجر الصدوق مع الشهداء والصديقين يوم القيامة فابن هؤلاء ليلتقوا وليشبعوا للامة انهم قادرون على الاسهام في البذل والنصح وبذل الخبرة وبذل التجربة وبذل المال في زمن شح فيه المال وعزت فيه النصيحة الخالصة وبات العدو يتربص بنا.. انها فرصة العمر لكل تاجر امين ان يمد يد البناء اليوم بعد نال من الربح ما نال في السنوات التي مضت، انها دعوة لكل ذي مروءة ان يتقدم ليسهم في الربح والاجر والتضحية ووسام المواطنة الصالحة في وطن ما يخل عليه يوماً ولن يبخل في مقبل الايام

ولا بد من تقديم جملة من الافكار الاقتصادية الملتهبة بين يدي التوجه الشمولي للاسلام اهمها:-

- ١- انشاء المصرف الاسلامي للتنمية الزراعية بما يتخذ المزارع والمنتوجات الزراعية من جشع الربا والمرايين.
- ٢- انشاء مشروع النافذة الاسلامية على البنوك والاقتصاد لتسكين جميع الناس من المشاركة في تنمية البلد

كلنا من المأهول

وتقرير الاقتصاد الوطني وكذلك استقطاب رؤوس الاموال الاسلامية من الخارج.

٣- حل مشكلة الفقر او الحد منها وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تطبيق فريضة الزكاة وانشاء مؤسسة معينة للزكاة الراجعة لا الاختيارية .

٤- تبني البديل الاسلامي بقوة وترك اثر اسلامي في كل دائرة وفي كل مؤسسة وفي كل مجال ويجب طرح البديل الاسلامي ليحل بالتدريج مكان القوانين والحلول الوضعية.

وفي القاء مزيد من الوضوح ومزيد من الاضواء على اوضاع محافظة معان التي سعدت بغزوي عنها والتي حملتني ضماير ابناءها الكرام وبناتها الفضليات ثلاث مرات لاشرف بعضوية هذا المجلس الكريم طيلة عشر بن عاماً ويزيد في محبة متبادلة وولاء اخوي مدمر لا بد من التاكيد على لضاها هامه تتناول مشكلات المحافظة وشؤونها صريحة محددة وادراً

اولاً : مدينة معان التي تصمم من الترات ما حملته الى مختلف مناطق المملكة بل مختلف بقاع العالم حيث يحمل فوسفات الشبكية من حولها الى البلاد المستوردة له المنتفعة به مضاهياً احسن انواع الفوسفات في العالم منافساً اربع دول في العالم تصدّر وتحمل حجارة محاجرها لتزين شرفات المباني والمباني وواجهاتها ليس في معان وحدها بل في عدد من الاقطار العربية الشقيقة ، اما الرخام الصقيل الجيد فهو الذي يمكن استيراده من معان ليغتنمنا عن استيراد الرخام الجيد في العالم ليكون في عماراتنا الكبيرة ومشاريعنا العامة ومنازلنا الخاصة ، والزجاج الذي بات يضاهي انواع المتحارة من الزجاج الاجنبي ، وما زال في جوف الارض من عطاء معان وخيراتنا ما يمكن ان يسهم في اعمار بلدنا ونظوره نحو الافضل ، اقول ما بال هذه المدينة عاصمة المحافظة الكبرى في المملكة والتي تشكل نصف المملكة على وجه التقريب حيث تبلغ مساحتها ٤,٤٪ من مساحة المملكة .. ما بال هذه المحافظة وهذه المدينة تعاني كثيراً من مظاهر التخلف ويعاني اهلها الذين يعيشون مع الصخر ومن الصخر وهم يتطلعون الى بعض مآلات شقيقاتها من (الدلال) و (التكريم) ما هي جذيرة به كذلك .

انني امام مطالب لا استطيع التفاضي عنها او اغفالها وهي واضحة للعيان .

١- قرأ الأراضي أمل ان تدرس الحكومة بجدية موضوع الأراضي التي دفع المواطنون لها ثمناً رمزياً او غير رمزي دون ان تعتبر الحكومة ان لاهل معان واجهات عشائرية تمنح مجاناً اسوة بغيرهم من العشائرية الكريمة بل وزعت عليهم باليمن وبطريقة اظنها معقدة بدأت مشكلاتها تظهر للعيان حيث حشرت الاسماء حشراً في قائمة واحدة تجمع أكثر من عشرة شركاء كبارا يتفرعون الى مئات الاطفال والنساء والورثة في قطعة واحدة كبيرة غنوع افرادها للمستحقين المالكين الا بعد عشر سنوات وغلالاتها تتوالد الاسر ويكثر الناس ويكثر الكبار ويورث الورثة ويختلط الحابل بالنابل . ارجو دولة الرئيس ان يتخذ القرار الجري لاقراء هذه الأراضي بحيث يأخذ كل صاحب ارضه افراداً واسراً متماسكة لا عشائر غديدة يختلط بعضها ببعض والا فان محاكم الدولة واجهزة الامن ودائرة الأراضي ستجد كثيراً من الصعوبات في حل ما سيجد من مشكلات يصعب حلها في المستقبل .

٢- مطار معان ومعسكرها

يسعدني ان اكون اول من طالب باحياء معسكر معاني المنسي ومطارها المهجور وهو اول مطار في المملكة منذ تأسيسها حيث دعوت لاحياء المطار وصيانتها بطريقة لا تكلف الدولة كثيراً لو تعاونت وزارة الاشغال ووزارة البلديات ووزارة الزراعة والقوات المسلحة لتعيده كما كنا نعرفه حديقة غناء عامراً بالسكان من منتسبي القوات المسلحة . ان تعبيد مساحة من مدرجة واقامة مكاتب جاهزة على ارضه ويعت الحياة فيه بثقة من ابناء البلد من ابنائنا الذين يؤدون خدمة العلم الوطنية يهيء مطاراً احتياطياً ويستقطب ابناء المحافظة للتدريب فيه والعيش على ارضه مما يسهم في زيادة الكثافة السكانية للمحافظة ويحيي اقتصادها الى حد مقبول لان بهجر المطار وينسي المعسكر ويضعف مركز المدينة.

٣- جامعة معان .. الأمل المرحوم

لقد كنت ولله الحمد اول من طالب بانشاء جامعة في معان كان ذلك عام ١٩٨٤ لقد طالبت يا سادتي يوم كان الحريصون على رفع راية العلم في بلدي يتبارون ويدعون لاقامة جامعات عديدة في الاردن فرجوت ان تقام في معان جامعة بعد ان اقيم في عمان واحدة وفي اربد جامعتان وفي الكرك جامعة وقلت رداً على المعارضين يومذاك باننا لا نخرج الدولة وتدعوها ان تقيم جامعة مستقلة كبيرة متكاملة بل تبدأ شأن كثير من الدول الفتية وقدمت مشروعاً لاقامة كلية واحدة في معان فرعاً من جامعة مؤتة ثم تستمر الجامعة في النمو حتى تستقل مع الالام طالبت لم قصرت كما حدث في جامعة الملك عبد العزيز في جدة ومكة لفترة طويلة من الزمن ثم استقلت جامعة الملك عبد العزيز في مكة سميت فيما بعد جامعة ام القرى.

وسخر السامعون يومها ولكن الله يسر ان سجل باسم وزارة التعليم العالي ثلاثة آلاف دونم لتقام عليها جامعة معان .. فهل نطمح ان اكرمنا الله بالفرج ان يكون مشروع الجامعة ضمن تصورات المسؤولين وطموحاتهم ولدى دراسة وثائقية واقية متكاملة الى حد ما حول هذا الموضوع ارجو ان اقدمها قريباً لياخذ المشروع دوره في جدول الاولويات ان كان كذلك .

٤- الاستفادة من هجرات الاسكان الكثيرة الحالية

قامت في مكان مشاريع عديدة للاسكان انتفع الناس ببعضها واقادت بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية من بعضها الاخر ، وبقيت شقق كثيرة في حدود اربعمائة او في حدود مئتين لا احصياها الان شقق صغيرة وكبيرة خالية تصفر فيها الريح وعدد كبير من المعلمين يكسبون مع امتعتهم وثيابهم في عنابر كبيرة بمدينة الحجاج بنيت خصيصاً لينضي الحاج فيها يوماً او بعض يوم ثم يواصل مسيرته لتأدية فريضة الحج .

لقد زرت هؤلاء المعلمين وجدتهم في حالة بانسة لا يرضى عنها ولا يتقبلها مواطن كريم او مسؤول فاضل

كلنا من الأمل

عما يدعوني ان اضع هذه الصورة بين يدي دولة الرئيس ليدرس الوضع دراسة جادة على يد لجنة مخصصة امينة تقدم له تقرير تكون نتيجته باذن الله ان يسكن الذين جاؤا لتربية ابناء معان سكناً مريحاً ولا اقول مترفاً ، سكناً يليق بكرامة الانسان وكرامة العلم على حد سواء ، ان لقاءً سريعاً وجلسة عمل هادئة بين مؤسسة الاسكان ووزارة التربية والتعليم تحدد معالم هذا المشروع المقترح وتحقق الفائدة المرجوة لتجتمع بين معلم مشرد وبناء فارغ مضى على خلوه وهجره سنرات طويلة دون ان ينتفع به احد .. اغيثرنا يا دعاة الجدوى الاقتصادية وانصار تكريم التربية والمربين.

٥- فرع لنقابة السواقين في معان

يشكل اصحاب السيارات الكبيرة والصغيرة وسائقوها نسبة كبيرة من العاملين في المدينة ومع ذلك تصر نقابة السواقين على ان يحمل ابن معان معاملاته واوراقه في سيارته وان يذهب الى عمان ليحصل على رخصة او توقيع او غير ذلك ليطم معاملته والاجور والاولى ان يفتح فرع للنقابة في المدينة يسهل على اهله كثير من العناء والتنفقات المكلفة التي يقاسي منها ليس عشرات بل مئات المالكين للسيارات السائقين فهل نطمح ان قتد يد الاصلاح لهذا المرفق الحيوي الهام لنسهل أمره ونيسر باذن الله سبيله.

٦- مقسم معان ... قطعة الثرية نادرة

لقد قامت مؤسسة المواصلات بانتزاع مقسم مدينة المرفق الاثري القديم المتهالك لا لتلفيه بل ليستقر في مدينة معان ويحل محله المقسم الجديد في مدينة المرفق هنيئاً لها وبدأ المقسم يعمل ليسجل مئات الدنانير على المواطن كل شهر مأساة يعيش اهل معان ليس هذا ادعاءً .. ارجو من دولة الرئيس ان يشكل من اجل هذا الامر لجنة تحقيق ليقدم له كيف يسجل المقسم المسمى آليا المكالمات المحلية بين منازل معان داخل المدينة والمدينة ليست مقسمه اربع اقسام كما ذكر اخي عن مدينة الكرك لمدينة معان قسم واحد مقسمها يسجل مكالمات بين بيت مجاور لبيت اخر مكالمه خارجيه واهل معان يضجون لا تسمح لهم صيحه .. لانهم يبعدون عن العاصمة اكثر من مئتي كيلومتر ..

٧ - مستشفى معان

يحاول الاطباء والمرضون والمرضى معهم ان يقوموا بلمسات على وجه مستشفى معان لعلها تظهره بالمظهر اللائق .. لكن هيهات .. فالعطار كما يقولون لا يصلح ما أفسده الدهر . البناء قديم .. صمم بطريقة ويحجم لم يعد يتسع للحالات التي ترد اليه من مختلف نواحي المحافظة وقسم الولادة يجاور قسم الجراحة والقسم الباطني وشبابيك كل قسم تطل على الآخر .. وتصورياً الباقى . اننا نطالب على الاقل ببناء جناح مستقل او طابق جديد

لوق المستشفى يخصص للولادة .. الى ان يمن الله علينا بما يمكننا او يمكننا من بناء مستشفى لائق اسوة بالشقيه الطفيله .. بقى ان اقول لعل معالي رئيس المؤسسة العلاجيه قد ادرك وهو يزور مستشفى معان في الاسابيع القليلة الماضيه كم يعاني اهالي معان من اجل الحصول على اي نوع من الدواء من صيدليه المستشفى شراهاً او حيوياً او كبسولات .. الامل كبير ان ترعى هذه المدينه القريه البعيده في آن ..

٨ - اسكان الشهيديه .. ضاحيه من مدينه معان لا مدينه مستقله !

الحبراء الذين كتبوا تقاريرهم اكادوا ان بناء اسكان الشهيديه التابع لشركة الفوسفات الاردنية اولى ان يكون قرب معان ليصبح حياً من احيائها فتتم بذلك المدينه وتفيد من ذلك الضاحيه الجديده لانها ستعتبر من الهنيه التحتيه القائمة في معان مما يوفر على الشركة تكاليف انشاء بنيه تحتيه جديده للمدينه الجديده وانعاش مدينه نائية في الجنوب ونحوها اولى من بناء مدينه نائيه اخرى .. الامر متروك لدراسه الحبراء المنصليين لينصفوا معان مع تقديرنا لشركة الفوسفات الزاهره وهي : تسير قدماً في نجاحها وتترك وراءها عن غير قصد قافلته من الشركات المتعثره !

ثانياً : مدينه العقبه

١ . نتغنى بالحديث عن العقبه بحراً ، او نتغنى بالحديث عنها بحراً وشاطئاً ونخيلاً وترك في غفلة عابره غبار الفوسفات يلاً كثيراً من بيوتها ويلوث اجرامها ويصيب عيون ابناءها بالاذى ، واصلاح الامر لا يكلف شركة الفوسفات اكثر من وضع مصاص وقلعرات قامت بوضع مثلها شركة اسمنت الجنوب قبل ان يحل فصل الصيف لحماية المواطنين مما يعانون منه والامل كبير ان يفي المسؤولون بوعدهم الذي قطعوه لتخليص المدينه من هذا الاذى وانا لمنتظرون !

الخ يقول (المرفق تبرع بالمقسم لمعان شكراً يا اخي لهذا التبرع)

٢ . جميعه الصيادين ، صيادوا الاسماك في العقبه يتطلعون الى سوق السمك في العقبه او يتطلعون الى سوق السمك في العقبه ليشترو حاجتهم من الاسماك المستورده للمدينه لان اسماك العقبه محرمه عليهم الا عبر رحله عذاب طويله . كالعيش في الببدا يقتلها الضما والماء فوق ظهورها محمول . والمأمول ان تدرس الحكومه والجهات الامنيه لتفريق بين حمايه بلدنا واعانه ابناءنا من الصيادين الذين يحبون ان يأكلوا لقمة العيش بحرق الجبين .

ومن اساء منهم لشرف مهنته وشرف مواطنته فان العقبه تقع عليه لا على جميع الصيادين .

اننا آمل ان ينقذ الصيادون في العقبه من الاضطهاد باسم حساسيه الموقع والحدود لانهم يذهبون بعيداً للصيد ويعرفون البحر ويتعاشون معه كما يعرفون مواقع بيوتهم .. ولنا حديث تفصيلي في مذكره توضح ذلك لدولة الرئيس باذن الله .

هكذا من الأشغال

٣ . التطوير الحضري

اسم جميل وهدف نبيل وممارسة يختلط فيها الخطأ بالصواب والخابل بالتابل .. الامر الان تحت الدراسة والبحث والخوض فيه الان مضيق للوقت بعد ان تحدثنا كثيرا مع المسؤولين عنه وأملنا كبيرا ان تصل للحق الذي يريده صاحبه حيثما كان .

٤ . المعادن وامكاناته استغلالها

يقول بعض ذرى الاختصاص ولست منهم ان في جبال وادي اليتيم وجبال العقبة المظلة من الشرق على الخليج كثيرا من مخزون الحثير نحاسا وحديدا ومنغنيزا وغير ذلك من المعادن وأملنا ان تستدعي الحكومة بعثه علميه للتنقيب عن الثروات لعلمها تعثر على ما يضيف الى ثروتنا ثروة جديده تغنينا عن كثير من العنت الذي نعاني منه .

٥ . قضايا سياحيه كما يزعمون

في الوقت الذي نحب تشجيع السياحه لبلدنا محليه واجنبيه الا اننا لا نقر بحال التنازل عن كثير من قيعنا كما يحدث في شوارع العقبة وبعض مطاعمها .. ذلك ان السكان والعائلات الكريمه باتت تضع من ملابس السياح الفاضحه رجالا ونساء وهم يتجولون في المدينه واحياتها باسم الاطلاع على معالمها مما يشيع الفساد بالاضافه الى ان بعض المطاعم قد احتلت الارصفه ونشرت فوقها الموائد وعلى كل مائده زجاجة خمر تنتظر السائح الزبون ليشرب على هواه .. نرجو ان تسرع في شرح معنى دين الدولة الرسمي الاسلام والمأمول من دولة الرئيس ان يأمر بالتستر أولا ثم بالانفاء لكل هذه المظاهر حين يحين موعد الانفاء وهناك تقرير تفصيلي شامل حول العقبة سأقوم بتقديمه بالتعاون مع الاخوه والزعماء نواب المحافظة الكرام .

انتقل بعد ذلك الى الشريك ، منطقته الشريك يا اخوه ، ان صح لنا ان نتكلم عنها فهي مزرعه التفاح في الاردن ، وأعجب كيف ينتجع التفاح لدى افراد يدعون مزارعهم ، ولا ينتجع التفاح التي ترعاه الدوله او الحكومه ، لقد استست جمعيات تعاونيه وهناك توجد كان قائم من وزارة الزراعة ان تزوع تفاح في المنطقه ثم ماتت هذه الشتال او ماتت تلك المزارع ، ويقيمت التفاح لافراد ، وهو امر ليس مستهجيا ، لكن المأمول ان تسأل الحكومه ووزارة الزراعة كيف يرى الافراد حقوقهم او بلكرهم ، حتى تتبع طريقتهم ليعيش التفاح في منطقته الشريك ويسرلندنا بكثيسرا مما يمكن ان يصدر منه الى البلاد العربيه المجاورة .

هكذا من الأشغال

من مطالب مدينه او منطقته الشريك :

- ١ . بناء مستوصف بين قريتين المنصوره والمقارعيه حيث ان المجلسين قدموا قطعه ارض الى وزارة الصحه .
- ٢ . وتحت الموافقة من وزارة الصحه وللظروف الراهنه لم يتم القيام به ولا لاتشائه .
- ٣ . تزويد مركز صحه المقارعيه بطبيب اسنان لمعالجة سكان القريتين المقارعيه والمنصوره .
- ٤ . يوجد حمام معدني يبعد عن قرية المنصوره (١١) كيلو مترا ، فتح من (خمس) كيلو مترات وبقي سته يرجى مساعده اهل البلد للتحه .
- ٥ . تكمله طريق الجهير المنصوره حيث عيبد منه اربع كيلو مترات وبقي اربع كيلو مترات اخرى وذلك لربط القريتين بعضهم مع بعض .
- ٥ . قامت الجمعيه الخيرييه من منصوره ، بمشروع زراعي لسحب مياه السيل ، بباضات الى ارض المنصوره وركلفه (عشرين) الف دينار ، راجين المساعده بعمل سدا صغير ، تقوم به احدى الوزارات المختصة حتى يتمكن الناس من سحب المياه .
- ٦ . تزويد مستوصف (نجل) بأسره للولاده ، لتخفيف الضغط على مستشفى معان .
- ٧ . الاستجاوبه لطلب المجلس القروي في بلدة المنصوره لاستملاك قطعه ارض محايد لغدود المجلس القروي ، معروفه بالتل الاخضر ليقوم المجلس القروي بتحويلها الى منتزه للقرية اسهاما في تطوير القرية الى بلدة منظمه معاصره .
- ٨ . هناك مشكله المياه انتقطعت في الشريك يرجى من الدوائر المختصة ان تبيث بخبراء خاصه وقد اكرمنا الله بالامطار ، ونرجو ان تستمر لعل عيوننا تتفجر او لعل عيوننا يجدها أولئك الخبراء ليسيل سيل الشريك ووادي الشريك كما كان يسيل قبل .
- ٩ . قرز الاراضي كما هو في معان مشكله معقده في الشريك بين عشرات من الناس في قطعه ارضا واحده ، الحكومه غير عاجزه عن وضع الحل لحل هذا الموقف .
- ١٠ . اهالي الشريك يسمون بلدهم سيبيريا الجنوب ، لشدة البرد فيها ، يرجون تدفئة بعض المدارس تدفئة مركزيه حتى يعيش اطفالهم حياة معقولة مقبولة .
- ١١ . كذلك يوجد مستوصف للعلاج وليس للنوم ، منذ (ثلاثه عشره) سنه ، لا يد من وفده بعدد من الخبراء او من الاطباء المختصين في هذه اللضيه .
- ١٢ . ثم هناك مقسم خدمات هاتفيه جيده تنقص الشريك ، ولا يد من دعمها .
- ١٣ . كذلك دعم الجمعيات الخيرييه في القضاء ، المساجد ارجو مساحه وزير الاوقاف ان يرعاها وان يأمر بقرشها بأ يتناسب مع كرامه الصلاة والمصلين .
- ١٤ . فتح مؤسسة مدينه للموظفين ، لان في الشريك عدد كبير من الموظفين المتقاعدين ، هذه الماط من

الطلبات التي ساكتبها بالتفصيل ايضا في مذكره خاصه ، انتهى عند الحديث عن وادي موسى التي تطالب بتحسين وتحديث شبكة المياه ، لواء أو قضاة موسى يطالب بتحسين وتحديث شبكة مياه الشرب ، ولذلك لمضى قرابه (٢٥) سنة لا تفي باحتياجات السكان لتقدمها .

١٥ . حل مشكلة الصرف الصحي بانشاء مجاري للمدينة التي اخذت تتعرض لخطر التلوث والازتلاق بسبب ظهور مياه الحفر الامتصاصيه على السطح ، وذلك بالنظر الى طبيعه المنطقة المتحدرة وتفكك تربتها .

١٦ . تخصيص جزء من رسوم السياحه التي تجبي اثناء الدخول الى البترا . وذلك كيدل خدمات تقوم البلديه بتأمينها لحقل السياحه ، علما بان البلديه هي صاحبه الاقتراح ، في فرض الرسوم السياحيه الا انه في اخر مراحل هذا النظام خصص كامل التحصيلات للفرقة ولا يعقل ان يحرم من هذه العوائد بلديه وادي موسى وهي تحتضن اكبر المرافق السياحيه في الاردن .

البتراء

العناية والاهتمام بتطوير مدينه وادي موسى وتطوير وتحسين المركز الطبي في وادي موسى ليصبح مستشفى في المستقبل . تفويض الاراضي الاميريه على المزارعين البد عليها ثم انهاء مشكلة بناء مسجد وادي موسى الذي تبرعت محسنه ببناءه ، ثم جمدت وزارة الاوقاف هذا التبرع مدة حتى عادت المتبرعه عن تبرعها ، وانفتحت في مجال اخر هذه مجمل قضايا المنطقة التي امثلها في هذا المجلس والتي تكثرت وراى ان اكون عضوا في مجلس النواب عنها ، شاكرا للاخوه حسن استفائهم ، معتبرا عن الاطاله .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد عبدالحفيظ علاري

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بين يدي كلمة تحية الى كل المجاهدين في فلسطين وافغانستان واذربيجان والسودان ، واني استنكر كل الاستنكار القمع الذي يتعرض الاجته من المسلمين في تلك الاقطار وان قضيه الحريه قضيه واحده لا تتجزأ ، وانا نحى انتفاضة اهالنا في كل الاقطار الاسلاميه . املين من الجميع اعاده النظر في الافكار ذات النظره الاحاديه معتقدين ان ثورة الماجد في فلسطين وثورة المصطفى في اذربيجان ستؤتي اكلتها قريبا بالاستقلال والتحرر والتخلص من الفكر "استبدادي الخاقد والذكر بين يدي حديثا عن الموازنه ان مشاكل الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعيه وتقدمنا الاقتصادي والسياسي والحضاري لن يكون الا بوجهه عربيه كامله وبدونها .

سنبقى جياعا صافا متخلفين عالة على غيرنا وقد ان الاوان ان نتجاوز حدود سايكس - بيكر ضمن خطه مدروسه واعيه تبدأ بالتنسيق وتنتهي بالوحده الحقيقيه .

معالي الرئيس ... الاخوه الزملاء الكرام ...

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

في البدايه اتوجه بالشكر لله تعالى ، ومن ثم بالتقدير لكل من اسهم في التحضير والاعداد والمراجعة والتدقيق ، وانلق من الوقت للمناقشة في مختلف الاجهزه والدوائر بحيث جاءت الموازنه بصيغتها التي بين ايديكم ، كما اشكر الزملاء اعضاء اللجنة المالية على ما بذلوا من جهد واعطوا من وقت لدراسة الموازنه وقما ولصلا فصلا ، وكذلك الملاحظات التي تكرموا بابدائها حول خطاب النوايا للحكومة السابقه وكذلك ملاحظاتهم واقتراحاتهم للحكومة الحاليه سواء فيما يتعلق بالموازنه التي بين ايدينا او مقترحات للموازنات للسنوات القادمه ونقدر مشاركته دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الماليه والامين العام للوزارة ومدير دائرة الموازنه وموظفي الدائرة ، وكذلك بعض المختصين من القطاع الخاص وبعض المعنيين بحيث جاءت الدراسة مشتركة وبالتالي تكون النتائج سليمة وعليه يأتي التنفيذ وفق التخطيط المشترك وهذا يشكل خطرة في الطريق الصحيح وتصحيح المسؤوليه مشتركة والروايه واضحه ، وكذلك جاءت ملاحظات اللجنة المالية صريحة في الاشارة الى اسباب وطواهر الازمه الاقتصاديه التي قر بها البلاد ، و اشارت الى الارتهال والبعد عن روح المسؤوليه والاقتراض غير المدروس والعفوية في القرارات ثم التستر على الاتيهار الاقتصادي ، وكذلك الاتفاق دون حساب ، و اشارت اللجنة اثناء استعراضها للمديريه بانها تجاوزت الحدود الامنه ، وكذلك ابرزت اللجنة مشكلة اخرى لا تقل من مشكلة المديريه ، الا وهي مشكلة البطالة واقترحت قواعد ثلاثة لحلها املين من الحكومة دراستها بالتعاون مع المجلس وبالسرعه الممكنه وتشكيل لجنة لتسويق العمال الاردنيه ، وكذلك احلال العمال المحليه محل الخارجيه ما امكن ولا يعني ذلك ان نفرق بين عربي وعربي كما استعرض التقرير خطاب النوايا المؤلف من ثلاث وعشرين بند وكلها تتلخص في روياء الحكومة السابقه للمشكلة الاقتصاديه ، وفي رأينا في رأي على الاقل انها لا تشكل حلا ولا جلوية وانما هي افكار ونوايا تحديده اكثر من كونها برنامج علميا وجاءت في معظمها رؤى واحلام لتطمئن المؤسسات الدولية واستجداؤها الممول للخروج من الازمة الخائفة التي تعيشها البلد وكذلك استعرض تقرير اللجنة مشكله ثالثه الى الاهميه يمكن وهي مشكله الغلاء وتشير الى ان نسبه التضخم ستزداد عام ١٩٩٠ لتصبح ٢٧.٥ ٪ ، وهذا ناقوس خطر لا بد من الانتباه اليه وان ارتفاع الاسعار له اسباب عديده ليست فقط هبوط سعر صرف الدينار وانما اسباب سلوكيه واحتكاريه تتعلق باخلاق المواطن تاجرا او مستهلكا ومسؤولا ونضع على المؤسسه التربويه عينا اضافيا وتحديدا كبيرا لاهد ان نجيب عليه ولا بد من التاكيد على ضرورة متابعة موضوع الغلاء ووضع الحلول المناسبه له وتسعير جميع الحاجيات الرئيسيه ، وأشار التقرير الى سبب من اسباب

هكذا من الأشهر

المشكلة الاقتصادية الا وهو زيادة الاستهلاك على الانتاج المحلي ، حجم الاستهلاك هو الذي يحول دون توفير المدخرات للاستثمار وان تخفيض الاستهلاك على مستوى الدولة والفرد يزيد من الاستثمارات وبالتالي من فرص العمل وبالتالي من المساهمة في حل مشكلة البطالة .

ويشير تقرير اللجنة المالية الى ان معظم الاتفاق هو نفقات جارية غير المائنه وكذلك فإن المواطن يتحمل ما يزيد على ٥٣٪ بالضبط او ٥٣٪ من الاتفاق الحكومي ، عند ما يتحمله للبلديات مباشرة وكذلك فإن ٤٧٪ من موازنه الدولة هو قروض ومساعدات وعجز وبالتالي هو يعتبر عجزا اي ان نصف ميزانية الدولة تقريبا تقام على ما سيكون !!!

ولا يدخل في هذا الباب الاتفاق العسكري التسليحي ، واقترحت اللجنة حلا لهذه المشكلة تخفيض الاتفاق ، وانا اميل الى تأييد رأى اللجنة بقوة في هذا الموضوع واقترح الاجراءات التالية لضبط الاتفاق :

- ١ . سحب السيارات الحكومية الشخصية مدنيه وعسكريه مما يوفر اثمان هذه السيارات والمحروقات والصيانة وقطع الغيار واسألوا شركة هوندا عن فواتيره الشهريه .
- ٢ . دمج المجلس الاعلى للعلم والتكنولوجيا بالجمعية العلمية الملكية .
- ٣ . الغاء وظائف المستشارين في كثير من الدوائر والوزارات والمؤسسات .
- ٤ . الغاء الوظائف بعقود وغالبا ما تكون لموظفين من ذوي الدخولات العاليه .
- ٥ . توحيد الرواتب بين مختلف الدوائر والمؤسسات والوزارات .
- ٦ . دمج المؤسسات المتماثلة ، وانها صراع بطله الاميراطوريات .
- ٧ . تخفيض عدد المديرين في بعض الدوائر ، خاصة وان بعضهم لا يوقع ورقة واحدة في الشهر الا توقيعهم مقابل الراتب .
- ٨ . سحب الهوائف الشخصية في مساكن المسؤولين .
- ٩ . اعاده هيكله الجهاز الاداري بما يضمن عطاء افضل وتوفيرا في الوظائف وبالتالي توفير بالاتفاق العام .
- ١٠ . باعتقادي ان المركز الجغرافي الملكي يمكن ان يقوم بمهام التصوير الذي تقوم به سلطه المصادر الطبيعيه وبالتالي يمكن الاستغناء عن الازدواجيه في بعض المهام .
- ١١ . مراقبة حركه السيارات الحكوميه في الثناء وبعد انتهاء الدوام ونحن نرى كثير من السيارات يساء استعمالها واستغلالها .
- ١٢ . احصاء السيارات غير المجرمه وتحصيل الجمارك من الجميع تحت اي اسم من الاسماء او باب من الابواب حتى ولو كان على شكل هديه .
- ١٣ . ارى انه لا ضرورة لبعض الطرق خاصه طريق سويح - مدتيه حيث الكلفه عاليه والاولويه ليست ملحه .

١٤ . إخلاء جميع العمارات المستأجرة بمبالغ كبيره ، كعماره الملكيه الاردنيه ، المؤسسه الطبيه العلاجييه وزاره الزراعه الخ ...

١٥ . التعميم على المؤسسات والوزارات والجامعات بعدم استعمال الحجارة في الابنيه وكذلك الرخام الايطالي والاكتفاء بالمواد البسيطه .

١٦ . اغلاق السفاره الاردنيه في برن عاصمه سويسرا والاكتفاء عنها بالبعثه الاردنيه في جنيف ودراسه اوضاع جميع السفارات والغاء ما لا ضرورة قصوى له .

١٧ . تقليص طواقم السفارات في الخارج الى الحد الادنى الذي يقوم بالمهام المطلوبه .

١٨ . التعميم على المؤسسات والجامعات والاجهزه بضرورة استعمال الاثاث المحلي وعزم استيراد الاثاث الاجنبي .

١٩ . زياده نمبه المشاريع الائتمانيه والائتمانيه مع محاوله تخفيض الاتفاق .

٢٠ . زياده الرسوم الجمركيه على السيارات الفاره والمرديلات الحديثه وتخفيضه على السيارات البسيطه والمرديلات القديمه .

٢١ . ترشيد استهلاك المحروقات والطاقت الكهربائيه في الدوائر والمؤسسات ومراقبه ذلك .

٢٢ . تحديد سقف اعلى لمخصصات الهواتف في بيوت السفراء والموظفين في الخارج واما بخصوص تقرير اللجنة الماليه فحول الملاحظات التاليه :-

- اولا : ازيد توجهات اللجنة في اقتراحها بان يكون اعداد الموازنه مبنيا يتضمن ثلاثه جوانب (أ) القطاعات . (ب) الوزارات والمؤسسات (ج) الاقاليم وان ترتبط الموازنه بخطة التنميه الاقليميه وان تكون صفه الاقليم واضحه منذ البدايه ومن خلال الموازنه .
- ثانيا : اوافق اللجنة اقتراحها بان تعرض موازنات المؤسسات المستقله على مجلس النواب .
- ثالثا : ازيد اللجنة فيما ذهبت اليه بضرورة الغاء الصرف بطريقه الملاحقه وانه لا يجوز الصرف الا من خلال الموازنه وبعد عرضه على مجلس النواب واقراره .
- رابعا : اسجل خوفا من كون الموازنه تعتمد في نمبه عاليه على امور غيبه كالمساعدات ، والقروض ، وهذا الوضع يعتبر امتداد للوضع السابق الذي اوصلنا الى ما نحن فيه وهذا ناقوس خطر لا بد ان تنتبه اليه وتتصرف على اساس الواقع .
- خامسا : يتبين لنا من الموازنه ان الفرد الاردني يتحمل عبئا كبيرا ، وان لم تحصلات ضريبه الدخل يقع على عاتق الموظفين والمستخدمين .
- سادسا : اميل الى وجهه نظر اللجنة بخصوص ان يكون تحصيل ضريبه رخص التلفزيون ممن يملكون فعلا تلفزيون .

كلنا من الشغل

سابعاً : أزيد توجيهاً للجنة بضرورة إعادة النظر في استثمار عوائد المؤسسة الأردنية للاستثمار وتقييم نشاطاتها وتوجيهها نحو المشاريع الانتاجية وعلى طريقة المراجعة ، وكذلك ضبط الاتفاق في المؤسسات العامة والغاء كثير من حفلات هذه المؤسسات والتي تكلف المؤسسة مبالغ طائلة .

ثامناً : يلاحظ ان ما يقرب من نصف الموازنة رواتب ونفقات جارية فعاداً يلقى للمشاريع الائتمانية والانتاجية ، خاصة وان فوائد القروض تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة ، لذا لا بد من التفكير للعمل على زيادة المخصصات الائتمانية وتخفيض النفقات الجارية وتنظيم الجهاز الاداري لوقف الاهدار .

تاسعاً : ارى وضع خطة للائتمانية الحكومية والاقتصاد منها ، وكذلك استثمار الائتمانية المتواضعة واشترك اكثر من دائرة او وزارة في عمارة واحدة ، وكذلك ضبط مصروفات الماء والكهرباء بقصد الاقتصاد ووقف الاهدار . وايضا ان يعهد بالدراسات والبحوث الى الخبراء المحليين باشراف الجامعات والمعاهد الفنية ، والا كما فائدة الجامعات ومراكز البحث والدراسات وما فائدة اربع جامعات اذا كنا لا زلنا نستورد خبراء ليقوموا لنا جامعاتنا ويضعون خططها وهؤلاء الاجانب يربحون منا ثلاث مرات :

١ . فوائد القروض (الربا) .

٢ . الآلات والاجهزة التي تستوردها من عندهم .

٣ . رواتب الخبراء ومكافآتهم .

عاشر : يشير التقرير الى ان نسبة المخصص للتنمية في الموازنة ٨٪ وهذا مؤشر سلبي يدل على انه على المدى المتطور على الاقل لا يمكن ان يكون هناك نمو حقيقي وكذلك يدل على ان فرص العمل لن تزداد على الاقل في القطاع العام .

حادي عشر : أزيد بعض توجهات اللجنة في تخفيض النفقات لبعض الابواب كما وردت في التقرير من ص ٣٣ - ٣٥ على انني اتحفظ على تخفيضات الامن العام ، اذا كان هذا البند يتعلق بقضايا التجنيد ، لأن مؤسسة الامن العام تشكل رافداً كبيراً يسد مشكله البطالة لدى مئات كثيره من المجتمع ، لكنني ارى عدم تخفيض ايضا نفقات الخدمات التالية :

- صندوق المعونة الوطنية بل اقصد بدعمه وصندوق التنمية والتشغيل .

- وزارة الصحة والمؤسسة العلاجية (مع ضرورة دمجها) لتطوير الخدمات الصحية والعلاجية وعدم اقتصرها على اهل المدن ، وذوي الخطرة لدى الاطباء والمستشفيات .

- كذلك وزارة الشباب لدعم النشاط الشبابي لا ارى ان يحصل اي نقص فيها .

- الاتصالات لتأمين الخدمة الهاتفية للمناطق التي لم تصلها بعد .

- وزارة التعليم العالي في ضم (مخصصات البعثات لأن القرويين سينالهم من هذا ضما كبير) .

ثاني عشر : وأؤكد على ما توجهت اليه اللجنة من ضرورة المراجعة للمؤسسات والشركات المساهمة العامة والاطلاع على اوضاعها الحقيقية ، ودمج المتماثل ، والغاء ما استنفد اغراضه ، ووافق على توصية اللجنة في هذا الخصوص .

ثالث عشر : يلاحظ لدى استعراض مخصصات الوزارات والدوائر ان ما نسبته من ٤٣ - ٤٥ ٪ رواتب ، وهذا يؤكد على عبء الجهاز الحكومي على الموازنة مما يقتضي دراسة علمية موضوعية للمهيكل التنظيمي لكل مؤسسة ووصف مهام الوظائف لوقف الاهدار الذي يسبب ضغطاً على الموازنة وبالتالي على المواطن والاقتصاد القومي .

رابع عشر : وملاحظه اخيرة حول المديونية ، فاني اقترح دراستها دراسة متأنية ، وكذلك دراسته المشاريع التي نفلت بهذه القروض والديون ومدى اولويتها وفائدتها ، ومدى اهميتها للوطن سواء من الناحية العسكرية او المدنية ، ومدى الحاجة اليها ، واعادة النظر في تكلفتها ، وما هي التكلفة الفعلية للاشياء في ذلك الوقت ، وهل هناك تطابق بين السعر الفعلي وتكلفة الاشياء ، وما هي كفاءة الدين اجازوا هذه المشاريع واشرفوا على تنفيذها ، وما هو دور وزارة التخطيط ، وما هي دراسات الجدوى والاولوية ، ومن هي اللجان التي اجازت المخططات والدراسات والمشاريع ، ومن الذين اشرفوا على المعاداة مع الجهات الدائنة والشركات المنفذة والمخططة .

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام ...

كذلك ارى ان تكون هناك مراجعة لاموال الدعم العربي وكيفية صرفها وانفاقها وما مدى ما حققه للبلد من فوائد ، وما هي الاوجه التي صرفت من اجلها ، ومن ثم لا بد من تبرئة البرئ ومحاسبه المفسر ، ولو كان سببا في الخطأ واغراق البلد بهذه الديون ، واسترداد الحق الذي ضاع بسببه حتى يغلق الباب والى الأبد أمام المتلاعبين ، وحتى لان تقع فيما وقعتنا فيه فنوجه القروض الى مشاريع الاستهلاك بدلا من الانتاج ، وأن تكون المساهمة واضحة وصريحة اما حاجات لواء مآدبا وقضاء ذهبان ، فمع ادراكنا لصعوبة الظروف ودقة المرحلة وضروره ضبط النفقات ، الا ان هذا اللواء يحتاج الى كثير من الخدمات الاساسية ، حيث لم يكن هناك توازن في النظره الى المناطق والألوية ومنها هذا اللواء الذي يعاني ورغم التحسن الذي اصاب البنية التحتية وخاصة في مجالات الماء والكهرباء والطرق الى حد ما ومشاريع وزارة التربية والتعليم وهذا جهدا مشكور وللأسف فإن هذا اللواء وأخص منه بالذات قضاء ذهبان ومناطق المشقر وحسيان وماعين لم يزل ما يستحق ، وعليه فمع تقديرنا لكل العاملين والجهد السابقه فإننا نرى ان هذا اللواء بحاجة الى الخدمات التالية :-

هكذا من الأهل

اولا : في مجال المساجد والوعظ والارشاد :

رغم انتشار المساجد في مختلف القرى الا ان نقص الرعايا والائمة المؤهلين والخطباء ظاهرة واضحة كذلك فان مساجد اللواء تعاني من اهمال في الصيانة والنظافة العامة . لذا تطالب بدعم جهاز الوعظ والارشاد لهذا اللواء بالاكفاء والاستعانة بالمعلمين وتسهيل الاجراءات الادارية والمالية لاعمال الصيانة ، كذلك دعم مديره اوقاف اللواء ماديا بالكوادر المؤهلة الامينة وكذلك في مجال البناء يكاد يكرن الوعظ معدوما .

ثانيا : في مجال التربية والتعليم :

ضرورة الاهتمام بتأهيل المعلمين ، ودراسة اسباب التسبب الاداري في لواء ماديا بالذات وهي قضية ما عادت سرا ودعم مدارس القرى ، وخاصة قرى قضاء ذيبان ، حيث مر شهران او اكثر دون اكتمال نصاب لانها تعتبر قرى ثابته كما تأمل التركيز على البعثات وان توجه الى ما يخدم عملية التربية والتعليم كالتخصصات المتعلقة بالمهنة على ان تزداد التخصصات على شكل جرائز تشجيعية لهذه التخصصات وكذلك فان هناك حاجة الى بناء جناح اضافي لمدرسة العريض الثانوية في جبل بني حميدة ومدرسة ثانوية للبنات في بلدة حسيبان حيث المدرسة هناك هائلة للمسحوط وهي قديمة وعلى زمن المرحوم علمي النابلسي رحمة الله عليه اول من سكن تلك المنطقة كما ان هناك حالة لبناء مدرسة ثانوية لبنات مليح وكذلك ايضا حاجة ملحة لبناء جناح في مدرسة ماعين الثانوية وتجهيز مختبر المدرسة وكذلك دراسة فنية وادارية لاضاع مدارس مدينة ماديا وكفي على تهليل هذه المدارس في اللواء ، انه في هذا العام النتائج (عشر الاوائل) من الطلاب (تسعة) طلاب منهم كانوا من مدرسة خاصة الاوائل ، وطالبا واحدا في مدارس الحكومه بكاملها . فاسألوا عن اموالكم اين هي ؟ .

وعدم تركيزها في يد الاداري رقم (١) وكذلك تؤكد على ان تكون مدارسنا مركز اشعاع ، لقد حرمت في الفترة السابقة من هذا الدور ، ومنع ان يتكلم فيها احد ، فالان نريد من اللجان الثقافية والفنية في المدارس ان تنشط وان يكون هذا جزءا من عملها ، والاستفادة من المساجد القرية والتأكيد والتعاون بين التربية والتعليم والارواق لتأمين مطلب كل مدرسة .

والتأكيد على اخلاقية المهنة وسن التشريعات التي تحمي المربي والمربي ، وكذلك اركز على قضية احالة (٤٨) معلما من التربية والتعليم دون استشارتهم عما يشكل مشكلة لاطفالهم ولقد قدمت في هذه مذكرة لدولة رئيس الوزراء واملنا كبير انه باستمرار ينظر الى هذه الامور بجديّة وهذه القولها للامانة .

كما اود ان اذكر بضرورة مساواة المكرمة الملكية لموظفي التربية بمجبلتها للقرارات المسلحة وانها ذلك الاجتهاد الظالم الذي توصل اليه مسؤولا سابق جزاء الله خيرا عن اجتهاده ايضا كما اؤكد على ضرورة بناء مدرسة زراعية في منطقة المشعر لتكون نوادة لمعهد زراعي والارض موزعة وكذلك اقامة كلية مجتمع حكومية في اللواء .

ثالثا : في مجال الصحة والعلاج :

على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال ، الا ان هناك حاجات كثيرة وتدني في مستوى الخدمة الصحية وخاصة بعد صراع الامبراطوريات في وزارة الصحة والمؤسسة العلاجية حيث تركزت الخدمات المتقدمة نوعا ما في المدينة واهملت المناطق الريفية واخذت مشكلة الدواء تتفاقم لذا نؤكد على ما يلي وكل متطلبات اللواء يدي اختصرها قدمت لمعالي وزير الصحة بكتاب ومذكرة وكذلك لمعالي رئيس المؤسسة الطبية العلاجية والاذكر منها على سبيل المثال :

- ضرورة حل مشكلة الفصل وانا اتوجه لدولة رئيس الوزراء بهذه القضية لبحسبها بين الصحة والمؤسسة حل المشكلة بين الوزارة والمؤسسة لان المواطن يعاني من الخلاف وكل يزيح النار على غيره .
- تحويل مركز ذيبان ومليح والعريض الى مراكز شاملة نظراً للكثافة السكانية وظروف الناس الاقتصادية .
- توفير الادوية والعلاجات .
- توفير سيارة اسعاف مجهزة لمركز ذيبان اربعين الف في قضاء ذيبان ما في سيارة اسعاف مجهزة يا اخوان .
- توفير سيارة اسعاف مجهزة لمركز العريض ومليح يعني لكلا منهما .
- تعيين اطباء متاوين في مراكز : ذيبان ومليح والعريض اسوة بكثير من المراكز الصحية في كثير من المناطق .
- تزويد مركز ذيبان - وبالسرعة الممكنة - اي تحويله لمركز شامل - باطباء اختصاص الباطنية ، الاطفال ، النسائية والجراحة العامة ، العيون .
- تزويد المركز المذكور بالاجهزة اللازمة كما وردت في مذكرتي لمعالي وزير الصحة في الاسبوع الماضي .
- تزويد مركز ذيبان بمختبر للاسنان .
- اللواء بحاجة الى بناء مراكز صحية في المناطق التالية :-
- حسيبان ، لب ، حنين ، الفيصلية .
- دراسة اوضاع مستشفى ماديا وتطويره ادارياً وفنياً .
- وانقل لدولة الرئيس والاخوة الزملاء ان مستشفى ماديا يعني بوضع سيناء جدا ولا يقدم الخدمة اطلاقا ، وقضية وضلت ، واذكر انني تكلمت فيها مع دولة الرئيس عام ١٩٨٤ في اللقاء العام في ماديا ، ولا زال يا ابو عماد المستشفى هو هو والادارة تسوء هي هي ، والوضع هو هو واللي عنده غير هيك يقول مستعد اقول انا غلطان .
- الاهتمام بالعيادات الصحية والقوية وفي تقرير لدى معالي مدير المؤسسة الطبية العلاجية ، لكن تأمل الا يحلف بالادراج .
- الاهتمام بالعيادات القوية وتزويدها بالاطباء والادوية الاساسية .

هكذا من الأهل

- ارى ضرورة الاهتمام بالصحة العامة في البيئة بالتعاون بين وزارة الصحة والبلديات .
- رغم ادراكي لصعوبة الظروف ودقة الموقف الاله ارى ان يكون الطموح المستقبلي بنا - مستشفى في منطقة بني حميدة نظراً لحجم المنطقة والكثافة السكانية وضرورة ان تقدم الخدمة الصحية الى المواطنين في مراكز تجمعاتهم.
- التفكير في بناء مستشفى للأمراض الصدرية (عام) في منطقة الدبر ، حيث طبيعة المنطقة مناسبة جداً ، ورخص الاراضي وتوفر البنية التحتية من الماء والكهرباء على كلا هذا تفكير مستقبلي ..
- واعدوا وأكد مرة اخرى ان تطوير مستشفى مادبا وحل مشكلته الحالية ادارة وكوادر ، واذا كرههم مثال ، عموماً سمعتم مستشفى في الدنيا ، الاداريين في (١٢٥) والفنيين (٦٤) الاداريين مادبا (١٢٥) الاداريين منهم (٣٤) كاتب وكاتبة .
- كما لا يغفرتني وفي حسي غلاء الادوية - ان اؤكد على ضرورة توفر الادوية الاساسية وادوية الاختصاص في جميع صيدليات المؤسسة ووزارة الصحة ومراكزها المختلفة لان المواطن لا يتمكن في الغالب من تغطية اثمان الدواء من السوق .
- انشاء عيادة طب اسنان في مركز المخيم ومركز مليح.

في مجال دعم البلديات

اؤكد على ان البلدية تقدم خدمة مباشرة ويومية للمواطن وحيث الدخولات المتدنية لبعض البلديات وتكلفة الخدمات المرتفعة ، فأنني اطلب زيادة الدعم لجميع بلديات المملكة وخص بالذكر بلديات لواء مادبا وقضاء ذبيان ، وتأخير دفع الانقضاء والفوائد ستين آخرين ولا مانع من تحويل الدعم من منطقة الى اخرى ومن سنة الى اخرى حسب الحاجة وتؤكد على مسؤولية وزارة الاشغال عن الطرق النافذة في مدن وقرى اللواء .

في مجال الاهتمام العامة والطرق القروية والزراعية

رغم ما تقدم به الجهات ذات العلاقة مشكورة في هذا المجال الا ان لواء مادبا نظراً لسعته ووعورة كثير من مناطق وخاصة مناطق الشاغورية والمنحدرة في مناطق حسان والمشرق والعريش وقرى الشوايكة والفصيلية وماعين وقضاء ذبيان ، ومنطقة جبل بني حميدة وتناثر السكان في تلك المناطق طلب للشعب والزراعة ، فان الحاجة ماسة الى الاهتمام بالطرق القروية والزراعية في هذه المناطق والتي لم تزل الاهتمام الكافي في سنوات سابقة ، لذا نأمل زيادة مخصصات الطرق بانواعها لهذا اللواء ، ونخص منها طرق : مادبا - مثلث ام البساتين الغربي ، العريش - تل الاتصر - المشرق والمناطق المنحدرة التابعة له (طريق صياغة الكركين والرامة وطريق مادبا الخطابية ، طريق مكادير الحمامات ، مكادير الزارة ، تكمة طريق قرية بلوط ، الشقيق برزا - الشقيق وكثير من الطرق الفرعية والزراعية ، الهيدان وهي مجهزة لدى الحكام الاداريين ، يمكن ان شاء الله ان تدرس مع الجهات المختصة في حينه .

في مجال الزراعة والمياه والسدود والغروة الحيوانية

يعاني اللواء برغم الجهود التي تقوم بها سلطة المياه من أزمة مياه في الصيف ، لذا نأمل بذل الجهد لتجنب حدوث هذه الأزمة مستقبلاً مع التنبيه على ان هناك احمالا في مراقبة المواسير عند اصابتها بحادث يتسبب عنه ضياع كميات هائلة من المياه ، نأمل سرعة المتابعة والمحافظة على قطرة الماء ، وخص بالذكر مناطق قضاء ذبيان حيث تتعرض لازمة مياه حادة ، خاصة الشقيق وبرزا ومليح ومنطقة الجبل .

وايضاً فان في اللواء مصادر مياه متعددة نأمل الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة المنطقة ربا وشرباً . وقد قدمت بذلك مذكرة لدولة الرئيس ، وهو مهتم بها ان شاء الله والهاقي يمكن ان يستفاد منه لاية منطقة.

- تؤكد على ضرورة انشاء سد الهيدان وسد الرحيل ايضاً واردة في المذكرة لدولته .
- تؤكد على ضرورة اعطاء مزارعي الرولا والمعصب من مياه الابار الارتوازية التابعة للسلطة لري مزارعهم عند الحاجة وقد مرت اكثر من سنة تجف هذه المزارع ولا يستطيع اهلها ان يأخذوا قطرة ماء لان السلطة لا تستجيب لمطالبهم . وهناك مذكرة تفصيلية حول مياه الهيدان ومنطقة الرولا والسدود قدمت لدولة رئيس الوزراء وفيها بعض المقترحات والتصورات المحدودة أملين ان تنال الفكرة ما تستحقه من اهتمام .
- تشجيع المزارعين وعفاً صغارهم من فوائد القروض على ان يستعمل القرض في المشروع الذي اخذ من اجله .
- تشجيع الثروة الحيوانية والاهتمام بالمراعي وتقديم حوافز تشجيعية غير مباشرة لربي المواشي وتوفير الاعلاف بأسعار معقولة وزراعة بعضها محلياً .
- تفويض الاراضي الحكومية لمن يستثمرها ويقدّر معقول على شكل وحدات زراعية ليستفيد منها اكبر قدر من المزارعين ، لا ان تتجمع على شكل اقطاعات لبعض الاشخاص والعائلات ، وبأسعار معقولة في مقدور المواطن ذوي الدخل المحدود تحسبها .
- الاهتمام بالطرق الزراعية وتهيتها كطرق دائمة وليست مؤقتة وعمل العبارات والجسور اللازمة لها .
- حل مشكلة الوسيط التجاري بشكل يضمن مصلحة المنتج والمستهلك فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية والخضروات والفواكة وخاصة ان منطقة الموجب الان بدأت تراحم منطقة الاغوار وخاصة في انتاج البندورة .
- تطوير الخدمات الزراعية في لواء مادبا وتطوير مصلحة زراعة ذبيان لتخدم المنطقة بكاملها مع ضرورة المتابعة وتأمين وسائل النقل اللازمة للمهندسين والمرشدين .
- الاستفادة من الطاقات التكنولوجية والبشرية للقوات المسلحة في التنمية الزراعية واستصلاح الاراضي .
- الاستفادة من الخدمات الفنية والتكنولوجية للمنظمة التعاونية وبأسعار معقولة لخدمة المزارع وتنمية الزراعة ورفع الكفاءة الانتاجية للارض ، حيث الاسعار الحالية ليست في مقدور كثير من المزارعين .
- حل مشكلة الاراضي الحرجية المستثمرة من قبل المزارعين والمواطنين زراعة وسكنها بما يضمن الاستقرار للمواطن وبأسعار معقولة .

هكذا من الأهل

- ضرورة الاهتمام بتحرير الاراضي المرتفعة ضمن خطة وطنية ولكن باشجار مثمرة .
- توزيع مياه السد في اعلى الموجب على جميع المزارعين وليس على اربعة منهم فقط.
- تأمين الاعلاف لمربي الحيوانات وباسعار معقولة وتبني خطة وطنية لذلك مع تقديرنا لما تقوم به الحكومة من اهتمام في هذا الموضوع وتوحيد المؤسسات العاملة في مجال الزراعة والانتاج مثل مؤسسة الاقراض الزراعي والتسويق الزراعي والمنظمة التعاونية بما يضمن عدم الازدواجية وتقديم الخدمة الافضل وتجنب الهدر المالي وتقليل عدد الابطارة.

في مجال الادارة والحكم المحلي

يفتقد اهالي اللواء ال (١٢٥) الفا ان جميع الظروف والشروط متوفرة لرفع لواء مادبا الى محافظة وكذلك رفع قضاء ذبيان الى لواء وانشا مديرية ناحية في منطقة جبل بني حميدة . وزيادة مخصصات اللواء نظرا لظروفه وكذلك فصل مخصصات قضاء ذبيان واعتباره وحدة ادارية في المخصصات والخدمات . واود ان اذكر بضرورة ان تتاح فرصة الخدمة في الحكم المحلي لابناء اللواء للاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم وتحسينهم بتحمل المسؤولية .

في مجال السياحة والاثار

يعتبر اللواء بكامله ، وطبعاً ما ظل ليش صوت . كل الاخوان قالوا يعتبر كل منطقة اصيحت ، فانا والله بدى انجازها السياحة خلي وزير السياحة مهتم فيها ويهتم ماشي عليها وكثير ما قلت السياحة ،

في مجال الاسكان

مشاريع الاسكان في مادبا قليلة لكن الموجود منها حقيقة خاصة اسكان حينا بده يتهد على اصحابه وقد قدمت مذكرة الى معالي وزير الاشغال والاسكان ، والان يبدو ما صار شرع والمواطنين يراجعونا يوميا وكذلك فان هناك حاجة للاسكان في هذا اللواء وخاصة في منطقة جبل حميدة خاصة الاسكان الوظيفي وملاحظة الحقيقة اود ان تأخذها الجهات المختصة كل التأكيدات الحكومية في لواء مادبا على الاقل مددها (ثمانى) سنوات ونصف تبدأ تخرب ، يبدو بالسنة العاشرة يطلع التقدير عندها غير صالح يعني مضبوطة على سنة الصيانة (عشر سنوات) ، يمكن ان اكون غلطان ماشي.

في مجال الشباب والثقافة والرياضة

والترجيه بدعم المراكز الشبابية وتشجيع الاندية الرياضية الثقافية الاجتماعية لتكون متعددة الاهداف والغايات لتعمل على تنمية الفرد بمختلف جوانبه وصقل مواهبه وتنمية قدراته واستعداداته والتنسيق بين الجهات الرسمية والشعبية

والتنوعية للتهوض بالحركة الشبابية وتفرغ طاقات الشباب فيما يفيد وينفع ، وتأمل ان تساهم وزارة الشباب بالمرحلة الاولى لمدينة رياضية في اللواء . وان تقوم وزارة الثقافة بتشجيع الجمعيات الثقافية والنوادي ضمن اطار الخلق التوهم والفكر الاصيل والتوجيه السليم وان يعهد بالاشراف عليها الى الكفاء والامناء . ودعم مكثبات المدارس ، والاهتمام بالكتاب الهادف والكلمة المؤمنة النظيفة ، والابتعاد عن كل ما ينمي الاقليمية والفقرية والعرقية في مسيرة العمل الشبابي وتوجيههم نحو قيم الايمان بالله تعالى ووحدة الامة والفاعلية والخدمة العامة والتضحية والجهد والايثار والمحافظة على المصلحة العامة والمال العام .

في مجال التنمية

ربط مخصصات اللواء بخطة التنمية الاقليمية ، وبالتالي يسهل قياس الانجازات وكذلك التركيز على تشجيع اقامة المصانع والمؤسسات في اللواء وتأمل ان تكون احدى الجامعات الاهلية بعد جامعة معان طبعاً من حظ لواء مادبا جنوب لتخدم عمان ولواء مادبا وقضاء ذبيان حيث وجود التسهيلات والبنية التحتية من المياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات وتوفير السكن مع ادراكي ان لاهل مادبا دوراً في هذا الموضوع وكذلك انشاء تخصص (اثار) في كلية جامعية متوسطة في لواء مادبا يطالب السكان ويلحون على انشاها اذا ان لواء مادبا لا تكاد توجد فيه اية كلية مجتمع متوسطة ، وكذلك اقامة دورات تدريب في اشرف المدرسة الصناعية في مادبا واستغلال الآلات المعطلة دون عمل وطبعاً المشكلة عند الوزير وتابعها معالي الوزير التربية مشكوراً وتنسيق في ذلك بين اصحاب الحرف في المدينة ، الحرفيه ورد اصحاب الحرف المدرسة الصناعية حقيقة لتستفيد بربط المدرسة بالبيئة ، حتى ايضا يصير عندنا حقيقة ، يعني حرفي ومهني لني ، مش بس حرفي ولني لانه مش ملاكي شغلته يشغلها و يبصير يعني يتعلم البيطري ، و انتم عارفين باقي المثل .

في مجال العمل والعمال

الاشراف المباشر على المصانع والشركات في اللواء ، والتأكيد من عدم استغلالها للعامل ، وكذلك تحديد حد ادنى للاجور اذ يتقاضى العمال اجور ضئيلة جداً في المصانع في مادبا من (٤٠ - ٦٠) دينار فماذا تفعل لرب الأسرة اعني هذا المبلغ وذلك للتأكد من السلامة العامة والتأمين الصحي والاجتماعي واية حقوق اخرى . يمكن ان تستلها ايضا ، ومشكلة اخرى اضم صوتي الى صوت الاخ عيسى الريوني في خصرص اهالي مخيمي مادبا ووزيا والمشكلات واللي ذكرها الاخ عيسى الريوني عن مخيم سوف وغزة يعاني منها اهالي مخيمين مادبا ووزيا بشأن اختصر عليكم الحكمي .

في مجال الاتصالات

رغم الجهود التي بذلت وتبذل لتحسين الخدمة الهاتفية الا ان لواء مادبا واخص قضاء ذبيان يسكانه ال

هكذا من الأهل

(٤٠) الف لا تتمتع بالخدمة الالية في حين تتمتع بها كثير من القرى ذات الكثافة السكانية الاقل، وهذا يعني حق لكل قرية ان تتمتع ، انا الحقيقة اقول ان هذا حق لكل قرية في الاردن لكنني ورغم ظروف المرحلة فإن هذه المنطقة اهتمت اجتهاد لعل الاهمال وبحاجة الى هذه الخدمة الان ، امل ان تنال حظها رغم كل الصعوبات الحادثة وقد قدمت بذلك مذكرة لمعالي وزير النقل والاتصالات ، ونعتقد انها ستنال اهتمامه فان هناك بعض القرى لا يوجد فيها أي خط هاتف ولو على شكل وكالة بريد لخدمة السكان ، وهناك بعض القرى وقد اخبرني الاخ فيصل المجازي ان هذا الموقف قد حل بالنسبة الى قرية التي نصبت فيه الاعمدة ولم تصلها خط حتى الان وايضا ضرورة تحسين الخدمة الهاتفية للمشتري والفيصلية وابصال الهوائيات الى جميع مناطق قرية الفيصلية ، حيث هناك احياء محرومة من الخدمة الهاتفية علما بان الخدمة الهاتفية ذات مردود اقتصادي للقرية .

اما في مجال الكهرباء :

انني اقدر ما قامت به الحكومة من اقبال التيار الكهربائي وكان عام ٨٤ ويعد من دولة الرئيس الحالي ، ان يكون عام الماء والكهرباء ، حقيقة هذه المقولة صدقت لكنه هنالك نتيجة البطون في عمليات التسوية مثل الاراضي . وانجاز المخططات التنظيمية وتأخر وصول الكهرباء الى بعض القرى والتجمعات السكانية لذا نؤكد على وزارة الطاقة ضرورة اقبال التيار الكهربائي الى جميع احياء بلدة الفيصلية حوة البلاونة ، وكذلك قرية النامية والزهرة وبلوطة والصريخ في منطقة جبل بني حميدة وكذلك قرية حنوية لباد ، قضاء ذيبان وكذلك قرية ام شجرة الشرقية وام شجرة الغربية وملحاً والناسمية وكثير من هذه القرى يمر من جانبها خط الضغط العالي ولا تبعد عنه بعض القرى الا ثلاثة كيلو مترات .

في مجال العمل والتوظيف والاستخدام

نأمل مراعاة اوضاع اهل اللواء وقضاء ذيبان حيث عدم توفر المشاريع والمصانع للذين يعتمدون على الوظيفة مدنية وعسكرية في الامن نرجو ان تؤخذ الجهات المختصة هذا الموضوع بعين الاعتبار ، فتختلف عنهم مشكلة البطالة وتراعي ظروفهم وكذلك ايضا فائني ارى ان تستوعب بعض المؤسسات والشركات العامة كالبوتاس والفسفات والاسمنت والبتروك والوزارات المختلفة بعضها من ابناء اللواء ، لا اقول لهم الاولوية ولما اقول مع اخوانهم من ابناء هذا البلد الواحد وفي مجال التأمين ارجو الحكومة اعادة النظر في واقع شركات التأمين التي تستغل التأمين واعادة النظر في قوانينها وتشكيل لجنة للدراسة ، ليعود ذلك على المواطن بالفائدة ، وكما انني اذكر بتمضية طرح عملية تأمين المزارعين بعيداً عن الزبا .

واخر قضية اقولها ولم يستفني احد قط شركة الكهرباء الاردنية المساهمة لمحافظة العاصمة التي يعاني المواطنون كثيراً من احوالها ومكتب مآديا لواء مآديا لا يستطيع ان ينجز أي معاملة شكلية ادارية الا في عمان .

(عشر) ملايين دينار او ما يقرب منها ، الرقم مش بالضبط ، لكن في ملايين امانات البلديات ، اسأل سؤال حتى نحل قضية الامانات وارباح الامانات الان لمين ؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
سيد محمد فارس الطراونة

معالي الرئيس... السادة النواب المحترمين ...

بعد الاستماع الى خطاب الموازنة العامة والاغلاق على مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ واستعراض تقرير اللجنة المالية الذي كشف بعض جوانب الضعف في الخطاب والمشرع ومن متعلق المشاركة شأثير الى بعض الجوانب باعتبار الموازنة العامة للدولة هي الاساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة قادمة .

١- في الإيرادات

الإيرادات المتوقعة كما وردت في الموازنة (٩٠٦٧) مليون دينار وهذا الرقم مبالغ فيه ابتداء من وجهة نظري .

أ- الضرائب على الدخل والارباح في العام ١٩٨٩ وفي اعادة التقدير بلغت (٥٤) مليون دينار والمتوقع هذا العام (١٠٠) مليون والضريبة على الدخل مرهونة بتحقيق الربح الصافي اذن كيف ستصل عائدات الضريبة الى هذا الرقم وبدون زيادة اعباء المواطنين وتحديد الافراد والموظفين والمستخدمين .

ب- الضرائب والرسوم الجمركية في العام ١٩٨٩ بلغت (١٧١) مليون دينار فكيف سترتفع الى (٢١٢) مليون دينار في ظل سياسة هدفها الحد من الاستيراد الذي يشكل الاساس في زيادة دخل الرسوم الجمركية ، مع ان التصدير لا يحقق دخلاً لان البضاعة مغلقة من ضريبة الاستهلاك .

ج- وفي الضرائب الاخرى زيادة لا تقل عن (٧) مليون دينار عن العام ١٩٨٩ فكيف تتحقق هذه الزيادة في ظل الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة .

د- وفي الإيرادات غير الضريبية والرسوم كيف تحقق الزيادة في بند (البرق والهاتف بما لا يقل عن (١٤) مليون دينار زيادة على عام ١٩٨٩) الا اذا كان المواطن هو الذي سيتحمل هذه الزيادة مستقبلاً . وهكذا يتضح ان الزيادة في هذه البنود لا تقل عن (مائة) مليون قياساً على الإيرادات في سنة ١٩٨٩ . نأمل ان لا تكون هذه الزيادة في الإيرادات بزيادة اعباء المواطنين .

هكذا من المأهول

٢- في مصادر التمويل

القروض الاجنبية والداخلية

البالغة (٢٨٦) مليون دينار ومع ان الموازنة لم تتعرض لحجم القروض الداخلية ليعتم استيعاب تسديد بعضها هذا العام من خلال الرقم الاجمالي لها . الا ان الملاحظ ايضا ان ثمة قروض جديدة تضاف للكم الهائل المتراكم دوليا استفلاها بمشاريع انتاجية بل في معظمها كانت لتسديد القروض والفوائد واستكمال البنية التحتية . ان خدمة الدين العام تشكل نسبة (٣٠ ٪) من اجمالي الصادرات وبالتالي فان اعادة النظر بكيفية تسديد هذه الديون امر تقتضيه التنمية الوطنية وبالتالي فلا بد من التركيز على التضامن مع كافة الدول النامية (المدينة) في مراجعة الدول والبنوك والمؤسسات الدولية الدائنة واعادة النظر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والاخذ بتوصياته بكون بمقدور الاردن بناء مشاريع انتاجية تنهض بالاقتصاد الوطني وتساهم في حل مسألة البطالة وتوفير الامن الاجتماعي .

٢- في شمولية الموازنة

لم تشمل الموازنة للسنة المالية ١٩٩٠ عدد من المؤسسات والشركات ذات الاستقلال المالي والاداري ومنها على سبيل المثال الجامعات ، الملكية الاردنية الى اخرها ويبلغ عددها ما يقارب خمسين مؤسسة وشركة عامة تقدر موازنة هذه المؤسسة والشركات بما لا يقل عن (٧٠٠) مليون دينار وبالتالي الموازنة المقدمة الى مجلس النواب لا تعطي صورة حقيقية للوضع الاقتصادي القائم ولا يخفي على السادة اعضاء المجلس حجم المآسي التي جرت بها بعض هذه المؤسسات والشركات ومنها الملكية الاردنية فاسوق مثالا فالبنك المعروف ميديا الذي ما زال مبحرا قد كلف مبلغا لو استثمر بمشروع انتاجي لساهم في تشغيل بعض العاطلين عن العمل ناهيك عن النفقات الجارية لهذه المؤسسات وتحديد الرواتب والاجور للعرب والاجانب على حد سواء . بالإضافة الى ضخامة الديون الداخلية والخارجية المترتبة على هذه المؤسسات والشركات حاليا والتي ستترب مستقبلا .

٤- في مسألة البطالة

لم يقدم مشروع الموازنة حلا لمسألة البطالة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل حاليا بأكثر من (٦٠) ألف عاطل عن العمل من بينهم أكثر من (٢٥) ألف من حملة الشهادات العلمية الجامعية والمتوسطة والثانوية والموازنة كأداة رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لم توضع خططها المتكاملة بل ان ما ورد في الخطاب من الإشارة الى دور القطاع الخاص وعلى ضوء النسبة المذكورة المتوقعة والبالغة ٨ ٪ من الناتج الاجمالي في عام ٩٣ للاستثمار لهذه الغاية امر لا يتناسب مع الزيادة المتوقعة خلال الاعوام (٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣) في اعداد العاطلين من العمل بالإضافة الى البطالة الممنعة التي تشمل اعداد أخرى في حالة انخفاض سعر الصرف وزيادة اسعار السلع والخدمات .

٥- وفي الدعم

تضمنت الموازنة دعما مقداره (٦٠) مليون اي بزيادة (٣٥) مليون دينار عن السنة الماضية ١٩٨٩ والسؤال هل الدعم للمواد التحويلية الاساسية يحقق الغرض منه في ظل عدم ضبط المواد المدعومة ؟ ولا بد هنا من الإشارة الى ان معظم المواد المدعومة يتم استهلاكها من ذوي المصالح الخاصة مثل اصحاب المطاعم ومصانع الحلوى والسكري وغيرها .

بالإضافة الى وجود أكثر من (٣٠٠) ألف عامل عربي واجنبي تستهلك مثل هذه المواد المدعومة وبصورة رئيسية .

كما وان بعض هذه المواد يتم تهريبه الى اقطار مجاورة . ولذا لم تحول بعض هذا الدعم الى مشاريع انتاجية توفر المواد التحويلية الاستراتيجية من خلال انتاجها محليا (كالحوم والدجاج و الاسماك والحبوب) .

٥- في موضوع الاسعار

لم يتعرض الخطاب لموضوع الاسعار التي أصبحت خطرا على حياة المواطنين حيث لم يعد بمقدورهم شراء ابسط احتياجاتهم الضرورية ، وإذا كان بعض السلع قد ارتفع في بلد المنشأ فان الكثير من السلع والخدمات لم يرتفع بهذه الصورة بل ان الاحتكار وعدم ضبط الامور قد تسبب في ذلك وارتفاع الاسعار من شأنه كما تعلمون عدم اعطاء الفرصة للدخار الذي يشكل الاساس للاستثمارات الوطنية التي تساهم بحل البطالة وتصدير البضائع الى الخارج وتوفير البدائل للبضائع المستوردة ، الامر الذي يساهم في تحريك الاقتصاد الوطني.

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

لم يرد في خطاب الموازنة ومشروع القانون للعام ١٩٩٠ تخصيص مبالغ مئنة للانتاج الزراعي وبناء القوة الحيوانية وزراعة الحبوب وانتاج الدواجن وبناء السدود الصغيرة على الوديان المعروفة وفي المناطق الشرقية القابلة للزراعة ، بالإضافة الى صناعة الاعلاف واستصلاح الاراضي القابلة للزراعة في المناطق الشرقية والاعوار الجنوبية وبالرغم من الابعاضيات الواردة في الخطاب ومشروع القانون الا ان ذلك لا يفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتتبة .

معالي الرئيس ،

ولما يتعلق بحاجات محافظة الكرك فائني اطالب الحكومة بدعم جامعة مؤتة لتصل الى مستوى الجامعات الاردنية الاخرى وبالتالي فان قرار اللجنة المالية بتخصيص المبلغ الوارد في الموازنة قد جاء في غير محله

هذه من المراحل

وأطالب بالاهتمام في المستشفى الجديد المنوي إقامته من خلال مشحة إيطالية تقدم لبتائه بالاضافة الى مطالب بكافة المطالب التي تضمنتها الزملاء النواب ، وشكراً.

النائب
عبدالله الزريقات

النائب
محمد فارس الطراونة

معالي رئيس المجلس
السيد محمد العللاوة

شكراً ، السيد محمد العللاوة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

فيما اعتقد انه من المفروض ان تكون قد فرغت من موضوع وصف الناء ولا بد ان تكون الجهود موجهة للعلاج ، الامر الذي ييسر لنا حسن استغلال الوقت للوصول الى طموحاتنا التي نسعى جميعا لبلوغها ولا سيما وان التحديات كثيرة وكبيرة وبلدنا ليس فقير موارد وقد لا يختلف على الاصل وهو حسن استغلال ما اناه الله علينا به من خيرات كثيرة ووليه من خلال امرين اثنين اولهما الاخلاص وثانيهما الخبرة وصدق الله العظيم « ومن بقى الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب » . مني يا اخوة الى انطلاقاً جديدة تعتمد المنطق والمعقول ، وان نضع النقد في مكانه ووقت المناسب وان نوجهه الى مكان المشكلة ونناقشها مع مرجعها ولنكون هناك الصراحة والجهر وعدم المجاملة حتي اذا بخشنا من حلها انتقلنا بالتدريج الى موضوع التأثير دون ابطاء او تقاعص حتى نضع الحق في نصابه .

وهذا في رأيي المتواضع هو الاتجاه والالتفات والله ولي التوفيق ، ان رأيي المتعلق بقانون الموازنة العام للدولة لسنة ١٩٩٠ هو ضمن رأي اللجنة المالية الموقرة في هذا الموضوع والوارد في تقريرها الذي تلاه على مسامعكم سعادة مقررها الزميل الاخ الدكتور عبد الله العكايلة .

اما فيما يتعلق بالخدمات المتعلقة لمدينة اريد ومنطقة غرب اريد والتي تضم مدن وقرى منطقة سوم ومنطقة كفر بونا ، وناحية الوسطية ، وقضاء الطبقة والتي اريد ان يكون كل مواطنها ضرورة توفرها وهي كما يلي :-

الطرق -١

مدينة اريد

ان ما حدث في شوارع مدينة اريد هي كما وصفها رئيس بلديتها « مجزرة » نظرا لتهاون مقاولي مشروع مجاري المدينة بواجبهم عندما نفذوا المشروع مستخفين باسئس قواعد حقوق اهلهم عليهم اذ اقضوا مضاجعهم وحرصهم من القدرة على سهولة التنقل من شارع الى شارع ومن منطقة الى أخرى طيلة سنتي تلك الفترة بعد ان تحولت شوارع المدينة الى اخاديد تحفها اكوام من الاتربة والحجارة ، والمأساة التي لا تتس ان شيخا وطفلا قضيا سقوطا في تلك الخنادق آنذاك دون ان يلتفت اليهم احدا او ان يهتم بامر اوليائهم احد ولغاية هذه السعة .

وهكذا تشهوت المدينة بشوارعها وهي تشكو فزعها حزينة قلقة هذا وقد قامت البلدية بقدراتها المحدودة حيث تيسر لها في العامين الماضيين بتعميد ما مساحته (٧٣١,٤٧٣) متر مربع مع صيانة بسيطة لبعض الشوارع حيث بلغت كلفتها (٩٧٣,١٠٠) دينار ولا زالت باقي الشوارع البالغ مساحتها (١,٨٨٦,٧٨٢) متر مربع بحاجة الى تعبيد تحتاج لتنفيذها الى (٢,٨٣٠,١٧٣) دينار لم تستطع البلدية ان توفر لها في ميزانيتها هذا العام سوى مبلغ (٨٩٠,٠٠٠) دينار تكفي لتعميد ما مساحته (٧٦٠,٠٠٠) متر مربع ولان هذا الحمل تنوء به البلدية بامكانياتها الحاضرة فان الامر يستدعي تدخل وزارة الاشغال لاعادة الشوارع الى ما كانت عليها او اي حل آخر يصل بها الى هذا الهدف ولا سيما انها عروس شمال بلدنا العزيز وعر سياحي الى المناطق السياحية في محافظة اريد ونحن في مدينة اريد لا بد من الاشارة الى تحسين اوضاع مخيم اريد ، والحصن ، ومخيم حصن

منطقة غرب اريد

بلدة كفر بونا بحاجة الى خلطة اسفلتيه وجه لفرشه كلفت ربع مليون دينار وتحتاج البلدية الى قرض قيمته (مئة الف دينار) والا فان الفرشه السابقة سوف تتلف .

في بلدة الطبقة ، مع ان البلدية فيها تأسست قبل اكثر من (خمسة وثلاثين سنة) الا ان اكثر شوارعها لم تجري لها اية صيانة الامر الذي لا يرى منها الا اثار شوارع . ولذلك فان الامر يستدعي معالجة سريعة لوضعها علما بانها المركز الاداري للقضاء .

وما دمتا في بلدة الطبقة فان هناك طريق قامت بفتحه وزارة الاشغال العامة يربط الطبقة بخطط الوسطية باتجاه كفر عان طوله حوالي (٣) كيلو مترات ويحتاج الى تعبيد فقط بعرض (٦) امتار هذا وان الجهاز المشروع يختزل اكثر من (٢٠) كيلو متر من الطريق الدائري الذي يصل الطبقة بتلك المنطقة . طريق آخر مماثل يصل كفر اسد بدوقره ونفس القياس اعني ان الطريق نفس المسافة للطريق التي ذكرت وهو حوالي (٣) كيلومترات و يختزل ايضا حوالي (عشرين) كيلو متر طول .

هكذا من الأهل

في بلدة صما قضاء الطيبة بحاجة الى تكملة تعبيد شارع نافذ له جدار استنادي طوله (٢) كيلو متر بعرض (١٥) متر ، وانه انه اذا لم تعبد مسافة على الاقل (٨٠٠ متر) اي هي المسافة المحايدة للسور فان السور الذي كلف الجدار الاستنادي الذي كلف كثير ، سينهار لان الماء تغور فيه .

اما الطرق الزراعية

كل منطقة غرب اردن كما تعلمون خاصة محافظة اردن عامة هي مناطق زراعية ولذلك تحتاج الى طرق زراعية لان هناك كثير من الاراضي غير مستغلة لعدم امكانية الوصول اليها الحديثة وخاصة الطبية وكفراسد .

اما الخدمة الهاتفية

لا زالت ناحية كفر اسد ومنطقة الغير شرق اردن بدون هواتف آليه ، وهذه هي المرة الثانية التي بينت فيها هذه الحاجة .

المدارس

المدارس في بلدة كفر اسد اكثرها مدارس مستأجرة وأبنية قديمة وهي بالتالي لا تصلح من الناحية الصحية والنفسية اذ لا توجد ساحات للطلاب للتحرك فيها .

وايضا وضع المدارس في الطيبة يحتاج الطبية الى مدرسة شرق البلد لان الطلاب وخاصة الصغار منها خاصة لرحلة الابتدائي يضطرون للسير مشيا على الاقدام اكثر من (٢) كيلو متر وخاصة في مثل هذا الفصل فصل الشتاء ليلتحقوا بمدارسهم البعيدة عن تلك المنطقة وباتي المدارس تعمل لفترتين ولا يوجد في الطيبة مدرسة لفترة واحدة الا ثانوية البنات وثانوية الذكور فقط .

الخدمات الطبية

أضافة الى الحاجة الى بناء مراكز صحية في تلك المنطقة ، فان المراكز الصحية تشكو من الخدمات وخاصة وجود طبيب مقم وتوفر الادوية .

بالنسبة الى التنمية الاجتماعية

هناك فيما ارى حاجة لاجاد مراكز للتنمية الاجتماعية لخدمة المشمولين بهذه الخدمة الانسانية .

القضاء

ايضا تحتاج المنطقة وخاصة قضاء الطيبة وناحية كفر اسد الى محكمة صلح في كلا منهما .

المياه

في الحقيقة ان سياسة المركزية في الصيانة والخدمات ، ارى انها اولا تعيق ايصال حاجة الناس وسداها في وقت قصير والامر الثاني والاهم ، انه يحدث هناك اعطال في الخطط فتذهب الماء هدرا وقد يمضي ايام او ربما اسبوع على الخط. وهو يهدر الماء هكلا ، بلا فائدة حتى تأتي دائرة المياه وتصلح الخلل .

الخدمات الزراعية

المنطقة فيها الكثير من الثروة الحيوانية وتحتاج بالتالي الى مركز صحة حيواني اما المشاريع الزراعية المنتجة في رأيي المتواضع هي المشاريع الاسرية الصغيرة التي يمكن للاسرة ادارتها وتوفير ما تحتاجه من الغذاء محليا على ان توفر الدولة من خلال مؤسسة خدمات زراعية توفر لهذه المشاريع انواع منتجة على اختلافها بسعر الكلفة مع تسهيلات في الدفع تحتاج او تستحق الى الاهمال لمدة تزيد عن خمسة مع تأمين تسويق المنتجات، الامر الذي يسهم في توفير المواد الغذائية محليا وتساعد على امتصاص البطالة كما انني اثني على ما طرحه بعض الزملاء لما ابدوه من سهولة ازالة الشجوع عن الاراضي الزراعية لبتسنى استغلالها كاحسن استغلال ممكن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

شكرا الاستاذ حسين مجلي .

في تصويب يده يقدمه المقرر وقعت خطأ مطبعي في الموازنة استاذ حسين بس دقيقة واحدة ، بعثلي ورقة حتى تكون الكلام على صواب .

مقرر اللجنة المالية

السيد عهد الله العكايلة ارجو الاخوة الكرام المعذرة ، وارجو ان تتكرموا معه الى الانتقال الى صفحة (٣٣) من الكشف ، فقد وردت بعض الاخطاء في الارقام .

ملاحظة

لقد تم تصحيح الارقام التي تلاها مقرر اللجنة في تقرير اللجنة في بداية الجلسة .

معالي رئيس المجلس

شكرا الامتاذ حسين مجلي

السيد حسين مجلي

السيد رئيس مجلس النواب
السادة رئيس واعضاء الحكومة المحترمين
السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

باسم الله ، باسم الحق والعروة .

ان خير مناسبة لمناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والتضخم والبطالة والمديونية والسياسة هي الموازنة : فالموازنة هي التي تعبر عن مفاهيم الحكومة ، وخطتها وافكارها وخطواتها في كل هذه المجالات .

ومن هذا المنطلق يفترض في الحكومة ان تستعمل السياسة المالية بفاعلية لتحقيق الاستقرار في كل هذه المجالات ، لذلك ولان السياسة المالية سلاح قوي جدا بيد الحكومة لدرجة لا يمكن تركه لاستعمال الحكومة وحدها دون رقابة من مجلس الامة ، من هنا وما دامت مناقشة الموازنة العامة تطرح بالضرورة مناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتضخم والمديونية والسياسة بشكل عام ، فان مناقشتي لمشروع قانون الموازنة ستكون في مجالين الاول منهما اقتصادي مالي سياسي والثاني دستوري قانوني .

اولا : الجانب الاقتصادي المالي السياسي

باعتمادنا ان هناك حقيقتان لا بد من الانطلاق منهما اما ليستند اليهما او لاخذ عبرا من تحديد مستقبل الاردن ورفائه وخاصة في عقد التسعينات الذي بدأ قبل ايام .
الحقيقة الاولى :-

شدة اعتماد الاقتصاد في الاردن على الموارد الخارجية ، فالحقيقة التاريخية تقول ان دولة الاردن منذ نشورها وحتى الان تعتمد على المعونات او الديون وقد كانت هذه المعونات والديون اما بريطانية او امريكية او عربية والذي لا يدرك هذه الحقيقة او يتجاهلها يكون كمن يحرق في البحر .
الحقيقة الثانية :-

اننا امام ازمة طاحنة . فنحن في وطن وفي مجتمع مثقل بازمة حادة تقوم على مزيج مكون لهذه الازمة ودينامي هذه الازمة : تهديد حق البقاء ، فعقنا في البقاء مهدد صباح مساء هذا اذا لم يكن في كل لحظة وحفظ حق البقاء . يسبق كافة حقوق الانسان ويكسر مزيج الازمة البطالة والتضخم والمديونية وكل ذلك يضع وطننا ومجتمعنا في قلق مظلم وكلنا حاكمين ومحكومين مدعوون للتعاون والتلاحم من اجل الخروج من هذا النفق المظلم الذي وضعنا او وضعنا انفسنا فيه .

ان الانطلاق من الاعتراف بالازمة الطاحنة التي نعيشها بانها ازمة مختلفة ومواجهة المواطن بهذه الازمة

وابعادها دون مواربة او التواء وبانها حقيقة نعيشها ، ان كل ذلك ضرورة ملحة لتحديد المشكلة (الازمة) كمقدمة لعروة حلها .

واعتقد كمواطن عادي في هذا الوطن الذي نحبه جميعا ان تجاوز هذه الازمة اكبر من قدرة اي مواطن او جماعة او حركة او حكومة ، لذلك فان كافة ابناء الوطن وقواه وحكومته مدعوون للتلاحم من اجل حماية الاردن وتجاوز ازمته ولذلك وكمواطن بسيط في هذا الوطن فائني ارجو الحكومة ان تدعو الى مؤتمر وطني تشارك فيه كل القوى الحية في هذا الوطن لتحديد مسار الاردن ومستقبله في عقد التسعينات الذي نحن في مستهله .

وان جاز لي ان ابدي رأيا سريعا وقد يكون متسرعا في هذا المجال فائني لا ارى مخرجا للاردن من ازمته الا المخرج الوحيد عن طريق التحام الاردن في العروة ويرابي ان الخيار الوحيد للاردن يجب ان يكون اهم اهداف التسعينات في الاردن لان الخيار الوحيد للاردن علاوة على كونه ضرورة تنمية وتقدم اقتصادي فهو قضية بقاء او فناء وجود او لا وجود ، فالاردن بحكم موقعه وواقعه له خصوصية جغرافية وسياسية متميزة تجعله على تماس مباشر وساحة مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني وهذا يفرض عليه رؤية خاصة نابعة من موقعه وواقعه البشري والمادي تفترض الادراك العميق بانه ليتسكن من الدفاع عن نفسه وعن وجوده وعن امته فان الالتزام القومي والاختيار القومي في مواجهة من يهددون الاردن وبقائه لم يعد مجرد انعكاس لوحدة اللغة والعقيدة والارض والتاريخ والامال ، وانما هو اختيار للحياة في مواجهة الموت واختيار بين ان نكون او لا نكون .
ان هذا الخيار ووحده هو الذي يمكن الاردن من أحداث تغيرات جوهرية في بنيته الاقتصادية لمواجهة الصاعب وليس مجرد تغييرات هامشية لن تخرج الاردن من ازمته .

وعلى طريق ذلك فائني ارى ان الحلول والمقترحات التالية يمكن ان تساهم في تجاوز الازمة وفي انقاذ الاقتصاد الوطني .

١- ان رأس المال الخاص لا يمكن ان يقدو الى الانطلاق الاقتصادي ولذلك فان تجميع المدخرات الوطنية ووضع تخطيط لعملية الانتاج وزيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل وانما يقتضي ايجاد قطاع عام قائد وقادر ليتحمل مسؤوليته في خطة التنمية ، وباقامة هذا القطاع العام القائد والقادر يمكن للدولة التي الزمها الدستور ان تكفل للمواطن العمل في حدود الامكانيات المتاحة لتحقيق اعلى مستوى من التوظيف او التشغيل خلال توجيه انفاقها .

لقد تعالت بعض الاصوات مؤخرا في مطالبة تحويل المؤسسات العامة الى الملكية الخاصة وتستند هذه المطالبة الى الاقتراض بان القطاع الخاص اقدر من القطاع العام على ادارة هذه المؤسسات وجني الارباح منها . وهذا الاقتراض يحتاج الى اثبات ان لو درست مؤسسات القطاع الخاص في الاردن لوجد ان الكثير منها فاشل او متعثر ، وهناك مؤسسات خاصة جلبت الكوارث على نفسها وعلى الوطن .

هكذا من الأهل

لقد كانت ابواب الاستثمار مفتوحة امام القطاع الخاص في الاردن وقد كان القطاع الخاص مدعوا باستمرار للمساهمة بامواله وخبراته في مختلف النشاطات الاقتصادية ولكنه لم يفعل اما لان الاموال المطلوبة اكبر من امكاناته او لقلة المردود ، لذلك فان القول بان القطاع الخاص سوف يستثمر امواله بشجاعة قول لا تدعمه التجربة التاريخية خاصة في وقت انكماش الاقتصاد الاردني لذلك فاني اطالب بالمزيد من تدخل الدولة في حق الاقتصاد والتمويل والرجوع عن اي توجه ان وجد لتحويل المؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة .

٢- ان التضخم اول ما يضر منه المواطن الكادح الفقير في الاردن وخاصة الموظف والمجندي والفلاح والعامال لذلك يجب ان يتحمل المستفيدين من التضخم العائمون على بعمور او بحيريات الملايين كامل الاعباء مكافحة التضخم وذلك باتباع :

- أ- سياسة ضريبية ترفع الضرائب بصورة ملحوظة على شرائح الدخل العالية وعلى الكماليات .
- ب- فرض ضريبة الارباح الرأسمالية .
- ج- وقف موجه الغلاء باستمرار الدعم لمستحقيه واصلاحه وايصاله لمستحقيه فقط .
- د- تطوير القطاع العام ودعمه وحماية القطاع الخاص المنتج ورفض التخصيص .
- هـ- محاصرة النشاط الطفيلي .

انا اعرف ان هناك عدة رؤى للخروج من النلق المظلم الذي نحن فيه ومرة ثانية فان مربع النلق المظلم هو تهديد حق البقاء والبطالة والتضخم والمديونية ومعالجة كل ضلع من اضلاع هذا المربع ، يحتاج الي موازنة والى مال وفير ولكن ونحن نعرف ذلك يجب ان لا ننسى ان هناك غلاء جديد يطل علينا كل صباح وتضخما لا يجد حلا فنحن لو رصدنا اسعار السلع في الاردن في شهر نيسان عام ١٩٨٩ واسعار نفس السلع الان لوجدناها اضعانا فبنك ارتفاع في سعر كل شي وكل يوم تقريبا .

لقد اصبح من المعروف دوليا خلال الاربعين سنة الماضية ان الحكومات تواجه التضخم بسياسة متكاملة تستند الى وسيلتين :-

- اولا : زيادة الضرائب الامر الذي يحقق امرين : زيادة موارد الدولة مما يساعد على تغطية العجز من موارد حقيقية ، وكذلك الحد من الدخول التي تنلق على الاستهلاك .
- وثانيا : رفع سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره الى زيادة الادخار (اي نقص الاستهلاك) والحد من الشراء بالتقسيط (الاتفاق الاستهلاكي) وترشيد اقتراض رجال الاعمال من البنوك ، اما بالنسبة للاستثمارات الصناعية والزراعية فلا بد من وجود مؤسسات متخصصة لتحويلها بفوائد معقولة تشجع هذا الاستثمار وفرة وتطويره .

لقد اصبحت مشكلة التضخم مشكلة حادة تتصاعد باستمرار ولقد اصبحت مشكلة اساسية تتراجع بمستوى المعيشة وتزيد تكاليف التنمية .

وقد يكون من وسائل كبح وحش الغلاء حظر استيراد السلع الترفيهيه لمدة خمس سنوات وعلى الاقل وضبط استيراد السلع الكمالية والحد من قروض البنوك لكبار الطفيليين الذين يغرقون الاسواق بسلع غير اساسية وهذا يقتضي تكوين البنك المركزي من الرقابة الفعالة على جميع البنوك العاملة في الاردن بما في ذلك التفتيش الدقيق وتوقيع الجزاءات وتوقيف الاستقرار لادارته .

٢- يجب مراجعة مباحثات الاردن مع صندوق النقد والبنك الدولي ومجموعة الدائنين التي تلقى للاردن على الباب بلهنية مراعاة مصلحة المدين مقبل مصلحة الدائن وبذهنية وأولوية اصحاب البيت في ابداء الرأي وهم ابنا الاردن جميعا لا بلهنية ان مطالب البنك الدولي ومطالب الدائنين قدر لا مفر منه.

ثانيا : الجانب الدستوري القانوني

اولا ، اللولين المؤقتة والموازنة :-

١- استحققت الحقبة السابقة بحق تسمية حقبة القوانين الاستثنائية والقوانين المؤقتة ، ويعني هنا ان نتوقف عند هذه القوانين الاخيرة (المؤقتة) ومدى تأثيرها وعلاقتها بمشروع قانون الموازنة المعروض على المجلس .

٢- لقد اجازت المادة (٩٤) فقرة (أ) من الدستور لمجلس الوزراء بموافقة الملك عندما يكون مجلس الامة منحلا او غير منعقد ان يضع قوانين مؤقتة في امور حددتها المادة شريطة ان تعرض هذه القوانين على المجلس في اول اجتماع يعقده وله اي للمجلس ان يقر هذه القوانين او يعدلها او يرفضها الخ .

٣- ان اكثر من نصف الايرادات المحلية الواردة في المشروع (حوالي ٤٧١ مليون هي ايرادات ضرائب ورسوم معظمها يستند في شرعيته الى قوانين مؤقتة صدرت خلال الحقبة المنصرمة ولم تعرض على مجلس الامة بعد حتى يقول كلمته بها اما بالاقرار او التعديل او الرفض .

٤- ولما كان من المحتمل ان لا يقر مجلس الامة هذه القوانين المؤقتة فان الموازنة تكون قد بنيت على قوانين مهددة دستوريا بالتعديل او الالفاء الامر الذي يجعل الواردات المقدرة استناد الى هذه القوانين تقديرات احتمالية بئله على وجود احتمالي .

٥- ولما كانت الموازنة بكاملها مع بياناتها وجداولها هي قانون فانه لا يصح اصدار قانون من المعلوم مسبقا انه يستند الى قانون لم يكتسب صفة القانون النهائية .

٦- ويعترب على ذلك بروز اشكال عملي هام يتعلق بالاجابة على التساؤل التالي :

هل ينظر المجلس اولا في القوانين المؤقتة التي بنيت عليها الموازنة حتى اذا ما انتهى منها نظر في الموازنة ام ان المجلس ينظر ويقر موازنة مبنية على قوانين من المحتمل الفاؤها ، واذا تم هذا الخيار الاخير فما هو

هكذا من المجهول

- مصدر الإيرادات التي قررتها الموازنة في حال إلغاء القوانين التي تستند اليها هذه الإيرادات .
- ٧- ان مناقشة مشروع قانون الموازنة وقراره قبل نظر القوانين المؤقتة التي بني عليها المشروع يشكل بالإضافة لما تقدم مخالفة جسيمة للنصوص الدستورية .

ثالثا ، الاتفاقات والموازنة :-

- ١- تنص المادة (٣٣) فقرة (٢) من الدستور على ان المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزينة الدولة شيئا من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين العامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ، ولا يجوز في اي حال ان تكون الشروط السرية في معاهدة او اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية .

- ٢- ومشروع قانون الموازنة المعروض يعتمد من حيث الاساس على :

أ- اتفاقات قروض .

ب- اتفاقات اعادة جدول قروض .

والامران (اتفاقات القروض واعادة الجدولة) يترتب عليهما بل يترتب عليهما فعلا تحميل خزينة الدولة نفقات يترتب عليهما فعلا مساس بحقوق الاردنيين العامة والخاصة كل ذلك كنص المادة ٢/٣٣ من الدستور .

- ٣- فالاتفاق الذي تبرمه الحكومة للحصول على قرض ما هو اتفاق بالمعنى المقصود بالمادة ٢/٣٣ من الدستور والاتفاق الذي تبرمه الحكومة لاعادة جدول القروض هو اتفاق ايضا بالمعنى المقصود في المادة ٢/٣٣ من الدستور .

- ٤- وكلا النوعين من الاتفاقات المشار اليهما (اتفاق الحصول على قرض واتفاق اعادة جدول قرض) يترتب عليهما تحميل خزينة الدولة نفقات ما ، فتتفق القرض بحمل الخزينة فوائد القرض ومصاريفه ، واتفاق اعادة جدول القرض بحمل الخزينة فوائد ومصاريف جديدة .

- ٥- واذا كانت اتفاقات القروض التي عقدتها الحكومة اهان غيايب مجلس الامة قد تم تنفيذها في جزء منها فان الجزء المتبقي والذي يعاصر تنفيذه وجرد مجلس الامة لان كامل المقتد لا بد ان يعرض على المجلس ليرافق عليه .

- ٦- كما ان اتفاقات اعادة جدول الدين العام قد تمت ايضا في غيايب مجلس الامة وقبل انعقاده مدة قصيرة ، الامر الذي يستوجب عرض هذه الاتفاقات على المجلس .

- ٧- وعليه فان عرض اتفاقات القروض التي اجرتها الحكومة في غيايب المجلس وكذلك عرض اتفاقات اعادة جدول الدين العام على المجلس امر ضروري وحيوي لا يجوز تجاهله قبل النظر في مشروع الموازنة والا كان قانون الموازنة في حال اقراره بدون ذلك - غير دستوري -

الخلاصة

- ١- للاسباب الواردة فيما سبق فائني اطلب تأجيل مناقشة مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ الى ما بعد النظر في جميع القوانين المؤقتة التي استندت اليها الموازنة والى ما بعد عرض جميع الاتفاقات التي اجرتها الحكومة سابقا (بما فيها اتفاقية صندوق النقد الدولي واتفاقيات اعادة جدول الدين) على المجلس .

- ٢- وفي ضوء ما تقدم من ضرورة نظر المجلس في القوانين المؤقتة المشار اليها ونظر الاتفاقات المذكورة اعلاا انسجاما مع نصوص الدستور ليصار بعدئذ الى تقديم مشروع موازنة جديدة من قبل الحكومة لطرح للنقاش .

- ٣- ارجو ان اذكر ان المادة (١١٣) من الدستور تنص على ما يلي :-

(اذا لم يتيسر اقرار قانون الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة يستمر الاتفاق باعتمادات شهرية بنسبة ١/١٢ لكل شهر من موازنة السنة السابقة) .

واخيرا ارجو ان تسمحوا لي بان انهي كلمتي بمطالب لواء جرش التي اعتقد بعدالتها كما اعتقد انها لن تحمل الموازنة اعباء تذكر .

المطلب الاول :

تحويل لواء جرش الى محافظة اذ انني اعتقد ان منطق التوازن في الاردن بين الجنوب والوسط والشمال يقتضي ان يكون في شمال الاردن محافظة ثالثة ، اذ ان جنوب الاردن يحوي ثلاث محافظات هي الكرك ومعان والطفيلة ووسط الاردن يحوي ثلاث محافظات هي عمان والسلط والزرقاء وشمال الاردن لا يحوي الا محافظتين هما اربد والمفرق واعتقد ان منطق التوازن يلزم ان يكون هناك محافظة ثالثة وان منطق العدل يقتضي ان يكون مركز هذه المحافظة مدينة جرش لان هذه المدينة كان لها اعتبارها منذ ايام الرومان ، فهي احدى المدن العشر منذ ذلك التاريخ كما انها تقع على طريق دولي معروف ، وتقع في الوسط جغرافيا واذا ما اشتملت هذه المحافظة على جرش وعجلون فان لواء جرش يبقى هو الاكثر سكانا والاكثر مساحة . وبهذه الحالة فاني اقترح ان تسمى هذه المحافظة محافظة عجلون ومركزها جرش ، ولديا كانت متصرفية جبل عجلون ومركزها ازند .

المطلب الثاني

ان اعمال مبدأ تقريب العدالة للمواطن يقتضي ايجاد محكمة بداية في جرش .

المطلب الثالث

ان جرش منطقة اثرية زراعية سياحية ومن حق هذه المدينة العريقة واللواء الاجمل في الاردن ان يوجد فيه كلية زراعية وكلية اثار ولن يكلف ذلك الخزينة شيئا الا تكاليف نقل هاتين الكليتين من مكانهما في الجامعات القائمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمين...

الموازنة، وكما نعلم جميعاً أيها السادة، لا يحكم عليها بعبارة المجردة بل يحكم عليها بالسياسات والبرامج والاهداف التي تعبر عنها تلك الأرقام، والتي تعمل الدولة على تحقيقها واقعا ملموسا عن طريق المخصصات التي ترصد في قانون الموازنة... ولهذا فإن مناقشتي لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ ستركز بالدرجة الأولى على عنصر السياسات والاهداف والبرامج مستشهدا بالأرقام والمخصصات المقترح رصدها لهذه الأمور حيثما لزم ذلك...

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمين...

لقد استشهد خطاب الموازنة ببعض المؤشرات الاقتصادية ليحكم على سياسات اعتمدت في سنوات سابقة، وهو أسلوبا كان يمكن أن يكون أسلوبا سليما وصحيحا لو أن تلك المؤشرات لم يجد قياسها بالرجوع إلى سنة واحدة فقط لأن النتائج الاقتصادية، سلبية كانت أم ايجابية، لا يمكن أن تكون وليدة مؤشر اقتصادي لعام واحد بل هي حصيلة ممارسات اقتصادية لعدد من السنين ولفترة زمنية معقولة... ولو رجعنا لتطور بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية عبر السنوات العشر الماضية - وهي فترة زمنية معقولة لقياس السياسات والمؤشرات التي نتجت عنها - لوجدنا أن الأردن قد قطع شوطا جيدا في تطوير بنية اقتصاده الوطني، وحقق نسباً متزايدة من الاعتماد على قدراته الذاتية وفقا لما يلي:

- ١- استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالنمو بمعدلات موجبة وبأسعار الجارية خلال السنوات العشر الأخيرة رغم أنها كانت أقل من معدلات النمو التي تحققت في سنوات الظفرة من منتصف السبعينيات وحتى بداية الثمانينات.
- ٢- يقول خطاب الموازنة: "لقد بلغ مجموع الاتفاق على الاستهلاك في الأردن خلال عام ١٩٨٨ حوالي (١٠٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي... وقد اكتفى الخطاب بذلك دون أن يذكر أن هذه النسبة كانت (١٢٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٩ فانخفضت إلى (١٠٣٪) في عام ١٩٨٨ فكان الانخفاض بمعدل (٢٤٪) خلال مدة عشر سنوات حيث يمكن تخمين ذلك عندما نذكر أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ذكره خطاب الموازنة من انخفاض الاستهلاك المحلي خلال السنوات الخمس القادمة (١٩٨٨ - ١٩٩٣) بمعدل (١٣٪)..."
- ٣- أما نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي فقد شهدت انخفاضا مستمرا وعلى وتيرة واحدة منذ عام ١٩٨١

حيث وصلت في ذلك العام إلى أعلى نسبة لها وهي (٤٨٫٥٪) ثم أخذت بالانخفاض المستمر والمنظم حتى وصلت إلى ما يزيد على (٢٦٪) في العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨... ومن الواضح أن حالة الركود الاقتصادي، وتراجع استثمارات القطاع الخاص، واستكمال تنفيذ المشاريع الانتاجية الكبرى قد أسهم في ذلك مع المحافظة على مستوى الاتفاق الرأسمالي الحكومي بحدود (١١٪) من الناتج المحلي وهي النسبة التي يبشر خطاب الموازنة بأنه سيسعى إلى تثبيتها خلال فترة السنوات الخمس (١٩٨٨ - ١٩٩٣).

٤- زادت نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات الجارية من (٥٨٪) عام ١٩٧٩ إلى (٨٥٫٢٪) في الاعوام من ١٩٨٥ - ١٩٨٨. كما أن نسبة النفقات الجارية إلى مجموع النفقات العامة من (٦٤٪) عام ١٩٧٩ إلى حوالي (٧٣٪) عام ١٩٨٤ ثم انخفضت إلى معدل (٧٠٫٥٪) في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨. هذا في الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة فوائد القروض الداخلية والخارجية والتقاعد والضمان الاجتماعي من حوالي (٥٪) في عام ١٩٧٩ إلى حوالي (١٨٪) من مجموع النفقات العامة في عام ١٩٨٨.

٥- وفي عرضه للتطورات الاقتصادية في عام ١٩٨٩ يشير خطاب الموازنة إلى "أن السياسات التي اعتمدها الحكومة قد حققت نتائج مرضية" ولكن الخطاب لم يبين هذه السياسات وأجرائها ومتى تم اعتمادها... ففي الوقت الذي نقدر فيه الجهود التي بذلت خلال عام ١٩٨٩ فإن الإجراءات المالية التي اتخذت في منتصف شهر نيسان ١٩٨٩ هي التي أدت إلى زيادة الإيرادات المحلية وإلى الحد من درجة بعض النفقات ففضلا عن أن مساعي وجهود حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الشخصية هي صاحبة الفضل في الأصل في تأمين مساعدات مالية عريضة بمبلغ (٥١٦) مليون دولار مكنت الحكومة من إعادة الاستقرار النقدي النسبي وتخفيض عجز الموازنة لعام ١٩٨٩ وتحسين وضع ميزان المدفوعات... هذا مع العلم بأنه من الطبيعي أن تزداد الصادرات الوطنية وتخفيض المستوردات وبالتالي بتحسين الميزان التجاري نتيجة تخفيض سعر الصرف.

٦- يتضمن خطاب الموازنة ملخصا "بالأطوار الكلي وبعض الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الوطني الاقتصادي" دون بيان تفاصيل السياسات والبرامج والإجراءات التي ستعتمدها الحكومة لتحقيق أهداف هذا البرنامج، وتلتقي بالإشارة إلى أنه سوف يتم تحويل هذا البرنامج إلى خطة اقتصادية واجتماعية شاملة للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥. ومتحددة هذه الخطة السياسات المتكاملة لتحقيق أهداف البرنامج على مراحل خلال تلك الفترة ويتوقع الخطاب أن يشهد عام ١٩٩٠ نموا معتدلا في الناتج المحلي الإجمالي وأن يستمر التحسن في الميزان التجاري وأن يتوقف التراجع في تحويلات المغتربين.

من الواضح أن هذه التوقعات لن تأتي تلقائيا، إذ كان من الواجب، ونحن بصدد اقرار موازنة تستشرق اتفاق هذه المنجزات، كان من الواجب أن يصار إلى تحديد برامج وتوجيهات وعناصر السياسات الاقتصادية

هكذا من الأهل

والمالية والنقدية التي سوف تعتمد الحكومة في عام ١٩٩٠ لضمان استمرارية تنفيذ البرنامج مع بيان الاسلوب الذي سيعمل لقرارها واعتمادها .

وانني ارى ان خطاب الموازنة كان يجب ان يذكر للامانة التاريخية فقط ، ان برنامج التصحيح قد يوشع بعنله منذ منتصف عام ١٩٨٨ واستكمل بما تم الاتفاق عليه مع بعثة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من توجيهات وسياسات واجراءات اقتصادية ومالية ونقدية وتنظيمية لاعادة الثقة والاستقرار والنمو في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الادخار الوطني وتشجيع الاستثمار والانتاج والتصدير وتخفيض العجز في الموازنة العامة ووتعزيز عناصر ميزان المدفوعات والسور في اعادة جدولة القروض الخارجية بشكل يتفق مع الامكانيات المتاحة ومتطلبات التصحيح . حضرات الزملاء المحترمين :

اما قضية المديونية فان لنا عودة مفصلة لبحثها عندما تنتظر بها اللجنة المالية المكلفة بالتحقيق فيها ، ولكن لنا ملاحظات سريعة ومختصرة حول ما ورد عنها في خطاب الموازنة اذ لا بد من بيان الملاحظات التالية :

- ١- يقول الخطاب بأن المديونية الخارجية بما فيها القروض للمؤسسات المكلولة من الحكومة قد بلغت (١١) مليار و (٧٥٢) مليون دولار ثم تسديد مبلغ (٣) مليارات و (٤٤٨) مليون دولار منها ... هذا يعني بالضرورة ان هناك قروضا قد تم تسديدها بالكامل وبالتالي لم تعد قروضا ولم تبق دينار قائما ... وعليه لا يوجد أي سبب منطقي ولا عرف دولي يبرر ادراج مثل هذه المبالغ ضمن مجمل المديونية .
- ٢- لا يوجد توافق منطقي في محصلة الارقام بين الرصيد القائم غير المسدد للقروض في نهاية عام ١٩٨٨ وقيمتها (٨) مليار و (٣٠٣) مليون دولار .

ص ٢ من الخطاب
وبين الرصيد القائم غير المسدد للقروض في نهاية عام ١٩٨٨ وقيمتها (٨) مليارات و (٦٠) مليون (ص ٥ من الخطاب) ، فالمبالغ التي اعيدت جدولتها خلال عام ١٩٨٩ لا تضاف الى الرصيد القائم غير المسدد للقروض في نهاية عام ١٩٨٨ اذا كانت اقتساطا ، إنما تضاف اذا كانت فوائد قد تحققت وتم رسلتها ... ومن ناحية أخرى لا يتخلض رصيد القروض القائم وغير المسدد في نهاية عام ١٩٨٩ عما كان عليه في نهاية ١٩٨٨ الا بمقدار السداد الكامل ليلغى القروض المدرجة ضمنه او الغاء الرصيد غير المسدود منها وهذا ما لم ينعى به الخطاب ، كما يزداد الرصيد بمقدار القروض الجديدة التي تم التعاقد عليها في عام ١٩٨٩ ... ولهذا وبناء على الارقام الواردة في هذا الخطاب اجد اني اتي الى اميل الى الاعتقاد بأن رصيد القروض القائم وغير المسدد في نهاية عام ١٩٨٩ قد بقي على حاله ان لم يزد عما كان عليه في نهاية عام ١٩٨٨ وليس العكس وذلك لانه لم يتم تسديد بعض القروض بكاملها من جهة ، ولانه يفترض ان رصيد القروض القائم وغير المسدد قد ارتفع بقيمة الفرق بين المبالغ التي سحبت خلال عام ١٩٨٩ وبين الاقتساط التي تم تسديدها في نفس العام .

٣- باستثناء اعادة جدولة المديونية الخارجية المبنية في برنامج التصحيح الاقتصادي فان خطاب الموازنة لم

يتعرض لكيفية السيطرة على تفاقم هذه المديونية وازديادها ... لقد كان الاخرى ان تلزم الحكومة عبر خطاب الموازنة فيما يتعلق بالمديونية بما يلي :

- ١- الغاء المبالغ غير المسحوبة من القروض .
- ٢- وقف الاقتراض لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة ... وقصره على المشاريع الانتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة وتعزيز القدرة الدفاعية لقواتنا المسلحة .
- ٣- وضع سقف للمديونية والتأكد من عدم تزايدها كأن لا تتجاوز قيمة القروض الجديدة التعاقد عليها : والمسحوبة في أي سنة مالية قيمة الاقتساط المسددة في تلك السنة اوان لا تتجاوز خدمة الدين الخارجي في أية سنة مالية نسبة معينة من الصادرات السلعية والخدمات وضمن اطار تناقص فيه هذه النسبة خلال فترة زمنية محددة .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

اما تقرير اللجنة المالية فأنني اورد الملاحظات التالية بشأنه :

- ١- تحدث بالصفحات من ٣-٧ ومحت عنوان " في الاقتصاد الكلي للدولة " عن العيوب والمشاكل الاقتصادية بتعابير عمومية دون ان يحدد بوضوح جذور واسباب هذه العيوب والمشاكل دون ان يميز بين الاسباب والنتائج وترتبط بينها ... لقد كنا نتمنى ملامح ان اللجنة المالية الكريمة وخطاب الموازنة اطلعت المجلس على تفاصيل ووجه الاتفاق بغير حساب وعلى اسباب تلشي البطالة وتفاقم الغلاء وعن رقابة الاسعار وكيفية السيطرة على تغيرها وارتفاعها ثم بيان كيفية علاج هذه الامور جميعها .
- ٢- اما المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي مثل " الجامعات ، الملكية الاردنية ، الطيبة العلاجية ، النقل العام ، مؤسسة المياه والمجاري والمؤسسة الادارية للاستثمار والمؤسسة الاستهلاكية وضريبة المعارف وغير ذلك من المؤسسات والصناديق العامة والتي تشكل موازاناتها السنوية اكثر من نصف موازنة الحكومة (حيث تبلغ ما بين (٦٠٠) الى (٧٠٠) مليون دينار سنويا) لقد اصر مجلس الامة في سنوات سابقة على وجوب مناقشتها وقرارها لان اخراجها من سلطته هو مخالفة دستورية . ورغم ذلك تأتي مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ خلوا من موازانات هذه المؤسسات ... وهذا امر غير مقبول ويجتئز من حق السلطة التشريعية
- ٣- تتر اللجنة المالية على انه ثمة في الوزارة امور ادرجت على انها مشاريع وأسمالية رغم انها في حقيقتها مستمرة وجارية ... ولو انها صلت في خانتها الصحيحة لكان بالامكان ان تخضع الى ما يجب ان تخضع له التلقات الجارية من حيث وجوب انقاصها وتخفيضها دون حرج لا ان يؤخذ امر زيارة هذه التلقات الجارية كل عام ، وكما جرى هذا العام ، وكأنه امر معتمود وذلك لانه اذا كان من الطبيعي ان تفر الاتفاق

ملف من المجلد

الجاري الذي يتعلق بتقديم الخدمات الحقيقية التي لا مناص عنها كرواتب الاطباء والمرضى والمهندسين والمعلمين واساتذة الجامعات والجنود والشرطة والكتبة الزراعيين والماليين والاداريين بل وحتى زيادة رواتب من يقدمون هذه الخدمة الحقيقية ، اذا كان من الطبيعي اقرار ذلك ، فانه من غير الطبيعي اقرار النفقات المساندة لهذه الخدمات الحقيقية والتي قد تساهمها او تزيد عنها في بعض الوزارات والمؤسسات ويدخل في ذلك الحشد الهائل من موظفي الادارة وما يستخدمونه من المكاتب الوفيرة والسيارات ورسوم الهواتف اضافة الى مياوماتهم واجور تنقلاتهم واسفارهم وغير ذلك من الامور التي يمكن توفيرها وتحويلها الى الهند الاماني الذي يتيح اقامة المشاريع الانتاجية التي تسهم في حل مشكلة البطالة والغلاء على السواء.

٤- لقد زادت مجموع النفقات العامة من مبلغ (١٠٠٢٣) مليون دينار معاد تقديره لعام ١٩٨٩ الى (١١٠٥٨) مليون دينار لعام ١٩٩٠. ولقد اقترحت اللجنة المالية تخفيض هذه النفقات بمبلغ (١٥١٣) مليون دينار فقط ... انني اذكر ان دولة رئيس الوزراء الحالي قد اعلن في الجلسة التي عقدت في الديوان الملكي العامر اثناء احداث نيسان ١٩٨٩ والتي ترأسها صاحب السمو الملكي الامير الحسن وحضرها جميع اعضاء مجلس الاعيان ، اعلن دولته انه بعد ان نظر في موازنة عام ١٩٨٩ فانه كان بإمكان دولته ان يخفضها بعشرات الملايين من الدنانير ... اذا كان الامر كذلك بالنسبة لموازنة عام ١٩٨٩ فكيف تزداد موازنة عام ١٩٩٠ . اما كان يمكن تطبيق القاعدة ذاتها على موازنة عام ١٩٩٠ وذلك بتجميدها على المستوى السابق على الاقل او بتخفيضها او انقاصها بدلا من زيادتها .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

اننا جميعا نعلم بأن وضع موازنة معارضة في هذا البلد العزيز لهر من الامور التي لا تدخل في باب اليسر والسهولة نظرا لان الايرادات المتاحة تقصر دائما وبشكل مستمر عن الطموحات والتوقعات والاتفاق المطلوب للاحتياجات الرئيسية ... ولكن ولهذه الاسباب ذاتها فانه لا بد من اللجوء الى افضل الصيغ في وضع الموازنة وتنظيمها ... وبناء على ما تقدم فانني اعتقد ان مشروع قانون الموازنة المطروح ليس هو الصيغة الفضلى والاذا في ضوء الظروف التي مرت وتقر بنا ... واعتقد برأي المعروض ان الصيغة الافضل يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- ١- تخفيض النفقات الجارية الى اكثر من (١٥٠) مليون دينار كما اقترحت اللجنة المالية .
- ٢- تحويل المبلغ المخفض الى جزء كبير منه بالاضافة الى ما يتعلق من حصيلة بيع اسهم الدولة في الشركات لانشاء مشاريع انتاجية تسهم في حل مشكلة البطالة وتحييد البرامج التي تعيق على حل هذه المشكلة.
- ٣- تحديد البرامج والمشاريع التي تسهم في حل مشكلة الغلاء والسيطرة عليها .
- ٤- وضع خطة اقتصادية وطنية كنهية لتحديد ذلك السقف ...

- ٥- تخفيض العجز في الموازنة من خلال وقف الاعفاءات القانونية والمؤسسية .
- ٦- تقديم موازنة المؤسسات العامة مع اعادة النظر في دعم بعض هذه المؤسسات ودمج مع بعضها او الغائها .
- ٧- اعادة النظر في اطار المؤسسي للدولة بهدف ابقاء الاجهزة التي تقدم الخدمات الحقيقية والغاء الاجهزة المساندة التي تحمل موازنة الدولة نفقات لا ضرورة لها .
- ٨- تخفيض الاتفاق على مشاريع الخدمات والبنية التحتية .
- ٩- اعادة النظر في النفقات الرأسمالية لبعض الوزارات والدوائر والتي تتكرر من عام لآخر .
- ١٠- اعادة النظر في اولويات مشاريع الوزارات والدوائر الكبرى .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

ان الظروف الصعبة التي مرت ولا تزال تمر بها المملكة ، لا تسمح بتأجيل في هذه الامور لسنة اخرى ، بل ان الواجب يقضي بالمباشرة بتنفيذها خلال العام الحالي عن طريق اللجوء الى الصيغة الفضلى والاذا للموازنة والاكثر التصاقا واستجابة من واقعنا ومشاكلنا ، فاذا كان تم توجيهها بتقبله مثل هذه الاقتراحات بأن تعاد الموازنة الى الحكومة من اجل تنظيم ابرائها وفصولها من جديد بهدف تحقيق السياسات السليمة المطلوبة السابق ذكرها ولقانه يمكن عندئذ الاستناد الى المادة (١١٥) من الدستور ، والتي اشار اليها الزميل الاستاذ حسين مجلي بحيث يستمر الاتفاق باعتمادات شهرية بنسبة (١٢/١) لكل شهر من الموازنة السنة السابقة .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء ...

ان رأيي بالموازنة سيعتمد على سماع وجهة نظر الحكومة لهذه الاقتراحات . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس
ترفع الجلسة (نصف) ساعة ، ونعود بعدها ان شاء الله .
(وهنا رفعت الجلسة لمدة ساعة وعادت بعدها للاعتقاد)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس
تستأنف جلستنا ، الاستاذ عبد السلام فريحات .

السيد عهد السلام فريحات
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

في معرض مناقشتي لمشروع قانون الموازنة لهذا العام ١٩٩٠ ، ولكوني احد اعضاء اللجنة المالية التي قضت الايام والساعات الطوال من الليل والنهار في تدقيق بنود الموازنة وفصولها وابوابها فانني لن ادخل في التفاصيل السياسية والرقمية لهذه الموازنة .

هكذا من الأهل

بل اعتبر تقرير اللجنة الذي استمعتم اليه مثالا لرأيي حتى بالرغم من عدم موافقتي او ابداء بعضا من التعديلات على كثير من الارقام والمخصصات الواردة في الموازنة والتي كان يتم التصويت عليها وتؤخذ بأكثرية الاصوات من قبل اعضاء اللجنة الكريمة .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الافاضل ...

من هذا المنطلق فاني سأختصر كثيرا حرصا على الوقت الثمين لهذا المجلس الكريم ، ولكن في الوقت ذاته وبقدر حربي على هذا الوقت فاني سأكون حريصا وامينا ايضا على مصلحة المواطنين في اللواء الذي انتسب اليه / وفي نقل همومهم ومشاكلهم وطرحها امام مجلسكم الكريم / باعتبار كل واحد منكم ممثلا للشعب كله / وقد يكون بعضا من همومهم ومشاكلهم مما ينطبق عليهم ينطبق ايضا على غيرهم من مواطني هذه المملكة التي ننتمي اليها جميعا بكل الحب والوفاء والاخلاص .

ومن هذا الباب ولكوني ثابثا منتخبا عن لواء عجلون / وبحكم الصلة الوثيقة بتطور تاريخ هذا اللواء ومعرفتي الدقيقة بتضاريس جباله ووديانه / وهموم شعبه ومشاكل ابناءه في مدته وقراه واريافه / فاني اتوه بصديق وامانة بأن هذا اللواء لم يحصل بعد على كامل حقوقه من العناية والرعاية التي يستحقها من قبل المسؤولين المتعاقبين في الحكم والحكومة .

ولاعطاء لمحة موجزة عن ذلك واتوه ايضا بأن لواء عجلون هذا الاسم التاريخي الذي كان يظل كافة المناطق في شمال الاردن كان يضم فعليا ويتبعه اداريا عدد كبير من المناطق الجغرافية والسكانية سلخت عنه بقرارات او تقسيمات ادارية متلاحقة وان كانت متفاوتة في الزمن والوقت / فأول ما سلخ عنه من شماله خمس من القرى ثم سلخ عنه من جنوبه عدد آخر من المناطق والقرى مثل الجزايزة وورما وخشبية ونجد والحسينيات والمجدل . وفي وقت متأخر جدا سلخ من غربه جزء من الاغوار الوسطى كفور البلاونة وابو عبيدة وكريمة وصليخات ووادي البابس .

ومع ذلك كله فانه ما زال مؤهلا من حيث عدد السكان والواقع الجغرافي ليرتفع مستوى الحكم فيه الى مرتبة محافظة لا ان يلحق بمحافظة اخرى / وهذا ما ينتظره سكانه واهله بفارغ الصبر نظرا للصعوبات التي يعانون منها يوميا على طريق عجلون اريد لتابعة والتميز معاملاتهم الرسمية .

اما من ناحية احتياجات هذا اللواء من الخدمات فاني اخصها بالاتي :

اولا : الزراعة :

ورغم محدودية المواطن في هذا اللواء لكثير من الظروف والتحديات واقباله على الزراعة ببشتى انواعها خضارا واشجارا مفعرا فان زراعته ما زالت بمعثرة لاسباب كثيرة منها :

١- عدم توفر الطرق الزراعية التي تربطه الى ارضه ونقل محاصيلها بوسائل النقل الضرورية كالميكات

وبغيرها الامر الذي اصبح معه كثير من الاراضي التي لا تصلها الطرق مهمة ومن الصعب التفريق بينها وبين الاراضي الحرجية . وكل ما تقوم به الجهات المسؤولة عن فتح مثل هذه الطرق وبعد مراجعات شاقة هي ان ترسل بعض الاليات لفتح طريق ترابية وقد يكون ذلك في نهاية الصيف وما ان يأتي الشتاء واذا بها تنجرف ولا تعود قابلة للاستعمال . ومع ذلك نتحدث كثيرا عن المسألة الزراعية والامن الغذائي وتطوير الانتاج الزراعي وتسويقه .

ورغم اني سأقدم باقتراحات محددة بشأن الطرق الزراعية وغيرها وسأقوم بمتابعة ذلك مع الجهات المعنية فانه لا بد من الاشارة الى بعض المهم منها مثل الطريق التي تربط بين عنجرة ومنطقة الصنصافة / وبين عنجرة ومنطقة سرايبس والحلة السمراء / وكذلك الطريق التي تربط بين الشكارة والرأس الاقرع والطريق الواصلة الى قرية نحدة . وايضا الطريق الموصلة بين قرية راجب والاغوار وهي لا تزيد عن ٧ كم تقريبا . بالإضافة الى طريق الحوطة وحوس راجب . ومن اهمها ايضا اكمال طريق كفرنجمة الزغبدة المتصل بمثلث طريق الباشمية حلالة خربة الوهادنة وبعض الطرق الاخرى التي تخدم الاراضي الزراعية المروية على جوانب وادي كفرنجمة ابتداء من مدينة عجلون ووصولا الى منطقة كريمة ، الاغوار . وكذلك الطريق التي تربط بين خربة الوهادنة والاغوار والطريق التي تربط بين واسون والمرجم . وعدد اخر من الطرق التي توصل اهل عرجان ببساتين الرمان والتين الموجودة في وادي الريان التي اوجدتها الطبيعة وجهد الانسان ولم تسهم بها انواع التكنولوجيا العصرية حتى الان .

ب- من الاسباب المصيبة للزراعة ايضا عملية عدم تبطين الاقنية الزراعية المنفرعة عن الازدبة كوادي راجب ووادي كفرنجمة ووادي عرجان / حيث ان كثيرا من المياه يذهب هدرا ولا يستفيد منه المزارع / ونحن نشكو قلة المياه للري والشرب معا . وقد كان يقوم بعملية تبطين الاقنية بعض الجمعيات الاجنبية اما الاجهزة المختصة في الدولة فلم تقم بشيء من هذا حتى الان .

ج- ومن معوقات الزراعة ايضا : بعض القوانين والانظمة والتعليمات التي تقارصها دائرة الخراج او تقارص بموجبها سلطاتها والتي تمنح صاحب الارض من ازالة كافة الاشجار الحرجية الموجودة داخل ارضه من اجل استصلاحها واستغلالها وتقيد بقبود كثيرة منها وجوب الحصول على رخصة مع ما يلحقها من اجراءات طويلة ومعقدة ومنها عدم السماح له الا بازالة نسبة معينة من الاشجار الحرجية ورغم ضرورها على نمو الاشجار المثمرة .

د- ومن معوقات العملية الزراعية وتوجيه المواطنين نحو استغلال كل شبر من اراضيهم : موضوع قسمة الارض الداخلة ضمن مناطق التنظيم حتى بين الشركاء والورثة الى اقل من اربع دومات وهذا يحرم المواطن اذا كانت حصته اقل من اربع دومات من قسمة هذه الحصة واستغلالها بالزراعة وربما يبنوا بيت وزراعة ما حوله من قبل العائلة لتستغني بذلك عن الشراء واستهلاك ما ينتجه الغير / ومع ذلك ندعو المواطن لشد الحزام والاستغناء عن الاستهلاك بل وبالانتاج .

هكذا من المأهول

هـ- ورعا بكونه معوقا للزراعة ايضا بل هو من معوقاتنا عدم توفير الدور والاشتغال الملائمة وتصنيفها حسب نوع التربة والمناطق الجغرافية لها جبلية ام غورية ام شبه غورية وتوفير الكوادر الارشادية ليختار المواطن ما يلائم ارضه منها . وبالإضافة لتوفير البذور والاشتغال بأسعار معقولة وأهم منها توفير القروض لصغار المزارعين بطرق سهلة وميسورة وبدون فائدة تأكل منه أكثر مما يجنيه . وكذلك لا بد ان يقوم مشروع تطوير الأراضي المرتفعة بدور ايجابي وملحوس بكافة الانشطة والدعم الموكوله اليه / مضافا الى ذلك التفكير بإمكانية امتلاك أو شراء تراكتورات تناسب المناطق الجبلية وبيعها بأقساط طويلة الاجل أو تأجيرها للمزارعين .

فانها / الخدمات الهاتفية : " اي الاتصال بالعالم ونحن حولنا ونحن نودع القرن العشرين " ان اغلب المقاسم الموجودة حتى في بعض القرى الكبيرة والتي بها بلديات او على الاقل مجالس قروية / مثل الهاشمية وحلاوة وخربة الوهادنة وعرجان وبعون وراسون وأوصرة ما زالت مقاسم نصف البية ويخط واحد لكامل البلدة مما يجعل الاتصال حتى الداخلي صعبا ومتعثرا احيانا .

وفي مجال الحديث عن الخدمات الهاتفية اتوقف عند المطالبة بتنفيذ مشروع المقسم الالي لناحية كلفة هذا المشروع الذي كان مقررا تنفيذه ثم توقف لاسباب تجهلها / علما بأن هذا المقسم وضع ليغطي مدينة كفرجة وقرى راجب / والسقينة / وخلص / والحريث / وثغرة زبيد / ودحوس / وذلك بخطوط الية مباشرة / خاصة وان مدينة كفرجة وهي مركزناحية تعاني من نقص شديد في خطوط المقسم الحالي وطلبات تزيد على مئات المواطنين هم باس الحاجة الى الهاتف الذي يخدم اغراضهم ويدير اعمالهم .

وزيادة على ذلك فهناك بعض القرى مما ذكرت أو لم يأت ذكره مثل الصلصانة والموح والسوق والشكارة ولجدة ليس بها اي وسيلة اتصال هاتفي مما يسبب اشكالات كثيرة للمواطنين بحيث لو حصلت حالة طارئة لمريض لما استطاع اهله طلب سيارة لنقله الى اقرب مستشفى .

وفي احوال كهذه لا بد من التساؤل عن الاسباب الادارية والفنية التي تفرس على هؤلاء الناس ضرورة البقاء في المعاناة بينما غيرهم يهيم لهم الاتصال بشعبي اقطار العالم مجرد الضغط على زر سحري تكنولوجي . قد يقال في معرض الرد على هذه المطالب ونحن نعيش حياة تقشف وتراجع الى الوراء / واذا كان الامر كذلك فلماذا ما زلنا نرى بين ارقام الموازنة ملايين وعشرات الملايين مرسدة لمشايخ اقل ضرورة من ذلك .

فالنا / الخدمات الصحية / مستشفيات / مراكز / عيادات / صحة عامة / وسلامة البيئة . معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

عندما نتحدث عن الخدمات الصحية فأننا نتحدث عن الانسان الذي هو عماد كل شيء . في هذه الحياة وهو الهدف لكل ما نقوم به من اعمال وانا نخطط له من مشاريع ووضعنا الامتحان وسلامته لا بد ان تكون في سلم الاولويات .

من هنا اعرج على القول بأن العناية الصحية في لواء عجلون متدنية جدا ومستمرة في التدهور الى ابعد الحدود . واول الاسامي ان لم يكن ثالثها في هذا المجال ما اصطلح على تسميته بمستشفى الايمان في لواء عجلون/ هذا المستشفى الذي قامت بتأسيسه جمعية خيرية اجنبية منذ ما يزيد على الخمسين عاما . وبدلا من ان تترك لادارة تلك الجمعية ليكون مستشفى صغيرا ودينا . وبعد ان رصدت المخصصات لهذا مستشفى حديث في اللواء يعني بالغرض ويغطي الاحتياجات من حيث الابنية والاسرة والتجهيزات والكوادر ، فاذا بالناس هناك يلجأون بقيام الجهة المعنية بشراء المستشفى المصمم قبل خمسين عاما ، وابقائه على وضعه القديم في كل شيء . لا أجهزة حديثة ولا معدات ولا ابنية مضافة ولا كوادر فنية كافية . ولم يعرف احد حتى الان اين وكيف ذهبت تلك المخصصات .

اما المراكز والعيادات فهي قليلة جدا ولا تغطي كافة القرى والتجمعات السكانية / وان الموجود منها تنقصه الكوادر والجهزة والادوية ولا يعني بالغرض المطلوب . ناهيك عن التعقيدات التي نشأت بعد الفصل بين وزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية . وما أحدثه التمييز بين الاطباء بعد صدور وتطبيق نظام الخدمة المدنية الاخير والذي كانت له انعكاسات كبيرة على حسن الاداء .

اما في الصحة العامة وسلامة البيئة / فلا بد من التذكير بصوت مرتفع الى مشكلة تلوث المياه في وادي كرفجة نتيجة توجيحه مجرى المياه السائبة من محطة تكرير مياه المجاري المقامة على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة كرفجة وعلى طرف الوادي / حيث تصب تلك المياه / اي مياه محطة التكرير / في مياه الوادي وتختلط معها الامر الذي ادى الى ظهور بعض الامراض الوبائية نتيجة لسكن المزارعين حول الوادي وكذلك نتيجة لسقي الحشائر واللواكح المزروعة في تلك المناطق من المياه الملوثة .

وكذلك فان الامر يبدو اشد خطورة في وادي راجب الذي اصبحت مياهه ملوثة ايضا علما بأنه مصدر الشرب لاهالي تلك القرية ورغم وصول المعلومات وتبادل المراسلات بين الجهات المسؤولة عن المياه في المحافظة وبين وزارة المياه والتي فانه لم يتحرك ساكن حتى الان / وكان الناس وحياتهم في تلك المناطق لا قيمة لها على الاقل في نظر بعض المسؤولين .

وايضا / التربية والتعليم

تشكو بعض المدارس وخاصة في القرى من عدم وجود المعلمين والمعلمات المتخصصين بمادة التدريس علما بأن الخريجين من امثال تلك التخصصات ينتظرون دورهم لدى ديوان الخدمة المدنية بفارغ الصبر / بل اصبحتوا يكونون جيشا من البطالة تهدد امن المجتمع . خاصة وان النظام او الاسس المتبعة حاليا لدى ديوان الخدمة في عملية التعيين واولوياته غير منفصلة وغير عادلة / حيث ان اسس المفاضلة بين الخريجين يجب ان تكون فقط بين خريجي السنة الواحدة ويجب الا يمين خريج من السنة التي تأتي بعدها الا بعد الانتهاء من خريجي السنة السابقة عليها . هذا صعبا مع مراعاة التخصصات

هكذا من الأهل

وفي مجال التربية والتعليم ايضا هناك شكاوى من الصعوبات في التنقل التي يواجهها المعلمون والمعلمات اللذين يلتحقون بمعهد تأهيل المعلمين في اربد علما بان معهد عملون فيه من التجهيزات والكوادر ما يؤهله للقيام بهذه المهمة . كما انه يلاحظ ان التأهيل قد اقتصر على العاملين في التدريس فقط ويحرم منه من يعمل في الادارة علما انه معرض في اي وقت وحسب الحاجة الى العمل في ميدان التدريس .

وهناك مشكلة تشكو منها جميعا وهي تدريب الكوادر المؤهلة للاعمال المهنية المطلوبة / ومع ذلك نجد طلاب قسم الزراعة للتحفيظ بالمدرسة المهنية الشاملة في عنجرة لم يخصص لهم اي قطعة من الارض في حرم المدرسة او قريبا منها ليمارسوا فيها تطبيقات عملية للزراعة حسب المساقات التي يدرسونها نظريا .

خاصا : المياه والشرب

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الافاضل ...

عندما كنا نشغل الميزانية من خلال اللجنة المالية مع بعض المسؤولين كنا نسال احيانا كثيرة عن بعض المشاريع التي رصد لها مخصصات للتنفيذ وهي ما زالت قيد الدراسة فتنتلني اجابة / ربما نتعنا / او نحاول ان نلق انفسنا بها / واثاء المناقشة مع المسؤولين عن المياه وقبلهم بعض الخبراء / تبين لنا ان ما نسبته ٤٦٪ تقريبا من المياه يتسرب من الانابيب ويضيع هدرًا وهذا بالتالي ينعكس على ارتفاع كلفة المياه على المواطنين من جهة ويؤثر على طاقة المخزون العام للمياه الذي نعاني من نقصانه او نهدى تخوفنا على الاقل تجاه هذا المخزون .

ونتيجة لهذا الخلل الفني او الاداري فاننا نجد مشاريعا للمياه قد انتشرت وتم توصيل الانابيب الى كثير من القرى وكلت الدولة مبالغ طائلة / ومع ذلك فانها ما زالت معطلة ولا يستفاد منها / واضرب مثلا على ذلك المشروع المسمى بشروع غرب جرش والذي انشئ ليستفيد منه عدد كبير من القرى التي لا يحصل بعض سكانها على تنكة الماء الا يشق الاتساع مثل قرى الحسينيات ونجد والراس الاقرع والشكارة والموج والصوق والساختة واللاخرة والزراعة حتى راجب ذات المياه الملوثة . هذا المشروع رغم استلام السلطة له من المتعهد منذ عامين او يزيد وبعد ان تمت جميع التوصيلات وبناء الخزانات والتجارب / اصبحت المواسير ياكلها الصدأ وبقي المشروع معطلا بحجة عدم توفر المياه الكافية للضخ / وهنا نسال ان كان هذا الادعاء هو الصحيح / كيف صمم المشروع وكيف اجريت دراساته واحيلت عطا مائه / من المسؤول عن ذلك وما ذنب الناس الذين مستهم الفرصة بوصول المواسير الى بيوتهم قبل عامين ومع ذلك ما زالوا ينتظرون حلا ربما بمعجزة تأتيهم من السماء .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء ...

معلمة ان اطلت عليكم وقد وعدتكم بالاختصار ومعلمة ان اسهيت بالتفصيل عن سجلون ولوائها / رغم اني لست اقلها ولا طائفها متقصيا / زاروك قام الادراك بانتي في هذا الموقع عملا لهذا الشعب من اقصى جنوبه

وبادته حتى اقصى الشمال فيه . وانما كان ذلك لاني انطلق من واقع مر ومعاناة قاسية المسها حيثما مكثت هناك او التقيت بأي شريحة من شرائح الاهالي والسكان حيث اجدهم يتحدثون بمرارة تابعة عن حرمان عانوا وما زالوا يعانون منه الكثير / وانا هنا اتقن على دولة الرئيس وهو ليس بعيدا عنهم / وعلى زملائه الوزراء وغيرهم من المسؤولين ان يتفصلوا بالقيام بزيارات ميدانية الى تلك المناطق ليطلعوا بانفسهم على كثير من الوقائع التي ذكرت او تلك التي نسيتم ذكرها . وفي النتيجة وترجييا على ما اسلفت فاني اطلب تنفيذا سريعا وعاجلا لتلك المطالب والمشكلات سواء من خلال ما تم رسده في موازنة وفي بنود وقصود هذه الموازنة / او من خلال مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة لهذا العام .

لنحن ما جئنا هنا الا للمشاركة بمعالجة قضايا الوطن وهوم المواطن / بروح من المسؤولية الجادة والامانة الصادقة في القول والفعل والعمل .

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الاستاذ نايف الحديدي

السيد نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

اننا نجتمع اليوم لنناقش مشروع قانون موازنة الدولة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ وقانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٣) للسنة المالية ١٩٨٩ ، ولما كانت هذه المناقشة مناسبة هامة يتطرق فيها النقاش الى من كانت هذه الموازنة من اجل خدمته من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فانني بادئ ذي بدء اتقدم بالشكر الى الحكومة الخلف والحكومة السلف لتجاوزهما الازمة الاقتصادية بنجاح مما ادى الى استقرار سعر الصرف للدنيار الاردني واسترداد الثقة بالاقتصاد الوطني ووقف تراجع النمو الاقتصادي ولون تراجع حوالات المقيدين الاردنيين العاملين في الخارج مما ادى الى التحسن في الميزان التجاري . وانني اطلب ان تستمر الحكومة في تثبيت البرنامج التصحيحي للاقتصاد والعمل على تثبيت سعر الصرف للدنيار الاردني والى البدء في اعادة الثقة والعمل على ارتفاع سعره مقابل العملات الاجنبية . اخذ بعين الاعتبار نشر المعلومات من خلال وسائل الاعلام على اوسع نطاق لما في ذلك من فوائد عديدة لا مجال لذكرها .

هكذا من الأهل

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمون...

لقد جاء خطاب الموازنة شاملاً شافياً يعرض ممتاز للوضع الاقتصادي القائم وترجمة للبرنامج التصحيحي الاقتصادي ولكن المحاسبة ركن أساسي لصالح الامر وكل مسؤول يتقن تحت الحساب والمراقبة ، فتشحن النواب برأينا الشعب ويحاسبنا من خلال تجمعاته وجمعياته وصحافته والفراده والسادة الوزراء يتقنون للمسؤولية امام مجلسنا هذا لتحاسبهم بواسطة ديوان المحاسبة الذي نأمل ان يكون معظوما ومؤهلا للقيام بدوره وقادرا بان يقوم بمسؤولياته وفق أحدث اساليب المحاسبة والتي في الامور بسرعة ولهذا درسنا مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٠ وتبين ما يلي :-

- ١- ان تقدير الإيرادات لعام ١٩٩٠ للضرائب على الدخل والارباح مبالغ به جدا عن عام ١٩٨٩ حيث كان الإيراد في عام ١٩٨٩ يبلغ (٥٤) مليون دينار فقد قدر لعام ١٩٩٠ بمبلغ (١٠٠) مليون دينار أردني أي بزيادة (٤٦) مليون وبدون شرح تبرير السياسة الضريبية القائمة التي تمثلت في زيادة الضرائب وخاصة ضريبة الدخل .
- ٢- تقديرات الإيرادات الجمركية لعام ١٩٩٠ كان بزيادة (٤١) مليون دينار عن عام ١٩٨٩ وبدون تبرير .
- ٣- من اطلعنا على قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٨٩ ظهر لنا عجز في تقدير الإيرادات بمبلغ (٨٥) مليون دينار منها (٦) مليون عجز في ضريبة الدخل .
- ٤- قدرت النفقات في الموازنة بأقل مما كانت عليه عام ١٩٨٩ ولكن من الاطلاع على قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٨٩ تبين أن النفقات تزيد عما هو مخصص لها في قانون الموازنة فقد ظهر تجاوز في إجمالي النفقات لعام ١٩٨٩ بمبلغ (١٠٤٥٣٥٠٠) مليون دينار .
- ٥- ان عجز الموازنة لعام ١٩٩٠ بلغ (١٩٩١) مليون دينار ولاحظنا بتقلق شديد تمويل هذا العجز من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الخارجية والداخلية المباشرة الى الخزينة حيث ان هذه القروض هي من أخطر أنواع القروض التي تضع الخزينة في مأزق مالي يصعب الخروج منه حيث ان العجز هو فرض على الخزينة ويجب ان يغطي من الإيرادات وضيقت النفقات وان الدين لا يسدده بدون وفاء عالية وان هذه العملية تشكل عبئا ماليا كبيرا على الاقتصاد مما يؤدي الى ان يصبح مدعاة للقلق على الوضع الاقتصادي كما لا نعرف مقدار العجز الإضافي المتوقع من انخفاض تحصيل الإيرادات وزيادة النفقات في نهاية العام الحالي مقارنة بالعجز الإضافي لعام ١٩٨٩ والمبين في قانون ملحق الموازنة لعام ١٩٨٩ حيث بلغ العجز الإضافي (١٣٩٨٠) مليون دينار وبذلك ارتفع العجز وأصبح (١٣٣١٣٣) مليون دينار .
- ٦- كما لاحظنا انهم لم يحدد اقتطاع القروض الخارجية والداخلية التي قروض متحصل عليها الخزينة كما هو مبين في تغطية العجز .

- ٧- من خلال قراءتنا الى ارقام الإيرادات المحلية المقدرة والنفقات المقدرة لاحظنا ان مجموع الإيرادات المقدرة من الضرائب على الدخل والارباح والضرائب الجمركية والتي تبلغ في مجموعها (٣١٢) مليون دينار أردني لا تغطي العجز في الموازنة وفوائد القروض الداخلية والخارجية فقط والتي تبلغ في مجموعها (٣٧٤٤) مليون دينار أردني هذا ان تم تحصيل جميع المبلغ المقدر للإيرادات وبدون عجز اضافي .
- ٨- تبين ان مديونية الاردن الله اعلم تزيد عن (ستة مليارات) دولار علما ان اية مديونية تزيد عن (ثلاثة) مليارات دولار تكون قد تجاوزت خط الامان الاقتصادي ووضعت البلد في مأزق مالي لا تسمح طاقته المالية على التسديد وتوجب عليه شد الاحزمة والخضوع الى برنامج تكييف وتعديل شاق على المواطنين . كما ان نسبة الدين في اي بلد يجب ان لا تزيد عن (٤٠ ٪) من حجم انتاجها المحلي ولكن من خلال قراءتنا للموازنة تبين ان حجم المديونية يزيد عن (٣٠٠ ٪) من حجم الانتاج المحلي كما انها تجاوزت (٢٠٠٠) دولار للفرد الواحد .
- ٩- مع الاسف الشديد ولا نعرف ما هي الاسباب ان اقليم البادية الأردنية بما فيه من خيرات وما فيه من سكان لم يأت له ذكر كيف يمكن للبدوي الفقير ان يعيش هو واطفاله دون مساعدة ، دون تعليم ، دون تأهيل ، دون مساكن صحية ، دون طرق ، نريد تقرى الله فقط والمساواة كغيرنا .

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمون...

اننا وبحمد الله ننعم بالامن والاستقرار في هذا البلد الرابط المكالح على اطول خط للمواجهة بفضل قيادة الحسين الحكيمة التي وقفت بصلابة امام الضغوط الخارجية والتحديات التي كانت في متعوى الخطورة ودقة الظروف .

وبناء عليه فأنتي اوصي عن قناعة تامة نظرا للمتغيرات السريعة ان تلبي حاجة القوات المسلحة والامن العام والمخابرات والدفاع المدني وان يستبعد من الاذهان تخفيض المبالغ المخصصة لهم بل على العكس دعمهم دعما كائنا فكينا لهم للقيام بمسؤولياتهم وتطوير وحداتهم وفقا للاساليب الحديثة التي تعتمد على الوحدات المائلة في جميع أنحاء العالم . هذا ويقوم الامن العام والدفاع المدني في بداية تطوير جديدة تتعلق والمهمات الملقاة على عرائقهم تجاه النمو السكاني وادامة الاملحة والمعدات المتوفرة بين ايديهم اما الراي ليس لمن سمع .

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمون...

انتهو هذه المناسبة متضرعا الى الله العلي القدير ان يكلاء بعزته وقدرته صمود الامل الاعزاء ابناة الانتفاضة في فلسطين العزيزة وان يقرهم من النصر المؤبد المين قال تعالى (ان تنصروا الله ينصركم ويثبت الكتابكم) صدق الله العظيم .

ملحق من الملحق

ويعجبهم لجنود الاعداء وصمودهم البطولي ووقفتهم يدا واحدة وصفا واحدا وقلبا واحدا انتزعوا اعجاب العالم واحبوا القضية امام الراي العام العالمي وعرف العالم اجمع ان الامة العربية قادرة على تحقيق امانيتها وتحرير ارضها واستعادة المقدسات . وانا اذ تبارك الانتفاضة نرجو من الحكومة ان تقدم كل عون حقيقي ممكن لها حيث ساعدت الانتفاضة على الغاء فكرة الوطن البديل ونقل الحقيقة الفلسطينية الى جميع العالم بكل دولة وهيئاته منظماته كما اطالب ان يعد برنامج وطني شامل تشارك فيه المؤسسات الرسمية والشعبية كافة لمساعدة الانتفاضة ماديا ومعنويا .

معالي الرئيس... حضرات النواب... اخواني الاعزاء...

على اسرائيل ان تفهم جيدا ان الدماء المهرقة البريئة في فلسطين لن تنسى ولن تمحوها الذاكرة بسهولة وان الانتفاضة المؤثرة بعون الله لن تتوقف مهما عظمت التضحيات الاعتداء على النساء والاطفال وقطع وتكسير الاطراف والسجون والاعباد والرماس المطاصي والقنابل المحرقة والغازات السامة وغير ذلك مما يعرفه قادة اسرائيل وغيرهم من المخاضات الارهابيين المتعصبين ، واغلاق المدارس وتجويع العرب وتشريد العائلات وارهابهم وبكاء الشكلى وحزن العرب الى وطنهم ومقدساتهم في القدس والتحليل وجميع فلسطين من الصعب ان تعددا للآثار من الصعب ان تمر بسهولة التي يتصورها قادة اسرائيل . ان دعوى الاسمية التي يتبجح بها شامير منذ بداية هذه الدولة ان دعوى الاسمية التي يتبجح بها شامير عانت منا شعوب العالم وها هو اليوم يجدد هذه المقولة قهيدا للهجرات التي بدأت ومعها بدأت حمامات الدم في فلسطين المحتلة اذا لم يفهم باللغة العربية فأنني اقول له : will have blood , They say , Blood will have Blood . راقول للاسرائيليين " تأمرون الناس بالهروتسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب افلا تفعلون .

لن ننسى شهداء الشعب الفلسطيني في فلسطين وضربا وشاهدا ولن ننسى شهداء الجيش العربي الباسل في القدس وفي باب الراد وفي حوران وفي قرية وقليلية وعلى طول خطوط الهدنة من جنين الى رجم المدفع جنوبا . ولن ننسى شهداء الجيش العراقي الباسل الجاهدين في مثلث جنين - قباطية ولن ننسى شهداء الجيش المصري والشعب المصري الذي لا زال يعاني من جراء الاعتداءات المتكررة كيف ننسى هذه الترافل وكيف ننسى قوافل شهداء الامة العربية الذين ضحوا بأرواحهم بعيدا عن اهلهم وعزوتهم ولذات اكبادهم طلبا للشهادة في سبيل فلسطين .

معالي الرئيس... حضرات الزملاء الكرام...

تقيم اسرائيل مراسم عسكرية في قرية ميساد احياء للذكرى مائة في قرية ما يسمى قرية "مساد" الذين كما يدعون الذين قتلوا قبل ٣٠٠٠ عام ، وانا ارجو الاخوة ردا على هؤلاء الزملاء ان نزرع خابية في جنوب الاردن ان

وسطها ، شمالها او باديته تقيم فيها مراسيم لشهداء الامة العربية في فلسطين كل عام . ان رئيس حكومة اسرائيل يعمل الان بجهد من اجل اسرائيل الكبرى يتنادي بالسلام ويقول قولا اخر ولقد علمتنا التجارب والايام ان اليهود اذا ارادوا ان يعتبدوا ملتعلوا حوادث على الحدود وفي اماكن يختارونها ان الرقت قد حان لأن تتكاثف وتتعاون وترص الصفوف وتنهذ الاحقاد والفن وأن يكون كل مواطن خفير . في سبيل الدفاع عن امتنا العربية وفي سبيل استعادة حقنا في فلسطين علينا ان نرده دائما قول امرؤ القيس " نحاول ملكا او نموت فنعدرا " نحاول فلسطين او نموت فنعدرا .

معالي الرئيس... حضرات الزملاء...

الاردن هو ملاذ مشوار الامة العربية وهو الحصن الحصين الذي ستنتقل منه جعافل الثورة العربية الكبرى الى اهدافها في فلسطين بمشيئة من الله . الحسين الأول والمجاهل الغر الميامين ضحوا بكل شيء من اجل فلسطين ومقدسات الامة العربية وقد سرتنا واثار جوانحنا ان الحكومة الفلسطينية والشعب اليمني الموحد يرفعون راية الثورة العربية الكبرى اعترافا من الامة العربية بقدسية هذه الثورة صمود الاردن امن الاردن قوة الاردن بقاء الاردن هو بقاء للامة العربية وعزه ورفعه لها . يا اسرائيل يا دولة المنصرية يا دولة الظلم والعدوان اذكرك للعبرة فقط لعل الذكري تنفع المؤمنين : فلسطين والاردن معبر هام بين الشرق والغرب احتلها الاشوريون واليونانيون والرومانيون والبيزنطيين والفرس والصليبيين والمغول والانجليز والفرنسيين وغيرهم ابن ذهبت هذه الامم وابن ذهبت هذه الشعوب والجيش الجراة ذهبوا جميعا وبقي العرب والمثل البدوي يقول : ليس عيبا ان تكون بطينا ولكن العيب النسيان .

لقد عرفنا الطريق ولن يثنتنا عن اهدافنا شيء بأذن الله مهما طال الزمن ولن تخيفنا الأسلحة والصواريخ والمعدات العسكرية المتطورة والتهديدات والاضغوطات تذكرنا ان الانتفاضة هي بداية الطريق - طالبنا بالارض مقابل السلام ورضينا بما لا ترضى به وتحملنا ما لا طاقة لنا به ولا زلتم تفكرون وتعملون للتوسع وتهجير العرب من وطنهم .

معالي الرئيس... زملائي...

نؤيد المبادرات العراقية التي تدعو للسلام وحسن الجوار ووقف التسليح العسكري الذي لا يستفيد منه الا اعداء الامة الاسلامية كما وتدعو الاخوة الاثراك الى دراسة الوضع المائي فيما بينهم وبين العراق وسوريا . ووقف المشاحنات الاقليمية بسرعة في لبنان .

اما بالنسبة لما ذكرته اللجنة المالية من الاخوة الكرام ، لم تثبت اللجنة المالية في قرارها رقم " ٢ " تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ العيوب والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كادت تزدي الى تدهور الاستقرار

هكذا من الأهل

بشكل واضح ومن حق الشعب ان يعرف كل الحقائق عن تفاقم واتساع هذه الكيوة لان الأمور لن تستقيم اطلاقا اذا بقي الناس يسيرون في ظلام دامس كثيف ودون معرفة السبب والمسبب وخاصة لأن خطاب الموازنة خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وجوها مختلفة. واللجنة المالية في قرارها تحت منحنى خطاب الموازنة كما انها لم توضح ايضا المسؤول عن افراق البلد بالدين الداخلي والارجاء والقرارات غير المدروسة كما ذكرت ايضا والبعيد عن روح المسؤولية في النهج الحكومي تجاه الاقتراض الخارجي والداخلي ، لأن البحث في الأزمة مستقبلا سوف يطول وقر بسياسة الاتفاق دون حساب " بدون حساب " .

١٤- ان خطاب النوايا المرجح من وزير المالية ومحافظة البنك المركزي السابقين الى صندوق النقد الدولي يتحدث في مجمله عن فرض مجموعة من الضرائب على الفنادق والمطاعم وتذاكر السفر وزيادة رسوم تصاريح العمال الأجانب وزيادة ضريبة المطار للمغادرين وتفعيل نظام الضرائب وسياسات تخفيض سعر المياه والدعم المقدم لإنتاج القمح واستحداث ضريبة الاستهلاك التي لا اعرف عنها شيئا ومراجعة النظام الضريبي بشكل شامل واصلاح هذا النظام عن طريق ادخال ضريبة القيمة المضافة وتوجيه معونات للفقراء . على أسس أكثر انتقائية واصلاحات جبركية .

معالي رئيس مجلس النواب
الاخوه الزملاء

كما تلمسون في هذا الخطاب هل تعتقدون ان مثل هذه السياسة المالية يمكن تطبيقها على الشعب الذي يطالب بالعمل وتخفيض الأسعار كل يوم الأمر متروك لتراكم علما بأن صندوق النقد الدولي لا يمكن ان يتعامل في مديونته .

١٥- الابد شمول كافة المؤسسات العامة في موازنة العام المقبل لأن عدم شمولها في الموازنة هذا العام مخاللة دستورية ومصادقة اللجنة المالية عليها ضرورة جدا هذا العام : ملاحق الموازنة غير دستورية والتخصيص الملحق بالموازنة يطلب من مجلس الأمة ومصادق عليه من قبل المجلس . وخص التلفزيون تدفع من قبل مالك الجهاز فقط وارجو ان تدفع ضريبة المجاري على المستفيدين فقط لأن هذا الأمر لم تتطرق له اللجنة المالية في ناس يدفعوا ضريبة مجاري وهم يعمدون جدا ، ولم تصلهم المجاري اطلاقا .

١٦- طلبات المنطقة الانتعاشية الرابعة : -
أ- استيعاب جميع المخرجين والعاملين المحليين الذين يقدر مجموعهم حوالي عشرة الاف ونصف منهم ثلاثة الاف شابة وشباب .

ب- بناء مدارس جديدة وقد تستغنى عنها ابناء اقربنا الى عمان ولكن لا توجد عندنا مدارس مبنية من الحكومة الا قليل بمؤسسة الدولة ومن خريف الممارضة الذين يدفعون لصندوقها منذ تأسيسه فطلب استيعابهم الى مناطق أخرى جميع المناطق بحاجة خاصة جدا الى مدارس بدل المدارس

- المستأجرة وبناء كلية حرفية لتسد طلبات الشركات في مدينة سحاب الصناعية .
- ج- بناء ملاعب رياضية وقاعات للاجتماعات العامة .
- د- بناء مستشفى في منطقة سحاب وآخر في الجزيرة وعيادات صحية ومراكز صحية .
- هـ- تعبيد الطرق داخل القرى والمناطق السكنية وكذلك الطرق الزراعية وروبط القرى مع بعضها بعضا .
- و- ايبصال المياه والكهرباء والتلفونات الى المناطق التي لم تصلها المياه والكهرباء مثل خربة السوق وجارا والبادودة والحناقر ومعسكر الاجئين في زيزيا عندهم (١٣٠) طلب تلفون وهم من اكبر التجار ولكن ما في عندهم تلفونات .
- ز- ايبصال المجاري الى جميع الأتعا وروبطها بالشبكات الرئيسية .
- ح- السماح للأهالي بتأجير مخازنهم لعموم الصناعات نظرا للظروف الاقتصادية الحاضرة . تأسيس محافظة لجنوب عمان وعموم دوائر الدولة (والفت النظر الى ان دائرة البيطرة لا تؤدي الخدمات بالشكل الصحيح لقلة موارد .
- ط- فصل جميع بلديات والمجالس القروية عن مدينة عمان بأسرع وقت ممكن هذا هو مطلب اساسي هذا من المطالب الرئيسية وهو فصل البلديات عن عمان .
- ي- الأيعاز الى مؤسسة النقل العامة للوصول الى كل الأحياء بشكل دائم واذا تعذر ذلك التصريح للأهالي بشراء باصات تخدمهم .
- ك- توزيع الواجهات العشائرية بأسرع وقت ممكن .

١٧- أزمة البطالة

معالي الرئيس ... اخواني الزملاء الكرام ...

هذه الاشياء التي يتقنها من اجل حسب تقديري وتفكيري من اجل تخفيف الازمة :

- أ- السعي بجدية لبيع المنتوجات الأردنية بالمقايضة يعني عدا الاسواق التي تأخذ الفوسفات والبوتاس ، الاسواق الرئيسية المعروفة التي تأخذ المواد الخام منها ايجاد اسواق تالية ، وهذه الاسواق يمكن تسويق المواد الخام عليها بالمقايضة .
- ب- التوجه الى جميع البنوك بالمساهمة في خلق مشاريع انتاجية في كل دول العالم البنوك تساهم في خطط التنمية وتخلق مشاريع في كل منطقة ، مشاريع زراعية ومشاريع صناعية وغيرها ، والبنوك عندنا تتضخم ولا ترى شي .
- ج- الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية عندها من الأموال ما يمكن ان يأسس عدة مشاريع زراعية الحديث مع هذه الجمعيات من قبل المسؤولين يمكن ان يخلق شيئا جديدا .
- د- النقابات على اختلافها عليها واجب ان تحل مشاكل النقابيين لتأخذ مثلاً ، نقابة المهندسين الزراعيين ، المشاريع الزراعية لا تحتاج الى نقد كثير ، لو اشترتوا مثلاً محاربت البهم اشترتوا

هكذا من الأهل

معدات، اشترى بروت للزراعة، في الاغوار في المساحات التي للحكومة، وأجرتها وتشغلوا فيها يمكن ان تغلق لهم عملا.

ز- الأيعاز للصناديق كصندوق قروض البلديات والأيتام.

ح- المؤسسات كمؤسسة الضمان الاجتماعي والمقاعد المدنين والبريد وغير ذلك.

د- الجامعات عليها ان تتفاعل مع الشعب، وعليها ان تشد الأحزمة، كما تشد الأحزمة نحن، وعليها ان تدرس، وعليها ان توجه، ولا تقبل بأن احنا ندفع للجامعات فليس، وما يعطونا مردود على الاقل دراسات او توجيه وذلك اضعف الايمان.

هـ- اعادة مؤسسات الطرف الى ما كانت عليه لتشغيل اكبر عدد ممكن ووقف بيع الدولارات والعمل الصعبة في الاسواق السوداء.

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمون...

هذه قراءة سريعة الى مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٠ مع ملاحظتنا عليه. ونطلب من الحكومة العمل على:-

- ١- ضغط النفقات لتغطية العجز في الموازنة.
- ٢- التقليل من الاعتماد على الدعم الخارجي.
- ٣- وضع قيود على اقتراض الحكومة من الداخل والخارج.
- ٤- تشجيع الاستثمار الخارجي.
- ٥- العمل على زيادة الصادرات الوطنية السلعية.
- ٦- مكافحة التضخم النقدي بما يؤدي الى خلق اقتصاد سليم وقوي وقادر على النمو والاستمرار وترشيد الاستهلاك.

٧- العمل على وقف ارتفاع الاسعار السريع الذي يكتوي به كل المواطنين.

٨- الاسراع العام بتحصيل المبالغ للخرينة على مؤسسات الدولة والمواطنين الان، الموجودة في مستودعات الدولة، فنحصل على مبالغ لا بأس بها. وانا اقول لكم بانني اذا بعنا الموجودات المخزونة، ويمكن ان تكون تالفة الان، الموجودة في مستودعات الدولة، فنحصل على مبالغ لا بأس بها.

ايها الاخوة... هذه امانة في اعناقنا، لقد رايت في المستودعات اشياء لا ضروره لها، ولا يمكن اطلاقا ان تستفيد منها الدولة، فلماذا تبقى في هذه المستودعات، لماذا لا نعرف، لماذا الادوية القديمة، لماذا المعدات القديمة، لماذا السيارات القديمة، ان بيع هذه الخردوات، خيلنا نسميها، سيحلب لنا نقدا جديدا، وبالامكان خلق مشاريع من هذه الموجودات المستودعات.

٩- وقف التقلبات المكلفة والتقاعد المبكر للرهبان خيرة الدولة.

١٠- وقف الاتفاقيات التسويقية مع الشركات الاجنبية واقتصارها اذا لزم على الشركات الوطنية واتباع النظم المعمول بها في جميع بلدان العالم.

هذه الاتفاقيات التسويقية، وهنالك اتفاقيات بين شركة البوتاس مع جماعة من اليابان وهنالك اتفاقيات للتسويق وهم لا يعملون شيئا، الاولى ان يعمل الاردني لهذه المصالح، وهنالك اتفاقيات مع أوروبا، وهنالك اتفاقيات مع امريكا، الاولى ان يشتغل الاردني، ويعيش عيشة كريمة، بذل ان تضيق هذه المبالغ وتذهب ولا نحدد عليها اطلاقا، وها هي الاتفاقيات مرجوة، تفضلوا شوفوها عند الفوسفات هرن والبوتاس.

وختاماً فأنتي اتوجه بالدعاء الى الله العلي القدير ان يطيل عمر جلالة الملك الحسين المعظم واعي وقائد المسيرة وان يأخذ بيده لما فيه عزة ورفعة هذا البلد وتقدمه ونموه وازدهاره.

(رينا لا ترغ قلبونا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) صدق الله العظيم.

معالي رئيس المجلس السيد الاستاذ هشام الشراري، احنا لدينا ستين متكلم، الاخوان اللي طالبين الحديث ستين، لحد الان الي تكلموا (خمسة عشرة)، اذا بقينا على هذا الحال قد تطول الشغلة علينا طويلا، فننتحمل شوية وقت.

تفضل السيد هشام الشراري

السيد هشام الشراري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... الاخوة النواب المحترمون...

لقد كان درب التطور والتنمية شاقا وطويلا، وكانت الانجازات بحمد الله ورعايته على مستوى الجهد المخلص والعمل الدؤوب، وما زال الشوط امامنا ممثنا امتداد الطموحات الكبيرة الراسعة، نحض على طريق الخير فالصلاح اسرة اردنية واخوة خلف الراية الهاشمية الحفافة، معتمدين على الدوام على عزم ابنا الوطن وانتمائهم في بناء صرح المجد والمنعة.

وان التي تشيد بنا جديدا وتزور ارضا طيبة وتنتج من ثرواتنا ما يعزز القدرة الذاتية لتلقتي مع اليد القوية التي تحمي استقلالنا وتحفظ منجزاتنا وتنشر الأمن والطمأنينة في ارجاء الوطن ونفوس ابنا، وهذا التكامل بين مؤسساتنا المدنية والعسكرية كان الاساس في بناء الدولة القوية وسيكون بعون الله الركن الرئيسي في البناء والتطور.

ولم يلق العمل المتواصل في سبيل بناء الجبهة الداخلية المتماسكة حائلا دون انطلاق جهودنا الى المدى الأوسع عربيا ودوليا.

فالاردن حامل رسالة عربية الجذور قومية التوجه يؤمن بالتفاعل والتكامل مع اشقائه العرب كما يؤمن بالتفاعل والتكامل مع اشقائه العرب كما يؤمن

هذه من الأشغال

بالاتفتاح على العالم والتعاون والحوار مع جميع الشعوب الصديقة ومن هذا النهج اكتسبنا مصداقيةنا الحقيقية واخذنا مكانتنا الرفيعة بين دول العالم .

اما بالنسبة لشعبنا العربي الفلسطيني الذي يواجه بالثبابة عن امته حدة الهجمة البربرية الصهيونية التي محطمت على ايدي انتفاضته ضد اطماع التوسع الاسرائيلي واحلام الغزو الاستيطاني المدعوم بالامكانيات الامريكية الهائلة والمتنوع بالرعاية الغربية الواسعة فله منا محبة الاعجاب وعلينا له واجب الرعاية والدعم بكل ما نقدر ونستطيع ، وكل خير او تقدم يحضى به المواطن الاردني على هذه الارض هو دعم له وسند وظهير ولشهدائنا الرحمة وشرف السبق الى اشرف ميدان .

ويسعدني بهذه المناسبة ان اشيد بدور الاردن الفعال في بناء مجلس التعاون العربي وابارك لاقبنا العربية اعلان ميثاقه وتطلع اليه في وطننا هذا بأنه يشرى لكل المؤمنين بالوحدة العربية ودعوة كريمة لكل قطر عربي بان يلتحق بركبه ويسير على عهده وبهذه المناسبة فأنني احى الشعب العراقي الشقيق على شجراته البطولية واشيد عاليا بالدور الرائد الذي تؤديه القيادة العراقية ممثلة في سيادة الرئيس صدام حسين الذي رفع رأس الامة العربية عاليا ودافع عن كرامتها ووجودها بشرف وتضحية والذي لم تأخذ نشوة النصر فمد يده الكريمة للشعب الايراني يدعهم الى كلمة حق وموقف صدق بنهى العداوة مع الامة الاسلامية ورغم انه ليس مقام المجاملة بين الاشقاء الا اننا نشن غالبا دعم سيادة الرئيس صدام حسين وشعبه الشقيق للاردن ووقوفه مع جلالة قائدنا وقبائدهما بواجب حماية القضية الفلسطينية ورعاية انتفاضة شعبنا في وجه الاحتلال البربري .

معالي الرئيس ... ابها الاخوة المحترمين ...

يعتبر قانون الموازنة العامة اهم وثيقة تقدمها الحكومة سنويا للبرلمان فهي ترجمة لسياستها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي ضوء ارقامها تستطيع تحديد مسار الدولة وتوجيهها خلال عام مقبل وفي ضوء هذه الارقام نستطيع تحديد الصلة العامة للسياسة المالية للدولة هل هي توسعية ام انكماشية ، هل تركز على اقتصاد انتاجي ام اقتصاد استهلاكي هل تعالج مشاكل البطالة وارتفاع الاسعار والتضخم بشكل عام ودعم الانتاج وزيادته وعدالة التوزيع في المجتمع والعمرة ليست في حجم المخصصات المرسودة وإنما العمرة في كيفية انفاقها وحجم مردودها للمواطن .. لان المواطن الاردني مرل (٥٢.٥ ٪) نفقاته العامة والباقي من المساعدات والقروض حيث بلغت نسبة القروض (١٨ ٪) من نفقات الدولة العامة وبلغت نسبة المساعدات (٢١.٥ ٪) من تمويل الاتفاق العام .

ان التأمل في هذه الارقام وهذه النسب يستدعي مراجعة شاملة عميقة .. كيف تعالج هذه المشكلة .. كيف نعتمد على انفسنا في تمويل انفاقنا وفي تحقيق اهدافنا الاقتصادية دون الوقوع في مجال التأثير والضغوط الخارجية .. كيف نحقق الاستقلال الاقتصادي الكامل .. ان هذا الامر يحتاج الى مشاركة جميع ابناء هذا الوطن

حتى يكون هذا القرار قرارا وطنيا شاملا .. فهذا يتم في التخطيط السليم من خلال ادارة كفؤة نزيهة تستحق استخدام الموارد وانفاق المال العام وتحسن وضع الحلول الشافية الواقية للخروج من هذا النفق المظلم الكبير لان الافراد بالقرارات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي الفاضل اوصلنا الى مآنحن عليه وفيه .. لنا اطالب الحكومة الموقرة ان تكلف نخبة من الاكاديمين والمختصين لمعرفة ان كلفة انتاج المحروقات حقيقة مرتفعة او منخفضة او ان كلفة الانتاج الزراعي في الاغوار او كلفة الاستثمارات التي وضعت في الاغوار تتناسب مع مردودها المتوخى اقتصاديا وغلاتها هل خلقت فرص عمل جديدة وهل وفرت دخلا مقبولا للمزارع وغذاء مفيد للمواطن لماذا لا نبدع في وضع الحلول لمشاكلنا ولدينا اصحاب الفكر والابناح ؟

لماذا لا تكلف كل كلية في الجامعات للعمل على مشروع او مؤسسة موازنة لتخصصها ويكون الجزء الاكبر من تخصصاتها في البحث العلمي حول موضوع تعاني منه وبشكل تحديا للاقتصاد الوطني ؟ لماذا لا يتحول المنظرون والمعارضون والرافضون والمتفجعون الى جزء من المشاركة في وضع القرار ولتصعب جهودهم مع الجهود الرسمية لبناء الوطن وتجيئبه المحن ؟

معالي الرئيس ...

ارجو ان تسمحوا لي ببعض التحفظات على تقرير اللجنة المالية :

- ١- توحيد او دمج الاقراض الزراعي مع المنظمة التعاونية ، فالمنظمة التعاونية هي مؤسسة اهلية ، فيجب تغيير القانون قبل المطالبة بدمجها .
- ٢- تخفيض موازنة الجامعات (ستة) مليون دينار ، كيف نطالب بالتخفيض وننسى الوقت نطالب استيعاب اعداد كبيرة من الطلاب بدخول هذه الجامعات .
- ٣- تخفيض موازنة البلديات لها مردود سيء على البلديات والمواطنين ، للاستحلال في الوقت اخف من الاستحلال في المستقبل لرفع اعطاء الاراضي المتزايد .
- ٤- تخفيض موازنة الامن العام ، كيف نطالب ونحن نركز على دعم جهاز الامن والارتفاع بمستواه لحماية المواطن .
- ٥- نطالب باعادة مسؤوليات ومهام هيكلية ، وهيكلية تنفق اقليم العقبة وتقبلها لتصبح مركزا للتخطيط والتنفيذ لكافة برامج وخطط وتنمية وتطوير اقليم الجنوب .

معالي الرئيس ... ابها الاخوة ...

تشكل الزراعة العمود الفقري للانتاج في بلدنا الاردني وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة اعتقد ان اهتماما بسيطا بالزراعة في المرتفعات سوف يعود على وطننا بالخير وعلى انساننا بالعمل والدخل ففي

هكذا من المأهول

محافظة معان اقترح الترجيعات الزراعية التالية :

- ١- ايجاد محطة الياه زراعية تابعة للمنظمة التعاونية لتأجيرها الى المزارعين الذين لا تسمح مساحات ارضهم بشراء الياه ، وان سمحت فان احوالهم المادية تحول دون ذلك ووجود مثل هذه المحطة في الشريك يخدم هذه الغاية ويحققها .
- ٢- ان مشكلة الاراضي الزراعية في الشريك مثلما هي في وادي موسى وكما هي الحال في معان انها تعاني من عدم امكانية الفرز بين الملاك او الورثة لصغر الارض وقلة الموارد .. ان دراسة دقيقة لهذه المشكلة وتسهيل فرزها سوف يسهل علي الناس مباشرة العمل في اراضيهم وانني اطالب دائرة الاراضي ان تهتم بهذه القضية باسرع وقت .
- ٣- ان اقامة السدود الترابية لا تكلف كثيرا على الدولة ونحن بحاجة الى كل قطرة ماء نجود علينا بها السماء واقامة ادارة خاصة لاتشاء مثل هذه السدود او حتى بناء سدود في الودية في منطقتي وادي موسى والشريك والبادية الجنوبية سوف يلقى من المنظمات الدولية المتخصصة مساعدات ربما شملت كلها واقترح ان تبدأ الدراسات من المهندسين الذين تضيق بهم المكاتب لتمسح كامل التراب الاردني لتحديد مواقع السدود ومن ثم السعي لاتشائها الا بأول وحسب توفر الامكانيات .

الصحة :

تتاز محافظة معان باتساع المسافات بين مواقعها الادارية واتساع الرقعة في المحافظة وبعدها عن عمان يدعونا الى المطالبة :

- اولا - ان تهتم الدولة بمستشفى معان والعقبة وضرورة تزويدها بالمؤهلات المتخصصة امر ضروري وضرورة توفر العلاج والادوات واللذين باتا مزار شكري من كل مراجع .
- ثانيا - ضرورة الاهتمام بمركز صحي وادي موسى ومركز صحي الشريك .. حتى لا يصبح مركزا صحيا شكليا ينقصه المختص وينقصه الدواء ان احوال الناس وينعدم بأكثر من اربعين كيلو متر عن مستشفى معان يستدعي بالضرورة ان يعالج المركز الصحي في وادي موسى او الطيبة او الشريك معظم الحالات التي تصل اليه .. والاطباء المختصون بحمد الله كثيرون والادوية يجب ان تتوفر لعدم وجود صيدليات ولعدم توفر الامكانيات .

النقل :

ان اشتغال معظم أبناء المحافظة في قطاع النقل دفعني لدراسة مشكلاتهم ، واعتقد انها في حالة غير مرضية . وتتمثل في :

- اولا : ضرورة تحديد سعر جديد لنقل الطن الواحد امام انخفاض الدينار وارتفاع قطع الغيار وقلة الحمولة .
- ثانيا : ضرورة وضع دراسة فعلية لقطع الغيار .. ان سعر قردة الكاوشوك في الاردن يزيد على ٧٠٠ دينار وهذا السعر وضع بعد دراسة دقيقة كما قالت وزارة التعمين .. بينما شراء نفس النوع من تيرك بعد دفع الجمارك الاردنية عليه ينقص عن هذا السعر بحوالي ٧٥ دينارا علما بان الجميع يعلم ان التاجر في السعودية يدفع جمارك وان ربحه كبير جدا .
- ثالثا : لقد حان الوقت في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ان يعطي دور التعمين اولا الى السيارات الاردنية التي تكتوي بكل هذا الغلاء في القطع وغيرها والتي تدفع ضريبة دخل عالية .
- رابعا : ان ضرورة فتح مكتب لتقابة السراقين للشاحنات في مدينة معان امر ضروري وملح ونحن نطالب وزارة العمل على تحقيق ذلك .. وبهذه المناسبة اتنا نطالب معالي وزير النقل بدراسة موضوع اتحاد الكراجات والرسوم التي يتقاضاها وما هو سنده الشرعي او القانوني الذي يعتمد عليه لجبايتها وما هي الخدمة التي يقدمها للشاحنات واصحابها .

التعليم

لم تعد الجامعات المنتشرة في ربوع الاردن بحمد الله منبرا علميا فقط وانما هي ايضا وسيلة لتثقيف وتطوير ومصدر عيش للمحيط الذي تبنى فيه .. ويحلم أبناء محافظة معان بان تنشأ الدولة بين ظهرانيهم وفي مقر المحافظة جامعة .. وتعلم الان كلفة الجامعة .. لكن الارض في مدينة معان التي سجلت باسم الجامعة تزيد على ٣ الاف دونم ..

ودولة رئيس الوزراء تحدث في الرد على خطاب الثقة بانهاء النية لبناء اكااديمية للدراسات الاسلامية ومن اولى من مدينة معان بهذه الاكااديمية !! وان هنالك مبان للمدارس لم تستعمل بعد ، والحاجة اليها ليست ملحة وبالامكان البدء بالاكااديمية الاسلامية بواحدة من هذه المدارس التي سبق لدولة رئيس الوزراء الحالي ان امر بها وخصص لها المخصصات استباقا لحاجة المحافظة للمدارس وتذكرا محافظة معان كل مرة نرى فيها هذه الابنية التي تزيد على بعض ابنية الكليات في الجامعات الاخرى ..

اتنا نناشد ابر عماد الذي نعرف مدى حب الناس له في معان بان يحقق وعد جلالة الملك ببناء جامعة في معان فيأمر دولته بان تكون الاكااديمية الاسلامية فيها كما لاحظت تخفيض مخصصات الجامعات (٦) مليون ارجو ان تعاد طالما نحن نطالب الجامعات بالتوسع في القبول لمواجهة التوسع المطلوب .

التطوير الحضري والاسكان :

انفلتت الحكومة على شوارع العقبة واحيائها الكثير من الجهد والمال .. ولكن الحكومة السابقة وعندما جاء

هكذا من المأهول

دور تنظيم الاحياء الفقرة في العقبة اركلت بهذه المهمة للتطوير الحضري .. والتطوير الحضري يريد ان يربح فقرر توسيع الشوارع ومد الكهرباء والماء ولكن على حساب المستعبد من الفقراء .. في الوقت الذي مدت هذه الخدمات لكل حي في العقبة على حساب التنظيم .. اتنا نطالب برفع هذا الخيف عن هذه الاحياء ومسواتها بغيرها .

اوضاع البلدات والمجالس القروية بالمحافظة :

ليسعدني ان اذكر امام مجلسكم الكريم الدخول التي قفزت قفزات هائلة في زمن حكومة مضر باشا الاولى بالنسبة للمجالس البلدية والقروية .. ولكننا وحتى هذه اللحظة نشعر ان البلدات والمجالس في محافظة معان وريما في المملكة بحاجة الى دراسة كاملة لادخالها وقروضها واطاها .. ان كلا منها يشكو عجز الامكانيات وتراكم القروض وتزايد الفوائد .. ان هذه المؤسسات ذات الصلة المباشرة اليومية بالمواطن اهميتها لا تحتاج الى برهان والعناية بها ودراسة اوضاعها هام ومستعجل .

السياحة :

لم تخصص مبالغ كافية للتسويق السياحي .. علما بان السياحة لو استثمرت استثمارا جيدا لكان مردودها اكثر من ٣٠٠ مليون دينار ويلاحظ بان محافظة معان لم يكن لها نصيب يذكر في هذه الموازنة علما بانها تحتوي على كثيرا من الاماكن السياحية بالاضافة الى العقبة والبترا مثل قلعة الشريك . ومطار معان ، وبنوراما الحميمة "لتجسيد وقائع معركة الحميمة من الناحية العسكرية والتاريخية" وتخصيص جزء من مردود السياحة لبلدية وادي موسى حتى تتمكن من تطوير مدينتها وتعميد الشوارع بها وبناء الارصفة لانها وجه الاردن السياحي الذي يحكم من خلاله الزائر على مدى التقدم والتطور الذي وصلنا اليه .. كما لا ازال اجد في تأسيس مؤسسة خاصة او شركة عامة تساهم فيها الدولة لتكون مصدرا جاذبا سياحي ومصدرا رئيسا لدعم ميزانية المدفوعات .. كما اطالب بانشاء كلية فندقية وعلوم سياحية في مدينة معان والعقبة امر ضروري .

اما الهوائيات :

تشكو محافظة معان من سوء التمسك الاتي الذي يعمل لديهم وصعوبة الاتصال احيانا وسوء تسجيل مطالبات المكالمات التي يطلبونها بعدم وجود نظام يسجل على المشترك بدقة ما طلبه من مكالمات .. ان ضرورة ان تكون محافظة مثل معان لديها قسم الكتروني حتى لو من المقاسم التي سمعنا عن استفتاء عمان عنها لقللة ارقامها او خطوطها امر اصبح واضحا وحتى تتساوى المحافظة بغيرها من المحافظات ..

صيادوا الاسماك :

مشكلة الصيد في خليج العقبة ليست جديدة والسبب في هذا ان الدول المجاورة السعودية ومصر منحت الصيادين الاردنيين في الصيد في مياهها الاقتصادية والخليج لا يصلح للصيد لوجود شعب المرجان فتعطلت مهنة الصيد التي كانت تعيل مئات الاسر وخسر الاردن موردا للسماك هام جدا . نرجو من الحكومة ان تبادر فورا لاتشاء شركة لصيد الاسماك في اعالي البحر الاحمر وغيره وان يعطي الصيادون فرصة المساهمة فيها والعمل عليها وان تشرع في الاتصالات الاخوية بالطرق الرسمية بمصر والسعودية لتلليل اية عقبة .

المشاريع الصناعية في المحافظة :

قامت الدولة مشكورة بانشاء صناعات ضخمة كان موقعها بالصدفة ضمن حدود المحافظة وهي باذن الله خير وبركة للاردن جميعا .. الا ان الظروف الصعبة للناس والبطالة المتفشية تجعل لابنا المحافظة تطلعات للعمل في هذه المشاريع التي بين ظهرائهم وعلى مقربة من بيوتهم :

اولا -

نعلم ان لدولتكم الباج الطويل في اجبار شركة الزواج في مدينة معان رغم محاولات نقل المادة لمكان اخر يعني به المصنع ويرجو ابنا المحافظة ان يكون الخط القادم لبنا العبوات الزجاجية بنفس المكان وان ينظر بسياسة جادة في تشغيل ابنا المحافظة فيه لقرهم منه ولتوفير شروط العيش لهم هناك .

ثانيا -

بالنسبة للتوسعات التي استوعبت ادارتها العدد الجيد من ابنا المحافظة في مناجمها ولكننا نطمح بالمزيد ونرجوا ان يكون سكن اسر العاملين بالشيدية في مدينة معان لتوفير السكن والمدارس والهواتف والطرق والمستشفى والمسجد والتاجر وكل الخدمات لهم هناك . واتنا نحن نطالب بان تقوم الحكومة مشكورة بتلبية طلب الشركة بانشاء المجمع الصناعي في الشيدية ان تشترط الدولة على الشركة بناء مساكن العزاب من الموظفين بنفس الموقع وبناء السكن العائلي في مدينة معان .. كما نضم صوتنا لصوت الشركة باعتماد منطقة حرة لهذه الصناعات الكيماوية حتى يتشجع المستثمرون ويقوم المشروع الذي سيقدم فرص عمل نادرة للجميع .

وخقاعا فان بعد المكان حائز للحكومات احيانا على تلبية بعض المطالب الادارية التي لا تزيد في تكاليف الدولة شيئا ان ترفيع مديرية قضائي الشويك وادي موسى الى متصرفية يرفع على المواطنين هناك الازدحام والاياب منها الى معان لمراجعة الحاكم الاداري .. ووجود معظم الدوائر في وادي موسى والشويك من صحة وشرعية وارضية ودفاع مدني ومخفر شرطة ومالية حافظا لهذا التغيير الذي لا يكتفى غير الاسم ويحل للسكان مشكلة طالما تطلعوها اليها .

هكذا من المأهول

معالي الرئيس ...

الدم الشكر للجنة المالية على جهدها المشكور وأشكر للحكومة عنايتها واهتمامها باحتياجات كل الوطن كما يريد جلالة الملك حفظه الله وسدد على دروب الخير خطاه .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس الاستاذ سلامة الغوري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

ان الحديث في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ يتطلب وقفة مطولة عند كل رقم ورد في هذا المشروع سواء منها الأرقام الواردة والمتعلقة بالنفقات الجارية أو تلك المتعلقة بالنفقات الرأسمالية . ورغم من شمول مشروع الموازنة للكثير من القضايا التي تم الوطن والمواطن والتي من شأنها ان ترفع من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وتسير بالاردن نحو التقدم والتطور .

الا ان مشروع الموازنة لم يعطي الاهتمام الكافي والمتوقع في رصد المخصصات للمحافظات والألوية . وهذا يعني ان بعض المحافظات ستخرج من باب الموازنة في نهاية السنة المالية الحالية كما دخلته في مطلع العام . ومنها محافظة الزرقاء . فنصيب محافظة الزرقاء .

من مجمل الاتفاق العام كما هو وارد في مشروع قانون الموازنة لا يتناسب والحجم السكاني الكبير لهذه المحافظة التي تضم في مدنها واحياها أكبر تجمع سكاني في المملكة بعد العاصمة عمان .

وباستعراض البنود الواردة في مشروع قانون الموازنة للعام الحالي ١٩٩٠ لا بد ان اسجل بعض الملاحظات التالية :

بلغ حجم الإيرادات الفعلية من الرسم الجمركية لعام ١٩٨٩ (١٧٢) مليون دينار بينما يقدر حجم الإيرادات في الرسم الجمركية للعام الحالي ١٩٩٠م (٢١٢) مليون دينار أي بزيادة قدرها (٤٠) مليون دينار . السؤال هو من اين ستأتي هذه الزيادة ؟ وهل سيكون هناك زيادة في الرسم الجمركية للعام الحالي ؟ خاصة وأن حجم الاستيراد قد انخفض في نهاية العام الماضي وكذلك سيكون في العام الحالي كما ورد في المشروع ان حجم التحصيل الفعلي لإيرادات ضريبة الدخل للعام الماضي قد بلغ (٥٢) مليون دينار بينما يتوقع ان يكون حجم التحصيل للعام الحالي (١٠٠) مليون دينار أي بزيادة قدرها (٤٨) مليون دينار . هل من المتوقع زيادة نسبة الضريبة المفروضة على الأفراد في العام الحالي ؟

معالي الرئيس ... الأخوة النواب ...

لقد زادت تكاليف المعيشة خلال العام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٨٨ ما نسبته (٢٥ ٪) وكان نصيب :

المواد الغذائية ما نسبته (٢٠ ٪)

الملابس والاحذية (٦٥ ٪)

السكن (١٣ ٪)

السلع والخدمات الأخرى (٣٥ ٪)

ان ما نرجوه ان لا ترتفع تسب الزيادة في اسعار مثل هذه السلع للعام الحالي مع البحث عن السبل الكفيلة بتخفيض اسعار هذه السلع .

معالي الرئيس...

ان محافظة الزرقاء بحاجة الى الانصاف وأهالي المحافظة يأملون من هذه الحكومة ان عمل على انصافهم وإيلاء محافظتهم المزيد من الرعاية والاهتمام في سبيل تطوير المحافظة وتقديمها .

خاصة وان محافظة الزرقاء عانت من الاهمال طوال السنوات التي مضت فمدينة الزرقاء بحاجة الى الكثير من الخدمات والتطوير ولا بد من إيلائها الاهتمام الكافي . ومن المطالب الدائمة والمستمرة للمحافظة أورد الآتي :

١- في مجال الشباب :

ايجاد مدينة رياضية متكاملة في المحافظة حيث خصصت قطعة أرض منذ عشرة سنوات لها وتوالت الوعود كل عام للبدء بتنفيذ هذا المشروع الذي أصبح حلم أبناء هذه المحافظة .

لا بد من دعم الاندية الرياضية في محافظة الزرقاء والمساهمة من قبل الدولة في انشاء الملاعب الرياضية والأبنية الخاصة بها اسوة بباقي المحافظات .

تفعيل وتطوير مديرية الشباب في المحافظة وتزويدها بالطاقات والكفاءات والكوادر لتقوم بدورها الفاعل ايجاد مركز شباب في مدينة الرصيفة لخدمة الحركة الشبابية في المدينة .

٢- في مجال السياحة والآثار

كما هو الحال في كثير من القطاعات فإن الزرقاء سيئة من الناحية السياحية وحماية الآثار . فالقصور الأثرية . وما أكثرها في محافظة الزرقاء بحاجة الى الاهتمام والرعاية والترميم والتسويق السياحي .

وأحراش بيرين مناسبة لأقامة منتزه قومي يكون له الأثر الكبير في تدعيم السياحة في المحافظة وإيجاد متنفس لأهالي الزرقاء والرصيفة . الذين يعانون الكثير نتيجة الكثافة السكانية في مدنها .

هكذا من الأشهر

٣- البلديات

ان البلديات الموجودة حاليا بحاجة الى الدعم لتقوم بدورها الفاعل في خدمة المواطن لتأمل في زيادة مخصصاتها لتستطيع الاستمرار في اداء رسالتها وتطوير مدتها لتواكب التطور الحضاري الذي نشده جميعا ولتطوير الريف في هذه المحافظة لأرجو ان يصار الى ايجاد مجالس بلدية في كل من الأزرق ، وبيرين ، ودقرة ، والعالوك . لتوفير العدد المطلوب لترقيتها من مجالس قروية الى بلديات ولكون بعضها مراكز ادارية كما هو الحال في الأزرق ، وبيرين .

ان المخطط التنظيمي الهيكلي لمدينة الزرقاء صدق في عام ١٩٧٦ بطريقة غير مدروسة ومستعجلة لذلك جاء غير ملائم مع واقع حال المدينة ولا يفي بالحاجة امام التوسع الذي اصاب المدينة والتطور الذي شهدته . لذلك بأنه لا بد من اعادة وضع مخطط تنظيمي هيكلي جديد على ضوء التوسع الذي لحق في المدينة من جميع الجهات .

٤- المواصلات

ان التقدم والتطور الذي اصاب مختلف التجمعات السكانية في المملكة لا بد ان يصل الى قرى المحافظة التي هي بحاجة الان الى الكثير من الخدمات ومنها ، ربطها بالمقسم الاثني المباشر . وزيادة الشعب البريدية فيها مع تفعيل الشعب البريدية الموجودة حاليا وزيادة الشعب البريدية في مدينة الزرقاء ، والرصيفة والتجمعات السكانية الكثيرة في المحافظة .

٥- الصحة

في مجال الصحة العامة ان الزرقاء ، المدينة والزرقاء ، المحافظة بحاجة الى فتح المراكز الصحية في مدينة الزرقاء ، والرصيفة والضليل وقرى المحافظة والعمل على توزيع المراكز الصحية حسب الكثافة السكانية . تعلمون ان في الزرقاء ، مستشفى حكومي واحد يقدم خدماته لسكان المحافظة الذين يزيد عددهم عن نصف مليون نسمة هذا امر غير عادل بالنسبة لمناطق اخرى . لذلك يجب ان تولي الحكومة امر ايجاد مستشفى حكومي اخر للحاجة القصوى وليكن ذلك في العام الحالي .

خاصة ان الارض المخصصة لهذه الغاية موجودة منذ ما يزيد عن خمسة اعوام على طريق ياجوز ليخدم الرصيفة والزرقاء .

٦- البيئة

- التلوث البيئي في الزرقاء امر لا يحتمل ومصادر التلوث البيئي كثيرة منها :
- مكب النفايات التابع لأمانة عمان والذي استخدمته في منطقة الرصيفة .
- المصانع والشركات .
- محطة تنقية الحربة السمراء .
- محطة تنقية ابو نصير .

ولد نتج عن ذلك القضاء على الزراعة على اطراف سبل الزرقاء نتيجة تلوث المخزون المائي على سبل الزرقاء . حيث اصبحت الأبار الأرتوازية في المنطقة ملوثة . كما ان محطة تنقية الحربة السمراء اودت الى هجرة السكان التاطنين في المنطقة لأراضيهم نتيجة تلوث المياه والروائح ولكثرة البعوض فيها . والان اصبحت جميع المزرعات المروية وغير المروية في مناطق الهاشمية والحربة السمراء وام الصلح والسفينة مهددة بالتلوث . وما يقال عن اثار الحربة السمراء السلبية يمكن ان ندرجه على قري ناحية بجرين حيث ان المياه الملوثة من مجاري ابو نصير تهدد السكان والنهات والحيوان في المنطقة .

هذه بعض مسببات التلوث وما نجم عنها في منطقة الزرقاء والتي لم نجد في مشروع الموازنة اي اهتمام بها اورصد المخصصات للقضاء عليها ومعالجتها بشكل نهائي .

٧- الزراعة

ان محافظة الزرقاء تضم مساحات كبيرة صالحة للزراعة وللرعي اذا ما حدث اهتمام من الحكومة . كما ان الغالبية العظمى من ابناء المناطق التابعة للمحافظة يعيشون على الزراعة وتربية الماشية . ولان المحافظة تفتقر لمصادر المياه فان الحكومة مطالبة بعمل السدود المائية في مناطق الضليل والأزرق والمنطقة الشرقية من المحافظة لتجميع المياه في موسم الشتاء ولأستفادة منها في الزراعة وتربية المواشي بدل ان تذهب في مجاري الأودية دون فائدة .

وكذلك ما نرجوه من الحكومة السماح لحفر الأبار الأرتوازية في المنطقة . وفي مجال تطوير الأراضي المروية ومشروع تطوير سبل الزرقاء . فان المشروع بحاجة الى الأهتمام الخاص من معالي وزير الزراعة للأطلاع على العمل حيث ان المواطنين غير مقتنعين في هذا المشروع لأنه لا يفي بالغرض الذي وجد من اجله والعمل به مزاجي من ناحية التجريف والسناسل التي تقيمها الشركة المنفذة للمشروع .

كلنا من الشعب

٨- التعليم العالي

بارغم من أن محافظة الزرقاء ترفد الجامعات الاردنية بالأعداد الكبيرة من الطلاب الا ان هذه المحافظة محرومة من جامعة حكومية وبذلك فإن طلاب المحافظة يدرسون في الجامعات الأردنية في الجنوب أو الشمال أو الوسط .

وبالنظر الواقعية نجد ان اعداد طلاب المحافظة الذين يدرسون في هذه الجامعات يشكلون مصدر ارقام مادي لدورهم والذين هم في الغالب من ذوي الدخل المتدني وكذلك يشغلون حركة كبيرة في النقل على الطرق . ان اقامة جامعة حكومية في الزرقاء لها دور ايجابي كبير في توفير جزء من المبالغ في حركة النقل والمحروقات . ويجب ان تنقل هذه الخدمات الى المواطن ولا ينتقل المواطن في الزرقاء للبحث عن مثل هذه الخدمات في شمال وجنوب المملكة .

ان الزرقاء تحتاج الى جامعة واهل الزرقاء ينظرون الى هذا الطلب ويحدوهم الأمل ان يتحقق طلبهم على يدي هذه الحكومة .

٩- القضاء

الزرقاء بعددها السكاني الكبير وبحجم القضايا الموجودة فيها بحاجة الى انشاء مبنى محكمة يتناسب مع هذا الحجم الكبير من القضايا المتزايدة يوما بعد يوم وليكن مبنى يتناسب مع حجم المراجعين . ويوفر المناخ المناسب للعامل في القضاء لاداء رسالتهم على اكمل وجه . وانني اطلب من معالي وزير العدل زيارة سريعة الى محكمة الزرقاء ليطلع على الوضع الصعب الذي يعانيه القاضي والمحامي والمواطن الذي يراجع محكمة الزرقاء .

١٠- الطرق

المحافظة بحاجة ماسة الى مخصصات تتناسب مع المساحة الشاسعة بين القرى ومركز المحافظة لتأمين احتياجات المواطنين والمزارعين بتأمين قراهم ومزارعهم بالطرق سواء منها الطرق القروية أو الطرق الزراعية واملنا ان يلتزم وزير الأشغال العامة حسب وعده لي ان يتم دراسة تنفيذ الطرق في المحافظة من خلال اجتماع يتم في المحافظة لدراسة الطرق المطلوبة ليتم تنفيذها . فأرجو ان يتم ذلك وأن يخصص مبالغ كافية لتنفيذ مثل هذه الطرق التي تحتاجها محافظة الزرقاء .

١١- المصانع

ان وجود هذا العدد الكبير من الصناعات في محافظة الزرقاء امر في غاية الأهمية مما يعطي للزرقاء مكانة خاصة بين مدن المملكة .

لوجود المصانع في الزرقاء يشكل مشكلة للمحافظة يدل ان يكون نعمة لها . فما تستفيد المحافظة من هذه المصانع لا يتعدى التلوث البيئي بينما العائلات والحجرات تذهب الى عمان .
لذلك فأنتني باسم اهالي محافظة الزرقاء جميعا اناشد الحكومة ووزارة الصناعة بشكل خاص الزام هذه المصانع بالمساهمة في تطوير البيئة المحلية التي تتواجد فيها وإيجاد ميثاق خاص ينظم التعامل والعمل بين ادارات هذه المصانع الموجودة في عمان اصلا ولبلديات المحافظة للنهوض بالمجتمع المحلي ليتحول وجود هذه المصانع الى نعمة وغير على سكان المحافظة .

١٢- الوحدات الادارية

ان الزرقاء بحاجة الى احداث مراكز ادارية في بعض المناطق منها :

- أ- ايجاد مركز اداري على مستوى لواء في الرصيفة .
- ب- ايجاد مركز اداري على مستوى مديرية قضاء في الهاشمية .
- ج- ترفيع ناحية بيرين الى مركز قضاء .
- د- ترفيع ناحية الأزرق الى مركز قضاء .

ان ايجاد هذه الوحدات الادارية الجديدة يخفف الضغط على مركز المحافظة ويسهل على المواطنين في حل قضاياهم الادارية ويوفر عليهم الجهد والوقت والمال .

معالي الرئيس ...

ان محافظة الزرقاء تمناني اكثر من غيرها من المحافظات ومواطن الزرقاء لديه من المشاكل الكثير ، الكثير .

وهنا لا يد من مطالبة الحكومة بالوقت بشكل جدي وفعال لاتصاف اهالي محافظة الزرقاء ومساواتهم مع غيرهم من محافظات والوية المملكة . فلا يعقل ان يبقى ما يزيد عن نصف مليون نسمة يعيشون على هامش النسيان . ولا يتم ذلك الا من خلال رصد المخصصات المالية الكبيرة الخاصة لتطوير هذه المحافظة التي هي بالنسبة للأردن موقع القلب في الجسد .

وانني في هذا الموقف التحفظ على ما ذهبت له اللجنة المالية حول تخفيض مخصصات الامن العام ، والجامعات لتستمر بأداء الدور المطلوب منها وكذلك البلديات التي خلت (مليونين) دينار من مخصصاتها للاستهلاك ، لأن البلديات غير قادرة ان تستعيد الاستثمارات الندية .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس
شكرا ، معالي الاسعاذ مروان الحمود ، مازال المتكلمين دون العشرين ،
والطلوب حديثهم ، والتي طالين الحديث (ستين) .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس...الأخوة النواب الافاضل ...

لقد اصبح جزءا من الاعراف الحديثة في المجتمعات الديمقراطية ، ان يجري النظر والتعامل مع الموازنة العامة للدولة على انها الخطاب السنوي الذي يتضمن الترجمة الرقمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة ، كون هذه الارقام تتحكم في التجهات العام لعام مقبل ، وتتضمن بالإضافة لذلك تقييمها تنفيذيا للماضي بخططه وبرامجه وممارساته .

هذا الفهم السياسي الذي اصبحت تناقش فيه الميزانيات العامة للدول ، تضيف اليه بالنسبة لمشروع موازنة المملكة لعام ١٩٩٠ . خصوصية أخرى تجعلنا نتوقع أن نرى في هذا المشروع منهج تفكير ولط سياسي ونشق حياة عامة لمرحلة تاريخية جديدة في حياة هذا البلد .

ومن هنا ، فأنتي أؤثر أن اعرض لهذه الوثيقة الحكومية باعتبارها الحلقة الثالثة المتممة في تحديد الاطار العام للحياة الوطنية ، كونها تترجم بالارقام برنامج الحكومة الذي طرحه دولة الرئيس وإشاره مجلسكم الموقر بالنقاش وهو البرنامج الذي يستلهم الثوابت والتوجهات التي تضمنها خطاب العرش السامي والذي حده فيه جلالة الحسين القائد الملهم طبيعة المرحلة التي نعيشها والتحرك المستقبلي المستند الى الحقائق المحلية والاقليمية والدولية ، وكذلك التغيير الواجب احدثه في مجتمعتنا ومؤسساته الرسمية والشعبية ضمن المرتكزات والثوابت التي يستند اليها الدستور والتي بنيت عليها اركان الدولة .

معالي الرئيس...الأخوة النواب الافاضل ...

اننا اذا تعاملنا مع مشروع الموازنة العامة كحلقة رقيقة متممة لخطاب العرش السامي وللبرنامج الحكومي ، باعتبارها جميعا تؤسس لحياة سياسية جديدة قائمة على منهج تفكير رائد ، فان مسؤوليتنا كنواب وسلطة تشريعية توجب علينا أن نقر الموضوعية بوجود ثلاثة ظروف واعتبارات تضغط أو تلح على مسيرتنا الوطنية وتستلزم منا أن نبرمج أولوياتنا بأقصى قدر من الوعي والمسؤولية .

١- الظروف الاصل الضاغطة هو ما يتم تناوله الآن عن مشروع مطروح تحت عنوان الاردن هو الحل - يتمثل

بمؤامرة تستهدف ليس فقط الاردن وإنما القضية الفلسطينية والنظام العربي برمته .

لقد كان التحذير من هذه المؤامرة جزءا من برنامج الحملة الانتخابية التي استوعبت نقاشاتنا السياسية أي محافظة البلقاء خلال النصف الثاني من العام الماضي . وقد جاءت اشارات جلالة الحسين القائد لهذا

الموضوع قبل ايام ، لتؤكد بان هذا الوطن مستهدف من موقعه كطليعة للعمل القومي في الدفاع عن فلسطين الارض والشعب والقضية ، ومستهدف في تصديه للرياح الصفرى التي هبت على العراق الشقيق باعتباره الهابة الشرقية للوطن العربي ، ومستهدف هذا الوطن في مجرته الديمقراطية التي اخذت تشكل النموذج القابل للتعميم والنموذج الذي يلقي الدعوى الصهيونية بالتميز الديمقراطي على مستوى المنطقة . ان احدا لا يجادل في ان مواجهة هذه المؤامرة ، مؤامرة الوطن البديل ، هي مسؤولية قومية عامة ، غير اننا هنا في هذا البلد الذي يحمل اعباء الريادة القومية واعبائها السياسية والتنمية ، نبقى مطالبين بأن نجد الآلية اليومية اللازمة لتفكيك قاعدة وأدوات المؤامرات الخارجية ، بأن نوظف الثقة في النفس وأى النظام والوطن توظيفا ديمقراطيا وأن نجعل العدالة والمساواة بين الناس هي قانونا أساسيا للحياة العامة أي كل تفاصيلها اليومية الدقيقة . ونحن نتحدث عن العدالة والمساواة فاننا لا نطرح شعارا سيارا بقدر ما نتحدث عن قضايا حية تتصل بصلب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وترتبط بالتالي بالتوزيع القطاعي او المحافظاتي للموازنة العامة ، وهو التوزيع الذي اقتضاه مشروع الموازنة الذي بين ايدينا .

من هنا ايها الاخوة فانني أرى ان من واجبتنا النائم ان نولي كل العناية والدعم بكل ابعاده ومعانيه لقوات المسلحة واجهزتنا الأمنية ، فالوطن اغلى ما في الوجود وحمايته أولى الأولويات وتتعمق دعما للقوات المسلحة دعما كافيا نهي . لأنفسنا ولبلدنا واجيالنا القادمة اسباب الطمانينة لتتصرف بعدها الى البناء والاعمار . فدعم القوات المسلحة ايها الاخوة هو احد اركان عملية الانتاج وهو يقع تماما في صلب البرنامج الوطني الذي نحن بصددده .

معالي الرئيس...الأخوة النواب الافاضل ...

اما القضية الاخرى الضاغطة والتي تحظى بالأولوية في اهتمامنا ونحن نتدارس الموازنة العامة للدولة ، فهي ارتفاع كلفة المعيشة على المواطنين ذوي الدخل المحدود ارتفاعها الى الحد الذي نعتقد انه بات يهدد الأمن الاجتماعي لقد حاولت جاهدا مع اكثر من جهة ومرجع ان اقل على دراسة رقمية حقيقية مقنعة تحدد نسبة التضخم خلال العامين الماضيين وخطها البياني الذي يعكس الكلفة المعيشية بالمقارنة مع خط الفقر ومع طاقة الاحتمال بالنسبة للمواطن ، فانتبهت الى القناعة المؤلمة بأن معظم الدراسات والارقام المتوفرة إنما هي جهد مكتبي معزول عن النبض الحيواني ، وأكثر من ذلك فقد وقلت على شواهد تدعو للفزع مفادها ان الوضع قد وصل الى مرحلة لا تحتمل التأجيل ، فلوري الدخول المتدنية أصبحوا على مشارف خط الفقر وهؤلاء لن يجدوا وقتا للمشاركة الديمقراطية باعتبارها بالنسبة لهم رفاة قابلة للتأجيل .

كلنا من الأهل

معالي الرئيس... الاخوة النواب الافاضل...

ان الاعتبار الثالث الذي يكتسب طابع الاخلاص الضاغط على مسيرتنا الوطنية بعد مراجعة مؤامرة الرطب الهيدل ومعالجة ارتفاع تكاليف المعيشة ، وبناء البنية التحتية الديمقراطية وارساء النظام المؤسسي لحياتنا العامة ليس كتشكيل لفظي او تظاهرة صوتية وانما كنشاط تفكير وعارسة يومية . ولا يخالجنى ادنى شك بأنها المهمة الأكثر صعوبة ، لكنها في نفس الوقت الحصانة الذاتية التي تضمن حماية الوطن والنظام بقدر ما تضمن للمواطن امانه وكرامته ومشاركته الطوعية الصادقة .

ان تغيير مناخ تفكير الناس وترسية الحياة الوطنية على القواعد المؤسسية ، هي من نوع الانتقال التربوي الذي يحتاج الى مداه الزماني الكامل حتى يتغلغل في العصب السياسي والاجتماعي ويتحول الى مفردات يومية لها طابع الآلية المعرفية وهذا يعتمد بالتأكيد على حسن وجدية التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقدرة على اشراك المواطنين في هذه الآلية الديمقراطية المحتكمة في النهاية للمصلحة الوطنية العامة .

معالي الرئيس... الاخوة النواب الافاضل...

اننا لنقيم ونقدر الجهد المبذول والتوجه الجديد في اعداد المشروع الحالي للموازنة العامة . وهنا لا بد من تسجيل بعض الملاحظات على ما جاء في خطاب الموازنة باستعراضه للخطوط العريضة لبرنامج الاصلاح .

اولا :

ان البرنامج هو بالاصل برنامج وطني لا يمكن للسلطة التنفيذية بوسائلها المالية والتفدية ان تنفذه وحدها ما لم تتجند على السلطات الدستورية والمؤسسات الرسمية والاهلية والمواطنين كافة للالتزام به والتقيد ببنوده والبدء فوراً بذلك فمذ بداية ١٩٨٨ وعملية التكيف جارية تبلور معها برنامج الاصلاح حيث بدأ بجهد وطني محلي وانتهى بجزءه بالمعهد الدولي ليأخذ شكله النهائي كما هو عليه الان منذ بداية عام ١٩٨٩ .

ثانيا :

ان تخفيض الاستهلاك وزيادة المدخرات ومنها زيادة الاستثمار وتخفيض نسب البطالة والتضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات واستقرار سعر الدينار ، التي تشكل كلها اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي لاستئناف معدلات النمو والرخم التنموي ، لا يمكن ان يتم الا بترجمة مفهوم الاعتزاز الوطني الى واقع عملي فاعل . فاعتزازنا بوطننا يعني علينا ان ننهد عاداتنا الاستهلاكية التافهة المتخمة لنزيد من مدخراتنا تبلي في الوطن وتحول الى استثمارات مجدبة فيه قادرة على الانتاج الذي يشبع احتياجاتنا لنخلق من مستورداتنا وقادرة على التصدير الى الخارج ، وقادرة ايضا على خلق فرص عمل لابنائنا .

ثالثا :

لا اتلق على اعطاء البرنامج الصلة الاقتصادية فقط وان كانت مؤشراتنا ذات صفة اقتصادية . فالبرنامج ابعاد من ذلك بكثير يصيب في مناحي الحياة ولجأه مرتبط بالتفاعل الكامل لكل الاطراف معه . فان كان من الضرورات لعملية الاصلاح على سبيل المثال ، خفض عجز الموازنة العامة بزيادة الإيرادات المحلية فان الإيرادات المحلية تزداد تلقائيا حين ينظر المواطن للضريبة بأن ادائها واجب لا عيبه وان مستقبل بلده وابنائهم مرهون بهذا الاداء وهذا التوجه .

رابعا :

مع ظرف الحزينة الضاغط في الوقت الحاضر فان الحاجة ماسة لاعطاء القطاع الخاص الدور المتقدم في عملية البناء والاستثمار فكل بنود البرنامج السالف الذكر مرتبطة بالقطاع الخاص بشكل مباشر وغير مباشر ، الا اننا لم نلق على الاجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتشجيع هذا القطاع من أجل دوره الفاعل ، وقد آن الان لأن نناقش مع الحكومة برنامجا تفصيليا يصيب في هذا الهدف ويمكن القطاع الخاص من رفع جهد الحكومة في تنفيذ برنامج الاصلاح بحيث يشمل فيما يشمل حملة الحوافز الكفيلة بزيادة المدخرات والاستثمارات وتبسيط الاجراءات وتيسير المعلومات بعض من هذه الاجراءات بحاجة الى تشريعات جديدة او الغاء تشريعات قائمة والبعض الآخر بحاجة الى قرارات ادارية ولكن علينا ان نضعها في برنامج تفصيلي واضح لنعرف بأي اتجاه نسير .

معالي الرئيس... الاخوة النواب الافاضل...

الاردن ابها الاخوة بشكل وحدة تنمية متكاملة تتبع من حقيقة توزيع مكاسب التنمية على كافة ابناء الوطن ان مناقشة مشروع الموازنة العامة مناسبة توجب علينا طرح بعض القضايا الهامة في حياة المواطنين . ولعل قضية الماء في الاردن ، ابها الاخوة من القضايا التي يجب ان نعطيها الاولوية باعتبارها تتسم بالطابع والصفة الكيانية ، الامر الذي يلزم علينا ان ننهض لها سريعا وذلك بوضع استراتيجية مبنية على الحقائق العملية وتكامل المعلومات والعمل المؤسسي . فالدراسات المتوفرة تشير الى انه بعد خمس سنوات من الان ستكون نقطة البداية للراجع النقص الحاد في المياه . وتعلمون ابها الاخوة ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على كافة عناصر الانتاج .

ومثالا على ذلك ، وامام المعلومات الجديدة المتصلة بالاحتياطي الوطني من المياه فان مشروعا كمشروع قاع الديسي - وهو مشروع انتاجي - قد يقتضي إعادة النظر به في ضوء التقويم الدقيق للاحتياطي المياه اللازمة للشرب . وانني على يقين بأن المسألة الزراعية في الاردن تحمل رة العمل السياسي والاقتصادي العام الذي ترجمه

كلنا من الوطن

الموازنة العامة التي بين ايدينا . ان ربط الاقتصاد الوطني ببرنامج ملازم للتصحيح والتكيف يفرض علينا اعادة النظر بالسياسات الزراعية بما يتلائم والمعطيات الجديدة بحيث نضع خطا جديدا يحقق اكتفاء ذاتيا بالاحتياز والفواكه للاستهلاك المحلي لاغراض التصدير لأهميته في تعديل ميزان المدفوعات .

لقد كشفت لنا المتغيرات الدولية الاخيرة كيف ان اعتمادنا على الغير يتأمن حاجتنا من اللحوم قد وضعنا في مأزق قموني يفرض علينا وبالحاح وضع خطط والحاط جديدة لمعالجة هذا الأمر الذي يتخصل بهياتنا الهرمية ، وهذا يتطلب تضامر جميع الجهود في القطاعين العام والخاص بهذا الاتجاه .

وان علينا ان نقر بموضوعة أننا في الاردن بلد محدود الموارد وغير قادر على الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي او بمعنى اخر توفير عناصر الأمن الغذائي كاملة . وأمام هذه الحقيقة فانه لا خيار لنا في الاردن ونحن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الا بالترجى الصادق منا جسعا نحو التكامل الزراعي العربي والاستفادة من الخبرة النسبية لكل قطر . وبهذا نستطيع ان نوفر الأمن الغذائي الذي يمتحننا بالتالي حرية الحركة السياسية .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

لقد كانت هذه بعض القضايا المتعلقة بالسياسات العامة في سياق مناقشة مشروع قانون الموازنة . واسمحوا لي الآن ان اعرض هنا بعض القضايا التي تهم مواطني محافظة البلقاء . واني للاختصار لا اود ان اطلل في هذا الموضوع واترك الامر لزملائي الاناضل في المحافظة ليقرروا بعض الامور :

- أولا وضع اهلنا وأخواننا في مخيم البقعة ومعاناتهم اليومية من النقص الحاد في الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات رعاية الاسرة والامومة والطفولة وغياب عناصر الرعاية الصحية والاساسية .

ولقد جاءت الاجراءات الاخيرة السلبية لوكالة الغوث الدولية لتعزيد من حدة المعاناة اليومية في المخيم . ويزيد من هذه الاجراءات سوء انتشار حالة البطالة باستفنا . وكالة الغوث عن العديد من العاملين فيها ، تضيق الى هذا قضية ترتبط بالحياة الاجتماعية ارتباطا سلبيا وتؤثر على علاقات الناس الاجتماعية الا وهي اضطراب (١٢٠) الف مواطن العيش على مساحة لا تزيد عن (١٢٠٠) دونم شاملة لكافة المرافق العامة والشوارع دون السماح لهم بالتوسع العمودي والافقي وهذا يتطلب حلا جذريا .

ان دعم مؤسسات العمل العام في المخيم وفي مقدمتها لجنة الخدمات العامة من شأنه ان يخفف المعاناة عن المخيم ، وفي تدبري ان معاناة الاهل في المخيمات الاخرى لا تقل عن ذلك .

لقد اقام الكثير من المواطنين في منطقة الاغوار منازل لهم على اراض تملكها الدولة وهي غير مسجلة باسمائهم حتى الان . واني ارى ان محل هذه القضية حلا جذريا باقرار ما تم البناء عليه واعتبار الغرامات التي تترتب عليهم ثمنا للأرض ، وهذا يتسحب على كثير من القرى وكثير من الواقع في جميع انحاء المملكة وباستكمال عمليات التملك يصبح بالامكان الاستفادة من الخدمات الاساسية المطلوبة لهم في حياتهم اليومية .

ان بعض المجالس القروية تفتقر الى الانارة . ومثال على ذلك مجلس قروي جلعاد ومجلس قروي بطنا ، حيث ترى ضرورة ابرصال هذه الخدمات الاساسية مع استعداد المواطنين لتقديم ما سيتطلب عليهم من التزامات مالية ، كذلك آمل ان تحوّل الخدمة الصحية الى ما كانت عليه في المراكز الصحية الشاملة في الاغوار وقرى العاقلة .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

ان نقاشاتنا الحالية لمشروع الموازنة العامة توجب علينا ان نقر مجددا بالعرفان والاعتزاز لصاحب الجلالة الحسين بن طلال وهو يجسد ريادة القيادة في الدخول الى عصر المشاركة الديمقراطية . اننا نشعر بكل الفخر والاعتزاز ونحن نحمل عن الحسين بعضا من الاعباء الثقال التي طالما نهض بها قائدا ورمزا لهذا الوطن . واذا كانت وثيقة الموازنة العامة التي بين ايدينا تقتصر عن تحقيق الآمال الرصحات التي يمتناها شعبنا ، فاننا على يقين بأن النهج الديمقراطي الذي يجري ارساءه الان كفيل بأن يضمن الرقابة على تنفيذ ابرواب هذه الموازنة للمرة في النهاية وليست بالارقام والمنا بحسن التنفيذ .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلنا من الاهل

معالي رئيس المجلس
السيد ابراهيم الخريسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه يقول الله تبارك وتعالى : " ولو أن أهل القرآن آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض " ، ويقول سبحانه : " وقلنا استغفروا ربكم إنه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويدرككم بأموال وينبئ ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا " .

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة النواب ...

احيىكم بتحية الاسلام تحية من عند الله مباركة طيبة ، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته ، وبعد ...
فلقد جعل اليه هذه الامة متميزة عن غيرها من الامم ، متميزة بمعتقداتها واخلاقها وسلوكها ، وفي لفظ حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وشرع لها الاحكام التي تحدد مسارها في جميع نواحي الحياة وربطها جميعها بمعتقداتها السمحة ، بين لها الحلال وامرها باتباعه ، وبين لها الحرام وامرها باجتنابه ، ووصلها الله بالخيرية يقول تعالى : " كنتم خير امة اخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله " . ولن تكون امتنا كذلك إلا اذا تحققت فيها شروط الخير هذه . وعند معالجة أي شأن من شؤون حياتنا يجب ان لا تغيب عن بالنا هذه الصفات ، ولا هذه الروابط بين السلوك والاعتقاد . ومن هذا فان بحثنا لمشاكلنا الاقتصادية يجعلنا نعود بالضرورة الظروف وتباعدت والقرابات التي جعلها الله سننا لا تتغير مهما تغيرت الظروف وتباعدت الازمان ، فلله تعالى يقول : " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض " . فالإيمان بالله وتقواه يؤهلان لفيض من بركات السماء والأرض . وعدا من الله ، ومن أولى بعهد من الله . ونحن المؤمنون بالله نعلق هذا الوعد بقلب مؤمن لنصدقه ولا نتردد لحظة في توقع مدلوله ، لانه هو القوة الدافعة التي تدفع البشرية لتعمل على تحقيق مشيئة الله في خلافة الأرض وعمايتها ، وفي دفع الفساد والفتنة عنها وفي ترقية الحياة وفنائها . والتقرى تصون من التهور والشطط والفرد ، وتوجه الجهد البشري فلا يعتدي ولا يتجاوز حدود النشاط الصالح ، وحين تسير الحياة سيرة صالحة منتجة ، تستحق رضا الله ، عندئذ تحفلها البركة ويعمها الخير .

والابواب امامنا مفتحة للتمسك بكتاب الله وتسبده رسوله صلى الله عليه وسلم ، والتوجه الى الله بقلوب تائبة منكسرة له سبحانه ، مستغفرة داعية .

والله يقول - وهو اصدق القائلين : " فقلنا استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وعدكم بأموال وينبئ ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا " .

والله سبحانه يقر ان الامن والاطمئنان واغاضة الرزق وزغد العيش لا يكون الا مع الايمان . فيقول

سبحانه : " وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكثرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون " .

ان المعالجة الايمانية اساس في معالجة الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ثم يأتي بعد ذلك التخطيط والبحث والاعداد . والحكمة ضالة المؤمن ، انى وجدها فهو احق الناس بها .

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة النواب ...

قبل ان ابدا بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م ارد ان ابين ما يلي :

اولا :

ان مناقشة الموازنة يجب ان تتسم بروح التعاون بين النواب والحكومة ، فالنائب يحاول اتباع اسلوب النقد البناء الهادف للوصول الى افضل ما يمكن الوصول اليه لخدمة المواطنين عن طريق رصد الاموال اللازمة لتنفيذ في مجالاتها المناسبة . والحكومة عليها ان تتقبل النقد البناء بصدر رحب وان تأخذ الامور مأخذ الجد لتصل جميعا الى ما فيه خير هذه الامة باذن الله .

ثانيا :

من المبادئ المعتمدة ، انه لدى تحضير موازنات الدول يجب ان تنصف هذه الموازنات بما يلي :

- ١- ان تنصف بالواقعية ، بعيدة عن الشطط في التقدير ، والعشوائية في الرصد ، قابلة للتنفيذ .
- ٢- ان تنصف بالشمولية ، فتشمل جميع نشاطات الدولة وفعاليتها ، سواء تلك التي تباشرها الدولة بنفسها او اللعاليات التي تقدم لها الاعانات لتباشر اعمالها بشكل مستقل .
- ٣- ان تكون ارقامها واضحة بعيدة عن الغموض والتعمية ، مرفق بها جميع البيانات والابضاحات لتكون واضحة لمن يريد مناقشتها او تنفيذها .
- ٤- ان تكون عادلة بجميع محتوياتها ، وميزان العدل هنا مخافة الل ، في كل الامور بسيطها وكبيرها .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

استنادا الى ما تقدم وبالنظر في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ بجميع محتوياته وابضاحاته المبينة به وبالاغلاص على بيان معالي وزير المالية والمقدم للمجلس فارجو ان تسمح لي بابداء الملاحظات التالية :-

اولا :

الايادات / الايرادات المحلية :

- ١- الفصل الاول : ١- الضرائب على الدخل والارباح :

هكذا من الأهل

ولدى الشركات المساهمة :

لقد تم تقدير الضرائب على دخل الشركات المساهمة بمبلغ (٦٨) مليون دينار بزيادة مقدارها (٣٩.٥٧٠) مليون دينار أي بنسبة (١٣٩٪) تقريبا من إيرادات العام الماضي .
لما هي الأسس التي تم في ضروتها هذا التقدير ؟ هل تتوقع الحكومة قيادة عدد الشركات الخاضعة للضريبة أم أنها فرضت ضرائب جديدة ؟

بالنسبة للأفراد :

المبلغ المقدّر (٢٠) مليون دينار بزيادة (٥.٠٥٠) مليون دينار أي بنسبة (٣٣.٧٨٪) تقريبا من إيرادات العام الماضي .

٢- بالنسبة للضرائب الجمركية :

بلغت الرسوم الجمركية ورسوم الكوس والانتاج والغرامات والمصادرات (٢١٢) مليون دينار بزيادة مقدارها (٤١) مليون دينار أي بنسبة (٢٣.٩٧٪) تقريبا من إيرادات العام الماضي .

٣- ورد في الضرائب الأخرى :

بلغ تقدير مجموع الضرائب الأخرى الواردة في الفصل الثالث من الإيرادات المحلية (٥٢٠٠٠) مليون دينار بزيادة مقدارها (٧٣٠٠٠) مليون دينار من إيرادات العام الماضي .
* أطلب من الحكومة إيضاح أسباب هذه الزيادة ومبرراتها .
* كما أطلب إيضاح أسباب الزيادة ومبرراتها أو النقص ومبرراته في الفصول من (٤-١١) من الإيرادات المحلية .

٤- الفصل الثاني عشر/ القروض الخارجية:

لقد تم تقدير القروض الخارجية لكل من المشاريع الإنشائية والخزينة بمبلغ (٢٥٢٨٤٤) مليون دينار أي بزيادة (١٢٥٣٤٤) مليون دينار عن تلك القروض المقدرة عام ١٩٨٩. بزيادة مقدارها (١٥٥٢١٣) مليون دينار عن عام ١٩٨٨ ومع الأجل يعين الإعتبار سعر صرف الدينار الأردني وتوجيهات الحكومة حسبما جاء في بيانها الوزاري، والابتناءات التي قدنعتها للمجلس بمعارضة التخفيف من الاعتماد على القروض الخارجية نظرا للمخاطر الناجمة عن ذلك. فإنتني أتمنى أن يعلو لعل هذه الزيادة في الاعتماد على القروض الخارجية لتتمويل المشاريع الإنشائية وخزينة الدولة، وأطلب الإجابة الواضحة على هذه النقطة والمبررات التي أدت إلى ذلك، لتكون على بينة من الأمر.

ثانيا - النفقات :

١- النفقات الجارية :

أ. الجهاز المدني : يتضح من خلاصة النفقات الجارية أن هذه النفقات تبلغ (٢١٨٤٣٧) مليون دينار بينما ورد في خلاصة الموازنة الجدول (رقم ٣) أن إجمالي هذه النفقات (٢١٤٨٥٢) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (١٢٩) ألف دينار.
كما ورد (٤٨٥٦) مليون دينار مخصصات أخرى.
* أطلب إيضاح سبب هذا الفرق، كما أطلب توضيح ما هي هذه المخصصات الأخرى.

١٠٠- الرواتب والأجور والعلاوات :

بلغ تقديرها (١٦٥٨٦٧) مليون دينار أي بزيادة (١٠٧٢٦) مليون دينار عن عام ١٩٨٩ .
* أطلب الحكومة ببيان الأحداثات في وظائف الدولة لهذا العام في جميع الوزارات والدوائر الحكومية، وبيان المدى الذي ستواجه به الحكومة مشكلة البطالة لدى اتفاقها هذه المخصصات للرواتب والأجور والعلاوات، وهل أخذت بعين الاعتبار التصدي لهذه المشكلة لدى تقديرها هذه النفقات .

٢٠٠- النفقات الأخرى :

بلغ مجموع النفقات المتفرقة المخصصة بالمادة ٢١٣ مبلغ (١١.٠٧٤) مليون دينار بالعودة إلى تفاصيل تخصيص هذه النفقات على الوزارات والادارات المختلفة لم توضح الحكومة ماهية كثير من هذه النفقات وأخص بالآثار النفقات المتفرقة لوزارة المالية - النفقات العامة : ٥٠٠٠٠٠٠ دينار ضيافة وحفلات .
حيث ورد فيها (٣٩٥٠) مليون دينار - نفقات أخرى (٥٠٠) ألف دينار - ضيافة وحفلات .
* ما هي النفقات الأخرى البالغة (٣٩٥٠) مليون دينار. ولماذا يصرف على الضيافة والحفلات (نصف مليون دينار) .

الفصل ١/٤١ - ج : فوائد الدين العام :

بلغ ما رصد لتسديد فوائد (ربا) القروض الداخلية والخارجية (١٧٥٣٣٠) مليون دينار. تأمل من الحكومة اطلاعتنا على بيانات هذه الفوائد الربوية ومقدارها ونسبتها على كل قرض، كما نطالب باطلاعنا على اتفاقيات الحكومة لجداول الدين واتفاقاتها مع البنك الدولي بالذات، وخلاف ذلك مما يتصل بمديونية الدولة. مع التأكيد على ضرورة الالتزام بعدم الاقتراض من المؤسسات الربوية الدولية والمحلية، حيث أن الأسلوب الربوي لا يؤدي إلا إلى زيادة أعباء المديونية، هذا مع جلب سخط الله عز وجل ونزع البركة.

الفصل ١/٤١ - د : الإعانات والمكافآت :

بلغ مجموع هذه الاعانات والمكافآت (١٢٧٨٧٥) مليون دينار مقدمة لعدد من المؤسسات الحكومية ولم تبين

لنا الحكومة اوجه صرف هذه الملايين ولا موازنات الجهات ذات الاستقلال الذاتي التي تتفق مثل هذه المبالغ الضخمة.

والسؤال المطروح هنا: هل يحتمل هذا البلد هذا العدد الضخم من المؤسسات التي تكلف ارقاماً باهظة من العملات؟ ان التوسع في انشاء المؤسسات والتوسع في الاتفاق عليها يعتبر امراً غير طبيعي في بلد يعاني من أزمة اقتصادية نطالب بأنشاء فريق للدراسة الوضع المؤسسي وإلغاء المؤسسات التي تشكل عبئاً على الاقتصاد أو دمجها مع بعضها أو في مؤسسات أخرى لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين أداء هذه المؤسسات وتطوير كفاءة الجهاز الحكومي ككل.

الفصل ١/٤١: النفقات الطارئة:

خصصت الحكومة مبلغ (٦٠) مليون دينار لدعم المواد التموينية بزيادة مقدارها (٣٥) مليون دينار عن العام الماضي ونود ان تبين لنا الحكومة، هل يصل الدعم الى اصحاب الحاجة الذين تعنيهم الحكومة من هذه الاعانات؟ أم ان الدعم يصل الى قطاع كبير من الناس ليسوا بحاجة اليه؟ وهل قامت الحكومة بدراسة اسعار جميع السلع التي يصلها الدعم بشكل غير مباشر كمحلات الحلويات والمطاعم... الخ، لتحديد اسعار منتجاتها كما صدرت اسعار الخبز مثلاً لتحقيق العدالة المتوخاة من النفقات المدفوعة الى المواد المدعومة الداخلة في صناعة هذه المنتجات.

الفصل ١/٧٣: وزارة الصحة:

بلغ ما خصصته الحكومة لشراء الادوية والمستهلكات الطبية (٢) مليون دينار، واعتقد ان هذا المبلغ مخصص لادوية الرعاية الصحية الاولى (المستوصفات الطبية) واتساءل هل هذا المبلغ كاف للرعاية الصحية الاولى؟

فلو انشئت المراكز الصحية في الاماكن النائية وعملت الحكومة على توفير الادوية وتحسين خدمات التأمين الصحي لكان النفع للمواطن من الاتفاق على المؤسسة الطبية العلاجية.

الفصل ١/٨٢: أ و ب الاداعة والتلفزيون:

ان ما خصص للبرامج الاجنبية في التلفزيون (٦٩٦) ألف دينار، وفي الاداعة (١٢٥) ألف دينار، في حين ان ما خصص للبرامج المحلية والعربية في التلفزيون (٤٠٠) ألف دينار، وفي الاداعة (١١٥) ألف دينار.

والسؤال هنا، لماذا هذا الاتفاق على البرامج الاجنبية؟ مع ان الشكوى مبررة بما تدخله هذه البرامج من مفاسد وفتن وسوء الخلق وتأثير ذلك على تربية ابناءنا وبناتنا. بينما بالامكان انتاج برامج محلية أو شراء برامج عربية تسهم في حل مشاكل الناس وتحافظ على دينهم وأخلاقهم.

الفصل ١/١١ و ١/٢٣ و ١/٢٤:

لنفقات القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني.

بلغ مجموع هذه النفقات (٢٥٤,٧٧٥) مليون دينار أي حوالي (٢٣٪) تقريباً من موازنة الدولة، ولم نطلعنا الحكومة على تفاصيل هذه النفقات، فإذا كانت هذه النفقات سرية فاني اطالب الحكومة بمعقد جلسة سرية لاطلاعنا على الموازنة الخاصة بالقوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني.

٢- النفقات الرأسمالية:

الفصل ٢/٤١:

أ- المساهمة في المؤسسات: ٥-٨ - قروض واستثمارات:

لقد ساهمت الدولة بالنفقات الرأسمالية لعدد من المؤسسات العامة يبلغ (٢٦,٧٢٣) مليون دينار ولم نطلعنا الحكومة على اوجه انفاقها ولا على موازنات هذه المؤسسات.

ج- قروض للشركات:

لقد رصد لاقراض شركة مصانع الاسمنت الاردنية مبلغ (١٢) مليون دينار، والملاحظ ان هذا القرض متكرر منذ اعوام سابقة. ولم تبين لنا الحكومة دواعي هذا القرض ولا اوجه انفاقه، ولا اتفاقية تسديد مع هذه الشركة.

الفصل ٤٠٣ / ١: تجهيز مدرسة المستجدين:

لقد رصد لهذه المدرسة (٣,٥) مليون دينار ولم تبين لنا الحكومة لمن تتبع هذه المدرسة، ولماذا لم ترصد نفقاتها مع النفقات الرأسمالية للجهة التابعة لها. كما انه لم يبين لنا تفاصيل اتفاق هذا المبلغ الكبير.

الفصل ٢/٥٢ - ٥-٧ - ابنية وانشاءات:

مشاريع الطرق:

يبلغ مجموعه (٥٣,٤١٢,٠٠٠) مليون دينار.

ولم تبين الحكومة بيانات واضحة عن هذه الطرق، مواصفاتها، وتفاصيل تكاليفها، كما لم تبين لنا الجدرى الامنية والاقتصادية والاجتماعية لكل طريق نستطيع الحكم على اولويتها وضرورتها لخدمة ابناء هذا الوطن.

معالي الرئيس... الاخيرة النواب...

لو استعرضنا ما تقدم من ملاحظات على نفقات الدولة الجارية والرأسمالية ينتضح الاتي:-

١- ان الحكومة قدمت لنا موازنة بأرقام ومخصصات اجمالية بدون تقديم بيانات أو احصاءات كافية توضحها

كلنا من الشعب

- ١- ولا شرح ولو بسيط لجهود انفاقها مفترضة اننا نعلم بها مسبقا مع ان الامر ليس كذلك مما جعل بعض ارقام النفقات مبهمه وغير واضحة .
 - ٢- لقد قامت الحكومة باعانة بعض المؤسسات العامة من النفقات الجارية وساهمت في نفقاتها الرأسمالية سواء من النفقات الرأسمالية الممولة من الاهدادات او الممولة من القروض ، واقترحت بعض الشركات ولم تقدم لنا الحكومة لا تفاصيل اتفاق هذه الجهات لهذه النفقات ولا موازنات هذه الجهات ذات الاستقلال الذاتي .
 - ٣- لقد قدمت الحكومة النفقات العسكرية بارقام اجمالية دون توضيح لها .
- وعلى هذا اود ان ابين فيما يلي ارقاما تدل على ما اقول لاوضح للحكومة كم نسبة ما تريدنا اقراره في مشروع قانون الموازنة العامة من غير ابضاع ولا اطلاق على تفاصيل اتفاقه :
- (٧٥٤,٧٧٥) مليون دينار - نفقات الجهاز العسكري .
- (١٢٧,٨٧٥) مليون دينار - برامج اعانات ومكافآت المؤسسات العامة .
- (٢٦,٧٢٣) مليون دينار - مساهمات في مشاريع المؤسسات العامة .
- (١٢,٠٠٠) مليون دينار - قروض لشركات .
- المجموع - (٤٢١,٣٧٣) مليون دينار .
- تكيف تريد الحكومة متي ان اقر موازنة لم اطلع على حوالي (٢٨٪) منها .

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة ...

لا بد لي ان اقدم بايجاز شديد متطلبات محافظة البلقاء التي اولاتي اهلها ثقتهم .

مع حرصنا الشديد على ترشيد الاستهلاك والاقتصاد بالاتفاق ، وتغيير نمط الحياة الاجتماعية والاتقاع عن البذخ والمحاكاة والالتهاء الى تشكيل عادات جديدة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي نمر ببلدنا ، الا ان هذه المتطلبات لها اولوية في رصد ما يلزم لتنفيذها وبخاصة ان تسما منها ادراج ضمن الخطة الخمسية من ٨٦ - ٩٠ ولم يتخذ منها .

- ١- توصيل التيار الكهربائي الى القرى غير المتارة وبخاصة قرية كفرهودا وجلعاد وموميا ووادي شعيب وقرية الجلد .
- ٢- ترفيع ناحية زي الى قضاء ، وتشكيل مديرية ناحية لقرى عبرا وبرا ويطنا ، ورفع قرية صافوط الى بلدية ، وتشكيل مجلس قروي في كفرهودا ، وذلك لتقديم الخدمات الى هذه المناطق وتشجيع السكان على القياث فيها وعدم الهجرة الى المدينة والسقلال هذه المناطق افضل استقلال .
- ٣- تنفيذ مشروع الصرف الصحي لكل من علان والحميض حرضا على سلامة البيئة وعدم تعرض مياه القرب الى التلوث .

- ٤- توزيع الوحدات الزراعية والرحلات السكنية على اهالي وادي الاردن وتخفيض اثمانها مع تخفيض اثمان مياه الري ومياه الشرب او الغاء العدادات التي تشتغل على الهراء ، لتعين المواطن على استغلال الارض وتشجيعه على البقاء فيها . وتخفيض اهالي الاراضي الزراعية باستغلال الاراضي الاميرية المجاورة لاراضيهم .
- ٥- انشاء عيادة صحية ومدرسة خاصة للإناث في قرية جلعاد لفصل الطلاب عن الطالبات ، واضافة غرف صلبية الى مدرسة يرقا الثانوية وقطع الفرع العلمي للطلاب والطالبات في المنطقة .
- ٦- فتح مركز للاحوال المدنية والجوازات العامة في مخيم البقعة ، والتخفيف على المواطن اعباء الانتقال من مكان الى آخر ، وتعميد شوارع المخيم ، لتسهيل الحركة وتأمين الحياة الكريمة لابناء المخيم من جميع جرائنها ورعايتهم رعاية خاصة لتخفيف المعاناة التي يواجهونها وابناء غزة بشكل خاص .
- ٧- دعم التوايدي في المحافظة واكمال المدينة الرياضية في مدينة السلط ليمارس الشباب نشاطاتهم .
- ٨- انشاء مشاريع استثمارية في السلط ومنطقة الاغوار وحوض البقعة ، لتشغيل الايدي العاملة والحد من البطالة .
- ٩- رعاية المساجد في المحافظة من حيث الانشاء والخدمات والائمة والوعاظ والخطباء وبخاصة مساجد القرى والمخيم .

والاقتراحات :

- واخيرا اسمحوا لي يا معالي الرئيس وحضرات الاخوة ان اقدم بعض المقترحات والتوصيات لدراستها من الجهات المختصة لعلها تسهم في حل مشكلتنا الاقتصادية وتخفف عن مواطننا بعض الاعباء التي يعاني منها .
- ١- سن قانون قريضة الزكاة التي تؤخذ من الاغنيا . وترد الى الفقراء واستثمارها هذه الاموال ليتفق منها في اوجه الاتفاق الثمانية المشروعة ، بعد ان توضع بيد جهاز قادر مؤهل بتقني الله عز وجل حريص على مصلحة الامة في ظل طاعة الله .
 - ٢- الزام الاردنيين بسحب ارصدهم في الخارج واستثمارها داخل البلد ضمن ضوابط وتشريعات محددة .
 - ٣- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية لرعاية شؤون الاسر الفقيرة .
 - ٤- الكف عن كل مظاهر الترف وبخاصة المهرجانات ودور اللهو ، ومدينة الملاهي ، وغيرها .
 - ٥- تخفيض اسعار المحروقات لتتلائم مع الوضع الاقتصادي في البلاد ودخل المواطن العادي وصاحب الدخل المحدود .
 - ٦- تشجيع الشعب على شراء الانتاج المحلي مع المحافظة على جودة المنتجات وتشديد الرقابة عليها في مجال المواصفات والمقاييس .

كلنا من الشعب

٧- اعادة النظر بموضوع ربط اسعار صرف العملة المحلية باسعار صرف العملات الاجنبية ، وإيجاد أداة جديدة لتعويض قيمة الناتج العربي الاجمالي وتسعيرها بالدينار العربي مثلاً ، مما يمنع من التبعية الى الدول المتقدمة ، ويسهم في استقرار اسعار صرف العملات الوطنية ، ويسهل حركة انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية ، ويقضي شر العقليات باسعار الصرف لعملائها الوطنية ، وبالتالي لا بد من النظر الى موضوع تحرير التجارة بين الدول العربية وتحرير عمليات الاستثمار فيها ، وخاصة ان الجو عهد للبدء بهذه التجربة في دول مجلس التعاون العربي الذي يشكل ثقلًا سكانيًا يزيد عن (ثمانية) مليون نسمة . هذا والله اسأل ان يلهي السداد والرشاد في القول والعمل لما فيه خير امتنا وصلاحها ، وان يهدينا سراء السبيل انه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد عبدالله زريقات
معالي الرئيس ... الاخوة والزعماء ...

في البداية اتوجه بالشكر للجنة المالية على جهودها المشكور ولكل من ساهم في ابراز الموازنة على شكلها الحالي . فمن خلال القراءة لموازنة هذا العام نجد ان الموازنة لم تتطرق بشكل واضح للمشاريع ذات الصبغة التنموية الانتاجية خاصة في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة كما اننا لم نلمس خطة وطنية شاملة متكاملة لمعالجة جميع المشاكل التي تعاني منها بدءاً من البطالة او التعرض لمخاطر الاستهلاك غير المنضبط او المديونية الداخلية والخارجية رغم ان مثل هذه الامور على قدر كبير من الخطورة لا بد من حشد جميع الطاقات والامكانيات على المستوى الوطني حتى تكون المشاركة جماعية فالمحنة التي اطلت علينا قبل مدة وما زلنا نعانى من نتائجها لم تكن بنت ساعتها فالكل منا شارك بقصد او بدون قصد لا يصال شبحها المدميم اليها وكان على الموازنة ان تكون هذه المرة بصورة مغايرة للموازنات السابقة خاصة وان الاردن يواجه تحدياً خطيراً وامتحاناً صعباً فليد الظروف الاقتصادية والسياسية على حد سواء . حيث كانت تعتمد ، كان اعتماد الموازنات السابقة على السياسات المرجحة مع اغفال الترجيح نحو التخطيط المنطقي والعملي والواقعي حتى وجد الاردن نفسه نتيجة لمثل هذه السياسات في ورطة لا يعلم مداها الا الله .

لقد خلت الموازنة من حلول جذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة وهي المشكلة التي اذا ما تركت دون علاج جلدي وواقعي ستظل تظل علينا وبأثيراتها السلبية على مجتمعتنا الاردني . ان على الحكومة ان تلجأ الى اقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة في مختلف مناطق المملكة وخاصة الريف والبادية حتى نوقف الزحف نحو المدينة وخاصة المشاريع الزراعية منها حتى نستطيع ايجاد وخلق فرص عمل جديدة لمعشرات الاف من شبابنا

المواطنين عن العمل والذين يجوبون دوائر الدولة ومؤسساتها صباح مساء ، دون ان يجدوا حلاً لمعانائهم فاذا لم تعطي الموازنة جل اهتمامها لمثل هذا الوباء الخطير والمستفحل فمتى تكون هذه القضية الخطيرة جذيرة بالاهتمام . كما ان على الحكومة ان تفتش عن اسواق جديدة للعمالة الاردنية وان تولي هذه القضية كل اهتمامها لان ترك هذه المشكلة الخطيرة دون علاج سيكون له محاذير خطيرة كما ان على وزارة العمل والاجهزة المعنية بالعمل على ضبط العمالة انوافدة غير المشروعة وتصويب اوضاعها وعدم التهاون في مثل هذا الامر الخطير . اما نحن معاناة المواطنين وخاصة اصحاب الدخل المحدود حيث اصبح الكثير منهم غير قادرين على توفير مستلزمات الحياة اليومية نتيجة لتدني دخل الفرد يقابله غلاء فاحش في اسعار الحاجيات المقاعد وغير المبرر . ان مثل هذه الثغرات يجب على الدولة ان تعطيها الاولوية من خلال المراقبة الصارمة من قبل الاجهزة المعنية لوقف جشع التجار وايقاف لعبة ارتفاع الاسعار كما ان على وزارة التعمير اعادة النظر بالكلية التي يحصل عليها المواطن على المواد الغذائية المدعومة حيث تستفيد من هذا الدعم قطاعات واسعة تقدر بمئات الالاف من الارقدين والعمال الاجانب . ان هذا الدعم الذي تقدمه خزينة الدولة لم يذهب بالطريقة التي جاء من اجلها وهي دعم الفئات ذات الدخل المحدود وذلك من خلال ايجاد معادلة يتم من خلالها بيع هذه المواد المدعومة بسعرها الاصلي قبل الدعم للعمال الاجانب حتى يتسنى للفئات المسحوقة من ابناء شعبنا الاستفادة القصوى من هذا الدعم .

معالي الرئيس ... الاخوة والزعماء ...

لا اريد ان اتجاوز في فهمي لمشكلات الوطن والمواطنين الملحة اصحاب الاختصاص فهم محل ثقتنا لكننا نتمنى ونكرر انه لا بد من اعادة النظر بكل ملزمات حياتنا وفهمنا الاستهلاكي وحتى تكون المشاركة فاعلة لا بد من اعطاء الدور كاملاً لكل ابناء الوطن حتى تكون المشاركة فاعلة ومؤثرة كما ان ملاحظتنا عند وضع الموازنات ان تراعى احتياجات المواطن الحياتية وتوفيرها بسهولة كما ان على الموازنات ان تكون على قدر كبير من الواقعية والمنطق حتى لا نفاجاً في كل مرة بما لا يحمد عقباه فالمواطن ليس بمقدوره ان يدفع ثمن اخطاء غيره .

معالي الرئيس ... الاخوة والزعماء ...

ان صورة الاردن المشرقة قد التفتت بفعل الظروف الاقتصادية التي داهمتنا والتي هي نتاج عدم الواقعية والتخطيط غير المسؤول الذي اعتمدته اصحاب القرار على مدار عقدين من الزمن فلا بد والحالة هذه ان تعطل الحكومة الاجراءات الكفيلة باعادة الحياة لمجلة الاقتصاد الاردني واعطاء المستثمر العربي والاجنبي الحوافز المشجعة للاستثمار في الاردن من خلال توجيه اصحاب رؤوس الاموال لاقامة المشاريع الاستثمارية الانتاجية القابلة للتصدير بعد ايجاد الاسواق المناسبة لها .

هكذا من الشغل

كما ان على ابنائنا العاملين في الخارج ان يزدادوا من تحولاتهم حيث الوطن بامس الحاجة لدعم ابنائه كما ان على القادرين منهم استثمار ما لديهم من امكانيات مادية باقامة المشاريع الانتاجية وخاصة الزراعية منها . كما ان على الحكومة ان تتوجه من خلال خطة وطنية شاملة ومدروسة بالتوجه نحو الارض لاستثمارها الاستثمار الامثل من خلال اقامة المشاريع الزراعية الانتاجية اضافة الى مشاريع التسمين وتربية المواشي خاصة وان الاردن يعاني من نقص حاد في توفير مادة القمح وهي الغذاء الرئيسي والسلعة الاستراتيجية على المستوى الوطني وكذلك النقص الحاد في مادة اللحوم . ان اقامة مثل هذه المشاريع وتوفير كل فرص نجاحها سيجعل الاردن قادرا بالوقوف على قدميه خاصة في مثل هذه الظروف .

اما عن محافظة الكرك وعن احتياجاتها وعن حصتها الزهيدة في الموازنة فارجو ان تتوجه الحكومة لاتصاف ابناء الكرك واعطاء الكرك مزيدا من الرعاية والاهتمام فالنشاطات الشبابية معدومة تقتل في نفوس شباب الكرك اي توجه لممارسة مثل هذه النشاطات كما ان مراكز الشباب معطلة ومراقبة وطاقتهم غير مستغلة كما ان الكرك تفتقر الى المشاريع الانتاجية والاستثمارية بسبب شح الامكانيات المادية لدى ابناء المحافظة للقيام باستثمارها في مشاريع انتاجية تعود بالنفع على محافظتهم فعلى الدولة ان تتوجه لاقامة مثل هذه المشاريع وتشجيع ابناء الاردن القادرين من القطاع الخاص على الاستثمار خاصة في مجال الزراعة وتربية وتسمين المواشي واقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة ليجاد فرص عمل للاف العاطلين عن العمل من ابناء المحافظة وبما ان الكرك تفتقر الى النشاطات الرياضية لذلك اتوجه من الحكومة بالتفكير الجدي لانشاء مدينة رياضية لاعطاء شباب الكرك حقهم في ممارسة نشاطاتهم الرياضية والشبابية اسوة ببقية المناطق . اما عن جامعة مؤتة والتي تم انشائها قبل عدة سنوات فما زالت جامعة بالاسم ليس لها اي اثر يذكر على المجتمع المحلي علما بان الجناح المدني غير مكتمل حتي هذه اللحظة فلا يجوز ان يخصص لجامعة مؤتة في الموازنة ما يخص لمثيلاتها من الجامعات لذلك ارجو من الوزارة المعنية اعادة النظر بالمخصصات الممنوحة لجامعة مؤتة كون الجامعة حتى يكتمل جناحها المدني بحاجة الى مبلغ خمسة ملايين دينار لم يتم التفرق لها . كما انه لا زالت بعض كليات الجامعة تخرج طلابها من على مقاعد كلية مجتمع الكرك علما بان الجامعة تفتقر الى اية نشاطات شبابية . كما انني اتوجه للحكومة بفتح ابناء الكرك نسبة اعلى من المقاعد الدراسية في الكليات المختلفة لانه لا يعقل ان ترسل ابنائنا للجامعات الاردنية الاخرى بينما الجامعة على مقربة من بيروت علما بان الارض الاقتصادية وضعف الامكانيات المادية لدى قطاعات واسعة من ابناء الكرك لكافية لفتح ابناء الكرك فرصة القبول من كليات الجامعة بجناحها العسكري والمدني عن غيرهم من المناطق . كما انني اطالب بتخصيص بعثات دراسية في الدراسات العليا لابناء الكرك ليكون مقدورهم تقديم الفضل والخدمات لمجتمعهم المحلي . كما ان مستشلى الكرك الحكومي والذي تم انشائه قبل عشرات السنين لخدمة اربعة آلاف

مواطن ما زال هو نفسه وبأسوأ حالته يقدم الخدمة لما يزيد عن المئتين الف مواطن . اطالب الحكومة باتخاذ

الاجراءات الكفيلة باعادة بناء المستشفى الجديد والذي طالما انتظره ابناء المحافظة علما بان هناك منحة ايطالية ارجو الاسراع في الحصول عليها للمباشرة بتنفيذ هذا المشروع الجيد . كما انني اتوجه للحكومة بالايعاز لاستحداث مكتب للمالية في منطقة الاغوار الجنوبية لانه لا يعقل ان يتحمل المواطنون هناك مشقة السفر واجرة الطريق من اجل دفع الرسوم المترتبة عليهم كما اقنى على الحكومة ان تهجد حلا سريعا للقضية الاعلال مع زيادة النسبة المخصصة لكل رأس ماشية حيث اشعكت جمعية مربي الاغنام في محافظة الكرك من عدم كفاية التخصصات خاصة وان معدل نزول الامطار في الكرك لهذا العام ما زال متدنيا مما يستدعي الاهتمام بهذا الموضوع من قبل لجنة الجفاف ووضع حلول سريعة للكيفية التي يتعم من خلالها توزيع الاعلال وهناك قضايا كثيرة تحتاجها المحافظة وخاصة على مستوى الخدمات الصحية ومجال الطرق وخاصة الزراعية منها . تطرق لها العديد من الزملاء منها بزيادة مراكز المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية لكي تستفيد منها قطاعات كبيرة من ابناء المحافظة .

اما عن قطاع السياحة وهي مصدر من المصادر الرئيسية لتعزيز قدراتنا الوطنية ودخلنا القومي فهي ما زالت قاصرة عن تقديم ما هو مطلوب منها وعليه لا بد من اعادة النظر في هذا القطاع الهام واعطائه ما يستحق مثل اقامة مشاريع الجذب السياحي وتوفير كل اسباب الراحة للسائح مع اعادة النظر في اسعار الفنادق واثان الغذاء حيث تقف في بعض الاحيان عائقا امام رغبة السائح في زيارة الاردن خاصة وان في الاردن مواقع تاريخية لو احسن تسويقها لكانت خير وسيلة لدعم اقتصادنا الوطني بالعملات الصعبة .

معالي الرئيس ... الاخوة والزملاء ...

انني مدرك لقدرات بلدنا كما انني مدرك لحجم التحديات الخطيرة التي تحيق بنا لكنني واثق وبعون الله وبها انعم علينا من قيادة امينة واعية شجاعة من قدرتنا على تجاوز هذه الظروف الطارئة ولا يسميني في هذه المناسبة الا ان اتوجه بالشكر لكل الدول العربية التي ادقت بالتزامها تجاه الاردن مناشدا ببقية الدول العربية الشقيقة التي لم تفي بالتزاماتها اعادة النظر بهذه المخصصات ليتمكن الاردن من الوقوف على اطول خطوط المجابهة مع العدو الصهيوني وتقويت الفرصة على عدونا من ثمر مؤامراته الخبيثة .

اما عن قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية وهي محل اعتزازنا وملغزة من مفاخر الاردن على الحكومة ان توليها كل ما تحتاج من الرعاية والمساعدة حتى تظل الدرع الراقى والحارس الامين على مصالح الوطن والمواطنين والتي لولا سهرها لما تحققت لنا من امن وامان على امتداد ساحات هذا الوطن ومساحاته وحتى تظل هذه الاجهزة وعلى راسها قواتنا المسلحة الهاسلة والتي تقف على اطول خطوط المجابهة تحرس حدود الوطن وتدفع الاذى عن ابنائه مثلما ان دعمها هو واجب قومي قبل ان يكون واجبا وطنيا وعلى الاخوة العرب دعم قواتنا المسلحة لتظل الدرع الراقى والسور المنيع عن امة العرب في وجه الاطماع التوسعية الصهيونية مناشدا الحكومة بزيادة المرازقات المخصصة لهذه الاجهزة حتى تقوم بما يطلب منها من واجبات . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلنا من الله على

معالي رئيس المجلس
السيد سلطان العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

تقدمت الحكومة بمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ للمجلس لدراسته ومناقشته وفق ما هو مقرر طلبة المصادقة عليه ، ولقد حوّل مشروع قانون الموازنة للجنة المالية لدراسة وتقديم تقريرها ولقد قامت اللجنة المالية مشكورة بدراسة مشروع قانون الموازنة دراسة دقيقة ومرسوخة وقدمت لنا تقريراً مفصلاً بذلك .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

من المعلوم لدينا ان أية موازنة عندما تعد فإنها تعطي صورة واضحة ودقيقة عن اقتصاد الدولة - ولما كان الاقتصاد هو صمام الامان للشعب والدولة على حد سواء - فإنه من البديهي ان ينظر بقلق وخوف من أية موازنة تدل مؤشراتنا على ما تواجهه البلاد من ازيمات اقتصادية ، ومن المؤلم ان مشروع قانون الموازنة المقدم من قبل الحكومة يعطي هذا الانطباع الا انه ولتكون صادقاً مع انفسنا ومرشوعين بالنقاش لا بد لنا ان تشير الى الحقيقة التالية لو كنا نحن من اعد الموازنة لما تسنى لنا ان نعد موازنة تختلف عن هذه الموازنة المقدمة من قبل الحكومة - والسبب في ذلك بسيط وواضح فان الحكومة عندما تعد الموازنة فإنها تعتمد على الإيرادات ، ولقد لاحظت كما لاحظ ولا شك معي اخواني النواب المحترمين بان معظم إيرادات الحكومة اعتمدت ان لم اقل انحصرت (في باب الضرائب) والرسوم والرخس - حيث لم لاحظ هرائد من ايراب انتاجية اخرى وهنا ممكن الخطر اذا لا اريد ان ابين ما هو معلوم للسلطة التنفيذية او التشريعية من خطورة اختصار موارد الدولة على الضرائب والرسوم اذا لا بد لها ان تعتمد مصادر انتاجية فكنها من الحصول على عملات اجنبية لذلك كان لا بد التركيز والاهتمام الجاد لاهتمام مثل هذه المصادر سواء بالعمل على استغلال ثروات الارض المعدنية وتحسين انتاج المستغل منها ، والعمل على تشجيع استثمار الاموال العربية والاسلامية والاجنبية .

لا اريد ان اكرر اختصار للوقت ما جاء في تقرير اللجنة المالية من عيوب ومشاكل اقتصادية كادت تؤدي الى زعزعة الاستقرار وفقدان الثقة العامة بالقدرة على تسيير الاقتصاد والتعرض به ، الا انني اريد ان ابين ان التفاتت الراسائية وكما ظهر لنا في تقرير اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة المقدم من قبل الحكومة هي نلقات في معظمها غير الخاتية لا تكاد تقل (٨٪) من الموازنة وهذا مؤشر سلبي من الشروري معالجته .

كنت اثنى على الحكومة عند اعداد مشروع قانون الموازنة ان تزيد من المخصصات المعدة لوزارة الطاقة / سلطة المصادر الطبيعية في باب البحث عن البترول وفي نفس الوقت كنت اثنى على اللجنة المالية عدم التنسب بالنقص المخصصات الواردة في مشروع الموازنة لذيرة الامن العام نظراً لاهمية هذا الجهاز والمسؤوليات الملقاة عليه .

معالي الرئيس ...
حضرات النواب المحترمين ...

قبل ان اتمهي كلمتي آمل من الحكومة عند البدء في الاتفاق من الموازنة ان تراعى الاولويات في الاتفاق راجعاً من الوزارات التالية ان تكون وضعت في برنامجها ما يلي :-
(١) وزارة الاشغال العامة : رصد المخصصات المالية الضرورية لتحسين الطرق الزراعية تسهيلاً للمزارعين بنقل منتجاتهم وبهذه المناسبة لا بد من الاشارة لما للزراعة من اثر كبير في تحسين الدخل القومي ونظراً لاهمية وجوه سياسة زراعية مخطط لها بشكل فعال لمعالجة المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي / كالمديونية والتسويق ومداخلات الانتاج . اثنى ان يكون هناك في المستقبل القريب جلسة خاصة للمجلس يعالج فيها تلك المشاكل .

(٢) اثنى على سلطة وادي الاردن ان تجد حل لمشكلة المياه المالحة التي تسقى منها اراضي الرامة الزراعية من مشروع سيل حسيان والتي مضى على المشكلة مدة طويلة ولم تحل .

(٣) الشباب والرياضة : اكتفي بما تفضل به الزملاء بأن لا بد من دعم هذا القطاع الهام .
(٤) وزارة التربية والتعليم - العمل على تحسين المستوى التعليمي في القرى والارياف والمناطق النائية بتوفير المعلمين الاكفاء وخصوصاً ان بعض الارياف تطالب بعدم تخصيص مقاعد دراسية في الجامعات لهذه المناطق وان يعتمد على التنافس الحر في المعدلات وهذا مطلب عادل لكن الاكثر عدالة ان تكون حريصين على خلق فرص متساوية للجميع .

(٥) وزارة الصحة - او المؤسسة الطبية العلاجية ، العمل على ايجاد مستشفى في دبرعلا ولا ادري ان كان هذا من اختصاص وزارة الصحة ام المؤسسة العلاجية وهنا لا بد لي من وقلة اتساءل فيها - لماذا نكثر من المؤسسات مع وجود وزارات مختصة ، انني مع اللجنة المالية بان كثيراً من المؤسسات العامة بحاجة الى مراجعة شاملة .

معالي الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

انهي كلمتي بالدعاء الى الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير ، وبالتعاون الصادق المخلص كل في موقعه لبناء اردن قوي مزدهر بقيادة جلالة الملك حفظه الله .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هاتين من اهل

عصر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم السبت ٢٧/١/١٩٩٠ ميلادية.

معالي رئيس المجلس
شكرا للجميع ، واعلن رفع الجلسة والى صباح غدا الساعة (التاسعة)
ان شاء الله .

اللي تكلّموا (٢١) باقي (٣٩) .

امين عام مجلس الامة بالوكالة
رئيس مجلس النواب
عدنان يحيى
سليمان عرار

ورفعت الجلسة

على ان تعقد في تمام الساعة التاسعة من صباح اليوم الثاني الأحد ١ رجب ١٤١٠ هجرية الموافق
٢٨/١/١٩٩٠ ميلادية .

كل من لا يحضر
الجلسة



مجلس النواب

مجلس النواب

الجلسة الثانية عشرة استكمالاً لمناقشة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠
المحضر الثاني للجلسة الثانية عشرة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ١/ رجب / ١٤١٠ هجري الواقع في
١٩٩٠/٨/٢٨ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية عشرة) من الدورة (العادية الاولى)
برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور أمين عام مجلس الامة بالوكالة عطوفة السيد عدنان بعميرن .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : احمد قطيش الازايدة
وتغيب معلة من الاعضاء السادة : سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه .
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

تعريف

- ١- أعد ويؤب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خنير.
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عدنان بعميرن ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي .
- ٣- قام بتدقيق هذا المحضر :

١ - سحر حسونة

٢ - ليلى السعيد .

هنا من المجلد

وحضر من الحكومة

- ١- دولة السيد مضر بدران
- ٢- معالي السيد سالم مساعدة
- ٣- معالي السيد عبد المجيد الشريدة
- ٤- معالي الدكتور محمد عضوب الزين
- ٥- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
- ٦- معالي السيد ابراهيم ايوب
- ٧- معالي المهندس عزني المصري
- ٨- معالي السيد ابراهيم عز الدين
- ٩- معالي السيد باسل جردانة
- ١٠- معالي الدكتور زياد فريز
- ١١- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
- ١٢- معالي الدكتور محمد حمدان
- ١٣- معالي المهندس داور خلف
- ١٤- معالي السيد نبيل ابو الهدى
- ١٥- معالي السيد يوسف المبيضين
- ١٦- معالي السيد ثابت الطاهر
- ١٧- معالي الدكتور سليمان عريبات
- ١٨- معالي الدكتور خالد الكركي
- ١٩- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير
- ٢٠- معالي الدكتور قسم عبيدات
- ٢١- معالي السيد ابراهيم القبايشة
- ٢٢- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
- ٢٣- معالي السيد عبد الكريم الدغمي
- رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .
- وزير التنمية الاجتماعية .
- وزير الصحة .
- وزير الاشغال العامة والاسكان .
- وزير النقل والاتصالات .
- وزير التخطيط .
- وزير الاعلام .
- وزير المالية .
- وزير الصناعة والتجارة .
- وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .
- وزير المياه والري .
- وزير التمرين .
- وزير العدل .
- وزير الطاقة والقوة المعدنية .
- وزير الزراعة .
- وزير الثقافة .
- وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- وزير العمل .
- وزير الشباب .
- وزير السياحة والآثار .
- وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

" افتتاح الجلسة "

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ،
النصاب مكتمل ، اعلن افتتاح الجلسة ،
السيد طاهر المصري

السيد طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

اود في البداية ان اشكر اللجنة المالية على الجهد الكبير الذي بذلته في اعداد تقريرها الذي هو بين ايدينا الآن وجعله شاملا ودقيقا في ملاحظاته وتوجيهاته وارقامه . وواضح من التقرير مدى التعاون والتفاعل الذي ابداه السيد وزير المالية واجهزة وزارته مع اللجنة في مداولتها الطويلة وهذا شيء يستحق عليه الشكر والثناء . وارجو ان تستمر روح التفاعل والتعاون هذه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المستقبل وعلى كافة الاصعدة .

اسمح لي ان ابدي بعض الملاحظات العامة على قانون الموازنة وعلى تقرير اللجنة المالية :

١- من خلال الموازنة العامة للدولة ، تقوم الحكومة بتقديم خططها لتمكين الاقتصاد الوطني من مجابهة المشاكل المالية والاقتصادية التي تعاني منها ، وجلب الاستثمار وتشجيع الصادرات وغير ذلك . وقد مرت البلاد خلال الاشهر الستة الماضية بمرحلة هامة من تاريخها بدءاً من قرار اجراء الانتخابات النيابية الى الحملة الانتخابية الى انتخاب المجلس النيابي الجديد الى ممارسته لعمله بالشكل والطريقة الذي شهدناه خلال الشهرين الماضيين ، الى طرح الفقة بالحكومة ونيلها لها . ولكن الموازنة كانت معدة سلفاً لذلك لم تر او تشعر ان تلك المرحلة الهامة والتفاعلات التي تمت خلالها والافرازات التي ظهرت قد انعكست في قانون الموازنة او فلسفتها .

٢- ان البرنامج التصحيحي لصندوق النقد الدولي يتحدث عن اجماليات فيما يخص إيرادات ونفقات الدولة وميزان المدفوعات والعجز في الموازنة ، تاركاً للحكومة الاردنية حرية تكوين مفردات هذه المجاميع . فما هي الاولويات الحكومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اختيار هذه المفردات ؟ ان على الدولة ان تختار توزيع اعباء شروط التقشف المالي على شرائح المجتمع المختلفة . وهنا كانت الموازنة غير متجاوبة ، او على الاقل حيادية .

٣- ان برنامج اصلاح المال يطبعه يعيق النمو الاقتصادي مرحلياً بسبب تراجع الاتفاق العام بكل اشكاله الاستهلاكية والاستثمارية . ولضرورة تحقيق نمو اقتصادي يعادل النمو في زيادة السكان ونمو نسبة التضخم ، من اجل الحفاظ على مستويات المعيشة القائم ، فان عبء التنمية الاقتصادية يقع على عاتق القطاع الخاص اكثر من القطاع العام . فما هي السياسات الاقتصادية التي يتوجب اعتمادها لضمان تجارب

هكذا من الأهل

القطاع الخاص مع ضرورات التنمية في البلاد بدءاً باستعادة الثقة التي اهتزت وتراجع نسبة النمو بسبب التطورات التي عاشتها البلاد مؤخراً ؟

ان خطاب الموازنة والخطابات الرسمية الاخرى لم تتعرض لدور القطاع الخاص . وانني اعتقد جازماً ان دور القطاع الخاص مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية هو الاساس في المرحلة القادمة . فلجلب الاستثمارات الاجنبية للاردن وزيادة تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج ، واعادة رأس المال الوطني من الخارج ، لابد من تحديد دورا اوسع للقطاع الخاص على حساب القطاع العام . فالاتفاق الحكومي لا يصنع اقتصاداً وطنياً ، وفشل التجربة الاشتراكية ولجوء تلك الدول التي كانت تطبق مبدأ الاقتصاد المسيطر عليه من قبل الدولة ، الى اعتماد مبدأ المبادرة الفردية والاقتصاد الحر ، ما هي الا دليل على ما اقول .

٤- من المعروف ان الثروات الطبيعية والموارد الذاتية في الاردن محدودة ، وهذا يجعله يعتمد على الاستيراد بشكل كبير : استيراد الطاقة ، والمواد الأولية ، والمواد الاستهلاكية بما فيها بعض المواد الغذائية . ولهذا ، فان المدخلات الاجنبية في الصناعات المحلية وفي الزراعة هي بنسب عالية نسبياً ، الامر الذي يجعل الاقتصاد الاردني يعتمد باستمرار على توفر العملة الاجنبية الكافية لتغطية المستوردات الاساسية . لذلك فاني ارى انه لا بد من زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات لجعل الاردن مركزاً اقليمياً لخدمات مثل الخدمات البنكية والتعليمية والاستثمارية والتأمينية ، وتجارة الترانزيت ، والمناطق الحرة والسياحية . ان مثل هذه الخدمات تجلب العملة الاجنبية ولا تصدرها . وارجو ان ارى الحكومة تخطط لمثل هذا التوجه على مدى السنوات القادمة .

٥- يلاحظ تقرير اللجنة المالية ان المبلغ المصدور في الموازنة لدعم المواد الغذائية الاساسية ومقداره (ستون) مليون ديناراً غير كاف . فماذا يعني هذا ؟ هل ان العجز في الموازنة سوف يزيد ام ان الحكومة سوف تخفف من عبء دعم المواد الغذائية ؟ للاسف ان تقرير اللجنة لا يعطي الجواب .

٦- اتفق مع ما ذهبت اليه اللجنة المالية من ضرورة تعديل القانون رقم (٣٩) لعام (٦٤) قانون تنظيم الميراثية ، حيث ان موازنات العديد من المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي والتي تبلغ ارقامها بينات للملايين من الدنانير تقرر من قبل مجلس الوزارة فقط ، ويجب ان تقرر هذه الموازنات من مجلس النواب وضمن المهلة الدستورية المعروفة .

٧- كما انني اؤيد الدعوة باعادة النظر في محفظة الدولة واستثماراتها من اسهم وغيره في العديد من المؤسسات خاصة الناجحة منها .

٨- ان الغاز المستخرج من منقطة الريشة هو دخل للحكومة . وقد بحثت في ارقام الموازنة وفي تقرير اللجنة المالية ، فلم اجد ذكراً لذلك . وارجو من السيد وزير المالية توضيح هذا الامر .

٩- اجد لازماً على ان اعيد واكرر ما كنت قد طلبته في خطابي اثناء مناقشة البيان الوزاري حول ضريبة الدخل . فقد طالبت بربط قانون الضريبة سنوياً مع قانون الموازنة بحيث يتم معالجة النسب الضريبية سنوياً في ضوء الوضع الاقتصادي في الاردن . ففي حالات الركود الاقتصادي يتم تخفيض الضريبة . اذ لا يعقل ان يتم وضع قانون للضريبة يعمل لسنوات دون تمييز بين حالات الركود الاقتصادي او حالات الانتعاش الاقتصادي او حالات التضخم .

١٠- ملاحظتي الاخيرة لا تتعلق بشكل مباشر بقانون الموازنة او تقرير اللجنة المالية . ولكنها تتعلق بمؤسسة مالية اجتماعية هامة في مؤسسة الضمان الاجتماعي . لان هذه المؤسسة هي اكبر مستثمر محلي في الوقت الحاضر . ويتوفر لها اكبر دخل سنوي واكبر سيولة وخلال سنوات قليلة ستبلغ قيمة موجوداتها (عشرات) الملايين من الدنانير بنفس الوقت ، فان التزاماتها سوف تقارب هذه الارقام . وبالرغم من ان هذه المؤسسة واستثماراتها تدار بشكل كفوء وجيد الا انني اجد لازماً علي بسبب ضخامة المبالغ التي تتعامل بها هذه المؤسسة ان اتنبه الى ان اي خلل او خطأ يحدث في استثمارات المؤسسة سوف يحمل الاقتصاد الاردني لا سمح الله التزامات مالية لا طاقة له عليها . ومطلوب من اجهزة الرقابة الحكومية التي فشلت في السابق في اكتشاف حجم المديونية الخارجية ودق ناقوس الخطر ، ان تكون منتبهة الى هذا الامر . كما انه مطلوب من الحكومة ان تبقى تعاملها مع هذه المؤسسة مرناً بالقدر الذي يؤمن لها استقلالية القرار مع الحفاظ على حسن استثمار اموال المستفيدين والمتنفعين .

ان مشاكل الاردن الاقتصادية تحتاج الى حلول طويلة المدى ولا تستطيع موازنة سنة واحدة ان تقوم بحل هذه المشاكل دفعة واحدة . ولكنها تستطيع ان تكون البداية . واعتقد انه اذا اخذت الحكومة بعين الاعتبار ما ورد في تقرير اللجنة المالية ، والملاحظات البناءة التي ابداءها الزملاء النواب ، فانتا سنكون باذن الله على الطريق السليم لحل المشاكل الاقتصادية والمالية لبلدنا .

في الختام اقول انني اوافق على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ وفق ما تضمنه تقرير اللجنة المالية .

والسلام عليكم ،

معالي رئيس المجلس السيد عبد المنعم أبو زنت
معالي رئيس المجلس السيد عبد المنعم أبو زنت
معالي رئيس المجلس السيد عبد المنعم أبو زنت
الاستاذ عبد المنعم ابو زنت ، تفضل يا سيدي
لمعاليكم ، رجوتكم ان ترجئوا قليلاً ،
كنتم اذا اردتم ان احدث صباحاً فليكن ، بذككم بعد الساعة (الثانية عشرة) بنخاف يقوموا الى الصلاة ، طيب يا سيدي
الاستاذ محمد الحاج

هكذا من الأشهر

السيد محمد احمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه وأتبع هدا .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

ان كل نائب في هذا المجلس يحس بضخامة المسؤولية الملقاة على عاتقه في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ هذا البلد الصابر المرابط ، كما يحس بالمرح الكبير الذي يلحمه وهو يريد أن يلبي حاجات المواطنين الذين دفعوه لهذه المهمة الصعبة وهم اليوم ينتظرون منه أن يزيل عنهم تراكمات السنين العجاف التي كان المواطن فيها ينظر بعينه الى من يتلاعبون بقوته ويكدسون الأموال في أرصدتهم على حساب ولا يستطيع أن يعترض مجرد اعتراض لأنه سيتهم عندئذ أنه متأثر على البلد وعلى أمته واستقراره .

نعم يحس كل واحد منا بالمرح وهم يصطدم بالواقع حيث لا يستطيع الواقع بعجزه ومديونيته أن يحل له مشكلة واحدة من المشاكل التي تعرض عليه في كل يوم من مشاكل الفقر الى البطالة إلى الارتفاع المسعور للأسعار الى قلة المرافق والخدمات بسبب عدم وجود الميزانية المرسودة لها ، الى صعوبة تنمية الثروة الزراعية أو الحيوانية لعدم امكانية الدولة من تمويل مشاريعها الى المديونية التي تؤثر في المواطنين حيث ان كل مواطن يحس ان هذه المديونية ستسد من عرقه . ولا اريد ان اخوض في الأسباب والمسببات فهذا ليس مقامه هنا .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

لقد اطلعت على مشروع قانون الموازنة العامة لهذه السنة واستمعت الى تقرير معالي وزير المالية ، والتقرير الذي قدمته اللجنة المالية في مجلسكم الكريم .

ولا ادعي أنني رجل مال متخصص في التعامل مع الارقام ولكنني سأبدي هذه الملاحظات التي لفتت انتباهي ومنها :

أولاً : مشروع الموازنة لم يأت ملتبساً لرغبة المواطنين في أن يروا التوجه واضحاً نحو التحول بالاردن من سوق استهلاكية الى بلد منتج يأكل مما يزرع وليس مما يحيك ويرى في سوقه انتاج أبنائه .

ان بلداً صغيراً مثل هونج كونج مثلاً لا أظن أن في أراضيها خيرات أكثر من خيرات بلدنا ولا عقليات أذكى من عقول أبنائنا ، ومع ذلك فاننا نرى بضائعهم المختلفة تغزو أسواق العالم كله ، ونحن حتى الآن لم نستطع أن نكتفي في مجال الغذاء أو الكساء بل ولا في مجال الحبوب التي كانت تعتبر سهول حوران الى فترة قريبة مغزناً لها يزود أقطاراً كثيرة أباهم الدولة العثمانية .

ولقد آن لنا أن نهتم بتحقيق الأمن الغذائي لأن الذي لا يملك وغيف خبزه لا يمكن له في يوم من الأيام أن يكون قادراً على اتخاذ قراره السياسي .

وان لنا اسوة حسنة في أهلنا في فلسطين حيث قرروا الاستغناء عن المنتجات الاسرائيلية وتوجه كل مواطن الى أرضه يستخرج ثمارها وخيراتها وخصص جزء من بيته لتربية الدواجن والاغنام ليعيش على ما تنتجه له كل يوم .

ثانياً : تشكل النفقات الرأسمالية في هذه الموازنة (٣١٪) منها بينما تشكل النفقات الجارية (٦٩٪) وهذه نقطة سلبية تعكس مدى التراجع في المشاريع والخطط التنموية في البلاد أمام الاتفاقات في المجالات الأخرى ، وهذه ظاهرة يجب أن تتغير في الموازنات الأردنية .

وأنة لمن الحلل الاقتصادي أن تبقى الزيادة في النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية الاثمانية التي فوجئنا بأن حجم زيادتها عن سنة ١٩٨٩ بمقدار (١٪) فقط وهذا توجه سلبي سيما ونحن نعيش أزمة اقتصادية ومديونية كبيرة ان أرقاماً كثيرة اراها في النفقات الجارية لبعض المؤسسات تدل على أنه لا زال عندنا من لم يحس بمديونهم المشكلة الاقتصادية في هذا البلد واكتفي بمثال هو ان سور سكن محافظة لادى المحافظات رصد له (٢٠٠٠٠٠) دينار للسور فقط ، ولا ادري نوعية بناء هذا السور ، اللهم الا ان يكون مخفطاً او مزوداً بشبكة انذارميكرو .

ثالثاً : يلاحظ في هذه الموازنة زيادة المخصصات للموظفين بمقدار (٧٧٩١) مليون لهذا العام ونسبة زيادة مقدارها (١٨٪) عن العام الماضي وهذا مؤشر خطير لارتفاع كلفة العقود بالنسبة للوظائف المصنفة ولدخول اعتبارات اخرى مصلحية ومحسوبة فالموظفون بمقدور في مؤسسة التلفزيون فقط (٢٣٠٠٠٠) دينار ، ان التلفزيون فقط وليس في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، وانني اطالب الحكومة ان توقف هذا التوجه وان تضع تصوراً لتخفيض هذا المبلغ الى النصف خلال هذا العام والعمل على التقليل منه اكثر في السنوات القادمة . كما ان على الحكومة أن تضع الحلال المناسبة لمشكلة اقدام بعض المؤسسات الحكومية على التعاقد مع بعض المتقاعدين والالتفاف على القانون باعتبارهم خبراء ومستشارين ، والسؤال هنا : اذا كان هؤلاء خبراء ومستشارين فلماذا تقبل استقالتهم أو يحالوا الى التقاعد ، ان الحل هو تشغيل الكوادر الشابة وتلافي دفع هذه الأموال الطائلة لارضاء اصحاب العلاقات مع اصحاب السلطة .

رابعاً : لاحظت ان الدولة ستدفع (٤٧٢٨) مليون بدل ايجارات في الخدمات الجارية وهذا ايضاً مؤشر غير ايجابي لان نوع المأجور وقيمتها تتأثر في كثير من الأحيان بالعلاقات والمصالح الشخصية علماً بأن بعض العمارات المستأجرة يسترد اصحابها ثمنها في (٤-٥) سنوات فقط ولا داعي للتحديد .

هكذا من الأشهل

خامساً: في بند استهلاكات الماء والكهرباء والمحروقات بلغ الاتفاق المتوقع في الموازنة (٧٠٦١٩) مليون دينار وهو رقم كبير إذ يشكل (١٤,٥٪) من مجمل النفقات الجارية للخدمات المدنية بعد الرواتب والأجور وكلفتها ، في حين يشكل المبلغ المخصص للبعثات الدراسية (٥,٦٪) فقط ، ان ترشيد الاستهلاك في هذه المواد الثلاث أصبح من الضرورات الملحة ، سيما وأننا نرى تبذيراً كبيراً في هذا المجال .

ولقد رأيت أرقاماً مذهلة لنفقات الكهرباء والمحروقات فما يتفق للمحروقات على الإدارة فقط في وزارة التعليم العالي مثلاً يساوي (١١٠.٠٠٠) دينار محروقات فقط دون الكهرباء ، والكلية الفندقية (٢٠.٠٠٠) دينار للمحروقات فقط مع ان نفقات كلية عمان للمهن الهندسية مثلاً (الف دينار) فقط ، ولماذا هذا الفرق الكبير بين معهد البوليتكنك وبين الكلية الفندقية .

دمع تقديري الصادق لجهود اللجنة المالية وعلمي بالأيام الطويلة التي قضتها اللجنة في التدقيق والتحصيص للموازنة إلا أنهم حين رأوا ضرورة تقليص النفقات لم ينتبهوا أو لم يشيروا الى قضية المحروقات ولا الى قضية العقود المكلفة .

وانني احتفظ بشدة على قراراتهم بتخفيض الدعم المخصص للجامعات الأردنية الأربع مما سينعكس سلباً على البحث العلمي وزيادة أعداد الطلبة في الشعبة علماً بأنها الآن تزيد كثيراً عن حجمها الطبيعي .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء...

ان محافظة الزرقاء التي قدمتي لتمثيلها واعطتني ما يقارب تسعة عشر ألف صوت من أصواتها فانتني ومعي كل زملائي نواب المحافظة نحس بأنها مظلومة أكثر من غيرها فهي تعطي كثيراً وتأخذ قليلاً .

ففي الزرقاء الغالبية الساحقة من المصانع المنتجة في هذا البلد والشركات التي تعدّ عصب الحياة فيه كالمصفاة والمحطة الحرارية وأول منجم لشركة الفوسفات وعشرات المصانع المختلفة التي لا تستفيد الزرقاء إلا من غازاتها وسمومها حتى ان إدارات هذه الشركات ليست في مدينة الزرقاء بل تتخذ عمان مقراً لها وانني أطالب الحكومة ان تعمل على نقل إدارات هذه الشركات والمصانع الى مدينة الزرقاء لتكون الإدارة بجانب الموقع من جهة ولتستفيد الزرقاء من الحركة والنشاط لها . سيما بعد تطور وسائل المواصلات والاتصالات .

ان أهالي هذه المحافظة وهم حوالي ثلاث أرباع مليون نسمة يطالبون بأمور كثيرة منها :

أولاً: في مجال التربية والتعليم والدعوة والارهاد .

١- بناء المدارس والاستغناء عن المباني المستأجرة والتي لا تصلح في غالبيتها لا كموقع ولا كبناء علاوة عن تكلفتها وللتخلص كذلك من نظام الفترتين المزعج .

٢- إنشاء مسجد لكل مدرسة .

- ٣- إنشاء جامعة حكومية أو الزام إحدى الجامعات الأهلية التي حصلت على ترخيص أن تكون في الزرقاء .
- ٤- الاهتمام بمساجد المحافظة بخدمتها وتوفير الأئمة والمؤذنين والخدم لها . وكذلك إنشاء دور القرآن والمدارس الشرعية المرافقة لها .

ثانياً: في مجال البيئة والخدمات الصحية

- ١- اهتمام لجنة السلامة العامة بمراقبة المصانع والشركات وبخاصة الغلانية منها والتأكد من تحقق شروط السلامة فيها .
- ٢- بناء مستشفى حكومي في الرصيفة على قطعة الأرض المخصصة له على طريق ياجوز .
- ٣- إنشاء مركز صحي تخصصي في منطقة الظليل الواسعة ويقترح أهل الظليل أن يكون في جزء من مباني المدرسة الشاملة غير المستغلة .
- ٤- تطوير مستشفى الزرقاء الحكومي ليستطيع مواجهة الأعداد الكبيرة التي تؤمه يومياً .
- ٥- العمل على توفير الأدوية في مراكز وزارة الصحة حيث ان الأدوية الموجودة معدودة على الأصابع اليد الواحدة .

٦- إنشاء مركز صحي في منطقة واد الحجر .

٧- التفاهم مع وكالة الغوث لتحسين مستوى المركز الطبي التابع للوكالة في مخيم حطين لأن خدماته متدنية جداً ، أو فتح مركز صحي حكومي مرادف لهذا المركز لان المواطنين في مخيم حطين هم مواطنون ، لا بد ان يتمتعوا بحقوق المواطن الاردني ، فهم يرون اوضاعهم متدنية جداً في مختلف الخدمات ، وانني اجد لازماً ان انتقل اليكم ماذكره لي الأخوة عند لقائي بهم ان أكبر معاناة ذكروها لي هي معاناة أبناء غزة لا في مخيم حطين وحده بل وفي الاردن وهي معاناة شديدة بحاجة الى دراسة متأنية .

ثالثاً: في مجال الزراعة

- ١- دعم المزارعين وبخاصة في مناطق الظليل والأزرق ومنطقة سبل الزرقاء وذلك بتقديم القروض لهم بدون فوائد ، وتقديم الخبرة والمشورة الفنية لهم .
- ٢- تشجيع الثروة الحيوانية في هذه المناطق وذلك بتوفير الأعلاف الشحيحة عليهم مع فتح مركز للأعلاف في منطقة عوجان وعدم التلاعب في أوزان الأعلاف التي تباعها المراكز للمزارعين . حيث يأخذ الكيس (٥٠) كيلوغرام فإذا ذهب الى بيته وجد (خمسة وأربعين) او (سنة وأربعين) فقط .
- ٣- التوقف عن ضخ المياه الجوفية في منطقة بساتين الرصيفة الى عمان في أشهر الصيف لأن هذا الضخ عمل على تصحير المنطقة بعد أن كانت بساتين خضراء .

هكذا من المرحل

رابعاً: في مجال الاتصالات والمواصلات .

- ١- تميم شبكة الهاتف على كل مناطق المحافظة وفتح أرقام جديدة .
- ٢- فتح مكاتب بريد في مناطق الجبل الشمالي بالرصيفة وواد الحجر بالزرقاء .
- ٣- انجاز مشروع طريق الزرقاء جربة شفا بدران .
- ٤- توسيع طريق ياجوز ليكون في مسرين وقد كثرت عليه الحوادث نتيجة حدة منعطفاته وكثافة السير عليه .
- ٥- شق وتعميد الطرق الزراعية في الظليل والأزرق وقرى بني حسن غرب الزرقاء .

خامساً: في المجال الرياضي والشبابي

- ١- انشاء المدينة الرياضية التي سمع بها شباب الزرقاء منذ سنوات .
- ٢- دعم النوادي الرياضية وتنشيط الحركة الرياضية الضعيفة في المحافظة .

سادساً: في مجال الخدمات العامة

- ١- سرعة انجاز مشروع المجاري في مدينة الزرقاء والذي حول المدينة منذ سنتين الى مستنقع في الشتاء ، وشموله للمناطق التي استنبتت في مناطق : جبل الأمير فيصل وحي الأمير علي وحي الظاهرية ومنطقة ياجوز في الرصيفة .
- ٢- ابصال التيار الكهربائي الى منطقة شمال ياجوز في الرصيفة مع الاشارة الى اعادة النظر في الارتفاع المفاجيء الهائل في أسعار الأعمدة الذي ارتفع من (خمسة) دنانير الى (٦٥ر٥) ديناراً في المناطق المنظمة علاوة على اسعار باهظة جداً في المناطق غير المنظمة ، وكذلك ارتفاع رسوم الاشتراك الى (خمس) ديناراً وعدم جواز أخذ بدل تليفزيون لمن لا يملك هذا الجهاز .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

وان محافظة الزرقاء تعاني من مشكلتين رئيسيتين اولاهما :

- ١- مشكلة أملاك الدولة مشكلة قديمة وهذه الأراضي في حقيقتها واجهات عشائرية اعطتها الدولة منذ تأسيسها الى عشائر بني حسن والدعجة ولم تقم هذه العشائر بتسجيلها رسمياً في ذلك الوقت لأنها لم تكن ذات قيمة ، ولا يعلمون الغيب ليعرفوا أن هجرة ستكون سنة ٩٧ لترفع اعداداً كبيرة ممن انتقلوا من فلسطين الى الاردن ، واخذوا يبحثون عن مناطق زخينة قريبة من عمان والزرقاء ليقموا عليها ابنية بسيطة فاشترت هذه الاراضي من اصحابها بحجم ثم هم يكافأون اليوم بعد أن عمروها بتهديدتهم بهم

بنائهم أو اشعارهم أنهم معتدون على أملاك الدولة .

إننا نطالب بحل هذه المشكلة وتفويض هذه الأراضي الى واضعي اليد عليها حتى يتمكن سكان هذه المناطق من المضي في مسيرة البناء المتين غير المستعجل لأن معظم البناء كان يتم ليلاً أو أيام العطلة حتى لا تطالبهم لجنة أملاك الدولة التي ترافقها دائماً سيارة الشرطة وجرافة البلدية .

٢- اما مشكلة تلوث البيئة الناتج عن :

- أ- المصانع الكيماوية التي لا تلتزم قواعد السلامة العامة وقد سمعتم عن مصنع البتروكيماويات اولاً اذكر اسمه بالضبط ، المهم انه كيميائي ، يوم ان انفجر في العام الماضي وتسرب غازه ليلاً على المواطنين ، وهربت اعداد كبيرة وكنت منهم الى عمان ، انا واولادي في الساعة (الثالثة) ليلاً .
- ب- ثم مكب النفايات جنوب الرصيفة والذي يراكم ليلاً انوف المواطنين ، وقد اثبتت دراسات الجمعية العلمية الملكية تأثيره السيء على تلوث المياه الجوفية وانتشار الأمراض والأوبئة .
- ج- ثم بركة البيبسي التي تعتبر وبحق مزرعة للبعوض والذباب .
- د- محطة تنقية الخربة السمراء .
- هـ- الروائح النتنة المنبعثة من مصنع الدباغة .

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء ...

هذه بعض المشكلات ، وهذه بعض المطالب ، وانني اتوجه الى الحكومة طالباً منها ان تحقق لابناء الزرقاء مطالبهم وشكراً ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الاستاذ سليم الزعبي ،

السيد سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمين ...

ان هذه الموازنة مبنية دون شك في جانبها (الايادات والنفقات) على الاتفاقية المعقودة مع صندوق النقد الدولي او ما يسمى بالبرنامج التصحيحي /أو برنامج اصلاح الاقتصاد او برنامج التكيف الاقتصادي وكذلك فان هذه الموازنة مبنية على اتفاقيات اعادة الى الجدولة مع نادي باريس (المتعلقة باعادة جدول ديون الحكومات) ونادي لندن (المتعلقة باعادة جدول ديون البنوك التجارية الاجنبية) . وكنا نتوقع اطلاع المجلس على هذه الاتفاقيات حتى تكون مناقشة الموازنة اكثر عمقاً ومسؤولية وشمولية الا أن هذا لم يتم بكل اسف . ومع ذلك يمكننا مناقشة هذه الموازنة في ضوء المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية التي تعاني منها البلاد ، وإلى

هكذا من المأهول

أي مدى تقدم هذه الموازنة الحلول لهذه المشاكل ، فمن المعروف أن من أبرز هذه المشاكل :

- ١- مشكلة الغلاء وارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى المعيشة ، والركود الاقتصادي الذي يشمل مختلف القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والسياحية والاشيائية .
- ٢- وضعف الاستثمار :- ولا تطرح الحكومة حلولاً واضحة ومحددة لهذه المشكلة من خلال برنامج اصلاحي متكامل وواضح المعالم حيث لم تبين لنا الحكومة كيف ستفوق بين زيادة حجم الاستثمار مثلاً ، وسياسة ضغط النفقات ، أو كيف تستطيع توسيع استثمارات القطاع الخاص ما دامت هذه المسألة ليست بيدها ، وإنما بيد القطاع الخاص ، وتأثيرها في هذا المجال تأثير محدود وغير مباشر .
- ٣- مشكلة البطالة : التي تتضخم باستمرار والحكومة لم تقدم لنا من خلال مشروع الموازنة حلولاً واضحة ومدروسة تعالج فيها هذه المشكلة ، خاصة وأن النفقات الائتمانية مضغوطة في الموازنة الى أبعد الحدود .
- ٤- مشكلة ارتفاع اعباء الضرائب : وخاصة الضرائب غير المباشرة (رسوم الجمارك ورسوم الانتاج-المكوس) التي يقع عبؤها الأكبر على كاهل الطبقات الشعبية الفقيرة حيث أن ارقام الموازنة تعكس النية في التوسع في فرص مثل هذه الضرائب
- ٥- مشكلة المديونية الخارجية : ان هذه المشكلة من اهم المشاكل التي تواجه الاردن ، وحلها هو حجر الزاوية لحل المشاكل الاخرى التي اشيرنا اليها . ومنذ البدء نقول ان حل مشكلة المديونية ليس بالجدولة او اعادة الجدولة على النحو الذي قبلت به الحكومة وتبنته في مشروع قانون الموازنة ، ذلك انه ليس باستطاعة دولة كالاردن بمواردها وامكانياتها الاقتصادية والمالية المحدودة ، ان تحقق في آن واحد ، تنمية اقتصادها والخروج من ازماتها وتحمل اعباء الثقيلة لاقساط وفوائد هذه الديون ، ونخشى أن محاولة تحقيق هذين الهدفين معاً ستؤدي الى الفشل في تحقيق أي منهما . وعندما تعد الحكومة بحل المشاكل الاقتصادية للبلاد وتلتزم في الوقت ذاته نفسها بتحمل اعباء تسديد الديون وفوائدها ، فإن ذلك يقع خارج حدود الممكن ، مما يجعلنا نشك ونتشكك في امكانية تحقيق وعود الحكومة بالخروج من الأزمة الاقتصادية بجوانبها المتعددة . وعند الحديث عن المديونية لابد من الاشارة الى أن المفاوضات الرسمية الاردنية التي اجري مفاوضات اعادة الجدولة ، قد تساهل الى أبعد حد في معالجة هذه القضية ، حيث كان الواجب يحتم ان ينصب اهتمامه أولاً على شطب قسم من هذه الديون قبل اعادة الجدولة ، مستغنياً الى اعتبارات موضوعية وعملية منها ارتفاع اسعار الدولار بالنسبة للدينار الاردني ، الامر الذي ضاعف حجم هذه الديون تقريباً ، حيث انها واجبة السداد بالدولار ، ومنها أيضاً عدم مقدرة الاردن ، بموارده وامكانياته المحدودة وسوء اوضاعه الاقتصادية على السداد .
- ٥- مشكلة انخفاض سعر صرف الدينار : وانخفاض احتياطي البلاد من الذهب والعملات الصعبة .

لقد أدت هذه المشكلة الى ارتفاع الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وخاصة بالنسبة للسلع المستوردة ، حيث كانت نسبة ارتفاع هذه الاسعار لا تساوي نسبة انخفاض سعر الصرف ، بل فاقت هذه النسبة بكثير بسبب الاحتكار والتلاعب بالاسعار وغياب الرقابة الحكومية . والخطة المالية للحكومة لم تقدم لنا حلاً واضحاً لهذه المشكلة . كما أن هذه الخطة لم تقدم لنا السياسات النقدية والائتمانية الواجب اتباعها لتصحيح الاوضاع القائمة في القطاع النقدي والمصرفي ، أما فيما يتعلق بمنهاج التصحيح الاقتصادي الذي اوردت اللجنة المالية ملخص له في تقريرها ، والذي كان من الواجب ان يقدم الى المجلس للاطلاع عليه ودراسته .

بنتاً من قبل كافة اعضاء المجلس - لا ان يرد بصورة مجردة ومختصرة في تقرير اللجنة المالية .

هذا المنهج او البرنامج ، الذي جاء وفق شروط ومتطلبات صندوق النقد الدولي ، يقوم اساساً على تدابير وفرضيات دون ان يطرح بالتفصيل كيفية الوصول الى تحقيق الارقام المستهدفة ، وما هي السياسات والبرامج التي ستتيح لتحقيق ذلك ، وان كان يمكننا القول بأنه - البرنامج - يهدف الى زيادة اعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وهذا ما انعكس في التشريعات الضريبية الجديدة وفي ارقام مشروع قانون الموازنة نفسها ، مثلما يهدف في الوقت نفسه الى ضغط النفقات بما في ذلك تجميد الرواتب والاجور والنفقات الاستثمارية كل ذلك بهدف الوصول الى توفير الاموال اللازمة لتسديد اقساط الديون ، ولو كان ذلك على حساب تدني مستوى معيشة المواطنين ، وارهاقهم بالضرائب المتزايدة ، وإذا كان هذا البرنامج يطرح بوضعية برنامج لمعالجة الأزمة الاقتصادية في الاردن ، فأية معالجة هذه التي تؤدي الى مزيد من افقار وتجويع المواطنين ويؤسهم ، مما يؤدي الى تعميق وتوليد الازمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وليس حلها .

ان ربط هذا البرنامج بالموازنة العامة هو بدون شك محاولة لتحرير هذا البرنامج الذي فرضه صندوق النقد الدولي واستدراج المجلس للموافقة عليه ليأخذ المباركة الشعبية تحت ستار الموافقة على مشروع الموازنة مع العلم بأن مشروع الموازنة هو لسنة واحدة ، والبرنامج يمتد الى نهاية عام ١٩٩٣ الامر الذي يجعل مبدأ سنوية الموازنة . ومن الامور التي تخل بمبادئ المالية العامة ومنها شمولية الموازنة ، استثناء إيرادات معينة ونفقات معينة ، وعدم ادراجها في مشروع الموازنة ، مثل إيرادات ونفقات صندوق تسليم القوات المسلحة . وحساب الانجاز في وزارة التعمين وضريبة المعارف . وكذلك موازنات المؤسسات العامة ذات الاستقلال المالي والاداري كالجوامع والمملكة الأردنية وسكة الحديد والمؤسسة الطبية العلاجية ومؤسسة النقل العام الامر الذي يؤدي الى عدم اعطاء صورة واضحة متكاملة للوضع المالي للدولة من جهة ويؤدي الى عدم تكمين المجلس من القيام ببرامجه الدستورية في الرقابة على جميع إيرادات ونفقات الدولة بدون استثناء . من جهة اخرى وذلك تنقيلاً وتطبيقاً لأحكام المادة (١١٥) من الدستور .

هكذا من الأشهر

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الافاضل ...

ما تقدم هو ملاحظتنا على مشروع الموازنة وخطة الحكومة في الإصلاح الاقتصادي وبرنامج الإصلاح التكيف الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي ، واتفاقيات إعادة الجدولة ، ونحن نعتقد ان هذه السياسات والبرامج والاتفاقيات تبقى قاصرة عن حل المشاكل الاقتصادية والمالية والتقنية للبلاد . وفي اعتقادنا ان المدخل لحل هذه المشاكل هو أولاً وقبل كل شيء ، حل مشكلة المديونية ، لا عن طريق الجدولة أو إعادة الجدولة ، ولما عن طريق السعي الجاد الى التفاوض من أجل شطب هذه الديون كلياً أو جزئياً . جهد دولي متنسق يقوم الاردن فيه بدور فعال ومبادر بالتعاون مع العديد من الدول المدينة التي تسعى الى تحقيق مثل هذا الهدف ، بغية تشكيل نادي خاص بالدول الفقيرة يمارس ضغطه وتأثيره على نادي الدول الغنية الدائنة ، خاصة وان الظروف مهيأة لذلك ، حيث ان بعض هذه الدول تظهر شيئاً من المرونة والتجاوب في هذا المجال ، وهذا الاستقرار وعدم المصادقة ، وإذا ما تمكنا من تجاوز هذه الخطوة فان ذلك سيفتح أفقاً واسعة لمعالجة الازمة الاقتصادية معالجة جلية وحقيقية ، كما وأنه لا يمكننا الحديث عن اصلاح اقتصادي ما لم يمهّد لذلك ويرافقه إستئصال جذور ورموز الفساد التي ادت الى الخفاق الحزيب في اقتصادنا الوطني ، حيث انه لم يتخذ حتى الآن اي اجراء ملموس في هذا الاتجاه ، ولا باتجاه استعادة الاموال المهربة خارج البلاد ، والتي بالطبع في مأمن من استيفاء اية ضرائب عليها ، ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك ، الاموال التي هربها وبندها واختلسها أحد الرموز المصرفية من الهاربين الى الخارج والذي قبل بأنه غادر البلاد بطريق غير مشروعة ، هذه الاموال والتي يقال بأنها تزيد على مائة مليون دينار حتى الآن ، فأي اصلاح هذا الذي يمكن تحقيقه مع عدم معالجة قضايا الفساد والسطو على الاموال العامة والخاصة في آن واحد ، بقي لي ملاحظة اخيره ، على تقرير اللجنة المالية حيث ورد في ذيل الصفحة (٢٥) من هذا التقرير ، الفقرة تقول:

وعلى ذلك فان اللجنة المالية في المجلس بأن يقر تعديل قانون رقم (٣٩) لسنة (١٩٦٤) قانون تنظيم الموازنة بحيث ينص على أنه بالرغم مما ورد في اي قانون اخر ، فان موازنة المؤسسة العامة يجب ان يصادق عليها من قبل اللجنة المالية ... ، هذا كلام غير قانوني ، المصادقة تكون من قبل المجلس وليس من قبل اللجنة المالية ، فأرجو ان الفت نظر اللجنة المالية والمجلس الموقر الى هذا الخطأ الذي ورد في تقرير اللجنة المالية ، ملاحظاتي على قانون الموازنة لا تمنعوني من ان اتقدم ببعض المطالب المتواضعة للواتي الرمى وبني كنانته ، واعتقد انها لا تزيد اعباء الموازنة بل أمل انها ستزيد موارد الدولة والمواطنين .

أولاً : البلديات والمجالس القروية

- ١- اعفاء المجالس القروية والبلدية من فوائد القروض المستحقة عليها وبعض الديون وجدولة القروض من فترة زمنية طويلة وزيادة الدعم المادي لهذه المجالس مع التركيز على دعم المجالس المحدودة المواد .

- ٢- تقديم القروض الطويلة الاجل للمجالس البلدية والقروية واعفاؤها من الفوائد ، وإذا تطلعت عملية الاعفاء ، ان تكون الفائدة متدنية .
- ٣- رفع المجالس القروية الى بلديات .
- ٤- الانتقال الجدي والفعلي بالبلديات ومجالس الخدمات المشتركة في اللواتين من مجالس خدمات الى مجالس انتاج ، والاشتراك الفعلي في عملية التنمية وخطط الدولة في التنمية ، مع تقديم الدعم المادي اللازم لها .
- ٥- شمول موظفي المجالس في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ونظام الخدمة المدنية .
- ٦- وقف اجراءات نقل مركز حدود وجمارك الرمثا ، والابقاء عليها في نفس الفاعلية ، لأن في نقلها أو في تحويل النقل عن هذه المراكز ما يلحق الضرر بكافة أبناء اللواء .
- ٧- نقل مكب النفايات من اراضي قرية حرثا وذلك لقربة من المناطق الأهل بالسكان الى مناطق بعيدة ، وبعيداً عن السكان .

ثانياً: في مجال الزراعة

- ١- التوسع في فتح الطرق الزراعية في اللواتين ، خاصة وان معظم اراضي بني كنانة وعرة ، وان مساحات واسعة من اراضي لواء الرمثا وعرة ايضاً ، وقد حرمت من فتح الطرق الزراعية في السابق .
- ٢- زيادة الدعم المادي المخصص لتطوير الاراضي المرتفعة في اللواتين .
- ٣- الاستفادة من مياه البير الارتوازي في منطقة الحمة الاردنية ، ومن مياه نهر اليرموك ، لاقامة برك سبك ، تساعد في تقليل نسبة الاستيراد من هذه المادة ، وهذه التجربة ناجحة في فلسطين المحتلة ، وفي الجانب المقابل لمنطقتنا على بعد امتار .
- ٤- الاستفادة من منطقة احراش ملكا وزحم ، والمنطقة المحيطة لاقامة منحل كبير عليها وتخصيص قطع اراضي تراعي تنمية الثروة الحيوانية .
- ٥- دعم المزارعين ، ليتمكنوا من زراعة اراضيهم واعادة ثقة المواطنين بالارض والزراعة ، مع شراء محاصيلهم بأسعار مشجعة ، ووضع حداً للتلاعب بالتسعيير والفا ، دور الوسيط في عملية البيع والشراء .
- ٦- ري اراضي قريتي المخيبيه من مياه بئر المخيبيه .
- ٧- حل مشكلة الاراضي التي تضع القوات المسلحة يدها عليها منذ سنوات طويلة ودفع التعويضات العادلة لاصحابها .
- ٨- حل مشكلة انتقال المواطنين اللي هم (المزارعين واصحاب المواشي) بحيث يتم تمكينهم من الوصول الى اراضيهم الحدودية ، وتمكينهم من الرعي بالمراعي القريبة من الحدود ، وذلك بوضع حلا جذري لموضوع التصاريح العسكرية ، الامل هنالك يعانون من هذا الموضوع .

هكذا من الأهل

- ٩- التعويض على اصحاب الاراضي ، التي تم الاستلاء عليها لغايات مشروع سد الوحدة منذ (عشر سنوات) الاستفلاك جرى ، ولم يعرض اصحاب الاراضي .
- ١٠- اقامة سد على وادي الشمر عمراوه ، وصيانته واصلاح وتوسيع سد البويضة ، واقامة السدود لتجميع مياه الامطار والسماح بحفر الابار الارتوازية لري الاراضي الزراعية.

ثالثاً: في مجال التعليم

- ١- اقامة كليات مجتمع في اللواتين .
- ٢- الاستمرار في بناء المدارس ، وتوسيعها للذكور والاناث .
- ٣- استملاك قطع اراضي من قبل وزارة التربية لتخصيصها ملاعب للطلاب والطالبات .
- ٤- توفير المختبرات اللازمة للمدارس والعمل على ادخال نظام الكمبيوتر في جميع المدارس والمساواة في توزيع اصحاب الكفاءات العلمية والتعليمية على المدارس .
- ٥- زيادة نسبة قبول في الجامعات والمعاهد لطلاب وطالبات اللواتين .

رابعاً: في مجال الشباب والثقافة

تقديم الدعم اللازم من قبل ادارتي الشباب والثقافة ، لاقامة النوادي وبنائها وبنائها مراكز الشباب ، واقامة المراكز الثقافية والفاعات اللازمة للمحاضرات والندوات ، وانشاء مكتبة عامة في كل من اللواتين .

خامساً: في مجال الصحة

- ١- تشغيل مستشفى مثلث سما الرسان في منطقة لواء بني كنانة المستشفى جاهز ، ولم يجد بالكوار الطبية ، او المستلزمات الطبية .
- ٢- ايجاد مديرية صحة في جميع الدوائر في اللواء ، ترتبط فيها المراكز الطبية والعيادات الموجودة في قرى اللواء .
- ٣- اعمال العيادات في المراكز الطبية في القرى لتصبح شاملة باضافة عيادات امومه وطفوله ، وعيادات اسنان.

سادساً: في مجال السياحة

- ١- اعادة بحث اقامة بالراما اليرموك ، التي كان مقرراً اقامتها في المنطقة بدعم من حكومة المانيا الاتحادية ، هذه بالراما تربطنا بتاريخ اليرموك على ارض اليرموك ، وعلمت ان الحكومة الالمانية قدمت دعماً لهذا المشروع منذ سنوات ، ولم يقام هذا المشروع .

- ٢- تقديم الدعم اللازم من قبل الدولة ، لتطوير منطقة الحمة الاردنية على غرار حمامات ماعين .
- ٣- اقامة منتزهات وطنية ، بما يتوفر في هذه المنتزهات من العاب للاطفال .
- ٤- زيادة الاهتمام بآثار ام قيس ، والكشف عنها وزيادة الدعاية الاعلامية لها ، وايجاد استراحه جيدة لقرنها .

سابعاً: في مجال الاتصالات

- ١- توسيع شبكة الاتصالات في منطقة اللواتين ، لاستعاب الطلبات الملحة للمواطنين بتركيب هواتف .
- ٢- تحويل الاتصالات في بعض قرى اللواتين من الاتصال غير المباشر الى الاتصال المباشر الآلي .
- ٣- اعادة مديرية اتصالات لواء بني كنانة ، وتوفير الامكانيات اللازمة لدعم لها ، لتقوم بواجبها في خدمة اللواء .

ثامناً: في مجال التقسيمات الادارية والدوائر الحكومية

نطالب مواطنو اللواتين برفع كلاً منهما الى محافظة ، وبطالبون بمديريات للتنمية الاجتماعية والجوازات والصحة وغيرها .

تاسعاً: في مجال الاشغال العامة

- ١- فتح وتعبيد الطرق القرويه ، بحيث يتم رفع القرى بعضها ببعض الآخر .
- ٢- اكمال توسيع طريق الحمة الاردنية ، تلك المنطقة السياحيه الجميله النادره .
- ٣- فتح وتعبيد طريق ام قيس والشونه الشماليه .

عاشرأ : في مجال الرواتب والتعيين

حقيقه انا تكلمت عن امور انتاجيه وربطتها بامور انفاقه ، انا لو قبلنا بامور انتاجيه الوافيه في مقترحاتي ، يمكن الطلبات تغطيها امور انتاجيه .

- ١- ضرورة زيادة الرواتب والاجور والمعاشات لتجاري ارتفاع الاسعار وانخفاض سعر صرف الدينار ، على ان لا ترتبط هذه الزيادة برفع الدعم عن السلع الضرورية .
- ٢- وضع حلاً مالي واداري وظيفي فوري من اجل اعادة كافة المفصولين لاسباب سياسيه ، او المتنوعين من العمل بنسب الاسباب ، وتعيينهم بوظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس
السيد فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... الأخوة الزملاء...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كواحد من أعضاء اللجنة المالية ومن باب الأمانة والاتصاف واعطاء كل ذي حق حقه ، فأني اسجل هنا لمعالي وزير المالية باسل بك جردانه سعة أطلاعه ودقة متابعته وموضوعيته أثناء مناقشة اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة العامة ، كما واسجل مثل ذلك لعطوفة مدير عام الموازنة العامة علي بك الغرايبي وعطوفة مساعده عبد الرحمن بك العجلوني ، كما واسجل شكري وتقديري لكل الاخوة الذين عملوا على اخراج هذه الموازنة بشكلها الموفق وهنا أؤكد لكم ان الجو الاستثماري المهيأ والذي ينعم بالسكينة والطمأنينة .

معالي الرئيس... الأخوة الزملاء...
طمحنا للأردن

- * ان يكون قوياً بموارده .
- * امنأ داخل وخارج حدوده .
- * محققاً لكل قيمه الخير ومبادئه .

وذلك وفق قول الله تبارك وتعالى " وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وليبدلنهم من بعد خوفهم امنأ ، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون " صدق الله العظيم .

وبعد هذا لا بد من تأكيد حقيقة تتعلق بالازمة الاقتصادية ومواجهتها الا وهي ان حل ازمنا الاقتصادية بالدرجة الاولى اخلاقي بالدرجة الاولى وهذه يؤكدنا المقولة التي تقول " من لم يحسن ادارة الاموال كانه لا مال له " ومن هنا أؤكد على جميع القيادات والمسؤولين عن ادارة هذا البلد واقتصاده ان تتوفر فيه خصلتان :

الأولى : القدرات الفنية والتخصصية .

الثانية : الامانة والنزاهة والصدق والاخلاص والصبر .

وعلى هذا الاساس أطلب من الحكومة النظر في المسؤولين والقياديين الذين سيقدرون البلد ويخرجون بها من أزمتها الحالية .

معالي الرئيس... الأخوة الزملاء...

لا بد أن أؤكد هنا على دور وزارة التنمية الاجتماعية هذه الوزارة التي تقف امام حاجة (١٣٠) ألف معوق لا تستطيع تلبية الا (٣٠٪) من حاجات هذا العدد الضخم اضافة الى ان قانون المعوقين سيرتب اعباءً جديدة على هذه الوزارة لم يتم اعطاؤها التمويل اللازم اضافة الى ذلك وبجانب خدمات المعوقين الخدمات الخاصة بالطفولة والاحداث والتفكك الأسري هذه الخدمات التي تفوق طاقة الوزارة وخدماتها وعلى امتداد جميع مراكزها العاملة . بالرغم من وجود (٢٥٠٠) سرير لهذه الغايات يقوم المشرفون عليها وعلى مدار (٢٤) ساعة بالخدمة والتأهيل ، وعلى فاني أؤكد على ضرورة :

أولاً : برنامج حفز الجهود الذاتية لزيادة التنمية في مناطق التخلف وعليه فاني ادعو كل الاخوة الموسرين ان ينفقوا امام مسؤولياتهم الدينية والوطنية لانجاح وتوسيع مثل هذه البرامج .
ثانياً : نقل موظفين مع مخصصاتهم واجورهم من وزارة الصحة والتربية والمؤسسة الطبية العلاجية ليعملوا معلمين ومدرسين واخصائيين في مراكز ومؤسسات وزارة التنمية الاجتماعية .

معالي الرئيس... الأخوة الزملاء...

فيما يخص محافظة الطفيلة - التي اعترت بتمثيلها - وما تحتاج اليه ارجو ان أؤكد بصفة عامة على ضرورة أن توجه الحكومة عنايتها الشاملة لهذه المحافظة الناشئة وان ترصد لمشاريعها في الاعوام القادمة بما يتناسب وتأهيلها وطموحات أهلها ، أما فيما يتعلق بهذا العام وحاجاتها وارضاعها أرجو أن اتقدم بالاتي .

١- فيما يخص مشروع طريق الطفيلة - صنفحة - غور فينا والذي تم الاستجابة لرصد مبلغ (٣٦٥) ألف دينار هذا العام من أصل المبلغ المقدر والبالغ (٨٠٤٢٥٠) دينار وبالرغم من هذه البداية البسيطة للمشروع فاني أود أن أؤكد هنا على دور الكادر المحلي وخاصة القوات المسلحة الاردنية والتي من شأنها ان تساهم مساهمة كبرى في هذا المشروع لأنها الجهة الوحيدة التي تملك القدرة على مباشرة المشروع وخاصة فيما يتعلق بتحريك التربة بالاضافة الى مساهمة وزارة الاشغال العامة بمهندسيها وماسحتها وانشاء المكاتب والعمل على اتمام المشروع بعد ان تنهي القوات المسلحة دورها .

٢- فيما يتعلق بقروض بنك تنمية المدن والقرى أود ان أؤكد ان المحافظة لم تستفد من هذه القروض الا بنسب ضئيلة جداً فعلى سبيل المثال كانت هذه النسبة (١٩٪) من مجموع القروض لعام (٨٨) وتدنت في الاعوام التي تلت ، لذا اطلب زيادة هذه القروض بنسبة تتفق وحاجات المحافظة ومتطلبات المجالس البلدية .

٣- بالنسبة لمراكز محو الامية من حيث العدد والاستيعاب كانت نسبة محافظة الطفيلة (٢٤٪) ، لذا ومع توجه الموازنة بزيادة مخصصات مراكز محو الامية ، فاني اطلب زيادة عدد المراكز والاشرف على حسن سيرها .

هكذا من الأهل

- ٤- وكذلك أُطْلِبَ مِنَ الْحُكُومَةِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى قِطَاعِ الْمُعَلِّمِينَ وَالْمُعَلِّمَاتِ فِي الْمَحَافِظَةِ وَخَاصَّةً فِي مَجَالَاتِ تَعْرِيسِ اللُّغَةِ الْإِنْكَلِيزِيَّةِ وَالرِّيَاضِيَّاتِ وَالْكِيمِيَاءِ وَالْفِيزِيَاءِ وَالتَّعْرِيبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالتَّحْتِاجِ الْمَحَافِظَةِ إِلَى تَأْهِيلِ مُعَلِّمِينَ وَمُعَلِّمَاتٍ مِنْ أَيْتَانِهَا فِي التَّخَصُّصَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَعَلَيْهِ فَأَتْنِي أَقْتَرِحُ عَلَى الْحُكُومَةِ أَنْ تَأْخُذَ كُلَّ سَنَةٍ مِنْ خَرِيجِي الثَّانِيَةِ الْعَامَّةِ مَجْمُوعَةً اسْتِثْنَائِيَّةً مِنَ الطَّلَابِ وَالطَّالِبَاتِ لِتَأْهِيلِهِمْ فِي هَذِهِ التَّخَصُّصَاتِ وَرَفْقَ خُطَّةٍ مَدْرُوسَةٍ لِتُغَطِّيَ أَحْتَاجَاتِ الْمَحَافِظَةِ بِالْكَامِلِ .
- ٥- أَنْ عِدَدَ أَطِبَاءِ وَزَارَةِ الصَّحَّةِ فِي مَحَافِظَةِ الطُّفِيلَةِ مِنْ مَجْمُوعِ أَطِبَاءِ الْوِزَارَةِ يَسَاوِي (٣١٪) أَمَّا مِنْ حَيْثُ عِدَدُ أَسْرَتِهَا فَتَبْلُغُ النِّسْبَةَ (٢١٪) وَعَلَيْهِ نَرْجُو مِنْ وَزَارَةِ الصَّحَّةِ أَنْ لَا تَبْخُلَ عَلَى الْمَحَافِظَةِ مِنْ شَوَافِرِهَا الْمُتَوَفَّرَةِ لَدَيْهَا وَكَذَلِكَ حَاجَاتِ الْمُسْتَشْفَى الْجَدِيدِ عِنْدَمَا يَكْتَمِلُ تَجْهِيزُهُ وَالَّذِي تَأْمُلُ أَنْ نَرَاهُ يَعْملُ قَرِيبًا .
- ٦- أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِإِنشَاءِ مَرْكَزٍ صَحِّيٍّ الْقَادِسِيَّةِ الْأُولَى وَالَّذِي تَمَّ اسْتِمْلاكُ الْقِطْعَةِ رَقْمَ (١٣) مِنَ الْخَوْضِ رَقْمَ (٢١) مِنْ أَرَاضِي قَرْيَةِ ضَانَا بِاسْمِ وَزَارَةِ الصَّحَّةِ بِمُوجِبِ الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ لِمَدِيرِ عَامِ دَائِرَةِ الْأَرَاضِيِّ وَالْمَسَاحَةِ رَقْمَ (١١٦٦٥/٨٨/٢) تَارِيخَ (٩٨٧/٨/٣) وَجَوَابِ مُعَالِي وَزِيرِ الصَّحَّةِ لِرَئِيسِ بَلَدِيَّةِ الْقَادِسِيَّةِ رَقْمَ (١٧٤٦١/٨٨/٢) تَارِيخَ (٩٨٩/١٢/٢٠) وَالَّذِي يَتَضَمَّنُ الْإِعْتِذَارَ عَنْ إِنْشَاءِ الْمَرْكَزِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ أَنْ تَمَّ طَرَحُ الْعِطَاءِ فِي عَامِ (١٩٨٨) وَلَكِنِّهِ أَوْقَفَ بِمُوجِبِ بِلَاغٍ دَوْلَةٍ رَئِيسِ الْوُزَرَاءِ رَقْمَ (١٩٨٨/٣٧) فَأَتَانَا وَلِلْحَاجَةِ الْمَاسَةِ جَدًّا لَوْجُودِ مِثْلِ هَذَا الْمَرْكَزِ تَوَجُّهُ دَوْلَةٍ رَئِيسِ الْوُزَرَاءِ وَمُعَالِي وَزِيرِ الصَّحَّةِ وَبَعْدَ هَذِهِ الْمَعَانَاةِ الطَّوِيلَةِ أَنْ يَرَى هَذَا الْمَرْكَزُ النُّورَ هَذَا الْعَامَ .
- ٧- أَنْ نِسْبَةَ عِدَدِ حَالَاتِ الْمَعَالِجَةِ فِي مَحَافِظَةِ الطُّفِيلَةِ بَلَّغَتْ (٢٦٪) مِنْ مَجْمُوعِ حَالَاتِ الْمَعَالِجَةِ فِي الْمَمْلَكَةِ أَمَّا نِسْبَةُ عِدَدِ حَالَاتِ الْمَعَالِجَةِ لِغَيْرِ الْقَادَرِينَ فَبَلَّغَتْ (٥٪) مِنْ مَجْمُوعِ الْحَالَاتِ فِي الْمَمْلَكَةِ ، وَهَذَا يَتَوَجَّبُ تَكْنِيفَ الْمَعَالِجَةِ وَخَاصَّةً لِغَيْرِ الْقَادَرِينَ وَهَذَا أَمْرٌ إِنْسَانِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حَقًّا وَطَنِيًّا .
- ٨- تَعَانِي مَحَافِظَةُ الطُّفِيلَةِ مِنْ شُعْطِ الطَّرِيقِ الرَّئِيسِيَّةِ فِيهَا إِذْ بَلَّغَتْ نِسْبَةُ الطَّرِيقِ الرَّئِيسِيَّةِ فِيهَا (٥٪) مِنْ جُمْلَةِ الطَّرِيقِ الرَّئِيسِيَّةِ ، كَمَا تَشْكُو مَحَافِظَةُ الطُّفِيلَةِ مِنْ نُدْرَةِ تَوْفُرِ الطَّرِيقِ الْقَانُونِيَّةِ وَالتَّيْجِ تَحْسِبَتِهَا فِي الْمَحَافِظَةِ (٣٦٪) مِنْ مَجْمُوعِ الطَّرِيقِ الْقَانُونِيَّةِ ، كَمَا وَتَتَصَفَّ مَحَافِظَةُ الطُّفِيلَةِ بِنُدْرَةِ الطَّرِيقِ الْقَرَوِيَّةِ فِيهَا وَالبَالِغُ نِسْبَتِهَا (٢٨٪) مِنْ مَجْمُوعِ الطَّرِيقِ الْقَرَوِيَّةِ ، لِذَا أُطْلِبُ وَبِشِدَّةٍ وَبَعْدَ الزِّيَادَةِ فِي مَخْصَصَاتِ الطَّرِيقِ أَنْ تَوَجَّهَ وَزَارَةُ الْأَشْفَالِ الْعَامَّةُ عَنَابَتِهَا الْفَائِئِقَةِ وَبِالسَّرْعَةِ الْمُمْكِنَةِ لِشَبْكَةِ الطَّرِيقِ فِي الْمَحَافِظَةِ إِذْ الْأَمْرُ لَا يَخْتَمِلُ الصَّبْرَ وَالْإِنْتَظَارَ ، وَلِي هَذَا الْمَجَالُ أَوْجَهُ نَظَرِ الْحُكُومَةِ إِلَى الْكِفَالَاتِ الْمُتَبَقِّيَةِ لِبَعْضِ الْمُتَعَهِّدِينَ فِي مَشَارِيعِ الْمَجَارِيِّ وَالتَّيْ تَأَذَّتِ الشُّرَاطِعُ بِسَبَبِهَا ، أَنْ يَسَاهِمُوا فِي إِصْلَاحِ هَذِهِ الطَّرِيقِ .
- ٩- أُطْلِبُ مِنَ الْحُكُومَةِ تَرْفِيعَ مَجْلِسِ قَرْيَةِ الْعِيْضِ إِلَى بَلَدِيَّةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُنْطَقَةَ الْعِيْضِ سَيَكُونُ فِي مُسْتَقْبَلِ الْأَيَّامِ الطُّفِيلَةِ الْمُهَيَّجَةِ وَحَتَّى تَسْتَوْعِبَ الْمُنْطَقَةَ السَّاكِنُ الْمُهَيَّجُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُؤَهَّلَةً لِلذَّكَ مِنْ هُنَا جَاءَتْ مَطَالِبُنَا بِتَرْفِيعِ الْمَجْلِسِ الْقَرْيَوِيِّ إِلَى بَلَدِيَّةٍ .

- ١٠- أَنْ فُجُوعَ الْفَقْرِ فِي مَحَافِظَةِ الطُّفِيلَةِ بِالْدِينَارِ الْإِرْدَنِيِّ بَلَّغَتْ (نِصْفَ مِلْيُونٍ) دِينَارٍ وَهَذِهِ تَعَادِلُ (٥٪) مِنْ مَجْلَى الْإِيرَادَاتِ الْمَحَلِّيَةِ لِعَامِ (٩٠) ، تَتَجَّ عَنْهَا مَا يَقَارِبُ (١٠٠) أَسْرَةً فَقِيرَةً فَقَرًّا مَدْقَعًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأَسْرِ الْفَقِيرَةِ فَقَرًّا مُطْلَقًا ، يَعُودُ فَقْرُ هَذِهِ الْأَسْرِ إِلَى عَدَمِ تَوْفُرِ الْعَمَلِ أَوْ كِبَرِ حِجْمِ الْأَسْرَةِ أَوْ أَصَاقَةِ رَبِّ الْأَسْرِ أَوْ شَيْخُوخَتِهِ أَوْ وَقَايَةِ ، وَعَلَيْهِ فَأَتْنِي أَتَوَجَّهُ لِمُسْتَدْرِكِ الْمَعْرِفَةِ الْوَطَنِيَّةِ وَخَاصَّةً بَعْدَ زِيَادَةِ مَخْصَصَاتِهِ لِهَذَا الْعَامِ (٩٠) أَنْ يَوْسِعَ دَائِرَةَ خِدْمَاتِهِ فِي مَحَافِظَةِ الطُّفِيلَةِ مِنْ خِلَالِ الْمُسَاعَدَاتِ النَّقْدِيَّةِ الْمُتَكَرِّرَةِ أَوْ التَّوَصِيَةِ بِمَنْعِ بَطَاقَاتِ تَأْمِينِ صَحِّيٍّ وَكَذَلِكَ التَّوَصِيَةِ بِالْمَعَالِجَةِ الْمَجَانِيَّةِ فِي مُسْتَشْفَىاتِ الْحُكُومَةِ .
- ١١- أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِخِدْمَاتِ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ ، فَقَدْ تَمَرَّكَتْ غَالِبِيَّةُ هَذِهِ الْخِدْمَاتِ فِي مَحَافِظَةِ الْعَاصِمَةِ ، حَيْثُ بَلَّغَتْ نِسْبَتُهَا (٦٥٪) وَتَلْتَمِثُ الزَّرْقَاءُ (٢٤٪) ثُمَّ مَحَافِظَةُ مَعَانَ (٣٦٪) فِي حَيْثُ انْعَدَمَ الْمُتَنَفِّعُونَ مِنْ خِدْمَاتِهَا فِي مَحَافِظَةِ الطُّفِيلَةِ ، أَمَّا الْمُسَاعَدَاتُ النَّقْدِيَّةُ وَالتَّيْ كَانَ قَدْ قَرَّرَ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهَا (١٢٧٠٠) مُنْتَفِعٌ وَيَبْلُغُ قَدْرُهُ (نِصْفَ مِلْيُونٍ) دِينَارٍ ، لَمْ يَصِلْ مِثْلُ عَامِ (٨٧) وَلَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَيْةٌ مُسَاعَدَةٍ نَقْدِيَّةٍ لِهَؤُلَاءِ الْمُتَنَفِّعِينَ ، لِذَا أَرْجُو مِنَ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ الْإِتِّصَافَ وَالْعَدْلَ لِهَذِهِ الْمَحَافِظَةِ الْكَرِيمَةِ .
- ١٢- إِنَّا وَنَحْنُ نَتَمَنَّى لِعَطُوفَةِ مَدِيرِ عَامِ شَرِكَةِ الْأَسْمَنْتِ الدُّكْتُورِ خَلْدُونِ الظَّاهِرِ وَعَطُوفَةِ مَدِيرِ عَامِ شَرِكَةِ التُّرْسِفَاتِ السَّيِّدِ وَاصِفِ عَازِرِ تَعَاوُنِهِمْ فِي تَوْظِيفِ وَتَشْغِيلِ أَيْتَانِ الْمَحَافِظَةِ لِنُطْلُبَ مِنْ عَطُوفَتِهِمُ الزَّيْدَ مِنْ هَذَا التَّعَاوُنِ وَبِهَذَا خِدْمَةِ وَطَنِيَّةٍ فِي تَقْلِيلِ حِجْمِ الْبَطَالَةِ وَتَنْمِيَةِ لِلْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ الَّذِي يَعْملُونَ فِيهِ .
- ١٣- كَذَلِكَ نَرْجُو مِنْ سُلْطَةِ الْكِبْرِيَاءِ الْإِرْدَنِيَّةِ تَوْفِيرَ رَافِعَةٍ لِمُعَالِجَةِ الْأَعْمَدَةِ الْكِبْرِيَاءِيَّةِ وَشُؤُونِ الْإِضَاعَةِ فِي الْمَحَافِظَةِ وَذَلِكَ لِحَاجَةِ الْمَحَافِظَةِ لِمِثْلِ هَذِهِ الرَّافِعَةِ أَسْوَةً بِيَاثِي الْمَحَافِظَاتِ الْمَجَاوِرَةِ .
- ١٤- أَنْ هُنَاكَ نَقْصٌ شَدِيدٌ فِي الْأَيْمَةِ وَالْوَعَاظِ فَانْعِدَامُ الرَّاعِظَاتِ وَعَلَيْهِ تَوَجُّهُ مُعَالِي وَزِيرِ الْأَوْقَافِ أَنْ يَعْالِجَ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أَمْرُ الْمَعْرُوفِ وَنَهْيِ الْمُنْكَرِ وَأَخِيرًا نَحْنُ أَهْلُ مَحَافِظَةِ الطُّفِيلَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخَالَطُنَا الْبِئْسُ وَالْقَتْرُطُ مِنْ أَنْ يَقِفَ الْإِرْدَنُ عَلَى قَدَمِيهِ شَامِخُ الْعَرْنَيْنِ ، وَضَاءُ الْجَبِينِ ، وَهُوَ إِذَا ذَاكَ يَدْفَعُ الْعِجْلَةَ مَعَ كُلِّ الْمُخْلِصِينَ لِهَذَا الْوَطَنِ الْحَبِيبِ ، لِيَنْهَضَ الْجَوَادُ مِنْ كِبُوتِهِ وَالصَّارِمُ مِنْ نَبُوتِهِ ، وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ "
- وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

هكذا من أهل

معالي رئيس المجلس
الدكتور يوسف الحصانة ، أرجو أن الفت نظر الاخوان زملاء في إنه
الوقت شوى ضيق علينا ، هذا رأيكم ، احنا ما بتضغط على احد بس .

السيد يوسف الحصانة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

أود أن أقدم الشكر والتقدير باسم أبناء شعبنا للسادة النواب أعضاء اللجنة المالية على ما بذلوا من جهد
ولأيام متواصلة - للأطمئنان على سلامة المسيرة وكفاءة الاداء في سبيل الوصول الى افضل الطرق للخروج من
محتتنا الاقتصادية .

وبعيداً عن لغة الأرقام التي أعتقد أن زملائي النواب المختصين قد قاموا بكفائتي مؤونة الحديث والخوض
فيها - من يحملون التخصصات في الأمور المالية .

لكنني احب أن اضع امامكم تصوري لمعاناة شعبنا وهذا التصور ليس بعيداً عن مهنتي كطبيب .
فأنا أعتقد وشاركتم كثير من أبناء شعبنا أن المديونية ، والبطالة ، وتودي سعر صرف الدينار ، وتودي
مستوى التعليم والقبول الرديء في الجامعات وارتفاع الأسعار ما هي إلا "اعراض" للمرض الذي نعاني منه أو
بمعنى اصح انها "الأوجاع" وأما المرض الحقيقي ايها الاخوة فهو فساد الادارات المختلفة .

وجوه هذا الاعتقاد هو أن هذه الادارات هي التي توجه الاقتصاد . وتعني بالمال العام ، وتقوم بالتخطيط
الوظيفي ، وتبرمج مناهج ووسائل التعليم ، وتضع الاسس للقبول في الجامعات فالاقتصادي - الكفؤ - المنضبط ،
المنتمي لهذا الوطن النظيف يصنع أو يخطط لاقتصاد ناجح والتربوي - الكفؤ يستنبط المناهج والوسائل التي
تخدم واقع ومستقبل الامة وتتصل باضيها . ولقد فسرت الادارات على مدى سنوات الحكم السابقة كما يلي :

١- انحصرت الادارات النظرة والموجه في طبقة معينة بملاتها استأثرت بالمراكز الحساسة والوظائف النعمة كما
يسمونها - وعند العجز أو الشيفوخة اعتادت أن تورث تلك المراكز ابناها واحفادها ولقد رأيتهم جميعا
امثلة على ذلك .

وقامت هذه الطبقة بفصل رأس النظام عن أبناء شعبه الرقي منذ قيام الدولة ووسعت الهوة بينهما ثم تطلنا
منها جسرتها بالاحكام الرقية .

٢- لقد ساد في هذه الطبقة الادارية مبدأ " الوظيفة للرجل " وليس " الرجل للوظيفة " وغالبها ما كان يؤدي
ذلك لسيادة مبدأ الرجل " الغلط في المكان الغلط " إن الرجل المناسب في المكان المناسب ايها الاخوة يبدع
فعندما يتلائم الرجل المختص على اختصاصه ينجح والنجاح الوظيفي الاول يولد النجاح والنجاح الوظيفي
ينمي الانتماء الوظيفي الذي يركى بذوره حرارة الانتماء للوطن والغيرة على اموال وممتلكات الشعب .

اما الرجل الغلط في المكان الغلط فيؤدي الى فشل وظيفي والفشل الاول يولد الفشل الثاني ثم يؤدي الى
الانتماء الوظيفي - ويضعف الانتماء الوطني ثم يسود مبدأ " كون نفسك قبل ما يكحشوك " .

٢- لقد سقطت القيم لدى جزء من اداراتنا - مما جعلها تجد الاعتناء على كرامة الناس ، وحرية الناس ثم على
اموال الناس وهل اموال الناس خيرا من كراماتهم وحريةهم وخاصة اموال الخزينة العامة امراً سهلاً وفي
الوقت الذي نعتقد فيه ان المال العام قد " استعيب " فانتا تعرف جيداً ان يد العدالة ، قد لا تملك الادلة
الكافية كي تطبق نصوص الدستور في حق السارقين لان معظم الذين سرقوا سرقوا بطريقة قانونية أو ان
شتم بطريقة شرعية فكم من مشروع طرح والمجز بعد ان درست جدوا الاقتصادية لصالح جيب المسؤول وكم
من العمولات دفعت ، وكم من المسؤولين عملوا حراساً على ثغور الولد ومتعهدين هم أو اقربا هم لتنفيذ
ما يطرحون من مشاريع .

٤- لقد تسلط على مؤسساتنا المهمة " k position " رجال لموا خارج الوطن وحملوا الحماية من خارج
الوطن وجازوا الينا بعد ان كرست كل وسائل الاعلام لرفع مكانتهم في اعين الناس - فاستغلوا طيبة ابناء
شعبنا وصدق ولائه وظنه الطيب بهم وعاثوا فساداً في مؤسساتنا فسرقوا ، وفسدوا اخلاق ابناءنا وبناتنا
واقاموا لهم ممالك صغيرة داخل مملكتنا المعطاءة - وحاربوا الكفاءات الوطنية ونوا امجاداً معلقة في الهواء
لا تستند الى قاعدة من البناء والنماء والا فكيف تفسر برك ان تنقل القلب الذي يكلف في العام الاول
(٦٤) ألف دينار للمريض الواحد في الوقت الذي لم تكمل فيه عملية التطعيم ضد الامراض عند الاطفال
ولم تقضي على الوفيات الناتجة عن الحصبة والتهاب السحايا بل ولا تزال تعاني من امراض السل وغيرها
ان عملية نقل قلب واحدة تكفي لاقتصاد (الف) طفل من مخيم البقعة والرحلات وعزيمي المنفي من موت
محقق .

والا ايضاً فكيف تفسر مجدداً مينياً في الهواء في عالم الطيران دون أن تملك طائرة واحدة وتحمل مديونية
مئذنها (ثمانية مليون دولار) فقط ثمناً كي يحمل علمنا الى مطارات الدنيا . ما هذا الثمن الباهظ
يركم وكيف تفسر قيامنا بدفع ما يقرب من (مليون) دينار على قارب يعبر البحار ليس قارباً اردنياً
ويحمل (ثمانية) من النساء (الفضليات) ليسوا من طننا ولا يتكلمون لغتنا فقط لنكتب عليه اسم
الاردن .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

لقد سقطت القيم لدينا قبل سقوط الدينار - فالسرقة كانت حراماً وعيباً وعاراً وبحاسب عليها القانون لقد
لعب الحرام وسقط العيب والعار نتيجة الثقافة الفاسدة في اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية وظلت السرقة فقط
مخاللة بحاسب عليها القانون . اذن انخفضت القيمة لدينا الى (٢٥٪) اما الدينار فلم ينخفض الا الى (٥٠٪)

هكذا من الأشهر

art

فلم يضح ضحيبتنا ؟ وبأج اجيبتنا ؟ على الدينار ولا تنألم على سقوط القيم التي هي أساس مشكلتنا وبناء على ما تقدم فإننا نعتقد أن أولويات العمل هي :

١- تنظيم أدارات الحكم وترسيخ مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب واستبدال من يحوم حوله الشبهات وباللذي لا تطاله الشبهات واستعادة الكفاءات الوطنية المطفشة والمهجرة - المتتمية لتربة هذا الوطن - والتي لا تنبت الا على أرضه وتموت واقفة ايضاً كشجرة السنديان في سماءه . وذلك كي نطمأن على بناء اقتصاديين واجيال نظيفة قادرة ، حريصة على حماية المال العام .

٢- وإذا كنا عاجزين امام هذه الارقام المذهلة من المديونية وعاجزين ايضاً عن زيادة النفقات الرأسمالية للتغلب عليها تدريجياً ، فلا بد على الأقل من الاهتمام بحماية المال العام من العبث ، وإذا كنا في ذل هذه عما سمعنا عن الكيفية وحتى الطريقة التي كانت ترد بها المساعدات والهبات ، ومخصصات الصود من السعودية ودول الخليج والتي لا تشك في امكانية تسريبها وعدم دخولها لحساب الخزينة ، وهنا أقنئ على الحكومة الموقرة أن تطلب من تلك الدول الشقيقة أن تعلمنا بمقدار تلك المساعدات والهبات ، بل ومخصصات الصود التي دفعت للأردن خلال خمسة عشر سنة مضت ولا يعلم مقدارها الا تلك الدول والله لنعرف أين ذهبت تلك الاموال ولنطلع على واقعنا الحزين .

ثم نسأل ايضاً أين ذهبت وارداتنا المحلية خلال السنوات التي شهدت ازدهاراً ملحوظاً نتيجة ظروف دولية محيطة .

وكيف وأين انفتحت كل تلك الاموال وفوقها " القروض " التي أصبحت خدمتها هدفنا الاسمي في الحياة . وأكاد اجزم وهذا هو رأي قطاع كبير من جماهير شعبنا بأن جزءاً كبيراً من هذه الاموال قد سرق وهرب لحسابات في الخارج لصالح طبقة معينة واشخاص معينين وصرف قسم منها على اللهو ولعب القمار في " Play Boy " في لندن وسالزبرج وأمريكا وغيرها من دول العالم كما صرف قسم كبير منها على اقامة قصور وقلاع وبنائات وسيارات فاخرة لهم ولاولادهم دون أن تطالبهم يد المحاسبة وعلى ذلك لا بد أن يسأل جميع الذين تولوا السلطة في الماضي " من أين لك هذا ؟ " .

٣- مشكلة البطالة : اما مشكلة البطالة فأمر معالجتها من الحكومات السابقة كان غريباً حيث سعت الى توسيع المؤسسات والاجهزة المختلفة في الدولة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وفدت الوظيفة الواحدة التي لا تحتاج لأكثر من موظف قسم له كادر كامل من الموظفين والادوات مما ضخم الجهاز الاداري والمؤسسي بشكل كبير جداً حتى أننا بحاجة الى ميزانية كبيرة كما هي عليه الان لتغطية نفقة هذا الجهاز لموظفين عاطلين عن العمل يشغلون اوقاتهم أو أوقاتهم بالتبالي وشغل الصوف ، وحل التوازي في الصحف وما الى ذلك . فمن أين لنا امام ذلك كله بالاموال للانفاق على المشاريع الرأسمالية والتي علقنا عليها آمالاً أصبحت سراباً .

ان هذا التضخم في جهاز الدولة برأبي هو بظالة مقنعة ومكلفة لا بد من إعادة دراسته دراسة موضوعية وحسب الحاجة الفعلية . اما اين نذهب بهؤلاء الموظفين ؟ او بصورة اصح العاطلين عن العمل داخل اجهزة الحكومة ؟ فلا بد من برمجة الميزانيات القادمة لتتعم بالمشاريع الرأسمالية المنتجة وان يحول هؤلاء الموظفون اليها حسب اختصاصاتهم ويكفي من هذه المشاريع ان تغطي نفقاتها وبذلك نكون قد نجحنا في خطرة على طريق معالجة البطالة المتتعة داخل الدولة .

٤- ان الواردات المقدرة والتي ظهرت في هذه الميزانية هي واردات تقريبية - وقد لا تعبر عن الرقم الحقيقي الذي سوف يحققه الدولة نتيجة رفع الحكومة لرسم الجمارك وغيرها حيث سيكون هنالك انخفاض حاد في الاستيراد للبضائع التي رفعت رسومها خاصة السيارات مما يترتب عليه انخفاض في واردات تلك الرسوم . ومع انني لا ارجو في الدخول في هذا الموضوع فأركا اياه للمختصين الا انني اکتفي بالتلميح اليه هنا لان ذلك سوف ينعكس على الواردات الفعلية مما يؤثر في امكانية تنفيذ الميزانية بشكل مريح .

ومن هنا نستنتج ان البطالة والتضخم نتيجة الاختلال في ميزان المدفوعات والمديونية الكبيرة واسعار صرف الدينار الذي وصل الى حدود لم تكن نتصورها في يوم من الايام نتيجة العبث والاستهتار بمقدرات الامة وكلها كانت نتاج انزلاق متعمد في تربية اجيال الامة - لتسهل الدولة لنفسها الحكم والسيطرة مما أدى الى انهيار القيم وحلول الفوضى والفساد والسرقات في كل مؤسساتنا واعطينا الحكومة الثقة وكلنا امل في ان نتعاون مع كل الكفاءات الحرة والمتتمية ، ومع كل تجارب الشعوب المشابهة لنا - ومع كل الوسائل والاسس العلمية لوضع البلد في المسار الصحيح مؤثرين الوطن على انفسهم .

" والعاقبة للمتقين "

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس
السيد فوزي الطعيمة

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

تأتي مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٠ في ادق واحرج طرف يمر به الاردن من كافة النواحي وخاصة الوضع الاقتصادي المتروكي الذي طالما حذرنا منه من خلال مناقشة الموازنات السابقة ابان فترة مجلس النواب للحل . ولكننا كنا وللأسف نسمع كلاماً مطمئناً وهو بالواقع أبعد ما كان عن الحقيقة ، من هنا فأنتني أقدر الروح الجديفة في طرح الموازنة الحالية بأسلوب يختلف شكلاً ومضموناً عن مشاريع الموازنات للحكومات المتعاقبة السابقة .

هكذا من الله

إن الواقع المؤلم الذي كشف عنه مشروع الموازنة بما تضمنته من أرقام حقيقية عن واقع وضعنا المالي ، والذي يشير إلى عدم قدرتنا على الالتزام بالمحافظة على اقتصاد سليم مستقر عن التبعية الأجنبية الذي طالما خططت له الدول الاستعمارية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط . سيطرة استعمارية اقتصادية إلى حد الوصول إلى تسخير كافة إمكانيات الدولة بطلت وراء تسديد فوائد الدين العام ، كما أدرك بالقدرة على تسديد المبالغ الأصلية كبلد صغير مثل الأردن ، وبالتالي فإننا مطالبون بأن نبدأ الخطوة الأولى في التحرر من السيطرة الاقتصادية للدول الاستعمارية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يتطلب منا العمل على تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى لمواطنينا ، وإذا ما تحقق الأمن الغذائي نكون قادرين على تحقيق الأمن السياسي والعسكري والاجتماعي ، وفي ظل هذا الإطار أجد أن بيان الموازنة بشكل عام لا يخدم الأهداف الحيوية التي نسعى لتحقيقها .

وأريد هنا ، اخواني الزملاء ، أن أميز نقطة هامة وإساسية ...

وصف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها مؤسسات معادية لدول العالم الثالث شيء والمسؤولية عن واقعنا الاقتصادي المؤلم شيء آخر ، أنتم ، أجد نفسي في هذا المجلس ، تنطلق من نازع وطني أو غير ذلك ، بالهجوم على هذه المؤسسات ، وأنا مساهم في وضعها ، ومساهم في تقييمها ، ومساهم في وصف دورها ، وقد تكون سلاح فوق رؤوس دول النامية . لكنني لست مع الاتجاه بتحميل غير مسؤوليه ، واقع نحن جليتنا على أنفسنا ، وبالتالي المواجهة هي منا والتصدي هو منا ، لا يمكن أن نقول بأن الشيطان مسؤول عن خطايا البشر ، نحن مسؤولون .

فعلى صعيد الأمن الغذائي ، لقد خلا بيان الموازنة من أهم المركبات والذي كان يجب أخذه بعين الاعتبار عند أخذ الأسس لبيان الموازنة وهو تحقيق الأمن الغذائي على المدى المنظور ، فلم يشر البيان إلى هذه القضية الاستراتيجية الهامة إلا من خلال الإشارة إلى دعم المواد التموينية وزيادة الانتاج الزراعي ، فالأولى بنا أن نعمل على توجيه سياستنا الزراعية بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، وهذا يتطلب منا حماية الأراضي الزراعية كأهم مورد طبيعي للأردن ، أنا ضد من يدعو إلى التفتيت هذه الملكية والتوسع باستصلاحها ، وإقامة السدود بما يكفل ديمومة تزويدها بالمياه ، وتحسين المراعي التي تكفل تنمية ثروتنا الحيوانية ، وبهذا نكون قد صونا مسارنا الاقتصادي ووفرنا على خزينة الدولة ملايين الدنانير من اللحوم والمواد الغذائية المستوردة ، إنني أتساءل متى سنكف عن اعتبار قطاع الزراعة مجرد قطاع كغيره من القطاعات ؟ وأين الأمن الغذائي في منظورنا الاقتصادي التنموي ؟ ولعل من أسباب عدم قدرتنا على مجابهة هذا التحدي فيما يختص بتوفير الأمن الغذائي لهذا البلد هو التدهور النوعي والكمي المتزايد والذي حدث خلال العقود السابقة لمواردنا الطبيعية دون أن تقوم الحكومات السابقة باتخاذ الإجراءات الفعالة والكفيلة لوقف استنزافها المستمر .

أما الأمن السياسي فهو تكامل وموجبة للاقتصاد ، لها اقتصاد مختلط متوازن يستطيع أن نحمي وطننا من

الضغوطات السياسية من دول وقوى خارجية . وبهذا لا تأخذ بعين الاعتبار عند أخذنا لأي قرار يتعلق بمصير وطننا أو وطننا العربي الكبير رضا طرف أو جهة دولية ما .

ولعل التقدم بخطوات متقدمة نحو الديمقراطية بما يكفل حريات الفكر والتعبير والتنظيم والمشاركة الشعبية وتحقيق العدالة الاجتماعية لخير مركز لصون الأمن السياسي من خلال تجسيد الوحدة الوطنية الصلبة على صعيد جبهتنا الداخلية وبالتالي على صعيد مجابهة عدونا الصهيوني الذي نكف على أطول خط مواجهة معه ، والذي لا ينفك يحيك الحطط والمؤامرات التي تستهدف النيل من كياننا الوطني وأرضنا ووجودنا ، فالإنسان الحر الذي يشعر بكرامته الوطنية ويشعر بأنه شريك في صنع مستقبل هذا البلد ، لهر المواطن المنتمي والذي يستطيع الوطن الاعتماد عليه عند الأزمات والملمات .

وعلى الصعيد العسكري ، فأنتي قد أشد الداعين لهذا جيش قائم على أحدث الأسس العلمية العسكرية ومزود بترسانه من الأسلحة الفتاكة للذهب بها الطامعين بأرضنا ووطننا ، لذا فإن الواجب الوطني والقومي يقتضي منا البدء بالأعداد لبناء مصانع أسلحة متنوعة معتمدين ومستفيدين من قدراتنا المالية العربية وعقولنا العربية والإسلامية ، وبداية الطريق لمثل هذا الهدف تكمن في دول مجلس التعاون العربي ، فبينيها لهذه الاستراتيجية الهامة والخطيرة بروح من المسؤولية المشتركة من حيث التخطيط والتطوير والبحث عن مصادر الثروة المعدنية التي تكفل لنا التزود بالمواد الخام اللازمة للصناعة الحربية ، تكون قد بدأت بالمساهمة مساهمة حقيقية في بناء قواتنا الذاتية ، والتخفيف من مديونيتنا العسكرية ، والتحرر من سيطرة الدول المصدرة للسلاح غربيها أو شرقيها ، ولا يفوتني في هذا المجال أن اسجل اعتراضي على اقتراح اللجنة المالية بتخفيض ميزانية الأمن العام ، لما لهذا من أثر سلبي على أمن هذا البلد وعلاقته بالمجهود العام لمعالجة أزمة البطالة .

أما على صعيد الأمن الاجتماعي ، فإن تحقيق شعار المساواة بين كافة فئات الشعب هي السبيل والضمان للرفق والتطور لمجتمعنا ووطننا ، من هنا فأولوية إيجاد حلول للبطالة يجب أن تنصدر سياستنا المالية ، فإين المشاريع الائتمانية والحطط الحكومية الفعالية القابلة للتطبيق والتي تسعى إلى ضمان العمل لكل قادر ومنتج أو مقدار ما تستطيع الدولة توفيره من فرص العمل ضمن أسس عادلة ، كلما ساهم ذلك في الحد من الفوارق الطبقيه الكبيرة بين فئات الشعب ، وتعزيز قدرة المواطن الانتاجية ومساهمته الفعالة في عملية البناء وللأسف ونعجب ببيان الموازنة . فقد اغفل جانب الأعداد وبناء المشاريع الانتاجية وإعادة النظر بمشاريع الخدمات .

أما التعليم العالي ، فلا يزال يتركز لسياسات تقليدية في التعامل مع العديد من القضايا التي تهم بلدنا . أن عشرات الآلاف من طلبةنا يدرسون في شتى بقاع الأرض ، وهذا يشكل نزيفا دائما لخزنتنا لا يقل في معدلته عن مئة مليون دينار سنويا . فلماذا لا تبدأ الحكومة بالسعي نحو استيعاب أعداد أكبر من أبنائنا الطلبة في جامعاتنا الأردنية ضمن خطة مدروسة لواقع احتياجات مجتمعنا لعقود قادمة . وما الغاية من إحاطة التعليم العالي بهذه الهالة من القدسية ما دام أصبح من ضرورات تكيف الفرد والمجتمع مع متطلبات العصر السريعة

هكذا من الأشهر

التغير ؟ ولماذا التمسك بأهداف المسألة الجدلية حول علاقة الكم والنوع كذريعة لعدم التوسع في التعليم الجامعي؟ ولماذا ؟ ولماذا ؟ ولماذا ؟ اسئلة كثيرة تحتاج منا الى مزيد من التأمل والنظرة الموضوعية . فعلى سبيل المثال ، لماذا لم تتم الحكومة حتى الان بالاستفسار من الجامعات الوطنية عن المستلزمات المطلوبة حتى تستطيع هذه الجامعات ان تقوم بدورها في استيعاب الاعداد الكافية من طلبتنا ، والتي تصرخ باستمرار بأنها تكلف الدولة ما يقارب المائة مليون دينار بالعملة الصعبة ، وفي نفس الوقت نبخل في توفير الحد الأدنى لمواجهة هذه الاعيا . الجديدة على جامعاتنا . من هنا فاني ارى بأن الاقتطاع المقترح من اللجنة المالية في المخصصات المالية للجامعات الواردة في موازنة هذا العام غير مبرر ولا منطقي اذا علمنا بأن ميزانية هذه الجامعات تعاني من عجز مالي مزمن ..

اما الاعلام ، فيضاف الى دوره الهام والفاعل في بناء شخصية الفرد الوطنية دور آخر وهو دور المبادر الى اعطاء الصورة الحقيقية لواقع المواطن وما تحمله المرحلة القادمة من متطلبات ، والمساهمة في توجيه الاحداث وليس فقط ملاحظتها ، واستيعاب معطيات الوضع الاقتصادي الجديد والتفاعل معها بروعي ومسؤولية إن لهذا الوضع الجديد ابعاد اجتماعية ونفسية وثقافية وأوجه أخرى من حياتنا تتطلب من المواطن في هذا البلد تكييفا جديدا لا بل تحولا جديدا يمكن مؤسساتنا الاعلامية ان تسهم في تحقيقه . كما ان الاعلام مطالب بانتهاج خطة يتجه من خلالها وبالتدرج نحو الاعتماد على البرامج المحلية الهادفة ، والعمل على تبادلها ببرامج مماثلة من دول شقيقة ، وبهذا يكون للاعلام نصيب في المساهمة في تقليص نفقاته الخارجية المستندة الى العملة الصعبة .

واما فيما يتعلق بنصيب الحكومة في تخفيض النفقات ، فهذا يتطلب إعادة النظر في كافة مستلزماتها الانفاقية وخاصة جيش السيارات الهائل ليصار الى الحد من استعمالها والتخلص من الفائض منها حيث تشكل نزفا لميزانيات الوزارات والمؤسسات المختلفة . وهذا ينسحب على استخدام مختلف مرافق المؤسسات الحكومية من اثاث ومطابخ وأجهزة وماكينات وأضائة وغيرها ، والتي تتجلى فيها مظاهر الفساد الوظيفي ، والتي تتطلب من الحكومة الحزم الإداري وتحديد المسؤولية .

انا اتساءل لماذا يحرص الواحد منا على هذه الامور في منزله او في مؤسسته الخاصة ولا يحرص عليها في مؤسساته العامة ، هذا السؤال المطروح للمواطن في هذه المرحلة التي هو في موقع المسؤولية اينما كان هذا الموقع في هيكل السلطة .

كما انني اتساءل عن سر تقل بعض الوزارات والمؤسسات الى مواقع جديدة وبأجور باهظة ، فالحكومة مطالبة باعادة النظر وتصويب الوضع بما يكفل تخفيض النفقات الحكومية وتسخيرها لأوجه مثمرة . كما ان المحافظة على جهاز اداري تطبق يتمتع بالنزاهة والكفاءة بشكل عاملا أساسيا في عدم التعرّيط في مستحققات الدولة من المواطنين ، وهذا ينسحب على كافة مستويات الأجهزة من القاع الى القمة . كما ان وضع قانون من امين لك هذا ؟ وسعاسية كالة من تولوا المسؤولية خلال العتدين الماضيين واجبار من هرب امواله الى الخارج لارجاها تحت طائلة العقاب فهي مطلب شعبي عام . يساهم برزد ميزانيتنا ببالغ لا يستهان بها .

اما فيما يتعلق بزيادة واردات الحكومة ، فاني اطالب ان لا تكون على حساب المواطن ذي الدخل المتدني ، بل تحقق العدالة الاجتماعية بكل معانيها . فالعدالة الاجتماعية تعني ببساطة ان من يأخذ أكثر عليه ان يعطي أكثر .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

انني ارى بأن اهم الادوار الموكلة لنواب الامة هو ان يكونوا شركاء للحكومة ، كجهاز يقوم على تنفيذ انني ارى بأن اهم الادوار الموكلة لنواب الامة هو ان يكونوا شركاء للحكومة ، كجهاز يقوم على تنفيذ سياسة الدولة ، لمساعدتها بالدرجة الاولى على صياغة رؤيا جديدة لنهج اداري وفكر اقتصادي منسجمين مع متطلبات المرحلة القادمة . ونحن كنواب نستطيع ان نوجه النقد الى قضايا محددة معينة ، لكننا لم نبدأ لأن بطورة نظام من المفاهيم والقيم التي تحدد أولويات الوطن في المرحلة القادمة . اننا لا ولنا تعيش ونجسد حالة من الاحتجاج بدلا من الدراسة الجادة والتحليل الصادق والدقيق والامين لواقعنا الحاضر . ان مرحلة الانهيار والاثارة والحاس السريع للقضايا يجب ان تتلاشى لتفسح الطريق امام مرحلة التركيز والاستيعاب والتكامل .

من المعروف ان الدول النامية تضع بالضرورة لنفسها خططا لمشاريع تنمية محددة وترسم بمجملها مسارات الاقتصاد فيها . والقراءة الاولى لموازنة الحكومة تشير الى تركيزها على معالجة ثلاث موضوعات رئيسية : الاول ، تقليل الاستيراد وزيادة الإيرادات المحلية وضغط النفقات ، الثاني ، تقليل الاستهلاك ، الثالث ، خفض التضخم بنسب متفاوتة على مدى ثلاث سنوات . واذا اضفنا الى ذلك ان معدل الاستثمار كما هو مقترح في الموازنة لن يتعدى في معدل نموه الحقيقي أكثر من (١) بالمئة ، فهذا يعني اننا في حقيقة الامر ندير الموازنة بطريقة تكون التنمية ليست احد عناصرها الاساسية . والسؤال المطروح امام مشروع الموازنة هذا : اين خطط التنمية التي نستند اليها في معالجة البطالة ، وفي زيادة الانتاج ، وفي زيادة الصادرات وغيرها ؟ خاصة وان كل هذه المعطيات تاتي في ظلال مديونية باهظة يتوجب على الاقتصاد الوطني التعامل معها ومنذ الان .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

ان طرح الموازنة بارقامها المختلفة بغض النظر عن عجزها او عدمه ، يجب ان يتم من خلال منظومة اقتصادية تحقق النمر الحقيقي للاقتصاد والمائدة العامة للمجتمع فلا عيب ان تحقق الموازنة عجزا في هذا العام او العام المقبل اذا ما كان بمقدورنا التأكد من سلامة توجه ومسار الاهداف العامة للاقتصاد متمثلا بمجمل الموازنة . فالاقتصادنا كاي اقتصاد آخر في بلدنا من البلدان يحمل في ثناياه قيما وفلسفة اقتصادية واجتماعية ونفسية نحن الان بأمن الحاجة لمراجعتها مراجعة شاملة وبمنظرة ثابتة وموضوعية .

وانه لما يشلج الصدر ان تكون النظرة العامة للموازنة هي في كونها تعتمد اعتمادا رئيسا على امكانياتنا الذاتية والتي طالما وددنا ان تكون اساسا لمسيرتنا الاقتصادية وبالتالي السياسية منذ زمن ليس بالقليل ،

كلنا من الأشغال

وليس فقط حالة رد فعل لظرف معين طارىء يد به وطننا .

بالاعتناء ان الامل كبيراً في انسان هذا البلد ، لفتته بنفسه وأدراكه الحقيقة دوره في دعم صمود هذا البلد والالتزام بمسيرة إعادة البناء الاقتصادي هي في الأساس من مقتضيات بناء الاردن القوي ، متمثلاً في ذلك بقائد هذا البلد جلالة الملك الحسين المعظم بما يتمتع به من رؤيا ثابتة في قراءة المستقبل ومكانة مرموقة عربياً ودولياً والكفيلة بتوفير الضمانات المطلوبة لدعم صمود هذا البلد .

أما محافظة البلقاء ، منبت الرجال الشرفاء ، هذه المحافظة التي تحتضن وادي الاردن الأخضر ، خط المواجهة الأولى مع العدو الصهيوني ، لها كل الحق من نوابها في ايصال مطالبها وحاجاتها الملحة الى قمة البرلمان والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً : إعادة جدولة ديون صغار المزارعين وأغاثتهم من الفوائد ، وإعادة النظر في مستلزمات الانتاج الزراعي وركز على صغار المزارعين .

ثانياً : النظر في تنظيم عمل الشركة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية والزراعتها بشراء منتوجات المزارعين . انا افهم ان هذا من ضمن سياسة النمط الزراعي ان تتحمل الدولة انتاج المزارعين اذا ارادت ان تقيد الدولة المزارع برقعة زراعية معينة محددة ضمن سياسة شاملة .

ثالثاً : إعادة النظر في قوانين سلطة وادي الاردن من حيث توزيع الاراضي لاصحاب المنطقة القاطنين فيها منذ زمن طويل بعد ان تحول وادي الاردن الى مزارع ترفيهية ومتنزهات .

رابعاً : توشي العدالة في توزيع الوحدات السكنية للمزارعين المقيمين والمزورعين بالارض .

خامساً : معالجة مشكلة المياه المالحة في بلدة الرامة / لواء الشونة الجنوبية وإيجاد الحلول الجذرية والسريعة لها لحماية الاراضي الزراعية في المنطقة .

سادساً : إعادة النظر في قرار وزير الاشغال العامة المتمثل بتنفيذ مشروع الطريق الدائري في منطقة حوض البقعة المائي علماً بأنه تم الفاء في تاريخ ١٩٨٩/٩/٢٨ .

سابعاً : دراسة احوال قرى الجواسر وفنوش والجبل وسوق في وادي الاردن حيث تعاني هذه القرى من النقص الحاد في الخدمات الاساسية وتنسم الحياة اليومية لسكانها بالمعاناة الحقيقية ، والطلب الى سلطة وادي الاردن من اجل دفع تعويضات لاصحاب المنازل التي قامت بهدمها في منطقة السكنة وايصال الخدمات الضرورية اليهم ، ان من يزور هذه القرى يستغرب فعلاً ان مثل هذه الاوضاع موجودة في الاردن .

ثامناً : الشروع بدراسة اوضاع مخيم البقعة من حيث مستلزمات السكن والبيئة والخدمات الصحية بشكل جاد وموضوعي .

تاسعاً : نظراً للحساسية مدينة السلط ، من حيث احتوائها على ذلك التراث المعماري الفني العربي الاوسط .

الاصيل ، وضرورة المحافظة عليها ، للأجيال القادمة ، تناسد المسؤولين العمل على وضع قانون يحمي تراث هذه المدينة ويصون عراقتها .

فاثراً : معالجة النقص في المستلزمات الصحية في المراكز الصحية ، وانشاء مراكز جديدة في المناطق النائية والتي تحتاج الى الخدمات الصحية .

هادي عشر: العمل على ايصال التيار الكهربائي الى منطقة ابو الرقم / السليحي ويطنا .

ثاني عشر : ايلاء البيئة بكافة عناصرها في وادي الاردن بما تستحقه من عناية لما لذلك من الاثر على سكان هذا الوادي العزيز على نفوسنا جميعاً .

ثالث عشر : اقامة مستشفى في منطقة الاغوار الوسطى في وادي الاردن ، اثناء كلية مجتمع زراعية في وادي الاردن لرشد ما تحتاجه المنطقة من تخصصات مطلوبة وتخصيص عدد اكبر من المنح الدراسية لسكان هذا الوادي .

رابع عشر : اقامة مدرسة ثانوية في كل من المناطق التالية :

الريميين وما حولها ، مدرسة ذكور لعيروا وبقا ، مدرسة شاملة لقرى الحرايشة ومنطقة ديرعلا .

انشاء صفوف علمية مختلفة في ضواحي السلط .

خامس عشر : أ- استحداث مركز قضاء لمنطقة الفحيص وماحس ومديرية ناحية لقرى الحرايشة .

ب- اقامة مراكز امنية في كل من عيرا وبقا والريميين .

ج- اقامة مركز دفاع مدني لخدمة منطقة الفحيص وماحس .

د - مركز ارشاد زراعي يخدم منطقة الفحيص وماحس .

سادس عشر : دراسة اوضاع المسجد المقام في بلدة يرقا والعمل على تحسين اوضاعه .

سابع عشر : الاسراع في تنفيذ مراحل مشروع الطريق البديل في الفحيص وتوسيع شارع ماحس - وادي شعيب والعمل على الفاء محاجر الرمل في احرش ماحس لكونها منطقة جذب سياحي .

ثامن عشر : ضم مصنع البندورة الى بلدية معدي والعمل على تحديد حدود هذه البلدية حسب الاحواض وفتح مكتب بريد في داميا .

تاسع عشر : تحديد دور الشركات الصناعية المقامة في مختلف نواحي المحافظة واعطاء الاولوية في اشغال الوظائف لاهالي المناطق التي تتواجد فيها هذه الشركات مثال : مصانع الاسمنت ، والمصانع الدوائية في السلط .

عشرين : تنفيذ مشروع الصرف الصحي للفحيص وماحس بعد ثبوت الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع وتوفير التمويل الضروري .

واحد وعشرين : السماح بتأسيس النوادي وانشاء مراكز الشباب في بلدة الروضة وبقا واحيا ، نادي شباب الغور الاوسط .

كلنا من الشعب

اخيرا ، دراسة اوضاع مستشفى السلط ، وتغيير اسم كلية عمان الجامعية بما يتناسب وموقعها قرب السلط .
اعتذر عن سوء التوبيخ ، وأمل من الحكومة الرشيدة ان تحقق ما يمكن تحقيقه من هذه المشاريع ضمن اولوياتها التي اعرف يقينا بطبيعتها . وشكرا

معالي رئيس المجلس
السيد نواف الخوالدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... حضرات الزملاء ...

يشرفني في مستهل كلمتي هذه ان ارفع مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى قائد الوطن وباني نهضته الحديثة اعمق مشاعر الاخلاص والولاء والتقدير على الجهود الطيبة التي يبذلها من اجل عزة الوطن والمواطن .

فان اعلاء صرح الاردن الحديث لا يتم الا بتضافر جهود ابناؤه المخلصين من اجل تحقيق الاهداف الوطنية النبيلة ضمن الاسس التي ترتكز عليها مسيرتنا المباركة بقيادة جلالة الحسين المفدى .

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمين ...

لقد دخلت انتفاضة الاهل في المحتل من فلسطين عامها الثالث واطفاننا ونساءنا يتصدون بالحجارة للهجمة الصهيونية الشرسة علينا .

واننا مع دعم هذه الانتفاضة بكل الامكانيات المتاحة . وفتح جميع السبل للدعم الشعبي والحكومي من خلال اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة ، لان في ذلك تعزيزا لموقف الاهل وزيادة في صلابتهم وتثبيتا لهم في الارض . وقد زاد قرار لك الارتباط لي اعطاء القضية الفلسطينية دفعا دولية الى الامام وانتزعت دولة فلسطين اعتراف دولي متزايد . فنحن مع هذا الدعم حتى يتحقق للاخوة تحقيق دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد . وحتى نقضي على احلام اسرائيل في نغمة الوطن البديل ، لان الاردن ليس بديلا عن فلسطين وله قراره السياسي المستقل الذي ضحى ابناؤه من اجله ومن اجل الوطن العربي الكبير .

معالي الرئيس... حضرات النواب ...

ان الموازنة العامة تعني سياسة اقتصادية للدولة ولها دور كبير على مصالح الشعب بمختلف فئاته وعلى ضوء السياسة التي تتبعها الحكومة ، تبين لنا امكانية التغلب على التدهور الاقتصادي .

وليس لدينا ادنى شك بأن الحكومة واعية تماما لابعاد هذه المشكلة التي تواجه هذا البلد في ظل الظروف الراهنة . ومن خلال البيان الوزاري وقانون الموازنة المطروح تأمل من الحكومة ان تتخذ كافة الاجراءات التي من شأنها الحد من هذا التدهور الاقتصادي ووضع الحلول المناسبة على اسس علمية مدروسة وواقعية وتأخذ بعين الاعتبار المستقبل المنظور .

معالي الرئيس... حضرات النواب ...

ارى انه من الضروري تفعيل دور ديوان المحاسبة والذي يجب ان يقوم على تقوى الله عز وجل ويمنع الاستغلال الوظيفي بأي شكل من الاشكال ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والذي يتسنى له القيام بواجبه الملقى على عاتقه بكل جدية واهتمام والعمل بحساسة الجميع سواسة بحيث يكافى المحسن وعقاب المسيء لا فرق بين حاكم ومحكوم ورفده بالكرادر المؤهلة والمدرية والامنية للقيام بواجبهم على اكمل وجه وتقديم المعلومات الدقيقة الصحيحة .

معالي الرئيس... حضرات النواب ...

انطلاقا من الواجب الوطني ومن الظروف التي تمر بها امتنا ووجودنا على اطول خط مواجه مع العدو والصهيوني وما تتطلبه الظروف الملقاة على عاتق القوات المسلحة لدورها الريادي في الدفاع عن الوطن والمواطن . نطلب من الحكومة ان تقوم بدعم قواتنا المسلحة ورفع مستواها التدريبي وتعزيز قدراتها الدفاعية من اجل الحفاظ على امن هذا البلد والضرب بيدنا من حديد على يد كل من تسول له نفسه العبث بأمن هذا البلد ، وما الاعتداءات الاسرائيلية الاخيرة على حدودنا الا لخلق اليليلة ومن اجل اجهاض نهضتنا الديمقراطية . لذا فأنني اطالب الحكومة بتحسين المستوى المعيشي لاقراد قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية لتبقى الدرع الحصين الذي يحمي امن هذا الوطن والمواطن .

معالي الرئيس... حضرات النواب ...

وما دمت التحدث عن القوات المسلحة فأنني اطالب الحكومة بأعادة النظر في قانون خدمة العلم لتصبح سنة واحدة وبعد انتهاء التدريب ان يستغل هؤلاء الشباب على الوجه الصحيح كل ضمن اختصاصه . وفي رواتب رمزية لتفرد مختلف الوزارات وخاصة الصحة والترية وإيجاد مشاريع انتاجية تدر على البلد بالخير مع الحفاظ على كرامتهم وانسانيتهم .

كلنا من الشعب

معالي الرئيس... حضرات النواب...

انني اثنى على الحكومة ان تبدأ بتطبيق سياسة التقشف وترشيد الاستهلاك وبالوزارات والدوائر الحكومية بما يتلائم مع هذا الوضع الاقتصادي المتداعي .

وهذا الواجب يقع على عاتق الحكومة والمواطن الذي يجب عليه ان يعمل على ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن حياة البذخ والترف واستغلال منتوجاتنا المحلية حيث ان هذا البلد مر بطروف صعبة واستطاع ان يجتازها بسواعد ابناءه وان يحارب السلعة الغالية والجشع والمتلاعبين بأقوات الشعب .

ان المواطن الاردني يعاني الاما كثيرة من جراء الوضع الاقتصادي وينتظر منا نحن نواب الامة ومن الحكومة ان نضع حدا لهذا التردّي الاقتصادي وتوفير العيش الكريم للمواطن واننا لا ننكر ان الاسعار غالية وهي شديدة الرطوبة على المواطن ، ومن هذا اطالب الحكومة بأن تضع حدا للغلاء واتخاذ الاجراءات العملية لذلك وتخفيض الاسعار لتناسب مع سعر صرف الدينار .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

انني ارى ان توجه الحكومة بعمل مشاريع انتاجية اقتصادية مدروسة ومخطط لها في بعض المحافظات من اجل استغلال الطاقات والخبرات والايدي العاملة لدى ابناء هذه المناطق والا يكون تركيز هذه المشاريع في منطقة واحدة . من اجل التوزيع العادل ومن اجل تنمية هذه المناطق وان يستثمر رؤوس الاموال في مختلف المجالات وفي تعميم مشاريع تطوير الاراضي المرتفعة . وفي هذا المجال فأنني اطالب الحكومة بالعمل على شق وتعميد الطرق الزراعية في المناطق الزراعية والتي تربط المواطن بأرضه وجعله يعود اليها ويستغلها من اجل زيادة الانتاج وتوفير الامن الاقتصادي واستغلال مزيد من الاراضي والتي يعمل بها قطاع كبير من ابناء الشعب .

اما فيما يتعلق بالآبار الارتوازية فأنني اطالب الحكومة بالسماح لملكي المساحات الشاسعة من الاراضي الصحراوية التي تعتمد على نظام عشري من ناحية الانتاج لقلّة هطول الامطار بحفر آبار ارتوازية في هذه المناطق .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

في موضوع العطاءات فأنني ارى ان هناك عشوائية وعدم متابعة حيث انه تم اقامة بعض الابنية للدوائر الحكومية والمؤسسات والمدارس فبعضها قبل مضي عام تم هدمها وازالتها وهذا يكلف الخزينة اموالا طائلة تذهب هدرًا فأنني اتساءل من هو المسؤول عن ذلك هل هو المهندس ؟ هل هو المتعهد ؟ هل هما متفقان مع بعضهما البعض ؟ وكذلك الامر بالنسبة لمشاريع الصرف الصحي بعد ان يبدأ المشروع وتقوم الشركات المنفذة بتسليم اعمالها للبلدية يبدأ تجديد شبكة المياه ويليها الشبكة الهاتفية وجميع هذه المشاريع تؤدي الى حفر الشوارع اكثر من ثلاث مرات وانفاق الاموال في غير الاتجاه الصحيح جدًا لو كانت الجهات المعنية الغلات بالتنسيق فيما بينها لتحاكي هذه الازدواجية في العمل .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

اطالب الحكومة بالعمل على تحويل بعض المؤسسات الحكومية الى شركات مساهمة يدخل فيها رأس مال القطاع الخاص مثل مؤسسة النقل العام ، ومؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية حيث ان هذا يوفر الاموال على الخزينة وتشغيل اموال القطاع الخاص ويعود اثرها بشكل جيد على الخدمة العامة وتحقيق الازدهار لاقتصاد هذا البلد حتى لا تنسرب رؤوس الاموال الى الخارج .

ودعم بعض المؤسسات بالوزارات والفاة قوانينها وانظمتها واجهزتها المكلفة للخزينة مع حفظ حقوق اصحابها .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

وفي مجال التربية والتعليم ان توجه الحكومة من خلال مؤتمر التطوير التربوي اذا طبق على الوجه الاكمل فهو يعطي نقله نوعية للتعليم حيث اننا نريد ان يركز على الكيف وليس على الكم .

وفي هذا المجال اود ان ابين ان بعض المحافظات كالمفرق محرومة من كثير من الامتيازات التي تمتاز بها بعض المحافظات الاخرى من حيث توفر البناء الصحي والمرافق المدرسية والمختبرات والمكتبات والمعلم المؤهل وهذا لا يتوفر في هذه المحافظة حيث انها حقل لتجارب المعلمين الجدد وهذا يؤثر سلبيا على نتائج الطلاب ومستوى تحصيلهم والذين يعاملون عند تخرجهم من الثانوية العامة . من حيث التنافس على مقاعد الجامعات كأبناء عمان، لذا ارجو اعادة النظر في هذه الامور مع توفير بعض الامتيازات لمن يخدم في هذه المناطق . كما واطالب الحكومة بزيادة رواتب المعلمين وانشاء نقابة لهم .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

هناك مؤسسات حكومية تشغل مباني مستأجرة من القطاع الخاص بأجور باهظة جدا وهذا مكلف للخزينة لذا اقول ان تقوم الحكومة بدراسة موضوع المباني المستأجرة للمؤسسات الحكومية دراسة واقعية ووضع خطة زمنية لتتخلص من العبء المالي الذي تتحمله الخزينة وذلك بالاستفادة من مشاركة بعض المؤسسات كالضمان الاجتماعي التي تمتلك القدرة المالية لاتشاء المباني الحكومية لتحل محل المباني المستأجرة .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

وفي مجال الصحة تعلمون ما للصحة من اهمية باللغة للمواطن فقد رأينا مساهمة وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون بالتوعية الصحية وهذا جهد مشكور . الا انني اطالب الحكومة اعادة النظر في وضع المراكز الصحية في محافظة المفرق بشكل خاص والمملكة بشكل عام لما تعانيه من نقص واضح في العلاجات .

كلنا من الشعب

كما اطلب بأن يخصص يومان بالاسبوع للاطباء من ذوي الاختصاص للقيام بزيارة هذه المراكز للاستفادة من طاقاتهم وتوفير عناء السفر على المواطنين .
كما اطلب الحكومة بفتح مزيد من العيادات الصحية في القرى النائية والتي هي بأمرس الحاجة لثل هذه الخدمة لتشمل كافة مناطق المملكة حتى نحقق شعار الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

اما فيما يتعلق بموضوع الخدمة الهاتفية فأنني اطلب الحكومة بالعمل على تحويل الخدمة الهاتفية في محافظة المفرق الى خدمة اليه مباشرة لتخدم المواطنين الذين يعانون الشيء الكثير من النقص في هذه الخدمة وعدم تلبية طلباتهم .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

اما في موضوع البطالة فإن هذا الهم يعاني منه قطاع كبير من أبناء هذا البلد وتجري الكثير من الدراسات لحل هذه المشكلة لذا فأنني أرى ما يلي :-

- ١- اطلب من وزارة العمل القيام بالحد من العمالة الوافدة وعمل برنامج زمني لتتخلص من الكم الهائل وإحلال اردنيين مكانهم .
- ٢- اقترح ان تقوم الجهات ذات الاختصاص بدراسة موضوع توزيع اراضي الدولة على عدد كبير من الاسر القادرة على الانتاج ودعم هذه الاسر من المؤسسات المصرفية من اجل استغلال مزيد من الاراضي .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

انني اتوجه بالشكر للدول العربية والصديقة التي وفقت الى جانب الاردن خلال محتته الاقتصادية ومدت يد العون والمساعدة لهذا البلد الصامد المرابط .
وانني احيب بهذه الدول بزياد من العون والمساعدة من اجل تجاوز هذه الازمة وتحقيق الامن الاقتصادي لان الاردن هو خط الدفاع الاول في وجه الاطماع الصهيونية .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

- اسمح لي ان اقدم بعض الطلبات وبصورة مختصرة لامتج المجال أمام زملائي .
- ١- اطلب الحكومة بتزليع ناحية بلعنا الى قضاء ، حيث ان المديرية لا تفي بتأدية الخدمة للمواطنين .

- ٢- اطلب الحكومة استغلال عين التينة ، وعين راصح ، وعين خريسان في محافظة المفرق بوضع مائتات ضخ وتوزيعها على التجمعات ، السكانية القريبة من هذه المياه .
- ٣- اطلب الحكومة بأبصال التيار الكهربائي الى التجمعات السكانية التي تقع خارج حدود البلديات ، في مناطق بلعنا ، حيانات ، وايدون ، والزينة ، ورحاب .
- ٤- تزويد اصحاب المواشي بالأعلاف ، وزيادة المخصصات للرأس الواحد .
- ٥- اطلب الحكومة بأنشاء جامعة ما بين محافظة الزرقاء ومحافظة المفرق لخدمة أبناء هذه المحافظات .
- ٦- اطلب بأنصاف المستخدمين المدنيين في القوات المسلحة والذين لهم خدمات طويلة ، ورواتب مقطوعة ، ولم يصرف لافراد اسرهم غلاء معيشة . ارجو من رئيس الدولة انصاف هؤلاء المستخدمين ويصرف غلاء معيشة لعائلاتهم .
- ٧- اطلب الحكومة تحسين رواتب رؤساء البلديات ، ورؤساء المجالس القروية .
- ٨- دعم الحركة الشبابية في محافظة المفرق .
- ٩- تعويض الاراضي في محافظة المفرق ، ومحافظة الزرقاء على اصحابها وهي بالاصل مقاسم عشائرية لم يقوم بدفع الرسوم ، وبعد انتضاء المدة اعيدت لخزينة الدولة .
- ١٠- تحسين رواتب المتقاعدين ، ومنح المتقاعدين التقاضي الذين لم يحصلوا على قروض الاسكان مثل باقي زملائهم .

اما بالنسبة للموازنة ، انني التحفظ بالنسبة لمخصصات الجامعة الاردنية كما انني التحفظ بالنسبة لمخصصات الأمن العام لما لهذا الجهاز دور فعال في المحافظة على أمن هذا البلد والعين الساهرة على أمن الوطن والمواطن فهم يستحقوا كل دعم وتقدير .

ولي الختام اتوجه بالشكر للجنة المالية لما قدموا من جهد ايام وليالي لأخراج الموازنة بهذه الصورة .

ولقنا جميعاً نواباً وحكومتاً لخدمة الأردن في ظل رائد المسيرة جلالة الحسين المعظم .

معالي رئيس المجلس
السيد أحمد الكورفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ،
أرجو لزاماً على أن أتوجه بشكر جليل مع حفظ اللقب ، إلى رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب والوزراء
والنواب والاعيان ، داعياً الله عز وجل أن يعينهم عنا أحسن الجزاء .
أن الناظر في ما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م ، يلاحظ أنها جاءت
تقليدية ، لا تتناسب مع المرحلة التي نعيشها ، فلم تعالج البطالة المتفاقمة ، ولم تخفف من شبح ارتفاع الاسعار
المربح ، ولم تخفف عن ذوي الدخل المحدود الاعباء ، فضلاً عن أن تحسن أوضاعهم ، ولم تسعف احوال المعوزين
البائسين ، ولم تخط خطوات فعالة نحو إطفاء نار المديونية المتأججة ، أو تحقق الاستقرار لسعر صرف الدينار ،
أو تعيد احتياطي الذهب المستنزف ، أو استرداد المال العام الذي استباحه المستنفذون ، أو استرداد المليارات
المهربة إلى الخارج ، أو استقطاب رؤوس الاموال أو تحسين حوالات المغتربين بشكل يذكر ، ولم تشتمل على
موازنات المؤسسات المستقلة ، ولم تتضمن تقييماً لبعض الوزارات والمؤسسات والشركات العامة ...

وكم كنت أتمنى أن تشير الحكومة في مشروع قانونها إلى محور المشكلة الاقتصادية وجوهرها الاساسي
الذي يكمن في الانسان نفسه ليتعامل مع بيئته المادية بفعالية انتاجية قصوى في إطار من القيم التي يستمدّها
من تصوره الاعتقادي ، فاعاد الخطة التنموية ومتابعة تنفيذها بمزول عن اعداد الانسان نفسه يبقى قاصراً عن
تحقيق الاهداف المرجوة .

فعلينا إذن أن نعمل على إشاعة مناخ القيم الاسلامية الانتاجية الفاعلة لتنظم بعد ذلك إلى تحقيق
الحلول الناجمة لمشكلتنا الاقتصادية المستعصية .

ومن هذه القيم :

- ١- التضامن والتكافل بين المسلمين : يثله قوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم
وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحس والمهر ، فإن مئات
المليارات المودعة في ديار الغرب من اموال المسلمين من مقتضيات هذه الأخوة ؟ لذلك تبدو الحاجة ملحة
إلى إحياء هذا المفهوم على مستوى القادة والشعوب .
- ٢- الحرص على المال العام : لأن من وليه فهو مأمور بالتصرف فيه لما هو أولى حفظاً وتنمية ، وحرصه عليه
أشد من حرصه على المال الخاص ، ومن الأمثلة البارزة على هذا الحرص إطفاء أمير المؤمنين عمر بن عبد
العزيز رضي الله عنه للشمعة إذا تطرق الحديث إلى شأن خاص وأشغالها في الأمر العام . فإين عشرات
الملايين التي تهدر على المعزوقات والمال ، والامثال واللوازم والقرطاسية والسيارات والسواقين
والاستعمالات الشخصية .
- ٣- حفظ الاتفاق : حيث قال فريق من الفقهاء يمنع اصحاب الولايات العامة من أخذ مخصصات بدل التفرغ

لصالح الرعية إلا إذا كان فقيراً فبأخذ ما يكتفيه بالمعروف ، وهل أبلغ من حفظ الاتفاق من اكتفاء عمر
بن عبد العزيز رضي الله عنه بثوب واحد فإذا غسله احتجب حتى يجف .
فأين من هذا ما ورد في الكثير من بنود النفقات الجارية في الايجارات والمكافآت والعقود والمبايعات
والتفرقات ... الخ .

- ٤- وضع المال في يد من ينمي : يتمثل هذا في الحجر على السطية والصغير قال تعالى (ولا تؤتوا
السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم) وقوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى
إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) .
فأين هذا من الأموال التي ينفقها الكبار بلا حساب على الحفلات والمهرجانات والترفيه السطحي الساقط .
- ٥- كفاية الاغنياء للفقراء ، حيث ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : ... وأن الله افترض على
الاغنياء بالقدر الذي يسع فقراهم " وقال : وإن في المال حقاً سوى الزكاة " أو بما معناه .
- ٦- تحريم كنز المال والتشجيع على من وضعه في البناء ترفاً ، قال تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها في سبيل الله ينشرهم بعذاب اليم) .

فأين هذا من الملايين المكتنزة بلا تداول ، وأين هذا من المليارات التي استنزفت في قصور ترفيه ،
استوردت حتى حجارته ويلاطها من أوروبا .

- ٧- المحاسبة للولاة : وقد حاسب الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة رضوان الله عليهم وهم أشرف جيل
إطلاقاً بعد الانبياء ، والمرسلين عليهم الصلاة والسلام واعتبر الهدية حراماً كالرشوة حيث قال (هدايا الامراء
غلول) وكذلك اعتبرت المحاسبة في المعاملات متكرراً ، وبيت المال أحق بهما .

فأين هذا من الرشاوى المكننة والهدايا بلا حساب ، وأين الامتيازات والاعفاءات ، وأين عقود التلزم
وأحالة العطاءات ، وأين الاستقلال الوظيفي ، وأين الخيل على التهرب من الالتزامات المالية .

- ٨- الخدمة العامة علامة التدين الصحيح : قال صلى الله عليه وسلم (الخلق كلهم عمال الله ، وأحبهم إلى الله
ألتعمهم لعباله) وقد تسابق أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهو يومئذ خليفة المسلمين مع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه على خدمة امرأة عجوز .

- ٩- رفع شأن العمل اليدوي " قال صلى الله عليه وسلم (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده
وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده ورفيع يده عامل خشنه وقال (هذه يد يحبها الله ورسوله) .
فأين هذا من النظرة إلى العمل اليدوي اليوم .

- ١٠- الحرقة والصنعة دليل حب الله تعالى والقبول عند الناس : قال صلى الله عليه وسلم : (إن الله يحب
العبد المحترف) وكان عمر رضي الله عنه يقول (أرى الرجل فيعجبني فإذا قيل لا صناعة سقط من
فجلي) .

هكذا من الأصول

فأين دور مؤسسات التدريب المهني والحرفي ، واين المراكز العلمية المتخصصة في تفعيل البطاقات الصناعية في الأمة .

١١- الانتاج الزراعي وتعمير الأرض وأحيائها : قال صلى الله عليه وسلم (إذا قامت القيامة على أحدكم وفي يده فسيلة فأن استطاع أن يفرسها فليفرسها) وقال عليه الصلاة والسلام (من أحيا أرضاً مواتاً فهي له) وقال (وليس لحنجر حق بعد ثلاث) .

فأين الأرض المستقلة في بلدنا التي قال أبو جهل يتحدى الرسول صلى الله عليه وسلم " قاعد ربك أن يزيل عن كافة هذه الجبال وأن يجعل لنا جنات كجنات الاردن" .

بل وأين مخصصات وزارة الزراعة من الصندوق القومي للتخطيط ؟

١٢- الكفاءة والامانة معيار التوظيف : قال تعالى (يا ابت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين) .

فأين هذا من المحسوبية والشللية والنفوذ والمقود المجترية للآقارب والاصهار والاصدقاء ؟

١٣- العدالة شر ٢ في تولي الوظائف العامة : وهي فعل المأمور وترك المحظور بل ومحجب خوارم المروءة في المباحات .

فأين هذا من أصحاب الولايات العامة اليوم ؟

١٤- اتقان العمل والفش فيه كحمل السلاح على المسلمين : قال صلى الله عليه وسلم (من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا) .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

فأين هذا من الفش في المشاريع الكبرى والصغرى على حد سواء ؟ هذه القيم وكثير غيرها ينبغي أن تربي عليها الأمة وأن تسخر كل اجهزة التوجيه والتربية والاعلام لترسيخها حتى تصبح مسلكيات اجتماعية ، ولن نؤتي أكله إلا إذا بادر من في موقع المسؤولية العليا بالتزامها ، من هنا كان ثوابه اعظم عند الالتزام وبالمقابل عقابه اشد عند ترك الالتزام .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

واما بالنسبة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة فأقول وبالله التوفيق :

اولهما : إيقاف زيف المديونية باتباع طرق أهمها :

أ- التوقف عن الاقتراض الربوي خارجياً وداخلياً .

ب- إلغاء عقود القروض المعلق عليها والتي لم تسحب بعد .

ج- عدم الرضوخ لشروط الجهات الدائنة التي تقس سيادة الدولة ، وتلحق الاجحاف بالمواطنين .

ثانيهما : إيجاد الوفر لسدادها باتباع طرق أهمها :

أ- تطبيق مبدأ أين لك هذا بجدية وحزم لاسترداد المال العام متقولاً أو غير متقول في الداخل أو في الخارج ، وضرورة مشاركة الاجهزة الرسمية والشعبية بكشف هذا الاعتداء ، ومنع الحصانة لمن يدلي بالمعلومات واعطائه مكافآت تشجيعية ، مع ضرورة حصر أوجه الشراء غير المشروع .

ب- وضع تشريع صارم يلزم الذين هربوا أموالهم للخارج باعادتها للداخل ومحاسبتهم عليها وإلا صودرت من أصحابها .

ج- سن قانون فريضة الزكاة .

د- فرض ضريبة مجهود البناء الوطني على البنوك والشركات والمغترين والاغنياء بنسبة مئوية معقولة .

هـ- تشكيل وفود رسمية وشعبية للطواف على الدول الشعوب العربية والاسلامية لتحمل مسؤولياته تجاه بلد المواجهة الأول الذي يتهدده خطر التوسع اليهودي ويترصد به الدوائر .

و- إلغاء التعامل بالربا بالكلية وتوجيه المليارات المودعة والمستقطبة من الخارج للمساهمة بأسلوب المشاركة او المضاربة او المراجعة لادارة عجلة الانتاج بالبدل الاسلامي .

ز- ضغط النفقات الجارية ، والاقتصار في المشاريع على الضروري المنتج والتزام سياسة التقشف التام على جميع الأصعدة .

ح- اقامة الجامعات الأهلية في الحقول المختلفة حفظاً للمال من الاستنزاف .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

اما فيما يتعلق بالبطالة : فإن الامتنعاص الحقيقي للبطالة يكمن في اقامة المشاريع الانتاجية المجدية اقتصادياً وأنها ما يلي :

أ- تفعيل دور وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية لانتاج الثروتين النباتية والحيوانية ، فأرضنا مباركة معطاء تتميز بتنوع التضاريس ووفرة المياه الظاهرة والجوفية .

وإن مبدأ احيا الارض الموت وتخليك الأرض لجمعية تعاونية تقدم لها الخبرات والارشادات الفنية المتوفرة وراء المكاتب كافية بتحقيق الاكتفاء الذاتي بسرعة ومن ثم التصدي ، وتوفير التمويل عن طريق مصرف اسلامي للتنمية الزراعية .

فحتى جبالنا يمكن استغلالها بالاشجار الحرجية المنتجة كشجر الصنوبر المشمر ، وصنوبر كناريا للأخشاب ، وودياننا تصلح لزراعة شجرة البسردات الغوائد العديدة زيوتاً وتغذية وعلقاً وزهراً للنحل ، وبواديها تصلح لزراعة نبات إلقطف الرعوي .

واما سهولنا وأراضي الغور فهي تستوعب معظم ما تطلبه من غذاء .

ب- تفعيل دور وزارة الصناعة واستثمار الكفاءات المحلية في المراكز العلمية المتخصصة كالجامعات والجمعية

العلمية الملكية ومراكز التدريب المهني والحرفي ، واسلحة القوات المسلحة العلمية المتخصصة كسلاح الهندسة والاسلحة والصيانة وإن زيارة واحدة لمثل هذه المراكز توقفنا على كثرة الصناعات الخفيفة والمتوسطة بل والثقيلة أحيانا ، فإذا طورت هذه الفعاليات وفتحت أمام المهويين والمخترعين الأفاق استطعنا أن نكتفي ذاتيا بل نتقل إلى التصدير .

ج- تفعيل دور سلطة المصادر الطبيعية باكتشاف المعادن واستخراجها واستغلال مصادر الطاقة والبحث الجاد عن النفط .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

ثالثا : اما فيما يتعلق بالنفقات الجارية للقطاع المدني : ينبغي زيادة الرواتب للوئ الدخل المتدني والمحدود ، وتحصيل المياومات الدنيا إلى المقطوع ، والمقطوع ما أمكن إلى الوظائف ، المصنفة أما الندرة منهم كالعاملين في قطاع التمريض فينبغي أن يعطوا زيادة تتناسب مع شهادة خريجي الجامعة فأخريجي كليات التمريض التابعة لوزارة الصحة يأخذون نفس المساقات التي يأخذها خريجي الجامعات .

ذلك لأن غلاء الاسعار الفاحش يتطلب ربط الاجور بالاسعار كما ينبغي أن تزداد رواتب المتقاعدين القدامى وأن يعاد النظر فيمن أحيل على الاستبعاد أو التقاعد على ضوء ظروفهم المالية الصعبة .

رابعا : النفقات الجارية للقطاع العسكري :

ينبغي تخفيضها بالجملة لأن التضخم فيها ظاهر ، ولا يخفى أن جهاز المخابرات ينبغي أن يحول قسم كبير منه إلى وظائف أخرى تشيا مع التصويب الدستوري والتوجه الديمقراطي الجديد وبخاصة إذا علمنا أن أجهزة الامن العام كثيرة ومتنوعة وينبغي أيضا أن تساهم القوات المسلحة بفعالية في العملية التنموية وبخاصة ولديها من الكفاءات والاليات ما يجعلها موضع اعتزاز .

ولا يفوتني وأن أطالب بزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين القدامى وشمولهم بقروض الاسكان العسكري .

خامسا : دعم المواد التموينية :

أن الدعم في جملته يذهب لمجرب الاغنيا ، لذلك لا بد من قصر الدعم على الشرائح الاجتماعية اللقيرة وذوي الدخل المحدود ، وأن يصرف الباقي على صندوق المعونة الوطنية لاعالة وتأهيل الاسر الفقيرة . وينبغي أن يفتح المجال للمنافسة بين الوزارة والقطاع الخاص شريطة التقيّد بالجودة والمواصفات المطلوبة .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

سادسا : اما فيما يتعلق بالاسعار : فينبغي ربط الاسعار بثلاثة اسس :

أ . السعر في بلد المنشأ

ب . سعر صرف الدينار

ج . نسبة الرسوم والجمارك

وعلى الحكومة أن تسرع في تسعير المواد المخزونة منذ نهاية شهر تشرين اول لعام ١٩٨٩ بقرارها رقم

(٧٢)

سابعا : الايرادات المحلية :

لقد زادت ضرائب الدخل والارباح على الشركات والافراد ، وزادت الرسوم الجمركية بقيمة (٨٥.٥ مليون دينار) فينبغي أن لا ينقل عبؤها بسهولة على المواطن (المستهلك) فينبغي أن يتحمل الاثريا هذه الضريبة وحدهم دون مجيبر .

ثامنا : الرقابة الادارية والمالية :

ينبغي فتح ملف الشركات والمؤسسات العامة عن طريق جهاز الرقابة الادارية والمالية الذي ينبغي أن يتبع مجلس النواب لا المدراء التنفيذيين ، ويجب أن يختار للرقابة العناصر القوية الامينة ذات الكفاءة المتميزة ، وعليها أن تواكب مراحل اعداد الموازنة وتتابع تنفيذها أيضا أن هذا الجهاز الفاعل من شأنه أن يقضي على الترهل الاداري والتسيب المالي ، وبالتالي يعيد الثقة في جو الاستثمار المجدي ، مما يدفع برؤوس الاموال والتحويلات الهائلة للمساهمة في مشاريع التنمية .

تاسعا : مطالب محافظة اردن :

- ١ . انجاز مشروع حقريات المجاري وربط المنازل بشبكة الصرف الصحي في مدة اقصاها ستة اشهر
- ٢ . انشاء مستشفى الملك عبدالله التخصصي في حرم جامعة العلوم والتكنولوجيا وقد قدمت دراساته منذ فترة طويلة.
- ٣ . الاسراع في انجاز طريق اردن عمان بمسرين .
- ٤ . الاسراع في انشاء كلية للشريعة في جامعة اليرموك .
- ٥ . انشاء كلية مجتمع متوسطة زراعية في الاغوار واخرى في منطقة اردن .
- ٦ . تفويض صلاحيات التخليص الشامل الى مركزي جمر الرمثا واردن توفيراً للوقت والجهد والمال .

هكذا من الأشغال

- ٧ . فتح مكتب لوزارة الخارجية في أريد لتصديق المعاملات والشهادات .
- ٨ . تفويض مندوب الدوائر بالمزيد من صلاحيات الامين العام .
- ٩ . السعي لدى سفارات بعض الدول التي يتردد عليها ابناء المحافظة بكثرة من اجل فتح قنصليات في اريد وبخاصة دول التعاون العربي والسعودية والخليج العربي .
- ١٠ . اقامة مشاريع صناعية مختلفة في المحافظة لامتصاص جزء من البطالة .
- ١١ . زيادة الدعم للمجالس البلدية والقروية ، واعفائها من ربا القروض واختصاص ذات الموقع الوعر كالزار الشمالي وارجابا بدعم متميز .
- ١٢ . شمول بقية ارجاء المحافظة بالهاتف الآلي وزيادة اعداد المشتركين في المناطق الاخرى لاكثر من خمسين مشتركا .
- ١٣ . وزيادة المساحة المخصصة في المخيمات للأسر الكبيرة من (١٠٠ م ٢) الى (١٥٠ م ٢)
- ١٤ . وفد المراكز الصحية في مراكز الاقضية والضواحي بالاجهزة المخبرية والشعاعية . وعيادات الاسنان ، وردها بعد اضافي من الاطباء والمرضى للدوام على مدى اربع وعشرين ساعة .
- ١٥ . اعادة النظر في مخططات طريق اريد الاغوار بحيث يقل استنزاف الارض الزراعية الخصبة .
- ١٦ . تفويض اراضي الدولة للأسر الفقيرة التي لا تملك في بعض المناطق .
- ١٧ . التوجه نحو سياسة التعرّيج المنتج اقتصاديا كالصنوبر المثمر ، وصنوبر كثاريا لانتاج الخشب واحضار الآلات الحديثة لاستخراج بلود الصنوبر .
- ١٨ . انجاز الطرق الزراعية ومساهمة وزارة الاشغال والقوات المسلحة في هذه المهمة كذلك التي تربط دير يوسف ببلدة بيت ياما وتلك التي تربط كفر راكب بثلاث ارجابا ، وتحمل وزارة الاشغال بعضا مما هو من اختصاص المجالس البلدية والقروية وغني عن الذكر مثلا ان طريق دير ابي سعيد - حديثا فيها مائة متر تقريبا وعرة عجوت بلدية الاشرفية عن المجازة .
- ١٩ . ايجاد نقابة للمزارعين في الاغوار لترعى شؤونهم .
- ٢٠ . سرعة انجاز شبكة الصرف الصحي في اسكان ضاحية الحسين اريد .
- ٢١ . تخفيض قيمة اثمان المياه للمزارعين في الاراضي المروية ، واخيرا فائتي اري اعادة النظر في الموازنة لضغط النفقات الجارية بنسبة (١٥ - ٢٠ ٪) لتعافي العجز ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته / د . احمد الكولحي / نائب اريد

معالي رئيس المجلس الاستاذ فخري قعوار ، يتكلم بالنيابة عن بسام حدادين والسيد ذيب مرجي المعروف لدينا بأسم مرجي .

السيد فخري قعوار

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام ...

لقد درسنا خطاب الموازنة الذي تقدم به السيد وزير المالية لمجلسنا ، وكذلك درسنا ودققنا جيدا في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ ، وفي مشروع قانون ملحق الموازنة العامة لسنة ١٩٨٩ ، ونسجل فيما يلي ملاحظتنا على هذه الوثائق :

ان بعض جوانب الخطاب الذي تقدم به السيد وزير المالية ، يستحق التقدير ، لأنه يتناول - ربما لأول مرة - بالتحليل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، ويعزوها الى عوامل داخلية ، وليس الى عوامل خارجية كما درجت العادة في السابق . ان هذا يؤكد صحة توجهاتنا وصحة التحذيرات التي كنا ، وكانت سائر الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية تطلقها على مدار السنوات السابقة ، والتي لم تكن - للأسف - تجدد من الحكومات آذانا صاغية ، ولو كان الأمر غير ذلك لوفرنا على بلدنا وشعبنا الكثير من التضحيات والخسائر والآلام التي ما فتئ يعاني منها حتى الان .

إننا نقدر حقا هذا التوجه في التركيز على دراسة العوامل الداخلية ، التي قادت الى المأزق الاقتصادي الراهن ، ومعالجتها ، ومصارحة الشعب بها ، ونتمنى أن يستمر هذا التوجه ، وأن يتعمق ، بدلا من ارجاع اسباب الكوارث التي حلت بنا الى عوامل خارجية دائما . لكننا - مع ذلك - نعتقد ان التحليل الذي قدمه خطاب الموازنة لتفسير الازمة الاقتصادية ، لا يزال قاصرا عن الكشف عن كامل اسبابها الداخلية لبالاضافة الى ما أورده خطاب السيد الوزير ، نود ان نؤكد على عوامل أخرى كانت وراء الواقع الاقتصادي الراهن المتأزم للبلاد وهي :

انتشار الفساد المالي والاداري والتسيب والهدر وسوء استخدام الاموال العامة ، وتفشي الجرائم الاقتصادية الخاصة والعامة ، وعدم المحاسبة على امتداد سنوات طويلة ، الأمر الذي تطلب معه بالضرورة سن تشريع للمعاقبة والمحاسبة على هذا الطراز من الجرائم ، ووضع حد لها . ان مسؤولية الفساد المالي والجرائم الاقتصادية - التي ما زالت معيشة في الحياة العامة - لا يمكن اخفاؤها او القفز عنها بعد ان آلت اوضاع البلاد الى ما آلت اليه . ولذا فإن شن حرب فاصلة ضد الآفات التي تنخر في جسد اقتصادنا ركيزة مهمة عند الحديث عن معالجة الازمة الاقتصادية .

ولقد أدى سوء التخطيط الاقتصادي - الذي كان يجري في السابق ، وعدم ارتكاز خطط التنمية الى اسم سليمة ، وعدم مجاورتها مع الحاجات الفعلية للبلاد ، وعدم جدية متابعة تنفيذ المشاريع وارتفاع اكلاتها .. لقد أدى ذلك الى إضاعة فرص كثيرة في الماضي ، كان بإمكاننا - من خلالها - إرساء اقتصادنا الوطني على

هكذا من الأشهر

قاعدة إنتاجية راسخة ومتوازنة . وعلى سبيل المثال : ها نحن في آخر سنة من سنوات خطة للتنمية التي وضعت للاعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ولا ندرى شيئا عما حصل بها ، وماذا تحقق منها ، وما هو مصيرها الآن ! وبالرغم من النوايا والاحاديث الكثيرة التي ترددت فيما مضى عن تشجيع الاستثمار في البلاد ، الا ان النتائج لم تكن في مستوى الطموحات والترقعات ، مثلما اثبتت التجارب من قبل . فالاسباب - كما نعتقد - أصبحت واضحة ، وأصبح من الممكن والمطلوب تجاوزها . فقد كنا نفتقر للحريات الديمقراطية وللاستقرار التشريعي المحمي من تقلب الامزجة والتوجهات ، خاصة فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد والمال وهذا ما الفصح المجال لانتشار الفساد والتلاعب بالمال العام وتفشي مظاهر المحسوبية والرشوة والعمولات والاثراء غير المشروع فقد كانت القوانين والتشريعات في المجالات الاقتصادية تتغير بسرعة قياسية ، وفقا لمصالح النفوذ والسلطة ، مما جعل هذه الاوضاع تساهم بشكل جلي في احجام رؤوس الاموال عن الاستثمار ، بل وتهريب الاموال في كثير من الاحيان .

ان استكمال متطلبات التحول الديمقراطي في البلاد ، وتعزيز سلطة القوانين - بعد دستورها - سوف يسهم بلا ريب في خلق مناخات مناسبة لتطوير الاستثمار والانتاج ، فضلا عن اهميته على الصعيد السياسي الداخلي.

معالي الرئيس ... الزملاء الكرام ...

يتحدث خطاب الموازنة عن برنامج للتصحيح الهيكلي الاقتصادي ، الا انه بما يلتفت الانتباه ، ان هذا البرنامج يركز على معالجة مشكلات اقتصادنا من جوانبها المالية والنقدية ، وبشكل خاص من زاوية عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وتعديلها . وعلى الرغم من اهمية هذه الجوانب ، الا اننا نلاحظ غياب اي ذكر للاعباد الاجتماعية في تلك المعالجة ، ونخص هنا بالذكر مشكلة البطالة ، وتردي الاوضاع المعيشية ، وتفاقم دائرة الفقر واتساعها الى حد التفاوت الطبقي الحاد ، وتآكل القيمة الفعلية للدخول ، وتدني كفاءة الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم .

وبالاضافة الى ذلك ، فان البرنامج الحكومي لا ينص - ولو من باب الاشارة الى الاختلالات الهيكلية الرئيسية في اقتصادنا الوطني ، وهي اختلالات باتت مزمنة ويمكن تلخيصها بالاتي :

* ضيق القاعدة الانتاجية وهيمنة قطاع الخدمات .

* الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية .

فبعد اكثر من عقدين من اعتماد الخطط التنموية الهادفة الى تقليص الاعتماد على المساعدات والموارد الخارجية في تمويل الموازنة ، نجد انفسنا اليوم في وضع لا نلتفت فيه الى خطورة تبعيتها الاقتصادية والمالية ، وتعمقها ، واتساع نطاق الإلتقاء على المساعدات الخارجية ، من جراء تضخم حجم الدين ، والحاجة الى اعادة جدولتها ، وازدياد اعباء خدمتها الى الحد الذي لم يعد معه هدف كهذا (هدف تقليص الاعتماد على الخارج) وارادا في

الخطط الائتمانية المعتمدة . اما التشديد اللفظي الوارد في كلمة السيد وزير المالية عن ما أسماه بـ " اعتمادنا على الموارد الداخلية " فهو لا يزيد عن كونه كلاما وثانا او نبرة خطابية !

اننا نؤكد هنا على مطالبتنا بتصحيح الاختلالات المذكورة ، والالتزام بتحديد اهداف رقمية ، للفصل التدريجي - ولكن الحازم المؤكد - من التبعية المالية للدول الاجنبية ، سواء أكانت تبعيتنا على هيئة ديون ام ارتباطات تفضي الى مساعدات .

ايها الاخوة ...

يقدم خطاب الموازنة تقييمها مبالغا به للاوضاع الاقتصادية للعام الماضي ١٩٨٩ (على الصفحات ٤-٦ من نص الخطاب) . واننا اذ نشعر بان عام ١٩٨٩ قد شهد وقفا لمزيد من التدهور الاقتصادي والنقدي ، الا اننا نلاحظ بان السياسات المعتمدة في تحقيق ذلك قد القت العبء الرئيس على كاهل الفئات ذوات الدخل المحدود والمتدنية ، حيث ارتفع ضغط التضخم النقدي بعد انخفاض سعر الدينار بأكثر من (٥٠٪) ، وتجميد الرواتب والاجور . كما ان ارتفاع تكاليف المعيشة يزيد بكثير عن المعدل الوارد في خطاب الموازنة ، ويكاد ارتفاع اسعار السلع يصل الى نسبة (١٠٠٪) ، كما هو الحال في سلع ومواد غذائية اساسية .

امامي جدول من الاسعار يعني غاذاج من الحاجات التي يستهلكها قطاع واسع من الناس ، كما كانت في تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ ، وكما أصبحت في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ وهو جدول طويل نسبيا لكن الفرق باختلاصه الاخيرة يبلغ زيادة على الاسعار ، يكاد تعادل مئة بالمئة .

اما فضلا عن سلع اخرى كثيرة هامة ، أصبحت اما مفقودة واما غير متوفرة في الاسواق بكميات كافية ، واما ان اسعارها صارت فوق طاقة المواطنين على الاحتمال بحيث لا يقدرون على شرائها وتلبية حاجات عائلاتهم منها .

وبالاضافة الى ارتفاع الاسعار ، هناك مشكلة البطالة التي تزيد في المجتمع أكثر بكثير مما قدرها خطاب الموازنة ، اذ يقدرها بعض المصادر مثل وزارة التخطيط وبعض المعلقين الاقتصاديين بما لا يقل عن (٢٠٪) وليس (١٠٪) فقط ، وهذا يعني ان هناك (١٤٠) الف عاطل عن العمل من مجمرع القوى العاملة البالغ عددها (٧٠٠) الف ، وهذا يعني ايضا ان هناك (٧٠٠) الف مواطن آخر بدون دخل ، على اعتبار ان نسبة الاعالة في الاردن هي ٥:١ .

وبعد ، فان هناك زيادات كبيرة في الرسوم والضرائب غير المباشرة ، التي تنوء تحت كاهلها الطبقات الشعبية الفقيرة ، وذوو الدخل المحدود والمتوسط ، كل ذلك لزيادة الواردات في الموازنة ، اعتمادا على قانون مؤقت لم يجزه مجلس النواب بعد .

وفي مواجهة هذه الضغوط والاعباء الضخمة التي يعاني منها القطاع الاوسع من الشعب ، لا نجد في خطاب الموازنة وارقامها الا التزير اليسير لتخفيف هذه الاعباء ، وهي تكاد تنحصر في دعم بعض السلع

كلنا من الشعب

الاساسية. ونحن هنا نتساءل : اذا لم تكن في الموازنة بنود تترجم الوعود التي قطعها البيان الحكومي الشهر الماضي على نفسه ، فان مصيرها هو ان تبقى وعداً لا أكثر ، في حين ستستمر معاناة القطاع الاوسع من الشعب وتتفاقم مشكلاته. ان الحديث عن العدالة الاجتماعية تحت ظلال هذه الموازنة ضرب من الخيال . ففي حين ان بعض الاجراءات سوف يؤدي الى تقليل ارباح الشركات وكبار الرأسماليين ، فان غالبية الاجراءات ، ومجمل السياسة الاقتصادية الاجتماعية المتضمنة في الموازنة ، ستؤدي الى مضاعفة الضغوط المعيشية على ذوي الدخل المحدود والمتوسط وازدياد يؤس قطاع هام من الشعب ، اصبح كل همة توفير لقمة العيش ليس أكثر !

ان موازنة عام ١٩٩٠ برزها الحالي لن تقود الا الى المزيد من الشقاء والبؤس والجوع لمئات الالاف من العائلات ، وهو ما يهدد الامن الاجتماعي ، ورويا الاستقرار السياسي للبلاد ، كما وقع منذ وقت غير بعيد . ايها الاخوة ...

يبدو لنا ان العديد من القروض المسماة بالائتمانية ، تفرض اوجه استخدامها فرضاً على البلاد من قبل الدول او المؤسسات المقرضة . ومن الملاحظ ان جانباً مهماً منها لا ينفق على مشاريع ائتمانية او انتاجية ، نحن في امس الحاجة اليها ، بل تمول مشاريع خاصة بالبنية التحتية ، ونحن نعرف ان الكثير منها قد اقيم بدون حاجة ملحة له ! فلماذا لا نتجه الى اتفاقها في مشاريع انتاجية تساهم في زيادة انتاج البلاد ، وحل مشكلة البطالة .

اما بشأن دعم المؤسسات العامة ، فقد ورد في الجدول رقم (٣) خلاصة الموازنة . ونحت بند النفقات الاخرى رقم (١٠) مبلغ (٤٤,٨٧٥) مليون دينار كدعم للمؤسسات ونحن نستغرب مثل هذا المبلغ الكبير في حين انه كان يجري الحديث من قبل الحكومة والمسؤولين طوال السنوات الماضية ، بان معظم هذه المؤسسات اصبحت تمول نفسها بنفسها . ان تخصيص الدعم لها يعني انها لم تحقق تقدماً ملموساً على طريق تحقيق اعتمادها على نفسها ، وما يمكن من الاستغناء عن دعم الحكومة اننا نطرح السؤال هنا : لماذا لم تستطيع هذه المؤسسات حتى الان من الاعتماد على الذات ، وما هي اسباب ذلك ؟ ولماذا لا تخضع موازنات هذه المؤسسات العامة للرقابة البرلمانية مثل موازنات الدوائر والمؤسسات الرسمية الاخرى ؟ من المفهوم والمبرر ان تكون هذه المؤسسات مستقلة من النواحي الادارية والعملية ، لكنه من غير المفهوم ، ومن غير المبرر ان تظل خارج رقابة نواب الامة مالياً ، وهي التي تتلقى هذه المبالغ الضخمة من موازنة الدولة .

واننا نلاحظ ، ضالة عوائد الحكومة من جراء ملكيتها او عضويتها في بعض الشركات الكبيرة ، فهل هناك تفسير مقنع لذلك ؟

ذكر السيد وزير المالية بانه سيكون هناك خطة اقتصادية - اجتماعية شاملة للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ مستمدة من برنامج التصحيح الهيكلي . من الواضح ان مثل هذه الخطة ستقوم على اساس البرنامج الذي وضعه صندوق النقد الدولي للاردن . وفضلاً عما يعنيه ذلك من مساس بسيادة البلاد ، والحاجة لاعادة النظر بالاتفاق ، فان مثل تلك الخطة ستبقى - كما نعتقد - من عقلية التكنوقراط ، سواء اكانت مستوردة ام محلية لا تقيم وزننا للاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، لا تدرى حتى الان فيما اذا كانت ستعرض مثل هذه الخطة على مجلس

النواب لمناقشتها واقرارها ام انها ستصاغ في المكاتب المغلقة ؟ انه لمن المعروف لدى معظم الدول في العالم كله ، ان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تنفذ الا بعد مناقشتها واقرارها كقوانين من قبل نواب الامة ، وذلك كي تتحمل مسؤوليتها مع السلطة التنفيذية وتكون تحت اشرافها ورقابتها .

وحتى لا تقع في المحذور ، كما حصل من قبل ، وحتى يشارك الشعب في تحمل مسؤولياته تجاه البلاد ، وحتى تكون خططنا الاقتصادية الاجتماعية متبنية من عقول اردنية تعيش هموم الشعب وواقعه ، فاننا نجد الدعوة لعقد مؤتمر وطني اقتصادي ، تشارك فيه القوى والاحزاب الوطنية والديمقراطية كافة ، وكل الفعاليات والكثافات الوطنية ذوات الاختصاص ، ليصار الى وضع برنامج وطني اردني للاصلاح الاقتصادي .

اننا نتمسك بوجهة نظرنا هذه من منطلق اليقين بان الشعب الاردني لا يزال يعاني كثيراً من آثار سياسات الماضي القريب والبعيد ، وقد تحدثنا قبل قليل عن مسؤولية الفساد وسوء الادارة في وقوع الازمة الاقتصادية ونضيف ان هذه الازمة ما كان لها ان تأخذ هذا الاتساع والعمق ، كما ان الفساد ما كان له ان يخر عظام اقتصادنا الوطني لو كانت هنالك حريات ديمقراطية ورقابة شعبية وصحافة حرة مستقلة وحياء دستورية برلمانية سليمة . ولذلك فاننا ندعو الى تصحيح الاجراءات الديمقراطية في البلاد والتأكيد على ما ذكرناه في كلمتنا في جلسة الثقة.

ان الموازنة الراهنة ، تكريس لبرنامج التصحيح الاقتصادي المستمد من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي ، التي تتعامل مع الازمة الاقتصادية باعتبارها مشكلة تسديد الديون ، وتغفل الجوانب المعيشية ومستوى دخل القطاع الاوسع من الشعب .

ولما كانت هذه الموازنة تمثل استمراراً للنهج الاقتصادي السابق ، وتكريساً له ، ولا تقدم حلاً لمشكلات الشعب الملحة ، كالبطالة وارتفاع الاسعار وتدني الاجور ، ولا توزع اعباء الازمة بشكل متوازن على ابناء الشعب ، ولا تخطو اية خطوة باتجاه تصحيح هيكلية اقتصادنا الوطني وتعزيز قاعدته الانتاجية ، فاننا نجد انفسنا مضطرين لاعلان عدم المرافقة عن النهج الذي يتضمنه مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ ، آمليين ان تتقدم الحكومة في المستقبل بموازنة تنطلق من نهج اقتصادي وسياسي جديد ، يستوعب فداحة الازمة ، ومصالح البلاد الوطنية وطبقات الشعب الكادحة .

وشكراً لصفائكم .

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس
السيد ليه شبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم

يشارك في هذه الكلمة سعادة النائب المحترم الشيخ يعقوب قرش ،
الحمد لله القائل "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" والصلاة والسلام على القائل "الذين النصيحة ... لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" وعلى آله وصحبه وسلم وبعد .

حضرة السيد الرئيس ... حضرات السادة النواب الأكرام ...

إن الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية للتعرف على أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستقبلها ... ولقد تعقد الأمر اليوم واشتدت الضائقة ... ولا ينجينا الا الصدق الذي ما زلنا نهرب منه في الأقوال والأفعال والأحوال ... الأمر الذي يبقينا على مسيرتنا الخاطئة لا يجرأ على التحذير الصريح من دمار نتاج ذلك الا من صدق الله النصيحة ورسوله والمؤمنين ...

حضرات النواب الأكرام ...

كان لا بد لكل مجلسكم هذا ان يأتي في مثل هذه الظروف الخالكة التي أجبرت الذين لم يجهزوا يوماً ما أن يشاركهم احد المسؤولية ، عندما كانت مغنماً ، أن يبحثوا عن يتضامن معهم في حملها بعد أن أصبحت مفرماً تنزحت ثقله الجهال ... وكانت التجربة الجديدة مغامرة محسوبة مأمونة العواقب بالنسبة للذين يسكنون بزمام السلطة في البلاد ... فمع أن طاهر الأمر كان يدل على أن الانتخابات والمجلس الجديد سيسببان تغييرات جذرية في البلاد بحيث وضع الكارهون أيديهم على قلوبهم حذراً من ذلك ... بينما فزت قلوب المتطلعين لذلك من أبناء هذا الشعب خارج صدورهم شرقاً ... إلا أن ما توقعه المخطئون لهذه التجربة (وتوقعناه نحن من خلال المراقبة) حدث بحيث نقل الكارهون للتغييرات الجذرية أيديهم من وضعها على قلوبهم الى وضعها في الماء البارد ... بينما رجعت قلوب الآخرين الى اقتناصها وجثمت عليها أيدي اصحابها قلقاً وخوفاً من الاحباط ...

لقد أتى بهذا المجلس كي تعلق عليه مسؤولية عدم القدرة على إيجاد الحلول لهذا الشعب الهائس ... حتى إن الحكومة توقفت على سبيل المثال مؤثراً عن تسعير بضائع التجار التي وصلت في الفترة الأخيرة على نفس الأسس المتفق معهم عليها سابقاً ملقبة المسؤولية على مجلس النواب الذي لا يرغب في رؤية اقوات الشعب في غلاء مستمر ... ومن أجل حل المشكلة بين ضغوط التجار الذي ستعطل بضائعهم في المستودعات وبين ضغوط احوال الشعب الذي سيجتهد الاسعار ويحارها سيجد مجلسكم نفسه في وسط المعصمة (والحكومة على جانب) متدخللاً للوصول الى تسوية حتى تستمر البضائع في وجودها في الأسواق لتصل الى الناس وسيجد النواب أنفسهم في غير الموقع الذي يجهزون عندما لا يجهزون من رفع الأسعار وغماً عن كل الدعم الموجود للسلع

في مشروع قانون هذه الموازنة الملهلة ، التي هي أشبه بتقرير طبي عن مرض عضال يعالج بالمسكنات من كونها وصفة طبية لعلاج حازم يتجاوز البنج والتخدير ...
أيها الأخوة الكرام ...

عما قريب سيرثي حال النائب الذي طرح شعارات كثيرة كبيرة خطفت قلوب الناس عندما يواجههم ويواجهونه ... فعلى كل من وعد بالتغيير أن لا يحدد عن وعده حتى لو اكتشف (كما يقول بعد وصوله الى كرسي المسؤولية والقرار "أن حساب السرايا يختلف عن حساب القرايا") ... وكل من يصدق مع ذاته وضيمره سوف يكتشف ان المشكلة أعمق بكثير مما يتصور ، وأن أصل سببها هو في النهج الذي اختاره ساسته في سياسته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدفاعية ، وأن الخطأ الرئيسي كان في أصل القرارات التي اتخذت ابتداءً ... وزاد من فداحته قلة المسؤولية وقساد المسؤولين ... لذلك فإن على من طرح تغيير النهج أن يثبت على طرحة وان لا يرضى بالانضمام الى قافلة المخدلين الذين لا يزيهون عن أن يعطوا الشعب جرعات مسكنة تبعد عنهم ساعة مواجهة المرض الذي يستفحل . فالمشكلة بدأت جذورها منذ زمان عندما اسيء اختيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والدفاعي للتصدي للتحديات التي تواجه البلاد .. وأتبعنا نظم وضعت للفكر مستعمر لا تخدم الا مجتمعاته المتسلطة على مقادير العالم وتقود كل من اتبعها من المجتمعات الأخرى الى التخطيط والانهيار والتبعية جاعلة منهم فريسة سهلة لالتهم مواردهم الطبيعية واستعباد عمالتهم ولامتصاص اموالهم الشعبية ابتداءً من خلال السلع والخدمات التي تربط معيشتهم بها ...

فنتظر واحدة ايها الزملاء لتفحص بصدق محصلة النتائج ... هل نحن اقوى على مواجهة العدو اليوم منا قبل عقود اما إتينا عكس ذلك ؟؟ بعد كل الاتفاق ومظاهر التطور نجد اننا تراجعنا في قوتنا كثيراً بدلاً من أن نتقدم ... فلو أننا المعنوية اليوم ليست كمثيلتها يوم امس ... واندفاعنا نحو الوحدة وابتعادنا عن الإقليمية انعكس حاله اليوم عما سلف ... ولقد استبدلنا ارادة السلام بأرادة القتال ... ولم يكن حالنا الاجتماعي وخصوصاً الأسري الذي هو عماد قوة المجتمع يوماً ما أكثر تفككاً منه اليوم ... وحتى احلامنا المثالية بعناها بتطلعات مادية تعجز حتى عن تحقيقها ...

ان الذين سببوا كل هذا هم النسلهم الذين يرفضون الاعتراف بأن مسيرتنا كانت سلبية تسير بالاتجاه المعاكس ويصر معظمهم ان مجمل الاتهام صحيح (ولكن بوجود معوقات وبعض اللشل) ... ماذا بنتينا ولن بنينا ؟؟ هل كنا نبن في الحقيقة بلداً نستطيع ان نعيش فيه أم إن الخطة التي وقعنا فيها سهواً أو عمداً هي ان نهيم بنية تحتية لشعب جعلناه يعيش في احلام بعيدة عن المخاطر المحدقة به لا يستطيع اليوم ان يقوم بسناد ديوننا ... ولم نهيمه أصلاً للدفاع عنها ... في نفس الوقت الذي يخطط فيه العدو الصهيوني بمباركة حلفائه "اصدقائنا" لابتلاع جزء جديد من بلادنا مبقياً على كياننا في الجزء الآخر حتى تبقى الديون مع الكيان ، بينما يستفيد هو من البنية التحتية ومن المشاريع لاستيعاب مهاجرة الجدد من الاتحاد السوفياتي "الصديق III" مولراً على نفسه كثيراً من كلف الاستيطان ...

هكذا من الأشغال

ولعلنا من المفيد أن أذكر في هذا الصدد رأياً صدر غني لحكومة السيد مضر بدران الأخيرة حول هذا الموضوع من على هذا المنبر في نهاية عام ١٩٨٣م حيث قلت "إن الوقفة لأشمل النتائج تدلنا على ضرورة تغيير جذري في سياستنا العامة باتجاه خلق مجتمع عسكري محارب صلب وأن تظهر الموازنات مثل هذا التوجه فإذا كنا نبنى ما لا نستطيع الدفاع عنه فلنمن نبنيه أذا ؟ إن تحقيق الأمن من العدو الخارجي لمر المطلب الرئيسي الذي يجب أن نسمي له ، وهو الضمان لبقائنا لا الوعود ولا الأوراق وفي غياب ذلك فإن الاتفاق على المشاريع الضخمة التي يقع معظمها على مرمى بصر العدو الطامع في التوسع هدراً للأموال وتفريط في الجهد وإن من المؤسف حقاً أن نكون جميعاً متلهفين عند صدور الميزانيات لمعرفة ما هو الاتفاق ؟ وكم نستفيد منه أكثر من النتيجة النهائية التي ستوصلنا إليها هذه الميزانيات السلمية المتتالية بعجزها المتراكم فلا شيء بات يفضينا اليوم سوى تنقيص مدخلاتنا ، أما الأرض والعرض " فلا حول ولا قوة إلا بالله " . انتهى النص .

حضرات النواب الكرام ...

لو اردنا التعليق على مشروع القانون الذي بين ايدينا اليوم مستندين حتى الى النهج السائد الذي لا نقره لدينا فيما يمكن بيانه الملاحظات التالية :

١- إننا ما زلنا نفرق في المديونية ونحن نعالجها ... كتب على موازنتنا ان تتضخم بشكل سرطاني بقدر خدمة الدين المتزايد سنوياً دون ان يكبر الانفاء فيها شيئاً يذكر ... وليس في المشاريع التي سميت افائية في الموازنة الا القليل مما ينطبق عليه هذا الوصف اما الاخرى فهي وأسماوية ... وأن وعد الحكومة في ابقاء المديونية في نهاية عام ١٩٩٠ كما كان في نهاية ١٩٨٨م ليس ممكناً فيما يخص الديون الحقيقية المسحوبة بل في الديون المتعاقد عليها حيث تستعمل جزء من الرصيد المتعاقد عليه وغير المسحوب مما يزيد في المديونية الحقيقية ، والمتفحص بدقة للموازنة يدرك ان الحكومة استندت من جديد قد تكون الحكومة السابقة (١٨٠٠) مليون دينار تقريباً عن عام (١٩٨٨) سددت بواسطته (٢٤٣٩) مليون دولار من اصل الدين القائم غير المسدد وليس مبلغ (٣٠٥) دولار كما افاد معالي وزير المالية وان المديونية الحقيقية في نهاية عام ١٩٨٩م قد ارتفعت لتصبح (٦٦١١) مليون دولار بدلاً من (٦٥٠٥) مليون دولار لعام ١٩٨٨م .

٢- إن الدخول من جميع صادراتنا في الاعوام التسعة الماضية والذي بلغ (١٩٤٧) مليون دينار قد طار بهمة قلم بعد تنزيل قيمة عملتنا حيث أن فرق العملة في مديونيتنا يشكل خسارة (١٨٨٧) مليون دينار تقريباً .

٣- إن العجز في الميزان التجاري نشأ مع نشوء الامارة ولم تتخذ الحكومات المتعاقبة الاجراءات الكفيلة

بتوجيه الهلاد نحو موازنة الصادرات مع الواردات وما يجدر ذكره ان أعلى عجز في الميزان التجاري كان بين الاعوام ١٩٨١ و ١٩٨٥ بمعدل يقدر (٨٢٤) مليون دينار انخفض في معدله لأعوام ١٩٨٦-١٩٨٨ الى (٦١١) مليون دينار .

٤- ذكر بيان معالي وزير المالية بأن السلع المعاد تصديرها عام ١٩٨٩ ارتفعت نسبتها (٧٠٪) عما كانت عليه في عام ١٩٨٨ ، وحقيقة الأمر ان الملكية الاردنية قامت ببيع طائرة جيمر بـ (٦٤) مليون دولار وطائرة بمحركين غير صالحة للاستعمال (مليوني) دولار ولم نسمع بعد إن إعادة بيع الطائرات يدخل ضمن مخططاتنا الاقتصادية لإعادة التصدير بعد ادخال قيمة مضافة عليها ، وإذا استثنينا هذه المعلومات وجدنا ان الارتفاع في السلع المعاد تصديرها بلغ (٣٪) فقط .

٥- تشير الارقام الرسمية الى أن القروض التي أخذت لتمويل العجز في الموازنة العامة للسنوات ما بين ١٩٧٨-١٩٨٨ حيث أعتبرت سنة ١٩٨٧ سنة بدء القروض الخارجية (١٠٢٧) مليون دينار عادت (٢٧٠٠) مليون دولار وهي بالتتالي لأقرب مليون :

(٩١-٣٨-٧٢-٧٦-٦٥-٧٧-١٢٢-١٦٥-٦٣-١٠١) مما يدل على ان السنين التي كان الدعم العربي في أوجها "وهي سنين حكومتي السيد مضر بدران " شهدت اقتراساً كفيفاً لدعم الموازنة وهي التي رسخت في رأينا عندنا التضخم والسلوك الاستهلاكي وعجز الموازنات .

٦- بالإضافة الى سوء الاحوال الذي يظهر في الموازنة العامة فإن عدم ادراج موازنات المؤسسات المستقلة لموافقة مجلس النواب يخفي مزيداً من المعلومات السيئة . فخسائر الملكية الاردنية وحدها زادت فيما نعلم عن (٨٠) مليون دينار وهي تستعد اليوم لبيع احدى طائراتها في هذه الايام وما زال السماسرة يحومون حول الصفقة مما يستدعي اصدار بيانات في حال اتمامها تبين بدقة ونجدة طائلة المسؤولية الجزائية اسما ، وأدوار وحصص كل من يشارك في مثل هذه الصفقات ... وان ديون الملكية الاردنية وباقي المؤسسات المستقلة المكفولة من الحكومة بلغت (٨٢٠٩) مليون دولار عما جاء في بيان معالي الوزير اما صندوق التسليح الذي يفترض الا يكون مديناً فإنه مدين بمبلغ (نصف مليار) دينار كما جاء في تقرير اللجنة وأن اخراج هذا الصندوق من مراقبة مجلس النواب وديوان المحاسبة أمر في منتهى الخطأ والخطورة ويجب ادراجه في الموازنة كما أطالب المجلس باصدار امره الى ديوان المحاسبة بتقديم تقرير خاص عن هذا الصندوق طيلة سنوات وجوده .

٧- ذكر بيان معالي وزير المالية أن البطالة زادت عن (١٠٪) والحقيقة ان الرقم اكبر بكثير من هذه النسبة والتي لا تشمل على سبيل المثال أبناء قطاع غزة الساكنين هنا ...

٨- إن الاتفاق على السلطة القضائية ما زال هزلاً وكان سبباً في عجز القضاء عن القيام بواجبه بالسرعة المطلوبة من قبل ... فكيف بنا اليوم وقد بدأت القضاء تتنقل من المحاكم العرفية الى القضاء النظامي

هكذا من الأشهر

ولم تعكس الميزانية المقدمة من الحكومة اي اهتمام يذكر لمعالجة هذا العبء الجديد على القضاء .

٩- عند انتقال المستشفيات العسكرية الى المؤسسة الطبية العلاجية لم ينعكس ذلك بانخفاض في ميزانية وزارة الدفاع بل زادت نفقات وزارة المالية بالمقابل على حساب زيادة الموازنات العامة .

١٠- ان المتتبع لزيادة ايرادات الخزينة لا يمكن ان ينسب بنك الاسكان الذي يتمتع باعفاءات ضريبية واعفاءات من الرسوم والذي أعطي هذه الاعفاءات لينقلها الى المواطنين ولكنه يرض عليها ، ودخل في المناقشة التجارية متميزاً على باقي البنوك وحارماً خزينة المملكة من (١٥٠) مليون دينار ضريبة دخل سنوياً ولنا ندرى كيف لم تتطرق اللجنة المالية الى ذلك .

١١- ان فاتورة التقاعد مرهقة وفي ازدياد مخيف حيث ارتفعت في السنتين الأخيرتين من (٦٠) مليون دينار الى (٨٣) مليون من الدنانير والسبب الرئيس وراء ذلك الاحالة على التقاعد في السن المبكرة وخصوصاً القوات المسلحة مما يسبب ازمات اجتماعية بالاضافة الى العبء الخيالي الذي تنوء تحت حمله الموازنة العامة للدولة او الخزينة حيث بلغت نفقات التقاعد ما يقرب من (١٠٪) من النفقات المتكورة و (١٦٪) من كلفة الجهازين المدني والعسكري مضافاً اليهما مبلغ التقاعد . وأن عوائد المؤسسة الاردنية للاستثمار والتي تبلغ قيمة موجوداتها السوقية كما جاء في تقرير اللجنة (٢٥٢) مليون دينار يجب ان تزيد عن (٢٥) مليون دينار وليس (٥) مليون من الدنانير كما جاء في تقرير اللجنة المالية حيث ان الكسل في استثمار أموال التقاعد يلقي بكامل عبئها على الدولة ... كما أن مراقبة صندوق الضمان الاجتماعي وكفائه الاستثمارية أمر يجب ان يلحق برقابة مجلس النواب وأن يتأكد من أن استثماراته تعود عليه بالاهداف المطلوبة حتى لا ينقلب العبء في المستقبل عند زيادة عبء الالتزامات على الصندوق الى عبء تضطر الدولة الى حمله كما هو الحال في صندوق تقاعد الدولة .

١٢- كما نظرت اللجنة المالية الى ضرورة زيادة الاتفاق على القضاء في ظل التغييرات الحالية لاهد ان تعترف بأن الأمن العام قد زادت أعباءه بسبب نفس الظروف بل وايضاً بسبب الراجيات الاضافية التي ليتها بسبب منع استيراد كثير من الاجهزة الكهربائية وغيرها مما ينشط اعمال التهريب المطلوب التصدي لها بالاضافة الى زيادة خطر المخدرات والتي لا يمكن الا ايلاته كل اهتمامنا لذلك يجب أن تدرس نفقاته بتأني حتى لا يضطر ايضاً لارهاق الخزينة برواتب تقاعدية لاحالات مبكرة على التقاعد ناقلاً العبء من نص وزارة الداخلية الى نص آخر تحت وزارة المالية .

هذا فيما لو اردنا ان نلقد الموازنة حسب النهج السائد ولكننا نرى ان النهج نفسه هو سبب الخلل الذي يسبب مسيرتنا الحتمية نحو الاستضعاف من جميع أولئك الذين بيننا وبينهم حالة حرب والآخرين الذين يكيدون لنا رغم مظاهر الصداقة التي يبدوونها .

حضرات السادة النواب ...

ان الوضع اذا بقي على ما عليه دون طروح جريئة حازمة تغير في المنهج سيؤدي بنا في نتيجته الى اضطرابات اجتماعية وتغيرات قصرية تزيدنا تخبطاً على تخبط وإننا نرى ان معالجة الاوضاع تحتاج الى انقلاب ... انقلاب ابيض منظم مدروس في نظم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدفاعية ينقلنا من المسيرة نحو تقلبات قصرية فوضوية تسببها الاضطرابات الاجتماعية ، لن نحتمي من ورائها الا المزيد من العناء والسحق ونرى ان اهداف هذا الانقلاب في حياتنا يجب ان تتركز على التالي :

١- لا يمكن لدولة محدودة السكان والموارد على اطول خط مواجهة ان تحقق مقنضيات الدفاع عنها بالاساليب التقليدية الباهظة التكاليف والتي لو افترضنا اننا نستطيع دفع نفقاتها الباهظة فانها لا تكفي ابداً امام تجهيزات العدو المتفوقة ...

وميزانيتنا الدفاعية (من دون التسليح) تكلفنا ربع النفقات الجارية بل بالآخرى (٤٠٪) من تلك النفقات اذا استثنينا من النفقات الجارية خدمة الدين ... وفي رأينا أنه ليس لنا طريق للدفاع الحقيقي الواقعي الا عن طريق تنظيم الشعب بأكمله وتسليحه بجميع انواع الاسلحة الخفيفة التي لا تحتاج الى تحديث كل فترة قصيرة والتي يمكن لمشاغلنا ان تركز على صيانتها وصنعها ويكون هذا التنظيم العسكري ملتقاً ومنشعباً عن الجيش العربي الذي كان ابرز ما فيه دوماً عناصره وطاقاته البشرية المتميزة وان تركز استراتيجيتنا الدفاعية على الحاق اقدح الخسائر البشرية بالقوات الغازية معتمدين في الآليات والمعدات الثقيلة على التكامل العربي وخصوصاً تكامل الجبهة الشرقية ..

ولقد شاهدنا اثر المقاومة الشعبية في طرد العدو من لبنان الشقيق حيث لم يجابه العدو بالقوة العسكرية اللبنانية الضعيفة المنقسمة على ذاتها هذه هي الاستراتيجية الوحيدة في رأينا والتي تشعر المواطن بأمن اكبر كما تشعره بالالتصام وهي استراتيجية واقعية غير خيالية بسيطة التكاليف ... كما نستفيد من استثماراتنا الناجحة في حسن تنظيم قواتنا المسلحة لقيادة الشعب المنظم الملتف حولها في إعمار الارض والنهوض بالانتاج الزراعي والحرفي والصناعي الخفيف موزعين سكاننا في تحصينات منتجة على طول المملكة وعرضها جاعلين من كل مستوطنة بشرية حصن انتاج وقلعة في وجه الاعداء ...

٢- ان تغيير استراتيجية الدفاع هذه تساهم جذرياً في القضاء على عدونا الداخلي الأول : الاستهلاك والمخاطة والتكبر عن العمل وتخلل القيم الاجتماعية في هذا الخصوص ... كما ويحدث انقلاباً في مجتمعنا من مجتمع مستهلك سلبي متلذس متفكك تحتل به الاحقاد الى مجتمع منتج ايجابي متوحد سعيد يعمل لهدف سام يستشعره افراده كل صباح ومساءً ويستشعرون أنهم اجزاء هامة من كل عظيم .

٣- ان تغيير استعمالات رأس المال المحلي امر بالغ الحيوية فمع ان البلاد التي حطمتها الحرب العالمية نهضت مرة اخرى مستندة الى النظام الرأسمالي ، إلا ان بنوك اليابان والمانيا عملت بفلسفة مختلفة عن بنوك

هكذا من المأهول

الدول المنتصرة ... حيث ركزت البنك فيهما على امتلاك ادوات الانتاج والتهوض بإعباء التنمية الاقتصادية وهو الامر الاقرب الى متطلبات شريعتنا من ضرورة التقاء المال بالانتاج لذلك فإن إعادة النظر في سياستنا البنكية بحيث تتحمل البنوك التي باتت منظمة بعد عقود من الزمان مسؤولية ادارة او مراقبة ادارة مراكز الانتاج باعثة على الفقة بحسن ادارة اقتصادياتها وموجبة الاموال نحو الانتاج بعيداً عن الاستهلاك الذي يتعرض في ظل الائتمان القصير الاجل ... وبحيث يزداد الاعتماد والتوسع في البنوك الاسلامية (المطالبة بالابتعاد ما أمكن عن المراهقة التي وان كانت شرعية فانها لا تخدم اهداف الاقتصاد الاسلامي كما تخدمه اساليب التمويل والمشاركة الاخرى) ... فتبدأ الاموال المعطية بالدوران في عجلة الانتاج والتصدير اكثر بكثير من دوراتها في عجلة الاستيراد المنهك للمجتمع ...

٤- كل هذا لا يكون الا بتغيير نظم وبرامج التوجيه التربوية والاعلامية بشكل يربط الفرد والاسرة ، والمجتمع ببيادي سامية واهداف عالية واخلاق حميدة ... يعين على نجاح هذه النظم تغير فط العيشة : من استهلاكية مخدومة الى منتجة خادمة لنفسها ولجتمعتها ولبلاها/ وأن ترتبط هذه المناهج بحضارتنا الاسلامية المستهدفة من قبل الحضارات الغربية الغازية ، القاصدة تغريب هذه الأمة وإبعادها عن مصدر قوتها : الاسلام ، والذي هو دين المسلم المنتمي وحضارته كما هو حضارة الكتابي المنتمي لا يعدلان به شيئاً ولا يستبدلان اية حضارة بحضارتهما الواحدة ، فالوحدة الوطنية التي تتعرض للتفكك على المستويين القومي والقطري لن تجد لحنها في ترابط ذاتي عفوي متجذر في ضمير كل فرد مثل ما تجدنا في رابطة الاسلام وحضارته وكل من يمني نفسه بغير ذلك لن يتقوه بلاده الا الى مزيد من التفكك والاستضعاف .

حضرات السادة النواب ...

ليس لنا ولشعبنا نهضة في رأينا الا بما اقترعناه فيما سبق ... فمع ان الاعباء على كل فرد فيه ستزيد اكثر منها الآن الا ان المواطن سيكون سعيداً بذلك نعمتاً على ذلك الحال بدلاً من حاله الكتيب اليوم نائم على مجتمعه الذي لا يقدم له في رأيه شيئاً والذي فشل في ربط احلامه ومصيره باهداف سامية يعيش انجازها يوماً ... والامر لا يحتاج الا الى قرار والى قدوة ... وعلى الحكام ان يتخلوا ذلك القرار ويكفوا هم القدوة في بساطة العيش والتوجه نحو الحياة المتبعة عسى ان يكون في ذلك كفارة لما سبق ونهجا لهم وللشعب من قدز مظلم لا ينير الطريق فيه سوى الإيمان العميق والصدق وعكس ذلك فاننا قد لا نرى جدوى لوجودنا في مجلس نواب يحلل للحكومات نهجاً خاطئاً لا يجرى عليها اي تغيير يذكر سوى بعض الجراحات التجميلية ... اللهم قد صدقنا اخواننا النواب واخواننا أبناء هذا الشعب واخواننا الحكام الناصية قاصدهم والسلام .

معالي رئيس المجلس السيد عبدالله النصور ، آخر المتكلمين قبل الغداء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الرئيس ... حضرات الزملاء النواب المحترمين ...
اسمحوا لي أن أقدر بالثناء مداخلاتكم وآراءكم حول تقرير اللجنة المالية التي امضت واحداً وعشرين يوماً بليلاتها حتى يكون عملها في مستوى أملككم وتطلعات المواطنين .
وسيكون لنا بالطبع مجال واسع لمعالجة النقاط التفصيلية في كلماتكم ، ولكنني استمحيكم عذراً إذ أعرض بعض قضايا محافظة البلقاء وهي قضايا تحتاج في معظمها حلولاً ادارية وضمن الموازنة دون اعباء اضافية كما يلي :

قضايا خاصة بوزارة الداخلية :

- ١- يعيش في حوض عين الباشا والبقعة نحو (١٢٠) ألف نسمة ، ولهذه المنطقة خصصها في مجالات الكثافة السكانية ، والمياه والآبار الارتوازية ، والصرف الصحي ، ونقص الخدمات الادارية ، اقترح إحداث لواء في عين الباشا .
- ٢- ولنفس الاسباب احداث قضاء في الفحيص وماحس .
- ٣- ناحية في عبرا وبقا وبقا ، وأخرى في داميا .
- ٤- ترفيع ناحية زي الى قضاء ، وناحية العارضة الى قضاء .
- ٥- مع احداث ناحية تابعة في قرى الحرايشه وعددها خمس .
- ٦- احداث ناحية في ام جزوه تضم وسموف ودعم والرميمن وأم المحاصة .
- ٧- احداث دائرة جوازات واحوال مدنية في حوض البقعة وعين الباشا .

قضايا خاصة بوزارة البلديات :

- ١- احداث بلدية في الروضة بلواء الشونة وكذلك في الجوفة والسكنة .
- ٢- احداث مجلس قروي في كفرهودا .
- ٣- احداث بلدية في ميسره الغربيه .
- ٤- احداث بلدية في الطوال الجنوبي .
- ٥- تنظيم منطقة السرو السلط التي اصبحت تتآكل بفعل البناء العشوائي .

هكذا من المثل

قضايا خاصة بسلطة وادي الاردن :

- ١- الحل الجذري والمباشر للمشكلة المتعلقة بكل التجمعات السكانية غير المهلوكة ، وافراز الاراضي المقام عليها منازل المواطنين من اهالي الاغوار ، والاكتفاء بالغرامات ثمناً للأرض . إن هذا الموضوع يخص كل مواطن ولا أدري ما الذي يدور حول السلطة تميز ضد هؤلاء السكان ، وكأنهم طارئون على الأرض مع انهم يملكونها قبل آلاف السنين من ولادة السلطة إن أهل الأغوار أولى بالأرض من كل الطوائف ، وأرجو اعتبار كلتي هذه اقتراحاً برغبة أوجهه الى معالي وزير المياه والري .
 - ٢- سلطة وادي الاردن معالجة الملوحة الطارئة من المياه المتدفقة من وادي حسيان حتى الرقا هذا التصرب للمياه المالحة أثلف الآلاف الدونمات المروية الخصبة .
 - ٣- مثلث المعارضة هي بوابة الاغوار الوسطى ، وهي دور متناثرة لا عناية بها ، لا ارضه ولا طرق ولا تخطيط ، وبين السلطة يا معالي الوزير واهالي المثلث نفور قديم ويجاهل تأمل أن يزول على يدك .
 - ٤- مشكلة اللباب هي الأخرى مشكلة ولعل مالكي الفلل منكم في الاغوار يدركونها وهي ليست لتجميل الموقع بل لدرى الأوبئة ويبدو أن ما نستورده من مبيدات حشرية هو من النوع الرقيق اللطيف الذي لا يؤثر .
- ثم إن معالجة الاسمدة الطبيعية المجلوبة من الشف لم يخط أحد بها خطوة واحدة .

قضايا خاصة بسلطة المياه :

- ١- حل مشكلة ابعث المياه الى الجبل والجواسره وميسرة الغربية ... وهي مكتظة وما تزال النسوة يحملن المياه على رؤوسهن ، بين اللل المتناثرة بين طهرانيهم محرومة بالماء القراح .
- ٢- التأكد من حسن تكرير مياه مجاري السلط قبل أن تتدفق على ما تحتها من المزارع .

قضايا خاصة بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وسلطة وادي الاردن معاً :

- ١- إن قرية أبي عبيدة عامر بن أبي جراح مياة صحية من أسوأ واقع ما رأيت في هذه المملكة وكأننا نكافى الصحابي ابا عبيدة الذي فتح الله لنا على يديه هذه البلاد بأن تصب الحفر الامتصاصية على ما يحاذي جرثه من تراب .

قضايا خاصة بوزارة الأشغال ووزارة السياحة معاً :

- ١- أن منطقة زي هي المنطقة السياحية الاولى ضيقاً ، ووادي شعيب الى الشونة الجنوبية هي الاولى شتاءً ، ومن المطلوب توسعة طريقي هاتين المنطقتين لاسباب اقتصادية .

- ٢- اكمال طريق القمح المخصصات المرسودة وانشاء طرق زراعية ضمن الموازنة في قرى الريات والملاحه وسويحة والمعارضة .
- ٣- لمعالي وزير الأشغال وهي نقطة في منتهى الحساسية والحده الاستيراد المزمع انشاؤها تحت مدينة ابو نصير السكينة وقوق ابو نصير التاريخية ميبض ما تبقى من ارضها هذه المدينة بعد أن اخذ الاسكان الواقع اعلاها والمخيم الواقع اسفلها معظم اراضيها والقرار قد اتخذ في الايام الاخيرة لمعاودة انشاء هذا الخط ضمن اراضي هذه القرية المظلومة .

قضايا خاصة بوزارة الزراعة :

- ١- رفع اليد عن الاراضي الاميرية ، وأتينا من خلالكم معالي الرئيس ، نناشد معالي وزير الزراعة ومعالي وزير المياه بصفتهم مسؤولاً عن سلطة وادي الاردن خاصة ايلاء هذه النقطة كل العناية وحل مشكلة المعنيين في الاغوار ، مئات الآلاف نحوي (مئة وستين) الف نسمة يعيشون في الاغوار ، منهم نحوي (١٣٠) الف يعيشون في بيوتاً على ارضاً لا يملكونها ، ولينادوا آخذين برؤوسنا ان هذه اراضي اميرية ، وكأن الاراضي الاخرى التي وزعت على المسعدين من المواطنين ليست اراضي اميرية ، ان تلك الاراضي المقامة عليها بيوت الطين والقش على الاقل لاصحابها ، وان ترفعوا ايديكم عنها ، حتى يشعر مواطننا هناك على خط النار التي عليه تتكاثي بأن التراب من تحت اقدامهم ترابهم ، اما من طلوعوا على هذا التراب ، يملكون الكواشيين في جيوبه ، اما من خلقوا عليه قبل الآلاف من السنين فهم يميز ضداهم ولربما كان ذلك لسمة بشرتهم .
- ٢- ان تشط الوزارة بكل الجهد لكسر طرق الاحتكار في المدخلات الزراعية من اسمدة وكيمويات وبيوت محمية ، وكسر طرق احتكار التسويق الزراعي ، اني اريد أن أمتح معالي وزير الزراعة خبرتي ، ان محتكري هذه المواد ، اعباء على مكتبة في الصباح ، يتشاجرون من امامه ويقتسمون الغنيمة في الليل حين يجتمعون ، اكسروا طرق الاحتكار على المدخلات الزراعية ، فذلك هو السر .

قضايا خاصة بوزارة التربية والتعليم :

- ١- احداث قروص علمية في مدينة يرقا ، وعلان ، والصبيحي ، تسهيلاً على بناتنا اللواتي ينقطعن عن الدراسة لعدم توفير هذه الصلوف .
- ٢- اكمال حاجات قرى ام جوزه ، وعين الياسا والمضمار من المدارس ، وكذلك منطقة الخرابشة .
- ٣- حل فك الارتباط لعل هذا هو التعبير الاسلام بين الحكومة والوكالة في الرويحة وخزمة والكرامة وعيوب المدارس هنا من كلا الضفتين لا تخفى على ---

هكذا من الأشغال

قضايا خاصة بسلطة المصادر الطبيعية :

نقل الرامال والكسارات بعيداً عن ماحص والفحيص ، وهما من أجمل مدن المملكة ، وإزالة المخاطر المتأتبة من مرور القلابات من داخل المدن .

قضايا خاصة بوزارة التعليم العالي :

١- تحويل كلية مجتمع السلط الى كلية جامعية تابعة للجامعة الاردنية ، وذلك للايمان لعدم جدوى وفشل تجربة كليات المجتمع .

قضايا خاصة بوزارة الشباب :

١- التعاون لإكمال المدينة الرياضية في السلط التي كلفت ما يقرب من (مليون) دينار (٨٠٪) منها تبرعات من جيوب المواطنين ومن البلديات ، ولم يبق على إنجاز هذا المشروع الا بضعة عشرات من الآلاف .
٢- ودعم نادي المنطقة في السلط والبقعة والشونة والروضة والفحيص وماحص وبصورة خاصة دعم نادي الأغوار الوسطى وإعادة انعاشه لعله الشمعة الوحيدة في كل ذلك الشريط الطويل الحبيب .

قضايا خاصة بوزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية معاً :

١- مستشفى السلط ، المحز بنا جناح الجديد ، وهو من أرقى وأبهى وأوسع ما يكون ، ولكن غضب الله نزل مؤخراً على هذا المستشفى ، فخصصت (٣) طوابق منه بعد أن كلفنا الملايين للمكاتب الادارية ، وهذا يذكرني بما تحدث به زميلي عبد الحفيظ علاوي يوم أمس عن مستشفى مادبا ، وكأنه يصور حال مستشفانا ، وصرف النظر عن تخصيص هذا المستشفى ، مستشفى تعليمي ، الأمر الذي اطلق يد الادارة بتعطيش الأطباء المختصين ، ومعظم الأطباء في هذه المستشفى مع احترامي لهم ، هم من الأطباء العاميين ، أن دراسة وضع المستشفى يحتاج لجنة مشتركة من ثواب المنطقة ورئيس المؤسسة ، وبالطبع معالي وزير الصحة ، مستشفى الفحيص بحاجة الى اضافة شيئاً بسيط وقرية طوارئ ، ثم نرجو وزارة الصحة ووزارة الاشغال المرفقة على اية المراكز الصحية ، دفع المهاز مركز صحي (صبيحي) الى الوجود ، ومن أجل المستقبل ، نرجو أن يكون على قائمة وزارة الصحة ، التخطيط لاتشاء مراكز في دامينا وروبيحة وخزونة والذيرة ، وجلعاد .

قضايا خاصة بالقوات المسلحة الاردنية/وزارة الدفاع :

وهذه مشكلة معقدة جداً مشكلة الاراضي المفقودة في منطقة الأغوار ، والتعريض على المالكين اللذين عطلت مصالحهم منذ أكثر من عقدين وكان المطلوب منهم وحدهم دفع ضريبة الجهاد كذلك اراضي الشغار وهي متناثرة في هذه المملكة التي وضعت تحت تصرف القوات المسلحة ومنع أهلها من دخولها .

قضايا خاصة بدائرة الشؤون الفلسطينية /وزارة الخارجية

وأمل أن يصل صوتي هذا لمعالي وزير الخارجية ، الذي حرمانا من انسه هذا اليوم .

١- لا نرى أن رفع المعاناة عن اهالي مخيم البقعة يتعارض مع موضوع تحرير فلسطين من النهر الى البحر ولو زار وزير الخارجية ومدير دائرة الشؤون الفلسطينية مخيم البقعة لراى أنه لا يستطيع أن يتنقل قدميه بين المجاري الطافحة والتي يعيش بينها ابنائنا ، وأرى أنه لو زار المنطقة فإنه سيدخل واحدة من أكثف مناطق السكان في العالم ، إذ يعيش (١٠٠٠) نسمة على كل دونم ، وهذا يعني (مليون) نسمة على كل كيلو متر مربع ، وهذا هو التباين الدولي ، إذن على (١٢٠٠) دونم التي يعيش (١٢٠٠٠٠) من السكان ، لا بد أن نخطط لمستقبل هذه المنطقة :

١- تخطيطاً قريب المدى بالسماح بالارتفاع العمودي ، والبناء طابقاً ثانياً .
٢- إين سيذهب الشباب والعوائل الجديدة ، اللذين يدخلون سوق الاسكن كل عام ، نرغب الى الادارة او الوزارة التعامل مع وكالة الغوث بعين حمراء بخصوص الترميمات الأخيرة ، وانقاص مخصصات الاغذية لمستحقيها .
٣- تزفيت الحواري والاثرقه ، ليس من أجل أن يتنزه عليها السكان لا سمح الله ، بل لدرى الاويشة والامراض والمصائب .
٤- أن تدعى صادقين لجنة خدمات عامة لمخيم البقعة ، وتستجيب لها ، أن هذا المخيم ان هو الا واحد من عدة مخيمات ، وانا لا أريد أن أزاود ، ولكنه المخيم الاول الذي يتزايد ويستقطب مزيداً من السكان باخلاف المخيمات الاخرى ، التي تتزايد بخطأ أبشع .

قضايا خاصة بشركة الكهرباء الاردنية المساهمة ذات الامتياز الاحتكاري وسلطة الكهرباء :

١- تم الكهرباء على بعد مئات امتار فقط من قرية مسرة الغربية وهذه بها (٣٠٠٠) الف نسمة وادي خندش والقلب وادي الحور والجبل والجوارسة وعطنا ووادي شعيب وجلعاد وكفر هردا وسوميا وقرى الطوال الشمالي والجنوبي وقراهما وعراق الراشد وقصيب وجريش والزقومة وحجار الطوال والذيرة الغربية وعلان الجنوبية .

كل هذه المناطق لا تضاهي ، فهي أيضاً ضمن (٣٪) المتعوسة في هذا الوطن ، والكهنة ، على بعد امتار وبيوت الأزواج مضانة من حولهم ، حتى أن ابنائهم يلجأون في ظل ظله ليدرسوا فصوص التوجيهي في ضوئها .

٢- أن الشارع الرئيسي الممتد من صافوط الى البقعة الى مريص فملاحوب ، ذو نقطة مجهزة لمهذبة يموت عليها (عشرات) المواطنين سنوياً بسبب اكتظاظ السكان وبسبب الظلمة نرجو تخصيص نعر (ستين) او سبعين) الف دينار لأكمال هذا المشروع ، وكذلك اشارة شارع السرو والسلط بنفس السبب دفعاً للحوادث المميتة .

وزارة العموم :

نرجو توفيراً على الاقتصاد الوطني فتح فروع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية ، الشونة وهو مركز اللواء ودير علا وهو مركز اللواء ، وعين الباشا وهو مركز لواء باذن الله ، والفحيص ، وعلان والصبيحي ، ان فتحنا فروعاً بسيطة للحاجات والسلع الاساسية ، فأنتنا نوفر على مواطنينا عناء الانتقال ، ونوفر قطع غيار ومحروقات وما شابه .

قضايا خاصة بشركة الاسمنت ووزارة الصناعة والديماره :

١- اعطاء الاولوية بالوظائف لاهالي الفحيص وماحس حيث يقع المصنع الرئيسي وينفخ المعيار لاهل الطفيلة الرشيدية .

٢- تخصص مساعدة جارية لبلديتي الفحيص وماحس ، وهذا امر مألوف في كل الدول الصناعية في العالم ، اذ تسعف الشركات الكبرى بيتها المحليه .

٣- الاستمرار في ضبط عمليه التلوث .

ايها الاخوة ...

لقد اتبعناكم مع هموم محافظة البلقاء ، ارجو المعذرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس وترفع الجلسة حتى (الساعة) الثالثة وشكراً .

(وهنا رفعت الجلسة للصلاة وللسترحة . وبعدها عادت للانعقاد)

استئناف الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس نستئناف جلستنا ، الاستاذ احمد قطيش الازايدة

السيد احمد قطيش

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين "

صدق الله العظيم .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي علم المؤمنين الجراة والصراحة في قول الحق وعلمهم معها الادب والحكمة والعفة والوضوح .

معالي الرئيس ...

اخواني النواب الافاضل ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

ارجو ان اقول بين يدي كلمة أن من أيسر الامور تقديم المطالب ، وبأنه في هذا الجرح قد اصبح ايضاً من أيسر الامور نقد الحكومة ، ولذلك ارجو الله ان نقد ان يكون نقدي للبناء ، وأن قدمت مطالب ارجو ان تكون هذه المطالب مما يمكن تحقيقه مما يلزم الناس .

هكذا من الأهل

تأتي هذه الموازنة بغطائها ومشروع قانونها في بداية مرحلة تتطلع ان تكون مرحلة نهوض بأذن الله ولعل هذه الموازنة بما توجهت اليه من اهداف وسياسات يجب ان تشكل عنصرا من عناصر خطة النهوض التي - اعتقد - اننا لم نضعها بعد ، وليس هناك احد او جهة قلل تصورا واضحا ومتكاملا ومفصلا لخطة النهوض التي نواجه بها واقعنا ومستقبلنا بما فيهما من تحديات واطار وآمال . ولكننا قادرون بأذن الله ومن خلال مسيرة الشورى المباركة الفاعلة ان نبلور ونقر مثل تلك الخطة ونشرع من خلالها في مواجهة التحديات وبناء الوطن وخدمة المواطنين . وللوصول الى تصور واضح معتمد لمثل تلك الخطة ، فان من واجب كل واحد فينا ان يسهم بموضوعية برأيه وجهده وان يسعى الى معرفة ما في الواقع من معطيات وما عند غيره من اجتهادات وتصورات ويحصيها بموضوعية وعلمية ويأخذ بما فيها من صواب وخير بنفس الحماس الذي يحمل به صواب فكره هو .

معالي الرئيس... اخواني الاعزاء ...

لقد شاركت كواحد من اعضاء اللجنة المالية في جميع جلساتها واستمعت بكل اهتمام الى ما دار فيها من مناقشات . ولقد جاء تقرير اللجنة الذي استمعتم اليه خلاصة لابرز واهم القضايا التي عالجها خطاب الموازنة وقانونها ورأي اللجنة في ذلك .

ولما كانت المشكلة الاقتصادية واحدة من مشكلتنا المتداخلة والمتشابكة وذات اثر بالغ على الجوانب الاجتماعية والسياسية والامنية من حياتنا ، فان من الهمية بمكان ان يكون حديثنا عنها شموليا ومتطلعا من الثوابت الكلية المؤثرة في جوانب حياتنا . ومن هنا فاني استاذنكم في الوقوف عند بعض اهم المرتكزات التي اعتقد ان تجاوز الحديث عنها او عدم الاهتمام بها يشكل خلافا كبيرا في اي خطة للنهوض . ومن ابرز هذه المرتكزات :

المرتكز الاول :

هو ارتباط واقعنا والتحديات والاضطراب التي تواجهنا ومنها التحدي الاقتصادي بالاسلام وطبيعة الحديث في هذا الموضوع وما يواجهه احيانا من استغراب من قبل الذين يتوهمون او يشعرون ان الحديث يأتي في غير موضعه ويقدم اقماما يروونه غير مفهوم بصورة كافية . واعتقد ان سبب ذلك الاستغراب يعود اما الى حالة الاغتراب الفكري والاستلاب الثقافي الذي يعاني منه ثلث من ابناء امتنا واما الى عجز في اسلوب بعض العاملين للاسلام الذين يرفعونه شعارات ولا يستطيعون تحويلها الى برامج وسياسات محددة تبصر الواقع على حقيقته وتتعامل بالممكنات لتنهض بواقع الامة من حيث هو الى حيث يجب ان يكون .

ان استناد خطة النهوض الى الاسلام واخذها من معيته وتوجيهاته يجعل جهتنا في الاصلاح مؤثرا ومشعرا وموصولا . فخطر الفرقة والتشرد الذي تعاني منه الامة مجموعها وتعاني منه في كثير من اقطارها يواجهه

الاسلام بنظرته التي تجعل الوحدة قريضة من فرائضه ومحارب الاقليمية والفتوية والطائفية .

وخطر الغزو الخارجي يواجهه الاسلام بالجهاد الذي هو ذروة سنامه وبالسيف الذي في ظلاله الجنة كما يقول صلى الله عليه وسلم " الجنة في ظلال السيوف " ويطلب الشهادة التي يبلغ بها المرء اعلى مراتب اللردوس ويبلغ بالامة التي تواجه الخطر حالة من الاستنفار لكل طاقاتها كذلك الحالة النفسية التي يعلمنا قيسا منها ذلك الشيخ الطاعن الذي تهذل حاجباه وغطت عينيه من كبر سنه يلقاه شاب اثناء احدى المعارك فيقول له : لم تحمل نفسك كل هذا العناء يا عم وقد اعذرك الله ؟ فيجيب الشيخ : يا بني ان الله قد استغفرنا جميعا ولم يستثن احدا فقال " انفروا خفافا وثقالا " .

وفي مثل الحالة الاقتصادية التي نواجهها نجد ان في الاسلام من الزاد والتوجيهات ما يجعل لاجراءاتنا اثرا مضاعفا حين تستند الى روح الاسلام . فحديث رسول الله (ص) الذي يقول فيه " اذا قامت القيامة وفي يد احدكم فسيلة فليغرسها فان له بذلك اجرا " وقوله " ما من امرء يزرع زرعا او يغرس غرسا فيأكل منه طيرا او حيوان الا كان له به اجرا " يزرع المواطن بطاقة نفسية هائلة لاعمار الارض وبناء الوطن .

وعندما نريد من المسؤول ان لا يد يد الى المال العام فاننا لا بد ان نرسي في المجتمع كله ومع تشريع العقوبة العاجلة ، ذلك المعنى العميق لحديث رسول الله (ص) الذي تعلمناه في الصفوف الاعدادية فلقد تعلمنا " ان رسول الله (ص) قد ولى على الصدقات (اي الزكاة) رجلا يقال له ابن اللتيبة فجاء الرجل بعد جمع الزكاة وقال : هذا لكم وهذه هدية اهديت الى فقام رسول الله (ص) خطيبا وقال : اما اني استخدم الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي ويقول هذا لكم وهذه هدية اهديت الي فجلس في بيت ابيه وامه لتأتيه هديته ، والذي نفس محمد بيده لا يأخذ احد منكم من هذا المال بغير حقه الا جاء يوم القيامة يحمله فلأرين رجلا منكم يحمل بعيرا له رغاء او بقرة لها خوار او شاة تيعر " فليت شعري كيف سيقوى الذين نهوا عن مال الامة على حمل اوزارهم يوم الحساب .

ومن هنا فان حديثنا عن الاسلام ليس حديث عواطف وانما هو حديث ذو صلة مباشرة وفاعلة بكل تفاصيل حياتنا .

ثم ان ما يقوله او يدعوه اليه الاسلاميون انما هو اجتهاد في فهم الاسلام يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب وليس لاحد ان يدعي احتكار فهم الاسلام .

اما المرتكز الثاني :

فهو النظرة الكلية التي يجب ان ننظر بها في اعتقادي الى مسيرة الشورى التي استأنفناها بأقل قدر من الحسائر الاجتماعية في الوقت الذي دفع غيرنا ثمن بلوغها دماء وأشلاء وهزات اجتماعية عنيفة اقتلعت انظمة كانت تظن انها باقية حتى يثمر الصلصاف آجاسا فذهبت بهم ليلة ما كانوا يدرون صاحبها . ولقد كان جلالة ملك

هكذا من المأهول

البلاد اذكى وابعد نظرا من كل الذين كانوا يشيرون ويضفون باتجاه تأجيل استئناف هذه المسيرة او باتجاه ان لا تكون على مثل ما جاءت عليه من نزاهة وحيادية . ولعل الذين لا يرون ابعد من انوفهم في الوطن الكبير يتعلمون . ان من واجبتنا ان نجعل هذه المسيرة مسيرة قاعلة وان نحميها ، لاتنا بتفعلها وحمايتها نحافظ على الارضية الصلبة التي نطلق منها في مواجهة التحديات والاختار . وان هناك اجماعا على ان غياب السلطة التشريعية الفاعلة كان من ابرز اسباب التردى الذي اصاب حياتنا ولا بد ان تصل القناعة الى اعصاق الجميع ان العودة الى الوراء . لن تكون ممكنة وعلى الذين لم يألفوا المسالة والمحاسبة والحوار ان يجتهدوا في التكيف مع الاجراء الجديدة على الله يشفي في ظل الحرية امراضهم والا فليس امامهم الا الاتسحاب من الحياة العامة واخل مواقع المتفرجين .

واذا كانت بعض الانظمة قد اصطنعت لنفسها هبة بالها او بقدرتها على تصدير الشر الى غيرها فاننا حين نحفظ مسيرة الشورى ونفعلها انما نصنع لبلدنا هبة ومكانة فوق ما كرمه الله به من مكانة وتأثير في المنطقة وفي العالم بأسره . ومن اجل ذلك فان من واجبتنا ان ندرك حقيقة الاخطار والتحديات المحدقة بنا وواقع الامكانيات وما تخليه من اولويات .

ولكي نصل الى ذلك كله ، ثم لكي نستطيع ان نعلم لدى كل مواطن وكل مراقب من خارج الوطن اهمية جدوى هذه المسيرة ، لا بد ان نثبت لانفسنا في هذا المجلس اولا اننا حقاً قادرون على التفاهم والحوار والبحث عن القواسم المشتركة والالتقاء على الكليات والتخلي بسعة الاتفاق وسعة الصدر والابتعاد كلياً عن الفردية والفئوية والتخلي بالموضوعية والخروج من الشعار الى البرنامج ومن النظريات الى اقتراح الحلول العملية الممكنة . ولا بد ان يحرص كل واحد منا ان يقول ما ينفع الناس لا ما يسره فقط وان تؤثر مصلحة الوطن على ما سواها حتى لو كانت مصلحة الوطن تتعارض مع رغباتنا او مع مصالحنا الفردية والفئوية .

ولقد كان لي حديث مع اكثر من واحد من اخواني النواب حول مستلزمات تفعيل دور النواب وكلهم استحسن فكرة رأيتها في ان نلتقي نحن اعضاء هذا المجلس في جلسة خاصة لا يحضرها جمهور ولا صحافة ولا محضرها الحكومة باستثناء الاخوة النواب ترسي خلالها من الاسس والمعايير والاعراف ما يشكل ميثاق شرف يضبط مسيرتنا ويجعلها فاعلة مؤثرة هادية .

معالي الرئيس ... اخواني الاحبة ...

اما المرتكر الغالث :

فهو ضرورة بناء وتعميق الثقة بين المواطن والمسؤول ، لاتنا بغير هذه الثقة لن نستطيع حمل اعباء المرحلة ومواجهة اخطارها . ولتعميق هذه الثقة لا بد من ادراك عميق للأسباب التي انتزعنا من نفس المواطن وبلدت زوعت الشك والريبة مكانتها . واذا كان من غير المفيد اطالة الوقوف عند سخايات الامسى حتى لا تشغلنا عن العمل والعطاء ، فان هناك قدراً لا بد منه للتعرف على تلك الاسباب .

يشهد الله ، لقد عشت خلال الاحداث التي مر بها بلدنا الحبيب في العام الماضي ايامنا من القلق الذي يبلغ حد الرعب ، ولم يكن مصدر ذلك ما قام به بعض أبناء الوطن في حالة الانتفاح تلك من ائتلاف لبعض الممتلكات بل كان مصدره ما كنت الاحظه من موقف الكثيرين الذين لم يشاركوا في تلك الاحداث ذلك الموقف الذي اتسم باللامبالاة واحيانا بالشتم . لقد كانوا ينظرون الى تلك الاعمال باعتبارها الصورة المتاحة الوحيدة للتعبير عن سخطهم على ما كان يمارس من سياسات اوصلت المواطن الى حالة لسان حاله فيها يقول :

لا اذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

ان بنا ، الثقة يتطلب العمل وبسرعة على كشف حقائق الماضي وتحديد اسباب الفساد والتزدي ومحاسبة المسئدين وتتبع صور الفساد الاداري والمالي واشكال الترهل والاعاقة وتنظيف كل المواقع عن فقد الشعب الثقة بهم وارساء قواعد موضوعية جديدة بحيث لا يتولى المسؤولية الا من يتمتع بثقة الناس واحترامهم ومحبتهم ويجمع صفات القوة والامانة .

ان المرحلة لا تحتل مزيداً من الفساد او الضعف . يجب ان يبادر الوزراء وكبار المسؤولين وبسرعة الى التعرف على حقيقة الاوضاع في كل موقع من مواقع العمل ولا يترددوا في اخراج ومحاسبة اي موظف يسبب اعاقة او يمارس الاستعلاء والمحسوبية او يعجز عن حمل اعباء المرحلة ، ولا بد ان ندرك ان من استمر الفساد والترهل والشللية والعجرفة دهر لا يمكن ان يتحول بين يوم وليلة الى فاعل موضوعي ودور متواضع يجذب من حوله ويستغفر طاقات العطاء لديهم .

ويوم ان يجد الناس ان المسؤولية قد وسدت لاهلها وحملها الاتقيا ، الامناء الاقوياء ، فان الجهود كلها حينئذ تتجه الى البناء ويحافظ كل مواطن على المنجزات والممتلكات ويحرسها كما يحرس اطفاله وممتلكاته الخاصة وتنتهي تلك الصورة المحزنة التي نجد فيها المواطن يصفق لكل من ينتقد الحكومة ، وانني لعلني ثقة ان هذه المسيرة المباركة سوف ترص الصفوف بأذن الله وتوجه الطاقات للبناء وتغني من بين صفوفنا الخبث والفساد . ويجب ان تعمل جميعا لرفع منسوب الامل ودمر اليأس والفنوط .

معالي الرئيس ... اخواني النواب الاحكام ...

مع كل التاكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول الموازنة العامة فان لي وقلات قصيرة مع بعض ما ورد فيها .

الوقلة الاولى :

مع الحديث عن المنجزات الكبيرة التي تحققت خلال السنوات العشر الاخيرة مرتبطاً بالحديث عن المديونية الهائلة الذي طال وتشعب .

انه ما من شك في ان التنكر لما تم من منجزات في مختلف الميادين امر لا يقبله منتصف ، فلقد خطا بلدنا

هكذا من الشغل

خطوات كبيرة في أكثر من مجال ، ولكن تلك المنجزات وهي كبيرة للمديونية لا يجوز أن تصرفنا عن تفحص الأمور والبحث بدقة في تلك الأرقام الكبيرة للمديونية وتزايدها بصورة مذهلة وكيف جرى انفاقها فهل كانت كل تلك الديون ضرورية ؟ وهل كلها انفقت على مشاريع والمجازاة ؟ وهل اتبعت كل الخطوات الضرورية لاتفاق المال عبر قنوات مشروعة وبصورة تجعل كلفة الاعمال والمجازاة في حدها الأدنى ؟

لقد ورد على لسان أكثر من مسئول في الحكومة أثناء مناقشة الموازنة في اللجنة المالية ان التصحيح الاقتصادي كان يجب ان يبدأ منذ أربع سنوات . وأنا أزعج ان خطة الإصلاح والتصحيح كان يجب ان تبدأ منذ عشر سنوات وأن الذين تولوا رئاسة الحكومات المتعاقبة كانوا في موقع متقدم هو موقع الرائد الذي يجب ان يملك عيني مثل عيني زرقاء اليمامة تبصران الاخطار القادمة وتحذران منها وبدون مثل تلك الرؤيا فانهم لا يستطيعون ان يكونوا في مواقع المسؤولية . وإذا كان المسؤولون في الحكومات المتعاقبة لم يبصروا الاخطار البعيدة القادمة فان من المؤسف ان يصل الامر في السنين العجاف الاخيرة ان المسؤولين لم يبصروا حتى الاخطار القريبة فتعاموا عنها حتى عصفت بهم وكادت ان تودي بأمنا وبلدنا لولا لطف الله .

من هنا فلا بد ان تتعاون الحكومة مع هذا المجلس لكشف كل الحقائق ومحاسبة كل المسؤولين عن التردى حتى الذين لا يزالون في مواقع المسؤولية ويجب ان ندرك جميعا ان التعاون لكشف الحقائق ومحاسبة المسؤولين يعزز الثقة ولا يضعفها ايا كانت الرؤوس التي سيطالها العقاب . ولن يعيننا ان نستخرج من جسدنا وما خبيثا . بل العيب ان نتركه ينتشر فياكل الجسم وينهار جثة هامة لا سمح الله .

اما الوقلة الثانية :

فهي مع النقطة الاولى من المخطوط العريضة والمتعلقة بتخفيض الاستهلاك .

لقد تكرر الحديث كثيرا اننا نأكل أكثر مما ننتج واننا نأكل حاضرتنا ومستقبلنا ومستقبل ابنائنا والحديث لن يكون ذا جدوى ما لم نبدأ بتنفيذ خطة واضحة لتحقيق ذلك ، وانني اعتقد ان اول ركيزة من ركائز هذا الترجه هو ان يضرب المسئولون في كل المواقع القدوة للناس . لقد كان اصحاب رسول الله (ص) يجوعون ويعصب الواحد على بطنه حجرا من الجوع ولكنه في الوقت الذي يعصب على بطنه حجرا واحدا يجد رسول الله (ص) قد عصب على بطنه حجرتين ، فهلا قام كل مسئول يعصب حصاة صغيرة ليعصب كل مواطن بعد ذلك حجرا .

لقد استبشرنا قبل ايام حينما صدر قرار توقيف المبلغ كان يتقاضاه كل من رئيس الوزراء والوزراء بدل التنقلات ولكننا فوجئنا ان صرف هذا المبلغ اصلا كان مخالفا للقوانين والأنظمة اي ان الحكومة اوقفت مخالفة كانت مستمرة ولم تتخذ في ذلك خطوة لضغط النفقات . وان هذا الامر يتطلب برنامجا جادا تدعمه خطة وطنية للتوجيه والتربية تعمق قيم الاقتصاد والبعد عن الظهريه والتناثر .

اما الوقلة الثالثة :

فهي مع النقطة الخامسة من المخطوط العريضة والمتعلقة بزيادة الصادرات . ومع كل التقدير للاهداف التشغيلية التي وردت في هذه النقطة الا ان الامر بحاجة ماسة الى دراسة مفصلة ووضع برامج وسياسات تحقق

هذا الهدف فعلا ومن اجل ذلك لا بد من اعادة دراسة تجرية تشجيع الصادرات ودعمها والاتفاقة من محارب الآخرين في هذا المجال .

واما الوقلة الرابعة :

فهي مع ما ورد في النقطة الثانية من مرتكزات موازنة عام ١٩٩٠ والتي جاء فيها " عدم المساس بمتطلبات الامن الوطني ومتطلبات الدفاع القومي اذ تم توفير المخصصات اللازمة لتعزيز قواتنا المسلحة وتطوير قدراتها الذاتية لتمكينها من الاستمرار في تادية دورها الوطني والقومي " .

ان الحديث عن دور القوات المسلحة هو الحديث عن الخطر اليهودي المحدق بنا . انه الحديث عن قضية فلسطين وصراعنا الحضاري مع اعداء الانسانية وقتلة الانبياء . وهذا الحديث في واحدة من صوره هو الحديث عن الارض المسلوقة والشعب المشرود والاقصى الاسير والحقوق المهدورة والمعاناة التي يدفع ثمنها المرابطون في الارض الظهور ولكن الصوره التي لا يد من ابرازها وادراكها اليوم فوق ذلك كله عد ان هذا الخطر قد وصل الى تلك الحالة التي طالما حذر منها المخلصون وانه لم يعد خطرا على فلسطين وشعب فلسطين فحسب .

انه خطر مدجج بالحقد والاساطير التوراتية والمال والسلاح الامريكي والغربي ويستقطب بصورة متزايدة قوافل المستوطنين من كل اقطار الدنيا تضخ في الارض الظهور مزيدا من الحقد والكراهية . ويد أذرعه الاضطرابية الى افريقيا والبحر الاحمر والشرق الاقصى لتكون له الهيمنة الكاملة في المنطقة ، وها هو يحقق اكبر المكاسب من تغير الاوضاع في اوروبا الشرقية لان اليهود لم يناموا سوا في فلسطين المحتلة او في اي بقعة من بقاع العالم ، ففي الوقت الذي كان المسئولون في بعض البلاد العرب يكتفون بالعلاقات الظاهرية مع الرؤساء والمسئولين بعيدا عن الشعوب كانت الحركة اليهودية تتحرك في كل المواقع والميادين والاتجاهات .

ان من واجبتنا ان ندق نواقيس الخطر ونخاطب الحكام والمسئولين والشعوب في بلاد العرب والمسلمين ليدرخوا حقيقة المخاطر القائمة المهددة بهم . لا بد ان يعلموا اننا نقف جنارا يحمي بلادهم واموالهم وان هذا الجدار ان تصرب اليه الوهن وانهار لا سمح الله فلن يبقى لهم ليل ينامون فيه ملء جفونهم ولاتنهار يقضون خلاله متعمهم في صيد الحبارى والفزلان ولا بد ان يدرك المسئولون في عالمنا العربي ان الشعوب لن تقبل هذه الحالة المزوية التي يزداد فيها عدونا غطرسة واستعلاء في الوقت الذي يستمر فيه الحذر يدب في اوصالنا ويوهن قوتنا وإذا كان من حق هذا البلد على اشقائه ان يلقوا معه لدرء الخطر المحدق بالجميع فلا شك ان من حقهم ان يطمئنوا ان كل ما يقدمونه يذهب فعلا لدرء الخطر وتديره وتشرف عليه ايد طاهرة .

ثم ان من واجبتنا هنا ان نعيش حياة الذين يراجهون الخطر ويستعدون لمواجهة وحره لا بد من تعميق التربية الجهادية ووص الصفوف وتبذ صور الفرقة والترهل واشاعة قيم الوحدة والتراحم . ولسوف يكون كل مواطن في هذا البلد بأذن الله شوكه في حلق المجرمين وصخرة تتحطم فوقها الفطرسة والعجرفة الصهيونية العمياء .

هكذا عن الأشهر

ولا بد من استئناف اعداد وتدريب الجيش الشعبي ليشمل كل القادرين ويمثل ذلك فقط تستطيع ان تلد في وجه الخطر وتبدأ الخطورة الجادة لاجتثاثه من ارضنا الطهور ودعم الانتفاضة الذي هو رادفاً بالاضافة انه واجب اما دعم صمود اهلنا في فلسطين والعمل على تصعيد الانتفاضة الجهادية المباركة ، فليس واجبا من واجبات النصر التي تفرضها الاخوة ونصرة المظلوم فحسب وإنما هو ضرورة من ضرورات الدفاع عن النفس والعمل على ارهاق هذا الكيان المجرم ، من هنا لا بد من تصعيد وتنظيم الجهد الرسمي والشعبي بصورة تكفل استمرار الدعم المادي والمعنوي للصامدين في الارض الطهور .

والوقفة الخامسة :

مع سياسة التعليم الجامعي :

لا بد من التوسع في القبول في الجامعات الى اقصى حد ممكن وربط التعليم العالي بحقيقة الاحتياجات الوطنية ومتطلبات التنمية ومعطيات اسواق العمل في الدول القريبة . ولا بد من السماح لأكبر عدد من الجامعات الاهلية لان في ذلك توفيراً لكثير من المال وجذباً للمزيد منه من خلال الوافدين للتعليم ودراً لكثير من الاخطار والشرور التي تنجم عن اغتراب عشرات الالاف من طلابنا . ولا شك ان ذلك يجب ان ينضبط بسياسة واضحة ومدرسة ومستقرة تنطلق من الثوابت الكلية التي تشكل هويتنا الثقافية والحضارية .

والوقفة السادسة :

مع دور صندوق المعونة الوطنية :

سأختصر بالتحاء او سأخرج عن النص المكتوب بالتحاء الاختصار وليس بالتحاء التطويل ، وملخص ما اريد ان اقره بالنسبة الى صندوق المعونة الوطنية . انه بحاجة الى اعادة النظر وان المخصصات قد ضوعفت من خلال اقتراح اللجنة المالية ، وانه ما لم يعد النظر في كثير من تصرفاته ، فنخشى ان يكون لبعض المواطنين صندوق اهانة لا صندوق اعانة .

والوقفة السابعة :

مع قطاع الزراعة :

لقد جاء حجم الاتفاق الراسمالي في هذا القطاع متواضعاً الى حد كبير ولا يمثل او يشير الى اي تغيير ملموس وحتى مخصصات الطرق الزراعية جاءت ضئيلة لولا ان اللجنة المالية اقترحت مضاعفة المبلغ المخصص الى ثلاثة اضعاف . وان مما يجب عمله في هذا القطاع الاهتمام بالطرق الزراعية وتوفير مستلزمات الزراعة والعمل

على تسويق المنتجات الزراعية وتفعيل دور الارشاد الزراعي والاسراع بحل ازمة الاعلال وتوفيرها بالقدر الكافي وتبسيط اجراءات الحصول عليها ومحاكاة المتلاعبين بها وتشديد العقوبة عليهم سيما الذين يقومون بتحويلها الى الدول المجاورة .

والوقفة الثامنة :

مع الهيئات المحلية من بلديات ومجالس قروية :

لقد جاء المبلغ المرسود في الموازنة لتغطية ما التزمت به الحكومة في السنة الماضية من دفع اقساط الديون والاستثمارات . ولم يخص اي مبلغ لدعم جديد لهذه المجالس . والحقيقة ان اوضاع البلديات والمجالس القروية لا تزال بحاجة ماسة الى معالجة اوضاعها المالية والادارية والفنية . ورغم كثير من المؤقرات والدراسات المتعددة الا ان الذي أخذ طريقه للتنفيذ لا يكاد يذكر من توصياتها . ولا بد من الاسراع باقرار نظام موظفي البلديات واجراء التعديلات الضرورية على قانون البلديات وقانون التنظيم بصورة تحقق مزيداً من الفاعلية وتواكب متطلبات التغيير وتقلل من المركزية وتعطي المجالس البلدية مزيداً من الصلاحيات والدور الواضح في جهود التنمية المحلية .

ومن المخجل حقاً ان تظل اوضاع رؤساء البلديات لا تجد من الحكومة اية عناية جادة ولكأنما اريد لموقع رئيس البلدية ان لا تتقدم اليه كفاءة ادارية او فنية . لا بد من معالجة سريعة تحفظ لرئيس البلدية الحد الأدنى من متطلبات الحياة برفع راتبه وشمول مدة خدمته في التقاعد او التعويض او اي صورة من صور التأمين او الضمان .

ولا بد من ان تحصل وزارة الاشغال العامة دورها كاملاً في استهلاك الطرق النافذة وفتحها وتعييدها وصيانتها حسبما قرر ذلك مجلس الوزراء لعدة مرات .

والوقفة التاسعة :

لقد جاء وضع الموازنة قبل قرار اعادة المنصولين . وهؤلاء فصلوا ظلماً وعانوا وعانت أسرهم ويجب العمل على اعادتهم جميعاً الى ذات مواقعهم وبشكل فوري حتى لو اقتضى الامر اصدار ملحق للموازنة لهذا الغرض ، واعتقد ان هذا امر لا يحتمل التأجيل بعد الان .

هكذا من الأشغال

art

معالي الرئيس... اخواني النواب...

استاذنكم في الوقوف مع بعض احتياجات لواء مادبا ، الذي شرفني ابتناؤه بممثلهم في هذا المجلس الكريم وسأخرج عن النص المكتوب ، لأقول سريعا ما لم يتعرض له كما اذكر اخي وزميله الاستاذ عبد الحفيظ علاوي نائب لواء مادبا وقضاء ذيبان ، الذي تعرض للمطالب .

١- في مجال الخدمة الصحية

أكد على ضرورة معالجة اوضاع المستشفى ، والاسراع في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتواجد طبيب مقبم بصورة دائمة في كل من مركزي ذيبان والعريض . وحل مشكلة مركز صحي حسيبان سواء باستئجار مبنى او باقامة مبنى على الارض المعدة لهذا الغرض وفتح عيادات صحية في كل من العريض والقيحاء .

٢- في مجال الاشغال العامة

لا بد من الاسراع بنقل مديرية اشغال العاصمة الى مادبا لان منطقة عملها يفترض ان تتركز في لواء مادبا وقضاء الجيزة المجاور لها وبصورة مستعجلة ، واذا لم يكن نقل المديرية ممكنا فلا بد من فتح مكتب اشغال يقوم بمتابعة فتح وتعميد وصيانة الطرق ويدرس حقيقة الاحتياجات .

ولا بد من الاهتمام بفتح الطرق الزراعية وقرشها برمل السيل كحد أدنى وكذلك صيانة الطرق القروية والثانوية .

ولقد انتهت منذ مدة طويلة الدراسات الكاملة لطريق عمان مادبا الشرقي وكان من المفروض ان يبدأ تنفيذه منذ العام الماضي .

واذا كانت الارض الاقتصادية قد حالت دون ذلك فنرجو ان لا يتيسر مستقبل اما طريق مثلث ام البساتين- مادبا فان الاخوة المختصين في وزارة الاشغال يعلمون انه بحاجة ماسة الى اعادة انشاء لان الصيانة الوقائية بعمل خلطة اسفلتية لم تعد مجدية نظرا للضعف الشديد في اساس الطريق ونأمل ان لا يتأخر ذلك .

٣- اللواء بحاجة ماسة الى كلية مجتمع حكومية او كلية تكون قهيدا او تكون كلية تابعة للجامعة الاردنية او لاية جامعة .

٤- سبق لمعالي وزير المياه في لواء مادبا اننا هم بختصر ولكننا لا تزال تتبع مديرية مياه عمان نرجو ان تستقل لان عيائها ومنطقة اختصاصها كبيرة وخاصة بعد تشغيل محطة التبنقية .

في مجال المياه ايضا ، نرجو الاسراع في معالجة اوضاع المزرعين ، بالوكالة والهيئتان الذين قد جبس الماء عنهم في الابار التي حفرتها السلطة ولا يستطيعون ان يستقروا مزارعهم وقد تركت الارض منذ سنوات بلا زراعة .

٥- هناك تجمعات سكانية كبيرة لا بد من تحويلها الى بلديات وهي الفيصلية ولب والعالية ومكاور .

٦- العمل على رفع الخدمة الهاتفية في ذيبان الى خدمة اليه وتوسيع نطاق الخدمة الالية في كل من الفيصلية وجرينه وقراها وماعين مع العلم ان ذلك لا يحتاج الى اجهزة اضافية وانما يحتاج فقط الى بعض الكوابل والاسلاك وما شابهها .

٧- الاهتمام بالمواقع السياحية والاثريّة والعمل على اطالة مدة اقامة السياح ليوم كامل على الاقل ومراقبة اعمال وكلاء السياحة .

٨- فتح مكتب بريد في قرية القبيحاء وهي القرية الوحيدة التي ليس فيها مكتب بريد .

٩- معالجة اوضاع المحميات في اللواء بصورة لا تضيق على مربى المواشي وتكتفهم من الوصول الى مصادر المياه .

١٠- دعم الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية في اللواء ، والتعاون مع الهيئات المحلية من البلديات والمجالس القروية لانشاء قرية رياضية ، ولا نقول مدينة رياضية ، انشاء مدرسة ثانوية للبنات في حسيبان .

معالي الرئيس... اخواني النواب الافاضل...

اما مطلب تحويل لواء مادبا الى محافظة ، واخرج ايضا عن النص المكتوب ، فاعتقد انه مطلب عادل ، ولا اقول ان اللواء مظلوم ، اللواء فيه اكثر من (مائة الف) نسمة ، يمد من الموجب الى مشارف عمان ، ومن البحر الميت الى مشارف خط الصحراوي ، وفيه مجموعة كبيرة من المصانع ، وكل الخدمات فيه على مستوى مديريات ونحن في هذا الا نطالب بمجرد لائقته ، وانما تعتقد ان دواعي اللامركزية والاسراع في خدمة الناس ، تقتضي ان يتحول هذا اللواء في الوقت الذي تراه الحكومة مناسبا على ضوء المعطيات الموضوعية ان يتحول المحافظة ، ولا يغتني هنا ان انوره ان عطوفة متصرف اللواء يقوم بصورة مستمرة بجهود مشكورة لتحقيق هذه المطالب واي انها مطالب يطلب بها الحكام الاداريون وليس فقط ما يراه الناس .

معالي الرئيس... اخواني الافاضل...

ارجو ان لا اكون قد اطلت عليكم واسأل الله ان يأخذ بأيدينا جميعا لمواجهة التحديات ودرء الاخطار وبناء الوطن وخدمة المواطنين انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب احمد قطيش

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس
السيد عيسى المدانات
معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

الموازنة العامة أداة هامة وأساسية في تنفيذ التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال عام.. وهي تعبر بدقة عن النهج الاقتصادي للحكومة. وعن أسلوبها في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجه البلاد من جهة. وأولوياتها على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

ولذلك فإن مشروع قانون الموازنة يحظى بأهمية كبيرة. نظرا للظروف التي يجتازها البلاد. وينبغي لذلك تناول هذا المشروع بروية ومسؤولية في ذات الوقت. كي يصار الى الكشف عن مدى استجابة الموازنة المقترحة للمشاكل والمعضلات والمهمات التي تواجه مجتمعنا.

فالبلاد كما نعلم جميعا. تمر في أزمة اقتصادية حادة. أبرز معالمها: حالة الركود الاقتصادي. وانخفاض معدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي والقومي معا حسب الاحصاءات الرسمية المعلنة. وارتفاع معدلات التضخم. وانخفاض معدلات الاستثمار. وارتفاع نسبة البطالة. وزيادة العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات. وميزان التجارة الخارجية. وارتفاع المديونية الخارجية. ودخول خدمتها في دائرة خسارة حسب جميع المعايير. وأدى ذلك كله. الى انخفاض معدل الدخل الفردي في البلاد. وتدهور المستوى المعيشي لطبقات ولشرائح اجتماعية واسعة. واتساع الشريحة الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر. وبشكل عام. فإن هذه الأزمة تمثل انتكاسة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وفي رأيي بأنه قد ساهم في الوصول الى هذه الحالة عاملان هامان هما:

اولا:

السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتتالية. التي أخلت بالتوازن الضروري في مجال الاتفاق بين القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية.. حيث بالغت في الاتفاق على قطاعات البنية التحتية والخدمات.. في مقابل تخفيض الاتفاق على بناء القاعدة الوطنية الانتاجية القابلة للتوالد الذاتي والنمو. وأطلق. في نفس الوقت. العنان لنمو النزعات الاستهلاكية واصبحت لذلك. التجارة الخارجية اهم نشاط اقتصادي ساهم في تعميق حالة الانكشاف الاقتصادي. ووضع البلاد في حالة من الانفتاح يصعب معها مواجهة اهة هزات خارجية. ولقد افترطت هذه السياسة في الاعتماد على العوامل الخارجية وتمثلت في القروض والمساعدات وتمويلات العاملين في الخارج. دون اخذ الحيلة. واعتماد الحذر تجاه احتمالات التبدل التي كانت مؤشرات كثيرة تشير اليها. ادى ذلك كله. الى جملة من النتائج السلبية. كانت أبرزها سقوط البلاد في فخ المديونية الخارجية المدمر. مع تبيد سريع لموجودات البلاد واحتياطياتها من العملات الصعبة والذهب.

وثانيا:

العوامل الخارجية غير المتوقعة... وأبرزها نجاح الدول الرأسمالية الرئيسية في تصدير أزماتها التي نجمت عن حالة الكساد التضخمي الى لدول النامية عن طريق المديونية الخارجية. والاضطراب في اسعار صرف العملات. وارتفاع اسعار الفائدة. وتخفيض عائد صادرات الدول النامية عن طريق تخفيض اسعارها. وغير ذلك من العوامل.. الامر الذي عمق حالة عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ونجم عن ذلك مسألتان اساسيتان مترابطتان هما:

- حالة من الركود مع تعمق التشوه في هيكل الاقتصاد داخليا.
- واتساع الخلل في المدفوعات مع العالم الخارجي.

واصبح تطور الامور يفترض إعادة النظر في مجمل السياسة الاقتصادية بجميع جوانبها. ولجأت حكومة سابقة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي. حيث تم التوصل لتبني سياسات جديدة سميت "برنامج التصحيح الاقتصادي" لم تعلن نصوصه كاملة. كما هو معروف. الا ما اشار له تقرير اللجنة المالية من خلاسته لخطاب النواب الموجه من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين. باسم الحكومة الاردنية الى صندوق النقد الدولي في ١٣/٤/١٩٨٩. والذي في ضوئه عرضت سياسات ومركبات ما يسمى بـ "برنامج التصحيح الاقتصادي". بالاستناد الى هذا البرنامج. ولتنفيذ اهداف السياسات التصحيحية المقررة بموجبه. فقد جاء مشروع الموازنة المالي كاحدى اهم أدوات التنفيذ.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اذا كانت الموازنة. كما يفترض. احدى اهم الادوات لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولويات تقرر حسب الاهمية.. فإننا نتوقع بأن سياسة تكوين الإيرادات. وتخصيص الانفاق. ستخدم أبرز اهدافنا واكثرها إلحاحا في المرحلة الحالية وتمثل بـ:

اولا:

استعادة توازن الهيكل الاقتصادي. وانتشال الاقتصاد الوطني من حالة الركود. وبالتالي زيادة الاستثمار في سبيل زيادة معدلات النمو. وتوفير متطلبات الحياة الاساسية للمواطنين من غذاء وكساء وتعليم وطبابة... الخ. لان الاردن غير قادر حاليا على توفير كامل متطلباته الاساسية. بل ان النسبة الكبرى من متطلبات غذائه مثلا.. ولا سيما الحيز واللحم الحمراء والاعلاف الخ... يتم استيرادها من الخارج. فإن توفير هذه المتطلبات لا بد ان يلقى اكبر الاهتمام. وعن طريق تطبيق سياسة واضحة هادفة في تطوير الانتاج الزراعي من جهة. وفي توفير العملات الاجنبية اللازمة لشراء ما لا يمكن انتاجه من جهة اخرى. لذا فإن قضية الاهتمام بزيادة الاستثمار

هكذا من المراحل

لزيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي لتوفير أكبر قدر ممكن من المتطلبات المحلية ، ولزيادة التصدير زيادة ملحوظة .. هي قضية يجب ان تخطى بالاولوية . ويجب ان تعكس ارقام الموازنة العامة ، وسياسات الحكومة ، ما يؤدي لتحقيق هذه الاهداف . ولعل أهمية التركيز على هذه القضية ، هي في انها تساعد ايضا في حل المشكلات الاخرى التي يعاني منها الاردن وبخاصة موضوع البطالة ، وارتفاع الاسعار .

وثانياً :

مواجهة البطالة وهي المعضلة الكبرى التي تواجه شعبنا ومجتمعنا .. بل لعلها تصيب كل بيت في الاردن لانها تمثل بعدم توفر فرص العمل لعشرات الالوف من الشباب ، سواء أكانوا من خريجي الجامعات او المعاهد او المدارس الثانوية او المهنية او الاعدادية او الذين لم تنجح لهم فرص التعليم لاي من تلك المستويات . ولقضية البطالة وجهان " احدهما اجتماعي له انعكاسات سلبية هائلة يخلف للمواطنين ، افراداً واسراً يخلف احياطات رهيبة لا يستطيع احد ان يقدر مداها . وثانيهما .. اقتصادي يتزايد بشاعة وجود واستفحال المعضلة الثالثة المتعلقة بالتضخم وارتفاع الاسعار . ولذا فإن من البديهيات ان تعكس الموازنة العامة توجه الحكومة لمواجهة هذه المشكلة . واذا كانت قدرة الحكومة على استيعاب كامل للقوى العاملة العاطلة عن العمل غير متمسرة في فترة قصيرة ، وفي الطرف الاقتصادي والمالي الراهن ، فإن سياسة الحكومة تجاه التاهيل للعاطلين عن العمل ، وتدريبهم على مهارات ومهن تيسر لهم سبل ايجاد فرص عمل افضل داخل الاردن وخارجه ، لا بد ان تنعكس سياسات الحكومة تجاه تشجيع الاستثمار الخاص في كل اوجه النشاط بما يتيح توفير فرص عمل متزايدة قادرة على استيعاب التدفقات الهائلة من القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً . والمهم في هذه السياسات ان تكون عملية ومؤدية للاهداف التي نسعى اليها .

وثالثاً :

التصدي للقضايا المعيشية للسكان ولا سيما التصدي لحالة الغلاء والتضخم التي تأخذ ابعاداً خطيرة يوماً بعد يوم مما يهدد قدرة المواطنين في مستواهم المعيشية ولا بد ان تتضمن الموازنة العامة ما يواجه هذه المشكلة ، وذلك في أن يترجمه دعم الاسعار الوارد فيها ، الى فئات الشعب غير القادرة على زيادة مداخيلها ، دون ان تصيب فئات السكان المقتدرة مالياً . ومن المؤكد ان تحقيق العدالة ، ورفع الحيف عن معدني الدخل ، يتطلب وضع سياسة حكومية مناسبة .

رابعاً :

معالجة قضية الخلل في المدفوعات الخارجية : اي التصدي لمعالجة قضية المديونية الخارجية وخدمتها ،

المتعلقة في مدفوعات الفوائد والاقساط . وتأتي قضية تحسين الاداء الاقتصادي الوطني وزيادة معدلات النمو ، اي دفع عجلة التنمية في مقدمة الاهداف .. اذ بدون تحقيق ذلك الهدف ، فإن مشاكلنا ستتفاقم وتعاظم حدتها .

معالي الرئيس : حضرات الزملاء المحترمين !

ان نظرة اجمالية لمشروع الموازنة ، تكشف لنا سماتها الاساسية التالية :

اولاً :

ارتفاع كبير جداً في الايرادات الضريبية " المباشرة وغير المباشرة " .

تبلغ الايرادات الضريبية المقدرة في مشروع الموازنة (٣٦٤.٥) مليون دينار ، بينما تبلغ إعادة التقدير للعام الماضي (٢٧٠) مليون مقابل (٢٥٥.١٨٥) مليون دينار لعام ١٩٨٨ . وهكذا تبلغ نسبة الزيادة (٣٤.٧٪) عن عام ١٩٨٩ و (٤٢.٨٪) عن عام ١٩٨٨ .

وفي الوقت ذاته ، فإن مجموع الايرادات المحلية يرتفع الى (٦٩٤.١) مليون دينار ، بينما تبلغ إعادة التقدير (٥٨٩.٦١٠) مليون دينار لعام ١٩٨٩ و (٥٤٣) لعام ١٩٨٨ و تبلغ نسبة الزيادة (١٧.٧٪) بالقياس لعام ١٩٨٩ و (٢٧.٨٪) بالقياس لعام ١٩٨٨ وتأتي هذه الزيادات بعيداً عن اي تخمين يذكر في اجمالي الاداء الاقتصادي ومؤشرات النمو .

وبما يلفت الانتباه ، ارتفاع الايرادات المقدرة من الرسوم ، والارتفاع الكبير المقدّر للإيرادات من البرق والبريد والهاتف حيث ترتفع من ما يزيد قليلاً عن (٦٠) مليون دينار بالنسبة للأولى الى (٦٧) مليون دينار . بينما ترتفع من حوالي (٥٨) مليون دينار بالنسبة للثانية الى (٧٥) مليون دينار . ونحن عندما نشير الى الارتفاع الكبير في الايرادات الضريبية وغير الضريبية ، فإننا نهدف من وراء ذلك اكتشاف تأثير مثل هذه الزيادات على النشاطات الاقتصادية الاخرى الضرورية ولا سيما الاستثمار .

ثانياً :

وأما السمة الثانية في الموازنة فهي انخفاض قيمة الاستثمار ومعدله . فمعظم الاستثمارات المقررة في الموازنة تخص مشاريع في الغالب يجري استكمالها ولكن من ناحية اخرى فإن الاتفاق في هذا المجال لا زال مركزاً في قطاعات البنية التحتية ، والخدمات ، مع تخصيصات قليلة جداً لقطاعي الصناعة والزراعة . وتبلغ الاستثمارات ذات الطبيعة الائتمانية (٩٠) مليون دينار فقط ، وتشكل حوالي (٨٪) من الموازنة وذلك حسب تقدير اللجنة المالية . فالموضوع هنا لا يدور حول تفضيل قطاعات على قطاعات اخرى .. وإنما يدور حول إمكانية تنفادي تعميق الحلال في الاقتصاد . فالاجور والرواتب في قطاع الخدمات ، تشكل طلباً إضافياً في السوق المحلية على السلع والخدمات . فإذا لم يتم انتاج الكثير من السلع محلياً ، فإن ذلك سيؤدي الى زيادة

هكذا من المأهول

التضخم ، والضغط من أجل المزيد من الاستيراد من الخارج .

ومن ناحية ثانية ، فإن ما يهمني في زيادة الاستثمارات هو تحقيق زيادات واضحة في الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات السلعية ، وزيادة مصادر الانتاج المتجددة والقابلة للتوالد الذاتي ، والقادر على تحقيق التشابه بين مختلف القطاعات ، وتأمين أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي . وهذه الفروع في الانتاج هي التجارة على تأمين أكبر فرص للعمل ... وبالتالي فهي مؤشر للنمو من جهة ، وهي أداة لتوسيع التشغيل واستيعاب العمالة من جهة ثانية ، وهي أداة لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات ، وتعظيم إمكانات الاستقلال الاقتصادي من ناحية ثالثة .

ثالثا :

وأما السمة الثالثة فهي ارتفاع مدفوعات الدين الخارجي ، ورغم كل الجهود التي بذلت لإعادة جدولة الدين . علما إن إعادة الجدولة هذه ، تؤجل المشكلة ولا تحلها ، تبلغ مدفوعات الدين الخارجية في مشروع الموازنة (١٣٥.٢٠٠) مليون دينار كفوائد (٦٨.٢١١) مليون دينار كأقساط .. أي إن الإجمالي يبلغ (٢٠٣.٤١١) مليون دينار . هذا عدا عن الدين الداخلية والتي تبلغ فوائدها (١٣٠.٤٠) مليون دينار ، وأقساطها (١٩.٢٤٥) مليون دينار . أي أن المجموع يبلغ (٥٩.٣٧٥) مليون دينار وتغرق خدمة الدين الخارجي المساعدات والمنح المالية المتوقعة ! فالمساعدات العربية المتوقعة تبلغ (١٥٢.١٠٠) مليون دينار ؛ والأمريكية (٨) ملايين دينار ومنح أخرى متوقعة تبلغ (٢.٥) مليون دينار ، بحيث يساوي المجموع (١٦٢.٦٠٠) مليون دينار وتزيد خدمة الدين الخارجي بـ (٢٥٪) عن هذه المساعدات ! كما أن خدمة الدين الخارجي تساوي أكثر من (٧٠٪) من القروض الخارجية المتوقعة والتي تقدر بـ (٢٨٦.٥٦٧) مليون دينار . وتعادل خدمة الدين الخارجي أكثر من (١٨٪) من إجمالي الموازنة العامة . وإضافة لكل ذلك فإن خدمة الدين الخارجي تشكل نسبة مرتفعة من عائد الصادرات . فهي أكثر من (٦٠٪) من عائد صادرات عام ١٩٨٨ ويقدر أن تبقى أكثر من (٤٠٪) من عائد صادرات عام ١٩٩٠ .

معالي الرئيس ! حضرات الزملاء المحترمين !

ماذا تعني السمات الرئيسية الثلاث التي تميز مشروع الموازنة حسبما زود أنفا ؟

إن ارتفاع العبء الضريبي ، وإيرادات الرسوم ، وبذلك الخدمات سيزيد من تكلفة الاستثمار وسيرفع الأسعار بشكل عام . فهناك علاقة جدلية شديدة الحساسية بين معدلات الضريبة وبذلك الخدمات من جهة وبين معدلات الاستثمار من جهة أخرى . وقد أثبتت التجربة ، على الصعيد العالمي أنه إذا جرى الإخلال بالتوازن الضريبي في

هذه المعادلة أو إذا لم تلاحظ العلاقة المتبادلة بشفافية عالية ، فإن ذلك سيؤدي حتما لتقليص الاستثمار .

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار انخفاض مخصصات الاستثمار في مشروع الموازنة ، فإنه يتضح أن حالة الاستثمار ستكون صعبة جدا ويجدر بنا أن نتذكر أن رئيس الوزراء الأسبق أعلن صراحة على شاشة التلفزيون في نهاية عام ١٩٨٨ أن القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار ، رغم كل الحوافز التي تقدم له . ويشير تقرير اللجنة المالية إلى أن المشاكل التي تواجه الاقتصاد ، أدت لزعة الثقة في الاقتصاد الأردني مما يحجم عنه تراجع ملموس في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ، والإحجام التام عن الاستثمار الجديد من مصادر محلية أو خارجية ، وهروب بعض المدخرات المحلية للخارج . ولكن التقرير لا يشير إلى تبدلات معاكسة كما أن خطاب وزير المالية لم يقدم معلومات تفصيلية ورقمية عن حالة الاقتصاد ؛ وبذلك فإن من المتوقع أن تبقى معدلات الاستثمار منخفضة بشكل عام في القطاعين العام والخاص مع ارتفاع متوقع في الأسعار ومعدلات التضخم .. خلافا لكل التوقعات التي وردت في خطاب الموازنة ولذلك فإن جميع المؤشرات والمعطيات تؤكد أن معدل زيادة الناتج المحلي الوارد في خطاب الموازنة والمقر في برنامج التصحيح الاقتصادي لا يوجد أية مؤشرات لا من قريب ولا من بعيد لتحقيقه . خاصة وأن اليوادر والمعلومات الأولية تشير إلى انخفاض معدلات الاستثمار من قبل القطاع الخاص ، وفي حال انخفاض معدلات الاستثمار ، فإن مشكلة البطالة ستتفاقم وستزداد نسبة واعداً العاطلين عن العمل .

من الواضح أن مشروع الموازنة يعمد إلى الحد من الطلب الداخلي وتخفيض العجز في الموازنة عن طريق زيادة الإيرادات وخفض النفقات . ولكن بالمقابل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم كنتيجة لزيادة الضرائب ، وانخفاض سعر الصرف ، وثبات الأجور الاسمية ، وانخفاض قيمتها الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة وسيؤدي كل ذلك لتفاقم حالة عدم التكافؤ الاجتماعي ، وتعميق الفوارق الطبقة . وهكذا فإن السياسة الموجهة لمعالجة اختلال المدفوعات الخارجية بالدرجة الأولى ستتم على حساب معدلات النمو الحقيقية ، والتكافؤ الاجتماعي الداخلي ، ومعدلات المعيشة للغالبية الساحقة من السكان . وما يجدر ملاحظته ، أن تعميق حالة عدم التكافؤ الاجتماعي هي السبب الرئيسي للهجوم الشعبي الواسع على وصفه " صندوق النقد الدولي " في جميع أنحاء العالم الثالث ، وهي التي تؤدي لحالات عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية . وما يزيد القلق على احتمالات ومستقبل الانتعاش الاقتصادي ، تقلص الاتفاق للاستثماري ، والارتفاع الحاد في مدفوعات الدين الخارجي ورغم عمليات إعادة الجدولة . وهكذا فإنه يتم توجيه الارتفاعات في الإيرادات الضريبية ، وجزء كبير جداً من الإيرادات الخارجية في العملات الصعبة لمدفوعات الدين الخارجي بدلا من توجيهها للاستثمار .

فالمفروض أن يتحول عائد الصادرات والإيرادات من العملات الصعبة ، سواء على شكل قروض أو مساعدات كمحرك للنمو عن طريق الاستثمار ، وأداة لدفع التنمية لا كأداة لاستمرار خدمة الدين . ويجب أن تتم خدمة الدين من خلال عائد التنمية وبلاستناد إلى هذا العائد ؛ إذ خلافا لذلك فإن سياسة مواجهة الاختلال في المدفوعات الخارجية ستتم ليس فقط على حساب الاستثمار ، ولكن كذلك على حساب المزيد من إفقار البلاد .

هكذا من الأشغال

واضعاف إمكاناتها الاقتصادية الفعلية ؛ وزيادة فقر الطبقات والفئات الفقيرة في المجتمع التي تتحمل العبء الرئيسي لكل هذه السياسة عن طريق الغلاء والبطالة .

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

يوجد أكثر من سبعين بلدا من الدول النامية تعاني من اختلالات في المدفوعات الخارجية ، ولجأت أو تلجأ لإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية . واصبحت سياسات التكيف أو التصحيح موضع مراقبة من المجتمع الدولي ، خاصة في ظل تفاقم قضية المديونية الخارجية وتحولها لقضية سياسية ذات تأثير مباشر على مجمل العلاقات الدولية ، وعلى احتمالات التطور الاقتصادي العالمي . ومن المهم التذكير بأن المؤسسات المتعددة الاطراف ، اي صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، أصبحت تمارس تأثيرا مهما بل ومهيمننا أحيانا على السياسات الاقتصادية في العديد من هذه البلدان من خلال المشورة التي تقدمها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية . وفي كثير من الاحيان ، أصبح اعتماد برامج التكيف الهيكلي التي يضمنها " البنك الدولي " و " صندوق النقد الدولي " شرطا مسبقا لتأمين تمويل جديد من جانب المانحين أو لتخفيف الدين . واصبحت المساعدات الثنائية أو متعددة الاطراف ، مرهونة بقبول برامج التكيف .. واصبح استخدام الموارد الجديدة يخضع لمواصفات عديدة وشاملة تمنع بعض البلدان من التوصل اليها بسبب مصاعب الامتثال لهذه الشروط . وهكذا أصبحت شروط هذه المؤسسات باهظة التكاليف ويزداد انتقاد هذه الشروط ، كما تزداد الانتقالات لجوهر المشورة التي تقدمها . ويشير تقرير شامل وهام صادر عن الامم المتحدة بتاريخ (١٩٨٩) تحت عنوان " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم عام ١٩٨٩ " يشير لحصيلة مراقبة برامج التكيف التي يخصص لها مساحة واسعة ويورد التالي : " يلاحظ الموقف الحذر من برامج التكيف التي تقدمها المؤسسات متعددة الاطراف ، الصندوق والبنك الدوليين " . فلم تكن النماذج التي تقوم عليها مشورة هذه الجهات بالسياسة العامة ، سوى تجريدات اقتصادية فنية تخلو كثيرا من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي تصوغ عملية تشكيل السياسة الفعلية في البلدان النامية حتى في البلدان متقدمة النمو ، كما ان القيود التي تحد من المرونة الاقتصادية كثيرا ما يتم افعالها ولا تنال تقديرا كافيا . ويقول التقرير ايضا : " ليس معقولا ان يكون الامر مجرد اخطاء في تقدير المعالم الاساسية في جميع برامج التكيف الفاشلة ، فالواقع ان هذه النماذج مرشد غير كامل الى وضع السياسات " هذا تقرير الامم المتحدة .

وتقول تقارير الامم المتحدة ، ان مختلف المحليين لاحظوا ظاهرة هروب رأس المال من البلدان النامية مع تطبيق برامج التكيف وهذا السبب عنا بالفعل يعني مراقبين لبعض برامج تكيف معناها هروب رؤوس الاموال عن البلدان النامية وقد أبدت بعض البنوك الخاصة تدهورها وشكواها ، اذ في حين يطلب منها تقديم القروض للدول

المازومة ، فإن رأس المال الخاص يهرب من هذه الدول . احنا بنشدد من برة ، والمصري اللي عنا بتتهرب لبره . ويجانب هروب رأس المال ، فإن ثمة هجرة بشرية متنامية سواء من الطبقات والفئات المتوسطة او اصحاب المهن والفقراء ، وبين هؤلاء توجد كفاءات علمية وفكرية كبرى ، وبشكل عام فإن الناس لا يهجرون اوطانهم ، ولكنهم يهجرون بالدرجة الاولى اقتصاد اوطانهم . وامام سوء الاوضاع الاقتصادية تزدهر انواع الاقتصاد السري وغير المشروع ، كالتهريب وتجارة المخدرات . وكلما ازداد التشوه الاقتصادي كلما اتسعت دائرة الاقتصاد السري ، خاصة كلما انخفضت الاجور بالنسبة لتكاليف المعيشة الفعلية .

انني اسوق ذلك لانها ظواهر لها وجود في مجتمعنا يزداد ويتضح كل يوم حيث تشاهد طوابير طالبي الهجرة امام سفارات البلدان الرأسمالية وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية وكندا . وترتفع جرائم الاتجار في المخدرات ، وتزداد جرائم القتل والسرقات والاعتصاب وغيرها ...

ان السؤال الاساسي الذي يطرح نفسه هو : هل تعبر الموازنة العامة ، في الوضع والتوجهات التي قدمت بها لمجلس النواب عن السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المطلوب انتاجها لمواجهة المشكلات الصعبة التي تعترض الاردن والتي سبق الاشارة اليها ؟ وهل يوجد حقا ارتباط سليم بين توجهات الموازنة وارقامها وبين حلول القضايا الاساسية التي وردت في خطاب الموازنة ؟

ان الجواب على هذين السؤالين الكبيرين هو بالنفي . فالموازنة العامة المقدمة هي عبارة عن مجموعة من الارقام لا تتغلف في هيكلها الاساسي عن الموازنات التقليدية التي كانت وما تزال تعد سنويا . ومن الصفات الاساسية لتلك الموازنات انها لا تمثل الادماج الاقتصادي لادوات الحكومة وقواها مع متطلبات التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي ، ومع السياسة المالية والاقتصادية المتوسطة والبعيدة المدى .

واذا كان الوقت الذي اتيح لهذه الحكومة لتغيير مكونات الموازنة العامة واتجاهاتها محددا ، وأنها كانت مضطرة ، بسبب البعد الزمني اللازم لأقرار صحة الأتفاق العام على اجهزة الدولة ، فإن من الضروري والهام ان نقرر في هذا المجلس التوجهات الجديدة التي يفترض ان تعبر عنها الموازنة العامة للحكومة ، وهو ان تكون الموازنة العامة تعبيراً صادقا وملتبساً بالسياسات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية .

واذ كانت الموازنة العامة مجرد ارقام مالية تعود لسنة واحدة ، فإن من اساسيات متطلبات إقرارها ان تكون النتائج التي ستترتب على أبعادها المالية في المدين ، القصير والمتوسط ، على الأقل واضحة وجلية ، وان لا يكون ما ورد فيها ، وبخاصة في مجال تسديد جزء بسيط من الدين وفوائدها وتأجيل الجزء الأكبر لسنوات قادمة مؤدياً لتحميل المواطن في السنوات القادمة اعباءً لن يكون قادراً على تحملها !

ان " برنامج التصحيح الاقتصادي " الذي يجري تطبيقه في بلادنا ، والذي وضع بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووضع مشروع الموازنة الحالي بموجبه ، يستند الى مبدأ معالجة اختلال المدفوعات الخارجية بالدرجة الأولى ، ولذلك فإنه يولي أهمية اساسية لتوفير اموال لسداد المدفوعات الخارجية ، ويعمل لرفع أكبر

هكذا من المراحل

قدر من الإنتاج للتصدير لهذا السبب ، ويتم هذا ، كما هو واضح ، على حساب النمو الاقتصادي ، ويؤدي لزيادة البطالة والفناء وارتفاع معدلات التضخم ، وانتي اعتقد ان الأمر يجب ان يكون معكوساً تماماً ، يجب تعبئة مختلف الموارد المحلية والخارجية وعائد الصادرات من أجل الاستثمار لزيادة فرص العمل من جهة ، ولانتعاش الاقتصاد

من جهة ثانية ، ويجب ان يتجه الاستثمار نحو القطاعات الانتاجية لضمان أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي . ويجب ان يحتل قطاع الزراعة مكاناً متقدماً في هذا المجال لأنه يمكن ان يلعب دوراً هاماً في النمو واستيعاب البطالة ، وتحقيق الانتعاش وزيادة معدلات الأمن الغذائي ، وإنتاج العديد من المواد القابلة للتصنيع ، ويجب ان تحتل عملية إعادة تعمير البيئة الريفية أهمية خاصة مع تشجيع الإنتاج الريفي ، وبعد ذلك سيتم تسديد مدفوعات الدين - اذا استمر الالتزام به - من عائد التنمية .

لذلك فإنتي لا أوافق على التوجهات العامة للموازنة وأطالب بردها وإعادة صياغتها على الاسس التالية :

- ١- زيادة مخصصات الاستثمار من مختلف المصادر المحلية والخارجية .
- ٢- الاهتمام بالصناعة وخاصة التي تعتمد على المواد الأولية المحلية ، وحماية الإنتاج المحلي .
- ٣- إيلاء أهمية خاصة لقطاع الزراعة ، ومعالجة قضايا المزارعين بما يحقق الهدف المرجو .
- ٤- وضع التجارة الخارجية تحت اشراف الدولة ، وإعطاء أولوية لاستيراد مستلزمات التنمية وحاجات الاستهلاك الضروري خلافاً للشروط الواردة في خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي .
- ٥- اعتماد مبدأ الكلفة مقابل النفع ، وتحديد الأولويات في الأنفاق وترشيد الاستهلاك ، ومن أولى الأولويات :

- أ- إعادة النظر بالأنفاق الخارجي بهدف تقليصه ولا سيما مدفوعات التعليم والطبابة على أساس تطوير جامعاتنا وتوسيعها وزيادة نسبة القبول فيها ... وبهذا الصدد ينبغي رفع المبلغ المرسود للجامعات الأربعة للضعف على الأقل ، وتخصيص نسبة هذا المبلغ لا تقل عن (خمس) ملايين دينار لجامعة مؤتة خاصة ، وذلك لاستكمال ابنية كليات العلوم والآداب فيها .
- ب- وتعزيز وسائل الصحة العامة ورصد نسبة لا تقل عن (٥٪) من مجموع الموازنة لوزارة الصحة ، وهي النسبة التي قررتها منظمة الصحة العالمية لضمان الحد الأدنى للرعاية الصحية في أي بلد في العالم ، ووضع حد لبدعة ما تسمى بـ "المؤسسة الطبية العلاجية" التي لم تفعل شيئاً سوى النصل التعملي للمستشفيات من وزارة الصحة ، خلافاً لأي وضع في سائر بلدان العالم ، وإهدار أموال طائلة على المظاهر الفارغة والأبهة ، كاستئجار عمارة فخمة ضخمة لإدارتها (بيع) مليون دينار ، وإلحاق عشرات بل مئات اللاف الدنانير لتأثيثها "بأثاث فاخر قماره ، وشراء ادوية بمبالغ تزيد عن المبالغ السنوية التي كانت تنفقها وزارة الصحة على هذا الباب بثلاثة اضعاف ونصف ، ورفع اكال المعالجة الصحية على المواطنين .

ج- وتحسين الخدمات السياحية المحلية .

د - وإخذ من العمالة الأجنبية في وقت تتزايد فيه البطالة محلياً .

٦- شمول الموازنة للمؤسسات الحكومية المستقلة التي تمولها الدولة واخضاعها للمراقبة الادارية والتنظيمية او المحاسبية او الانجازية وذلك لأن فعاليات هذه المؤسسات مماثلة لفعاليات الحكومة ويجب ادماجها في الموازنة العامة .

٧- عقد مؤتمر وطني لمعالجة القضية الاقتصادية تشترك فيه جميع الكفاءات والخبرات الاقتصادية المحلية والعربية من مختلف الاتجاهات والميول الفكرية والسياسية ، وتوضع امامه جميع الحقائق والمعاريف لخروج بالاستنتاجات والتوصيات المناسبة .

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

ان القضية الاقتصادية في بلدنا أعقد بكثير من محاولات توصيلها ، ولذلك فإن معالجتها يجب ان تتم من خلال معرفة حقيقية وموسعة بجميع معطياتها وأبعادها ، ويقول تقرير اللجنة المالية : إن خطاب الموازنة ، رغم واقعيته وموضوعيته ، إلا انه خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وبعدها المختلفة ، فلم يستعرض الخطاب تطور الاقتصاد ، وتطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، والاستهلاك والنمو والمديونية والبطالة والتضخم ، وإفا من هذه الموضوعات بدرجات متفاوتة بين الاختصار والتفصيل ، مما يجعل خطاب الموازنة قاصراً عن كونه خطة وطنية للتصحيح الاقتصادي ، ورغم ذلك فإن مشروع الموازنة المعروض أمامنا والذي ينسجم مع متطلبات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، والذي يعرض على أنه جزء من خطة التصحيح الوطني " يشتمل على عوامل ومؤشرات تساهم في تحقيق التشرعات الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من معالجتها ، فالمحصلة الرئيسية لهذا المشروع تتكون من مزيد من الغلاء وارتفاع في معدلات البطالة ، وانخفاض مستوى الاستثمار ، وزيادة مدفوعات الديون الخارجية مع استمرار الاستدانة من الخارج بمعدلات أعلى من مدفوعات الدين ، اي اننا لا زلنا نستدين لكي نسد خدمة الدين ، الأمر الذي سيجعل مدفوعات الفوائد بالدرجة الأولى تأخذ طابعاً مركباً ومغلقاً .

لذلك فإنتي ، مرة أخرى ، اطالب باعادة النظر في كيفية معالجة الوضع الاقتصادي والخروج من الأزمة . اني وأنتي انه بإمكاننا الاعتماد على وعي شعبنا في تحمل الاجراءات الاقتصادية القاسية اذا كانت هناك قناعة ، ان هذه الاجراءات ستؤدي لتفراج تدريجي ، والتغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، فأما المعالجات التي ستؤدي للمزيد من تحمل قسوة معالجات وإجراءات التقشف ، مع تعمق متزايد لهذا الخلل ، لا يمكن ان يتحملوها او يتقبلوها ، خاصة وانهم يكتفون حالياً بلهيب الغلاء المتنامي ويعانون من تزايد معدلات البطالة .

هكذا من الأشهر

معالي الرئيس !

حضرات الزملاء المحترمين !

كنا لغاية الآن ، نتحدث عن مشاكل عامة قس الوطن كله ، والشعب كله .. ولكن يبدو انه لا مناص من الحديث عن مشاكل أخرى أكثر خصوصاً ، وهي وإن كانت تخص محافظة الكرك وجماهير الكرك .. إلا أن إيجاد الحلول المناسبة لها يعكس إيجابياً على مجمل الأوضاع في البلاد كلها .. وفي لقاء لعدد من نواب المحافظة وأنا في عدادهم مع دولة رئيس الوزراء .. أبدى دولته اهتماماً كبيراً بهذه المشاكل ووعد مشكوراً بنظر جاد لها .. ووضع الحلول المناسبة لمعظمها وهي التالية :

أنا ما رايع اقرأ عليكم مشان ما اخذ وقت منكم ، بس عناوينها

١- جامعة مؤتة : ضرورة تخصيص خمسة ملايين دينار لها .

القبول : اعطاء الاولوية لأبناء الجنوب .

٢- مستشفى الكرك : التي هو منحة من ايطاليا ضرورة متابعتها .

٣- الرعاية الصحية .

٤- توزيع الاراضي القابلة للزراعة .

٥- زيادة مساحة الاراضي في منطقة الاغوار وتوزيع الاراضي على السكان المحليين لزيادة عددهم وثبات مساحة الارض .

٦- اقامة السدود الترابية .

٧- دراسة دور الشركات الرئيسية في الجنوب وتحديد البوتاس واليوسفات في :-

أ- المساهمة بدعم الجامعة .

ب- المساهمة بحل البطالة .

ج- ربط احتياجات الشركات المستقبلة بعملية التعليم في الجامعة .

وأضيف مطالب أخرى في المحافظة لم تعرض على دولة الرئيس وهي التالية :

أولاً : في المجال الزراعي

١- قضايا الجراف التربة ، ووضع مشاريع متكاملة لصيانة التربة في الأماكن المنحدرة كمحافظة الحسا ، ووادي ابن حماد ، سبل الكرك ، مناطق الحوزان ، ووادي الموجب وكافة المناطق المنحدرة الأخرى في المحافظة .

٢- وجوب قيام سلطة وادي الأردن باستصلاح الاراضي التابعة لها في المناطق شبه القروية وهي : الموجب ، وادي ابن حماد ، سبل الكرك .

٣- تطوير المراعي الطبيعية .. وحفر آبار ارتوازيه في المراعي الطبيعية والمناطق الشرقية .

٤- رفع كفاءة محطة الآلات الزراعية في الزه .

٥- انشاء جمعيات متخصصة لمربي الأغنام .

٦- انشاء مسلخ للدواجن .

٧- دراسة تخفيض اسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني .

٨- انشاء محطة لتربية وتحسين الأغنام لتوفير اللحوم الحمراء .

٩- اقامة مشروع لتربية النحل .

١٠- رفع مستوى المراكز الزراعية في الوحدات الادارية (الألوية والاقضية) الى مديريات زراعية ، وبصوره

خاصة الاغوار الجنوبية على غرار جرش ، مادبا ، عجلون .

١١- المباشرة بتنفيذ بعض الاجراءات لتخزين المياه وزيادة المخزون المائي منها .

ثانياً : في المجال الصحي :

اضافة لضرورة بناء مستشفى الكرك الجديد الذي سبقت الاشارة اليه ينبغي توفير المطالب الملحقة التالية :

١- فيما يتعلق بالمراكز الصحية الشاملة في الزه والمزار .

- ينبغي توفير الاختصاصات الطبية الاساسية (باطنية ، نسائية ، اطفال) .

- توفير العلاجات .

- توفير كوادر طبية وقريضة كافية .

- فتح مركز صحي شامل في قضاء عي .

- مراكز الامومة والطفولة

- لا يتوفر فيها اطباء اختصاص في الحقل التاليه (نسائية ، توليد ، اطفال) ووجوب توفير هذه

الاختصاصات .

- اعتماد هذه المراكز كلياً على مستشفى الكرك الحكومي .

- عدم توفر الاجهزة الضرورية لهذه المراكز .

- مستشفى غور الصافي

- عدم توفر معظم التخصصات الطبية الرئيسية فيه

- لا يجري فيه عمليات جراحية ، ويجري تحويل معظم الحالات الجراحية لمستشفى الكرك ، في حين

ان توفير التخصصات الطبية الرئيسية ولا سيما الجراحة أمر هام نظراً لكثافة السكان في الاغوار

الجنوبية ووجود مصنع البوتاس في المنطقة ، وكون المستشفى واقعاً على طريق العقبة - عمان .

هكذا من الأهل

وكونه موقفاً استراتيجياً عسكرياً .

- تبقى هناك قضية هامة تتعلق بقرى العمرو والحمايدة العشرة في المحافظة ، يعاني الناس هناك من قرار حكومي سابق باستملاك مساحة من الأرض تعادل (٧٢) ألف دونم تشكل واجهة لعشائر الحمايدة ، بحاجة عمل محمي ، ومنع الناس من الزراعة فيها أو الرعي .. علماً أن ما مساحته (٢٥) ألف دونم منها صالحة للزراعة وفيها مياه وسبق أن كان الناس يستغلونها .. أما بقية المساحة فكانت تشكل مراعي لمواشيهم ، ويطالب الناس هناك :- بإعادة النظر بقرار وضع اليد على كامل المساحة .

- وتقليد المواطنين لـ (٢٥) ألف دونم الصالحة للزراعة .

- واستغلال القسم المرتفع فيها الأرض .

- توريد الطريق الزراعي الواصل من قرية الحمايدة لمنطقة البذية وهي المنطقة الصالحة للزراعة .

وهناك قطاع آخر من الأراضي في قرية العمرو والحمايدة تبلغ مساحته نحو (٣٠) ألف دونم صالح للزراعة في منطقتي (سدير والبذية) . وهي منطقة مشتركة في الوادي الذي يجمع بين هذه القرى . وهي مساحة (٤٧٠) مائة ألف وفقاً للسجل العقاري ، ويقتصر القسم والمستغل منها على ما نسبته (٤٠٪) وبطريقة بدائية .

في حين يظل ما نسبته (٦٠٪) غير مستغل لعدم وجود طريق زراعي وتوجد في المنطقة مياه معدنية ساخنة التي مع عدم تناسي غير مستغلة للاستشفاء والسياحة ، والمطلوب : تعبيد الطريق الموصلة من القرية لهذه المنطقة وطولها (٢٢) كم وذلك يخدم عدة أغراض ومنها : - تسهيل استغلال الأرض زراعياً .
- الوصول لمشروع المحمية وتنفيذ المشروع .
- للسياحة والاستشفاء على نطاق واسع .
- وقضية ثالثه تعليمية

استمكنت قطعة أرض مناسبة مساحتها (٢٢) دونم على حساب مجلس الخدمات المشترك لهذه القرى ودارج عطاء هذه المدرسة مع مدرسة أخرى مشابهة لتجمع قرية العمرو فتلد مدرسة قرية العمرو ، في حين ظل مشروع مدرسة قرية الحمايدة حبراً على ورق ، والمطلوب سرعة التنفيذ ، وشكراً لحسن استماعكم وسامحونا .

معالي رئيس المجلس الدكتور سعد حدادين ، وعدني (خمس) دقائق ، ما ضلش في الموازنه اي شي .

السيد سعد حدادين

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

إن طرح الموازنه العامه للدولة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة يكاد أن لا يرقى بالاحتياجات الأساسية الماسة الى شعبنا الذي ما طال ينتظر بكل لهفه وشوق للتخلص من الأزمة الاقتصادية الخانقه والتي إنعكست على هذا الواقع الصعب من ظروف داخلية وخارجية ونتيجة عدة عوامل ومن بينها عدم الانتماء الحقيقي لتراب هذا البلد وغياب روح المسؤولية ، واللامبالاه في طرح القرارات العلويه والتصورات السطحيه لأصحاب القرار في تحمل مسؤوليه إقتصاد شعب بات الجوع يهدده بين الفينة والأخرى .

لذا أرى أن تتوجه الى القرى والأرياف الى الأرض الطيبة . منيع الخير والعطاء الى الزراعة لبنينان إقتصاد قوي ولزيادة الاستثمار والانتاج وتوفير فرص العمل وتقلص العجز في الموازنه .

فلنحشد كل الطاقات الوطنييه لاعادة تصحيح الاقتصاد المترهل المهلهل وفق الأسس التاليه :

أولاً : القيام بتوزيع الأراضي الاميرييه على المواطنين من فلاحين ومزارعين ومستثمرين لاستثمارها بطرق علميه مدروسه من شأنها زيادة الانتاج والنهوض به الى أعلى الدرجات وتوفير قاعدة انتاجيه صلبه .

ثانياً : الشروع بحفر الآبار الارتوازيه لتأمين المياه الري ، فأصبح هذا الأمر مطلباً ملحاً وضرورياً حتى يتسنى للمزارع المنتج الالتصاق بمعموله وحقله ، وبهذا الحاله نكون قد أوقفنا الهجره من الريف الى المدينه ، وأعطينا فرصه أخرى للمساعده في القضاء على البطاله ، ووضعنا حداً للتصحر الذي بات يهددنا .

ثالثاً : التشجيع على تربية المواشي وتوسيع المراعي بقصد انتاج اللحوم الحمراء والألبان - حتى يكون رديفاً ان لم يكن بديلاً فعلياً ودائماً لمثل هذه المنتوجات المستورده ، وبذلك نوفر مبالغ طائله من العملات الصعبة والتي نحن بأشد الحاجة اليها .

معالي الرئيس ... الزملاء النواب ...

- كما وأرى أن يعاد النظر بالمجدي الاقتصادي لكل المشاريع الانمائيه والمثري العمل بها ووضعها تحت دراسة مستفيضه قبل الشروع بإنشائها - حتي لا تقع في أكثر ما وقعنا به من مديونييه عقيمه .
- إعادة النظر بتطبيق نظام ضريبي جديد ، ومن هنا لو أخذنا الواقع الحقيقي لوجدنا كثيراً من المواطنين المستفيدين من هذا البلد والذين لا يقومون بالمساهمه في إقتصاد ، متبرين من دفع الإلتزامات

هكذا من الأشهر

الوطني المرتبه عليهم بعد أن وصلت أنباهم أضعافاً مضاعفة من المواد والسلع المستوردة في حينه من جراء هبوط الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية. ما عدا الموظفين وبعض الشركات المساهمة، فهذا النهج يمكن أن يغير من هيكل الموازنة في تطبيق هذا النظام الضريبي للأفضل.

وعلى الذين كدسوا أموالهم في البنوك الأجنبية بغض النظر عن مصادرها نتيجة الخلل الاقتصادي في الأردن بقصد أو دون قصد، أن يراعوا مشاعر شعبهم ووطنهم، فلولوطن ضريبة عليهم وأيسطها أن يقوموا بتحويل أرصدهم إلى البنوك الأردنية في الداخل ليساهموا في عملية التصحيح الاقتصادي وأن يقوموا بإنشاء المشاريع الاقتصادية الانتاجية.

وأما عن الصحة :

فإن الصحة هي حالة إكمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، فهي حق أساسي من حقوق الإنسان فلا يمكن التغاضي عنه. وفتح وانتشار العيادات والمراكز الصحية حتى تصل الخدمات الصحية لكل مواطن في أي تجمع سكاني، وتحسين وصيانة المستشفيات وتأهيل كوادرها لما هو الأفضل.

وأما عن التربية والتعليم والتعليم العالي :

فإنني أرى أن تقوم الجهات المعنية بالسعي في فتح المعاهد الفنية والحرفية، لإعداد الفنيين المؤهلين بدرجات البكالوريوس لأن هذه المهنة باتت أمر حيوي وضروري في المسيرة الأردنية الاقتصادية كما أود أن ألفت الانتباه إلى أن سوء حالة الأبنية المدرسية في الأرياف وعدم توفرها بالشكل الكافي في حين يخطط لإنشاء مدرسة ثانوية تتسع إلى (٦٠٠) طالباً في عمان بكلفة حوالي (٩) ملايين دينار، تساهم الدولة في جزء كبير من هذه التكلفة بحجة أنها للطلبة المتفوقين، وكأن المتفوقين فقط من عمان.

وأما وزارة الشباب :

أرجو من الوزراء أن تدعم وتشجع على فتح النوادي والمراكز الشبابية الثقافية والاجتماعية والرياضية ومعسكرات الشباب الصيفية. وكذلك أن تدعم وتعنى بإتخاذ الطب الرياضي الأردني والذي ولد حديثاً ومنذ عام من أجل الإشراف الصحي ومعالجة الرياضيين في المملكة.

وأما عن السياحة :

فيجب مضاعفة الجهود للنهوض بالمرافق السياحية والعلاجية وترويج السياحة في الداخل (من متعلق أعرف بذلك) بدل الذهاب للخارج للترفيه وهدم العملات الأجنبية الصعبة. وذلك بأفضل السبل وأصح الوسائل. كذلك الترويج للأماكن الأثرية والعلاجية في الأردن عن طريق السفارات الأردنية في الخارج

لإجتذاب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب - لأن السياحة هي من الصناعات المهمة في العديد من الدول المتقدمة.

وأما عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية :

فإنه بات من الضروري ربط مدن وقرى المملكة بالخدمة الهاتفية الآلية، وإتمام ما هو قائم في قرى ومدن لواء مادبا كذلك أقتى على وزارة البلديات بإقامة الدوار المزعم إنشاءً ومنذ مدة طويلة عند مدخل بلدية ماعين تجنباً للحوادث المؤسفة والمتكررة والذي رصد له في الموازنات السابقة وبقي أمره مخزوناً في الأدراج منتظراً قارئة الفتنان، وقد سبق لي وأن طالبت الحكومة الرشيدة في مثل هذه الأمور للواء مادبا وقضاء ذيبان في كلمتي السابقة عند طرح موضوع الفقه بالحكومة أملاً أن تجد أذنًا صاغية عند المسؤولين.

وأما بالنسبة لمؤسسة الضمان الإجتماعي :

فإنني أطالب إستقلالية هذه المؤسسة حيث أنها ملك للعاملين في المؤسسات الأردنية وليست ملكاً للحكومة.

فعليه أقتى على هذه المؤسسة الرائدة أن تراعي ظروف العمال في مواقعهم فقطاع العامل وتحمله للمصاعب والأخطار والأمراض يختلف ويجعله مميز بين مؤسسة وأخرى وكما هو الحال مع عمال المناجم والتعدين والذين يقاسون أمر الحاليين صعوبة العمل والظروف الجارية القاسية.

كما وألفت إنتباه الحكومة أن تقوم بمراقبة لا بل لإجبار الشركات والمصنّعين بأن يستخدموا الأيدي العاملة الأردنية، بدل الأجنبية، وقاءً منها للمسيره، وبالرغم من كل النداءات التي وجهتم إليهم وفي مناسبات عديدة، فما زالوا ولحد الآن والأمثلة كثيرة يستقطبون العمالة الأجنبية وعلى علم من الحكومة متضرعين بحجة أن لا بديل لهم في الأردن.

معالي الرئيس ... الزملاء النواب...

أن ما جاء بخطاب الموازنة من دعم للمواد الغذائية، فانة من الواجب علينا أن نعطي الحرص والانتباه إلى أطفالنا الصغار وبذلك بدعم مادة الحليب للأطفال الرضع فقط.

وللمائلات الفقيرة. مع أننا ومن مفهوم صحي تشجيع على الرضاعة الطبيعية.

وأما دعم المواد الغذائية بشكلها الحالي والمتمني العمل بها فأنني أرى أن يوقف هذا الدعم لأنه يخدم الطبقة الغنية الثرية وأما الفقيرة فاستهلاكها محدود ومقتن بحد ذاته لأنه يحسن استعمالها كمادة أساسية - مثل السكر والأرز.

هكذا من الأعمال

وبعكس الطبقة التي تنعم بالفناء والثراء والتي تستعمل هذه المواد بكل بدخ وإصراف فالخموليات بالطبقات المختلفة وأشكالها المتنوعة ، وبعد كل وليمة دسمة وفي معظم الايام والمناسبات العديدة ، والعديدة جدا . فما يذهب للحاويات اكثر منها ما يدخل للبطن .

اما الفقير الذي يسعده الحظ ان زار عمان لانجاز معاملة ما . فيقدم بعد تردد على تناولها في مطاعم عمان الصغيرة .

فأي دعم نقول - ولاي جهة نشير ونخدم ؟

وهكذا الحال في المواد الغذائية الاخرى لهذا ومن الافضل ان نجد طريقا واسلويا اخر لتناول الطبقة ذو الدخل المنخفض من هذا الدعم اما على شكل مادي وذلك بزيادة مرتبه الشهري ، او عن طريق اصدار بطاقات ميرة لهم لينال نصيبه من هذه المواد المدعومة . لنلا يبقى مستغلا وكما هو الحال وتحت شعار دعم المواد الغذائية . واما قواتنا المسلحة رمز هذا البلد وعنوانه ودرع الوطن وسياحه فلهم منا جميعا كل دعم وحب ووفاء . فتسليحه باحدث الاسلحة لهر مطلب قومي مشرف ، تقتضيه قوميته العربية الاصيلة ، للدفاع عن حامي الوطن وحقوقه المشروعة .

واما العيون الساهرة على راحة المواطن ومكتسباته ، رجال الامن العام والذين لا تغمض لهم عين لتوفير الامن والحماية للمواطنين .

ارى ان لا ينقص من مخصصاته حتى يتسنى لهم وفي ظل هذه الظروف الحالية من المضي في الامن والمحافظة على مسيرة الحياة الديموقراطية والتي نعتز بوجودها .

واخيرا ارجو ان انشد الدول العربية الشقيقة بان تلي بالتزاماتها ودعمها وفق ما جاء في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ لهذا البلد الصابر الصامد على اطول خط النار مع العدو الصهيوني عدو الامة العربية جميعها . وحتى يتمكن من تجاوز ازمته الاقتصادية ومراصلة حملة لمسؤوليته الوطنية ، بعدما اطلق من شعارات وتصريحات عدوانية ، لأن العدو ينظر الى الاردن ليبيئ احلامه وليجد ارضا لزج بدور الوطن البديل والذي نزلضه جملة وتلصلا . وتحت كل الظروف .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

الدكتور محمد ابو فارس

السيد محمد ابو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين ، ورضي الله عن صحابته اجمعين ، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . ونستفتح بالذي هو خير قال تعالى : [يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما] .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

انني بعد قراءتي لمشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ م خرجت بالملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : ان هناك فرقا كبيرا بين الايرادات المحلية وبين التلقات ، فالتلقات اكثر بكثير من الايرادات . وهذا يقلق كل انسان في هذا البلد سواء كان مسؤولا او غير مسؤول .

الملاحظة الثانية : ان هذا البلد في موازناته المالية المتعاقبة منذ تأسيسه يعتمد على المساعدات الخارجية ، والقروض الخارجية والداخلية ، وان هذه القروض قد اثقلت كاهل المواطن والدولة وجعلت الدولة مهددة من الخارج في جميع الاوقات .

الملاحظة الثالثة : قلة المشاريع الاستثمارية الناجحة لمعالجة مشكلة البطالة . بل ان البلد يئن تحت اعباء ما يسمى بالبطالة المقنعة ، اذ ان جزء كبيرا من الرواتب والاجور تصرف الى قوى بشرية غير منتجة ، ولقد كان هذا نتيجة لتلك الطفرة الاقتصادية المصطفة ، والفساد الاداري ، الذي حشد في مؤسسات الدولة هذا العدد الضخم من الموظفين غير المنتجين .

والمطلوب من الحكومة ان تقوم بدراسة للوضع الوظيفي في اجهزة الدولة المختلفة ، وتضع الحلول للتغلب على هذه المشكلة مشكلة البطالة المقنعة ، بان تحول الموظفين الى اجهزة اخرى ووظائف انتاجية تزيد في الدخل والايرادات المحلية .

الملاحظة الرابعة : ورد في تلقات اكثر من وزارة بند بعنوان علاوات اخرى ، ويند بعنوان نفقات متفرقة ، والمطلوب توضيح ذلك وتبنيه .

الملاحظة الخامسة : عدم وجود اية مخصصات مالية للذين فصلوا من اعمالهم لاسباب سياسية وهم عدد ضخم لا يستهان به فهؤلاء لابد ان تصرف لهم رواتب بعد اعادةهم الى اعمالهم ، ولا بد ان يعوضوا عما اصابهم من اضرار بعد فصلهم .

وعدم وجود مخصصات مالية لهؤلاء اقلقني كثيرا ، وازعجني وازعج كل حريص على عودة هؤلاء الى اعمالهم ، للاسهام في بناء المجتمع الذي ينتسبون اليه بعد ان حرما هذا الشرف ، فجزي الله من حرهم هذا الشرف ما يستحق ونكله الى العدالة الالهية وان كنا نود ان يحاسب في الدنيا على ما اقترعت يداه .

هكذا من الأشغال

الملاحظة السادسة : عدم وجود بعض المؤسسات العامة في الموازنة العامة كالجوامع الاردنية والملكية الاردنية ، وهذا من شأنه ان يعيد مجلس النواب عن الاطلاع على ايرادات هذه المؤسسات ونفقاتها ، واخضاع موازنتها للمراقبة والمحاسبة ، وبهذه المناسبة فلا بد ان اذكر ان الحور تباغ على متن طائرات ، وبهذه المناسبة ، فاني اشعر دولة الرئيس ، ان الملكية الاردنية لا زالت حتى هذه الساعة تبيع الخمر على متن طائراتها ، ولقد ذكرت المسؤولين في ذلك ، وان رئيس الوزراء في جلسة الفقة قد قدم بوضوح انه لن يباع الخمر في كافة مؤسسات الدولة العامة ، والملكية الاردنية في مقدمة المؤسسات العامة ولكنه قال ، لم يأتينا توجيها بهذا الامر.

الملاحظة السابعة : عدم دخول وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في الموازنة العامة لهذا العام والاعوام السابقة ، ولا ادري ما المصلحة في ذلك ، والمطلوب من الحكومة تقديم تفسير مقنع لهذا الامر.

الملاحظة الثامنة : لقد بلغت الفوائد الربوية للقروض الداخلية والخارجية المستحقة لهذا العام هي (١٦٥ مليون و ٢٣٠ الف) وهذا يشكل كاهل الدولة والمواطنين ، علاوة على ان الربا محرم في دين الله ، وقد اعلن الله الحرب على الذين يتعاطونه فقال تعالى : (فاذنوا بحرب من الله ورسوله) .

المطلوب من الحكومة ان تتجه اتجاها صادقا وجادا للتخلص من الربا تدريجيا انسجاما مع التزامها بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية.

الملاحظة التاسعة : دعم المواد التموينية : ان مشروع الموازنة يدعم المواد التموينية بمبلغ (٦٠ مليون) دينارا في السنة . وهذا المبلغ يستفيد من معظمه الاغنياء والاثرياء واصحاب المصانع الذين يستهلكون هذه المواد بشكل كبير . وهذه الفئة من الناس لا تحتاج الى هذا الدعم الذي يرفع الدولة .

ان هذا الدعم الذي يذهب في جله لمن لا يستحقه يحرم الموازنة من مبالغ ضخمة يمكن ان تنفق في تحقيق خدمات هائلة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . وما يؤسف له ان بعض المواد التموينية المدعومة يتم تهريبها الى الخارج ، للاستفادة من فروق السعر في الاردن والدول المجاورة ، مما يؤدي الى الخفاق بالموطن ، وذلك بمضاعفة الكلفة الحقيقية التي تتكبدها الدولة ، ويعود ضررها الى المواطنين في نهاية المطاف .

والعلاج لهذه المشكلة يمكن بحصر الدعم في ذوي الدخل المحدود من موظفين وغيرهم ، وذلك بالقاء الدعم ، وبيع هذه المواد بأسعارها الحقيقية للثرياء واصحاب المصانع .

وتخصيص جزء من الدعم كزيادة متنامية في علاوة غلاء المعيشة لموظفي الدولة بحيث تزداد هذه الزيادة سنويا بنسبة تتلام مع غلاء المعيشة اما ذوي الدخل المحدود من غير الموظفين كالمزارعين والعمال والاجراء وصغار الباعة والفقراء وغيرهم فيمكن ان تخصص الموازنة جزءا من الدعم لهم ويوزع على مستحقيه بأسلوب منظم وعادل ودقيق .

وباقى الدعم يحول لدعم المنتجات الزراعية بدعم المزارعين من خلال انشاء مصرف خاص على طريقة البنوك والمصارف الاسلامية ، واسلوب المضاربة فيها ، او اي اسلوب اخر لا يدخل فيه الربا ولا يشغل كاهل المزارع بلوائد ربوية تهلكه في الدنيا والاخرة .

ان هذا العلاج يمثل حلا ايجابيا هائلا ، ويحقق العدالة الاجتماعية ، ويوفر على الخزينة عتاء الدعم والقروض . كما انه يحسن من رواتب المواطنين ومدخولاتهم بالإضافة الى انه يسهم في تخفيض اسعار المواد المستهلكة نتيجة زيادة الانتاج . وقائدته تعم جميع افراد المجتمع .

الملاحظة العاشرة : اغانة النازحين : ان المبلغ الذي خصصه الموازنة لاغانة النازحين لا يتجاوز (٢) مليون دينار وهذا المبلغ لا يسد حاجة هؤلاء الاخوة الذين يعيشون في ظروف قاسية واحوال مضيئة ، توجب على الدولة و افراد الشعب المؤسرين من مسلمين وغير مسلمين ان يدوا لهم يد العون والمساعدة ، وتستدعي هذه الحالة زيادة مخصصات هؤلاء النازحين على حساب ضغط بعض النفقات التي ليست لها ذات الاهمية والحاجة الماسة كحاجة هؤلاء وما يجدر ذكره هنا ان ابناء غزة الذين يعيشون على ارض الاردن ، منذ اثنين وعشرين عاما ومعظم سبل العمل امامهم موصدة ، ويعانون من ضيق العيش والحركة ، وهذا يستدعي ان تهتم الحكومة بهم وان تيسر لهم اسباب العيش الكريم والعمل ما داموا يعيشون على ارضها .

الملاحظة الحادية عشرة : ورد في الموازنة ان المبلغ الذي خصص لوزارة الخارجية (٨٠٦١١) مليون دينار وان مبلغ (١٠٠) الف دينار خصص لتأثيث السفارات و (٦٠) الف لشراء واستبدال سيارات .

اقول : اننا في اوضاع اقتصادية لا تحسد عليها ، لا تنكس عدوا ولا تسر صديقا ، ونحن بحاجة الى ضغط النفقات وبخاصة في مثل هذه الامور التأثيث استبدال السيارات في السفارات . وبخاصة اذا علمنا ان كثيرا من المبالغ تنفق على الاحتفالات والمناسبات يصل الاتفاق الى حد السرف والترف .

واقول ايضا هل من الضرورة ونحن بلد فقير يعيش على المساعدات والقروض ان نكثر من فتح السفارات وان تنفق الملايين عليها تأثيثا وشراء سيارات ورواتب موظفين .

هكذا من المأهول

وهل جري دراسة وتقويم لعمل السفارات في الخارج وما حققته من إنجازات وهل قامت بوظيفتها كما هو مطلوب منها وهل ما تقوم بها يعادل هذا المبلغ الضخم نسبيا هذا امر يحتاج الى دراسة وتقويم ، وان كانت المؤشرات والدلائل تنبئ عن نتائج لا تسر .

معالي الرئيس ... الزملاء الاكابر ...

انني اطالب بالاهتمام بالامور التالية والعمل على تحقيقها :

- ١- ضبط الاتفاق العام باحكام المراقبة والمتابعة والمساءلة والمحاسبة الفورية واتخاذ العقوبات الصارمة بحق كل من تسول له نفسه بالاعتداء على المال العام بالتبذير او السرقة او الاحمال ، قال تعالى (ولكم في القصص حياة يا اولي الابواب) .
- ٢- سياسة الاسعار : ان المواطن في هذا البلد يعاني معاناة شديدة من ارتفاع الاسعار لا سيما وان دخله لم يزد دينارا واحدا وان الملاحظ ان سياسة التسعير تكاد تكون محصورة في المواد التموينية والخطار والفواكه والواقع ان هناك كثيرا من السلع لا تقل في اهميتها بالنسبة للمواطن عن المواد التموينية كالملابس وهناك مواد تحتكر لترفع اسعارها دون رقيب او حسيب .
وانني ارى ان تتوسع سياسة التسعير بحيث تشكل المواد التموينية والملابس ومواد البناء وكل ما من شأنه ان يستغل فيه المواطن ويغبن غبنا فاحشا .
الا انه ينبغي ان يراعى في التسعير فلسفة الاسلام القائمة على ان التسعير حماية للمنتج والمستهلك والبايع والمشتري وليس لطرف دون طرف .
- ٣- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص والعام بدمجه وحمايته وتيسير سبله .
- ٤- اعتماد سياسة التقشف والبعد عن سياسة الترف والسرف ، والبعد عن الكماليات وعدم القيام بمشاريع ترفيفية مكلفة .
- ٥- ضبط النفقات وبخاصة في وزارة الخارجية ما امكن .
- ٦- الغاء ضريبة التليفزيون او على الاقل عدم استيفائها عن لا يقتنون جهاز التليفزيون لان اخذ ضريبة التليفزيون عن لا يقتنيه ظلم وغصب للمال بلا مسوغ قانوني ولا شرعي . والافراد غير ملزمين بذلك ولهم ان يتمتعوا عن ذلك ، وهم امام القضاء براء من اية مسؤولية .
- ٧- الغاء المؤسسة الطبية العلاجية وكل مؤسسة تشكل عبئا على الاقتصاد : ان التوسع في انشاء المؤسسات والتوسع في الاتفاق عليها يعتبر امرا غير طبيعي في بلد كالاردن ، يعاني من ازمة اقتصادية تأخذ بخناقها .
لقد جاء انشاء المؤسسة الطبية العلاجية دون مبرر محلي واقتصادي مقنع ، وحمل البلد مبلغا ضخما زيادة

على مخصصات الصحة . فهل البلد بحاجة الى وزارتين احدهما للصحة والثانية للعلاج .
اننا نطالب الحكومة بدراسة الوضع المؤسسي في الملكية والغاء كل المؤسسات التي تشكل عبئا على الاقتصاد او دمجها في مؤسسات اخرى لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، وتحسين اداء هذه المؤسسات .

- ٨- تخصيص مبلغ في الميزانية لاعادة المصلولين الى اعمالهم وتعويضهم عما لحقهم من الاضرار .
- ٩- تعيين الاكفاء الامناء في اجهزة الدولة وخاصة على الامور المالية لان الذي تشكو منه من ازمة اقتصادية واعتداء على المال العام ، واهمال بالواجب يعود الى قلة امانة الذي يقدم على مثل هذه الجرائم واحيانا يدل على عدم كفاءته فيصرف تصرفا غير مناسب .
وليكن مقياسنا في هذا قول الله تعالى : ان خير من استأجرت القوي الامين] .
فالقوة : هي المؤهل الفني والعلمي التخصصي .
والامانة : هي المؤهل السلوكي .
فلا بد من اجتماعهما في الموظف ، فلا يصلح الامين غير الكفء ولا يصلح الكفء الذي لا امانة له .
- ١٠- تربية الامة على العفة والنظافة : لان هذا يؤدي الى المحافظة على المال العام والمال الخاص فلا رشوة ولا محسوبية ولا اختلاس وفي هذا المجال ينبغي ان يكون المسؤول قدوة لغيره .
- ١١- الاعتماد على الخبراء المحليين واستبعاد الخبراء الاجانب في شتى المجالات ، لانهم يكلنون الخزينة اموالا طائلة ، وعمليات صعبة وبعضهم لا يتورع عن التجسس لصلحة الاعداء وتقديم التقارير عن الابحاث والمشاريع والدراسات التي يقوم بها ويطلع عليها
- ١٢- الغاء المهرجانات الترفيهية وفي مقدمتها مهرجان جرش الذي يكلف الدولة امرا لا ، فيها من الفساد الاخلاقية والمبازال السلوكية ما يتنافى مع صدق توجهنا نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، اضاف الى ذلك اننا امة منكوبة قد احتلت ارضها وديست مقدساتها ونسرى رسولها صلى الله عليه وسلم ، ابتاؤنا يلهبون ويناتنا في سجون الاحتلال كل هذا يستدعي منا ان نكف عن هذه المهازل التي تدل على عدم الاحساس بالمسؤولية .
- ١٣- دعم الاهل في المحتل من ارضنا : هناك شهداء سقطوا على ارض فلسطين المقدسة . وهناك جرحى ومعتقلون وعاطلون عن العمل بحاجة الى ان قد لهم يد العون ، ان المسجد الأقصى مهدد بالهدم ، مهدد بالحرق ، مهدد بالاعتداء على رواده ، مهدد ببناء الهيكل على انقاضه ، فلا بد ان يكون له حراس يهرسونه صباح مساء و يتناوبون على حراسته اعيانهم لا تغفل عنه لحظة وهي ترقب وترصد حركة اي يهودي لتقف في وجهه وتصدد عما يريد انها فكرة بحاجة الى ان ندعمها كما ندعم مجديد طلاء قبة الصخرة وزخرفتها .

هكذا من الله اهل

انهم حراس الاقصى الذين يستحقون كل عون ومدد ومساعدة . لانهم يبذلون دماءهم من اجل اولي القبلتين وثالث ثلاثة مساجد تشد اليها الرحال .

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء الاكرام ...

اننا من خلال اتصالاتنا بالمواطنين في الدائرة الانتخابية الخامسة والاطلاع على ما يعانونه من مشكلات ، رايانا من الواجب علينا ان تتبنى المطالب التالية ونؤكد على ضرورة تحقيقها

١- اغناء اهل اسكان مدينة ابو نصير من جميع الفوائد الربوية التي رتب على بيوتهم حين اسست وتحملوها كجزء من التكاليف ، وهذا امر قد ارهقهم وجعلهم يعيشون حياة قاسية وبخاصة بعد ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار .

٢- ايجاد مركز صحي ببيادر وادي السير .

٣- الاهتمام بالعيادات الصحية الموجودة في القرى المجاورة لبلدة وادي السيد من حيث الاطباء المقيمين والاجهزة الطبية والادوية .

٤- التيسير على اهل منطقة ام عبيدة بتوصيل التيار الكهربائي للمحرومين والمحتاجين وكذلك التجمعات السكانية شرقي حسيان وشمال ناعور .

٥- الاهتمام بالمدارس ، وتجنب الشعب المجمع في مدرسة عراق الامير .

٦- فصل وادي السير وصويلع وشفا بدران واسكان ابو نصير والبنيات عن امانة عمان الكبرى ، فانك لا تكاد ترى مسألة مجمعا عليها بين جميع المواطنين كهذه المسألة ان ضم هذه المناطق الى امانة عمان الكبرى كلنبا اعباء تنوء بحملها ، ولا تستطيع القيام بها . ذلك لان هذه المناطق في غالبية اهلها فلاحون ، اهل ضرع نزرع ويقتنون الماشية ليستعينوا بها في حياتهم والالتزام الى امانة عمان الكبرى قيدهم وعطل مصالحهم .

وهم ايضا متوسطو الحال كان احدهم يقوم ببناء متراضع يتكون من غرفتين متواضعتين ليستر نفسه وابناؤه في هذا البيت وكانت كلفته بسيطة تتناسب مع قدرته المالية . ولما انضم الى امانة عمان الكبرى اصبح مستحيلا عليه ان يبني له بيتا بسهولة وذلك بسبب الشروط والقيود والرسوم الباهظة وكأنه رجل من اهل الشيمسالي في ثرائه وثروته .

ان الاصل في الاجراءات ان تراعي احوال المواطنين في هذه المناطق ، وتيسر سبل العيش لهم لا ان تضيق عليهم ، وتلق الخرج بهم ، وتجعلهم يجأرون الى الله ثم الى مسؤول يرفع هذه الظلمات عنهم .

٧- الاهتمام بالمساجد في ناعور وما حولها من القرى من حيث الخطباء ودور القرآن .

٨- ربط وادي السير بشبكة المجاري وهذا من حقهم لان رسوم المجاري تستوفي منهم ولا يتنفعون بذلك في

مقابل ما يجي منهم ونفس الحال مع سكان حي الكمالية بمدينة صويلع .

٩- هناك اراض تعود اهلها منذ العهد العثماني على الانتفاع بها دون تصريب ، كأراضي شفا بدران وغرب العنسية وغير ذلك ، فالمطلوب البت النهائي في هذه الاراضي وتقليتها ملكا تاما لاهلها .

١٠- انشاء محكمة صلح في ناعور ، علما بأن وزارة العدل قد قررت انشاء المحكمة في سنة ١٩٨٧ وبلدية ناعور على استعداد لتقديم البناء الا انهم لم ينفذوا .

١١- انشاء مركز اعلاف في ناعور- تيسيرا على المواطنين .

١٢- دعم نادي صويلع الرياضي الثقافي ، هذا النادي الذي تأسس منذ اكثر من عشر سنوات وليس له لغاية هذه الساعة مقر مناسب يستقبل الشباب فيه ، ويحاول الالعب الرياضية لقلة موارده المالية وعدم اهتمام وزارة الشباب ومؤسسة رعاية الشباب به الاهتمام الكافي .

١٣- اصلاح طريق عراق الامير وسائر الطرق القروية والزراعية في منطقة وادي السير وقراها . وكذلك تعبيد الطريق المؤدية الى مسجد عمار بن يسر حتى يستطيع سكان هذا الحي بالكمالية ان يصلوا الى المسجد ليصلوا فيه في فصل الشتاء .

معالي الرئيس... الزملاء الكرام...

اننا ولا شك نواجه ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية واخلاقية ، والموازنة كشفت بعض مظاهر هذه الازمات ، الا انني اعتقد اعتقادا جازما ان هناك اسبابا حقيقية وراء هذه الازمات ، ومن هذه الاسباب ما يلي :

١- البعد عن منهج الله وعدم تطبيق شرعه : قال تعالى : (ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) .

٢- شيوع الربا في نظامنا الاقتصادي حتى اصبحنا لا نتحرج من ذكره ومن التعامل به اخذا وعطاء في معاملتنا وقروضنا في الداخل والخارج . وكما هو مثبت في مشروع الموازنة تحت اسم خدمات الدين .

قال تعالى : " الذين ياكلون الربا لا يقيمون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس " .

ان حياة الامة التي تشيع فيها الربا حياة قلق واضطراب كالصرع الذي لا هو الى قرار ولا حياته الى استقرار ، قد نرعت البركة من ماله والامن من نفسه ، قال تعالى : " يحق الله الربا ويربي الصدقات " .

٣- غياب الحياة الشورية من مجتمعاتنا ومن مؤسساتنا لان الامة لا تكون منتجة الا اذا كانت لها شخصيتها المستقلة المصانة ، ولا تتحقق لها شخصيتها الا اذا مارست الشورى في واقع حياتها ، وكانت تتخذ قراراتها المصيرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية بنفسها .

نعم ان الامة لا تحقق ذاتها الا من خلال ممارستها العملية لقوله تعالى : وامرهم شورى بينهم .

هكذا من الله

٤- غياب الحريات العامة من سياسية ودينية وتعليمية وحرية الصحافة والرأي ، وحرية التنقل وغير ذلك من الحريات.

ان الفرد في مجتمعاتنا لا ينتج الانتاج المطلوب ، لانه مقهور ، مشلول الارادة والتفكير. والانتاج ايها السادة يتطلب عقلية حرة مفكرة ونفسية مستقرة مطمئنة ، ويتطلب جهدا وطاقة . فاذا كان الفرد مقهورا قد صودرت حريته ، وحرمت من الامن النفسي فانه لا يكون قادرا على الابتداع ولا على التفكير السليم. قد انشغل بنفسه بدل ان ينشغل بعموم مجتمعه .

٥- غياب العدل من حياة الناس : فنرى اعتداء من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ، وتروى السلطة القضائية تتخوف من السلطة التنفيذية ، فلا تصدر قرارها المستقل في كثير من القضايا خشية من بطش السلطة التنفيذية ، اصف الى ذلك غياب النزاهة التامة وتوخي العدل المطلق وعدم صلاحيات بعض من يقوم على القضاء .

وهذا وغيره يؤدي الى الظلم ، واذا فشا هذا عند الناس سئمو الحياة وأحبطوا ايام احباط ، وهددت الحياة كلها بالزوال والاضمحلال ، فان دولة الظلم ساعة ودولة العدل الى قيام الساعة.

٦- خراب الذمم عند بعض المنتفعين والمسؤولين : فانتشرت الرشوة والمحسوبية والاعتداء على المال العام دون حسيب او رقيب ، مما جعل بعض الناس العاديين يستمرى في هذه الامور في جميع معاملاته ، وتنتقل العدوى اليه.

وهذا يذكرنا بقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه لعمر بن الخطاب حينما جاءه بساط كسرى وهو مرصع بالجواهر والالي . ولم يخذش منه شيئا فقال : عمر رضي الله عنه متعجبا ان قوما قد ادوا هذا لامناء ، فقال له علي بن ابي طالب رضي الله عنه : يا امير المؤمنين عففت فعففت رعيته ولو رعت لرتعت .

هذه بعض الاسباب التي تعاني منها وهي تقف وراء جميع ازماتنا فما الحل لهذه الازمات ؟ ان الحل في نظري هو الاسلام ، فهو قادر على حل جميع مشاكلنا الاقتصادية والسياسية والفرعية والاخلاقية . الاسلام الذي يوجب التغيير الشامل الكامل في جميع النواحي السالفة الذكر ، قال تعالى : ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

وخير دليل على هذا ما صنعه هذا الاسلام في القبائل العربية المتناحرة المتدابرة في الجاهلية ، التي كانت في ذيل القافلة البشرية ، متخلفة في جميع نواحي الحياة فاذا هي بالاسلام يقود البشرية الى العدل والنور ، قال تعالى : او من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها .

وظلت هذه الامة خير امة اخرجت للناس حتى تركت كتاب الله وراءها ظهريا فتداعت عليها الامم كما تداعي الاكلة الى قصعتها وعادت الى ذيل القافلة من جديد تطلب حلو لمشاكلها الاقتصادية والسياسية من اعدائها ، فما زادا ذلك الا ذل لان من اعترى بغير الله ذل .

واخيرا انني اقول هذا قلبي مغمم بالامل في النصر والتصكين لهذا العربي ولهذه الامة الماجدة ، فان بشائر النصر تلوح في الافق ، وان بزوغ الفجر قد اقترب فهنيئا لمن انضوى تحت راية سيد الخلق صلى الله عليه وسلم واتبع هدي ربه ، فانه لا يعرف الشقاء الى قلبه ونفسه سبيلا قال تعالى : فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد عطا الشهبان .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد ومن والاه .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... اما بعد ،

فكما يعلم الاخوة النواب انني احد اعضاء اللجنة المالية التي ناقشت مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م والتي قام زميلي سعادة النائب الدكتور عبدالله العكايلة مقررها بتلاوة تقريرها على مجلسكم الكريم . وحيث انني لست بصدد مناقشة هذا المشروع او التعليق عليه . الا انني ارى ان هناك بعض المطالب لمواطني الدائرة الانتخابية الخامسة التي تشرفت بتمثيلها في مجلسكم الموقر هذا داعيا الله عز وجل ان يكن هذه الحكومة بتوجيه من قائد المسيرة جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم التوفيق للعمل بما فيه الخير لهذا البلد ويمكنها من السير الى كل ما نصبوا اليه من تقدم وازدهار ليبقى هذا البلد كما عهدناه قلعة صمود في وجه التحديات التي تواجهه .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

مع تقديري وتأييدي الى كل ما اوردته زميلي سعادة النائب الدكتور محمد ابر فارس من مطالب للدائرة الانتخابية الخامسة الا انني ارجو ان اضيف على ما ذكره بعض المطالب التي رأيتها ضرورية وملزمة لخدمة المواطنين في هذه الدائرة .

اولا : ان تعمل الحكومة على فتح مركز لتوزيع الاعلال لقضاء ناعور نظرا لما يلاقيه مريض المواشي من

هكذا من الشاهل

صعوبات وكلفة نقل لبعث المسافات للحصول على الاعلاف .

ثانيا : فتح محكمة صلح لقضاء ناعور خاصة ان المبنى قد تم تجهيزه من قبل بلدية ناعور وذلك تخفيفا للاعباء التي يواجهها المواطنون في الامور المتعلقة بها ، علما بأن هذا الموضوع تم ادراجه ضمن خطة وزارة العدل لعام ١٩٨٧ .

ثالثا : فتح مكتب للارشاد الزراعي في قضاء ناعور لتقديم النصائح والارشادات للمزارعين .

رابعا : فتح مكتب للمياه حيث ان المنطقة بامس الحاجة لهذا المكتب ليقوم بحل المشاكل المتعلقة بالمياه وخاصة ما يتعلق بفواتير المياه علما بان بلدية ناعور على استعداد لتقديم البناء اللازم مع التجهيزات .

خامسا : تفتقر منطقة قضاء ناعور ووادي السير الى مساجد والى ائمة لبعض المساجد الحالية وكذلك العمل على فتح دور للقرآن في المنطقة .

سادسا : هناك قطع اراضي حرجية مجاورة للمجالس البلدية والقرية منها ما هو مشجر بالاشجار الحرجية ومنها ما هو غير مشجر ومخصص للحراج واقضى على الحكومة ان توزع الى وزارتي التربية والتعليم والزراعة بالتعاون مع المجالس البلدية لاستغلال هذه الاراضي بزراعتها بالاشجار المثمرة يعود مردودها على المجالس والمدارس وحيدا لو تم تكليف الطلاب ضمن برنامج وخطة بحيث يقوم الطلاب بالعناية بهذه الاشجار باشراف متخصصين زراعيين .

سابعا : قامت الدولة بشكورة بانشاء مركز صحي شامل في ناعور الا ان هذا المركز ما زال بحاجة الى تجهيزه بالمختبرات والاشعة والاسرة للعمليات الصغرى وحالات الولادة علما بأن المبنى المخصص يتسع لمثل هذه الامور كما ان هذا المركز يعاني الكثير من عدم توفر الادوية اللازمة .

ثامنا : تطوير المراكز الصحية الاولى في منطقة القضاء (العبادات) لكل من الروضة والسامك والعديسية والبنيات والعال وزبود وسيل حسيان وتطويرها الى مراكز صحية كاملة نظرا لكثرة تعداد السكان كذلك ايجاد مركز صحي لبلدية مرج الحمام .

تاسعا : ان المركز الامني لقضاء ناعور بامس الحاجة الى توفير البناء المناسب والملائم علما بأنه قد تم تسجيل قطعة ارض باسم الامن العام لهذه الغاية وانا في هذه الحالة اخالف اللجنة المالية بتخفيض مخصصات الامن العام .

عاشر : زيادة المخطوط الهاتفية في قضاء ناعور بالإضافة الى تحويل الهواتف العادية الى آلية وخاصة بلدية الروضة ومجلس قروي كل من المنصورة والعال وأم القطين وتركي وذنوب والعديسية وسيل حسيان .

حادي عشر : ايجاد مركز لشؤون وخدمة اجتماعية في قضاء ناعور وقضاء وادي السير لدراسة حالات جيوب الفقر الموجودة في المنطقة .

ثاني عشر : اعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية جغرافيا بحيث تكون هناك دائرة انتخابية مستقلة لريف قضاء وادي السير ودائرة مستقلة اخرى لريف قضاء ناعور .

ثالث عشر : ان تصبح مدرستي قرية البنيات الاعدادية للذكور والاثاث ثانوية نظرا لما يعانيه الطلاب من ظروف مادية قاسية لانقاص دراستهم في الاماكن البعيدة وان تولي وزارة التربية والتعليم اهتماما اكثر بأبناء هذه المنطقة الذين يعانون ويقاسون مرارة التعليم لقلة المدارس كذلك رفع مستوى مدارس تركي والعديسية من اعدادية الى ثانوية وانشاء مدرسة بنات ثانوية في بلدية حسيان .

رابع عشر : تعبيد بعض الطرق الزراعية في قضاء ناعور وقضاء وادي السير ليتمكن المزارعون من الوصول الى مزارعهم وتسويق منتجاتهم صيفا وشتاء مثل طريق الروضة حسيان وناحور وادي ابو سليط والعديسية وطريق تركي زيود وطريق أم عبيدة المائية عراق الامير ، طريق الشرقاء العديسية وطريق الرجاجة البحات .

خامس عشر : اقضى على الحكومة الرشيدة بأن تقام بعض المصانع الجديدة في هذه المنطقة لتشغيل الايدي العاملة .

سادس عشر : تبطين القنوات المائية الترابية في القضاء حتى لا تذهب المياه هدرا ونحن بامس الحاجة اليها .

سابع عشر : ان احياء السمينان شرقي سيل حسيان وضمن منطقة بلدية الروضة تشكل في مجموعها ما يقارب الثلاثين منزلا بحاجة الى الكهرباء والمواطنون ينتظرون بأن يسدي الله هذه النعمة عليهم كما اسداها على مزارع الدجاج .

ثامن عشر : اما بالنسبة لوزارتي الشباب والسياحة والاثار فانني اقضى على تلك الوزارات كل ضمن اختصاصها النظر بعين الرحمة والاهتمام بشباب القضاء والمناطق الاثرية والسياحية بها .

التاسع عشر : هنالك اعداد كبيرة من الخريجين والخريجات من المعاهد والجامعات من ابنا قضاء ناعور وقضاء وادي السير عاطلون عن العمل ينتظرون رحمة الله .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

في عام ١٩٧٩ حدث انفجار قرب قرية أم البساتين / حي الرحيل وذهب ضحيته ابرياء صفارا وكبارا ومع ايماننا بقضاء الله وقدره وانه لن يصيب الانسان الا ما كتب الله له قامت الحكومة بالامر ببناء مدرسة صناعية مكان الحادث وخصصت الدولة ائذناك مبلغ (٣٠) الف دينار كما قامت المملكة العربية السعودية بالتبرع بمبلغ (١٠٠) الف دينار وقد راجعت حديثا بهذا الامر وزارة الشؤون البلدية والقروية واعلمت بأن هذه المبالغ موجودة امانات منذ ذلك التاريخ لدى وزارة التربية والتعليم ، اما آن الاوان ايها السادة ان ترده هذه الامانات وتقام هذه المدرسة الصناعية في المنطقة لتنشئة وتربية الاجيال وهم بامس الحاجة الى مثل هذه المدارس .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

هذه المطالب التي اوردها على مسامعكم راجيا العمل بكل تعاون وإخلاص لتحقيقها هي مطالب اساسية

هكذا من الأعمال

فنى المواطنون منذ سنوات طويلة مضت ان تخرج الى حيز التنوير والتفكير من حيز الامل والتعرج لتتجهز جميعا وتنطلق الانطلاقة الصادقة في تحقيقها متعاونين في بناء بلدنا الحبيب عربين الحسنيين اردن العروبة والاسلام والى اعمالنا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس السيد جمال الصرايرة
الاستاذ جمال الصرايرة ، كلمته قصيرة اخر المتكلمين ، وبهذا الزامه .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

انقدم بالشكر للاخوة رئيس واعضاء اللجنة المالية على الجهد المضني الذي بذلوه من اجل تنقيح اوراق موازنة عام ١٩٩٠ ، واشكر معالي وزير المالية على تعاونه الكبير الذي لمسته اثناء مشاركتي ككاتب زائر في معظم الجلسات لاني لست عضوا في اللجنة المالية ، وما ان الموازنة هي الترجمة الرقمية لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتي سيكون مساهمها دون تجاوزات ودون ملحق يرسل الى مجلسنا في نهاية العام او في مثل هذه الايام من العام المقبل من اجل اقراره .

ان ملاحق الموازنة والتي كانت تأتي لمجلس النواب في السنوات السابقة بعد الاتفاق هي مخالفة دستورية يجب عدم تكرارها في هذا المجلس ، علاوة على انها مؤثر خطير يدل على عدم التخطيط السليم .
ولا يفتوني ان اشير من خلال متابعتي لارقام الموازنة من انها موضوعية لم تخدع المواطن ولا مجلس النواب ، فهي تعترف بالازمة الاقتصادية التي نعيشها وتحاول ان تسير بما يتلاءم وهذا الوضع ولو لعام واحد ، مع البدء بتنفيذ سياسة ضبط النفقات والنظر في كل بند يصرف في هذه الموازنة ، وتحسين سبل الإيرادات قدر الامكان .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

نحن الان فريق عمل واحد نعترف ونقر بأننا نعاني من مشكلة اقتصادية ونقبل بخطة خمسية او عشرة تشللية محاولة للحفاظ على ما نحن عليه سواء عن طريق مشورة صندوق النقد الدولي او عن طريق اجراء ذاتي شريطة وقف الاقتراض الخارجي والداخلي الا لمشاريع انتاجية بعد دراسة علمية واقعية لاثبات جدوى المشروع المقترض من اجله سلفا ، وموافقة مجلسنا عليها .

ولنعترف سنوية ان الشيء الوحيد الذي يمكن عمله الان هو جدولته الدين وليس تسديدها لانا لا نستطيع ان نسددها هذا العام لعدم وجود صافي في الموازنة ، لان اقتصادنا اقتصاد غير فائض ، ويوجد في موازنتنا عجز مالي كبير (مائة وستة وثمانون مليون دينار) ، ولتكن مسؤوليتنا جميعا العمل على ايجاد حلا

لاتخاذ بلدنا ومستقبل اجيالنا لانه لا بأس مع ارادة الرجال ، وعلينا ان نبدأ الدراسة الجدية والتحليل العلمي للقرن بالارقام الدقيقة ليتحول مجلسنا الى مصنع قرارات ووضع خطط يمكن تنفيذها واقعا ، خاصة ان الحكومة ابدت استعدادها وحسن نيتها للتعاون مع مجلسنا ، لتدفع عجلة التقدم في مجتمعنا الى الامام ، وتحسن اوضاعنا الاقتصادية .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء النواب المحترمين ...

اراد ان ابدي الملاحظات التالية حول الموازنة واوضاعنا بشكل عام :

- ١- ان مشروع قانون الموازنة العامة المقدم لمجلسنا لا يمثل حقيقة الوضع المالي للدولة بشكل كامل ما دامت موازنة المؤسسات العامة مثل الملكية الاردنية ، ومؤسسة المواصلات ، وسلطة وادي الاردن ، وسلطة الكهرباء والجامعات تستثنى من مشروع الموازنة العامة المقدمة لمجلسنا ، لذا اطلب من الحكومة تقديم موازنات هذه المؤسسات هذا العام ولو بشكل فردي على الا يقبل المجلس النظر في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ ما لم تكن موازنة هذه المؤسسات مدرجة اصلا ضمن مشروع الموازنة العامة ، لانه رغم استقلالية هذه المؤسسات المالية والادارية بموجب قوانينها الخاصة ، الا انها تتعامل بالمال العام كأى وزارة من الوزارات ، لذا من حق مجلس النواب دراسة موازنة هذه المؤسسات واقرارها بالشكل القانوني السليم .
- ٢- ان المديرية الناجمة عن تهمة صندوق الدعم العسكري التي نعمل الان على تسديدها ، والتي كانت خارج اطار الموازنة العامة تهمية يجب الا تتكرر ولا داعي للسرية فيما يتم اتفاله على قواتنا المسلحة بين الحكومة ومجلس النواب ، مع الاعتراف بالعوامل السياسية الخارجية التي جعلت الحكومة تلجأ الى مثل هذا الاسلوب سابقا .

- ٣- ورد في الموازنة العامة ان دائرة ضريبة الدخل ستتمكن هذا العام من جباية (مائة مليون) دينار مقابل (ستين مليون) دينار عام ١٩٨٩ وانني اركز على الا تقوم دائرة ضريبة الدخل بالقال كامل المواطنين بضرائب جديدة او تخفيض الاعفاءات الممنوحة لهم او الضغط على طبقة معينة وهي ادمغة اردنية للهجرة خارج البلاد من اجل جباية هذا المبلغ وان تلتمز بجميع الفرق بين المبلغين من الشركات والبنوك كما وعدت .

- ٤- توسيع القاعدة الجمركية لتشمل ايضا المؤسسات والدوائر الحكومية لتظهر الوضع المالي الحقيقي سواء بتلك المؤسسات والدوائر او للموازنة بشكل عام . والغاء كل الاستثناءات فيما يتعلق بالجمارك .

- ٥- تعزيز صلاحية واستقلالية البنك المركزي وعدم اذعائه لوزارة المالية او لجنة الامن الاقتصادي باصدار اوراق نقدية لتغطية الاحتياجات الداخلية تحت بند ما يسمى بالسلفات الاستثنائية مما يؤدي الى تضخم الدين الداخلي وعدم التقليد بقانون الدين العام ، ويجب ان تخضع مسألة الدين الداخلي لمناقشة مجلس النواب كما له من آثار نقدية واجتماعية بالغة الاهمية .

- ٦- اعادة النظر في سياسة تصاريح العمل والتي اوتت بالعمالة الوافدة ان تصبح في كثير من المواقع هي

هكذا من الأهل

صاحبه العمل وقد استشرى خطرها بحيث وصل الى بعض المصانع والمزارع الصغيرة وهذا نهج خطير يجب الاسراع في معالجته والتحكم في سياسة الترخيص .

٧- على الحكومة البدء ببيع حصصها في المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص كخطوة أولى واستثمار العوائد المالية من بيعها في مشاريع انتاجية جديدة وأن تضع الحكومة خططا مستقبلية لبيع باقي المؤسسات العامة للقطاع الخاص أن ثبت جدوى هذه الخطوات .

٨- على الحكومة ومن أجل توفير مناخ استثماري للأموال الأردنية والعربية أن تلغي لجنة الامن الاقتصادي وذلك لحماية المستثمرين لأن هذه اللجنة ربما جردت بعض المستثمرين بحق لكن من يمنعها أن تجرد مستثمرين آخرين بدون حق لانها تعتقد انها على حق ؟

٩- ضرورة الاستقلالية الفعلية لمؤسسة الضمان الاجتماعي واستقلال اموالها والا تقدر ذراعا للحكومة تصرف من اموالها باقتراح أو ايعاء أو توجيه من الحكومة في مجال معين أو في مشاريع خاسرة والمجلس مطالب أن يحقق هذه الاستقلالية من أجل مستقبل أولئك الذين تشملهم مظلة الضمان الاجتماعي .

١٠- تفعيل دور ديوان المحاسبة بعد تطويره واعطائه الصلاحيات الكاملة لضمان سير جميع المؤسسات والدوائر سيرا سليما وصحيحا .

١١- اعطاء مشكلة المياه اهمية كبيرة والعمل على صيانة شبكات المياه لتقليل الفاقد في المياه خاصة وأن حرب المياه بدأت تلوح في الافق .

١٢- السرعة التصوي في البحث عن الاسباب التي ادت الى ارتفاع الاسعار التي اشارت اليها اللجنة المالية في ردها حتى لا تطول فوضى الاسعار والاسراع في وضع الحلول المناسبة لها ومقاومة الاحتكار والاستغلال من قبل التجار والوكلاء .

١٣- ورد في رد اللجنة المالية أن الاتفاق على تكلفة الدراسات والابحاث في السنوات الثلاثة الاخيرة كانت (٢٥) مليون دينار اسند معظمها للجانين وأن هذه التكلفة الآن (٨٥) مليون دينار ما اود أن اركز عليه أن تكون هذه الدراسات والابحاث منوطة بالاردنيين الا اذا تعلق وجردهم .

١٤- ان ما اشارت اليه اللجنة المالية من ضرورة حصر النفقة بين دخل التقاعد من الاقتطاعات ونفقات رواتب التقاعد يجب ألا يكون على حساب زيادة نسبة الاقتطاع من رواتب الموظفين لغايات التقاعد ولا على حساب الرواتب التي تدفع للمتقاعدين .

مستحسننا فكرة عدم الاحالات المبكرة على التقاعد ، وطالب الحكومة لفصل العائدات التقاعدية في صندوق خاص من الآن ، واستثمار امواله ليتم الدفع منه للمتقاعدين بعد انشائه .

١٥- ان اصلاح الاقتصاد مرهون بالاصلاح الاداري لذا على الحكومة ان تبدأ سياسة التطهير الاداري والتركيز على دولة المؤسسات بدلا من دولة الاشخاص هذا التطهير الذي يجب ان يشمل كل المؤسسات وعلى كافة المستويات .

واطلب ان تعطي الجهة المخولة [الامان من المثل أمام القضاء] لاي مواطن يدلي بمعلومات أو يقدم وثائق تؤدي الى الكشف عن العابثين باموال الشعب والمستثمرين بالانظمة والقوانين .

١٦- العمل على وضع اسس علمية ثابتة ودقيقة يقوم ديوان الخدمة المدنية من خلالها باجراء التوظيف ، والبعد عن المزاجية في التوظيف والغاء جميع الاستثناءات ومقاومة المحسوبية والشللية .

١٧- انني اسجل تحفظي على المخصصات للبنود التالية الواردة في مشروع الموازنة :

ا- مشروع مدرسة المستجدين في المفرق .

ب- مشروع طريق الحرسانة الأزرق - الجفر .

ج- مساهمة الخزينة بمبلغ (ستة) ملايين دينار لشركة الاسمنت كجزء من التزام الحكومة لقاء دمج شركات الاسمنت .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

لقد ادرتنا خطورة المشكلة الاقتصادية وما اكبتها من ازدياد الفقر وزيادة حجم البطالة الناتج عن الخلل في التوزيع ، وعدم تحديد الاولويات في الاتفاق ، وعدم تحقيق العدالة في التوزيع بين مختلف محافظات المملكة ، وعدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ، لذلك فأنني اطلب من المجلس الكريم التأكيد على الحكومة ان تقدم نسخة موازنة من مشروع قانون الموازنة للسنة القادمة مبوية حسب المحافظات واقاليم التنمية .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ...

وفيما يتعلق بمحاسبة الكرك التي شرعني اهلها بتمثيلهم فأنني اطلب ما يلي :

١- ان تقوم الحكومة بحل سريع لوضع مستشفى الكرك الحكومي ومستشفى الأمير علي بدمجها وزيادة (خمس) سريرا ، وأن تتابع الحكومة الأردنية تبرع الحكومة الإيطالية لبناء مستشفى الكرك الجديد والذي اعاقته جهات حكومية عديدة في السنوات الماضية لعدم التخطيط السليم ، كما اطلب تحديث المراكز الطبية في لوائي المحافظة وتزويدها بالمعدات والكوادر المدربة وتوفير كافة انواع الادوية .

كما اطلب تزويد مستشفى غور الصافي بالكادر اللازم حيث كان يعمل فيه (١٤) طبيبا حين كان يتبع وزارة الصحة لكن عدد الاطباء فيه اصبح (اربعة) اطباء بعد ان اصبح تابعاً للمؤسسة الطبية العلاجية .

٢- توفير الاموال الكافية للتهرض بالجناح المدني في جامعة مؤتة والذي لم يكتمل بعد وتوفير مبلغ (خمس) ملايين دينار هذا العام ليستمر الما قول في العمل ، ورفع نسبة مخصصاتها من الرسوم الجمركية والاضافية ، واعطاء ابناء الجنوب (٥٠ ٪) من المقاعد الدراسية في هذه الجامعة ، علما ان هذه الجامعة لم تحظ بما حظيت به جامعاتنا الاخرى من الدعم والرعاية لانها بدأت عامها العاشر وما زال طلابها يدرسون

هكذا من أجل

مع طلاب كلية مجتمع الكرك ومثال على الاجماع بحق جامعة مؤتة توزيع حصص الجامعات من الرسوم الجمركية والاضافية التي تقدر هذا العام بحوالي (١٨) مليون دينار فنسب التوزيع كما ذكرها معالي وزير المالية المحترم للجنة المالية هي كالتالي :

حصة الجامعة الاردنية (٣٥٪) ، حصة جامعة اليرموك (٢٥٪) ، حصة جامعة العلوم والتكنولوجيا (٢٨٪) ، وحصة مؤتة فهي (١٢٪) فقط . انتهى اطلب من دولة رئيس الوزراء الاقبح - رئيس مجلس التعليم العالي ومن اعضاء مجلس التعليم العالي الكرام من خلال معالي رئيسنا كما ينص النظام الداخلي انصاف جامعة مؤتة واعادة تقسيم النسب بين الجامعات الاردنية والبالغة (٦) مليون دينار لما لهذا التخليص من اثر سيء على مسيرة الجامعات .

٣- تخصيص مبالغ كافية من موازنة هذا العام لشق وتعبيد الطرق الزراعية والقروية وانشاء المدارس وهنا لا بد لي من ان اشكر معالي وزير المالية ووزير التربية لاتخاذ عطاء مدارس سول الاعنادية من الالفاء واطلب زيادة مخصصات عطاها هذا العام .

٤- العناية بالشباب واؤكد على مطالبة الحكومة المباشرة بالعمل على انشاء مدينة رياضية في محافظة الكرك ؛ ضمن الخطة الخمسية القادمة اسوة بمدينة الحسين للشباب في عمان ومدينة الحسن الرياضية في اردب .

٥- زيادة المبالغ المخصصة لترميم قلعة الكرك ، هذا المعلم التاريخي الذي تهدده عوامل الطبيعة بالزوال ، وتشجيع القطاع الخاص لبناء فندق سياحي قرب هذه القلعة .

٦- ان توفر الحكومة الميكانيكية والسبل لتشجيع الغيرة الزراعية والحيوانية في المحافظة مثل العمل على حفر الابار الارتوازية في الاراضي الشرقية بعد توزيعها التي ستسهم في تحويل هذه الاراضي الى مناطق زراعية خصبة وتوزيع اراضي المريج على المواطنين المجاورين الذين يدفعون بدل ايجار هذه الاراضي منذ سنين عديدة .

٧- زيادة تفاضل المشاريع القائمة في الجنوب مع المجتمع المحلي ، هذه المشاريع التي ترقد الملكية يبلغ يتجاوز (٦٠٠) مليون دولار بالعملة الصعبة فلماذا لا تعمل على اقامة مشاريع او مصانع صغيرة موازية لها تطعم المجتمع المحلي كمشاريع تربية الاسماك ومصانع التسيج ، ومصانع زراعية صناعية صغيرة ومدارس للتدريب الصناعي لغلبية حاجة هذه الصناعات من العمالة المحلية ، وان تساهم هذه الشركات بدعم جامعة مؤتة ماديا كي تلحق بركب اخوانها من الجامعات الاردنية .

واخيرا فانني اتوجه بالشكر العميق لكل من اسهم في النجاح فخرتنا الديمقراطية وفي مقدمتهم صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

ولكل من اسهم ويسهم في انهاءنا من عقربتنا الاقتصادية واخص بالشكر حكومات المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية وقطر وعمان وامارة دبي .

كما اوجه تحية اعزاز واكبار لابطالنا غربي النهر ، الذين صنعوا المجد والذين عملوا ما عجزت الجيوش الجرارة عن عمله ، والذين يستحقون منا جميعا كل دعم مادي ومعنوي .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

ارجو ان اعلم الاخوة الكرام ، ان اللجنة المالية ستجتمع يوم الثلاثاء الساعة (العاشرة صباحا) .

ايضا هنالك دعوة كريمة لزيارة القوات المسلحة ، كلية الاركان الواقعة في حسان يوم الاحد القادم مثل هذا اليوم الساعة (التاسعة) التجمع هنا ، ثم تأتي السيارات من قبلهم لتأخذنا الى الموقع ، واحتمال كبير ان جلالة القائد الاعلى يشرف هذا الاجتماع .

وشكرا .

نرفع الجلسة لمدة (نصف) ساعة للراحة ، الساعة (التاسعة) صباحا يوم الاحد ، يتجهوا نستمر ؟
الاستاذ جمال الخريشا ، احب ما علينا نستمر .

السيد جمال الخريشا بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الاخوة والزملاء الكرام ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في البداية ارجو ان اؤكد بان وحدتنا الوطنية اساس امننا الوطني وامتنا الوطني ركيزة امننا القومي ، وعلينا جميعا ان نعي الاخطار والتحديات المحيطة بنا ، وان نعمل معا حكومة وتوابا ومواطنين لنبقى الاردن قلعة الصمود ، ورمز الوحدة والاخاء ومنطلق الثورة العربية الكبرى في سبيل الوحدة والحرة والحياة الفضلى .
ان المديونية هم وطني ، كما ان البطالة وارتفاع الاسعار قضاها وطنية ، على الحكومة ان تعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها ، فقد اصبحت مجموعها عبء ثقیل على المواطن ، ارجو الله ان يعيننا جميعا للتصدي لها كل من موقعه وحسب طاقته فلم تعد المسألة مسألة حكومة بل هي قضاها وطنية وايجاد الحلول المناسبة لها مسؤولية الجميع مواطنين ومسؤولين في كل مكان وفي كل موقع .

معالي الرئيس ... السادة النواب المحترمين ...

لقد جاء خطاب السيد وزير المالية وبيان الحكومة حول قانون الموازنة العامة للدولة لهذا العام بيانا واضحا وموضوعيا ، ولا بد لي من تقديم الشكر لهذه الحكومة على ذلك البيان الذي اخذ بعين الاعتبار الظروف المالية والاقتصادية التي يجتازها المملكة في الوقت الحاضر كما اتقدم بالشكر والتقدير للزملاء الكرام رئيس واعضاء

هكذا من الشاغل

اللجنة المالية على التقرير الوافي الذي قدم لنا بالأمس حول مشروع قانون الموازنة العامة . فقد جاء تقرير اللجنة متوازنا ومتزنا ، شاملا لابعاد القانون ومتناسبا مع واقع الحال ، كما جاءت توصياته متفقة مع تطلعاتنا جميعا بضرورة تقليص الانفاق العام وصولا الي تقليص العجز في الموازنة الى الحد الاقصى الممكن ومن هنا فاني اتفق مع توصيات اللجنة البرلمانية فيما يخص الغاء بعض المؤسسات ، ودمج بعضها الاخر ، كما اتفق مع اللجنة في توصياتها بضرورة تقريب الموازنة على اساس قطاعي واقليمي ، وعدم اصدار ملحق للموازنة قبل اقراره من هذا المجلس الكريم .

الف تحية لقواتنا الياسلة درع الوطن الذي يجب ان نكون الداعمين لهذه القوات وباستمرار ، وكما انني اتحفظ على تقرير موازنة الامن العام العين الساهرة .
الاخوة والزلاء الكرام ...

اعود مرة اخرى لاثمّن واذكر في منطقة البادية والتي سبق ان طرحت مشكلاتها في بيان الثقة / وسأحضر حديثي على منطقة بدو الوسط وان كانت مشاكل البادية في الملكية متشابهة وهومها واحدة .

١- لاتزال مناطق البادية بحاجة الى الاهتمام والرعاية اللازمين من قبل الحكومة ، ولا زال اهلها بانتظار المشاريع والاستثمارات من القطاعين العام والخاص ، والخدمات وان كانت يحدها الادنى المقبول ، فالواجب يقتضي تطويرها وتقييمها الى وضع افضل ، ولا زالت الوعود المتتالية من قبل الحكومات حول تطوير اقليم البادية ولم يظهر شيء يدل على نية التوجه نحو استحداث هذا الاقليم التنموي الهام .

٢- ومربي الاغنام لا تزال مشاكلهم قائمة وتزداد حدة مع الايام ، فالاعلاف كمية واسعارا مشكلة قائمة تعتمد وباستمرار على الاجتهاد هذا المسؤول او ذاك دون الوصول الى حل جذري لهذا القطاع الهام .

٣- اما المياه فان الابار الموجودة لسقاية الاغنام اما معطلة او انها لا تزال غير مستخدمة بالشكل المطلوب الذي يفرض الذي انشئت من اجله .

٤- والمحميات الرعوية اكملت المأساة حيث اماكن الرعي التقليدية التي سيجت ومنع اصحاب الاغنام والمواشي من دخولها ، وبالرغم من زيارة معالي وزير الزراعة لتلك المنطقة مشكورا الا ان حلا لهذه المشكلة لم يتضح بعد .

٥- اما مشاكل الاراضي وبالرغم من قدمها فلا تزال دون حل علما بأن قسما من هذه الاراضي والتي تسيطر عليها القوات المسلحة كمناطق تدريب أصبحت الآن ضمن مناطق الاكتظاظ السكاني وهناك توجه من القوات المسلحة بالتخلي عنها ، والمطلوب فقط بحثها ما بين الاجهزة المعنية في الحكومة والقيادة العامة للقوات المسلحة ومن هذه المناطق / اراضي القطن ، المشاش ، ومديسيات والجناب وارضى العثمان

٦- اما الطرق الزراعية في البادية فالاتفاق عليها لا يكاد يذكر وعلى سبيل المثال فان قضاء الموقر والذي يشمل اكثر من (٢٠) قرية وبلدة وجمعا سكانيا وفيه ما يزيد على (١٠٠ ، ٣٠٠) دسم لم يفتح فيه كيلو واحد منذ تأسيس الملكية .

٧- سبق وان طالبت وأؤكد اليوم بضرورة ترقيم اقصية الموقر والجيزة الى الوية / مما يستدعي بالضرورة توفير خدمات اخرى مهمة كمديرية للتربية والتعليم ، والزراعة ، والتنمية الاجتماعية حيث لا زالت همان هي مركز المديرية المسؤولة عن هذه المناطق الواسعة . وكذلك ايجاد مديرية ناحية في ام الرصاص .

٨- اما المجالس البلدية والقروية فهي بأمرس الحاجة الى الدعم والرعاية من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، وتنمى على السيد الوزير استحداث بلديات ودعم المجالس القروية وخاصة التي تستحق بحكم القانون ترقيتها الى مجالس ومن هذه القرى قاع الحرش ، وريفا ، الباصج ، ثرة الجب المغاير ، الذهبية الغربية ، والذهبية الشرقية ، الزويق ، حمام الشموط ، اللين ، ام الوليد ، ام الرصاص ، سالية ، جميل منجا ، حلول ، الوليد القصبة ، الفيصلية ، ام رمانة ، والزيميلة ، الخلايات ش - غ ، ام بطمة ، الهاشمية كوم الرب .

٩- اما الاتدية ومراكز الشباب في هذه المناطق فهي في حالة فوضى وبحاجة الى تنظيم ودعم ودمج هذه الاتدية ليصار الى اعادة تشكيلها بشكل الفضل وتقديم الخدمة المطلوبة والغاية المرجوة منها .

١٠- الاتصالات : معدومة في قرى قاع ، وريفا ، الحرش ، الحناصري ، وكوم الرب ، الزيميلة ، حمام الشموط ، وجلول .

١١- الصحة لا وجود لها في قرى وجمعات مثل جميل سالية ، الزيميلة ، ام بطمة ، قاع ، الحرش ، وريفا ثرة الجب ، حمام الشموط ، الدليق ، الحفار ، منشية القضاة ، الهاشمية ، واذا وجب فالجهد محدود .

١٢- التربية والتعليم الحديث كبير ومطول ولا اعتقد ان الامور الحالية في منقصة بني صخر بدو الوسط سليم بقدر ما هو سيء وسأرسل مذكرة مفصلة الى وزير التربية والتعليم .

١٣- ارجو من دولة الرئيس ، ان يعقد اجتماع لمجلس الوزراء ، كل اربع اشهر في احدى المناطق مناطق البادية كما وارجو ان تشكل لجنة من الحكومة لمعالجة قضايا البادية .
وشكراً .

معالي الرئيس ...

ارجو الله لنا جميعا التوفيق والنجاح ، متمنيا للحكومة السداد والرشاد والعمل الصالح لما فيه خير اردننا الغالي وشعبه الوفي بقيادة الحسين المعظم اعزه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس الاستاذ عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى سائر اخوانه النبيين والمرسلين .

معالي الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

لما يمر به بلدنا من تهديدات على الصعيد الخارجي الاقتصادي الداخلي فكنت ازاء ذلك اتوقع ان تأتي موازنتنا لهذا العام على شكل يخرج على ما الفناء في الموازنات التقليدية والتي اورثتنا ما نحن فيه .

وخاصة اننا نعلم ان الموازنة في حقيقتها اكثر من ارقام بل هي البرنامج المالي لتحقيق الاهداف السياسية في البرنامج السياسي الذي يطلع بمسؤولياته في مواجهة تهديدات الامة ازاء عدونا الذي يتضمن هذا المهاجرين الذين لا تفتر رحلتهم الى ارضنا وزداد عدونا اثر ذلك نهما لاحتلال ارض جديدة لكي يستوعب هذه الاعناد المتزايدة .

وما ادهشني حقاً وردود الفعل لمقولة رئيس وزراء الكيان اليهودي المختصم وتوجهاته لتحقيق دولة اسرائيل الكبرى بينما الناظر للامور بلا مزيد اعمان وتفرس يعلم ان اسرائيل جادة على ولا فتور في تحقيق هذه السياسة ومنذ سنوات لان اسرائيل تسعى الى استقطاب ما يزيد على عشرين مليون يهودي في مختلف انحاء العالم وان الهجرة المستمرة تتطلب ارضاً جديدة وان توهمهم ان يكون باتجاه البحر باء سيكون باتجاه ارضنا في هذا البلد والبلاد العربية . فنحن مستهدفين منهم سواء صرحوا بذلك ام لم يصرحوا . وبناء على ذلك كنت اتوقع من موازنتنا ان تكون بمستوى هذا التحدي / او التحدي الاقتصادي الذي وصل بأوضاعنا الى هذا الحد والذي نسال الله المخرج منه بسلام .

وكما اننا نعلم ان الموازنة تجسيد لفلسفة الحكم وتوجهاته وهي النافذة التي تنطلق من خلالها الى مجتمع الغد الذي يتوجب علينا ان نرسم ملامحه وكامل بنيانه طورياً شامكاً يفرق تهديداتنا التي تسير بتزايد مطرد .

ولكن ذلك لن يكون من خلال ما شاهدت من ابواب وأرقام وما استقرات من توجهات . ولا اعتقد ان السير على النهج السابق الذي قرعت ولا زالت اجاراه معلنة بالخطر منذ سنوات سبقت كثيراً الازمة التي تكشف لنا من قريب وان الضغط الذي مارسه الدولة على بعض النفقات وكذلك اللجنة المالية والذي حقق وفراً طفيفاً عن الموازنات السابقة . فان ذلك لا يغير من ملامح الواقع الشئ الكثير . بل نحتاج الى خروج عن التقليد الذي الفناه في موازناتنا بما يكفل مزيداً من المنعة العسكرية والصناعات العسكرية والانتاج الذي يحقق الاكتفاء والمنعة .

وبعد امننا العسكري تبرز لنا اولوية الامن الاجتماعي الذي كان من انتاج التطور في الحياة الاقتصادية ولا يكون ذلك الا من خلال برنامج مدروسة وجادة وهادفة في مجالات التنمية الاجتماعية وكما ارجو ان لا تشغلنا الازمة الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية لان اي خلل بينهما سيؤدي الى ظهور

فجرة سحيقة متزايدة اجتماعياً واقتصادياً بين طبقة الاثرياء والفقراء ومشاكل الفقر ان لم نساخ الى حلها ببرامج وسياسات هادفة ومدروسة من التأهيل الذي يحول هذه الفئات الى الانتاج لتتحول الى العطاء بدلاً من الاخذ مع تفور في سياسة الدعم من الموازنة ليكون في مصلحة الفقراء بدلاً من ان يكون للفقراء وللغنىاء على حد سواء ليدفع بذلك القادرون بدل استهلاكهم وان تخصص معونات لغير القادرين على التأهيل . قبل ان تنفجر علينا طبقة الفقراء بركناً مدمراً يصعب ضبطه والسيطرة عليه . لان البطون الجائعة ليس لها اذان تسمع بها ولا عقول تفكر بها ولا تصفي لمنطق هذا اذا لم يقودها عوزها للانحراف وكما انها قبل انفجارها تكون اداة سهلة في يد فكر مشوش هدام يلوح لها بهارقة الامل .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

اننا بحاجة الى حشد كل طاقاتنا ضمن برامج سياسية وثقافية واعلامية وتنموية لسد هذه الثغرات لان الامن الاجتماعي لا يقل اهمية عن الامن العسكري او الامن الاقتصادي .

كما ويجب ان نفعل دور جميع المؤسسات التربوية والثقافية والاعلامية في توجيه المواطن الى البناء وتهيئة الكوادر الامنية المؤتمنة القادرة على النهوض باعباء المسؤولية التي تواجها وان نجعل منها جميعاً مصلحة هذا الوطن وامنه واستقراره . لا ان تتوجه هذه المؤسسات لاشاعة البهس في عقول الناس عندما نراها تصلق وتزين كل فكر هدام وتبرر كل خطأ يرتكب بحق الوطن والمجتمع وعندما نراها تزين لنا الخيانة على انها امانة والتعكر لهذا البلد وقيادته وشعبه على انها انتما عندما ترى المؤسسات تلك تشيد بمعدالة الظالمين لا تستبعد بعد ذلك ان تقودنا هذه المؤسسات الى ان نقر ونعترف بمعدالة وجود عدونا اليهودي على صدورنا وارضنا لان هذه من تلك كما ويجب علينا لتقييم اقتصادنا ان نعود بدراسة شاملة وتقييم لكامل مؤسساتنا وكما ذكرت اللجنة المالية وأن نعالج الازدواج بالدمج وان نحل كل مؤسسة لم يعد جدوى من وجودها وأن ندرس البطالة المنعفة في كل كرادر الدولة حيث اصبح هناك تضخم في هذه الكوادر على حساب مقدرات هذا البلد وعلى حساب العمل وان تقوم بعزل هذه البطالة عن قطاعات الخدمات وتحولها الى قطاعات الانتاج ونفس النفقات الجارية التي تلقى عليها . كما اقترح على الدولة ان تتولي كافة قطاعات الخدمات في البلد وأن تفرغ القطاع الخاص الى الانتاج الصناعي والزراعي وان تساهم الدولة في توجيه هذا القطاع وتوفير الخبرات والدراسات اللازمة له لا ان توجه صناعاتنا الى الصناعات الكسالية والترفية والتي تصنع في كل بلدان العالم لنشكر بعد ذلك من عدم القدرة على تسويق منتجاتنا . يجب علينا ان نتوجه الى الصناعات الاستراتيجية التي تزيدنا قوة ومنعة لانه لا خير لنا ان بنينا ما لا نستطيع الدفاع عنه .

كما يتوجب على الحكومة ان تكافئ كل مسؤول يحقق وفراً للخزينة من النفقات المخصصة لدائرته دين ان يؤثر على انتاج او عمل مؤسسته .

كما وعلى الحكومة ان تراقب جميع كوادر مؤسساتها وتراقب مظاهر الترف والتسبب في هذه المؤسسات

هكذا من التأهيل

وان تراقب بعض المكافآت التي يقوم بتوزيعها بعض المسؤولين بحجة انها حوافز للاندفاع .

كما واتوجه من خلال معالي رئيس المجلس الى الحكومة الموقرة بالاستفسار عن مصدر وسر الاموال التي دأبت ادارة المؤسسة الطبية العلاجية والخدمات الطبية من قبل على توزيعها في كل رأس سنة ميلادية على بعض عناصر ذلك الجهاز بحيث تتراوح انصبة المستحقين على تقدير المؤرخين ما بين (عشرين الف) و (١٨) الف الى ثمانية الاف لكل شخص باسم (بونص) وان تتم ملاحقة جميع الذين صرفوا هذه المبالغ ان كانت بغير وجه حق . (واحيانا توزع مثل هذه المبالغ خلال السنة اذا دعت الحاجة) .

كما ويلاحظ من قراءة بعض ارقام الموازنة ان هناك فرقا كبيرا بين الضرائب على الدخل والارباح والتي قتل (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار الى مجموع الضرائب الاخرى المثلثة بالضرائب الجمركية والرخص والرسوم والبرق والهريد والهاتف والضرائب الاخرى .. الخ والتي بلغت (٥٩٤٠٠٠٠٠٠) دينار . ان ارتفاع ايرادات الخزينة من الضرائب غير المباشرة يشير الى بطء سير عمليات التنمية والتي ثقل الضريبة غير المباشرة على صغار الكسبه .

كما ويلاحظ ان حركة البناء القومي توسع في المملكة ونحن نعلم ان هذا النمط من هذا البناء يزيد بلدنا جمالا بحيث نعفر أوروبا وتقدمها العمراني مع عمارتنا الا انه يزيدنا غريا اقتصاديا ويجمد اموالنا في مضمار لا نفع من ورائه ويخرج هذه الاموال من عجلة الاستثمار الاقتصادي وتثبط حركة الاقتصاد في البلد لنا يتوجب على الحكومة فرض ضرائب عالية جدا مع منع استغلال اصحاب رؤوس الاموال استثمار اموالهم في هذا الجانب او اي جانب ترفي وان لا يوزن في العمار الا في حدود الضرورة حتى تتخطى الخطر الذي نستفيه ظلاله وان يحدد سعر لجميع المباني المدة للبيع وهو سعر الكلفة الحقيقية مع هامش مقبول للربح وفرض ضرائب عالية على مثل هذه المباني الغير مشغولة بملك او مستأجر . كما ونرجو من الحكومة ووزارة الزراعة من التوجه الى انشاء مشاريع زراعية مضبوطة للمساهمة في ان تصل الى اردن اخضر مع تحقق الاكتفاء من هذا الجانب مع تشجيع الادي العاملة للمساهمة في حل مشكلة البطالة .

كما ونرجو من الدولة التوجه الى دراسته موضوع شركات التأمين وامكانيه ايجاد صندوق تأمين حكومي ليعطي كافة حاجات الدولة من التأمين . وان يسمح للراغبين من المدنيين في الاشتراك به كما ونطالب الدولة في موازنتها القادمة ان تولي قطاعات الانتاج الاهمية الاولوية على قطاعات الخدمات الا ما كان منها يخدم الانتاج . كما وارجو من الحكومة اعلانا عن الاسس التي اعتمدها في توزيعها زيادة وارادات موازنه هذا العام عن العام الماضي كالضرائب الجمركية والاخرى والبرق والهاتف علما ان وارادات الدولة من الجمارك هيئت في عام ١٩٨٩ عنها في عام ١٩٨٨ فمن اين سعاني هذه الزيادات ؟ والتي تفوق بنسبه كبيره ما كانت عليه في الاعوام السابقيه مع العلم ان استيراد كثير من السلع الكماليه والترفيحه سوف يتوقف . اما من حيث مؤسسه صندوق التقاعد المدني والعسكري والضمان الاجتماعي فإنتي من هذا الموقف انه الحكومة الزهيدة الى مراجعة سياسته عقل هذه المؤسسات حيث ان هذه المؤسسات اذا لم تحظى بمراقبه واشرف مباشر

لاستثمار اموالها والتي هي من اقتطاعات العاملين المتقاعدين من هذه المؤسسات فإنتا سنواجه في المستقبل ازمه كبيره عندما يفوق ما تدفعه هذه المؤسسات للمستحقين على ما تأخذ من المستفيدين والذي يضطرنا الى دعم عجز هذه المؤسسات المستمر كما حصل في كثير من دول العالم التي لم تتنبه الى هذه المشكله الا متأخرا . كما ونطالب الحكومه بما يلي وعلى الصعيد العام :

١ . التدخل بحزم لوقف مظاهر الترف الوظيفي من اثاث وسيارات وهواتف الى غير ذلك من مظاهر الترف التي يتوجب علينا ان نوقف من استمرارها .

٢ . تدخل من الحكومه لتحديد اسعار كافة السلع المستورده والمنتجه محليا ضمن اسس معقوله مع تقلييل الوسطاء التجاريين اذا لا يمكن الاستغناء عنهم .

٣ . دعم العاملين في سلك الدوله عسكريين وموظفين ومعلمين ورجال امن بأجرات تضمن لهذا القطاع الاستقرار امام هذا الغلاء الفاحش .

٤ . ان تولي الحكومه كامل عنايتها موضوع البطالة بضبط العمال الوافده اجنبيه او عربيه وان تحمل محلها العمال الاردنيه مع اجراء المفاوضات مع الدول التي تحتاج الى العمال مع الاعياز بفتح مراكز لتصدير العمال الاردنيه .

اما من حيث مطالب المحافظه والتي نتشرف بتمثيلها فقد لاحظت استحقاق محافظه الكرك لا يزيد عن استحقاق بعض القرى من محافظات المملكة وهذا ان دل على شئ فإنتا يدل على سوء في التوزيع الذي يترتب على الحكومه ان تقوم بتصويبه .

اولا - في مجال الزراعة :

فقد حرم هذا القطاع من عنايه الحكومه رغم اتساع مساحه الاراضي الزراعيه في المحافظه والتي بدأت تنحسر رقعته بسبب زياده العمران والهجرافات التربه للطبيعه الجليليه في معظم اراضي المحافظه ولانعدام الجدوى من زراعه هذه الاراضي لانها جميعها تسقي بماء السماء وليس منها المروي لاندثار كثير من النباتات وعدم وجود ابار المياه الجوفيه لضعف امكانيه المواطنين وتقاخص الدوله في هذا الجانب . وكما ان كثير من الاراضي الصالحه للزراعه تم وضع اليد عليها كالمحميه الموجوده في واجهه عشائر الحمايده فلاهي مفتوحه لرعي الاغنام ولا هي مفتوحه للزراعه مما حدى بكثير من مربي الاغنام الى بيع اغنامهم لندره المراعي وغلاء الاعلاف ان تيسرت وكما ان الاف الدواجن معطله لقله الطرق الزراعيه المؤديه لها وخاصه مع تلاشي الاعتماد على المحراث البلدي . والحل يتمثل في :

١ . فتح الطرق الزراعيه من خلال آليات وزارة الاشغال والقوات المسلحه ووزارة الزراعة ليسهل على المواطنين استغلال مزيد من الاراضي الزراعيه .

هكذا من الأشغال

- ٢ . دعم جميع قرى المحافظة بالمساعدات لتشجيعهم في المحافظة على أراضيهم بالتدابير التي تقع المهرج التربة
- ٣ . كما وأطالب الدولة بتوزيع جميع الأراضي الصالحة للزراعة والتي تعود ملكيتها للدولة على المواطنين إما بيعاً وبائمان معقولة أو تأجير تلك الأراضي بشروط وأجور معقولة أيضاً فبهذا نؤكد نريد الحزينة بورد إضافي من السيولة النقدية التي ستساهم في حل الأزمة المالية وكما سنزيد من وقعة الأراضي الزراعية .
- ٤ . ونطالب الحكومة بحفر الابار الارتوازية لتشجيع الزراعة المسقية لتقليل الاعتماد على الزراعات المعتمدة على مياه الأمطار .
- ٥ . السماح لمستوردي وتجار الأغنام والثروة الحيوانية الحية من الاقطار العربية المجاورة ادخال هذه الحيوانات بلا قيود مساهمة منا في حل هذه الأزمة مع تقديم الاعلاف اللازمة لذلك .
- ٦ . كما نطالب الحكومة بايجاد مصارف مالية تقدم القروض للمزارعين على نظام المراجعة لتشجيع الزراعة في بلدنا ليتحقق الاكتفاء بأذن الله .
- ٧ . ونطالب الحكومة إقامة السدود في المناطق الصالحة لذلك مثل وادي الموجب والدجون والحسا ووادي الكرك وغيرها من الوديه الصالحة لأغراض السدود لتشجيع الزراعات المسقية وخاصة ان مياه الأمطار في السنوات الاخيره لم تعد كافية للأغراض الزراعية .
- ٨ . وكذلك نطالب الدولة بإقامة السدود الترابية في مناطق التجمع المائي في كثير من اودية الكرك والتي يمكن استغلالها في الزراعة والثروة الحيوانية .
- ٩ . كما ونطالب الحكومة بالعناية باليتايع والتي أصبحت تنذر يوماً بعد يوم مثل اليتايع في منطقة الحزمان الطيبة والعراق وادي بن حماد والموجب والكرك مع فتح مكاتب ارشاد زراعي للمزارعين .

ثانياً - اما في مجال التعليم :

فإننا نطالب بزيادة تخصصات جامعه مؤهله لأكمال تجهيز الجناح المدني لتصل بهذه الجامعة الى المستوى الذي أنشئت من اجله مع العلم انها الجامعة الوحيدة في الجنوب لتصل الى مستوى شقيقتها في المملكة مع تزويدها بالكادر اللازم وان تكون الاولوية في التعيينات والقبول لابناء المنطقة .

كما وان عديد من القرى بحاجة الى زيادة الغرف الصفية في مدارسها لاستيعاب الطلبة الذين يدرسون في مباني مستأجرة كقرى الطيبة وقرية الحرشه والاغوار وغيرها من قرى المحافظة . مسح بناء وحدات سكنية للمعلمين في القرى النائية كالغوار والطيبه والعراق وكثريا . وغيرها من القرى النائية لتساهم في استقرار المعلمين .

ثالثاً - في مجال الصحة :

فلم أرى أية مخصصات لهذا الجانب في موازنه هذا العام مع افتقار المحافظة الى العناية الصحية بما يتناسب مع حجم المحافظة وعدد سكانها حيث انها تفتقر الى مستشفى يستوعب كافة الاختصاصات التي تتطلبها الحاجات الملحة في المحافظة فالمستشفى الحالي الذي لا تزيد أسرته على الستين سريراً لا يغطي حاجات المحافظة التي يزيد عدد سكانها على ٢٠٠ ألف مواطن مع نقص في أطباء الاختصاص لعدم وجود حوافز تشجع بقائهم في الكرك .

لذلك نطالب الحكومة بالاسراع في ابراز مستشفى المشيرفة الى حيز الوجود مع العلم انه تم تخصيص قطعة أرض لهذا المستشفى وحسب معلوماتنا ان بناء المستشفى يتوقف على تلخيص بعض الجهات والتي ماطلت في انفاذ البنية التحتية للمستشفى علماً ان الحكومة الإيطالية كما علمنا تعهدت بتحويل وبناء هذا المستشفى فنطالب بالاسراع في هذا الانجاز الجيوي الذي يساهم في حل مأساة المرضى في المحافظة .

كما ونطالب الحكومة ببناء مراكز صحية في قرية الطيبة وذات راس والعراق وعروض الحرشه والجديدة ومدرين ومردو وجوزا وسول وقصي والباروت ودمند . وغيرها من قرى الكرك التي تفتقر الى مثل هذه المراكز التي تؤمن للقراء القرى الانتفاع بخدمات هذه المراكز .

كما ونطالب بتطوير المراكز الصحية الموجودة في كل من الكرك والمزار والريه وحي والصافي ولقرع بحيث تستكمل خدمات المختبرات والاشعة والاسنان وان تضاف اليها خدمة الطوارئ لمدة ٢٤ ساعة .

كما ونطالب الحكومة بتطوير مركز صحي لواء المزار والقصر وحي الى مستشفيات لكثرة القرى والسكان المنتفعين من خدمات هذه المراكز .

كما نطالب الحكومة بدعم مستشفى الصافي بالكادر الفني والاجهزة وزيادة عدد الاسره فيه قياساً الى عدد السكان اللذين يزيدون على خمس وعشرين الفا معظمهم من الفقراء كما انهم يبعدون عن مركز المحافظة اكثر من ستين كيلو متر . اضافة الى سوء الاوضاع الصحية نتيجة الترع وقنوات الصرف التي خلقتها سلطه وادي الاردن والتي أصبحت مرتعاً لتفقيس البعوض والذباب اضافة لكثرة استعمال الاسنود الطبيعية والتي هي أيضاً مرتعاً خصياً لتفقيس الحشرات الضارة بالصحة الى جانب الفقر الشديد الذي يعاني منه ابناء المنطقة .

كما أود ان اتي الى ان الفقر له حظ كبير بين سكان المحافظة والعديد منهم لا ينتفع بالخدمات الصحية بسبب العوز نطالب بشمول الفقراء منهم بظلة التأمين الصحي .

اما في مجال البلديات :

هناك عديد من القرى في المحافظة تحتاج لتزايد سكانها واتساع رقعة خدماتها التحول من مجالس قروية الى بلديات وعلى سبيل المثال لا الحصر قرية الثنية وقرى عروض الحرشه ... الخ

كما وأطالب بتخصيص نسبة جزء من ارباح الشركات الموجودة في منطقة المحافظة كالبوتاس والفرسفات

هكذا من المثل

لتوزيع على بلديات المحافظة لتساعد هذه المصانع يرقد عجله الانتاج والخدمات في المحافظة .

رابعاً - اما في مجال الطرق :

فهناك العديد من القرى تفتقر الى طرق آمنة تربط هذه القرى بعضها ببعض كقرية المريغة الثانية والطيبة الصافي وصدارة والخصامات المعدنية الموجودة في الحسا وهذا يمكن ان ينشط حركة السياحة في المنطقة كما وان العديد من طرق المحافظة وخاصة المؤدية للقرى تفتقر للاسفلتية على ارض دون سابق تجهيد مما جعلها تتسم بالمطبات الخطرة والتي اصبحت معلما من معالم طرق الكرك القروية . مع حاجة كثير من هذه الطرق للصيانة وان شبكة طرق الكرك من اكبر شبكات طرق محافظات المملكة ، لكثرة القرى وتباعدها ولذلك تحتاج الى مزيد من المخصصات المالية لاغراض الصيانة وعمل الواقيات على المناطق الخطرة منها .

خامساً - في مجال الاتصالات :

نطالب الحكومة بجعل محافظة الكرك دائرة اتصالات واحدة بدلا من اربع دوائر اتصالات لتوفير النفقات على المواطنين اسوة بباقي محافظات المملكة . كما نطالب الحكومة باستبدال الشبكات السلكية في بعض قرى المحافظة لتتفتح بالهاتف الآلي مع فتح مكاتب بريد في القرى التي لا يوجد بها مثل هذه الخدمات .

سادساً - كما نطالب الحكومة بأن تولي الشباب في محافظة الكرك عناية حرموا منها على مدار السنوات الماضية حيث لا يوجد ملاعب رياضية شبابية في المحافظة ولا يوجد عناية من وزارة الشباب في المراكز الرياضية والاندية وهذا على مستوى المدينة / الكرك والاقوار والقرى الكبيرة وان نقص هذه المرافق جعل المحافظة منتقلة تهجير للكلبات والخبرات في المحافظة وخاصة الراقدة من بعض محافظات المملكة . كما ونطالب الحكومة ببناء وحدات سكنية للموظفين والمعلمين والاطباء في مركز المدينة والقرى النائية لتشجيع استقرار هذه الفئات .

سابعاً - ونطالب بمد شبكات الكهرباء الى باقي القرى والاحياء التي لم تصلها الكهرباء في المحافظة اما من حيث البطالة ، فان نسبة البطالة في المحافظة قد تكون من اعلى نسب البطالة في مناطق المملكة وذلك لتله المشاريع ومناطق الانتاج في المحافظة ، كما ان ابناء محافظة الكرك يعانون بالنسبة الى المصانع الموجودة في المحافظة ، كالبوتاس والفوسفات في اليبض والحسا ، كما تعامل الايدي الراقدة العربية والاجنبية امام مكاتب ودوائر العمل ، فنرجو من الحكومة ان تجعل الاولوية لابناء المحافظة في العمل في المشاريع الموجودة لديها ، والمشاريع التي ستكون بحاجة الى ايدي عاملة في مناطق المملكة وبهذا اختتم كلمتي . واسأل الله سبحانه وتعالى العزيق لنا ولحكومتنا ، ونشكر الحكومة على اعداد الموازنة وكما نشكر اللجنة المالية التي قامت بنقاشه

هذه الموازنة ، ونسأل الله سبحانه وتعالى ان ييسر لنا سبل الدخول الشريف النظيف الذي يقتضينا عن المساعدات العربية والاجنبية وعلى القروض ، بأذنه تعالى ويجزاكم الله خير بحسن استماعكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد ،

معالي الرئيس ... حضرات الاخوة الزملاء ...

- من خلال مطالعتي لخطاب الموازنة لهذا العام واعتباره ان الموازنة اداة رئيسة لتحقيق التنمية وركز الخطاب على اهمية المشاركة الشعبية من خلال النواب في صنع القرارات الاقتصادية وتحديد احتياجات المواطنين حسب اولوياتها مع مراعاة الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد .
- وانني لانسألك هنا عن طبيعة الاجراءات التي تمت على صعيد الواقع لتحقيق هذا

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

كنت اتوقع من خلال حرص الحكومة على التصحيح الاقتصادي ان تضع الحكومة يدها على جوهر المشكلة واساسها والمتشكلة بالانسان .

ذلك ان التنمية وان كانت لا تتم الا من خلال خطة مدروسة فانه لا يتم نجاحها ومتابعه تنفيذها الا بخلق واقع حضاري في صورة ارادة تحرك المواطن نحو تحديد دوره ومهمته الاجتماعية حسب امكانياته بحيث يشترك كل فرد من افراد المجتمع الاردني في تحقيق التنمية باداء ما يكلف به من عمل بعيدا عن اي انحراف او استغلال . لذلك فاني لا ارى ان العامل الاقتصادي ومحاوله تطويره والسعي لتنميته وحده هو السبب الوحيد في التقدم المادي . ذلك ان الناظر الى تصحيح المسار الاقتصادي لدى بعض الدول العظمى كالصين واليابان مثلا لم تعتمد التفسير الاقتصادي وحده بل ركزت على قيم واخلاق وانماط تفكير مرتبط بتصور عقدي لأهمهم وشعورهم وهذا ما ضمن تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي لتلك الدول .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

واننا اذا اردنا النجاح لمسيرتنا التنموية فلا بد من التركيز على الانسان اولا ليكون قائما وقادرا على التكيف مع طبيعة المرحلة التي تواجهها .

ولذلك فاني لا اعتقد ان انساننا الاردني الذي تعود على فط من السلوك الاستهلاكي والقيم الاستهلاكية بقادر على مغايرة هذا النمط وهذه القيم التي اذا توجهنا الى تربيتهم من خلال عقيدته التي يؤمن بها والنتيجة التي نشأ عنه ليجعله بعد ذلك يتنازل عن تحقيق مصلحته لمصلحة المجتمع .

اننا بحاجة الى ايقاظ الضمير لدى انساننا الاردني وبذر بذرة الخير لايجاد صدق الانتماء لهذا البلد وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومن هنا لا بد ان تبادر القيادات السياسية والاجتماعية لهذا البلد لضرب الامثلة الحسنة في ترشيد الاستهلاك والتضحية ببعض ما درجوا عليه من الفط والترف والرفاهية والابتعاد عن هدر الاموال العامة فيما لا يعود على بناء اقتصادنا وتنمية الاموال العامة فيما لا يعود على بناء اقتصادنا وتنمية مواردها لمصلحة انساننا الاردني ثم البدء بوضع برنامج توعية بكافة الوسائل المتاحة من خلال الربط بين العمل والانتاج وبين عقيدته الأمة وقيمها . وكذلك وضع الرجل المناسب فملا في المكان المناسب وتفعيل مبدأ المساءلة كل هذه الاجراءات مستشكلات مرتكزات سليمة لتنفيذ الموازنة .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء...

لقد تبين ان النفقات الرأسمالية هي امتداد لموازنات سابقة لتكميل مشاريع سابقة وان الذي نخشاه في هذا الصدد ان تبقى العقليّة والنفسية هي التي حكمت وتحكم مسار المشاريع السابقة من حيث فط السلوك والتفكير والاداء .

ومن خلال نظرة متراصة الى فصل الرواتب تبين ان الحكومة ليست جادة في حل مشكلته البطالة خاصة وان الزيادة في الرواتب في الموازنة لا تكفي لسد حاجة الزيادات السنوية والعمالات المقررة للمواطنين ومقابل ذلك رأينا افراط الحكومة الشديد في التوجه نحو الوظائف بعقود والتي يفترض ان لا تلجأ اليها الدولة الا لحالات نادرة وقدرات فائقة تحتاجها الحكومة وتحتاجها البلاد .

وعلى هذا الاساس رأينا عدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات تعتمد على رواتب بعقود كوزارة الخارجية مثلاً والرئاسة ووزارة التخطيط والتعليم العالي والطيران .

ولذلك فاني ارى ان يطلب المجلس الكريم الاصلاح على قوائم وأسماء الموظفين بعقود لمعرفة طبيعة الاعمال الموكلة اليهم وانتي لانسأله هنا ألم يكن بالامكان الاستغناء عن بعض هذا العدد من الموظفين بعقود حتى توفر على الخزينة بعض الملايين .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

لقد لاحظت ان بناء وارادات الموازنة اعتمد كثيراً على القطاع العام من المواطنين ولم تقس بصورة مباشرة جيوب من حقنوا اراء فاحشا حينما استغللت هذه الفقة انخفاض سعر الصرف فرفعوا الاسعار وحققوا ارباحا لجيوبهم ولقد جاءت المذكرة الايضاحية ان تكاليف المعيشة ارتفعت الى (٢٧٪) عام ١٩٨٩ عما كانت عليه في

عام ١٩٨٨ مع ثبات الدخول لدى المواطنين ، وجاء فيها ايضا زيادة الضرائب على الشركات والافراد وهذه الضرائب تثقل غالبا القطاع العام من المواطنين والموظفين فماذا كان دور الشريعة المتفرقة من اصحاب المصالح الذين اثروا فاحشا عن طريق زيادة الاسعار .

وانه لمن منطلق المشاركة فاني ارى اعادة النظر في قانون تعديل الضريبة على ذوي الدخل المحدود ليتناسب ذلك مع طاقاتهم ومستوياتهم العائلية والمعيشية وليس اصحاب الفروات بطريقة مباشرة لا تسمح بنقل العبء الضريبي عن كاهلهم الى غيرهم . وانتي ارى ان يطالب المجلس الكريم الحكومة بدراسة لارتفاع الاسعار بعد انخفاض سعر الصرف لان ذلك سيمكثها من تحقيق وارادات تساعد على تسديد العجز وذلك من خلال تقييم السلع قبل انخفاض سعر صرف الدينار وبعده ومن خلال ضبط كميات المواد والبضائع المستوردة خلال هذه المدة ومعرفة ما كان في مستويات التجار من مواد يمكن حصر الارباح الباهظة عن طريق :

- ١ . خص الاستيراد من وزارة الصناعة والتجارة .
- ٢ . وعن طريق وزارة المالية والجمارك .
- ٣ . وزارة العموم .

وانتي ارى ان هذه الاموال التي تحققت للتجار كان مفروضا ان تدخل خزينة الدولة .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

التي ارى ومن منطلق الحرص ان تشارك اجهزة الرقابة المالية والادارية في صياغة اي موازنة لتكون قنوات الاتصال قائمة بين الأمة والحكومة عن طريق ربط اجهزة الرقابة المالية والادارية هذه بمجلس النواب .

وانه لمن خلال استعراض بند النفقات الجارية والذي ورد تحته النفقات المتفرقة ويدخل تحت هذا البند نفقات الضيافة والاستقبال الندوات والصفاءه وانه لما يلفت النظر ان بعضا من الوزارات والمؤسسات قد رصد لها مبالغ طائلة للصيانة وكم كان يودي لو تعمد الحكومة النظر في هذه المبالغ من اجل تخفيضها ترشيحا للاستهلاك وشعورا بالمسؤولية لتقتصر هذه الاموال على الحاجات الملحة والضرورية فقط .

وكم توفر هذه المبالغ على الحكومة من اعباء الدين وحل مشكلة البطالة لو اننا اقتصرنا في اقامة الحفلات والموائد التي تقام بمناسبة وغير مناسبة ان جديده المرحلة التي يمر بها بلدنا لا تحتل مثل هذه المسلكيات اللائمة.

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

انه ومن خلال القراءة لنبوء الموازنة لم نجد ان الاستثمار الزراعي قد حظي بعناية متميزة في ظل المرحلة التي يمر بها البلد .

هكذا من المأهول

اذ لا بد من التوسع في المشاريع الانتاجية الزراعية بعد مرور عقدين من الزمن على استمرار مشاريع البنية التحتية لتجنب اعباء استيراد المواد الزراعية غذاء وحبوباً وحبوباً .
ايها الاخوة ...

بماذا نفكر في ضوء المرحلة التي نعيشها والتي تتطلب تصويب المسار وخاصة في المشاريع الزراعية باذا نفكر تخصيص مبلغ عشرين الف دينار لمحمية الازرق في مقابل خمسة عشر الف دينار لحفر بئر للماء ان هذا الواقع يعكس عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي المنتج سيما وقد تصحرت اراضي بلدنا الصالحة للزراعة والتي كانت في الخمسينات تحقق الاكتفاء الذاتي لمواطن هذا البلد .

معالي الرئيس ... الاخوة المحترمون ...

انني لاري ومن خلال المشاريع الممولة من الابداعات والقروض عدالة التوزيع للاستثمار في مناطق المملكة حتى ولا في مجال المعونات ففي الوقت الذي نرى فيه ان الحكومة تقدم معونة لامانة عمان الكبرى بمبلغ (مليونين) دينار لا نجد مثل هذا المبلغ مخصص لأي بلدية من بلديات المملكة وكذلك المعونة المقدمة للمؤسسة الطبية العلاجية والمقدرة (٢٥) مليون دينار بالاضافة الى مساهمة اخرى بمقدار (٧.٥) مليون دينار من النفقات الرأسمالية .

واننا نتمنى بل نطالب ان يخصص جزء من هذا المال الى بناء المستشفى التخصصي والتعليمي في جامعة العلوم والتكنولوجيا وهذا المستشفى سيخدم أبناء محافظة اردب والفرق والمناسبة لا انسى تذكير الحكومة باوضاع المخيمات في محافظة اردب والتي تعاني من مشاكل في طبيعتها المجاري المكشوفة والتي تشكل خطراً على الصحة العامة ومشكلة الشوارع المعفورة وضيق المساحات المصح فيها للنساء وقلة الكهرباء وانني لآقتنى على الحكومة تصويب هذه الاوضاع المأساوية المؤلمة .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

وانه من خلال الحديث عن المديونية تبين ان هناك ميلاً يقدر (بمليار و ٨٠٠) مليون دولار لم يتم سحبها بعد وهذا المبلغ يمثل الفرق بين المبلغ الممنوح والمتعاقد عليه وبين المبلغ المسحوب فعلاً والمطلوب ان لا يتم سحب هذا المبلغ رحمة بالبلاد والمباد .

هذا ومن اجل تشجيع القطاع الاستثماري يفترض ان يكون القطاع العام هو الرائد في هذا الميدان تشجيعاً للقطاع الخاص وتطميناً له لان هذا القطاع بطبيعته جبان لا يخامر .

وهنا نهدد الاشارة الى ضرورة الاستفادة من اموال مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد دراسة ميزانيتها السابقة عند التأسيس على ان يتم ذلك تحت اشراف ومراقبة المجلس الكريم . ولا بد ان تسعى الحكومة جادة لاجهاد مناخ استثماري عن طريق :

- ١ . تخفيف وتبسيط القيود الادارية الداخلية لدى وزارة الاقتصاد .
- ٢ . تطوير الجهاز الاداري في نفس الوزارة .
- ٣ . عدم تحديد مساحة العمل الاستثماري واطلاقه ضمن حدود معلومة .

معالي الرئيس ... الاخوة المحترمون ...

ان الهدف الاساسي من برنامج التصحيح الاقتصادي هو :

- ١ . النمو ومكافحة التضخم ومعالجة البطالة وايضا معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات . لكن الذي رأيناه في برنامج الحكومة هو فقط تسديد الدين وبرنامجها ولهذا فالتالي ارى انه لا بد من ان تسعى الحكومة جاهدة لكبح جماح التضخم لان عدم ذلك يعني ضرب المسيرة الديمقراطية وتحميل مسؤولية ذلك للسلطات التشريعية والتنفيذية على حد سواء . اما فيما يتعلق بالمركز الجغرافي فقد وصل لسمعي ان هذا المجلس يرأسه رئيس هيئة الاركان وفي عضويته معالي وزير المالية وفي هذا مجاله دستوراً وتصحيحاً للمرض . ارى ان يرتبط المركز الجغرافي اما بمعالي وزير الدفاع بحكومة مستقلة او بوزارة مستقلة او ان يرتبط بوزارة النقل .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

ان المتتبع لسياسات الموازنات العامة السابقة والحالية يرى ام الاتفاق العسكري يقوم على اساس تجهيز الجيش وعدم تجهيز الشعب ونحن جميعاً تعلم ان عدونا المول من امريكا بالمساعدات والهباء الهائلة ومن روسيا بالتوى البشرية الغازية لذلك ارى ان تسليح الشعب يعني :

- ١ . كلفة اقل .
- ٢ . ومعنويات اكبر .
- ٣ . وتصدي نظامي من خلال الجيش وشعبي من خلال المواطنين لاي غزوا لا قدر الله يقوم به العدو بالهجوم بلدنا . فينكر عشرات المرات قبل ان يخطو هذه الخطوة .

معالي الرئيس ... الاخوة النواب ...

ارجو ان تسمحوا لي بتذكير دولة رئيس الوزراء المحترم ببعض الوعود التي قطعها على نفسه يوم الرد على مجلس النواب للوفاء بها واهمها ما يلي :

- ١ . وعد دولته اعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر بما يحقق المصلحة المرجوة .
- ٢ . وعود ايضا بتصحيح مسار الاعلام حين قال دولته بالحرف الواحد ان الاعلام يجب ان يكون بعيداً عن التفكير السطحي وكل ما يس اخلاقنا فهل توقف الاعلام عن مساس اخلاقنا وقيمنا .

٣. وعود بتنظيم مهنة التعليم من خلال نقابة للتعليم .
 ٤. وعود دولته بفتح كلية للشريعة في جامعة اليرموك فأين وصلت ؟
 ٥. وعود بتعيين المزيد من القضاة مع كفاية حسن التدريب لرغد الجهاز القضائي في ضوء الاوضاع الحالية .
 ٦. وعود دولته بوضع مشاريع لدعم المشاريع الصغيرة ووضع تسهيلات وحوافز لايهاجدها .
 ٧. وعود بدعم العمل التطوعي .
 ٨. كما وعد بعد تعبيره بمعالجة شوائك الفقر عن طريق صندوق خاص .
 ٩. واخيرا وعد دولته باستقرار اسعار المواد التموينية لعام (٩٠) .
- وختاماً ارجو الله ان يوفق الجميع لما فيه خير هذا البلد وغوره واوداهاره ، والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس
السيد همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله واصحابه اجمعين .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فبين يدي الكلام عن مشروع قانون الموازنة العامة اري ان اذكر طائفة من المنطلقات والمبادئ والضوابط اجعلها يا يلي :

اولاً : ان الموازنة العامة تعكس قدرة الحكومة اية حكومة على القيام بواجباتها وقدرتها على الاسهام في المستقبل الامن او عجزها عن ذلك .

ثانياً : ان الموازنة تعني الى حد ما مقدرات الامة في فترة محددة ، وهي البيان الرقمي لهذه الامانة التي وضعت في أيدي مجموعة من الناس فيحرم عليهم تبذيرها واهدارها واساءة التصرف فيها . وكل اهدار او اسراف يدخل تحت مفهوم الغلول وهو خيانه المال العام ولا يدخل الجنة هال كما قال صلى الله عليه وسلم . وحسن التقدير للموازنة واجب كاحسان التصرف - والحكومة مسؤولة عن ذلك ومجلس النواب أمين ومسؤول . وان المراققة على هذا المشروع لا بد ان يتوخى معها مرضاة الله تعالى ومصلحه الامة والوطن . ثالثاً : ان الامانة لا يحملها الا الامناء ، وكل رقم من ارقام الموازنة باطنة ابلغ من ظاهرة ، وقد تضبط الحكومة بعض الظواهر . وكذلك المجلس النيابي ، ولكنهما لا يستطيعان الوقوف عند كل مفردة لمعرفة صدقها وضرورتها . والادارة الموصوفة بالامانة والنزاهة والصدق هي الضمانة الاكيدة لصدق الموازنة واذا كان بعض رجال الادارة الحالية كانوا خلف الموازنات السابقة تخطيطاً واتفاقاً فانه يخشى ان تتحول الموازنة كما آل

غيرها لتكون عقده من عقد الازمة لا حلاً نحو التصويب والتصحيح . وندعو الحكومة الى مراجعة الاجهزة التنفيذية لهذه الموازنة ومراعاة عنصرى الامانة والكفاءة في هذه الاجهزة .

رابعا : ان الموازنة الرشيدة في بواعثها واهدافها وخططها وتفصيلها هي الموازنة القائمة على تقوى الله تعالى التي تسترشد بهدى الاسلام العظيم وتلتزم بقواعده في الاتفاق والكسب من ذلك تحريم الربا وتلك الموازنة لا يتتبعها العجز ولا الضعف لانها تعتمد قوة الارادة والاحتمال والصبر والمصابرة ، وتتق باله تعالى وتتوكل عليه ، قال تعالى (ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض الاعراف : ٩٦) - وان السبب الرئيس للعجز في الموازنة هذا السبيل الجبار من الدين ولوائدها الربوية التي انتهكت اقتصادنا ولا تدري كم نحتاج من السنين حتى نصل الى السلامة والعافية في بلد يحيط به الاخطار من كل جانب .

خاصة : المفروض في هذا المشروع ان يكون موازنة ازمة وضرورة تراعي فيها الاولويات فيكون البدء بالضروريات في جميع المجالات حتى اذا اشيعت الضروريات انتقلنا بعد ذلك الى الترفيه والكماليات . وان قطاعاً عريضاً من شعبنا يراجه الفقر والفاقة وجميع شعبنا يراجه مستقبلاً مخيفاً من آثار الدين والفوائد الربوية وهذا يقتضي ان تتأخر بنود كثيرة ، وان يتقدم عليها تسديد الدين وبناء المشاريع الاستثمارية المنتجة وتحقيق الامن الغذائي والامن العسكري ، وان جدول الدين لا تعلين من الازمة والما تعقدها وتكرسها . ولقد كان الاولى بالموازنة ان تعمل جاهدة على تسديد الفروض لا على زيادتها ونحن اليوم اقدر منا على الصبر غذا ، لان ظروف الغد لا يعلمها الا الله تعالى . والمجتمع الفقير في موارد وامكاناته ينبغي ان لا يتشبع بظواهر الفنى الكاذب وسواء اكان المواطن وزيراً او مديراً او نائياً او تاجراً او مزارعاً فيكفيه من الهم ان يقرأ ارقام المليارات المطلوبة ، وان يتعرض على العشرات من الدائنين مصارف ودولا . وكيف نوفق بين دعوى شعور الموازنة بالازمة وميلها الى زيادة الاتفاق عما كانت عليه عام تسعة وثمانين . لذلك فاني اطالب بالغاء كل بند يقبل التأجيل وان يتقدم عليه استثمار او تسديد للدين .

سادساً : نسمع كثيراً ان الموازنات لا يتساوى فيها الاتفاق في جميع اجزاء العام ، وكثيراً ما تتجه في آخر السنة المالية الى زيادة الاتفاق للتخلص من اعباء الورل والقائمة عن كاهل المؤسسة وحماية للموازنة من الاهدار او الاستغلال فان بعض الدول تلجأ الى جدول شهري للنفقات ، ويبقى الرقم الكلي تحت المراقبة والمحاسبة حتى ولو اكتسب صبغة الاقرار النهائي .

سابعاً : ان الحوافز تشجع على العمل والالتقان واتني اقترح تقديم شي من هذه الحوافز لتشجيع ترشيد الاستهلاك وضبط النفقات ومن ذلك ان تصرف نسبة معينة من الورل في ميزانية اية مؤسسة للموظفين فيها وقد تكون الحوافز وظيفية ، وبذلك يكافأ المحسن على احسانه ويتوخى التوفير وعدم الاهدار .

هكذا من المأهول

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين...

إن الجهد المبذول في إعداد الموازنة لا يتكرر ، واتجاهها نحو ضغط النفقات ملحوظ ، وأنتي أقدر للجنة المالية في هذا المجلس الكريم جهدها ودأبها وكفاءتها واقتراحاتها مع تحفظي على تخفيض مخصصات الجامعات ومخصصات الأمن العام . وأن ملاحظاتي تنصب على بنية الموازنة وهيكلها لا على تفاصيلها ومفرداتها.

إن الوثائق الرئيسية التي استمعنا إليها تقرر الفصل الاقتصادي ومع هذا فقد جاء مشروع الموازنة مشروعاً تقليدياً ، وليس مشروعاً تصحيحياً . لأن سمة المشروع التقليدي الانبعاث على ما كان مع محاولة التقليص هنا والزيادة هناك . وأما المشروع المصحح فلا بد أن يكون منطلقاً من سياسة إعادة البناء ، في الفلسفة والفكر والنتيج والسلوك وترتيب الأولويات وفق الأهداف المرسمة والاختار القائمة والمقبلة ، وبذلك تقرر ما هو ضروري وما هو كفاي وما هو ترفي ، وبناء على ذلك يأتي المشروع التصحيحي القائم على دمج المؤسسات أو إلغاء بعضها أو إنشاء بعضها الآخر ، أو إلغاء بنود في الموازنة أو استحداثها ، ولا أريد الاطالة في هذا الموضوع ولكنني أمثل لبعض المؤسسات المتداخلة التي يمكن إعادة ترتيبها تبعاً لمطالب المرحلة القائمة.

فوزارة التعليم العالي يمكن أن تندمج في وزارة التربية والتعليم ، ويبقى للجامعات استقلالها ، ولا تقع الدرجات العالية إلا من الجامعات ، وتصبح مهمة التأهيل التربوي من أعمال كليات التربية في الجامعات ، وتعود كليات المجتمع إلى وزارة التربية كما كانت ، وهذا يوفر الكثير من النفقات الجارية والرأسمالية ، فقد رصد للكليات تأهيل المعلمين مبلغ (٧٥٢.٠٠٠) دينار للنفقات الجارية ، وفي الوقت نفسه رصد في النفقات الرأسمالية مبلغ (٥٥٠.٠٠٠) دينار لإنشاء كليتين للعلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك ، وهذا الدمج يؤدي إلى إلغاء بنود من بنود الموازنة يتكرر كل عام .

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية ، فقد كنا نتوقع أن تخفف المؤسسة الطبية الكثير من أعباء النفقات الجارية في وزارة الصحة فوجدنا التخفيف يسيراً والزيادة بإنشاء المؤسسة كبيرة جداً ، إذ أن النفقات الجارية لوزارة الصحة (٢١.٨٤٨.٠٠٠) وهي أقل بسبعة ملايين تقريباً مما كانت عليه عام ١٩٨٨ بينما رصد للمؤسسة الطبية العلاجية مبلغ (٢٥.٢٠٠.٠٠٠) في النفقات الجارية فقط .

وكذلك الحال بين مؤسسة التدريس المهني ووزارة التربية والتعليم .

وكذلك الحال بالنسبة لمراكز البحث العلمي فإن إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا لم يحدث تغييراً في عالم البحث العلمي لأن البحث العلمي يحتاج إلى مجموعة من الشروط ، بعضها على الأقل لم يتوافر حتى الآن وقد رصد لهذا المجلس مبلغ (١.١٠٠.٠٠٠) وفي الوقت نفسه هناك الجمعية العلمية الملكية التي لم تزد موازنتها ضمن الموازنة العامة كما هو الشأن في المؤسسات الأخرى ، ونزجوا أن يتغير هذا الشأن وهذه المؤسسة قامت لتكون مركز للبحث العلمي ، ولكنها تحولت لتقدم بعض الخدمات التي لا تتناسب مع كمية الائتلاف عليها ، إلى جانب الديون التي قاربت (الأربعة) ملايين دينار ويمكن دمج هذه المؤسسات المتشابهة لتصبح الجمعية العلمية الملكية معاً جامعة للعلوم التطبيقية فيكون عندئذ الانشغال الكامل لابنتها ومختبراتها ومشاكلها

وبإيجاد فرص التعليم لابنائنا وتوفير العملات الصعبة حتى لا تستنزف . وكذلك الحال في دمج السفارات وجعل السفارة الواحدة لأكثر من بلد ، والتعاون فيما بين سفارات دول مجلس التعاون العربي ، وهذا مع تقديري لأهمية السفارات في بناء التواصل والتعاون بين الشعوب وتلبية حاجات الوطن والمواطن ، وعندما تعود إلى اقتصادنا عافيتنا فلا بأس عندئذ أن نتوسع في فتح السفارات والفصليات .

أن بعض الوزارات يمكن أن تتحول إلى مديريات في وزارات أخرى تحت مظلة هذا الطرف الطارئ الصعب والملمح ولا ينقص ذلك من أهميتها ودورها ، فوزارات الشباب والثقافة والتربية والتعليم متكاملة ويمكن أن تكون وحدة واحدة ووزارة التعمين والتجارة والصناعة والاقتصاد متكاملة كذلك .

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء...

أنتي أقدر للحكومة دورها في الاتفاق على الأوقاف والمقدسات الإسلامية في الأرض المحتلة وأن الواجب علينا يقتضي أن تكون بعض البنود الأخرى معبرة عن مشاركتنا لهموم الاهل ووقوفنا إلى جانبهم في انتفاضتهم وجهادهم ومن أبواب الدعم المطلوب مساعدة الطلاب الذين انقطعت عنهم السبل وتوقف عنهم المدد ، وزيادة النسبة المقررة لمقاعدهم في الجامعات وكليات المجتمع.

معالي الرئيس... حضرات الزملاء...

أنتي أقدر للحكومة إجازة تعيين المفصلين ودعوتهم لتقديم طلبات التعمين وأنتي اطالب بالاسراع في استيعابهم في وظائفهم السابقة واحتساب مدة الانقطاع مدة خدمة فعلية وفتح الشواغر لهم من خلال مشروع قانون الموازنة .

وأقدر لدولة الرئيس وعده بالغاء الفوائد عن قروض الاسكان والزراعة وتنتظر تنفيذ هذا الرعد للتخفيف عن الآف المواطنين الذين ابتلوا بمصيبة الربا من جهة وبالاقتار والاعسار من جهة أخرى ، وأرجو أن يجد هذا الرعد مكاناً له في مشروع الموازنة .

معالي الرئيس... حضرات الزملاء...

هنالك حالات عاجلة لا بد من المسارعة إلى حلها ولا تقبل التصوف أو التأجيل ومن ذلك مشكلة ارتفاع الاسعار وجزء من هذا الارتفاع يحتاج إلى إجراءات إدارية واستخدام الحكومة لسلطاتها ، ولا يجوز ترك الحبل بزيادة كل يوم في المعادلة بين الدخل والاسعار ، ومنذ الأيام الأولى لهذا المجلس جاء التنبيه إلى خطورة ارتفاع الاسعار بمعدل أكبر من فرق سعر صرف الدينار ، وأطالب الحكومة بالمسارعة إلى إعادة تثبيت الاسعار التوفيق بين سعر المنشأ وسعر صرف الدينار.

هكذا من الأشغال

معالي الرئيس... حضرات الزملاء...

ان الامن العسكري والامن الغذائي مطلبان رئيسان للحفاظ على البقاء وقد ضمنها رب العزة سبحانه لن سار على دربه وعبدته حق عبادته فقال : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وأمنهم من خوف " . وان السياسة المالية القائمة على الاسلام يتفاعل معها الملايين من أبناء هذا الشعب فيحافظون عليها محافظتهم على ارواحهم واولادهم فان جاعوا صبروا وان شبعوا شكروا واما في غير الاسلام فإن الناس اذا جاعوا ثاروا واذا شبعوا بطروا ، ان التوجه نحو الاسلام يوجب علينا بناء السياسات المالية والاجتماعية على أسسه واحكامه ، وعندئذ تطمئن النفوس وتلقي الارض بفلذات اكبادها وخيراتنا .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

ان اهم الحاجات لمواطني الدائرة الخامسة الذين شرفوني بتسميتهم ذكرها اخي وزميلي الدكتور محمد ابر

فارس واكتفي بذكرها فقط ومنها :-

- ١- فصل بلديات هذه المنطقة عن امانة الكبرى .
- ٢- انشاء المجاري في مناطق وادي السير وناعور واسكان الجمعية العلمية في الجبيلة .
- ٣- توزيع الاراضي التي كان يحجرها اهل شفا بدران والعديّة وما يعرف بالواجهات المشاترة .
- ٤- اعفاء اهالي ابر نصير من الفوائد ومعاملتهم بالقسط المريحة .
- ٥- رفع رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين قبل عام ١٩٧٠ لتلبي ادنى مستوى الضروريات .
- ٦- توسيع مقبرة شفا بدران ، وابعاد مقبرة لمنطقة عمان الغربية .
- ٧- رفع كفاءة المراكز الصحية في هذه المنطقة وابعاد المناوبات الطبية الليلية .
- ٨- الاهتمام باوقاف وتوفير ائمة وخطباء ودور القرآن في ناعور وقراها .
- ٩- اعادة ارقام السيارات العمومي النمر التي كانت مصدراً لمعيشة الكثير من اليتامي والارامل والفقراء .
- ١٠- فتح محكمة صلح في ناعور .
- ١١- اؤكد على تعبيد طريق وادي السير عراق الامير وقد كان معالي وزير الاشغال قد وعدني بتنفيذها في القريب العاجل .
- ١٢- توفير الاعلاف للمراشي في هذه الدائرة وفي غيرها .
- ١٣- حل مشكلة الاراضي التي تشغلها القوات المسلحة وفي هذه المنطقة والملوكة لانس حرماً منها وتحملوا وحدهم مسئولية هذه الخدمة العامة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الدكتور حسني الشهاب

السيد حسني الشهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الزملاء النواب المحترمون ...

١- اعدكم لن اضيف الى قائمة الطلبات التي انصبت عليها كلمات الزملاء المحترمين بل اكتفي بهذا الخصوص بما ذكره زملائي الذين سبقوني من محافظة اريد وذلك تجنباً لاضاعة الوقت وتجنباً لتبرمكم وتبرم الحكومة كذلك .

انني اعتقد ان الاهم من ذلك المعالجة الشاملة للموازنة التي ان استقامت شأنها عمت فائدتها كل الوطن .

معالي الرئيس ... الزملاء النواب المحترمون ...

لا شك ان الموازنة العامة للدولة هي اداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما اكد خطاب الموازنة لهذا العام الذي قدمه معالي وزير المالية المحترم ومن هنا فإن نقاشها وتقييمها تقييماً صحيحاً على ضوء الاهداف التي ترمي اليها امرأ يجب ان توليه عناية خاصة في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها وطننا . وفي هذا المجال تبرز ملاحظات اساسية اجمليها في ناحيتين الناحية القانونية والتنظيمية والناحية الموضوعية .

اولاً : ضمن الناحية القانونية والتنظيمية

- ١- ان هذه الموازنة تأتي كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يتركز عليه خطاب النواب الموجه الى صندوق النقد الدولي والذي تم توقيعه الاتفاق على اعادة جدولة ديون المملكة مع كل من نادي باريس ولندن . انني اعتقد ان هذه الاجراءات هي اتفاقيات دولية بالمعنى القانوني الكامل للكلمة . ويترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات . ومن هنا فهي تدخل ضمن الاتفاقات التي رمت اليها الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من الدستور . والتي يجب ان لا تكون نافذة الا اذا والى عليها مجلس الان . ومع ذلك فإن خطاب النواب لم يوزع علينا الا بالامس . وما زلنا وهذا هو الاهم وما زلنا لا نعرف شيئاً جوهرياً عن اعادة الجدولة مع الدائتين في كل من نادي باريس ولندن اللهم الا الاشارة العابرة التي اوردتها معالي وزير المالية في خطاب الموازنة . فلا بد ان نعرف حجم هذه الالتزامات التي ستترتب او تتراكم والتي ستداهمنا عند منتصف عام ١٩٩١ او نهاية ١٩٩٣ لنرى ما اذا كانت الموازنة التي بين ايدينا تقرّبنا من الاهداف المنشودة من وراء اعادة الجدولة ام تسرع بارتطامنا من جديد على حافة ازمة جديدة اشد وخطر .

هكذا من المأهول

٢- إن تقدير الإيرادات لهذه الموازنة مبني على زيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة فرضتها قوانين مؤقتة. إلا أن المجلس الكريم لم يقر هذه القوانين بعد ، إن هذه المغالطة التشريعية من شأنها أن تضع مجلسنا الكريم أمام امر واقع وتغل يده عن ممارسة دوره حسب الأصول الدستورية ولا تترك أمامه من خيار سوى الموافقة على هذه القوانين بعد أن يكون قد وافق على هذه الموازنة . ان تنته إلى هذه النقطة امر ضروري ان اردنا ان تستقيم العملية التشريعية .

٣- إن عدم اخضاع ميزانيات المؤسسات العامة إلى رقابة مجلسنا الكريم وإلى موافقته . فيه انتقاص مؤسف لولايته وصلاحياته . ومن هنا لا بد من التأكيد على ضرورة الاخذ بتوصيه اللجنة المالية بهذا الخصوص .

٤- ان دمج بعض المؤسسات العامة المستقلة كما اوصت اللجنة المالية لذلك امر يستعديه التنظيم الفعال الهادف إلى تجنب الهدر في الموارد والأزدهاجية في العمل . علما بأن المنظمة التعاونية التي أوردتها اللجنة على سبيل امثلة الدمج تدير مالا تعود معظم ملكيته إلى الجمعيات التعاونية . أي انه اقرب إلى مال خاص مما يور بقاء وضعها مستقلة .

ثانيا : في الناحية الموضوعية

إذا كانت الموازنة العام للدولة هي أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فإن اخطر المشاكل التي تواجه مسيرتنا التنموية هي كما تشير الحقيقة اليومية المرة الركود . ما يرافقه من بطالة بلغت باقل التقديرات (١٦٪) على خلاف التقدير الذي احتواه خطاب الموازنة وكذلك ارتفاع الاسعار هذه مشكلة ثانية والمديونية وهي مشكلة ثالثة وكلها مشاكل تتدخل بشكل وثيق . ومن هنا يتوجب ان تكون الموازنة من خلال تخصيص الإيرادات والتفقات ترجمة رقمية للسياسة المالية والاقتصادية الهادفة إلى التغلب على هذه المشاكل الملحة . ان اسوأ ترجمة يمكن وضعها هي التعامل مع أي موازنة على انها مجرد ارقام جامدة . اننا بذلك نعر لها عن اطارها الاجتماعي والسياسي مما قد يوقعنا في تكريس النهج السابق للآزمة التي تعاني منها ويؤدي بالتالي إلى مزيد من الاخطاء والازمات . وعلى العكس من ذلك فإن الموازنة الناجحة تحدد الضرائب والتفقات زيادة أم تخفيض كأدوات للتحكم بحيث تخدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني وتساهم في تنشيطه . فإذا كان التضخم الناتج عن انخفاض القوة الشرائية للدينار قد أدى إلى انخفاض كبير في مستوى المعيشة لقطاعات واسعة من المواطنين ذوي الدخل الثابت والمحدود فمن المتوقع والحالة هذه ان تستعمل الحكومة سياساتها المالية لمعالجة هذا الوضع بأن تلجأ من ناحية إلى تخفيض الضرائب خاصة على الأفراد وذلك لزيادة الدخل القابل للاتفاق واتعاش الطلب في السوق وتشجيع الادخار ومن ناحية أخرى يجب ان تلجأ إلى زيادة الاستثمار الحكومي خاصة في المجالات الانتاجية ذلك ان هذا الاتفاق يشكل مصدر الدخل الرئيس لبعض القطاعات الاقتصادية :
وبناءً عليه فإن الدراسة المتأتمية للموازنة تبين :

١- انها تلجأ إلى زيادة الإيرادات الضريبية في مناسبة الحديث عن الضرائب لا بد من التأكيد على ضرورة تحسين الجباية الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتحسين الجباية برؤع كفاءة موظفي ضريبة الدخل وتبسيط اجراءاتها الجباية وتوضيحها . ولا بد بدون مكافحة التهرب الضريبي يسد بعض الثغرات في قانون الضريبة ويتحصيل الضريبة من كافة الفئات وخاصة من ذوي الدخل العالي والمكانة الاجتماعية والسياسية المتنفذة .

ان الموازنة بدلا من ان تتجه إلى هذه الاجراءات ، لجأت إلى زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة والرسوم كذلك زيادة كبيرة .

بما يدل على عدم جدية الحكومة في معالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية . هكذا فان اهتمامها بوفرة حصيلة المتأدية على زيادة الضرائب والرسوم تجاوز زيادة او أدى إلى زيادة تجاوزت (١٠٥) مليون دينار بالقياس مع سنة ١٩٨٩ .

ان هذه الزيادة في ظل اتحدار القوة الشرائية للقطاعات الواسعة من المواطنين يساهم في تعميق الركود فضلا عن تقليص القدرة على الادخار وتساهم كذلك في جعل المواطنين عاجزين عن توفير حاجاتهم المعيشية الاساسية وتساهم كذلك في التنمية في نشر الفقر واضمحلال الطبقة الوسطى مما قد يتأتى عنه مشاكل اجتماعية لا تحدد عقابها وتتمسك بالضرورة سلها على الامن الوطني والاستقرار السياسي في المملكة .

٢- يلاحظ كذلك في باب الإيرادات غير الضريبية انخفاض إيرادات البنك المركزي المحولة للخزينة بمقدار الثلث . فلماذا هذا الانخفاض في الوقت الذي يعلن فيه البنك عن نجاحه في إعادة بناء الاحتياطات .

٣- كما يلاحظ ان الإيرادات تشتمل على مبلغ (١٥٢) مليون دينار كمساعدات عربية نرجو ان لا يكون ذلك اضافة إلى الوعود السابقة التي اعتدنا ان ندرجها كإيرادات ولم تأت فندمنا لاضطرارنا للاقتراض بدلا منها وفي هذا الباب ايضا نلاحظ نقصا في المساعدات العربية بقدر بحوالي (٨٩) مليون دينار بالقياس مع عام (١٩٨٩) هل يعني هذا عدم التزام بعض الدول الشقيقة بالمساعدة ؟

٤- وبحت باب التمويل وبالرغم من ضخامة المديونية الخارجية المتحققة حتى الان فإن مشروع الموازنة يتضمن زيادة في الاقتراض قدرها بالقياس مع العام السابق (١٢٥) مليون دينار تماما ودأوني بالتالي هي الداء . وإذا علمنا ان المشاريع التي ستحمل من القروض الأثمانية الخارجية هي مشاريع بنية تحتية لن تدر عائدا بالعملة الأجنبية يساهم في سدادها فإن ذلك يعني بالضرورة إغفالا من الحكومة بفرض مزيد من الاعباء على مستقبلنا الاقتصادي وتعمق ازماتنا .

اما في باب التقلات فإذا كان المطلوب زيادة الاتفاق الحكومي على الاستثمار الانتاجي وحفز القطاع الخاص على مثل هذا الاستثمار من أجل تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة ودائمة لمواجهة البطالة الحادة فمن الملاحظ :

هكذا من الملاحظ

١- ان اجمالي النفقات البالغ (١١٩٣) مليون يزيد عنه في عام ١٩٨٩ بما يتجاوز الـ (٨٠) مليون دولار . ان الهبوط في سعر الدينار وحدة لا يفسر وحده هذه الزيادة فهبوط سعر الصرف قد انعكس ايضا على تقدير الواردات .

٢- بلغت النفقات الجارية (٨٥٢) مليون دينار اي بما يقارب (٩٨) مليون دينار زيادة عن عام ١٩٨٩ .

وتتضمن النفقات الجارية هذه (٤٠) مليون دينار فوائد قروض داخلية و (١٣٥) مليون دينار فوائد قروض خارجية اي مجموع (١٧٥) مليون دينار ان هذا الاتفاق اي تسديد فوائد القروض ان يساهم اطلاقا في انعاش الاقتصادي الوطني على اعتبار ان الفوائد الخارجية تحول الى الدائنين في الخارج كما وان تسديد فوائد القروض الداخلية هذه يجعلها تتراكم في البنوك ولن تفرز في الغالب لارتفاع سعر الفائدة والركود الاقتصادي السائد .

٣- يبلغ نصيب الفرد من النفقات الجارية (دون الفوائد) اذا خصمنا تسديدات الفوائد (٢٢٦) دينار في الوقت الذي يجبي منه ضرائب مباشرة وغير مباشرة مقدارها (١٢٠) دينار وهذا الاتفاق ضئيل جدا ولن يكون فعالا في تحريك الاقتصاد الوطني .

٤- ان عدم تخفيض النفقات الجارية للحكومة بل زيادتها بالرغم من تجميد الرواتب والاجور المدنية والعسكرية يعني ان الحكومة اخذت حصة اكبر من دخل المواطن لتمويل انفاقها . فالمواطن أولى بدخله وهو اكثر حكمة في الاتفاق من الحكومة .

٥- كان الاجدر بالحكومة ان توجه وتزيد في انفاقها الاستثماري في المجالات المنتجة التي تخلق فرص عمل جديدة وبذلك تسهم في امتصاص البطالة . وتزيد من عرض السلع والخدمات وتزيد بالتالي من دخل المواطن والحكومة على السواء .

ان مجموع الاتفاق الرأسمالي او غير الجاري يبلغ في هذه الموازنة (٣٤٠) مليون دينار اي ينتص بتجاوز (١٧) مليون دينار عن العام الماضي ١٩٨٩ . فإذا علمنا ان المشاريع التي ستتمول بالقروض هي مشاريع بنية تحتية وليست في معظمها مشاريع انتاجية تبين لنا مدى قصور الاتفاق الرأسمالي في الموازنة عن احداث التنشيط المطلوب في الاقتصاد لامتنعاص البطالة لزيادة العرض من السلع وخلق فرص عمل جديدة دائمة لامتنعاص البطالة .

٦- كان من الاجدر بالحكومة ان تعطي الاتفاق الانتاجي الاولوية الكبرى وتلاحظ في هذا المجال اغفال الموازنة اغفال تخصيص مبالغ تذكر لدعم الانتاج الزراعي وتشجيعه .

٧- ويلاحظ كذلك في الباب النفقات غير الجارية غياب النفقات العسكرية الرأسمالية الذي يخصص له ثلث المساعدات العربية . ان الواجب الوطني يحتم توفير كل سبل الدعم لقواتنا المسلحة دوع

الوطن ورمز عزته وحارسه الامين الا ان هذا لا يمنع تضمين الموازنة مخصصات الاتفاق العسكري الرأسمالي باستكمال صورة الوضع الاقتصادي برمته .

٨- ان تخفيض نفقات الامن العام والجامعات التي اوصت به اللجنة المالية امر يصعب قبول نظرا لتزايد اعباء هذه الاجهزة .

٩- وفي الختام لا بد من القول ، ان الحكومة التزمت ببرنامج التصحيح الاقتصادي للاتفاق بواسطته مع صندوق النقد الدولي وتسهيل جدولة القروض وبدعو هذا البرنامج الى خفض العجز في الموازنة العامة تدريجيا ولقد سعت الحكومة الى تحقيق ذلك بزيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة المتحققة من المواطنين الذين انخفض مستوى معيشتهم حتما مما سيكون له اثر كبير في نشر الفقر وتعميقه وخلق التوتر الاجتماعي وبالتالي زعزعة الاستقرار السياسي وفي نفس الوقت لم تخفض الحكومة الاتفاق الجاري والذي يمكن بواسطته تخفيض او المساهمة بتخفيض هذا العجز . كان الاجدر بها ان تزيد في الاتفاق الاستثماري الانتاجي لمواجهة الركود الاقتصادي الكبير .

لقد اختلفت الاراء حول المديونية الخارجية ولكن اذا اخذنا انقلها فإن مديونية الفرد في الاردن تبقى اكبر منها في اي دولة في العالم (باستثناء اسرائيل) ولن يتمكن الاردن بأي حال من الاحوال من الوفاء بالتزاماته من فوائد واقساط لضخامة الدين وشح الامكانيات لذلك يتوجب علينا في رسم سياستنا المالية ان نضع مصلحة شعبنا فوق مصلحة دانئيا من بنك دولي او نادي باريس او لندن وفي الوقت نفسه يتوجب علينا ان نعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الفعلي كطريق وحيد مفتوح لمستقبلنا دون ان تغفل بذل الجهد الدؤوب مع الدول المدينة الاخرى في العالم في السعي لتخفيض عبء الدين او الفاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس الدكتور علي الحوامدة

السيد علي الحوامدة بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ، وقال تعالى (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) .

وقال صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمنين في توادهم وتعارفهم وترحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد في السهر والحمة) .

هكذا من المأهول

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد
معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين ...

بين يدي رأيي في هذه الموازنة ، لا بد من استنكار ما يتعرض له المسلمون في أفغانستان ولبنان وأذربيجان وبلغاريا وتستجيب تصريحات شامير الاخيرة (لأقامة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل) اذ ان الاستنكار لا أبعد يجزي وأن المطلوب هو ان نشعر حكومة وشعبا بجديّة الامر وان تعدّ العدة اللازمة للدفاع عن الاردن امام الهجمة التوسعية الاستيطانية اليهودية المقبلة لاستيعاب ثلاثة ملايين يهودي قادمين من روسيا وأوروبا الشرقية بعد التطورات الاخيرة هناك .

علمتنا الحقائق ايها الاخوة والمزلاء علمتنا التجارب المريرة ونحن نصارع العدوان اليهودي ان اليهود يخافون ولا يستحون وانهم لا يهاجمون الا الضعفاء والمزقّين والمختلفين والذين يعانون من أزمات اقتصادية او من اقليمية مقيته او تعصب طائفي بغض كما فعلوا في لبنان انهم لا يهاجمون الشعوب والدول المجاورة لهم التي تتمسك بروحيتها الوطنية وتتصالح فيها جميع القوى ويفضلون الاستشهاد على ثرى موطنهم من ان يعيشوا مهجرين مشردين في المستقبل هنا وهناك وما نتائج الكرامة عائدة عن اوهامهم عام ٦٨ .
ولهذا اتقدم بالمقترحات التالية :-

١- تعزيز وتقوية صمود الامل على ارض فلسطين المحتلة ودعم الانتفاضة المباركة هناك بجميع فضائلها وجميع الوسائل المطلوبة كتعزيزها وتسيدها حتى تحقق اهدافها وتستمر في مشاغلة العدو اليهودي .
وشل فعالية قواه العسكرية لتأخير مخططاته العدوانية ضدنا أطول مدة ممكنة حتى تكتمل استعداداتنا الدفاعية والتحريرية في المستقبل بإذن الله .

٢- اطالب بعقد مؤتمر عربي يعالج التهديد اليهودي بجديّة وصراحة وبخاصة بعد ان تعثرت وقشلت جميع الحلول السلمية الفلسطينية منها والعربية . وترى انه حان الوقت اعادة تشكيل الجهات العسكرية المحيطة بفلسطين المحتلة لمنع الاعتداء المرتقب ولتهيئة للتحرير الشامل بإذن الله لفلسطين المحتلة والاراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان .

٣- على الحكومة الاردنية إنعاش القدرات القتالية (لقوات الاحتياط) وفيها العدد الكافي الذي تدرب عبر السنوات الماضية في فترات خدمات التكليف العسكري ولا يقل عددهم عن (ربع مليون) مواطن ويجب العمل الجاد لعقد دورات تدريبية لهم ولو لمدة شهر كل عام وأن يتدربوا على الجديد من الاسلحة والاساليب القتالية والدفاعية الحديثة كما اقترح اختصار مدة التكليف للدفعات القادمة اذا نفذ هذا الاقتراح الى عام واحد فقط .

٤- التوسع في التدريب للجيش الشعبي لمختلف فئات المواطنين وفي جميع المحافظات حتى يشعر كل مواطن ومواطنة انهما مسئولان عن الارض والعرض والمقيدة والدفاع عن الوطن وان ترفع شعار (كل مواطن خبير) وقت الطوارئ وكل (مواطن منتج) وقت السلم في الموقع الذي هو فيه كما يبلل اعدائنا اليهود .

٥- تقوية وسائل الدفاع المدني منذ الان وإيجاد الملاجئ . ووسائل الوقاية الفعالة ضد الاسلحة الكيميائية والجرثومية والنارية والقنابل الفراغية والعنقودية التي استعملها اليهود في لبنان . هذا ويجب رفع كفاءة المستشفيات العامة والخاصة المدنية العسكرية ورفع درجة الاستعداد لديها لاستيعاب الالف الجرحى في المستقبل وتخزين الادوية والمواد الاسعافية اللازمة .

كما يجب تخزين المواد الغذائية الاساسية في مستودعات وزارة التموين بحسب الطوارئ . ولمدة لا تقل عن ستة اشهر .

٦- يجب ان تطرح وسائل الاعلام المختلفة من صحافة واذاعة وتلفاز الصراع اليهودي الفلسطيني العربي الاسلامي طرحا موضوعيا هادفا وتهيئة الشعب منذ الان لمواجهة الايام العصيبة القادمة وكشف السياسة اليهودية العدوانية وعدم الدوران حول القضية وحصرها بأنها قضية فلسطين يهودية فحسب .

٧- يجب ان تعود المناهج التدريسية الى وضعها الاول وبأن تدرس القضية الفلسطينية دراسة موضوعية وبأن تكشف صفات اليهود العدوانية والا إنسانية لطلبة المدارس والكلية والجامعات وهم يشكلون (٣/١) عدد المواطنين وهم جند المقاومة الشعبية الفعالة اذا وقع المحذور لا سمح الله .

يجب ان تعود حصص التربية الاسلامية الى وضعها السابق ٦ حصص او اكثر بدل ٣ حصص اسبوعيا لرفع درجة حب الجهاد والاستشهاد لدى هذا العدد الكبير من الشباب والطلاب .

٨- الاستمرار في بقاء اجراءات قرار فك الارتباط في إطارها الاداري والقانوني وتفعيل العلاقات الانسانية الاخوية بين سكان فلسطين المحتلة والاردن لان نهر الاردن المقدس هو نهر توحيد لا انفصال وسوف تثبت الالام القادمة ان الوحدة الاردنية الفلسطينية وحدة طبيعية فطرية وهي اصدق وحدة عربية منذ عام ١٩٥٠ وسوف تعود بعد تحرير فلسطين كما كانت بإذن الله وحدة او اتحاد كونفدرالي .

ولهذا اثنى للحكومة خطراتها الايجابية لمعالجة قضايا ابناء قطاع غزة المقيمين في الاردن من جميع جوانبها كما اثنى للحكومة سياستها الحكيمة في معالجة اوضاع ابناء فلسطين المحتلة وبخاصة إخواننا في الضفة الغربية من حيث التسهيلات التي تمنح لانتقالهم ولمنتجاتهم الزراعية وحق التعليم والقبول في الجامعات الاردنية ورعاية المحاكم الشرعية والاوقاف وشؤون المقدسات هناك وبخاصة المسجد الاقصى وكنيسة القيامة وكنيسة المهد في بيت لحم لان مقدسات المسلمين والمسيحيين هي امانة في عنق كل مسلم وعربي حتى يتم تحريرها بإذن الله .

ويجب الحذر من مخططات هدم الاقصى لبناء الهيكل المزعوم مكانة لان الصحف والمجلات الامريكية منذ ثلاثة اشهر وهي تمهد لهذا الخطوات ونشرت المخططات الهندسية الكاملة للهيكل مكان الاقصى حتى يخرج ملك اسرائيل بناخلة في المستقبل لا سمح الله .

هكذا من المأهول

٩- يجب مقاومة الهجرة اليهودية الراسعة للفلسطين المحتلة بهجرة عربية وإسلامية إلى الأردن بحيث تسمح بقدوم ثلاثة أو أربعة ملايين من الدول العربية والإسلامية إلى الأردن للإقامة والعمل وفق برنامج مدروس مدعوم من الدول العربية والإسلامية وإيجاد مشاريع اقتصادية وزراعية وصناعية لتشغيلهم وقت السلم ولتدريبهم على القتال ليكونوا القوة الرديفة للجيش العربي والإسلامية في المستقبل ويجب أن يكون استيعابهم بإشراف الحكومة الأردنية كما تفعل دولة الاغتصاب بالمهاجرين اليهود حيث تنظم سكنهم وأعمالهم وتدبير أمور معيشتهم . أن هذا الاقتراح يجب أن يدرس بعناية في مؤتمر القمة العربي ويجب تعزيزه أبناء فلسطين فوق أرضهم في فلسطين المحتلة صامدين ورفض التهجير الطوعي أو بالإكراه مهما كانت الظروف القاسية التي يعيشونها هناك على أن تدعمهم ونعزز صمودهم ويجب تشجيع كل من لديه هوية جمع شمل أن يعود إلى فلسطين وأن يبقى هناك وأن يعمل ويعيش بين أهله وإخوانه يشد أزهم كما يجب التدقيق في مدة إقامة كل من يغادر فلسطين عبر الأردن للعمل المؤقت أو الدراسة وضرورة عودته إلى هناك متى انتهى التصريح الممنوح له وعدم السماح له بالهجرة عبر الأردن إلى أمريكا أو الدول العربية وحتى لا يكون الأردن مراً لتهجير الفلسطينيين خارج فلسطين بعيداً عن وطنهم ومقدساتهم .

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء ...

لا بد من أن أقدم الشكر الجزيل للجنة المالية على الجهود المشكورة في دراسة الموازنة لهذا العام دراسة تفصيلية عملية وإيجابية حيث استأنست بدولة رئيس الوزراء المؤسسات العامة واخبراء الاقتصاديين وقد سام جميعهم في توضيح أبعاد ومركزات الموازنة وتوقعاتهم المبشرة بالخير بأن الأردن الصامد سوف يتجاوز هذه المحنة المالية الاقتصادية في المستقبل بإذن الله وبخاصة بعد أن تنهي اللجنة المالية التحقيق في المديونية الضخمة والازمة الاقتصادية والمالية من جميع جوانبها ومحاسبة المتسبين فيها وتقديم المذنب منهم إلى العدالة لينال الجزاء المناسب حتى لا تتكرر المأساة كل عام أو بضعة أعوام في غيبة الرقابة الشعبية الفعالة ممثلين مجلسكم الكريم باستئناف الحياة .

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء ...

أن ملاحظاتي حول الموازنة وتحسين الإيرادات ورفع قدرة الانتاج المحلي وتجاوز الأزمة التي تعانيها تلخص في النقاط التالية :

- ١- تعتبر الموازنة تقليدية لا تختلف في هيكلها ومحتوياتها عن الموازنات السابقة .
- ٢- تعتبر أرقام النفقات الجارية في كل قسم منها مرتفعة ويمكن ضبط هذه النفقات بما لا يقل عن (١٥٪) إذا رغبت الحكومة بذلك على أن تصرف هذه التوفيرات زيادة برواتب الموظفين في كل دائرة .

- ٣- تراجعت الاستثمارات الائتمانية أمام النفقات الجارية هذا العام بنسبة (١٢٪) .
- ٤- تجاوزت المديونية على الأردن اضعاف الناجح القومي الاجمالي وبحاجة معالجة هذه المديونية إلى معالجة أمور هامة منها :
 - أ- مشكلة الفقر وذلك بدراسة ميدانية للعائلات المستورة الفقيرة من قبل أجهزة وزارة التنمية وصندوق المعونة الوطنية وإيجاد فرص عمل مناسبة للقادرين على العمل . وتخصيص مساعدة شهرية للمحتاجين ، ولهذا رفعت اللجنة المالية مخصصات صندوق المعونة الوطنية إلى ما يقارب (٤) ملايين دينار .
 - ب- تعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية لدى الافراد والعائلات وتشجيع الادخار والاقتصاد في النفقات وحل مشكلة الطرفين بالسرعة اللازمة .
 - ج- تطوير الجهاز المصرفي الربوي إلى جهاز مصرفي اسلامي . او حل مشكلة الصرافين بالسرعة المناسبة وتطوير الجهاز المصرفي .
- لأن ملايين الدنانير التي حولت إلى عملات صعبة عن طريق مكاتب الصرافة السابقة ما زالت مدخرة لدى الافراد (وهناك معاملات مالية متشابهة عندما تغفل دوائر الامن العام عن سرقة من السرقات ، يعثر على الاف الدولارات والمراكات والاتفاقيات في البيوت المسروقة ، لأن ملايين الدنانير التي حولت إلى عملات صعبة عن طريق مكاتب الصرافة ما زالت مدخرة لدى الافراد وهناك معاملات مالية متشابهة بين الصرافين وعملاتهم داخل وخارج الأردن ويجب حل هذه المشكلة حتى يستأنف الصرافون أعمالهم وتعود الملايين الموقوفة خارج الأردن إلى الأردن ويتم التداول بالملايين المرجوة داخل الأردن .
- د- دراسة الوضع المالي لعدد كبير من المؤسسات العامة التي للدولة علاقات وثيقة بها اما اشراف او كفالة لها لدى المصارف المختلفة او مشاركة في مجالس ادارتها مثل : الجامعات - الملكية الأردنية - المؤسسة الطبية العلاجية - شركات الاسمنت - البوتاس - الفوسفات وغيرها .
- هـ- دراسة البطالة من جميع وجوها ووضع الحلول العملية لوقف هجرة الشباب والكفاءات العلمية والمهنية خارج الأردن إلى أمريكا والدول العربية مما يؤثر على تسوية الانتاج ومعظم الخدمات في الأردن وضرورة استبدالهم بخبرات من الخارج وعمالة وأقيدة تزيد من النزول في العملات الصعبة نتيجة تحويل رواتبهم لبلدانهم وذويهم حيث يبلغ عدد العاملين الوافدين الآن في الأردن من مختلف الدول حوالي (٣٠٠) ألف وأقد يعمل فقط منهم حوالي (٤٨) ألف منهم بموجب تصاريح عمل رسمية ويبقى (ربع) مليون وأقد يعملون بدون رقابة أو تصريح عمل ولهذا يجب أن يعالج هذا الامر بحكمة وتحصيل رسوم تصاريح العمل منهم أو الطلب اليهم بتصحيح أوضاعهم من قبل وزارة العمل .

هكذا من أجل

و- دراسة الدعم المالي للمواد الغذائية الاساسية والبالغ (٦٠) مليون دينار إما بمقتضى ومراقبة المتلاعبين في هذا الدعم من المواطنين او المطاعم ومصانع الغذاء المختلفة والمهريين لهذه المواد للدول المجاورة لارتفاع اسعارها فيها .

وأما بالغامها وتوزيع قيمتها على المستحقين من المواطنين حسب دفاتر العائلة ويدفع لكل مواطن من (١٥ - ٢٠) دينار سنويا ويجب شرح الأمر للشعب عبر حملة اعلامية قبل الغامها وشرح الدوافع وراء هذا القرار حتى لا يحدث مظاهرات واحتجاجات كما حصل في الدول المجاورة وان تستغل لانتقال اضطرابات في البلاد من بعض الجهات المعادية .

ز- يجب تشجيع المؤسسات المالية الاسلامية لغايات الاستثمار والتنمية والمساعدة في تطوير الزراعة والاتاج الحيواني وتربية الاسماك والصناعات المختلفة وقطاع الاسكان وبناء المساكن الشعبية لتوسيط الدخل والفقراء في مختلف المحافظات .

ح- تطبيق فريضة الزكاة تطبيقا عمليا ولا سيما وأن تقارير الخبراء الاقتصاديين تؤكد ان الاردن اذا جمعت منه الزكاة عن قناعة من المواطنين (لانها لديهم فريضة وركن من اركان الاسلام) فإنها تجمع مالا يقل عن (مائة) مليون دينار سنويا وبهذا ينتفي الفقر والعوز وتتم معالجة المرضى الفقراء وتعلم ابنائهم وتقوّم المبادئ الهامة بشكل عملي وواقعي ويحدث التكافل والتضامن الاسلامي وتحقق العدالة الاجتماعية التي طرحها الاسلام قبل أربعة عشر قرنا وسبق بها جميع المبادئ الاقتصادية الرضيعة .

قال تعالى (انا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

ط- عدم اللجوء الى القروض الربوية من الداخل والخارج مهما كانت الظروف الضاغطة وترتيب الامر بحيث يستعين بالقروض غير الربوية والمساعدات العربية والاسلامية . ولهذا اثبت انني ارفض المرافقة على جميع القروض الربوية القادمة والسابقة في هذا الموازنة والتي يبلغ مجموعها حوالي (١٦٥) مليون دينار .

٥- التوسع في انشاء (المناطق الحرة) في العقبة والزرقاء والرمثا والزويشد وتقديم التسهيلات للمستثمرين فيها واقامة صناعات مختلفة فيها لغايات التصدير للخارج او تزويد الاردن باحتياجاته من صناعاتها ويجب تسليم ادارتها لموظفين أكفاء ذوي خلق ومؤهلات ولديهم خبرات علمية في هذا المجال .

٦- تأسيس مؤسسة وطنية للتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والاستعانة بالخبراء العرب والمسلمين بدلا من الخبراء والمستشارين الاجانب لانه من غير المعقول ان لا يعرف احد الان في الاردن على النفط بكميات تجارية وهو يقع في مركز دائرة المنطقة الجغرافية الجيولوجية التي وجد النفط فيها في الدول المجاورة مثل

السعودية والعراق وسوريا ومصر وسيناء وفلسطين ويخشى ان تكون مخططات الاعداء لحرمان الاردن من مخزونه النفطي واستخراج الحامات المختلفة من باطن ارضه حتى يظل في وضع اقتصادي حرج وحتى يمنع من التسلح وتطوير صناعاته وزراعته للوصول الى درجة الاحتكار الذاتي ويصبح قادرا على الدفاع عن نفسه او يشكل خطرا على دولة الاغتصاب اليهودي المجاورة .

٧- يجب رفع الرسوم الجمركية والانتاجية على الدخان بواقع (٥٠ - ١٠٠) فلس على كل علبة دخان وكذلك مضاعفة الرسوم على المشروبات الكحولية والكماليات حتى يتم الاستغناء عنها بعد فترة قصيرة بإذن الله لما في ذلك من ضرر على الاتفاق الضار بالصحة لتعاطيها . وتقول تقارير الخبراء الاقتصاد ان هذا الاجراء سوف يوفر للخزينة بضعة ملايين من الدنانير تصرف للجامعات والمدارس والامن العام لفضل من ان تهدر في سبيل الملذات المحرمة ويؤدي ذلك ايضا الى تحسين الحالة النفسية والانتاجية لدى المواطنين.

٨- تشجيع التصدير الصناعي الاردني للخارج وهناك (ستمائة) صنف قابلة للتصدير . ويجب إعطاء تسهيلات للمصدرين ومساعدتهم كما تفعل دول اوروبا لتشجيع التصدير (Export Tax) وجلب العملات الصعبة للاردن عن هذه الطريق كما يجب الاهتمام بعرض المصنوعات الاردنية المختلفة في المعارض التجارية والصناعية في الاردن والخارج ويجب اختيار موظفين أكفاء للعمل في هذه المعارض لديهم خبرة ادارية وتسويقية جيدة ومؤهلين لهذا العمل الهام كما يجب وجود ملحقين تجاريين نشيطين في بعض السفارات في الخارج لهذا الغرض .

كما ائتمن للحكومة توجيهها لانشاء بنك وطني للتنمية والتشغيل برأسمال قدره (١٥) مليون دينار وسيتمولى البنك تمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة والتي لا تتجاوز رأسمال كل منها (٢٠) ألف دينار وان هذه المبالغ شمع لذوي الاختصاصات من الاردنيين العاطلين عن العمل ويشترط ان تستوجب مشاريعهم عمالة اردنية فقط .

٩- يجب اعادة النظر في التعرفة الجمركية والرسوم الجمركية بحيث يتم تطويرها حسب الوزن للسيارات والمعدات او المختلفة المتر المربع للأقمشة وحسب المساحة او الحجم للأخشاب والمصنوعات الخشبية المستوردة حيث توضع التعرفة محددة بدل فاتورة المنشأ والضميمة والتخمين المزاجي وبهذا تاتي البضاعة الجيدة وتباع بأسعار معقولة ولن تقل حسب تقارير الخبراء واردات الجمارك الاجمالية بهذه الطريقة بل ربما تزيد ويمكن الاستفادة من الدولة التي تطبق هذا النمط من الجمارك .

١٠- كان لقرار الحكومة تشكيل لجنة لدراسة اعفاء المستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري ومؤسسة الاقراض الزراعي من الفوائد والاكتفاء بالكلفة اثر ايجابي من الرضى والتقدير من قطاع واسع من المواطنين مستفيد من هذه المؤسسات لما كان لقرار عدم استعمال السياسات الحكومية في المصالح الخاصة

هكذا من المأجول

والنزلية اثر كبير من الاستحسان والتقدير لدى المواطنين بعد ضغط النفقات .

١١- اويد التوصية باستبدال المباني المستأجرة للوزارات والدوائر المختلفة بأبنية مملوكة للدولة لانها توفر حوالي خمسة (٥) ملايين من الدنانير سنوياً ويحقق تجميع دوائر كل وزارة في مبنى واحد للتسهيل على المواطنين المراجعين لتلك الوزارة ودوائرها المختلفة كما يجب نقل مكاتب المؤسسات المهمة مثل سلطة وادي الأردن للأغوار لتكون على مقربة من المزارعين ومالكي الوحدات الزراعية وتنظيم أمور الري هناك ومراقبة مشاريعها المختلفة في ارض الموقع ولتوفير نفقات الانتقال للمواطنين من الأغوار الى عمان لمراجعة النازرة الرئيسية فيها ولقد سررت لما أشارت له الصحف اليوم من توجه الحكومة الى إلغاء هذه السلطة قريباً وتوزيع صلاحياتها على وزارات المياه والري والاشغال والزراعة .

كما يجب ان تتخلى المؤسسة الطبية العلاجية عن البناء المستأجر بربع مليون دينار الى احد الابنية المتوفرة في المستشفيات التابعة لها لتوفير نفقاتها وسهولة مراجعة الأطباء والموظفين المواطنين لها في موقع العمل اذا لم يتم إلغاؤها وهذا ما افضل .

١٢- يجب الاستفادة من قدرات القوات المسلحة الباسلة الهندسية والانشائية في تنفيذ المشاريع كالطرق والجسور والسدود والمباني وتحويل قيمة تلك المشاريع لصندوق القوات المسلحة وقد ثبت ان الدول التي نفذت ذلك حصلت على نتائج سريعة من الاتقان والتنفيذ .

١٣- توزيع الالف الدونمات من الاراضي البور التابعة للدولة على المستفيدين من المجاورين لها من الموظفين المتقاعدين والذين والعسكريين في كل محافظة على المزارعين بائمان رمية ومساعدتهم على استثمارها بقروض حسنة من مؤسسة الاقراض الزراعي وان تتوقف القروض من هذه المؤسسة عن الاراضي الاخرى لمدّة (عامين) او اكثر لتشجيع المستفيدين من هذه الاراضي البور على الاستثمار وفق انماط زراعية تحددها وزارة الزراعة حسب طبيعة كل ارض وصلاحياتها للزراعة لانواع محددة من المزروعات او الاشجار وحتى يصيح شعار (اردن اخضر حتى عام ٢٠٠٠) حقيقة ملموسة وواقعية .

١٤- وضع سياسة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والاسلامية موضع التنفيذ وإيجاد أسواق عربية واسلامية مشتركة أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة لدعم الاقتصاد والتبادل التجاري بين الاردن والدول العربية الاسلامية .

١٥- تشجيع السياحة للاردن (العربي الاسلامي) وإبراز أهميته التاريخية في المنطقة وزيارة موقع المعارك الاسلامية في مؤته واليرموك ومراقد الصعابة في الجنوب في المزار وغور الاردن وشمالية ويجب تطوير هذه الاماكن المهنة بإيجاد استراحات اسلامية فيها وبناء بعض المؤسسات الهامة بالقرب منها كالمصانع بالإضافة الى جامعة مؤته وجامعة اليرموك وذلك لتحسين الاوضاع الاقتصادية لأهالي تلك المناطق ويجب الغرول من اظهار الأردن بأنه روماني الاصول والجذور ولا علاقة له بالحضارة العربية والاسلامية .

١٦- لتشجيع الاستثمار بالاموال العربية والاسلامية يطالب المستثمرون الذين تقابلهم عبر رحلتنا المعقودة لتعديل الكثير من القوانين المالية وبخاصة قوانين ضريبة الدخل لتخفيف الضريبة على الموظفين والشركات والمؤسسات وذلك بإعفاء الراتب للعاملين في المؤسسات الخاصة من (٢٥٪) من قيمة الراتب وزيادة الاعفاءات الشخصية أو ايافها كما كانت في السابق ، والا زادت نسبة المهاجرين للعمل في الخارج واستثمار أموالهم في مصالح غير مستطورية خاضعة للضريبة كما ان ضريبة الدخل على المؤسسات والبنوك والمصانع والشركات انصح بان لا تزيد في سقفها عن (٣٥-٤٠٪) حتى يبقى للمساهمين والمستثمرين من (٦٠-٦٥٪)

كما يجب تحصيل ضريبة الدخل من القطاعات المختلفة بواسطة لجان تقدير عادلة من اصحاب الاختصاص في التقائات والضريبة وبخاصة من الاطباء والمهندسين والمحامين واصحاب الحرف المهنية الرفيعة لتحقيق العدالة للخرينة والمكلفين . وهناك قطاع كبير من المواطنين لم تفتح لهم ملفات في ضريبة الدخل بعد ولهذا يحتاج الدائرة لاجراء مسح شامل لمختلف القطاعات في الاردن وجميع الشركات والمؤسسات والمصانع .

١٧- لقد كان لقرار فك الارتباط وظروف الركود الاقتصادي دور كبير في انخفاض الحوالات من العاملين في الخارج فقد انخفضت هذه الحوالات من (٣٢٨) مليون دينار الى (٢٧٨.٥) مليون دينار اي نقص يساوي (٥٠) مليون من الدنانير خلال عام واحد ومعظمها كان يأتي الى الاردن من العملات الصعبة التي كانت ترد احتياطي الاردن .

ولهذا يجب توضيح ابعاد قرار فك الارتباط للمغتربين وطمانتهم على مستقبلهم وعلى مستقبل ولهملا يجب توضيح ابعاد قرار فك الارتباط للمغتربين وطمانتهم على مستقبلهم وعلى مستقبل استثماراتهم ويجب ان تنشط (دائرة المغتربين) في وزارة العمل في هذا المضمار وان تولد مندوبين لكافة الاقطار العربية التي يتواجد فيها الالف من ابنائنا في الخارج والتي تدل الاحصائيات أنهم لا يقلون عن (نصف) مليون مواطن في البلاد العربية وأن نحافظ على المؤتمر السنوي للمغتربين وأن نستضيف في كل مؤتمر عدد كبير من هؤلاء المغتربين وتقديم مشاريع استثمارية مدروسة لهم مع تعديلات في القوانين الضريبية وبخاصة ضريبة الدخل لتحريك الاقتصاد الأردن إيجابياً وتشجيع الاستثمار في الوطن بدلاً من الخارج كما يجب استقرار سعر صرف الدينار الاردني ليستعيد الدينار احترامه في الخارج وقدرته الشرائية في الداخل وحتى تستقر الاسعار وتنخفض كلفة المعيشة المتباعدة .

١٨- يجب وضع سياسة عادلة للعمالة الواحدة من الخارج بحيث تعطى الفرصة الاولى لابناء الوطن العاطلين عن العمل والذين اثبتت الاحصائيات الاولى أنهم لا يقلون عن (٥٠) الف مواطن من مختلف المهن والقطاعات ويجب ان يدرس مع الدول العربية الشقيقة هذا الموضوع للاستيعاب المتبادل بين الاردن وبينها لما تحقق العدالة للجميع أسوة بالتعامل بين جميع الدول المتجاورة .

١٩- يطالب المواطنون بوضع سقف لعدد السنوات التي تدفع خلالها ضريبة المسقات الابنية بحيث تكون للعقارات التي يظنها مالكوها ١٠ سنوات وللعقارات المؤجرة او المستثمرة ضعف المدة اي لعشرين عاماً .

كلنا من الأردنيين

كما يطالب المواطنون بوضع حد لضريبة المجاري بواقع (٣٪) والتي يدفعها المواطن مع ضريبة المسكنات منذ ربع قرن تقريبا كما يدفع المواطن رسوما لتصرف المستهلكات في المنازل والمؤسسات مع فاتورة ائمان المياه اي انه يدفع ضريبة على ما يشرب ويطرح ولهذا يجب ان تعيد مؤسسة المياه والمجاري النظر في ائمان المياه ورسوم المجاري المختلفة من رسوم توصيل وتصريف بما يحقق العدالة للمواطنين والمؤسسة ولكل الكلفة الفعلية لاتها خدمات اساسيه وليست استثماريه وبخاصة لان المؤسسة استوفت الحد الان مبالغ طائلة من المواطنين غطت الكلفة الفعلية .

٢٠- يطالب المواطنون بتأمين احتياجات الاردن من المياه للأعوام القادمة والتي قد تصل الى اكثر من (٧٠٠) مليون متر مكعب يوميا منذ الان وان توضع السياسة العملية لغفر الابار اللازمة او التفتيش عن مصادر مياه مناسبة مع تقديم شبكات محكمة لانه ثبت ان ربع المياه يضيع هدرا في الارض عبر الشبكات التمديدات المتهترئة والتي لم تتعرض للتحصن او صيانة منذ امد بعيد . كما يطالب المواطنون بتركيب عدادات مياه جيدة حتى تخف فواتير المياه وحتى لا يدفعون ثمن الهواء المار عبرها والمياه في وقت واحد .

٢١- يطالب سكان منطقة عمان الثانية والتي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم براكز طبية متخصصة في جبل نزال والنظيف والتناج والمنطقة الممتدة بين المصدر والاذاعة (حي الدبابية وضاحية الحاج حسن) كما يطالب مخيم الوحدات بالرعاية الصحية والنظافة من قبل امانة عمان لاتها تستوفي منهم رخص المهن ورسوم نقل النفايات .

٢٢- كما يطالب اهالي المنطقة الثانية بسرعة انهاء الحفرات للمجاري والهاتف وتغطية الشوارع بطلاقة جديدة من الرقعة وبخاصة شارع طريق مادبا ورأس العين .

٢٣- انني انصح بالقاء المهرجانات الترفيهية هذا العام وتقليص عدد المؤتمرات المتكررة لضغط التلقات وتخويل مخصصاتها لدعم موازنة الجامعات والامن العام .

٢٤- كما اطالب بتعين ملحق امني في كل سفارة بالخارج لسرعة تجديد جوازات السفر لمن لهم قيد سابق بعد ان تقرر إلغاء هذه القيود في الوقت الحاضر او التجاوز عنها . لأنني نسمع في البث المباشر كل يوم ، العديد من الشكاوي حول هذا الموضوع . كما اطالب بتقليص عدد السفارات في الخارج ، والاستعانة بسفارات دول مجلس التعاون العربي لخدمة مصالح الاردن في بعض الدول .

٢٥- كما يطالب سكان شرق وجنوب عمان ومخيم الوحدات والقويسمة لسرعة تنفيذ استاد شرق عمان في القويسمة من قبل وزارة الاشغال والاسكان لتخفيف الضغط على مدينة الحسين الرياضية .

٢٦- كما يطالب سكان التطوير الحضري (في ام نوار والمنازة) بإقامة شبكة الطرق وتعبيدها والتي تربطهم بالقويسمة ومخيم الوحدات ولسهولة انتقال الطلاب وبخاصة صفار السن منهم في فصل الشتاء الى المدارس المتواجدة في تلك المناطق .

قال تعالى (وقل اجعلوا لىرى الله عليكم ورسوله والمؤمنين) .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
السيد محمود هويمل
الاستاذ محمود هويمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين واصلي واسلم على معلم البشرية جمعا محمد عليه آله الفضل الصلاة واتم التسليم .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

اتنا اذ نقف اليوم ونحن نناقش مشروع الموازنة بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في اعداد مشروع هذه الموازنة .

وانني اجد نفسي وبحكم الواجب ملزم بتأثير اهم القضايا الاساسية كما اراها استنادا لما ورد في خطاب الموازنة ومشروع قانونها وهي :

اولا :

بذكر خطاب مشروع الموازنة انه يوجد انخفاض على معدلات التضخم وهي اشارة ايجابية من الناحية النظرية ذلك ان الحقيقة الهامة هي الارتفاع الهائل في اسعار مجمل السلع والخدمات ، فنحن تخفيض العملة ، مجمل تكاليف المعيشة فوق طاقة الغالبية من المواطنين ، فالقضية الاساسية والاكثر إلحاحا الان هي حصول المواطنون على احتياجاتهم الاساسية والتي بدونها لا تستقيم حالتهم الاجتماعية وان ما يتطلع اليه الناس هو التدخل الفوري للسيطرة على الاسعار وتكوينهم من الحصول على احتياجاتهم من السلع بعدما الادنى الامر الذي يتطلب سياسة تعيد الاسعار الى حيث يجب ان تكون وفي متناول كافة المواطنين .

فاصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة من قطاع الموظفين والعمال يعانون اشد العناء من توفير متطلبات الحد الأدنى من العيش في ظل تفاقم موجة الغلاء والتي تزداد يوما بعد يوم فراقعة مجال هذه الفئات المسحوقة من ابناء شعبنا الطيب الصابر المنتمي .

ثانيا :

ان البطالة المقترنة بالتضخم وضعف الاستثمار هي القضية الاجتماعية الاولى في هذه المرحلة وهي وان برزت بوضوح في مطلع الثمانينات الا ان حجمها كان صغيرا نسبيا ولا تشكل خطرا الا ان الوضع تغير كثيرا الان بسبب كبر حجم المشكلة وانتشارها السريع الامر الذي يجعل من البطالة ونتائجها اولى القضايا بالمعالجة هذا بالاضافة لتأثيراتها على مجمل النشاطات الاقتصادية .

فالبطالة يصاحبها الجوع ، الفاقة ، فقدان الذات وهذه جميعها حاجات اساسية للانسان لا يتفجع معها الحلول التنظيمية والادارية الا بجهود استثنائية وسريع من الحكومة .

هكذا من المأهول

ثالثا :

ان المؤسسات العامة وتقدر مجموع موازنتها بما يزيد على نصف مشروع الموازنة وهي مؤسسات عامة وليست خاصة ، كالمملكة الاردنية والجامعات وغيرها وهي بهذا المعنى يجب ان تخضع للاصول الدستورية في السياسة المالية حيث لا يخصص او ينفق مال الا بتشريع ورغم ذلك فان موازنات هذه المؤسسات خارجة عن الموازنة العامة المقدمة من قبل الحكومة .

رابعا :

اطالب الحكومة وقف الدعم للمؤسسات المتعثرة وهو موضوع متكرر في الموازنات السابقة ومخالفا للاغراض التي نشأت من اجلها تلك المؤسسات والتي يفترض ان في مقدمة اهدافها النهوض بشفقاتها الجارية الانمائية وهذا الامر يشكل عبئا اضافيا على موازنة الدولة وخاصة في الوقت الحاضر.

خامسا :

ان قراءة ارقام مشروع الموازنة يبين انها تجتنب الى التفاؤل في تقدير الايرادات المحلية حيث تقدر الزيادة في الايرادات المحلية قياسا لارقام اعادة التقدير لعام ١٩٨٩ بـ (١٠٤,٥) مليون دينار وان (٩٤) مليون دينار من هذا المبلغ هو إيرادات ضريبية والذي اشك في امكانية تحقيقه في الوقت الذي اصر على ان لا يكون تحقيق ذلك اذا ما تم على حساب اصحاب الدخل المتوسطة والحدودة .
ان تقدير الايرادات المحلية على هذا النحو يتجاوز كثيرا حدود التفاؤل ولا ارى امكانية تعويضه بغير اللجوء الى المساعدات العربية والتي ارى ايلامها الاهمية القصوى في مواجهة النقص المحتمل .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

وتاسسا على ذلك فانني ادرج مجموعة من المبادئ كمنطلقات للحل :

- ١- اعتبار البطالة المرتكز الاول للسياسة المالية وشرط تحقيق الامن الاجتماعي .
- ٢- التركيز على الاستثمار وتوفير فرص العمل .
- ٣- اعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق العدالة الاجتماعية .
- ٤- تحقيق تكافؤ الفرص امام الجميع مع الاخذ بعين الاعتبار المناطق والتجمعات الاكثر فقرا .
- ٥- العمل على فتح اسواق خارجية وتعزيز سوق عمل الدول النفطية .
- ٦- المتابعة والتعامل مع العمالة القائمة بما يؤثر ايجابيا على اوضاع العمالة المحلية .
- ٧- تطوير وتعميم عملية التأهيل المهني .
- ٨- توجيه التعليم وكذلك التربية ووسائل الاعلام لاحترام العمل وربطهما بالمنظور التنموي .

معالي الرئيس ... السادة النواب ...

انتقل اليكم اوليات مطالب دائرتي الانتخابية " محافظة الكرك " بحكم اطلاعي ومسؤوليتي وهي :

أ-

- ١- المساعدة على توفير العمل للعدد الكبير من العاطلين عن العمل والذين يشكلون نسبة عالية والتي تفتقر القدرة على التحمل بحكم فقرها وتدني مستوى معيشتها الزمن .
- ٢- تزويد مستشفى غور الصافي بكافة متطلباته من الاطباء المختصين علما بان المستشفى لا يوجد به سوى (اربعة) اطباء فقط مع العلم ان المستشفى مجهز بأبنية حديثة واجهزة فنية وغرفة عمليات . هذا بالإضافة الى اعادة النظر بتأهيل وتدريب الكادر التمريضي في المستشفى وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة حيث نجد ان عامل او عاملة قمرض يتناوبون في قسم من الانقسام منفردين .
- ٣- فتح مؤسسة مدنية وعسكرية في كل من غور الصافي والمزرعة لحاجة المواطنين لمثل هذه الاسواق .
- ٤- بناء مدرسة في غور الذراع حيث البناء الحالي لا يوصي ولا ياتي شكل من الاشكال ان هذا البناء مؤسسة تربية .
- ٥- ترفيع قضاء غور الصافي الى لواء لوجود كافة متطلبات هذه الوحدة الادارية من حيث عدد السكان ، الموقع المتميز ، ومساهمة المنطقة بدعم الاقتصاد الاردني من الزراعة وجودة شركة البوتاس العربية حيث تعتبر منطقة جذب سكاني ويعدّها عن مركز المحافظة .
- ٦- فتح مراكز شباب في كل من غور الصافي والمزرعة .
- ٧- اعطاء الاولوية لابناء الاغوار في القبول والبعثات في الجامعات الاردنية وخاصة في جامعة مؤتة لتصل هذه المناطق الى الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من الكفاءات العلمية .
- ٨- تنظيم رقعة جديدة لاقامة السكن عليها في منطقة الاغوار لحاجة المواطنين الماسة لذلك .
- ٩- اعادة النظر في ديمون المزارعين لمؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية باعفاء صغار المزارعين والتسهيل على الآخرين وقتا لقدراتهم وبما يتناسب وظروف الزراعة من حيث جدواها ومردودها .
- ١٠- ايجاد فريق متخصص لارشاد المزارعين نحو الاصناف التي تعمد على المزارع باسعار تشجيعية ومساهماتهم باجراء التجارب والبحوث والعمل على الحد من الامراض والافات التي تصيب الخضروات .
- ١١- اعلاء المواطنين المقيمون في الاغوار الجنوبية من اثمان الوحدات السكنية بسبب عزوهم وعدم

هكذا من الأشمل

مقدرتهم على الدفع وهذا يلحق الضرر بالمواطنين حيث يحرم المواطن من ايصال التيار الكهربائي او شبكة المياه الا بعد ان يدفع المبلغ المترتب عليه .

١٢- فتح مراكز للاعلاف في الاغوار الجنوبية .

واما ما يتعلق بسلطة وادي الاردن ، فاتفق ساقدم مذكرة شاملة لدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المياه .

اما المطالب العامة للمحافظة ، وذكرها زملائي واكتفي بطلين فقط :

١- فتح مستوصف لبلدية مؤاب والمشكلة من عدة قرى علما بان الارض المخصصة لغايات المستوصف مستملكة ومقدم سند تسجيلها منذ عدة سنوات

٢- اقبال كلاً من قرية جزا في لواء المزار وقرية مجدلين في لواء القصص بالتيار الكهربائي .

وفي الختام اسأل الله العلي العظيم ان يحفظ هذا البلد آمناً مستقراً قوياً تحت ظل القيادة الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاخ عبد المنعم ابو زنت

السيد عبد المنعم ابو زنت السلام عليكم ورحمة الله

اشكر الاخوة الكرام اصحاب المعالي والسعادة ، من الوزراء والنواب والاعيان الذين اكرموني بالزيارة والسؤال اثناء مرضي في المستشفى ، او في المنزل وجزاهم الله خير جزاء .

اعزى بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد لا نبي بعده .

معالي الرئيس : حضرات الاخوة النواب : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد :

فكثيراً ما نسمع حديثاً حول العناية بالبنية التحتية بغية النهوض بالشعب والوطن .. لكن غفلنا عن الالام من البنية التحتية . الا وهو البنية النفسية للانسان والمجتمع اجل : البنية النفسية التي تقوم على تبادل الثقة بين السلطة التنفيذية والشعب حتى نكون جميعاً في الوحدة الوطنية تحت راية لا اله الا الله كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً .

لكن من حق الشعب ان يتساءل قبل ان يعتمد المجلس الكريم الموازنة العامة لسنة ٩٠ هل تلقت الحكومة الذين تلاحقوا بأموال الخزينة والحق العام ؟

ومن ثم يثقلون امام القضاء العادل الزاهر وبذلك يطمئن المواطنون على سلامة الموازنة الجديدة في انسابها في اوجه الصرف القائم على الوسطية والاعتدال .

كذلك سيطمن ابناءونا واخواننا المغتربين فيقولون على تحويل اموالهم كما كانوا يفعلون ذلك قبل تظالم

المديونية وغالباً تكون الوسيلة لحوا لا تهم السوق الحرة للصرافة لذلك اطالب بضرورة عودة الصرافة بانضباطية ومن المعلوم بديها ان حوالات الاخوة المغتربين ستحدث سيولة نقدية مباركة تساعد على انتعاش مزدهر لوضعنا الاقتصادي .

لذلك : انتي اهاب بالمجلس الكريم ان يؤكد على السلطة التنفيذية بضرورة التحقيق العادل العاجل مع الذين توجه اليهم اصابع الاتهام او تحوم حولهم ادنى شبهة في الاعتداء على الحق العام .

" الانتباه من عدم الموضوعية في السياسة المالية "

١- وهناك مشاريع تربية ستنشئ مستقبلاً بحوالي (مائتي) مليون دينار بقرض من البنك الدولي . وسوف يزيد المديونية هما جديدا .

وادعو في هذا المقام الاخوة النواب لنقوم بزيارات ميدانية حتى نرى رأي العين مدارس مجهزة بأحدث الاجهزة بما فيها المختبرات الحديثة ثم لا نجد طلاباً للاستفادة منها .

ومثال ذلك : البناء الذي تشغله حالياً مديرية تربية عمان الاولى في الشيماني وهناك مدارس اخرى في بعض مناطق المملكة ومجهزة بأقسام داخلية لم تستعمل حتى الان .

٢- ومثال ثان مشروع الكهرباء بين الاردن ومصر وذلك بقرض من البنك الدولي وقيمته (مائتا مليون دولار) بين حكومتي الاردن والشقيقة مصر وحصة الاردن من القرض (٤٠) مليون دولار .

وانه لمن معاني التسرع في مشروع الربط الكهربائي بين الاردن ومصر وبالتالي يزيد المديونية عينا جديدا . ومن المفهوم انه يتوفر في الاردن من الطاقة الكهربائية ما يكفيها لـ ١٠٠ سنة (٢٠٠٠) . والجدير بالذكر ان تكاليف الكهرباء في الاردن مرتفعة جداً .

لذلك ادعوا وانشدوا الامر ان يعيدوا النظر في هذا المشروع والغائه او ارجائه . حتى نستشعر (الاربعين) مليون دولار في مشاريع ذات جدوى اقتصادية تسهم في معالجة جزء من مشكلة البطالة التي تهدد المجتمع بانتشار الجريمة .

ومثال ثالث على عدم الموضوعية في السياسة المالية لقد رصد (١٠٠٠٠٠٠) في موازنة سنة ٩٠ لنقل توريين عدد ٧ الى الرشوة علماً بأنه يوجد فائض كبير في انتاج الكهرباء . فلا ضرورة في الوقت الحاضر لرصد هذا المبلغ في الميزانية الحالية .

والمثال الرابع على عدم الموضوعية في السياسة المالية مشروع التنقيب عن البترول (١٩٢) مليون دولار ثم صرفها على عمليات الحفر والتنقيب عن البترول من خزينة الدولة . والآبار التي تم حفرها :

في منطقة الرشوة (١٧) بئراً منها (١٤) جافاً = (٣) منتجة

المرحان (١٤) بئراً جافاً

في المنطقة الشمالية (٢) بئراً جافاً

حقن حمزة (١٧) بئراً (١٤) جافاً = (٣) منتجة

هكذا من الأشهر

فيكون المجموع (خمسین) بئرا منها (سقة) منتجة .

والجدیر بالذكر ان آبار حمزة تنتج ما يقارب من (١٢٠) برميلا من الزيت نصفها من الماء تقريبا ، علما بان سلطة المصادر كانت تترفع استخراج (١٧٥) مليون برميل وحتى الان استخراج (نصف) مليون برميل واوشك بئر حمزة على النضوب .

المثال الخامس على عدم الموضوعية في السياسة المالية .

ان سلطة المصادر الطبيعية تملك ثلاث حفارات وللشركة الرومانية حفارتان : اجرتهمما السنوية تبلغ (سقة) ملايين دولار ونظرا لوضعنا الاقتصادي فمن الحكمة في السياسة المالية الاكتفاء بالثلاث حفارات التي فللكها وحسبنا ذلك مع كادرننا الوطني لدى سلطة المصادر الطبيعية ثم الاستغناء عن الحفارتين اللتين تكلفان الدولة (سقة) ملايين دولار سنويا ومن المضحكات والمبكميات ونحن نشكو آلام اللبونية ومرارة البطالة .

نجد لدى سلطة المصادر الطبيعية خبيرا هندي الاصل المجلبيزي الجنسية يتقاضى راتبيا سنويا قدره (٤٠) الف جنيه استرليني اي ما يساوي بالنقد الاردني (٤٤) الفا ومائتي دينار اردني . ووظيفة هذا الخبير انه محاسب . فان ثبت ذلك باليقين نستطيع تشغيل ثلاثين شابا عاطلون عن العمل سيتزوجون ثلاثين فتاة من بنات المجتمع ومن ثم يفتحون ثلاثين بيتا . كل ذلك بتوفير راتب الخبير الانجليزي

(ضريبة الاستهلاك)

ان ضريبة الاستهلاك حسب نية الحكومة فاني لاتصح بالعدل عن ذلك وحسب الشعب مصيبه في الام الغلاء والذين المرفقة ، فإذا كانت الام الغلاء وهموم الدين قديما فوق رؤوس المواطنين فإن ضريبة الاستهلاك المقترحة منشار فوق اعناقهم فارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء .

كما ان لضريبة الاستهلاك سلبيات امنية على نفسية المواطن والاسرة والمجتمع . وسوف يؤدي ذلك الى مشاكل لا تخدم استقرار البلد وامنه واقول حقيقة لا على سبيل النكتة والدعابة لكنها الصراحة التي لا بد منها : فإذا طبقت ضريبة الاستهلاك المقترحة مثلا على وغيف الخبز فسوف تكون نسبة الارغلة (سقة) ملايين وغيف في الاردن يوميا . ومعنى ذلك سيفزع ويلزم صانع القرار لضريبة الاستهلاك (سقة) ملايين مرة بعدد الارغلة التي تناولها المواطنون .

ومعنى ذلك ستعجز اجهزة الكمبيوتر عن احصاء مليارات القمح والقمح بسبب ضريبة الاستهلاك .

لكن الافضل والاقوم من ذلك ان نحد من هجرة الريف والبادية الى المدينة ثم من خلال الترشيد والدعم لاهل الريف والبادية للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم ضرورات الحياة من خبز وخضار وفاكهة ولحم والبان وزيت وزيتون . وهذا الذي يمارس عند اهليتنا في ظل الانتفاضة المباركة . وقد اكرمنا الله فجعلنا امة مميزة " بطاقة قوين "

ولاجل التغلب على جانب من اسباب الانفاق النقدي من الخزينة دعما للمواد التموينية اقترح صرف بطاقة

تكوين لكل عائلة يصرف بموجبها المواد التموينية الضرورية التي لا يستغني عنها كل بيت . وذلك كالحبذ والرز والسكر والحليب والشاي والسمن والزيت والزيتون والعدس والحمص والفول والطحينية . وان (الستين) مليون دينار التي تنفقها الدولة دعما للمواد التموينية . اذا انفقت ضمن دائرة حملة بطاقة التموين سوف نجد في ذلك خيرا كثيرا وعطاء جزيل .

حيث ان جانبنا كبيرا من المواد المدعومة تهرب الى الخارج . وما ذكره السيد الرئيس منذ ايام من ان الاعلاف تصرف ثلاثة اضعاف المطلوب الا دليلا لمصادقية ما ذكرت من تهريب للمواد التموينية المدعومة .

وان اول من قرر الطاقة التموينية الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام المجاعة . حيث وزع مادة الزيت فاصاب معدته برد ليلة اكله الزيت حتى اصبحت تقرق فقال لها على مسمع من الصحابة قرقي قرقي حتى لا يبقى احد من المسلمين جائعا .

" اقتراحات لتوفير النفقات على خزينة الدولة وتحقيق جانب من الانتعاش الاقتصادي .
اولا : الطاقة الكهربائية

اذا رشد استهلاكها فسوف توفر نصف الاستهلاك وذلك بعدم الاضاعة للدوائر نهارا الا في الضرورة القصوى . وكذلك ترشيد التدفئة وبخاصة في مؤسسات الدولة . حيث يكتفي في البرد تشغيل التدفئة اول ثلاث ساعات من الدوام اذ يكفي ذلك لتعتمد الجدران الداخلية نسبة معتدلة من الحرارة تغطي حاجة الدوائر حتى نهاية الدوام . لا سيما ان معظم بنیان الدوائر من الحجر الذي يساعد على الاحتفاظ بالحرارة .

ومع شديد الاسف نجد كثيرا من الدوائر مضاعة بالال مصابيح والشمس ساطعة في تلك الدوائر كما نلمس ارتفاعا في درجة الحرارة في معظم الدوائر بسبب السرف الاستهلاكي للطاقة الكهربائية ، ونشعر وكأننا في منطقة الغور في شهر نيسان .

كذلك الال المصابيح تنسى مضاعة في بعض الدوائر الرسمية لذلك لا بد من الترشيد بيد من حديد .

ثانيا : قطع الهواتف الرسمية عن البيوت .

ثالثا .

اقترح عودة السيارات من جميع موظفي الدولة الى كراج المؤسسة المعنية بعد الدوام الرسمي . ومن ثم يستعمل المستولون سياراتهم الخاصة .

رابعا : الغاء جميع الهدلات سواء في الاقامة او السفر .

هكذا من الأشهر

خامسا : الاقتصاد في الاثاث والديكور المكلف سواء لدى الانشاء او التجديد .

سادسا :

إنشاء مجمع لوزارات الخدمات . وذلك لتوفير النفقات على خزينة الدولة . والتسهيل على المواطنين ولنفس الاهداف الصامية اقترح انشاء مجمع للتؤسسات ذات الخدمات العامة كالجوازات والاحوال المدنية والضريبة وادارة تسجيل الاراضي واضافة لتوفير النفقات والتسهيل على المواطنين فيما ذكرت سوف توفر عامل الزمن على المواطنين كما سنغفص من ضبط أزمة السير داخل العاصمة .

سابعا :

ولاجل توفير النفقات على خزينة الدولة وتوفير عامل الزمن على القوات المسلحة . وجنود خدمة العلم اقترح تحويل خدمة العلم الى الجيش الشعبي اذ ان حربنا مع العدو سيفلب عليها طابع الحرب الشعبية كما هو الحال في الانتفاضة المباركة . اما الحرب النظامية : فجيشنا انبسط على اعية الاستعداد لدهر العدوان بمشينة الله تعالى . " وكان حقا علينا نصر المؤمنين " . ومن ثم يكون جنود الجيش الشعبي الرديف لقواتنا المسلحة واقترح الاكتفاء بسنة واحدة للتدريب في الجيش الشعبي فتكون قد وفرنا الملايين على خزينة الدولة . بل بتلك الفوارق تحسن وضع جنودنا والرتب الدنيا في الجيش .

ثامنا :

اقترح منع استيراد كل شيء اجنبي لدينا القدرة الذاتية على تصنيعه وطنيا وبذلك تعالج جزءا من البطالة كما سيؤدي ذلك الى الانتعاش الاقتصادي والاستقرار المعيشي . واذا ما القينا نظرة فاحصة على جانب الواردات نجد المواطنين الكرام يتحملون العبء الاكبر من نفقات الموازنة اذ بلغ ما يتحمله المواطنون نسبة (٥٢٪) من الموازنة . وذلك بسبب ارتفاع الضرائب والهاتف والهريد والقروض والمصارف وغير ذلك . (بعض المطالب لدائري الانتخابية الثانية في عمان الكبرى) .

وتشمل دائرتي ابتداء من الشريط الابسر لماركا الشمالية من خلف المطار العسكري مرورا بجبل الهملان والنصر ومخيم النصر . وحي المنارة وحي عالية وحي الخلايلة . وجبل التاج وجبل الجوفة . وحي ام تينة والاشرفية ومخيم الوحدات وحي الدابية وضاحية الحاج حسن وجبل الزهور وجبل المريخ وجبل النظيف وراس العين وحي القيسية وادي عبيدون وجبل الاخضر وجبل نزال .

وهؤلاء يشكلون (نصف) مليون نسمة او يزيدون فيحتاجون للمطالب العادلة التالية :

- ١- انشاء كلية مجتمع حكومية خاصة بالشباب واخرى للبنات .
 - ٢- انشاء مستشفى حكومي عام في نهاية جبل نزال والاراضي متوفرة بكثرة في ذلك الموقع .
 - ٣- انشاء مركز طبي في كل جبل من جبال الدائرة الثانية والبالغة تسعة جبال .
 - ٤- كما ارجو إعطاء المواطنين في التطوير الحضري من الفوائد الربوية وكذلك مدينة ابي نصير حيث يدفع المدني ضريبة العسكري ثمن الوحدة السكنية يدفع العسكري (٥٠ ، ١٣) الف اما المدني يدفع ٢٨ الف دينار والوحدة السكنية هي نفس الوحدة السكنية وهذا مواطن وهذا مواطن وهذا ابن تسعة شهور وهذا ابن تسعة شهور .
 - ٥- انشاء مكتب للبريد والبرق في كل جبل ومخيم الوحدات .
 - ٦- توصيل الكهرباء لحي الامير راشد في ماركا الجنوبية ، وحي القيسية وادي عبيدون .
 - ٧- معالجة مشكلات ابنا الضقة والقطاع من الذين لا يسمح لهم العدو بالاقامة . فارجو ان يسمح لهم بطبيب الاقامة .
- انني اذ شرط شرطاً من لا يسمح لهم العدو بالاقامة لان الذي يسمح له بالاقامة ويغادر فهذا خيانة اسلامية ووطنية يؤدي الى تفريغ الوطن امام العدو ، وهذا محرم شرعا ، اما الذين لا يسمح لهم العدو بالاقامة ، فابن يذهبون ؟
- فلا بد ان يكونوا عند اشقائهم شرقي النهر ، يسمح له بالاقامة ، فارجو ان يسمح لهم بطبيب الاقامة وحرية العمل والدراسة لابنائهم ويصرف لهم الجواز المؤقت .

" انتقاص مليون دينار من مخصصات الامن العام "

ان تعاطي مع رجال الامن لاسباب ثلاثة :

الاول : انهم ابتاؤنا واخرائنا تشاركهم الالم والامل فيما يرضى الله عز وجل .

السبب الثاني : ان رجال الامن العين الساهرة لحماية الفرد والبيت والمجتمع .

اما السبب الثالث : لتعاطي معهم ان نسبة لا تقل عن (٩٥٪) من رجال الشرطة من الفقراء والدخل المحدود . والجدير بالذكر ان البطالة ستتجاوز (مائة) الف شاب عاطل عن العمل هذا العام . وكلما تفاقم البطالة انتشرت الجريمة . ومن الذي سيطاره الجريمة سوى رجال الامن العين الساهرة على حماية دمائنا واعراضنا واموالنا .

لذلك : ليس من الحكمة قط ان يخصم دينار واحد من مخصصاتهم بل انني اطالب بتحسين اوضاعهم لما هو الفضل ليكون ذلك حافزا جديدا لهم على التفاني في خدمة المجتمع وأمن البلد .

هكذا من الأشهر

بل لا ازم ذلك مجاملة : اذا قلت : فلولا خدماتهم الامنية وسهرهم الدؤوب والحملة الانتخابية بعد فضل الله عز وجل لجلت القوضى محل النظام والاضطراب والشغب محل الاستقرار حتى المحبت الحرية مجلسنا الكريم بفضل الله ومنته سبحانه .

وفي الختام : اختتم كلمتي بالتفاؤل والصبر في ارض الحشد "

واني لاهيب بالاخوة المواطنين ان يغلبوا التفاؤل على التشاؤم اذ لا معنى للحياة مع اليأس والتشاؤم ولا بأس ولا تشاؤم مع حياة الاحرار . " ولا تياسوا من روح الله ، انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون " . فلهما استبدت بنا الاعداء وتخلى عنا بعض الاصدقاء واحلوا لك ظلمات الليالي الخوالي بالهموم والغموم والغيوم فلن نركع ولن نخضع لغير الله الواحد القهار .

وعزاء نفوسنا في ازمنا المالية قول الحق تباركت اسماؤه " فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا " .

والبلسم الشافي لجراحاتنا : هدى رب الارض والسما " واذكروا اذا انتم قليل مستضعفون في الارض تغاثرون ان يتخطكم الناس فأواكم وايدكم بنصره . وزككم من الطبيات لعلكم تشكرون " .

وليكن منسج مسيرتنا في خضم الاحداث قول الله عز وجل : الذين قال لهم الناس : ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم . فزادهم ايمانا وقالوا حسينا الله ونعم الوكيل . فانتقلوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله .

فالاردن بشهادة ابي جهل والحق ما شهدت من الاعداء يشهد ابو جهل منذ اكثر من اربعة عشرة قرنا ان الاردن ارض الخير والعطاء حيث قال على باب بيت الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم يوم الهجرة : ان محمدا يقول لاصحابه اذا اتبعتموني لكم جنات كجنان الاردن . وان لم تتبعون فلکم النار " فاجابه الرسول عليه الصلاة والسلام من داخله بيته : نعم انا اقول ذلك يا عدو الله "

وما لجناح الزراعة في واحات الازرق وجناح شجرة التفاح في الجنوب الا شهادة حق وبيان لمعجزة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم الذي بشرنا بذلك منذ اربعة عشرة قرنا .

كما بشرنا عليه الصلاة والسلام بان الاردن ارض الحشد والرباط في سبيل الله لحوض القدس معركة تحرر وتظهر فيها المقدسات وعلى رأسها المسجد الاقصى مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى بن مريم عليهم الصلاة والسلام .

لذلك بشرنا البشير النذير بهدية الشرف : لتقاتلن المشتركين فيقاتلن بقيتكم على نهر الاردن ، انتم شرقية وهم غربية " .

وعندما يعتبر الرسول الاعظم صلوات الله وسلامه عليه الاردن ارض الحشد والرباط فلن يتخلى عنه رب الارض والسماء لان من مقتضيات معركة التحرير ان يكرمنا المولى عز وجل بفضله وعطائه تصديقا لمعجزة رسوله الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس
ولان ترفع الجلسة حتى الساعة (العاشرة الا ربع) وشكرا ، جدول الاعمال ، نسمع خطابات ، ترفع الجلسة للراحة قليلا والعشاء ثم نعود الساعة (العاشرة الا ربع) .

وهنا رفعت الجلسة لاداء الصلاة وللاستراحة ولتناول العشاء ، وبعدنا (عادت الجلسة للاعتقاد)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم ، نستأنف جلستنا ، الاستاذ منصور مراد
السيد منصور مراد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمون

عند مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لهذا العام ، يجب ان نتذكر شيئين : اولهما ان الموازنات العامة للدول ليست صيفا عامة بريئة يضعها المختصون وفقا لمعايير فنية ومالية : بل هي في كل دولة أداة مالية تعبر عن مجمل النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للطبقات الحاكمة خدمة لمصالحها .
ولثانيهما : ان مشروع الموازنة للعام الحالي ، جاء في سياق مرحلة تاريخية خاصة يمر بها الاردن اساسها نتاجا لنهج اقتصادي - اجتماعي ومحدد اخطته الحكومات المتعاقبة التي استعمرت بالمصالح الوطنية العامتلبلاذ وعمقت تبعيته للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، كما استعمرت بمصالح الجماهير الشعبية التي تكتوي الان بنار الغلاء والتضخم والبطالة وغيرها من مظاهر الازمة الاقتصادية - الاجتماعية والتي ادت الى انفجار احداث نيسان الماضي ، المعبرة عن ثمة الفئات الشعبية ورفضها حالة التردّي في وضعها المعاش : ان اي معالجة للموازنة العامة يجب ان تقاس بالمقدار الذي تلبّي به مصالح الجماهير الشعبية من خلال هذه الموازنة حيث لا إرادة فوق إرادة الشعب .

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمون ...

ان مشروع قانون الموازنة الحالي ، لم ياتي مغتفلا عن الموازنات السابقة حيث ان سماته الرئيسية هي :

اولا :

الاستمرار في التعارض مع مصالح المواطنين وبخاصة ان مشروع الموازنة الحالية ، اذ يقدر الإيرادات المحلية بمبلغ (٦٩٤) مليون دينار ، سيعتمد في جانب رئيسي في تمصيلها على تحميل المواطنين أعباء ضريبة عالية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد من خلال ما يقارب من (١٥٥) شكلا من الرسوم والضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة على الافراد من الموظفين والمستخدمين الامر الذي يجعله الاغلبية

هكذا من المأهول

الشعبية في ظل القدرة على التهرب الضريبي لكبار الرأسماليين اعتماد على نفوذهم واساليب التحايل المعروفة .
لقد أصبح التحصيل الضريبي في الاردن وبخاصة من خلال الضرائب غير المباشرة التي تحصلها الطبقات الشعبية والوسطى يحقق نسبة من اعلى النسب في العالم .

ثانيا :

الاستمرار في اغراق البلاد بالديون الخارجية اذ يتضمن مشروع الموازنة الحصول على قروض خارجية جديدة لعام ١٩٩٠ ، قيمتها حوالي (٢٥٠) مليون دينار وذلك بالإضافة الى قروض داخلية قيمتها حوالي (٣٦) مليون دينار ستستخدم اساسا لتسديد اعباء المديونية العالمية التي تحصلها البلاد .

ثالثا :

وضع البلاد في خدمة مصالح رأس المال الغربي عبر الية المديونية - وهو ما يعني مزيدا من افقار الشعب الاردني واضعافا لامكانيات بناء قاعدة انتاجية للاقتصاد الاردني اذ يرسد مشروع الموازنة مبلغ (٢٦٢) مليون و(٤٦٦) الف دينار لتسديد الاقتساط - فإذا ما علمنا ان ذلك المبلغ يمثل حوالي (٢٧٪) من اجمالي النفقات العامة ، وجدنا ان الحكومة قد جعلت من حصول الرأسمال الاسمي لها : وإذا ما قارنا اجمالي القروض الجديدة ، الخارجية والداخلية وهو حوالي (٢٨٦) مليون و (٥٦٧) الف دينار باجمالي تسديد الفوائد والاقتساط . وهو (٦٦٢) مليون و(٧٩٦) الف دينار ، وجدنا ان صافي التحويل الذي تحصل عليه الخزينة من القروض لهذا العام هو (١٣) مليون و(١٥٧) الف دينار فقط لا غير : وأنه لا توجد في الحقيقة قروض ائتمانية - على الرغم من التعويل المضلل - بأكثر من المبلغ الاخير ، وأن الهدف الوحيد للاقتراض ، غذا الان تسديد الفوائد والاقتساط . وهذا يعني اننا دخلنا الحلقة المفرغة للدول المديونة بالضريبة ، حيث يقترب حجم الاقتراض من حجم تسديد الفوائد ومن ثم جزءا من اقتساطها : وهذا يعني انه لا خروج مطلقا من عبودية المديونية .

رابعا :

الاستمرار في الاتفاق السياسي والبيروقراطي والتشري - وسأورد فيما يلي نماذج - مجرد نماذج على ذلك الاتفاق من النفقات الجارية :

- ١- مبلغ مليونين و (٢٥٠) الف دينار تحت بند النفقات التحويلية (اعانات هيئات وهيئات اخرى) من الفصل ١/١ ... فلن نذهب تلك الاعانات والهيئات ولاي سبب ؟ ما هي ضرورتها الوطنية ؟
- ٢- مبلغ (٨) ملايين و(٦١١) الف دينار لوزارة الخارجية (الفصل ١/٣١) وتفصيلاته كالتالي :
أ- رواتب واجور وملازات (٥) ملايين و(٧٠) الف دينار منها مليونان (١٢٥) الف دينار رواتب موظفين معقودين .

ب- نفقات اخرى ومتفرقة (٣) ملايين و(٦١) الف دينار .

ج- مكافآت ومساهمات (٤٨٠) الف دينار .

فهل يعقل ان يخصص بلد فقير كل تلك المبالغ للنشاط الدبلوماسي هل هناك حاجة لكل تلك السفارات الاردنية المنتشرة في العالم ؟ الا يوجد برنامج واقعي لتخفيض عدد السفارات ضمن الحد الادنى الضروري ؟ اين التمسق مع دول مجلس التعاون العربي ودول عربية اخرى بهدف التمثيل الدبلوماسي المشترك في الخارج في إطار التشف ؟

٣- مبلغ (نصف) مليون دينار تحت بند متفرقة - حفلات وضيافة الفصل ١/٤١ وزارة المالية .

٤- مبلغ (٣) ملايين و(٩٥٠) الف دينار تحت بند متفرقة نفقات اخرى . فما هي تلك النفقات وكيف تصرف ؟ ومن يصرفها ؟ ولماذا سبب ؟

٥- مبلغ (٤) ملايين و(٥٦٨) الف دينار لشراء برامج اجنبية ولا بد ان نسأل هنا الا ينبغي ان نقول مؤسسة التلفزيون نفسها بنفسيها ؟ ثم هل من المعقول ان تخصص حوالي (مليون) دينار لشراء برامج اجنبية وهل من الضروري ان نقترض ونغرق في الديون من اجل ان نتوقف بفصائح وعدوانية ولا إنسانية المجتمع الامريكي ؟ في حين اننا نستطيع الحصول على برامج ثقافية إنسانية عالية المستوى من غير بلد في العالم بدون مقابل ؟ وفي حين اننا نستطيع انتاج ساعات تلفزيونية محلية كافية (بربع) ذلك المبلغ .

٦- مبلغ (مليون) دينار اجور دارات للاعمار الصناعية (عرسات والاتصالات) ونحن نعتقد مع تقدربنا لدخول العرب عصر الفضاء - ان اقامة مشروع زراعي صناعي في معان اجدي وأن لقمة خبز المواطن لها الاولوية على دخولنا عصر الفضاء .

٧- حوالي (٥) ملايين دينار بدل ايجارات لدور الحكومة .

حوالي (٥) ملايين دينار بدل كهرباء للجهاز المدني .

حوالي (٤) ملايين دينار بدل محروقات للجهاز المدني . اين برنامج التشف الحكومي المحدد زمنيا ورقميا بهذا الصدد وكل ذلك غيض من فيض !

خامسا :

الاستمرار في توجيه الاتفاق الرأسمالي نحو المشاريع غير الانتاجية : وهو ما يعني تفاقم الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد الاردني لمصلحة الانشطة الخدمية ، وتفاقم عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل دائمة وبالتالي تفاقم البطالة .

وأخيرا وليس آخر الاستمرار في عجز البلاد عن بناء قاعدة انتاجية تكمننا من التحرر من التبعية .

لقد خصص مشروع الموازنة مبلغ (٣٤٠) مليون (٨٥٠) الف دينار للنفقات الرأسمالية لم يخصص منها

هكذا من الأشهر

للمشاريع التي لها علاقة - ولو بصورة غير مباشرة - بالعملية الانتاجية ما يزيد عن (٢٠) مليون دينار ، بينما تم توجيه معظم المخصصات للاستمرار في إنشاء ما يسمى بالبنية التحتية - أي للاتفاق على ائتمانية وطرق غير ضرورية وشراء معدات وقبول دراسات هندسية وتسديد قروض والتزامات وقبول غير مبرر لعدد من المؤسسات العامة والشركات مما يجعل من الاتفاق الرأسمالي ، في حقيقة الامر ، إتفاقا جاريا لمصلحة الرأسمال الخارجي والمحلي وكبار المقاولين الاجانب والمحليين ، والشركات الاجنبية ، والوسطاء المحليين ، واخيرا لمصلحة اقلية مستفيدة من موقعها البيروقراطي او من موقعها في ادارة المؤسسات العامة والشركات المساهمة . وفيما يلي سنورد بعض النماذج من خلاصة التفقات الرأسمالية للتدليل على ما ذهبن اليه .

- (١) يخصص مشروع الموازنة مبلغ (١٦٩) مليون و (٥٤) الف دينار للاعمال والائتمانية والاتصالات اقلها ضروري واكثرها يمكن الاستغناء عنه او تأجيله وقد يقال لنا بأن هذه المشاريع تخلق فرص عمل وذلك صحيح طبيعا ولكن صحيح ايضا ان فرص العمل تلك هي فرص عمل محدودة ومؤقتة . وان الفائدة الكبرى من تلك المشاريع يجنيها المقاولون والوسطاء التجاريون والشركات الاجنبية وان تلك المشاريع هي مجال واسع لعمليات الفساد والانتزاع وان معظم تلك المشاريع لا يخدم مباشرة او غير مباشرة تطور العملية الانتاجية في البلاد.
- (٢) يخصص مشروع الموازنة مبلغ (٨) ملايين و (٥٧٩) الف دينار للدراسات والابحاث معظمها تصاميم هندسية انا نسال هنا ما هي ضرورة وجود الجمعية العلمية الملكية وكل الاجهزة العلمية - البحثية العائدة للدولة اذن ؟
- (٣) يخصص مشروع الموازنة مبلغ (١٦) مليون و (٩٨٦) الف دينار لشراء معدات واجهزة والالات او تسديد اقساطها : ومن هذه الاجهزة والالات والمعدات مثلاً سيارات واسلحة وذخائر ومعدات للامن العام بقيمة (٥) ملايين و (٦٤١) الف دينار .

سادسا :

الاستمرار في نهج عزل القوات المسلحة عن الدولة والشعب وهنا نريد ان نقول بان فصل (القوات المسلحة) عن الحكومة وادارتها ورقابتها والرقابة الشعبية المغلفة بمجلس الامة لم يعد مقبولا ، خاصة في ضوء ما يلي :

اولا : ان جزءا كبيرا من ديون الاردن هي ديون عسكرية (حوالي ثلاثة مليارات) ونحن لا نعرف ، وربما ان احدا من خارج دائرة ضيقة جدا لا يعرف كيف صرفت تلك المليارات وهل تحولت جميعها فعلا الى اسلحة فعالة واسكانات فعالة عالية لجيشنا .

ثانيا : ان الضباط وضباط الصف والجنود وهم يشكلون اغلبيية القوات المسلحة والامن العام وذراعها القتال ، يعيشون اليوم ، ظروف معيشية صعبة للغاية ، وان مستوى حياتهم ينخفض باستمرار بإلحاح الفقر المدقع وكذلك المتقاعدون منهم وهو امر يتناقض مع الاموال الضخمة التي صرفت وتصرّف ان المطلوب الان ، في هذا الصدد ما يلي :

تفعيل دور وزارة الدفاع (هي الان مجرد اسم بلا مسمى) وبحيث يتم اشرافها الكامل على القوات المسلحة .

خصص مشروع الموازنة مبلغ (٦٥٠) الف دينار لبرنامج (هيئة الاتصالات الخاصة) من الفصل ١/١١ - اتنا لا نعرف ما هي تلك الهيئة وما هي نشاطاتها واين موقعها ولماذا هي بحاجة الى ذلك المبلغ ؟ علما بان كل ما يذكره مشروع الموازنة تبريرا يصرف ذلك المبلغ هو (الرواتب والعلاوات والتفقات الاخرى والطارئة) .

سابعا : فرض التقشف على الاغلبية الشعبية ؟ والمتمثل في :

- أ- عدم رفع رواتب الموظفين والمتقاعدين وهذا يعني تخفيفا حقيقيا في دخولهم بنسبة انخفاض سعر صرف الدينار - الاردني .
- ب- عدم توفير فرص عمل دائمة بما يحل ولو جزئيا ، مشكلة البطالة المتفاقمة في البلاد .
- ج- انخفاض قيمة الدعم المقدم للموارد التموينية الاساسية (٦٠ مليون دينار) سواء بالنسبة لتفقات الترفيق والسياسة البيروقراطية الاخرى او بالنسبة الى سعر صرف الدينار او بالنسبة الى الارتفاع الجنوني في اسعار مواد المعيشة الاساسية .

والان ما هو البديل : واوضح في البداية نقطة اساسية ان البديل هو مشروع وطني متكامل لا يقدمه شخص او جهة بل هو رهن بمشاركة شعبية ديمقراطية واسعة في التخطيط والتنفيذ ... اما الخطوط العريضة للبديل الذي اقترحه فهو :

اولا : ان تقوم الحكومة بتبني سياسة محددة تهدف الى التوقف النهائي عن دفع الديون الخارجية (اقساط وفوائد) في اسرع وقت ممكن يمكن ان يتم هذا عبر تعاون عربي ودولي بين كالة الدول المدينة لتشكيل جبهة واحدة تنطق بكلام واحد مع المؤسسات الدولية المعنية كصندوق النقد والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن وروما وغيرها . كمستلذهن من الاجواء الدولية الملزمة لهذه الغاية وبخاصة موقف فرنسا والاتحاد السوفيتي اضافة لهيئات الامم المتحدة ودول عدم الانحياز وغيرها .. ويجب على الحكومة الاردنية استنادا لعلاقاتها الدولية وان تتخذ موقف المبادرة من ذلك وضمن خطة واضحة المعالم ، تعلن للشعب ونوابه .

هكذا من العمل

ثانيا : تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية المخصصة لمشاريع البنية التحتية بصورة جذرية على أساس

أ - إلغاء الاتفاق السياسي والبيروقراطي والترقي

ب - إلغاء الأقسام غير الانتاجية من الاتفاق الرأسمالي .

ثالثا : لحين إلغاء الدين نهائيا نقترح إعادة النظر بالاتفاقية مع صندوق النقد الدولي ، والشروع في مفاوضات جديدة لجذولة الدين الخارجية على أساس تمويل سداد الاقساط والفوائد حصرا من المصادر التالي :

أ - قروض المساعدات الخارجية .

ب - مصادرات الثروات المشبوهة .

ج - عن ضريبة خاصة تسمى ضريبة الدين الخارجي تقرض حصرا على كبار الرأسمالين والشركات الرأسمالية الكبيرة والمصارف .

د - من الأرباح الناشئة عن تحسين إدارة استثمارات الدولة في المؤسسات العامة والشركات المساهمة .

رابعا : واستنادا الى تنفيذ البندين ٢- و٣- المار ذكرهما فإنه ينبغي الا يزيد حجم النفقات الجارية عن حجم الموارد المحلية ، بحيث يتم توجيه المساعدات العربية الى تغطية الاتفاق الرأسمالي .

خامسا : ترتيب الاتفاق الرأسمالي على أساس أولوية المشاريع الانتاجية في الزراعة والصناعة ضمن خطة وطنية لتشجيع قاعدة انتاجية تغطي الطلب المحلي على السلع والخدمات وتوسع باستمرار فرص الاستثمار الانتاجي وتوفر باستمرار فرص عمل دائمة .

كما انوه الى موافقتي على بعض الفقرات في تقرير اللجنة المالية حول مشروع الموازنة تلك الملاحظات الهادفة الى تخفيض بعض اوجه الاتفاق العام وملاحظات حول ما يعرف بالمؤسسات العامة المستقلة اداريا وماليا ...

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمون...

ان شعبنا العظيم مستعد للتقشف ولكن بشرط ان يكون ذلك التقشف عادلا ... وبشرط ان يكون في إطار خطة وطنية للخلاص من عبودية المديونية وللنهوض بالاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادا وطنيا منتجا ومستقلا .

اما ان يزداد الاغنياء غنى والقراء فقرا واما ان يستمر الاقتراض وأن تتفاقم المديونية وأن يستمر تدهور الاقتصاد الوطني ... فهذا امر يرفضه الشعب ...

معالي الرئيس ... ان مفهوم قانون الموازنة فقط أنها خطة عمل للمستقبل على الصعد النقدية والمالية والادارية لتنشيط الاقتصاد وليصبح منتجا ومستقلا . اما ان تعتمد التقييم على الحقائق وتكريس الواقع اوصل اقتصاد بلادنا الى ما هو عليه فهو ابعد ما يكون مشروع موازنة حقيقي بالاضافة الى انه لم يطرح القضايا الاساسية والعلاج الناجع للآزمة الاقتصادية الخادئة . لذا فاني اعلن عدم الموافقة على مشروع الموازنة .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله العكايلة

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله اجمعين .

نبدأ بالذي هو خير كنتم خيرا امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ."

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

لقد شاركت زملائي اعضاء اللجنة المالية في بحث فصول الموازنة وتحليل خطاب الحكومة بشأنها وضمنت ارائي حولها في تقرير اللجنة المالية الذي كان لي شرف المساهمة في اعداده والذي تلوته امام حضراتكم بالامس .

ولذا فلن المحدث في هذا الباب الا معرجا على بعض الجوانب بما لم يتطرق له التقرير باعتبار ان مناقشة الموازنة مناسبة للحديث في مجالات السياسة الحكومية المتعلقة بها .

ايها الزملاء الافاضل

بين طرفة الامس وبحبوخته وازمة الحاضر وضنكه اسباب تستوجب الوقوف للدراسة واخذ العبرة ، ان الازمة التي نعيشها اليوم ما هي الا نتيجة طبيعية حتمية برزت الى السطح كمرض يعبر عن مرض استشرى في اوساط هذا المجتمع المسلم يوم ان اصيب بازمة اخلاقية ثقلت بجنوح هذا المجتمع عن قيمه الاسلاميه وبعده عن الالتزام بشرع ربه وهدى نبيه في مختلف مجالاته الحياتيه . وهذا هو قانون الله في خلقه « فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى » ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكى ونحشره يوم القيامة اعمى » قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى « فما نعانيه اليوم ايها السادة ليس الا ضربه البعد عن منهج الله وتنكب سبيل الرشاد .

ايها الاخوة الافاضل :

ان الحل لازمتنا الراهنة لن يكون في برنامج التصحيح الاقتصادي ولكن في برنامج التصحيح القيمي

والاخلاقي والسلوكي . الذي لا بد من ان يقوم على اطاره الرباني .

تسألون عن الحل يا سادة ، أتعلمون ما هو الحل ؟

حقا إن الاسلام هو الحل

الاسلام في كل سياساتنا

- ففي السياسة الداخلية :

« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

هكذا من الأشغال

فتمتدح ملهوم الرطنة وتقوية الجهة الداخلية والتصدى للالليمه والعصبية الجاهليه ونيل الطائفه وكل بواعث الفرقة والعث بامن البلاد مرتكزات رئيسه في السياسة الداخلية من منظورها الاسلامي .

- وفي السياسة الخارجية :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرعوا وتسقطوا اليهم ان الله يحب المقسطين »

« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان »

من هنا فان السعى الى توثيق علاقة الاردن مع الدول الاسلامية والعربية الشقيقة على طريق تحقيق الوحدة التي خيار لنا في حمايه بلدنا وحفظ وجودنا والدفاع عن حضارتنا بغير اللجوء اليها . كما ان تحسين العلاقات مع الدول الصديقة في سبيل تحقيق مصلحة الوطن وخير المواطنين ودرء المخاطر عنهما هي من ضرورات السياسة الاسلاميه .

- وفي السياسة الاقتصادية

« والذين اذا اتفقا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »

« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تيسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا »

من هنا فان السياسة الاقتصادية من منظورها الاسلامي تقوم على الانتاج ومواصلة العمل والاتفاق المرشد والبعد عن الاستهلاك التافخي والتبذير ومظاهر البخل والترف وان المال يؤخذ من حله ويوضع في حله وان العمل هو معيار المفاضلة واساسها بين الناس . وفي هذا المجال فان تشريع قانون الزكاة بات حاجة ملحة .

- وفي السياسة التعليمية :

« يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات »

ان هوية الامة تصوغها فلسفة التربية ونظام التعليم فيها . من هنا فاني ارى ومن منظور اسلامي ان تكون السياسة التربوية في مجتمعنا المسلم قائمة على ما يلي :-

١- قيام فلسفة التربية والتعليم على قاعدة الايمان بالله ليسير العلم في محراب الايمان فيسخر لخدمة الانسان وتحقيق سعادته .

٢- ان يسخر النظام التعليمي لتجسيد منظومة القيم الاسلامية في نفوس الناشئة والشباب في مختلف مراحل التعليم وان يوجه العقل نحو البحث والدراسة والابتكار والابداع والتطوير لتسخير البيئة وما اودعها الله من موارد لتحقيق اشباع حاجات الانسان ورفع مستوى معيشته .

٣- الحرص على رفح كفاة المعلم وتاهيله وتحسين مستوى معيشته للتفرغ لصناعة الرجال وتاهيلهم وقد آن الاوان لدراسة تأسيس نقابة للمعلمين للحفاظ على مستوى هذه المهنة .

٤- اعادة النظر في مسارات التعليم الثانوي ووضع نظام علمي مدروس من الحوافز للتعليم المهني يستقطب الطلبة اليه والعزوف عن سياسة ربط المعدل الادنى بمسار التعليم المهني واللجوء الى تعويم التعليم الثانوي .

٥- استقلالية الجامعات وعدم تسييسها .

٦- تشجيع اقامة الجامعات الاهلية وتوسيع قاعدة القبول في الجامعات لتوفير المبالغ الضخمة من العملات الاجنبية المتلفة على ابناء الاردن في الخارج ، ولحمايتهم من الافكار والتيارات الهدامة في الخارج .

٧- التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات كرادر التنمية .

في السياسة الاعلامية

« ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا »

من هنا فاني ومن منطلق اسلامي ارى ان سياسة الاعلام في مجتمعنا المسلم لا بد وان تقوم على ما يلي:-

١- البحث عن الحقيقة ولزوم الصدق في تحريرها .

٢- توجيه رسالة الاعلام نحو تكريس وتجسيد منظومة القيم الاسلامية واحترام عقل المواطن ومشاعره ومراعاة قيمة .

٣- ان يكون الاعلام مرآة ناصعة لمكس حقيقة الواقع من جهة وان يتعدى دوره هذا الى دور ريادي يسهم فيه باقتراح الحلول ويشارك فيه في تصويب الخلل .

٤- لا مكان في اعلام دولة دينها الاسلام لكلمة هابطة ، او اغنية ماجنة ، او مسلسل رخيص .

٥- اطلاق حرية الصحافة في اطارها الدستوري المسؤول .

٦- فتح قنوات الحوار بين المواطن والمسؤول لمعرفة اثار القرارات الحكومية على القاعدة واتخاذ الموقف اللازم في ضوء المعلومات الراجعة الى مراكز اتخاذ القرار .

٧- مراقبة دور السمتا ومحلات الفيديو لمنع تسرب الاعلام التي تدمر اخلاق الشباب وتناهض قيم المجتمع المسلم .

في الحركة الشبابية

« انهم لفتية امنوا برهيم وزدناهم هدى »

وفي هذا المجال فاني ارى ضرورة :

هكذا من الله على

- ١- دعم الحركة الشبابية وتوجيه طاقاتها نحو البناء والانتاج .
- ٢- رعاية الاندية ودعمها وتوجيه طاقاتها نحو تربية الشباب تربية اسلامية متكاملة تعنى بالجسد والعقل والروح .
- ٣- توسيع القاعدة الثقافية للشباب من خلال الندوات والمحاضرات والمهرجانات الثقافية البناءة وتحسينهم ضد التيارات الغازية والافكار الهدامة بثقافتهم بالثقافة الاسلامية لتجسيد هويتهم الاسلامية .
- ٤- الاستفادة من طاقات الشباب في العمل التطوعي والمساهمة في الخدمات العامة .

ايها السادة الافاضل ...

ان بعدنا عن الاسلام وعدم استخدامه لحل مشاكلنا قد تجاوز هذا الحد الى عدم اعتماده كسبيل لدفع المخاطر المحدقة بنا واي خطر اكبر من الخطر الصهيوني الذي احتل جزءا عزيزا من ارض الاسلام واصبح يهدد باقتلاعنا من ارضنا بقعة بقعة حتى بلغ استخفافه بنا ان يصرح للعالم بأسره باقامة الوطن البديل في الاردن .

ايها الاخوة الافاضل ...

لقد اخبرنا الله عز وجل عن اليهود بقوله :

« لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود »

ان قضية فلسطين قضية عقيدة وجهاد لكل مسلم وارض فلسطين ارض كل مسلم عربيا كان او غير عربي ولا يجوز التفريط بشبر من ارضها الطهور وان حل هذه القضية لن يكون بغير الوحدة وروحى الصفوف وتعبئة الامة تعبئة جهادية .

ان الانتفاضة المباركة في ارضنا المحتلة لهي البداية الحق لتصحيح المسار نحو الحل الصحيح والعلاج الناجح للقضية الفلسطينية ولذا لا بد من دعمها بكل ما لدينا من امكانيات فلعلها تكون بداية ثورة عارمة ومعركة تحرير شاملة ان صراعنا مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود والمنطقة لا تحتل وجود كليتنا وهو صراع من طبيعة صفرية الرابع فيه يكون ربحه على حساب خسارة الطرف الاخر ولا مجال للتوفيق بينهما .

اما عن مطالب محافظة الطفيلة التي اتشرف بتمثيلها فاني اعرض لها على النحو التالي :-

اولا : في مجال البلديات

- دعم بلديات المحافظة والمجالس القروية فيها .
- تخصيص جزء من ارباح شركتي الاسمنت والفرسفات وتوزيعه على هذه البلديات .
- تعزيز الجهاز الفني في هندسة بلديات الطفيلة بتزويده بالفنيين اللازمين لحل مشكلة التنظيم .
- الاسراع في حل مشاكل التنظيم داخل حدود العديد من البلديات والمجالس القروية قهيدا لايصال

- الخدمات للجمعيات السكنية التي ما زالت محرومة منها خصوصا الجمعيات السكنية التابعة لمجلس قروي العيص .
- احداث بلدية في بلدة العيص واؤكد هنا على مطلب الزميل فؤاد الخلفات بدلا من المجلس القروي الحالي لكثافة الاقبال على تلك المنطقة اذ انها منطقة استقطاب

ثانيا : في مجال الصحة

- الاسراع في تجهيز مستشفى الطفيلة الجديد والمتوقع استلامه في بداية شهر ٤/ ١٩٩٠ والذي اصبح مدار غلطة او حسدا من بعض المحافظات الزميلة .
- استحداث مركز طبي داخل مدينة الطفيلة بالاضافة الى مركز الطباية الحالي للحاجة الماسة اليه .
- تحويل المركز الطبي في قضاء بصيرا الى مركز طبي شامل كما كان التوجه السابق بشأنه وتزويده بمستلزماته الطبية .
- فتح عيادة طب الاسنان في مركز المحافظة نظرا للحاجة الماسة اليها .
- انشاء المركز الصحي الاول لبلدة القادسية والذي تمت فيها مخاضات واستملكات كما اشار الزميل فؤاد الخلفات .

ثالثا : في مجال التعليم العالي

- فتح فرع لكلية المعلمين العاليه في الطفيلة لتأهيل كل حملة دبلوم كليات المجتمع في المحافظة اسوة بالزميلة محافظة الكرك ، وقد علمت مؤخرا ان الاداريين من هؤلاء يخصص لهم نسبة (١٠٪) فقط .
- لذا فاني ارجو ان يفسح المجال للجميع باعتبار ان الاداري يحتاج الى التأهيل قاما كما يحتاج الاكاديمي في قطاع التربية والتعليم .

رابعا : في مجال الاشغال العامة والاسكان

- تعبيد الشوارع النافذة داخل بلديات المحافظة .
- صيانة طريق الطفيلة - البيضاء - القادسية .
- اكمال تعبيد طريق الطفيلة - عيمة - رحاب - حمامات عفرا كما كان مقررا لها .
- اقامة مشروع اسكان على اسس غير رموية لذوي الدخل المحدود قهيدا للهجرة المعاكسة من العاصمة الى الطفيلة للعودة الى الارض واستغلالها .

هكذا من الشغل

خامسا : في مجال الكهرباء

- اقبال التيار الكهربائي للمواطنين داخل حدود التنظيم دون استئصال كلفة الاعمدة من المواطنين كما واطالب سلطة الكهرباء بسرعة التجاوب مع حاجة المواطنين .
- تزويد مديرية سلطة الكهرباء في الطفيلة برافعة لتركيب وحدات الانارة وصيانتها .
- يشكو المواطنون في الطفيلة من ان السلطة تقوم بتركيب عدادات جديدة بالرغم من صلاحية العدادات الحالية ويقولون بان الملاحظ هو زيادة قيمة فاتورة الكهرباء بعد تركيب العدادات الجديدة.

سادسا : في مجال الشباب

- فتح مراكز للشباب في مختلف بلديات المحافظة .
- زيادة رعاية الاندية الشبابية بتقديم مزيد من الدعم لها خصوصا واتنا في اللجنة المالية قد نحونا باتجاه دعم الاندية الشبابية .
- لا زال موضوع الملعب الرياضي لشباب المحافظة متعثرا والمطلوب من وزارة الشباب حسم هذا الموضوع واخراجه الى حيز التنفيذ العملي والبحث عن مكان بديل للمكان الحالي اذا كان الموقع الحالي لا يخدم الحركة الرياضية ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الساحة المجاورة لكلية الطفيلة والتي قام الجيش الشعبي بتسويتها .

سابعا : في مجال المياه والري

- ان كثيرا من البنابيع في المحافظة بحاجة ملحة الى صيانتها بعد ان غار كثير منها في باطن الارض وتغيرت مساربها ومجاورها الامر الذي الحق الضرر بالمزروعات المعتمدة عليها .
- ان كثيرا من المناطق في المحافظة يمكن اقامة سدود على الودية الموجودة فيها لحجز مياه الامطار والمطلوب من وزارة المياه ابلاء هذا الموضوع الاهمية التي يستحق .
- يشكو المواطنون في الطفيلة كما هي الحال في مناطق المملكة كافة من حساسية عدادات المياه التي تقيس الهواء قبل تدفق المياه في الانابيب .

ثامنا : في مجال الاوقاف

- تلتفت مساجد المحافظة كافة الى الامة المؤهلين وكذلك تعاني مساجد المحافظة من نقص كبير في الوعظ والخطباء .

- مساهمة وزارة الاوقاف في بناء المساجد في المحافظة غائبة تماما والمطلوب ان تسهم الوزارة في عملية بناء وترميم المساجد في المحافظة .

ثاسعا : في مجال الزراعة

- توسيع الرقعة الزراعية للمحافظة باعطائها واجهتيها الغربية في غور ليغا والشرقية الواقعة غربي سكة الحديد وتفويضها للمزارعين تأجيرا او تملكا ، لتمكين ابناء المحافظة من مجالات انتاجية حقيقية والمساهمة في الانتاج الزراعي على مستوى المملكة .
- رعاية الثروة الحيوانية في المحافظة وتأمين احتياجات مربي الاغنام من الاعلاف الكافية لمواشيهم وبهذه المناسبة فان قضا بصيرا بحاجة الى فتح مركز لتوزيع الاعلاف نظرا لكثرة مربي الاغنام في تلك المنطقة .

عاشر : في مجال المعونة الوطنية

- ان في محافظة الطفيلة اعدادا كبيرة من الاسر التي تعيش مرارة الحاجة والفاقة .
- لذا فانني اتطلع الى تحريك سريع لوزارة التنمية وسأقوم بالعمل على متابعة هذا الامر مع معالي وزير التنمية في سبيل الوصول الى معظم هذه الاسر لوضعها على خط الفقر لا اقول رفعها عنه .

حادي عشر : في الادارة المحلية

- احداث مديريات نواحي وقد كنت قد تقدمت بها من ايام الحكومة السابقة في كل من :-
- ١- بلدة القادسية ٢- العين البيضاء ٣- بلدة عيمة

ثاني عشر : في مجال المشاريع التنموية

- لقد ساعد دولة الرئيس في اخر اجتماع لنا ، او في الاجتماع قبل الاخير على التفكير في مجالات مشاريع عملية ، وها انا اسرد بعض هذه المشاريع على مستوى المحافظة والتي كنا ضمنها خطة التنمية (٨٦) (٩٠) والتي لم ترى النور بعد .

انني اضع بين يدي الحكومة مجموعة من مجالات المشاريع التنموية الصغيرة التي تضع المحافظة في اطار العملية التنموية لتوجيه الاستثمارات المختلفة نحو هذه المشاريع :-

- ١- اقامة مشروع سياحي في منطقة حمامات عفرا للمعالجة الطبيعية والتي اثبتت الدراسات الميدانية والتقارير الطبية فعاليتها وجوى استخدامها على ان يراعى فيه المناخ الاسلامي والاداب الرفيعة والقيم الحضارية والا يكون فيه مجال للنكر .

هكذا من الأشهر

- ٢- اقامة مشروع سياحي في منطقة لحفة او مشارف القادسية على اجمل منطقة سياحية في مثلث على وادي ضانا وهضابها .
- ٣- مشروع المياه الصحية المعدنية في غرنديل والتي اثبتت الدراسات والتحليل المخبرية تفوقها على غيرها وعلى المستوى العالمي ، وان اسم غرنديل اسم تجاري سياحي يسوق نفسه .
- ٤- استغلال منطقة معافا في اقصى المحافظة والتي تصلح لزراعة الحمضيات والموز علما بان المياه متوفرة وقريبة منها .
- ٥- اقامة مصنع لصناعة الصابون مصنع صغير لتوفر مساحات شاسعة مزروعة بشجرة الزيتون .
- ٦- اقامة مصنع لتعليب الفواكه والخضار .
- ٧- اقامة مصنع للحبابة .
- ٨- اقامة مشروع للتنقيب عن النفط في وادي ضانا .
- ٩- اقامة مشروع للتنقيب عن الجبس في منطقة مليح / عيمة .

ويمكن ان تقوم كل من شركتي الفوسفات والاسمنت بتبني مشروع من هذه المشاريع كمساهمة تنمية منها في خدمة المحافظة .

وختاما : ايها الاخوة الافاضل ان كنا نبحث عن الامن بكل ابعاده الاقتصادية والغذائية والنفسية والصحية ، فان الامن في ان نضي . جميعا الى منهج الله ، وان نتقدم نحو تطبيق شرعه ، فانه لا امن للمجتمع الاسلامي ، بغير الايمان بالله والعمل بمقتضاه .

اننا في امس الحاجة جميعا الى ان نكون في واقع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ يقول : «من بات آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها »

ولا اخال نظاما قادرا على تحقيق ذلك الا النظام الاسلامي ان برنامج التصحيح الاقتصادي لا يمكن ان يؤدي دوره كأداة الا اذا سبقه تصحيح في سلوك الانسان الذي سيقوم على تطبيق هذا البرنامج وفق منهج الاسلام الذي ينتمي اليه ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في امرنا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين انك سميع قريب مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس الاستاذ محمد الدردور

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله الامين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه اجمعين .

يعد : معالي الرئيس ... حضرات الزملاء ...

ان مشروع موازنة عام ١٩٩٠ والذي جاء في وقت صعب تتعدد فيه الازاء وتتسبب الافكار حول الكيفية التي يمكن بواسطتها الخروج من الضائقة الاقتصادية التي نعيش والتي أصبحت من اشد ما يقلق المواطنين قاطبة في هذه الايام ، ان هذا المشروع لا بد لي فيه ان اضع مجموعة من الامور العامة والملاحظات الرئيسية دون الدخول في تفاصيل الارقام التي قامت اللجنة المالية بتدقيقها وتحيصها من خلال جهد مشكور استغرق ذلك منها وقتا طويلا وعناء كبيرا .

١- ان هناك فجوة تقدر (١٩٩) مليون دينار بين الإيرادات العامة والتنفقات العامة وقد تم اقتراض (٢٨٩.٥) مليون دينار من المؤسسات الدولية والقروض المحلية وذلك من اجل تسديد العجز اولا ثم تسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية بمعنى ان الحكومة قد اقتضرت لتسدد القروض والاقساط المترتبة على الدولة واننا نهدف الى انه اذا كان لا بد من الاقتراض الخارجي او الداخلي فليكن من اجل المشاريع الاستثمارية التي تغطي اقساطها وقوائدها بنفسها وتدر ربحا اضافيا الى الخزينة العامة لان عكس ذلك سيؤدي الى زيادة الدين ديننا جديدا فالى متى تبقى مشكلة الدين محل يدين جديد . هذا مع العلم ان نفقات المشاريع الانشائية والبالغة قيمتها (٤٥٣.٣) مليون دينار هي ليست في حقيقة الامر مشاريع انشائية ولم تركز على هذا الجانب .

٢- ولقد جاء توجه الحكومة نحو العمل على زيادة الإيرادات الذاتية لمواجهة اعباء النفقات الجارية والمساواة عن سوء التصرف في المرحلة السابقة لتصويب الامور ومعالجة الجبرية الاقتصادية لكن الموازنة المالية تم بناء وارداتها بالزيادة على حساب الشريحة العظمى من الشعب ولم تمس ثروات من حققوا الثراء الفاحش من الجشعين والمحتكرين الذين استغلوا انخفاض سعر الصرف ورفعوا الاسعار دون رحمة وحققوا ارباحا لا حق لهم بها بل هي من حق الخزينة.

ساختصر ما يمكنني الاختصار.

ورحتى تشكل مشاركتنا وكما تشير المذكرة دورها الايجابي من تقييم ابعاد الموازنة بما يكتل حسن سيرتنا التنموية وتحقيق اهدافها باقل التكاليف المالية والاجتماعية فانه يتوجب اعادة النظر بقانون تعديل الضريبة على ذوي الدخل المحدود ليتناسب مع طاقاتهم ومسؤولياتهم العائلية ويقع على اصحاب الثروات الطائلة بطريقة مباشرة لا تسمح بنقل العبء الضريبي عنهم ليحملها ذوي الدخل المحدود فوق حملهم الثقيل والا فاین التضحيات من هذه الشريحة الضيقة لمجتمعنا ليعيش الجميع العيش الكريم بتفاوت دخولهم بحيث لا يولد الصراع والكراهية والتهرب من المسؤولية .

هكذا من الأشهر

٣- ان نجاح الخطة السنوية تتطلب التركيز على الانسان يقبل واضيا على التكيف مع هذه المرحلة لتضمن سلامة المسار التنموي والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الاجراءات التي تلت قبل اعداد الموازنة لخلق الوجدان في الجماعة حتى يقبل المجتمع بكافة شرائحه التغيير الاجتماعي ويشمن هذا التغيير . اننا بحاجة اولاً الى ايقاظ الضمير ومن خلال القدوة لخلق الانتماء الحقيقي والايثار وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومن خلال ربط الامة بمنهجها وقيمها حتى تتحمل التضحيات . فالقدوة الحسنة في ترشيد الاستهلاك وتوجيه الموارد نحو الضرورات الملحة اولاً من خلال محاربة فعلية صادقة من قبل المسؤولين على كافة المستويات والتضحية ببعض ما درجوا عليه من انماط ترفيه مظهرية واستهلاك يصل الى حد الاسراف واعتقد انه يحق لنا الاستفسار عن بعض بنود الموازنة بعد ان تبين لنا انها كانت فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية امتداداً لموازنات سابقة في معظمها لانها تكتمل لمشروع سابقة كما يجوز الاستفسار عن بعض بنود موازنة النفقات الجارية التي وضعت في المناخ الاقتصادي السابق دون ان يسبقه تغيير من داخل النفس .

١٩ جاء توجه الحكومة نحو ضرورة معالجة البطالة بمراحل تتناسب مع الامكانيات المتاحة ، وينظرة سطحية الى فصل الرواتب والاجور والعلاوات يبدو لنا ان المقدّر لها عام ٩٠ لا يتفق مع هذا التوجه لان الزيادة التي طرأت مع فصل الرواتب تغطي الزيادات السنوية والعلاوات ولا تسمح بمعالجة البطالة وخاصة بروتات غير المصنفين والعامل في حين ان هناك مغالاة في الاعتماد على الموظفين بمعقود والذين لا يلجأ اليهم الا للخبرات الوافدة النادرة محلياً وعلى سبيل المثال فالمواطنون بمعقود تم زيادة مخصصاتهم هذا العام كما هو موضح :

أ -	وزارة الخارجية	٢,١٢٥,٠٠٠
ب -	وزارة التخطيط	١٠٥,٠٠٠
ج -	مجلس الوزراء	٢٦,٠٠٠
د -	التطوير الحضري	٩٥,٠٠٠
هـ -	وزارة الشؤون البلدية	
و -	سلطة وادي الاردن	
ز -	وزارة التعليم العالي	
ح -	مؤسسة المواصلات السلوكية	
ط -	سلطة الطيران	

اليس بالامكان اعادة النظر في ضوء مستجدات المرحلة الحرجة بما جرت عليه العادة سابقاً لتقلص في جانب من الرواتب والتوسع في جوانب اخرى تحوي شريحة كبيرة من ذوي الدخل المنخفض لحمايتهم من المجاعة والناس في مثل هذه الظروف يعيشون على انصاف بطونهم .

٢٢ ومن استعراض النفقات الجارية ورد بنود نفقات متفرقة وهذا مبهم ويدخل تحت بند الضيافة والندوات وقد جذب اهتمامي هذا البند عند فصل من الفصل ١/٣١ وزارة الخارجية لاجد من ضمنه صيانة مباني السفارات بمبلغ (١٦٠,٠٠٠) ألف دينار ثم يلخص النفقات الرأسمالية فصل ٢/٣١ وزارة الخارجية وجد مبلغ لترميم السفارات وصيانتها بمبلغ (٩٥,٠٠٠) ومثل هذه المبالغ يمكن من خلال اعادة التقييم ان يتم تخفيضها لا في وزارة الخارجية فحسب بل في كثير من الوزارات والدوائر والمؤسسات ويضاف الى ذلك الحفلات والموائد الفاخرة والتوسع في استعمال سيارات الدولة والدوائر شبه الرسمية بطريقة فردية والاثاث الفاخر وغيرها من مظاهر الترف.

٢٣ حساب الاتجار في وزارة التميمين لم تتم معرفة المجالات التي تغطي من هذا الحساب ويجدر الاطلاع عليه ثم المبالغ التي تحصل من المواطنين من جراء ربط مساكنهم بشبكة المجاري كما ان اثمان المياه المباعة للمواطنين لم تشملها بنود إيرادات الموازنة .

٢٤ لم ينل الاستثمار في مجال الزراعة العناية الكافية التي تتطلبها جديّة المرحلة الحرجة اذ لا بد من التوسع في المشاريع الانتاجية الزراعية بعد مرور عقدين على استمرارية مشاريع البنية التحتية لتخفيف عبء استيراد المواد الغذائية والحبوب واللحوم فماداً يفسر في ضوء التوجه الجديد وتصويب المسار قصر مشاريع الانتاج الزراعي على :-

محمية الازرق بمبلغ (٢٠,٠٠٠) دينار

حفر بئر ماء (١٥,٠٠٠)

معدات تجهيف وتجهيز اجهزة مخبرية (٦٠,٠٠٠)

خزان ماء (٤,٠٠٠) دينار

هذا في حين ان حصة الزراعة من مشاريع المجلس القومي للتخطيط والتي تمقر بقروض ومساعدات بمبلغ (٣٣) مليون دينار هي فقط (١,٥٤٠,٠٠٠) وهذا يعكس قلة الاهتمام بالمجال الزراعي المنتج سيما وقد تصحرت معظم اراضي البلد الصالحة للزراعة والتي كانت تشكل في الخمسينات اكثفاً ذاتياً من الحبوب وزيادة .

٢٥ وفي مجال التميمين :

ان المبلغ المخصص لدعم المواد التميمينية هو (٦٠) مليون دينار بينما الدعم المتوقع لهذا العام سيتجاوز (١١٠) مليون دينار في ظل الظروف التالية :

١- ثبات الاسعار العالمية للمواد .

٢- ثبات كمية الاستهلاك .

هكذا من الأشهر

٣- ثبات اسعار البيع للمواطن .

٤- ثبات اسعار كالعملات الاجنبية .

فاذا اخذنا مادة السكر التي نستورد منها سنويا (١٥٠) الف طن والتي تدفع الوزارة (٢٦) قرش لكل كيلوغرام فان قيمة الدعم لهذه المادة تساوي بعملية ضرب (٣٩) مليون دينار وهذه المادة تعتبر في الدرجة الثانية بعد القمح الذي قد يصل دعمه الى او ما بين (٣٧) الى (٥٠) مليون دينار وقد بلغ دعم المواد التموينية في العام الماضي (٥٠) مليون رصد نصفها في الموازنة والنصف الاخر في الملحق فهل (٥٠) مليون العام الماضي يساوي (٦٠) مليون هذا العام وفي ضوء المتغيرات الجديدة التي حدثت ثم اين دعم بقية المواد من ارز وحليب ولحم واعلاف وانني اتساءل في موضوع الدعم من المستفيد منه بشكل رئيسي هل المواطن الفقير الذي يستهلك ٢ كغم من السكر في الشهر ام المطعم والفندق من الدرجة الاولى الذي قد يستهلك عدة اكياس من السكر يوميا لتصناعة الحلويات ومثلها من الرز للمناسف التي يقبل عليها الاغنياء ان الدعم يذهب في هذه الحالة الى غيره اهله علاوة على ان هناك (٣٠٠) الف عامل واحد يستفيدون من هذا الدعم .

(٦) واسمح لي يا معالي الرئيس ان اوجه في هذه الملاحظة الى معالي وزير النقل ان الرسوم التي تأخذها الحكومة على الشاحنات والشاحنات المبردة غير الاردنية عند دخولها الحدود وخروجها منها ليست با معادل ما تدفعه شاحناتنا الى تلك الدول ولقد شكوا اصحاب هذه السيارات من ارتفاع كبير في هذه الرسوم فمثلا يدفعون في سوريا (٥٠٠) ريال سعودي عند الدخول فارشا مضافا الى ذلك (دولارين) على كل لتر ديزل في خزان السيارة كما تدفع (٣٠٠) دولار في حال العودة كل ذلك بالعملة الصعبة اي ما يقارب (٥٠٠-٤٠٠) دينار رسوم في دولتنا الشقيقة ومثل ذلك في تركيا والدول الاخرى وعند مقارنة ذلك بما تتقاضاه حدودنا من السيارات كما قلت في تركيا والدول العربية المجاورة فلو كان تعاملنا معهم بالمثل لمعدل (٢٠٠) سيارة على الاقل في اليوم تمر عبر الاردن داخله وخارجه لشكل ذلك دخلا يقارب (١) المليون ونصف المليون) في الشهر الواحد وهو مبلغ نحن بامس الحاجة اليه .

ان من الملاحظات الراقعية ان نرى بعض الممارسات بتعيين موظفين برواتب عالية جدا بعضها يعقده وبعضها باجر يوصي فقد تم تعيين ضباط متقاعدين براتب يومي مقداره (٩,٥٠) دينار في بعض المؤسسات الحكومية وعين بالمباومة ليعتد من الجمع بين مباومته من الراتب التقاعدي بين راتب التقاعدي بينما توضع العراقيل في وجه من يطلب العمل من فئات العمال والحراس الذين لا تزيد رواتبهم على (١٠٠) دينار انا نطلب التوسع في تعيين من هم في قاعدة الهرم الوظيفي وتقليص التعيين للرواتب العالية فالراتب اليومي الذي عين باجر (٩,٥٠) يساوي تعيين اثنين من الاطباء او اربعة من الموظفين ذوي الرواتب المقطوعة .

وقد درجت مؤسسات اخرى على تعيين من لا تنطبق عليه الشروط براتب مقطوع وصل في بعضها الى (١٢٠٠) دينار علما بان عمل هؤلاء ليس نادرا او مقصورا على ذلك الموظف ويمكن ان يقوم به جامعي متدرب ان هذه المؤسسات تعتبر نفسها غير مرتبطة ارتباطا رسميا بالحكومة او انها مستقلة عن الوزارات وفي هذه المؤسسات يجري التوسع في الاتفاق بشكل كبير . ارجو ان تدخل ميزانها هذه الدوائر والشركات الكثيرة في ميزانية الدولة لان مثل هذا الاستقلال وبقاء هذه الدوائر خارجة عن سيطرة السلطين التشريعية منها والتنفيذية يؤدي الى خلل اقتصادي كبير والان استعرض طلبات المواطنين من لواي الرمثا وبنني كنانة وكما ذكر بعض جزء منها زميلي الاستاذ سليم الزعبي البلديات والمجالس القروية :

- ١- تطلب البلديات اعلاها من الفوائد المترتبة عليها واعطاها قروضا جديدة لتمتكن من تقديم الخدمات المطلوبة منها .
- ٢- تطلب انشاء مكاتب عامة في القرى التي لا يوجد بها مكاتب والتوسع في المكاتب الموجودة .
- ٣- انشاء الخدائق العامة في بلديات اللواء .
- ٤- رفع مستوى المجالس القروية في قرى اللواء الى مستوى بلدية .
- ٥- رفع رواتب رؤساء البلديات والمجالس القروية حيث ان راتب رئيس البلدية يساوي راتب احد العمال العاملين في البلديات .
- ٦- تعبيد الطرق النافذة في مدن الرمثا وام قيس على حساب وزارة الاشغال ولتفتح طريق ام قيس الشرقي الشمالي .
- ٧- بناء اجنحة مدارس في كل من قرى ام قيس ، حريا ، البويضة ، والشجرة حيث ان العام القادم سيشهد ازدهاما في عدد الطلاب وعودة جميع هذه المدارس الى نظام الفترتين لان هناك صفوف متحركة في بعض هذه المدارس هذا العام اذا لم تتم إضافة اجنحة لهذه المدارس .
- ٨- ايجاد الاندية الرياضية في القرى التي لا يوجد بها اندية مثل عمراوة والبويضة من قرى لواء الرمثا واكمال بناء نادي الطرة .
- ٩- توسيع مداخل الرمثا الجنوبية والشرقية والشمالية حيث يوجد مسافة (٢) كم بين مركز الحدود وحدود البلدية من الشرق ومسافة (٤) كم بين مثلث الرمثا - اريد وحدود البلدية من الجنوب وهذه الطرق ضيقة لا تستوعب مرور السيارات الكثيرة عليها .
- ١١- اقترحت بلدية الرمثا ان تدفع السيارات الداخلة من الحدود رسما يساوي (١٠٠) فلس عن كل سيارة لتساعد البلدة في التغلب على المصاعب المادية التي تعاني منها البلدية .

هكذا من المأهول

- ١٢- ان يكون لكل بلدية مهندس متفرغ وذلك من اجل التقيد بالتنظيم والمخططات التنظيمية حيث يبنى في الرمنا سنويا بين (٥٠-٦٠) الف م^٢ وما يطبق تطبيقا فنيا لا يتجاوز (٤٠٠ م^٢) وكثيرا ما يجري البناء بدون مخطط نهائيا .
- ١٣- ايجاد مركز امومة وطفولة في ناحية حريما وبالإضافة الى عيادة للامتنان في كل من البويضة وحريما ايضا .

البطالة :

ان البطالة في لواء الرمنا بين المتعلمين الجامعيين وحملة الدبلوم واسعة وكبيرة وهي كذلك في بني كنانة والاغوار لان المشكلة واحدة والسبب هو نفسه لان اليقين والعمل في مدارس هذه الالوية يجري من خارج هذه الالوية ويبقى أبناء اللواء نفسه دون عمل وقد جرى ذلك ويجري في كل فرصة للعمل ويعلم المسؤولون ذلك وما زال لم يوضع لذلك حدا لذلك فانني اقترح ان تجري التعيينات بين المهندسين والاطباء الجامعيين على مستوى المملكة وحسب اولويات واضحة مدروسة للجميع .

المياه :

ان لواء الرمنا يغلو من المصدر المائي المستقل او يعتمد اللواء في مياه الشرب على المياه الواردة من الزعتري والفرق وقد قامت سلطة المياه بالحفر والتنقيب عن المياه في وادي ملوث يقع الى الشمال من المدينة بلغت نسبة التلوث فيه (٢٠٠) ملغم/لتر وهي نسبة تعادل (٤) اضعاف بالنسبة للمتر لجعل الماء صالحة للشرب اما الابار التي قام المواطنون بحفرها فان عدم وجود مضخة تبين قدرة البئر المائية غير موجودة لديهم وهي تكلف هؤلاء حوالي (٢٠) الف دينار عند كل عملية مياه لقوة احد الابار المائية ليكتشف كمية الماء في البئر ترجو من الحكومة ان توفر مثل هذه المضخة لتساعد المزارعين على تجربة آبارهم مقابل اجر معين تتقاضاه الوزارة من المزارع.

الزراعة والطرق الزراعية

- ١- حاجة اللواء الى مديرية زراعة بدلا من مصلحة للزراعة .
- ٢- شق الطرق الزراعية واخذ لواء الرمنا حصة من هذا المجال وقد كانت حصة اللواء في السابق تحول لشراء الالبات ولم تنفذ مثل هذه الطرق في الرمنا لاكثر من (٦) كيلومترات ومنذ عشر سنوات .
- ٣- الاستفادة من مشروع تطوير الاراضي المرتفعة الذي كان تطبيقه محدودا جدا في لواء الرمنا .
- ٤- انشاء كليات مجتمع زراعية متوسطة في الوية الرمنا وبني كنانة حيث الاهتمام بالزراعة كبير في هذين اللوايين .

- ٥- تجريف سد البويضة واقامة عدد آخر من السدود على الالوية في الرمنا .

اما الصحة

- ١- توسيع بناء المستشفى بجناح جديد ليستوعب عيادات الاختصاص .
- ٢- زيادة عدد الاسرة الى (١٠٠) سرير بدلا من (٥٦) .
- ٣- توفير اطباء الاختصاص في مجال التخدير والمختبر والاشعة .
- ٤- فتح عيادة لطب الامتنان في البويضة .
- ٥- ايجاد مركزين صحيين آخرين بالإضافة الى المراكز الصحية الموجودة حاليا في مدينة الرمنا .

اما كادر موظفي محكمة صلح الرمنا فهدر بحاجة الى توسيع حيث ان وظيفة محاسب وكاتب وكاتب عدل ومأمور اجرا موكلة لموظف واحد لا يتمكن من تحمل اعباء كل هذه المهمات .

سدد الله الخطى لما فيه خير هذا البلد وحسن سمعته في ظل حضرة صاحب الجلالة قائدنا الاعلى .

والسلام عليكم ورحمة الله .

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس
السيد احمد عناب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... حضرات النواب الكرام...

لما كان الاقتصاد هو الاصل والصورة والكيفية التي تجري من خلاله حياة الشعب اليومية وهو المحرك والمؤثر في حياة الامم وعليه فان التوازن الاخلاقي والمعرفة العلمية العامة في الاقتصاد والانسان هما العاملان الخارجيان لحياة افضل متطورة.

الاقتصاد هو مجموع كل ما يملكه الشعب ويتجه ويستهلكه ، يصدره او يستورده هو مجموع ساعات العمل والخدمات هو السياسة الخارجية والداخلية لجميع طاقات الناس انه الانسان وبيته وارثه .

والموازنة ما هي الا الاخراج وسيناريو المالي السياسي لقنوات البلد الاقتصادية ومردود الخدمات العامة وعظمة السياسة الخارجية وعليه فالموازنة هي الترتيب النهائي للاقتصاد المالي لسنة من السنين ولكل سنة ، ليست ارقام الموازنة سوى لغة . ولما كانت الدولة الاردنية دولة سياسية ثم دولة انتاجية ثانيا ، اي اننا اعتمدنا في قيام الحكومات اولاً على حسن سير السياسة الخارجية المناسبة لجلب وتلقي المعونات لوقوعنا في مكان مهم في العالم في بلاد العرب وقرينا من فلسطين والتي اتخذ العالم كله ضدها عن الاردن على معونات بريطانيا ومن ثم العرب ودولهم وذلك بسبب ضعف الموارد الطبيعية وللانحيازات الثغوية السياسية من بلاد الشام وبسبب الطمع الصهيوني الذي جعل بعض العرب يقدمون المساعدات لنا كخط دفاع اول فقط هذا الاعتماد جعل رؤساء الوزارات المتعاقبة يتعاضدون ويتطلعون الى اقتصاد مدلل واقتصاد الطفل ، اما الانصراف الى الاهتمام بالانتاج القومي فقد كان نوعاً من الترف الكفري او القفز في الليل لهذه الحكومات الامر الذي احدث كثيراً من المد والجزر في الاقتصاد بسبب امزجة رؤساء الدول المقدمة للمعونات لنا هذا وان كان الدينار قد حافظ على قيمته بسبب اوضاع اقتصادية عالمية سياسية لم نحسن استغلالها وذلك بدراسة مردود انتاجية سلعتنا حينها والتي كانت هافضة الثمن بالنسبة للدول العربية المجاورة الامر الذي اساء الى التسويق لبضائعنا ومزروعاتنا او انشاء مصانع لتطبيقات شعبنا ولكن سمعة الاردن السياسية المستقرة وبعد فشل الحكم في لبنان في حل مشاكله وهروب رأس المال من بيروت الى عمان ومن ثم حروب العراق وايران وارتفاع اسعار البترول وهجرة الشباب الى دول الخليج الغني الامر الذي احدث طفرة اقتصادية ارتفعت بسبب الاستثمارات وزيادة ثمن دوام الارض عمودياً وقد نشأ هنا اردنان اردن سعيد واخر لا ، اين كان اذن الرفاه مزوراً . واخيراً مديونية كبيرة على الدولة اصبحت هما في الليل وذلك في النهار .

عدنا الى حجتنا الآن مدينين بالمليارات .

السيارات الناقلات متعطلة ، المحلات التجارية فارغة من بعض السلع الضرورية او غالية لا تطاق راحهم

من هذا الضربتان التي تعرض لهما الدينار الاردني المقدس وهو هبوط قيمته الى اقل من النصف في جيوب الاهالي - لا قيمة شرائية له داخلياً وخارجياً . اذن عدنا بالموازنة الى حجم الاردن الواحد الجديد الذي يعتمد على امكانياته الاقتصادية وليس على امكانيات سياسية براقية كانت بسبب معانات شعوب ثانية احبانا . والان فالموازنة لا تكاد تغطي او لا تغطي التكاليف الضرورية وانا ارى ان الوزارة في موازنتها تعتمد على حسن النية وعلى نفاذ كبير والا كيف تؤكد الحكومة انها تعتمد على ايرادات انتاجية وجمركية ثابتة وكان هذا عصقور في اليد علماً بان الدينار فقد القدرة على الاستيراد واذا استوردنا فانه سيلقنا العملة الصعبة والتي هي قليلة اصلاً اذن سيكون هناك انخفاض اكبر بقيمة الدينار بعد هذا لعدم وجود انتاج كبير يجلب العملة الصعبة لا يستطيع ان ضمن ان الدولة ستحصل على اكثر من ثلثي تقديرها فقط من الايرادات وثلاثة ارباع على الاكثر هذا دون ذكر سداد الدين . اما بالنسبة للمعونة الخارجية فانها صدقة من دول عربية او مرتبطة باسرائيل وامريكا التي تتحكم بالعرب من خلال علاقاتها بالصهيونية ومصالحها وعليه فليس هناك رقم مؤكد لهذه المساعدات الا انه اقل من الرقم المقدر على اية حال وهذا نوع من اضافة الاهانة الى الاذى . خصوصاً وان شرق اوروبا سيحصل على حصة الاسد من امريكا . اعود واقول ولكن هذا هو قدرنا وما لدينا الان ، فالموازنة موضوعة هنا امام المجلس كجزء من جدول الاعمال لجلسة مجلس النواب هذه ولكنها هي نضال شعبي مع الازمة والمعاناة بين الناس في التاريخ ولكن كما يقول حكيم لنشعل شمعة خير من ان نلعن الظلام .

تعلم ان الاردن بلد يعاني من ضعف الامكانيات المتاحة مع وجود البطالة المؤلمة وارتفاع سعر السلع بشكل مذهل وهبوط قيمة الدينار الشرائية وقدرته .

ان الحكمة والمعرفة بالاخلاقية العالمية لارجو ان تتوقف في معالجة هذه الامور من خلال الموازنة حتى تفرج بأقل الخسائر . اذ ان الموازنة محتسب عادة بمعدل ما يحتاج الفرد من دخل لتقيقه على قيد الحياة وكردعا في آن واحد وعليه ارجو ان اعرض بعض من ما اراه مناسباً لاشغال الشمعة اولاً زراعياً لغايات الانتاج والاعتماد على النفس وذلك تحويل قسم من سهول المملكة الشرقية الى مزارع للقمح والحبوب على الطريقة السعودية او الاسترالية.

ب . انشاء بنك زراعي يجمع بين مؤسسات زراعية حكومية واهلية او شبه اهلية كمؤسسة الاقراض الزراعي التعاون الزراعي مديرية المشاريع لاصلاح الاراضي المنحدرة الوعرة لتمويل كل مزارع بحوافز واموال مناسبة لاستغلال ارضه ولكن بعد ان تكون دائرة الاراضي قد وافقت على اقرار الاراضي الى ما دون الاربعة دونات لان هذا الاقرار هو نوع من اعادة الملكية للناس واعمار الارض زراعياً وبناء داخل التنظيم . ج . تشجيع كل فرد في بيته من سكان الريف او المدن الصغيرة بزراعة حديقة او ارضه الصغيرة او تربيته للدواجن حتى يقل انفاقه ويكفي نفسه وذلك بحوافز ايضا .

د . المحافظة على مياه الامطار والينابيع بناء السدود على الوديان والجداول من منطقة عجلون وحتى الحسا . وضع خطة تشجير جميع الاراضي القابلة للتشجير ولتشك ان جلالة الملك والذي شرفنا واحتفل

هكذا من المأهول

بمعد زراعة الشجرة لحافز للحكومة والمواطن اذ حضر جلالة وزير لعلمه ان الزراعة لا تنتظر .

هـ . توزيع الوحدات الزراعية التي يملكها اغنياه ونجار في مناطق الاغوار الى غير المالكين لاجل زيادة الانتاج واعانة الفقراء ومحاربة البطالة . ليس العدل ان يبقى سوء التوزيع للوحدات عنوانا ومعلوما عاديا ان بعض هؤلاء المالكين لديهم عشرون وحدة زراعية دون ان يزرعوها .

و . انشاء سلطة كسلطة وادي الاردن في محافظة المفرق اذ ان الارض مناسبة ولكنها عطشى وكذلك في اراضي محافظة الكرك والزرقاء ومعان الشرقية او ستحول الى مصدر رزق السلط في الاغوار ولكن مع حسن التوزيع .

ع . العمل على تحويل قسم من مياه سد الوحدة لري اراضي حوران و سهل اريد وشمال المفرق . وعمل سدود صحراوية بدل الغدران في البادية . لمحاربة الزحف الصحراوي .

غ . الطلب من العراق من خلال مجلس التعاون دراسة امكانية تحويل قسم من مياه الفرات الى شرق مناطق الاردن .

ل . تصنيع وتوفير الاعلاف لاصحاب الاغنام والجمال خصوصا في البادية ثم احداث مزارع عشبية كمراعي في شرق البلاد .

ق . التوسع في انشاء مزارع الدواجن للحوم الابيض والاحمر والبيض هذه المشاريع لا تكلف الكثير اذا كان هناك تيه لرجال الاعمال والثروة من القطاع الخاص في الاستثمارات والذي كان قد استفاد من الطفرة الاقتصادية سابقا والذي اخفى ثروته لعدم اطمئنانه السياسي والاقتصادي للبلد .

وبالنسبة للجماهير والحدود فلا بد من ازالة الحواجز الجمركية بالتدريج مع الدول العربية خصوصا دول التعاون وسوريا وغيرها وبعد دراسة مستفيضة لخصوصيات كل انتاجيه بلد واحتياجاته نقدا او مقايضة حتى يكون هناك سوق عربية رائدة . نستغني بها عن بضائع امريكا واوروبا واسيا .

الاستفادة من الجمعية العلمية الملكية في دراسة علمية لمسح الاردن لغايات الثروة المعدنية خصوصا البترول وغيره من المعادن اذ اننا محاطون ببحر من الزيت فلا يعقل ان لا يكون الزيت متوفرا لدينا .

الاقتصاد في الانفاق الكمالي وترشيد الفرد الغني كي يكون عمليا بان لا يبني قصرا مثلا وليبني شقق عمودية تستوعب عائلات اكثر . دعم البلديات عمليا بحيث تحافظ على تسديد الرواتب والنظافة وتسيير منع الرخص اللازمة ومساعدتها على انشاء مشاريع ذات مردود مالي حتى تستغل ولا تبقى عائلة على الوزارة وبك التتميم للقرى اذ ان بعض الوزراء للبلديات حملوا البلديات دينا تنؤ به الى الان ومنذ سنين تم منع الحجز على اموال البلدية بسبب الاستملاكات من قبل اهلها . العمل على اعفاء الحجاج الاردنيين من دفع رسوم حج تدفع للمعمودية اذ ان الحجاز كان يوما ملكا عربيا هاشميا يوجد مبرر معنوي واخوي للاعفاء كما ارجو اعفاء المعتنمين من ضريبة الخروج العالية .

تشجيع الاستيراد للمواد الخام للقطاع الخاص والعام لانشاء صناعة محلية والتنسيق مع الدول العربية المجاورة علما بان الكوادر العلمية متوفرة وجيدة حتى لا نستورد الا ما لا نستطيع تصنيعة .

دعم القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني بحيث تستفيد منهم في ايام السلم ايضا باستعمال آليات الجيش على المدنييه الصفه والجرفافات بفتح الطرق الزراعية وقد فتحت البات الجيش طريقا بين جديتا ورحابا كانت التانده مزدوجة للجيش وللناس كذلك على الجيش ان يخيم في الاراضي الخرجيه الغير مملوكة حتى يتمكن الفلاح من استغلال ارضه اما مساعدة وحلول البنك الدولي فهو بنك مستثمر تجاري معادي للشعوب يريد الربح ليتحكم بثروة العرب والعالم ولا يريدنا نحن الا محتاجين ولا نستطيع ان نتخلص من اواصره الا بالاعتماد على مواردنا وعلى وحده عربييه وتكامل اقتصادي وتوزيع ثروات العرب على العرب وخصوصا على الاردن وتحرير بعض العرب من عرب وعلى الدول العربية الغنية ايضا ان تقدم للشعب الفلسطيني وللفلسطين ما قدمه ويقدمه الاردن . لقد قدمنا نحن حتى انفسنا . عليهم ان يقدموا الاموال لتحسين احوال المخيمات ومساعدات عينية للخدمات العامة وللانتفاضة العظيمة الشريفة اما نحن كشعب اردني سنبقى نقدم ونقدم للفلسطين الى يوم الدين . ان المكتفي لا يشعر بحاجة غير المكتفي . لتتصور الدول العربية الغنية ان يدخل بلادها من سكان ضعفي سكانها فكيف ستجد نفسها . كذلك يجب التعاون بين دولة فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية ماليا واقتصاديا اذ ان هناك ارسدة لفلسطين قد تستغل في الاردن كاستثمارات يذهب ريعها للانتفاضة ولخدمات في المخيمات وغيرها . لسنا بعد شعبا عسكريا قريبا انا شعب حضاري منذ فجر التاريخ . حارنا ظلم اليهود زمن العمويين والموابيين . شعب نبيل لا يريد ان يبقى متخللا صناعيا واقتصاديا . لقد ثار الشعب الاردني بقيادة نصر بن شيث على المأمون في بغداد عندما ظلم المأمون العرب بابعادهم عن السلطة وكذلك ثار المبرقع البماني وهو من قلاحي الاردن ايضا على الخليفة المعتصم عندما سيطر الترك على بغداد كذلك قلبت حميمة لواء معان الدولة الامويه لصالح العباسيين انا شعب مؤثر في التاريخ .

معالي الرئيس... حضرات النواب...

لم اكن ارغب في عرض مطالب لواء عجلون اذ كنت قد عرضتها في جلسة سابقة ولكن بعض الزملاء من نواب لواء جرش اوردوا مطالب لهم على حساب لواء عجلون لذا لا لي من التعليق وخصوصا ان زميلا اخر خلط بين قرى عجلون وجرش جغرافيا ودعر فيها يبلغ سكان لواء عجلون حوالي (٩٢) الف نسمة وهذا حسب احصاء السجل المدني وليس في طيات او طاشق ومساحته تبلغ حوالي (٧٠٠) كم انه اكبر لواء مساحة وسكان في محافظة اريد بل ان كل اريد الشمال تسمى باسم عجلون . ليس هذا للمباهاة والتدليل بل للمعلومات لاننا كلنا شعب واحد ولكنها حقيقة ان اورد زميل ان لواء جرش يبلغ سكانه (١٨٠) الف نسمة وما اظن الا انه جمسع سلفا سكان لواء عجلون الى جرش والحقيقة هي ان لواء جرش مع المخيمات يبلغ ما بين (٩٠ . ٩٥ الف)

هكذا من الأشهر

وحسب السجل المدني ايضا وهو يريد بهذا ان يصبح اللواء محافظة واورد زميل آخر ان لواء جرش مهم تاريخيا وحضاريا ولذلك فهذا يصح وله حق الاولوية ان يصبح محافظة . انتهى ومن كل قلبي ان يصبح لواء جرش محافظة ايضا وليس هذا بصعب اذا اراد دولة رئيس الوزراء والذي يعود به احساسه وتاريخه وبيته الى جرش ان شخصيات جرش السياسيين ، والاقتصاديين يرغبون بلواء جرش ان يصبح محافظة وهذا حق للاستيلاء التي ذكروها وحرقنا السياسيه وفيها التاريخيه لقد بنى الرومان مدينه جرش القديمة واكرم سكان جرش الامبراطور الروماني هدرين بناء قوس النصر باب عمان اليوم وقد اصدر الامبراطور رسوما بالعلو عن سجناء جرش وبعد الطريق من جرش الى ادر بالكرك والعقبة وكذلك بنى الحمامات والمسارح والملاعب والاسواق في جرش وحول النهر الذهبي حراسا وهنا جاء اسم جرش اما المدينة الغير مهمة بقيت عليها لعنة وردت في التوراة تقول ملعونة عجلون وملوكها دابير .. يشعر سكان هذا اللواء انهم احق بالمحافظة لانه لواء مظلوم دائما وعليه فلا بد من انصافه بتحويله الى محافظة اما مسألة توحيد مع جرش محافظة واحدة اي اتباعه عمليا للواء جرش فانا وان كنت اتفق مع زميلي الاساذ حسين مجلي بالايمان المطلق بالوحدة العربية ، لكنني ارى هنا انه لا شيء يعادل الانفصال سوى فقد الحرية بالوحدة القسرية لتكن جرش محافظة وتكن عجلون اثناء السوداء محافظة ايضا اما اذا كان لا بد من خيار فالاولى هي عجلون لانها عانت وتعاني من نقص الخدمات في الطرق والمواصلات والمدارس والمراكز الصحية والامن والامنية والمراكز الرياضية والملاعب ومهرجان لشجرة الزيتون واشغال عامه ومراكز تنمية ويطان وكم . دعونا نتقدم مرة في لواء عجلون ونحقق لماذا لا نستطيع ان نحقق ما نحب حتى ولو احببنا عجلون من كل قلوبنا . ان وحدة جرش وعجلون كقم السلط الى مادها وهذا غير منطقي عملي لست وحدوا او رومانسيا بل وحدوا عربيا .

عشتم وعاش الاردن والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس
السيد ماجد خليفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر

معالي الرئيس ... السادة النواب الكرام ...

الموازنة ومناقشتها لا تعني ارقاما ومبالغ وايرادات ونفقات وانما هي سياسة مالية واقتصادية واجتماعية .. تحدد البرنامج والنتائج الذي سيكون عليه التوجه خلال هذا العام . فلا شك بان النواب تتجه جميعا لمواجهه

ازمه ماليه واقتصاديه كبيره غير بها .. تحتاج الى كل الجهود ونحن نستشعر عظم المسؤولية وجسامه الاعباء بان نلق جميعا في خندق واحد ونتحمل المسؤولية جميعا شعبا ومسؤولين متعاونين تتشابهك الايدي والسواعد يدا بيد نحض معا بكل تضحية وتلجان لتجاوز الازمة والخروج من هذه المرحلة الحرجة التي لوجي هذا الشعب خلال السنوات الاخيرة على ما نحن عليه الان من ضائقة اقتصادية وارتفاع الاسعار ومشكلة البطالة ومعاناه كبيرة يعاني الشعب منها كثيرا مما يقتضي لتجاوزها بمشاركة شعبيه اسلامية نضحي جميعا من اجل اردن عزيز قوى منيع يتحدى الصعوبات ويقاوم التكتيات ويتجاوز الالام والمعاناه .. ليبقى الاردن بحفظ الله وعنايته ثم بسواعد ابنائه صخرة تتحطم عليها كل محاولات النيل من منفعته وصموده وقوته .

معالي الرئيس ... حضرات النواب الكرام ...

لقد استمعنا الى خطاب الموازنة الذي القاه معالي وزير المالية ودرسنا جميعا مشروع قانون الموازنة وحضرت بعضا من اجتماعات اللجنة المالية كعضو زائر وسمعنا تقريرها . ووجدت ان مشروع قانون الموازنة يحوي في بنوده ومواده الواردة فيه ايجابيات نقرها ونوافق عليها . ولكن بلات الوقت لنا مآخذ وملاحظات اردت بعضها بما يلي :

اولا :

ان مشروع قانون الموازنة العامة قد جاء بتقليدنا على النماط قوانين الموازنة السابقة له - مع ان هذه المرحلة الحرجة التي نعاني ونكابد منها تتطلب موازنة تبني على اساس تصور كامل لحظه وطنيه شاملة لتحديد المعالم وتوضحها للخروج من الازمة الاقتصادية .

ثانيا :

لم يتطرق مشروع قانون الموازنة الى كثير من الامور المهمة بمحاولة معالجتها كممثل مشكلة الفقر ومعالجة البطالة واستقطاب الاستثمارات الماليه وتنمية حوالات المقترين .

ثالثا :

لم يتطرق المشروع الى وضع خطة لكيفيه ايجاد الحل المناسب لمعالجة المديرية الكبيرة . هذا من جهة . ومن جهة اخرى الى كيفيه تعزيز قيمه الدينار الاردني .

رابعا :

وعلى الرغم من ان اللجنة المالية قد قامت بشكورة بجهودها ووضع ملاحظاتها على مشروع الموازنة كما انه قامت بمحاوله جيده للتفسير في النفقات المقترحة في قانون الموازنة . والذي كان مجموع التبرع مبلغ

هكذا من الأهل

(١٥.٣٠٩.٠٠٠) دينار ورغم ذلك فإني اقترح على الحكومة الموقرة ملاحظات تكون ذا اثر في توفير مبالغ كثيرة تنفقه سنويا اذكر منها .

- ١ . تدفع الحكومة سنويا مبلغ (٤.٧٢٨.٠٠٠) دينار ايجارات (المادة ٢٠٥) من مشروع قانون الموازنة. حيث من الحكمة ان تتوجه الحكومة بخطة الى الاستعاضة عن الايجارات بوجود مباني تملكها الحكومة وخلال اربع سنوات مثلا فيكون ذلك وفرا لهذه المبالغ التي تدفع سنويا .
- ٢ . وفي بند الاستهلاكات (الماء ، الكهرباء ، المحروقات) فقد بلغ الاتفاق المتوقع في الموازنة مبلغ (٧.٦١٩.٠٠٠) مليون دينار وهو رقم كبير حيث يشكل (١٤.٥ ٪) من مجمل النفقات الجارية . وعليه فعلى الحكومة ان تتجه الى ارشاد الاستهلاك .. ووضعه موضع التنفيذ على المستوى الوطني الشامل .
- ٣ . التوفير في بند اللوازم والمتفرقات والنفقات الاخرى (المادتين ٢١٣، ٢١٢) ومجموعها (٢٢.٠٢٨.٠٠٠) مليون دينار من النفقات الجارية ومبلغ (١٣.٥٧٣.٠٠٠) مليون دينار من النفقات الرأسمالية اي ما مجموعه (٣٥.٦٠١.٠٠٠) مليون دينار اي (٥ ٪) من قيمة الايرادات الحقيقية للدولة و (٣.٢ ٪) من النفقات . والملاحظ ان هذه ارقام مرتفعة جدا . لذلك اتوجه بالحكومة للعمل على تقليص هذه النفقات .

خامسا : -

المديونية : ان حجم المديونية بلغ حدا كبيرا ومذهلا .. ونتيجة لممارسات خاطئة ومنحرفة في السنوات الخمس الاخيرة .. فادت الى وجود هذه الازمة الخائفة التي يكابد منها الشعب من حيث ارتفاع الاسعار ونزول قيمة الدينار .. فكل ذلك يحتاج الى جهود مكثفة للعمل على الحد من تفاقم هذه المشكلة وذلك ضمن خطة تسعى من خلالها الحكومة لوضع الحل المناسب وباعتقادي ان تخصيص مبلغ (١٧٥.٣٣٠.٠٠٠) مليون دينار من الموازنة . لسد فوائد القروض فهو مبلغ ضئيل بالنسبة لحجم المديونية المشار اليه ولذلك فالواجب يحتم الى زيادة المخصصات اللازمة لتسديد القروض الخارجية . ولذلك يأتي التوجه الى الحكومة للعمل على تلافي الآثار السلبية لهذه المديونية .. وكنت امل ان يكون هناك اشارة واضحة في الموازنة الى كيفية الحد من تفاقمها . وبذات الوقت وفي هذا المجال لا يسعني الا ان اتبه الى ضرورة تقييد الحكومة بعدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي مطلقا .. والسرعة في الاستجابة الى اقتراح اللجنة المالية من حيث الحد من اقتراض المؤسسات العامة خارج نطاق وزارة التخطيط .. وبعيدا عن مراقبة هذا المجلس .

سادسا : مشكلة البطالة .

لم تنطرق الموازنة الى مشكلة البطالة ، ولهذا فاني اتوجه الى الحكومة بالعمل على توفير المزيد من

فرص العمل في الداخل من حيث برنامج اقتصادي واسع وخطة تنمية متكاملة لكل انحاء مسن اتجاهات التفاعل الاقتصادي كمثل الاتجاه الى التوسع في برنامج خطة زراعية شاملة بالاضافة الى تشجيع الصناعات الانتاجية الصغيرة والكبيرة وان تضع الخطة تصورا لمعالجة التزاخم والانتفاخ السكاني في مناطق على حساب مناطق اخرى في المملكة . وان تتجه الحكومة في اسلوب معالجة مشكلة البطالة بالعمل على ايجاد اسواق عمل خارجيه عن طريق اتفاقيات مع الدول العربية المجاورة

سابعا : -

استقطاب الاستثمارات المالية الخارجية وزيادة الحوالات من العاملين في الخارج فاني اشير الى التراجع في مبالغ الحوالات من العاملين في الخارج حيث انخفضت هذه الحوالات من (٣٢٨) مليون دينار عام ١٩٨٦ الى (٢٧٨.٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ ولذلك ارى ان على الحكومة ان تتوجه ببرنامج متكامل يشجع على زيادة الحوالات والاستثمارات .

معالي الرئيس ... حضرات النواب الكرام ...

ان المشاكل التي تعانيها والتي اشرت اليها تحتاج الى خطة واسعة وكبيرة لمعالجتها واعتقد انه لا يمكن حل جميع هذه المشاكل والخروج منها وتحيازة هذه المرحلة الحرجة بموازنة هذا العام . بل تحتاج الى خطة زمنية متكاملة . مما يستوجب التوجه بالعمل للتخطيط على مستوى خطة خمسية او عشرية . تتضافر الجهود خلالها للدخول الى الاردن الاقتصادي القوي .

معالي الرئيس ... حضرات النواب الكرام ...

اني اتوجه بعد ذلك بطلبات واحتياجات منطقة عمان الاولى والتي شرفني مواطنوها بتمثيلهم في هذا المجلس .

اولا : -

ان المنطقة الاولى يوجد بها مخيمان كبيران - مخيم الحسين ومخيم المحطة . وان اهالي هذين المخيمين يعانون معاناة كبيرة من قلة الاهتمام في وجود البنية التحتية من حيث التنظيم وتعبيد الشوارع والدخلات . وكذلك ايجاد الحل السريع لمعالجة وجود سبيل مياه ير من وسط مخيم الحسين والذي يولد مكرهه صحية بحاجة لمعالجة سريعة .

ثانيا : -

اهالي منطقة ماركا يطالبون بوجود مستشفى حكومي في المنطقة على اثر التراجع في الخدمات التي كان يوفرها المستشفى الرئيسي .

ثالثاً :-

أهالي منطقة ماركا وبالدات في ضاحية السير يعانون من عدم توفر مدرسه اعداديه وثانوية لابتائهم وبناتهم .. وإن أقرب مدرسة اليهم تبعد كثيراً عن منطقتهم .. والمنطقه مزدهمه نسبيا بالسكان .

رابعاً :-

هناك مشكلة تتعلق بأراضي مسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية وكانت قد وزعت سابقاً بعضاً من هذه الأراضي على مشاريع إسكانية وبأسعار منخفضة . والآن فإن بعضاً من أهالي طاروق قد قاموا ببناء بيوتهم منذ عام (١٩٦٥) وقد دفعهم إلى ذلك أوضاعهم المالية المحدودة وبأملون من الحكومة أن توزع هذه الدفات القليلة عليهم وبأسعار معقولة .

خامساً :-

يعاني أهالي منطقته أبو عليان من قلة الخدمات الصحية والتنظيم ولذلك فاني أتوجه إلى الحكومة للاخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص بهذه المنطقة وختاماً ادعو الله سبحانه وتعالى السداد والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس

الاستاذ نادر الظهيرات ثم الاستاذ كامل العمري ،

السيد نادر ظهيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

بادي ذي بدء اتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى كل من ساهم بأعداد هذه الموازنة ، وإلى اللجنة المالية على الجهد الذي بذلته لأعداد تقريرها خاصة وأن الموازنة عكست تطلعات الأردن وعزمه على الاعتماد على موارده الذاتية .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

هناك بعض الملاحظات التي أود أن أذكرها فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة سنة ١٩٩٠ .

ذكر معالي وزير المالية في نهاية الصفحة الثانية من التقرير الذي تلاه أمام مجلس النواب في ٦ كانون ثاني ١٩٩٠ - ونتيجة لذلك فقد اضطرت الحكومة في ١٥ تشرين الأول ١٩٨٨ إلى تعويم صرف الدينار والتوقف عن تزويد البنوك التجارية بما يلزمها من عملات أجنبية نظراً لاستنزاف احتياطي المملكة وانخفاض

مستواها إلى حد أصبحت لا تكفي لتغطية المستوردات لمدة أسبوعين ، ثم اضطرت الحكومة في نهاية ١٩٨٨ إلى التوقف عن تسديد ما يستحق من ديونها الخارجية ، ويضيف معالي الوزير في الفقرة (هـ) من الصفحة الثالثة (عدم المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بمجرد ظهور بوادر المشكلة ، وترك قطاع التصدير ليفقد قدرته التنافسية ، ولعدم تعديل أسعار الصرف غير الواقعية ، كما أن ميزان المدفوعات لم يلق عناية كافية ، وسمح لأحتياطي المملكة من العملات الأجنبية بالانخفاض إلى ما دون نقطة الخطر عطلا على ما ذكر معالي وزير المالية أود أن أسأل مايلي :-

١ . أين كان المسؤولون الماليون والاقتصاديون سواء في وزارة المالية أو البنك المركزي أو وزارة التخطيط ،

أو كل من له علاقة رسميه بالوضع المالي أو الاقتصادي أين كانوا ووضع البلد الاقتصادي يتهاوى في حين كنا نسمع في ذلك الوقت تماماً ومن كبار المسؤولين بأن سعر الدينار ينطع الصخر .

٢ . كيف سمح المسؤولون الماليون بهذا التزيف الحاد من العملات الأجنبية دون أن ينادوا بوقفه ، أو يسمعوا صوتهم بما كان يجري حتى نسمع اليوم بأن احتياطي المملكة لم يكن يكفي لأسبوعين .

٣ . من هو المسؤول عن هذه الجرائم الاقتصادية التي أوصلت الوطن إلى هذا الوضع والتي يعاني منها وطننا

جوعاً وبطالة وغلاء في الاسعار وهبوط في اسعار الدينار الذي كنا نفاخر به كثيراً من العملات وحتى العملات الصعبة .

ب (الرقم القياسي لتكاليف المعيشة :

ذكر السيد معالي وزير المالية في الفقرة (و) في الصفحة الخامسة من التقرير الذي تلاه - لقد شهد عام ١٩٨٩ ارتفاعاً كبيراً في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، إذ ارتفع معدل هذه التكاليف خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ١٩٨٩ نسبة (٢٥٪) مقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٨٨ هذا في عام واحد فقط غير الاعوام السابقة ، والسؤال هنا ما مدى تأثير هذا الارتفاع على أصحاب الدخل المحدود مع ضعف القوة الشرائية للدينار وما هو توجه الحكومة نحو مساعدته هذه الفئة والتي غالبيتها من الموظفين والعسكريين والعمال والمتقاعدين عسكريين ومدنيين .

ج (ورد في مشروع قانون الموازنة زياده كبيره في واردات ضريبه الدخل والضرائب الجمركيه والضرائب الاخرى

لعام ١٩٩٠ في حين أن المبالغ المقدرة لعام ١٩٨٩ ولهذه البنود والتي هي أقل بكثير لم تستوف كما وردت مثال ذلك الضرائب على الدخل والإرباح لعام ١٩٨٩ قدرت ب (٥٤) مليون حصل منها (٤٨) مليون وقد قدرت في ١٩٩٠ (١٠٠) مليون .

د (لم يرد في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ ما يشير إلى دعم المزارعين ، خاصة وأن مستلزمات

الانتاج والافات الزراعيه والظروف الجديده كالصقيع نالت كثيراً من جهد المزارعين وهم اليوم يطالبون بدعم لهم والتخفيف من وطأ وشده هذه المخاطر التي تتهددهم والتي تتهدد المصدر الرئيسي لهذا الوطن .

هكذا من الأشهل

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

هناك بعض الامور التي ارى انها قد تساهم في حل بعض المشاكل او جزء منها :

- ١ . زيادة الصادرات الزراعية والتي غالبا ما تتلف في اماكنها وذلك بايجاد اسواق جديدة وخاصة الاسواق الأوروبية مع تخفيض اجور النقل للطائرات حيث وصلت اجرة الطن الواحد الى (٤٠٠) دينار ، ومعالجة الرجوع للسوق السورية كان يستوعب غالبيه الانتاج الزراعي الاردني .
- ٢ . التخفيف من العمال الاجنبي والتي كانت سببا في هجرة العملات الصعبة والتي اذا ما تم ضبطها ستحل جزءا من مشكلة البطالة خاصة وان بعض الاعمال التي يشغلها الوردون يستطيع ان يحل مكانهم وبكفاءة اكبر عاملين اردنيين ومثال ذلك سائقي شاحنات النقل . والمستخدمون في المستشفيات والمطاعم ومضخات الورود والمعدات التجارية وغيرها .
- ٣ . تخفيض ضريبة الدخل والضريبة الجمركية على بعض المواد حتى تشجع استقطاب العملات الاجنبية لاستثمارها في مشاريع في المملكة خاصة وان بلدنا يتمتع بنعمة الاستقرار وتوسط الموقع .
- ٤ . تشكيل وفد من مجلس النواب ليقوم بزيارات للدول العربية الشقيقة لشرح وضع المملكة الاقتصادي والاضطراب التي تمر بها وما تتحمله من اعباء مالية كبيرة في الدفاع وحماية امن المنطقة العربية ، فالاردن القوي المنيع قوة لدنيا العرب قاطبة .

معالي الرئيس ... حضرات النواب ...

- عكست الموازنة كما ذكرت في بدايه كلمتي تطلعات الاردن وعزمه الاعتماد على موارده الذاتية بالرغم من شحها ، فقد ادرجت فيها برامج طموحة عكست عزم الحكومة الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين ، متمنيا عليها ان تحظى المنطقة التي لي شرف قسيتها وهي لوائي الاغوار الشمالية والكورة بالمطالب التالية :
- ١ . الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الصادرات الزراعية والسيطرة على مستلزمات الانتاج كالاسمدة والبذور والعلاجات ودعمها ، واعاده دراسه انشاء بنك للمبوبات الزراعية وتخفيض النسيبه التي تتقاضاها الوسطاء بعد حسم ثمن العبوة من القيمة الكلية وتخفيض اثمان المياه هذا وتتمنى لدولة رئيس الوزراء الاعاز بدراسة تطبيق نظام لتأمين المحاصيل الزراعية لحماية المزارعين ومتوجاتهم .
 - ٢ . انشاء كلية زراعية في الاغوار الشمالية خاصة وان الارض المخصصة لهذه الغاية موجودة باسم وزارة التربية والتعليم وان النية كانت تتجه لانشاء مثل هذا المشروع ١٩٨٥ .
 - ٣ . انشاء مصنع لمصير الفواكه والخضراوات وتعليب الخضار وذلك لامتناع الفاض عن الاستهلاك بدلا من اتلافها وتخفيض استيرادها من الخارج والذي يكلف الموازنة امورا طائلة .
 - ٤ . توسيع طريق اربد - الاغوار لما لهذه الطريق اهمية في نقل المنتوجات الزراعية وتشجيع الحركة السياحية .

- ٥ . فتح الطريق التي تربط الشونة الشمالية ببلده ام قيس والمارة بالقرب من سد وادي العرب والتي لا تتجاوز ١٠ كم حيث تربط لوائي الاغوار وبني كنانة .
- ٦ . فتح الطريق المؤدية الى قرية الساخنة بالقرب من الشونة الشمالية هذه القرية التي تفتقر الى اية خدمات .
- ٧ . أ . فتح طريق كفرابيل المشارع .
ب . فتح طريق كفر راكب الاغوار .
ج . فتح طريق ديرابي سعيد - وجفين رحمه ابو ذابله لاهمية هذه الطرق الى المزارعين .
- ٨ . تنشيط الحركة السياحية في منطقة الاغوار الشمالية من خلال الاهتمام بالاماكن الدينية والاثريه والمياه المعدنية وتجميل المناطق المحاذية للسدود ومصادر المياه ولسلطة وادي الاردن بحجره رائده في هذا المجال في منطقة سد وادي العرب .
- ٩ . الاهتمام بالحركة الشبابية في الاغوار والكورة وذلك بفتح مراكز للشباب وانشاء صالات رياضية ودعم الاندية فيها .
- ١٠ . توفير الاجهزة والامكانيات اللازمة لاطباء الاختصاص في مستشفيات الاغوار .
- ١١ . انشاء مستشفى في لواء الكورة علما بان الارض المخصصة لهذه الغاية متوفرة . مع فتح مركز صحي دير ابي سعيد الشامل ليعمل على مدى (٢٤) ساعة ليقدم الخدمات السريعة ليلا ولنهارا .
- ١٢ . تطوير الشبكة الهاتفية في المنطقة الجنوبية من لواء الكورة وتحويلها الى النظام الاتي مثال ذلك جديتا . كفر اهيل كفر راكب بيت اينس وغيرها .
- ١٣ . قسمت الخدمات الهاتفية الالية في الاغوار الشمالية الى دائرتين حيث تتبع منطقة كريمة الى السلط والشونة الشمالية ، والمشارع ، واليباس الى اربد والمطلوب اعاده ربط كريمة مع دائره اربد تخفيفا على المواطنين والذين يتكبدون نفقات باهظة من جراء ربطهم مع السلط .
- ١٤ . ايصال التيار الكهربائي الى التجمعات السكانية التالية وهي منطقة الحمامات المعدنية والتي تعتبر داخل تنظيم بلدية الشونة الشمالية وقرية الساخنة ، والحي الشمالي من كريمة ، ومنطقة القرن في الاغوار الشمالية ، ومنطقة حي البترول بلدة المنشية ، والجزء الشمالي من بلدة وناص .
- ١٥ . ربط منطقة الاغوار بشبكة المجارى نظرا لعدم وجود اماكن لوضع المياه العادمة ، ولوجود مصادر المياه وانتشار المزارع وحرارة الجو العاليه كل هذه الامور تجعل من ضرورات الدلائل العامة انشاء الشبكة خاصة وان الدراسات اعدت لهذه الغاية .
- ١٦ . رفع يد موظفي الحراج عن فرض الضرائب الباهظة التي اصبحت ترهق كامل المواطنين ، خاصة وان الارض التي تفرض عليها هذه الغرامات تقع داخل حدود البلديات والمجالس القروية وقد تم تخفيض

هكذا من الاشغال

- جزءاً أعد منها من مثل السلطنة علماً بأن هذه الأرض خالية تماماً من الأشجار الحرجية .
١٧. شمول الدراسة والتي كلف بها معالي وزير الأشغال العامة رفع الفوائد عن السكان الذي أقامته سلطة وادي الأردن في الأغوار .
١٨. مساوات رواتب الأطباء العاملين في وزارة الصحة والمؤسسة العلاجية والجامعة الأردنية حيث أنهم يقدمون نفس الأداة ويحملون نفس المؤهلات .
١٩. انصاف موظفي الدولة الغير حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة حيث تم تطبيق نظام الخدمة المدنية السابق على قسم بسيط منهم في حين أن الغالبية لم يطبق عليهم هذا النظام حتى الآن .
٢٠. فتح فرع لترخيص المركبات في الأغوار الشمالية والكورة نظراً للأعداد الكبيرة من السيارات الموجودة في المنطقة وخاصة الآلات الزراعية التي تستعمل في الحراثة والتي يصعب إرسالها إلى ترخيص أريد ألا يحملها بشاحنات مما يشكل كاهل المزارعين .
٢١. حل مشكلة المواطنين المقيمين بالقرب من مقامات الصحابة في الأغوار حيث تم استهلاك منازلهم لتوسيع هذه المقامات وذلك بالطلب من سلطة وادي الأردن بتخصيص قطع أراضي سكنية لهم لإقامتهم مساكن عليها وأن تترتب وزارة الأوقاف بإخلاء هذه المساكن خاصة ونحن في فصل الشتاء .
٢٢. الطلب من سلطة وادي الأردن زيادة عدد اللجان إذ أن لجنة واحدة لجميع مناطق الأغوار لا تكفي للقيام بهذا العبء الثقيل والتشديد بأن يتم التوزيع على أصحاب الحقوق من أبناء الأغوار المقيمين على تربة الروادي ، وأن تنصف هذه اللجان من هضمت حقوقهم في الماضي . مع اعاده النظر في قوانين الملكية .
٢٣. زيادة نسبة قبول الطلاب للوائى الأغوار والكورة في الجامعات وكليات المجتمع وكليات التمريض ومعهد الاتصالات .
٢٤. رفع المجالس القروية التالية إلى بلديات وهي العدسية والمنشية ووادي العباب والبلاونة .
٢٥. دعم الأهل غربي النهر الذين سجلوا البطولات بكفاحهم اعترف بها العدو قبل الصديق ، مع تحسين أوضاع المخيمات الصحية والتعليمية والمجاري ، وفي ختام كلمتي هذه أتمنى أن يظل الأردن قوياً متيناً بانياته الشرفاء أطاره الرفاء وجوهره المحبة والأخاء تحت قيادة الحسين المعظم والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس
السيد كامل العمري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .
أما بعد :

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

اسمحوا لي قبل أن أبدأ كلمتي هذه بتقديم خالص شكري وعظيم امتناني لصاحب الجلالة الملك المعظم

لتفضله بالسؤال عني وعن زميلي أخي الدكتور أحمد الكوفحي إثر حادث السير الذي تعرضنا له ونحن في طريقنا إلى عمان يوم الاثنين الماضي فما شاء الله كان وما قدر فعل ، فالحمد لله الذي شملنا بعنايته ورحمته ، كما أتقدم بالشكر والامتنان بالفضل لكل من دولة رئيس الوزراء وأصحاب السيادة والسماحة والمالي الاعيان والوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب والاخوة النواب الافاضل ، وسائر المواطنين الكرام بمختلف مواقعهم ومسؤولياتهم الذين تفضلوا جميعاً بالاستفسار عنا هاتفياً أو برفقاً أو زارونا في المستشفى أو البيت حفظ الله الجميع وجزاهم الله عنا أحسن الجزاء .

كما أرى من واجبي وهو أقل القليل إرجاء تحية الإعجاب والتقدير لأبناء شعبنا الصامدين في أرض الاسراء والمعراج وأدعو الله أن يبارك جهادهم وانتفاضتهم بالاسلحة .

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

كما لا شك فيه أن بلدنا يمر بأزمة مالية حادة تشهد بها الأرقام التي وودت في خطاب الموازنة لعام ١٩٩٠ م والتقرير الذي تقدمت به اللجنة المالية مشكوراً مأجوراً بإذن الله تعالى . وإن مهما قيل من مبررات لوصولنا إلى هذه الأزمة فإن القناعة تأبى هذه المبررات بل وتحمل مرتكبها مسؤولية التفريط في المال العام . وكل راع مسؤول عما استرعاه الله به أحفظ أم ضيع .

ولو وقف الأمر عند سوء التصرف وحسب لكان الأمر ولكن أثر ذلك التصرف انعكس وينعكس على شعبنا الأبى بالآثار الوخيمة من الغلاء والبطالة في الحال والمآل .

وإذا جاز لنا أن نتجاوز الداء الذي شخصه منا الطبيب وغيره الطبيب وعرفه القاضي والداني ، فهل لنا أن نشير إلى بعض صنف الدواء لعلنا ننقل المريض عما يعانيه إضافة إلى العلاج الذي قدمته اللجنة المالية والتي أرافقها على معظمه .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

العلاج الأول :

أن يتولى المسؤولية الامانة الاقرباء الاكفيا الذين يتقون الله في سائر تصرفاتهم وهذه عامة في سائر مواقع المسؤولية وكما يقال : الرجل المناسب في المكان المناسب وأحب أن أضيف أيضاً المراء المناسبة في المكان المناسب والعملية ليست نسبية ذوقية وإنما يرمى في الأمر طبيعته الاشياء وكل ميسر لما خلق له وما خلق ليؤخذ لا يستطيع أن يظفر .

العلاج الثاني :

التربية الريانية : وهذه التربية تحارب الترف والاسراف اللذين هما علل العلل في مجتمعاتنا الحديثة والمترفون هم سبب شقوتنا في الماضي والحاضر وفي كل زمان والله سبحانه وتعالى يقول : " وإذا أردنا أن نهلك

هكذا من الأشغال

قريه امرنا متفرقة بها فلا سقوا فيها شقق جبالنا القبول فهدوة اذا تفسيرا " ويقول صلى الله عليه وسلم : كل واقرب واليس وتصدق في غير سرقه ولا مخبره والديوبه التي لا يدين بها سقوا فهدوة اذا تفسيرا " ويقول صلى الله عليه وسلم : كل واقرب وسلم في ربه الوالد والوالدان لا يدين في ربه تار اي لا يدين له طعام من كان له امة الاسوديين : التفسير والماء كما اخبرت عنه عائشه رضي الله تعالى عنها . ولا زلنا نتفقد مرقعية مصر واثانان مصعب بن عمير التمر ان شطت رأسه ظهرت رجلاه وان غدايت رجلاه ظهر رأسه .

مثل هذه الترهية ايها السادة تجعل شعبنا يعيش مع الازمه دون ان تصيبه الامراض النفسية او العصبية . والذين لا يدركون هذه الترهية يقتلون انفسهم لانهم الاسباب ولو امتلأت جيوبهم بالمال كما يحدث ذلك في بلاد اسكتلندا وفي غيرها ومن هنا لا بد من الاهتمام بالمعلم كفاة وخلفا كما نهتم بالواعظ علما وسلوكا . لأن أثرهما يعودان سلبا او ايجابا وعلى مواطننا في واقع الحال او المستقبل المأمول . ومثل هذين رجال الصحافه والاعلام والكتاب والمؤلفين .

العلاج الثالث :

لا بد من القيام بالمشايع الانتاجية التي تدر على البلد الخير الوفير بعد دراسته جدوى هذه المشايع من الخبرا . والمختصين والاستفادة من تجارب الآخرين .

العلاج الرابع :

الاستفادة من صندوق الزكاة وهذا المال يغطي حاجة ثمانية اصناف من المجتمع منها الفقير والمسكين والجهالة الذين يجمعونها والديون والمجاهدون في سبيل الله ومنها طلبه العلم الخ .

قال سبحانه : اما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم .

وهذا الصندوق يمكن ان يمول من البلاد العربية المجاورة بالاضافة الى المومنين من ابناء بلدنا ومن هنا يكون ملعوله اكبر واكبر .

العلاج الخامس :

السماح بافتتاح جامعه اهليه تستوعب اكبر عدد ممكن من الطلاب ليعود نفعها ماديا ومعنويا وعمليا على البلد وتختلف من خروج العملة الى الخارج بالاضافة الى فتح مجالات جديدة للعمل .

العلاج السادس :

وهو معالجة البطالة او التخفيف منها باحيااء الارض الموات وفتح الطرق الضرورية السهلية والجبلية وتشجيع المشاريع الصناعية وتخريج اراضي الدولة العراء . ومناسبة التخريج ينبغي ان تتوجه الحكومة الى غرس الاشجار المرحية ذات الجدوى الاقتصادية كالصنوبر المشمر الذي يوجد في المناطق المرتفعة والباردة كجبال عجلون وجرش والشراه والسلط واربد والكرك والبلقاء . وقد افادني بعض الخبراء الزراعيين ان ارضنا تصلح لزراعة صنوبر الكناريا الذي ينتج اخشابا مستقيمة خالية من العقد تستخدم في اعمدة التلفون ويوجد في جبال عجلون وجرش والسلط والشراه والطفيلة ...

وكذلك شجرة البسر وتعيش في مناطق سبل الزرقاء ووادي الموجب وحمامات ماعين ووادي عربة . اما العاطلون من المثقفين كالاطباء والمهندسين والجامعيين الاخر فيمكن ان يستوعبوا من خلال فتح المستشفيات الجديدة والمراكز الطبية التي ينبغي ان توزع حسب التجمعات السكانية بالاضافة الى المدارس والمشايع الاخرى والاستفتاء ما امكن عن العمال الواقدة .

معالي الرئيس ... ايها الاخوه الزملاء ...

والان اسمحوا لي ان اطالب بالخدمات العامة والخاصة بدائرتي الانتخابية التي يرجع الفضل لها بوصولي الى مكاني هذا .

اولا : ارجو ان تساعد الحكومة المواطن في محافظة ارد بتوفير مكاتب اتصال وخدمات للوزارات تساعد هذا المواطن للوصول الى غرضه ببسر وسهولة دون الرجوع الى عمان العاصمة توفيراً لوقته وماله وتحققتا لراحته وطمأنينته ولا يلجأ الى الوزارة في عمان إلا في حالة الضرورة القصوى وبهذا يخف العبء عن الوزارة ايضا .

ثانيا : ان منطقة ارد بكثافتها سكانها تنقصها الخدمات الصحية الكافية حيث ان المستشفيات الموجودة لا تفي بالفرض من حيث عدم استيعابها للمراجعين من المرضى يرميا وكذلك من حيث التجهيزات الطبية اللازمة والشكوى نسمعها من المواطن والطبيب على السواء . فسكان محافظة ارد يشكلون (٢٨٪) من سكان المملكة في حين تنال المحافظة (١٧٪) من مجموع اسرة المستشفيات في المملكة اي ان معدل الاسره في المحافظة هو (١١) احد عشر سيرا لكل (١٠.٠٠٠) نسمة .

هذا وان ارتفاع عدد العمليات الجراحية خارج المحافظة يعتبر من المبررات التي تستوجب انشاء مثل هذا المستشفى في المحافظة . وما انه تم تخطيط مستشفى الملك عبدالله ضمن موقع جامعه العلوم

هكذا من المأهول

مجلس الوزراء
عصر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٠/١/٢٨ ميلادية

والتكنولوجيا الاردنيه يتسع الى (٦٤٣) مبررا لاجل انشاء المجمع .
 يجعله موضع التنفيذ ولتكن هذه اليد دولة التي .
 كما واضيف مطلباً شعبياً وضرورياً وهو ان يشاء الشعب ان
 الماديه المتريده لائناء الشعب خاصه اولئك الذين لم يكونو عمالاً وام ينوون في قطاع الموظفين .

قالا : قصيره ايها الاخوه 'كلامه قصيره

تأمل من الدولة الكويتية العمل على توسيع حاضن القرى واتبع الطرق الزراعية وتمهيد ما يمكن منها ولا سيما ارجاء المزار الشمالية لانها تستخدم هذه قرى مثل ارباطا ، زوييا ، عرجان بجديتا بالاضافة الى المزار الشمالية وحسد وعجزة .

ولا بد من توعية المزارع الشمالية في ارضهم من عدمية وحجمه وقوة وكثرة اسد ، والارحاج وحكما .

[illegible]

أما في موضوع القوانين الانتخابية، فإن الدستور لا يحدد بوضوح ما إذا كان على مختلف السلطات التنفيذية والبرلمان والمحاكمة ليعتال معاهدة امة
أما في موضوع مقبي في الدستور، فإن الدستور لا يحدد بوضوح ما إذا كان على مختلف السلطات التنفيذية والبرلمان والمحاكمة ليعتال معاهدة امة

المصا: انشاء مدرسه زراعيه في محافظه اربد باعتبارها منطقه زراعيه واسعه .

صاحبها : الاهتمام ببلده بيت راس كبلد اثري سياحي ومركز ذي قيمة تاريخية .

ثامناً : اصلاح منظفه البنابيع في علعال ورحوب من حيث الطرق وصياناه الماء ووصول الطرق المعيده اليها مثل طريق محطه مرو الزراعيه ورحوب .

تاسعا : اكرم ما قاله زميلي سعادہ النائب المحترم الشيخ محمد علاونه وكذلك الدكتور الكوفي من اعطاء الدعم اللازم لمدينته اربد عروس الشمال التي تعاني من نقص في الخدمات لقلة مواردها المالية من خلال بلديتها التي تعزم على اللجوء الى الدين لسد بعض النقص ولا سيما الشوارع التي فقدت جمالها وفعاليتها نتيجة الحفریات المجنونة التي تخيط كل زاوية فيها .

WM

محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى للجمعية العامة يوم الاحد ١٩٩٠ / ١ / ٢٨ ميلادية

والإدارة : الاهتمام بشوارع مخيمى أريد والحصن وكذلك الممرات والطرق وتكثيف الرقابة الصحية على اقنية المياه المكشوفة وتنظيفها حفاظا على صحة السكان وسلامتهم .

إنهم يشيرون كما أرى إلى أن الله خلق عدد الأنثى والخطية في محافظته أنه حيث تخلو كثير من المساجد من الأنثى مثل دونهما من الزينة وغيرها .

الآن : هناك عدد من اولياء امور الطلبة يراجعون لتفويض صرف سعر الدولار بالنسبة لهم كي يستطيعوا ان يتعاملوا اعباء نفقات ابنائهم الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص واسهاما من الدولة فهي مساعدة ابنائها الطلبة. الدولة كانت قد خففت سابقا، ولكن الامر قد لحق ببعضه ، اصبح التفويض يساوي عدم التفويض الان .

الملك، مشور : كما واجهني عدد من الطلاب فصولا من كايه اريد للمهن الطبيه في ١٩٨٩/٢/١٩ لدواعي
الاجتهاد التي اتموها فصولا وشهرا مما تسبب ضياع ذلك العام عليهم ، والطالبان اللذان فصلاهما :
الطالبان : محمد عبد الله .

لأنهم لم يلقوا من قبلهم مثل هذه الحادثة ومن مفهوم أن نعيم مدبراتهم وتوابعهم فقد شكوا
لبيبي حسن قوله من قضيته لا زالت تدور مضاجعهم قضيه شركه " كرسوع " التي ما ان وصلت
اليها الناس من غير ان يعرفون وهي (بالذات) حصى الخلل ابراهيم واعلمت اخلاصها وانتم دون لا
زالوا ينتظروا لعل بعد مرور اكثر من (ثلاث سنوات) على قضيتهم .

الذين هم من المؤمنين الذين اتبعوا ما نزلناك به بالحق وهم على ما وعدناهم قاطبة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

والآن ترفع الجلسة ، وإلى يوم السبت القادم الساعة (العاشرة) ان شاء الله .

((وانتهت الجلسه))

رئيس مجلس النواب
مهاجر عرار

امير امام مجلس الامه بالوكالة
عدنان بعيون

189

هَذَا مِنْ الْمَعْلُومَاتِ

☒ **Start**

وقائع المدة

ترجمته الرسالة الموجهة من وزارة المالية
الى السيد ميشيل كامديسو ، المدير الاداري
لصندوق النقد الدولي وتحمل رقم
جـ ٤٥٤٥/٤١/٣١ تاريخ ١٩٨٩/٤/١٣

السيد ميشيل كامديسو

المدير الاداري

صندوق النقد الدولي

واشنطن دي . سي .

حضرة السيد كامديسو ،

١ - ان البيان المرفق من الحكومة الاردنية يستعرض الاهداف الاقتصادية والمالية للدولة لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، والذي طور في ضوء الاطار العام للتصحيح الموجه للنمو ، اضافته الى السياسات التي يستهدفها من اجل تحقيق تلك الغايات . ولدعم الجهد التصحيحي ، فان الحكومة الاردنية تتقدم للصندوق بطلب منحها ترتيبات سحب جانيه (ترتيبات استعداد ائتماني) لثمانية عشر شهرا يبلغ (٦٠) مليون وحده حقوق سحب خاصة . بالاضافة لذلك ، فان الاردن يتطلب توفير موارد من خلال العنصر التعويضي لوسيله التمويل التعويضي والطارئ (G C f f) وانها تنوي استخدام الشريحة الاختياريه بموجب وسيله التمويل التعويضي والطارئ عند اكمال المراجعة الاولى لترتيب السحب الجاني ان النقاط التالية ستصلكم بنود البيان بموجب ترتيب السحب الجاني :

- (أ) السقوف على صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي والسقوف على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي لنهاية ايلول ونهاية كانون الاول ١٩٨٩ كما هي موضحة في الفقره ١٧ من البيان المرفق .
- (ب) مراجعه البيانات كما هو موضح في الفقرات ٢١ و ٢٢ .

- (ج) السقوف على التدفد الجديده للمدين ائتمانيه غير الميسرة للحكومة ويكفالتها الشريفي ايلول وكانون الاول ١٩٨٩ كما هي موضحة في الفقره ٢١ .
- (د) تجنب التأخرات على تدفدات القروض الخارجيه كما هو موضح في الفقره ٢٢ .
- (هـ) المتطلبات الميزانية فيما يتعلق بنظام الصرف والتجارة كما هو موضح في الفقره ٢٣ .

١ - ان جهد التصحيح المحلي للاردن يتطلب دعمه من خلال اعاده جدول الدين ومساعدات اضافيه ميسرة لتفطيه الفجوة المتبقية لميزان المدفوعات . ووفقا لذلك ، فان الحكومة الاردنية تنوي الطلب من نادي باريس والمقرضين الثنائيين الآخرين والبنوك التجارية اعاده جدول الدين على اسس سخية .

٢ - تعتقد الحكومة بان السياسات المدرجة في البيان المرفق ملائمة لتحقيق اهداف البرنامج ولكن ستتخذ اية اجراءات اخرى قد تصبح مناسبة لهذا الغرض . وستشاور الحكومة الاردنية مع الصندوق عند اتخاذ اية اجراءات قد تكون ملائمة وفقا لسياسات الصندوق في تلك المشاورات . وضمن هذا الاطار ، فان المراجعة الاولى للاداء بموجب البرنامج ستعقد في فترة لا تتعدى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، عندما يتم ايضا تحقيق التفاهم حول السياسات المنوي متابعتها عام ١٩٩٠ وحول معيار الاداء لفترة الترتيب بعد تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٨٩ .

٤ - سيقوم الاردن بتزويد المعلومات حسب طلب الصندوق المرتبط بتطبيق وتقييم السياسات المدرجة في البيان .

مع خالص التحية ، ، ،

السيد حسين القاسم
محافظ
البنك المركزي الاردني
عمان

الدكتور حنا عودة
وزير المالية
حكومة الاردن
عمان